

باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات -

شماره ثبت: ٤٠٥٩١

رده‌بندی دیویی: ۱۳۰۵ م ش / ف ۹۱۳ ش ۷۵ / ۴۹۲

سرشناسه: مدنی، علی خان بن احمد، ۱۰۵۲ - ۱۱۲۰؟ ق.، شارح

عنوان قراردادی: [الفوائد الصمدیه. شرح]

عنوان: حدائق الندیه فی شرح فوائد الصمدیه

کاتب: محمد هاشم بن حسین تاریخ کتابت:

محل نشر: [تبریز] ناشر: دار الطباعه حاجی ابراهیم تبریزی تاریخ نشر: ۱۳۰۵ ق.

صفحه شمار: ۵۸۳ ص. - مصور ☐ حروفی ☐ گراور یا افست ☐

زبان: عربی ابعاد: ۲۵ × ۱۷ نوع خط: نسخ

روش تهیه: وقفی ☐ اهدایی ☐ خریداری ☐ ارسالی ☐

توضیحات: نامعلوم تاریخ ثبت: —

یادداشتها: ۱. متن الفوائد در بالای صفحات چاپ شده است.

موضوع(ها): ۱. شیخ بهائی، محمد بن حسین، ۹۵۳ - ۱۰۳۱ ق. الفوائد الصمدیه - نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی - نحو.

شناسه (های) افزوده: الف. شیخ بهائی، محمد بن حسین، ۹۵۳ - ۱۰۳۱ ق. الفوائد الصمدیه. شرح. ب. محمد هاشم بن حسین، کاتب. ج. عنوان: الفوائد الصمدیه. شرح. د. عنوان

فهرستنگار: [illegible] تاریخ فهرستنگاری: مهر ۱۳۹۰

[illegible]

اطلب العلم ولو بالصين

[illegible]

محمد اسماعیل

[illegible]



وبه نستعين بالله

هذا الكتاب المسمى بالحدائق الندية
في شرح فوائد الصمدية المشتهر بالسيد علي خان الكبير اعلى الله مقامه ورفع اعلامه
تعالى شانه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الصمد بما له من المحامد الابدية والشكر له على افضاله توجهت نحوه فصرفها بالفوائد الصمدية
احمده حمد من نزه شانه العلي عن الاشباه والنظائر ففاز بتسهيل الفرائد وتكميل المقاصد
المصادر واشكره شكر من ايقن بانه العالم بما في الصدور والضمائر فحاز بذلك من الالطاف الكافية جميع الموارد
ما اشرق به الباطن والظاهر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتميز بذاته بمتمكن الشافية
وعدلا لا مبدل لكلماته سبحانه والفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله عم الانام كرمه وجوده فكلت جمل الكلام
عن ان تقوم بوصف مفرد فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث وان تجلت ان يحوطها ظرف زمان
او ظرف مكان واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب المعرب ببعثه الكرم المقصور
عليه لباب الظفر بنجح الارب المنعوت باجل الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب لا ياتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه بفصل الخطاب اصلي واسلم عليه وعلى آله الذين اشرق بضوء انوارهم بها الدين وانتصب برفعهم
وخفض عذائهم اعلام الحق واليقين الهادين باعرابهم وبنيهم الى اوضح المسالك السالكين ازمة الفضل فمنهم
منهم الامالك لها وابنها المالك منبع الفتوة والهداية وبيت النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين ابرياء البواب
والنخوة المقتفين آثاره الناجين بنحوه صلوة وسلاما ارجو بهما السعادة الوافرة وانال بهما جميل الذكر في الدنيا
وجزيل الاجر في الآخرة اما بعد فيقول الفقير الى ربه الغني المغني علي صدر الدين المدني ابن احمد نظام الدين
الحسيني الحسني اناله الله بكرمه من فضله السني عز وجل ان علم العربية من اتم ما صرف اليه الهمم العلية اذ هو

المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وبها الذريعة الى السعادة الابدية و
والتخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن
ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهمام القدوة الفهامة سيد
العلماء المحققين سند العظماء المدققين نادرة دهره وزمانه نابغة عصره واوانه ملاذ المجتهدين وشرفهم
بحر اولي اليقين ومعزهم شيخنا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه وجعل بحبوحة الفردوس مثواه فانه
كتاب منفرد في بابه قد انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على جمله ومفرداته وقواعده وضوابطه و
مثله ما دخل اليه احد من باب الاشتغال رائدا وكان عليه نفرائد الفوائد عائدا لكنه ربما احتاج في بعض
المباحث الى توضيح العبارة وتصريح ما اومى اليه ببديع الاشارة ولم يقع له مع ذلك شرح يبذل مضمونه ويبرز
من خبايا مكنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف عن وجوه ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع حجاب
ويعقل شوارده ومغاربه مع فوائد الحقتها وفرائد في سلك الافادة نظمتها فجاء بحمد الله سبحانه وافيا
بالمراد منها صافيا للرواد والزواد ومنطويا على درر الفوائد محتويا على غرر الفرائد وسميته بالحدائق الندية
في شرح الفوائد الصمدية وعرجت عباراتي بعباراته وقرنت صريح كلامي بخفي اشاراته فاعتد الشوق به الله
مزجهما واستبان بنور التاييد منهجهما وعمدتي في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يصدق ان شاء الله تعالى خبره
خبره والله الهادي الى الصواب واليه سبحانه المرجع والمآب ولنقدم امام المقصود كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف
فنقول والامام الفاضل المحقق البحر المحدث الفقيه المجتهد النحوي الكبير مالك ازمة الفضائل والعلو
محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلم وحامل لوائه بدر الفضل وكوكب سمائه ابو الفضائل
بهاء الدين محمد بن الشيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد ابن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن حسن
ابن محمد بن صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع
عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلث وخمسين وتسعمائة كذا نقل من خط والده رحمه الله تعالى كان ذا فضل طامي
ادب باهر ملك للعلوم فبادا واعمل فيها رؤسا وجبادا واخفى المعاني ووضع ورفع ما شا ووضع واصبح
وهو المختلف اليه والمتفق عليه حجته قاطعة وبهجته ساطعة بر يهتك المسارون وصنو يحكي المماردون
لم يكن في زمانه من يجاريه في ابناء دهره بل لا يقاربه ولا يدانيه اليه ترجع الاقوال اذا تشعبت وعليه تجتمع الآراء
اذا تشعبت فلله هو من امام البت كتابي بذكره تاجا واوضحت له من سبل اليمن منهاجا فاصبح باكليل
البهاء مكللا ومتشحا بالفخار ومظللا وناهيك بيتها الدين من بهاء منه مبدا الفضل واليه المنتهى وكان قد

سلك في اوائل عمره نهج السياحة واتخذ الفقر درعه وسلاحه فطوى الارض وذرع منها الطول والعرض فكان مدة سياحته ثلثين سنة لا يلذ بنوم ولا تطيب له سنة الى ان اقام ببلاد العجم تابعا لسلطانها راعيا من المكانة ارفع مكانها تغالت تلك الدولة في قيمته وغالت في نشر لطيمته فرسا بها رسو ثبير وازدحم عليه الصغير والكبير فانبعث بارض اصبهان بغوادي فضله وروائحه وطابت بلاد فارس بغوالي ادبه وروائحه هناك ظهرت فضائله وتحققت لي اجمع مخائله فاض بدرا وفاض بحرا و صنف التصانيف الظاهرة والف التاليف الباهرة فاحيا بها من الفضل عافيا وابدى بها من العلم خافيا ولم يزل مع ذلك مشوش البال كثير الهم والبلبال نافرا من الاختلاط الى السلطان مؤثرا للغربة على الاستيطان يؤمل العود على السياحة ويرجو الاقلاع عن تلك الساحة رغبته عن دار الفناء في دار البقاء فلم يتفق له حتى حوى رمسه طواه عن غده امسه فعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل وهي دوارس فانا لله وانا اليه راجعون وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب ان الشيخ رحمه الله قصد زيارة المقابر قبل وفاته بايام قلائل في جمع من اصحابه فلما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ اسمعتم ما سمعته قالوا ما سمعنا شيئا وسئلوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق بابه فلم يلبث ان اهاب داعي الردى فاجابه وانتقل من دار الفناء الى دار البقاء ومن محل المحنة الى محل اللقاء ولم يخبر احدا ما سمعه وكانت وفاته ثاني عشر شوال سنة احدى وثلثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره قريبا من الحضرة الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وعين مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها الف وميم مكسورة نسبة الى جبل عاملة قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال مدينة صفد بالعين لاقامته بها مدة والا فمولده بعلبك على ما سمع منها وعاملة احد ولد سبا اقام بهذا القطر برهة فنسب اليه و الحارثي نسبة الى ابي زهير الحرث بن عبد الله الاعور الهمداني لكون نسبة المصنف ره ينتهي اليه كان من اصحاب امير المؤمنين علي عليه السلام قال ابن ابي داود كان من افقه الناس وافرضهم تعلم الفرائض من علي عليه السلام مات سنة خمس وستين من الهجرة والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه التفسير المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين ومشرق الشمسين وشرح الاربعين والجامع العباسي الفارسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثني عشريات الخمس واجودهن الصلوتية ثم الصومية وخلاصة الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والرسالة

الاسطرلابية وحواشي الكشاف وحاشيته على البيضاوي وحاشيته على خلاصة الرجال ودراية الحديث والفوائد الصمدية في علم العربية والتهذيب في النحو وحاشية الفقيه وله غير ذلك من الرسائل المختصرة والفوائد المحررة رحمه الله تعالى والله سبحانه اعلم وهذا اوان الشروع في المقصود واطلاع الشموس في افق الوجود وشيم الصعود انشاء الله تعالى قال شيخنا ومولانا المصنف روح الله روحه ونور ضريحه

بسم الله الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عرية عن ذلك الاشعار واما متعلق الباء فمقدر خاص او عام فعل او اسم مؤخر او مقدم واولى هذه الثمانية اولها اعني الخاص الفعلي المؤخر اذ العام كمطلق الابتداء يوهم بظاهره قصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت شمولها بجملته والخاص الاسمي كقراءتي مثلا يوجب زيادة تقدير باضمار خبره اذ تعلق الظرف به يمنع جعله خبرا عنه والمقدم كاقرء بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا قال المصنف في المفتاح وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه عشر لغات وسيأتي معناه اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوائلها وادخل عليها مبتدأ بها همزة وصل لانه من دابهم ان يبتدؤا بمتحرك ويقفوا على ساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل اعلاله قال الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاء فعله نحو عدة وزنة فلو كان من الوسم كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها ولا تحذف في غير ذلك كبسم ربنا ولاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف والعروض الله اصله اله حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة الجامعة لصفات الكمال وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته والمستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد ايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء شيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او لا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال بعض المحققين في شرحه على التلخيص

الرحمن الرحيم

وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته والمتصف به محتمل المتعدد كالا اله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر الا اله بحق فيه كان استثناؤه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للمعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى انتهى وهو حسن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم وتعديه نزل المتعدي منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل واسماؤه تعالى انما يطلق باعتبار الغايات دون المبادي فالمراد ههنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك ان الاول يدل على جلائل النعم والثاني على دقائقها ونصبهما مجروران على الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من حيث الصناعة قطعهما مرفوعين او منصوبين وبالتفريق قال ابن جني في الخصائص ما احسنه ههنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصفه للتخصيص لانه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه بقية اسمائه جل وعلا كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته للتخصيص بل للثناء للثناء على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدول عن اعراب الاول اولى به وذلك ان اتباعه اعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتلخيص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم في غير هذا عن الله تعالى فلم يبق ههنا الا المدح فلذلك قوي عندنا الخلاف الاعراب بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه صفا للرحمن فلا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فالسؤال الذي سئله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدأ المصنف كتابه بالبسملة

اقتداء

احسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام حمدك اللهم

اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع ولان ما لم يبدأ فيه فهو ابتر ذو بال فينبغي افتتاحه لما ورد به الخبر كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد وفي رواية بحمد الله فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الاول في الاول على الحقيقي وفي الثاني على الاضافي او العرفي او كلاهما على العرفي احسن اسم تفضيل من حسن ككرم ونصر كلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم ومثلها في جواز اللغات الثلث كلما كان على نحو كتف وعلم فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة ههنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كون الخبر وقوله هو حمدك اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما كابر فيه بعض العلماء المعاصرين يبتدأ بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يهتم به حملا للكلام على الكامل منه وفي التعبير بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد المقدم ذكره وخير خبر اصله اخير خبر حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في شر وقد يستعملان على الاصل بقلة وفي خير وخبر جناس التصحيف يختتم به المرام اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو هنا بمعنى المفعول انسب من كونه بمعنى المصدر وفي يبتدأ ويختتم صناعة الطباق حمدك اللهم اي حمدك يا الله وايثار الخطاب بالكاف على اسمه تعالى للدلالة على انه قوي عنده محرك الاقبال وداعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه وحرف النداء من اللهم محذوف عوض منه الميم في اخره على الاصح كما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى والنداء بالياء مع كونها للبعيد وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه واستبعادها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد الكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى المرجح ارشاد الى التبرك به وتوصل الى ندائه بيا المفيدة لهضم نفسه كما ذكرنا ودفع للتفخيم المستفاد من الخطاب فان قلت قصد من قوله احسن كلمة الى اخره بداية كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بجملة فضلا عن ان يكون حمدا مبتدأ به بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره فالثناء على حمده ثناء عليه وسلوكه هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام غير منحصرة وعملا بمقتضى لكل جديد لذة قال النيسابوري في تفسيره اول ما بلغ الروح على سرة ادم عطس فقال الحمد لله رب العالمين واخر دعوى اهل الجنة ان الحمد لله رب العالمين ففاتحة العالم مبنية على الحمد وخاتمته مبنية على الحمد فاجتهد ان يكون اول اعمالك واخرها

معروفا

على جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام واله البررة الكرام لا سيما عمه

معترفنا بكلمة الحمد فكان المصنف لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتداء والاختتام على جزيل متعلق بالحمد
اى على عظيم الانعام وهو ايصال النعمة وعرفت النعمة بانها المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير
وانما لم يتعرض للمنعم به اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة به ولا لا يتوهم اختصاصه ببعض دون اخر
لتذهب نفس السامع كل مذهب والصلوة بمعنى الرحمة على ما هو المشهور من انها من الله مجاز اذ حقيقته
بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هى منه تعالى الرحمة ومن الملئكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والاول
اقوى للزوم الثانى الاشتراك والمجاز خير منه والسلام اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملا بظاهر
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وغاية السؤال بهما عائدة على السائل لان الله تعالى
قد انعم على رسوله صلى الله عليه وسلم من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر فيه صلوة مصل ولا سلام مسلم كما نطقت به الاخبار و
صرحت به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخيرية واما
مبتدان فيهما وخبرهما جملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالتسليم وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه
به ان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدا فهو خبر المبتدا والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه والسيد
من ساد قومه يسودهم فهو سيد وزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وفيه استعماله
فى غير الله تعالى عز وجل ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم
فى المقتفى لابن منير حكاية ثلثة اقوال فى المسئلة جواز اطلاقه على الله وغيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه
عن مالك وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روى من انه صلى الله عليه وسلم قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد
عرفت ان فى الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والانام بالمد والانيم كامير هو الخلق او الجن
والانس او جميع ما على وجه الارض كذا فى ق واله ال الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه كذا فى صح و
اله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقياء المؤمنين واصله اهل
بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الف لم
يجئ فى موضع حتى يقاس عليه اما قلب الهمزة الفا فشايع وقيل اصله اول واختاره هذا غير واحد من
المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء المذكرين فلا يقال ال الاسكاف ولا ال مكة ولا ال
فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائى وابى جعفر
النحاس والزبيدى واجازها غيرهم وهو الصحيح البررة جمع بار وهو من الجموع المطردة فى كل فاعل صحيح العين
كساقر وسفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير الكرام جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير سيما ابن عمه لا

لاسيما ابن عمه حذفت لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وهو
تصرف فى لا سيما حكاه نجم الائمة وغيره لكن ذكر البلبانى فى شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما
بلا لا لا نظير له فى كلام العرب والصواب انه لم يسمع فى كلام العرب ولعل مراده نفى حذف لا فى غير القسم واما
فى القسم فشايع كما فى الاية وقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسى لديك واوصالى
اى لا ابرح قال بعض المحققين وهو يعنى استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد فى كلام المتاخرين من علماء العجم فينبغى
تحريره وقال العلامة اثير الدين ابو حيان فى شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف
خارج عن القياس فلا ينبغى ان يقال شئ منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعانى انما وضعت بدلا
من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل
اختصر فى حروفه وضعه لا يناسبه الحذف انتهى وهى اعنى لا لنفى الجنس وسى كمثل وزنا ومعنى وعينه فى الاصل
واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة واما
مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر
اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة وصفة كما صرح به الرضى رحمه الله على انه يقدح فى
اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو تم وعلى الوجهين ففتحة سى اعراب لانه مضاف واما منصوب على
تقدير اعنى او على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التميز بعد مثل فى نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة
والفتحة بنائية مثلها فى لا رجل وقيل على الاستثناء فى الوجهين فمنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم ورد
بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها
وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا قيل ويقدح فى الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم ولا زيدا
اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب قال ثعلب من استعملها على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب بمراد القائل بالاستثناء ان لا سيما مع واوه وبدونها نزلت منزلة اداة
الاستثناء وعلى التقادير الاول خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل ابن عمه موجود والجملة حالية
اذ معنى لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قاله الرضى فينبغى ان يكون الصلوة والسلام
عليه ابلغ من الصلوة والسلم على غيره من الال وعند الاخفش ما خبر لا ويلزم قطع سى عن الاضافة من
غير عوض قيل ويلزم كون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول
سيبويه فى لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية قال ابن هشام فى المغنى ولا يخفى

واجيب

على علما

ان الجواب الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيئتان لابي علي الفا
اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام و
يرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرر لا وذلك واجب مع الحال المفردة كما
تقول رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب الدماميني عن شقي الاعتراض اما عن الاول
فبالتزام دخول الواو عند اعتقاد انه منصوب على الحال وعدم دخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد
لان سيما لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول واو الحال على اسم مفرد واما على الثاني
فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله تع فلا اقتحم العقبة انه في المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم
لا سيما زيد في معنى قولك لا مماثلين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به على ما تقرر في ان المذكور بعد لا
سيما اولى بالحكم انتهى وقد نوقش في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وقد بقي فضل كلام في لا سيما طويناه
هنا على غرة ولعلنا نلم به في بحث الاستثناء وعلي ع بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه
الثلثة المذكورة في الاعراب وان لم يساعده رسم الخط النصب هو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب بن
عبد مناف بن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده يجتمع نسبه بنسب النبي ص فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد
الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة
كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت
هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي عليه السلم بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث
عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام سنة ثلثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة و
قيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثنتي عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله
احد سواه وهي فضيلة خصه الله تع بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا لتكرمته وكان عليه
السلام هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمر الزاهد في كتاب الياقوتة قال
قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي ع حاملة بعلي وابو طالب غائب فوضعته فسمته اسدا ليحيي
به ذكر ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز
العلو وفخر العز ادومه وهو اول من امن بالله تع ورسوله ص قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم و
سلمان الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول

الله

الذي نصبه علما للاسلام ورفعه لكسر الاصنام

الله ص بالمواخاة وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين و
الشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال ما انزل الله
يا ايها الذين امنوا الا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله ما
نزل في علي ع هذا وانا لو ذهبت اذكر يسيرا من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود وكنت
كمن قال لذكاء ما انورك وللخضارة ما اغزرك وفي الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل
انه ع ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من
الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف في موضع دفنه و
المشهور انه بالغري موضع معروف وهو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف
من ذكره الا التبرك به ولان المصنف قده نوه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة
وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيأتي ان شاء الله تع الذي نصبه
اي رفعه واقامه علما للاسلام العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدي به وفيه استعارة مرشحة
شبهه عليه السلم بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار منه وهو النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان
وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل
الانقياد والاتباع ولا يطلق على غيرها هذا الدين الشريف ورفعه لكسر الاصنام جمع صنم بالتحريك و
هو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن وقيل انه معرب شمن ويشير الى كسره الصنم الذي كان على
البيت بما رفعه النبي ص على منكبه وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه
كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كسره الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روي
عن علي ع انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد على منكبي ثم قال
لي انهض به فرأى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله ص وقال اصعد على
منكبي فصعدت على منكبيه فنهض بي فانه يخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي
شواهد النبوة سئل رسول الله عليا عليهما السلم حين صعد على منكبه كيف تراك قال علي ع اراني كان
الحجب قد ارتفعت ويخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله ص طوبى لك تعمل للحق وطوبى
لي ان احمل للحق انتهى قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم فنحى رسول
الله ص وقال لي الق صنمهم الاكبر وكان موتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقال رسول الله ايه ا

جاء

جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ازاوله اوقال عالجه عن يمينه وشماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى استمكنت منه قال لي رسول الله ص اقذف به فقذفت به فتكسر كما تتكسر القوارير وزاد الحاكم فما صعد حتى الساعة وفيه انه كان من قوارير رواه الطبري وقال اخرجه احمد وعدو رواه الرفندي ثم ان عليا ع اراد ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تادبا وشفقة على النبي ص ولما وقع على الارض تبسم فسئله النبي ص عن تبسمه قال لاني القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال قال كيف يصيبك الم لقد رفعك محمد ص وانزلك جبرئيل انتهى قلت وفي كتاب مناقب للموبد الخوارزمي ما يشعر بان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو ظاهر والله اعلم جازم اي قاطع من الجزم وهو لغة القطع اعناق النواصب اللئام الاعناق جمع العنق وهو الجيد والنواصب والناصبية اهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض علي ع لانهم نصبوا له اي عادوا ويقال نصبت لفلان اذا عاديته واللؤم ضد الكرم في الاخلاق والحب ببغض علي نوق اللؤم لما ورد في ذلك من الاثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله يقول من زعم انه امن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن بتصنيع علم النحو لحفظ الكلام اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدعه وانشاه علي ع قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدئلي قال دخلت على علي بن ابي طالب ع فرايته متفكرا فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة ان يقيض لها في كل زمان قوما يبحثون عن حقايق هذا العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسائل المحررة واشربت قلوب محبي هذا العلم حتى انه

من العرب

يتعلموا من العرب ولا له غرض من اصلاح لغتهم لطفا من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او تختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي مشيدة الاركان وما احسن ما انشده العلامة اثير الدين ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر هو العلم لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغيه وانجح قاصده وما فضل الانسان الا العلم وما امتاز الا ثاقب الذهن واقده وقد قصرت اعمارنا وعلومنا يطول علينا حصرها ونكابده وفي كلها خير ولكن اصلها هو النحو فاحذر من جهول يعانده وناهيك من علم علي مشيد مبانيه اكرم بالذي هو شايده وما زال هذا العلم تنميه سادة جهابذة تختاره وتقاصده ولقد ابدع المصنف في براعة الاستهلال بذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها وبعد بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للاول باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل اقول واعلم فهذه الفاء زايدة دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا لدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان الحقيقة انما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدوم او الموجودات المجردة او المادية الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا لتنزيله لحضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى المتن المعبر عنه بالفوائد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلثة او الاثنين منها وليس لشيء منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني فظاهر واما المركبات فلاشتمالها لا اقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس الا شخصا ما هو معنى المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان الفاظ الكتب ليست من الاعلام الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد مما يسمى مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة للاشارة الى الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة الى ما في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المؤلفين من ان الاشارة في مثل هذا تارة تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس بشيء الفوائد الصمدية

في علم العربية حوت

للعهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوائد جمع فائدة وسيأتي معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعروف صدره بعجزه تكون النسبة الى عجزه ويحذف لها الصدر لان العجز هو المقصود بمدلوله كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية ككلثومي نسبة الى ام كلثوم والحق بها ما خيف فيه من اللبس كاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد مناف وشيء هنا كذلك واقا بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد شمس فشاذ والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه في علم العربية اى كائنة فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما فعل المصنف من جهة كونه حاضرا له آخذا بجوانبه بحيث لا يخرج ظرفه عن اللفظ عن طرف من المعنى وهو امر شايع يقال هذه الآية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى يقال كما هذه المسألة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها او بمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو اعني علم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهيأتها فهو علم التصريف او كان من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق او موزونة او غير موزونة فان كان باعتبار هيأتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها المعاني مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعاني وان كان باعتبار تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوهما او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملا لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم يجعله قسما برأسه هو لاوليٰ فيكون الاقسام ثلثة عشر قسما حوت اى جمعت واحرزت يقال

من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدئين اهم وتضمنت على فوائد جليلة في قواعد الاعراب وفرائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب صنعتها للاخ الاعز

حواه اى جمعه واحرزه من هذا الفن اى فن العربية والاشارة هنا ايضا مجازية ومن للتبعيض وما نكرة موصوفة اى شيئا نفعه اعم من نفع ما لم تحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة بمعنى الذى فلا يجوز الحالية بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير ومعرفته للمبتدئين في هذا العلم وهو الذى ابتدئ فيه ولم يصل منه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فان بلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحفظ غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهى اهم من معرفة ما لم تحوه وتضمنت اى اشتملت على فوائد جمع فائدة وهى لغة ما حصلته او ما حصلك من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه وهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها واما الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبارين فان العلة بالقياس الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الفائدة والغاية من وجه ولذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب فيكون اخص من الفائدة والغاية صدقا جليلة اى عظيمة من جل الشيء اذا عظم ومنه الجلي للامر العظيم في قواعد الاعراب اى النحو وانما سمي به مع انه باحث عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف وهو الاصل في الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما يقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا هنا لصح وفرائد جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة او الفرائد هى الدرر الكبار التى نظمت وفصلت بغيرها والمراد بها هنا النكت الحسان والفوائد المرغوب فيها لم يطلع كيفتعل اى لم يظهر عليها الا اولوا اى ذووا وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتي بيانه الالباب اى العقول جمع لب فان لب كل شيء خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب وجوده بالسعادة كلها في الدارين قال ابن النفيس في كتاب الطرق الى الفصاحة ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مفردا ويحسن مجموعا كقوله تعالى لاولي الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله صلعم ما رأيت من ناقصات العقل والدين اذهب للب الرجل الحازم من احداكن او مضافا اليه كقوله نظم جرير يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى قيل هذا البيت والذى قبله اغزل شعر قالته العرب وقبله ان العيون التى في طرفها حور قتلننا ثم لا يحيين قتلانا صنعتها اى صنفتها وانشأتها للاخ الاعز اى الاجل وفي القاموس

عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين تشتمل على خمس حدائق الاولى في ابواب نقيبه في مات غرة

الاعز العزيز ابي تراب عبد الصمد بن حسين بن عبد الصمد العاملي وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا
انه لم يكن في رتبته اخيه وله خلف الى زماننا هذا مستوطنون ببلاد العجم والصمد السيد المصمود اليه في
الحوائج من صمد اذا قصد والدائم الرفيع وعن ابن عباس الصمد السيد الذي كمل في سودده وفسره المشبهة
لعنهم الله بالمصمت الذي لا جوف له وردوا بان ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا جعله الله اي صيره وهي جملة خبرية لفظا انشائية معنى من العلماء العاملين بعلمهم والدعاء له بذلك
نهاية في ارادة الخير لما ورد في ذلك من الاخبار وصحيح الاثار ونفعه بها وجميع المؤمنين الايمان اخص من
الاسلام اذ هو اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او بما مر ففيه ان
كما مر فيه اربعة اقوال للنحو والكلام في ذلك يطول وليس هذا محله ويشتمل اي هذه الفوائد الصمدية على
خمس حدائق جمع حديقة وهي الروضة ذات الشجر والبستان من النخل وكل ما احاط به البناء او القطعة
من النخل كذا في القاموس وفيه استعارة مطلقة فان قلت هذه الحدائق هي نفس الفوائد ولا معنى لاشتمال
الشيء على نفسه قلت اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكل على الاجزاء باعتبار ان المشتمل مجموع الاجزاء و
المشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول مجموعها معا والثاني مجموعها لا معا اعني احاد الاجزاء بالاسر و
يحتمل ان يراد بالفوائد الالفاظ والنقوش وبالحدائق المعاني او بالعكس ولا يصح ان يقال الالفاظ قوالب
المعاني كما يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ باعتبارين كما مر ووجه الحصر في هذه الخمسة ان المذكور
فيها اما مقصود بالذات لا غير او ما يتوصل به اليه مع شيء مقصود بالذات الثاني الحديقة الاولى والاول
اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاولى الحديقة الثانية والثاني اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال
او لا الاول الحديقة الثالثة والثاني اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة
والثاني الحديقة الخامسة ولا يضر خروج الديباجة لان المراد حصر المقصود بالذات او ما يتوصل به اليه
الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وفائدته وموضوعه وتعريف
موضوعه واشياء اخر يمر عليك بالتفصيل انشاء الله تعالى وانما قدم ذلك لما قد تقرر من انه من اراد الخوض
بعلم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور اولا حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة
بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا امنا من فوات ما يعنيه والاشتغال بما
لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي به يعلم ليكون
على زيادة بصيرة في طلبه فبين ذلك كله مقدما له فقال النحو اي هذه غرة بضم الغين المعجمة وتشديد

الحديقة الاولى في تعريف علم النحو وموضوعه وغرضه وبيان فضيلة العلم وتعلم النحو

علم النحو يعرف به قوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء وفائدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال

الراء المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح
غرة كل شيء اوله واكرمه وعلى التفسيرين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة النحو قال ابو الفتح بن جني في
الخصائص هو في الاصل مصدر شائع اي نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم
كما ان الفقه في الاصل مصدر فقهت الشيء اي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له
نظائر في قصرها كان شائعا في جنسه على احد انواعه قال وقد استعملته العرب ظرفا انشد ابو الحسن يحدوبها
كل فتى هنات وهن نحو البيت عامدات انتهى قيل وانما سمي هذا العلم به لان امير المؤمنين لما املى اصوله
على ابي الاسود كما تقدم قال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي به تبركا بذكره بلفظه الشريف واصطلاحا
علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت تغايرها يعرف به قوانين الفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو
في الاصل لفظ يوناني او سرياني موضوع لمسطر الكتابة وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام
جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره و
ترادفه القاعدة والاصل والضابط وهذا فصل خرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة فانه ليس
بقواعد كلية بل بجزئيات وقوله من حيث الاعراب والبناء اخرج به ما عدا العلم المقصود ونطبق التعريف
عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد جار على عرف الناس الان من جعل علم التصريف قسيما له اذ قد دخل
في علم النحو والمتعارف قديما شمول علم النحو له وكثيرا ما يتجر مسائل من احد الفنين الى الاخر لما بينهما من
شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه فمن بعده يفرد ون احدهما عن الاخر بالتصنيف الا ما كان عن ابي
عثمان المازني وتلاه ابو الفتح بن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمصنف هنا وفي التهذيب
وممن سلك عرف المتقدمين من المتاخرين جمال الدين ابن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال
عوضا من قولهم من حيث الاعراب والبناء من حيث الافراد والتركيب وفائدته حفظ اللسان عن الخطاء
في المقال اي في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم
بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرائع الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم
الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء في الانسان قال بعضهم لان اقرء فاسقط احب
الي من ان اقرء فالحن وكتب كاتب لابي موسى الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك
لما قنعت كاتبك سوطا وذكر ابو عبيد ان هذا الكاتب هو حصين بن ابي الحر العنبري واولاده ينكرون ذلك
اشد الانكار وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيحب ان يتجمل فيها فيستعير من

احد ذاته وتوبه ولا يجد من يعبر لسانه ولله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء تكرمه
اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها فاجلها منه مقيم الالسن وموضوعه موضوع كل علم
ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له او لجزئه او لعرض يساويه ذاته كالتعجب اللاحق للانسان
لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولاشتماله جزء الانسان وكالضحك
العارض للانسان بواسطة التعجب الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الثلثة في موضوع علم النحو فقد
قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك من الاحوال
اللاحقة بالكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقعه وقيل
ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورة
الا في ضمن الكلام بل لا يظهر الاعراب والبناء في اجزائها الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انه قبل التركيب لا معربة
ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على تعارف القدماء من ادراج علم الصرف في
مباحث النحو وعليه فكان على المصنف ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا على علم
لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع و
المفعول منصوب والى غير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليهما عند النحاة
فالكلمة شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنهما والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان
موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة وال فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين
الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة يقال
للجمل المفيدة والقصيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة اي قصيدته
والحويدرة لقب شاعر تصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن وبي ان حسانا انا اذا قيل له انتسب قال انتكم
كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مطلعها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق لم يربع
وهو اما من باب اطلاق الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرحة من حيث ان الكلام لارتباط
اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل اذا على ما قيل وعند النحوي
لفظ اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية و
الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشهر تعريفا للفظ بانه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية

اطلاق

لكن

لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط فمن ثم اختير في تعريفه ما قيل صوت معتمد على مقطع الفم
حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك
في معنيين الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر
للتخلص عن مانع المسئلة وهم لاكثر المبتدئين انه موضوع لامر يعتبرها كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة
وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا ومن حقه ان لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة التي
من شانها ذلك مع ان اللفظ اخصر ولو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه
بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله موضوع
والوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا قيل تخصيص شيء بشيء متى اطلق المخصص فهم المخصص
وقيل تعيين شيء لشيء بحيث اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا مفرد
وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزائه وهي حروفه الثلاثة
التي هي زاي ياء دال كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من المؤلفين ان المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء
معناه فان اجزاء زيد يعني الزاء والياء والدال لا تدل على معنى في زيد وهو غلط لان الزاء والياء والدال
ليست اجزائه بل هذه اسماء مسمياتها اجزائه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المباني ويطلق بازاء
الحروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال نبه عليه بعض المحققين واندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة
الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له جزء يدل على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما
وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما
للانسان فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا قال بعضهم اعلم
ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتامل الصادق في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما
وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة واما الاحتراز
فاللفظ وان كان في التعريف بمثابة الجنس هو انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير
المعرف الا انه يؤذن بمباينة ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة
فلذلك لا يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به من
جهة خصوصه اما تعينه للجنسية دون الفصلية فلكونه اظهر وصفا للكلمة فقدم وجعل جنسا واحترز به عما
ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارات والنصب والعقود والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات وخرج

بالموضوع

بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالطبع والعقل وبالمفرد المركب فهو ما يدل جزؤه على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله غير علم او مرادا به المخصوص مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزئه وهو المادة يدل على الحدث وجزئه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريفين جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما خرج المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم الرازي وابن الحاجب وابن مالك قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معنى عقلية لا وضعية واحتج له ابن مالك في كتاب الفيصل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين لاسناد احدهما الى الاخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وثانيهما ان الدال بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستيناف فيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه كما لا يستعمل في المفردات الا ما سبق استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال القرافي وعزي الى الجمهور ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قررناه وبيانه ان الوضع اما شخصي ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي ان تعلق بالفاظ معينة يعرف بها مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية او يعرف بها مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات والمركبات معا تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف المفاعلة وتاء قائمة وياء النسب فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف رأى ما جنح اليه الرضي من انها وما هي فيه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة خروج ضمير الفاعل كقمت مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بانه المراد بالاستقلال ما يشمل المستقل بمراده وبان الاصل في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض اتصاله لمعنى الثاني للمفرد مستتر معا فانه

كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حدة كما في باب الاعراب بالحركات وعلى ما يقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المزجي والاضافي والاسنادي كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد لا يقال فاستعماله ح في التعريف مخل لانا نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود مخلا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود اما اذا قامت قرينة تعينه فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع والطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما يقتضيه السكوت في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا والادلة على هذا الانحصار ثلثة احدها الاثر وهو ما روي عن امير المؤمنين ع وقد مر الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلثة ولو كان ثم نوع اخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها ان الكلمة موضوعة كما مر فتكون دالة لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة وح فنقول اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية او لا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقترانه باحد الازمنة الثلثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا فان لم يصح فهو الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا فان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من المعاني ثلث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث بدلت على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا يندفع ما قد يقال ان العطف بالواو الجمع يقتضي ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه فائدة قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيم وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهوم الاقسام ببيان ما يختص بكل من الاحكام انتهى وسمي الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو على ما تقدم لانه علامة على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه عنهما للاخبار به وعنه ولهذا قدم عليهما في الذكر والفعل فعلا

وجه حصر الكلمة في الثلاثة

وجه رابع القسم الكلمة

وجه تسمية الاسم والفعل والحرف

لثلاثة

لدلالته بالتضمن على الفعل اللغوي الذي هو الحدث واتبع به الاسم للاخبار به لا عنه والحرف حرفا لكونه
على حرف اى طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه وانه لا يقع عمدة في الكلام بحال فهذا فيهما و
لهذا اخر عنهما والكلام لغة يطلق على ستة معان الخط وشرطه ان يكون معبرا عنه باللفظ المفيد و
منه تسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله تع والاشارة المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر
رددت عليها بالدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد نحو ومنه الحديث هذه الصلوة لا يصلح فيها
شيء من كلام الناس وانها تبطل ولو كان بالكلمة الواحدة وما يفهم من حال الشيء وهو المسمى بلسان الحال
ومنه قوله شكى الى جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى من لسان حاله واسم
الحديث الذي هو التكليم ومنه قوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية اى تكليمك هندا وما في
النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد وقعد عمرو فيسمى ذلك
الذي يختلج كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل
اللسان على الفؤاد دليلا قال ابو حيان في الارتشاف والذي يصلح ان ذلك كله على سبيل المجاز لا على
سبيل الحقيقة الاشتراك خلافا لزاعمي ذلك واصطلاحا لفظا اى ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان
اولى لما مر واحترز به عما ليس بلفظ وان كان جنسا مفيدا اى دال على معنى يحسن السكوت عليه لان الفائدة
في الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اى التركيبية لا الناقصة
التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا الى شيء
كافتقار المحكوم عليه بالمحكوم به وعكسه فلا اثر لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد
سكوت المتكلم او السامع او هما اقوال ارجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك
السكوت صفة له وخرج به ما لا فائدة له كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كتابط شرا ونحوها
ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة لان يراد بالمفيد المفيد
بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه بحرج جمع وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره
والمحققون بل الاكثرون على خلافه والا لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها
خبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه وقال لا
اعلم احدا منع قال زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول
العجب من هؤلاء النحاة يجيبون لا نصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان و

لا يرتفعان

لا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان ويلزمهم بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد
السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم
مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار مرة ثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد
كلاما وغير كلام بحسب افادته السامع هف انتهى قوله بالاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى
لتفيد المخاطب فائدة تامة والباء للسببية او الاستعانة او الالصاق والمصاحبة متعلق بالمفيد او صفة
مصدره اى افادة منه ملتبسة به وذكره من قبيل التصريح بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم
للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح به اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا
تعرف الا بذكر جميع اجزائها نصا صريحا وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد اذ لا خفا
في انه لفظ مفيد مع انه ليس بكلام قطعا فتم واعتبر بعضهم في الكلام القصد اى قصد المتكلم افادة السامع
لاخراج كلام النائم ونحوه فانه عار عن القصد وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صححه ابو حيان وابو سلم فلا
حاجة الى التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن السكوت سكوت المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا لما تكلم به او
لان ما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا احترازا من ان يصطلح شخصان على
ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين
احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما و
الثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اختصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى
وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا يتصور والثاني ضرورة ان كل كلام مشتمل
على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد نبه عليه المرادي
قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول
انتهى قال البدر الدماميني في شرحه على التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم
الاسنوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على
الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال
احدهما فلانة يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان بنيناه على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام
لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتامله انتهى قلت
تاملته فوجدته محض تقول على الاسنوي فانه لم يقل بذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال بعد ان ذكر

المسئلة

المسئلة وصحح عدم اشتراط ذلك فى الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او وقف او غير
ذلك واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثانى حر ولا استحضر فيها الآن نقلا انتهى كلام فى
الكوكب الدرى بنصه ومنه نقلت فاين فانقله عن بناء الحكم الشرعى على المسئلة وهل هذا الا تشنيع بحت
ولا يتاتى اى لا يحصل الكلام الا فى ضمن اسمين ولها اربع صور مبتداء وخبر كزيد قائم ومبتداء وفاعل او
نائب سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم وفعل وفاعل نحو هيهات العقيق ملفوظين
كان الاسمان كما ذكر او مقدرين كنعم فى جواب ازيد قائم او احدهما مقدرا كزيد فى جواب من زا او فى ضمن فعل واسم
هو فاعله او نائب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كانا كما ذكر او مقدرين كنعم فى جواب اقام زيد او
احدهما مقدرا نحو بلى زيد فى جواب لم يقم احد اى لا يتحقق هذا العام الا فى ضمن هذين الخاصين قال بعض
المحققين والانسب جعل فى بمعنى عن ووجه عدم تاتى الكلام الا فيما ذكر ان التركيب العقلى الثنائى بين الثلثة
لا يعدو احد عشر اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف والكلام لابد له من الاسناد
وهو لابد له من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او فى
فعل واسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففى الفعلين المسند اليه مفقود وكذا فى
الفعل والحرف وفى الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود اذ لو جعلت
الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فليس باسناد دعوى خلافا لمن في
على حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان للفظة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت
مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا فى الجواب هو خلاف المشهور والصحيح ما مر وعلم ان مدار الكلام على المسند
والمسند اليه وان تاتى من اكثر منهما وله اربع صور جملتان اما شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت او قسم وجوابه
نحو احلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلثة نحو علمت زيدا فاضلا او اربعة
نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصور تاليف الكلام ستة تنبيهان الاول ينقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه
ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم
واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق
والتكذيب اولا الاول الخبر الثانى ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تاخر عنه فهو الطلب
والمحققون على دخول الطلب فى الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب
الذى يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما قال لك ان تجعل الخلاف بين من

نفى الخلاف لفظية وثلثها لفظيا فمن ثنيها جعل لفظ الطلب قال ان الكلام خبر وطلب كابن مالك فى الكفاية
او لفظ الانشاء ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب غير ان له قسمين
متخالفين ما يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل
لفظ الطلب اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثانى منه انتهى الثانى الخلاف
المشهور عند النظار فى كون الخبر والطلب بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف ولا يحتاجان اليه جار فى
الكلام لان بداهة الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف فى الكلام بخدام لا بعض كبار الائمة
حكاه بعض المتاخرين هذا ايضاح لكل واحد من الكلم الثلث بحده وبعض خواص الاسم والفعل وما
يعرف به الحرف الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية اى لا يحتاج فى تعقله والدلالة عليه الى ضم
ضميمة فقوله كلمة شامل للكلم الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف فان معناه غير مستقل كما
سياتى فى حده عن قريب انشاء الله وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والمستقبل مخرج
للفعل فانه مقترن باحدها كما سياتى والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال
نحو رويد وهيهات لان هيهات دال على المعنى المستقل هو الحدث غير مقترن فى الوضع الاول لها لان الوضع
الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود فى الوضع الاول غير مقترن ودخل نحو زيد ويشكر
علمين لان معناهما العلمى غير مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان
معانيها مستقلة مقترنة فى الوضع الاول وهو الوضع الفعلى لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث و
الزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال والاستقبال على راى ايضا لانه فى الوضع الاول لاحد
الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع بالاشتراك وكذا يخرج اسما الفاعل والمفعول لانهما وان
كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما
بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلثة معينا فى
نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن
بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا او حالا او
مستقبلا وبهذا يحتاج الى تجديد صيغته لافادة احدها كاصطبح يصطبح ولا ينتقض الحد بلفظ
الماضى والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذى
انقضى والذى لم يات فالمعنى ماض زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وتوهم انه له ولو سلم

امر

انه له فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في
مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققهما كالمضارع ولما اخذ الاسم اخذ بذكر
بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال ويختص الاسم بالجر اي بدخوله عليه لانه من خواصه و
هو الكسرة التي يجلبها العامل في اخره سواء كان عامله حرفا او مضافا وخاصة الشيء اصطلاحا
ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره فان وجدت في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم توجد في شيء
من اغياره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور وقال بعض المحققين من شراح الكافية
خاصة الشيء عند النحاة ما لا يوجد بدون ذلك ويوجد ذلك الشيء بدونها صرح به المصنف في شرح
المنظومة وغيره وما اشتمل من جواز شمولها لجميع افراد الشيء فهو عند المنطقي انتهى واما الحد
فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على مجرد الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الانسان ويختص عند
المنطقي باسم الحد التام لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عنده رسما فان قلت الذي يسبق الى الفهم
من اختصاص شيء باخر هو كونه مقصورا على الاخر لان معناه كونه بحيث يختص بالاخر ولا يعم غيره فكان
عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلت الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء
على المقصور عليه يعني ما له الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره وذلك كما لو قلنا
ويختص الجر بالاسم وهذا له هو الاستعمال العربي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف ادخالها الباء
على المقصور على الخاصة كما استعمله المصنف وذلك اما بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز
مشهورا في العرف او على تضمين معنى التمييز والافراز فيلاحظ المعنيان معا وحاصله يرجع الى ملاحظة
معنى التمييز لان تخصيص شيء بشيء في قوة تمييز الاخر به وهو الانسب بمثل هذا المقام كما لا يخفى والى
بعضهم لا هذا الاستعمال وشدد النكير على مخالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف
الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر والا لزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه نظر و
وجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان من
خواص الفعل واثرها وهو النصب لا يختص بالفعل بل يدخل في الاسم بمؤثر اخر واجيب بان ذلك فيما اذا
كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان للاثر مؤثرات شتى بل له مؤثر خاص فلا وهو ههنا كذلك
اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه
كما سيأتي والاحسن ما قيل في تعليل ذلك ان الاسم محل الاعراب والمضارع فرع تحط اعراب الفرع عن

الفهم

اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع
على الثلثة ويختص بدخول اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو
لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام
المعرفة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزائدة
قيل وانما اختص بها لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز
ان يراد باللام ما هو اعم من المعرفة ليدخل الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على المضارع
كاليجدع في قوله الى ربه صوت الحمار اليجدع على الضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك
فتدبر وفي تعبيره باللام اشارة الى اختياره مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف هي اللام
وحدها وسيأتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين عليه وهو في الاصل مصدر
نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة فخرج
بقولنا لا خطا سائر النونات الزائدة ساكنة كانت وغيرها لثبوتها خطا وهذا الحد احسن الحدود و
اخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين التمكين هو اللاحق
للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه
الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل و
رجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع
سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه اخر وزعم بعضهم
ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب ببقائه بعد جعله علما قال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين
التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قاله بعضهم الثالث تنوين
المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء نحو مسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين
والا لم يثبت في كعرفات وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا
عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد
عوضت عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره الرابع

اقسام التنوين

تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زايد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوار
وغواش فان التنوين فيهما عوض عن الياء المحذوف على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عوض عن ضمة الياء
وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند
قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش والثاني كجندل فان تنوينه عوض عن الالف في جادل قاله ابن مالك
قال ابن هشام والذي يظهر انه للصرف ولهذا يجر بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض واي اذا حذف المضاف اليها
نحو وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض اياما تدعو فله الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك
للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ
بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين و
قال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين
لانها المعاني لا توجد الا فيه واما النوعان الاخران فاحدهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة
بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم كقوله وقولي ان اصبت لقد
اصابا وكذا الاعاريض المصرعة والمقفات كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وقوله قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض
الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض التي حقها ان يخالف الضرب
في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء
من البيت والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة
انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين الى اخر البيت وعما بينهما ايضا ان كان كما قرر في محله وظاهر كلام جماعة
ان هذا التنوين يحصل للترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف
اغن وتبعه السيد في شرح اللباب فقال ان هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة
مد في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا
يكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حروف الاطلاق
لقبوله لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون بدلا منه لقطعه وعلى هذا يكون تسميته
اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب التضاد كقولهم داود القياسي وفي الحديث
القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرية ينفون القدرة ويقولون الامر انف قاله ابن

عقيل وهو مبني على ان القدرية طايفة ينكرون ان الله تعالى قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا
وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها لهم فقول
ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية اثبتوا القدر لانفسهم مبني على
الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه التقي الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو
اللاحق للقوافي المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان تخفيرا بعدما قال وان
وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق وسمي غاليا من الغلو اما لقلة وقوعه
في الكلام او لتجاوزه حد الوزن وفايدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء به اذن بالوقف وجعله
ابن يعيش من نوع المترنم والذي يصح ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصها بالاسم
ومجامعتها ال وثبوتها خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد بعضهم
تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم
كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد بتنوين
الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف
وتنوين المنادى قسما براسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام تنوينهم
عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد ورنم واحك اضطر
غال وما همز والمختص بالنداء بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعاء سمي الكلمة بحرف نايب عن
ادعو كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل بل وانما اختص به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا
اسما فكان الاولى ان يختص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان تلك خاصة خفية لا
يدركها المبتدي بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص تقريبا لفهم المبتدي والا فالحد مغن عنها
تنبيه اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال
والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يا
لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وقيل هي للنداء والمنادى محذوف و
قيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا
البيت وامر كتلك الاية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو
يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله ابن هشام في المغني وما يختص بالتثنية والجمع لان فيهما

معنى التصغير النعت من خواص الاسم لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه و
الفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو نضربا ويضربون
فالتثنية والجمع انما وردا على الضمير الذى هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب
اضرب وقوله تعـ رب ارجعون على تاويل ارجعنى ارجعنى ارجعنى فليس الاول تثنية ولا الثانى جمعا
اذ التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم شيئين او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى و
الجمع ضم شيئين او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شئ
الى مثله فى اللفظ ونفسه فى المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فى التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم
اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لتشابههما لهما من حيث ان التاكيد اللفظى ايضا
ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك و
قوله فارجع البصر كرتين فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به قال الرضى تعتبر كتب التصغير فى الهاتو
وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد عليه ما احيسنه ودفع بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول
الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر قال ابن هشام فى المغنى لم يسمع
تصغير الفعل فى التعجب الا فى احسن واملح ذكره الجوهرى ولكن النحويين مع هذا قاسوه حملا له على افعل
التفضيل لشبهه به وزنا واصلا ومبالغة افادة للمبالغة ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن
كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانبارى ولا يقال الا لمن صغر سنه انتهى وقيل وهو مما اقيم فيه
الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اى هن مليحات
على معنى الشفقة نحو يا بنى فهو مما وضع فى غير موضعه كنا قامت هند وقيل انه راجع الى ما لانها
واقعة على السبب الخفى والتصغير يناسب الخفاء لكن لما لم يمكن تصغيرها جعلوا علامة التصغير
فى فعل التعجب الذى هو خبر عنها والفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اى لا يحتاج فى تعقله و
الدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما قلنا فى الاسم واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان الحدث
الذى هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهى نسبة حكمية ملحوظة من حيث انها حالة بين
بين طرفيها واله لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء فى ان هذه النسبة معنى حرفى لا
يستقل بالمفهومية والمراد بالاستقلال لمعنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران
بالزمان يعين كون المراد به الحدث والمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن

التضمنى فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف وقوله مقترن باحد
اى باحد الازمنة الثلثة مقدم ذكرها مخرج للاسم لانه مخرج للاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد باقترانه
باحدها اقترانه بحسب الوضع الاول ليخرج الاسماء الافعال وتدخل الافعال المنسلخة لاقتران معناها
بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر بيانه ويختص الفعل بقد الحرفية اذا كان متصرفا خبريا مثبتا
مجردا عن ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهى معه كالجزء فلا يفصل منه شئ بالقسم كقوله
فقد والله بين لى عنائى وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد يحذف ما بعدها لدليل كقول النابغة ازف
الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت وانما اختص بها لانها المعانى لا تصلح
الا له وهى ستة احدها تقريب الماضى من الحال نحو قد قامت الصلوة الثانى التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وسيأتى بكلام على هذه المعانى فى حديقة المفردات ان شاء الله تعالى الرابع النفى
حكى ابن سيدة قد كنت فى خير فتعرفه بنصب تعرف واليه اشار فى التسهيل بقوله وربما نفى بقد فنصب الجواب
بعدها قال ابن هشام وهو غريب وحمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا
انامله كان اثوابه مجت بفرصاد والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء
تحملنى جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واضح واما
مع الماضى فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ويختص بلم لانها لنفى الفعل
وهو معنى لا يتصور الا فيه وهى مختصة بالمضارع كما سيأتى والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية
اى يحتاج فى تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة لانه انما يكون ملحوظا باعتبار انه آلة للغير فيحتاج
الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذى هو مدلول من فى قولك سرت
من البصرة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلهما وقس على ذلك سائر معانى الحروف
واما الابتداء الذى هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه
وبه ولا يرد الاسماء الموضوعة للنسب لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام
يتوقف على تمهيد مقدمات احديها ان وضع الحروف كلها من وضع العام لموضوع له خاص وان وضع الاسماء
الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام للموضوع له العام الثانية ان النسبة بين الامرين انما يتعقل
بتعقلهما ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا غايته ان افراد النسب ليست الا حصصها لها لا الافراد
حقيقية اذ مفهوم الكلية والجزئية مخصوص بالمعانى المستقلة الثالثة ان مدار كون مدلول اللفظ

ولا مقترن باحدها يعرف بعدم قبول شيء من خواص اخويه تقسيم الاسم ان وضع لذات فاسم عين كزيد او لحدث

مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احواله لا بالتبع بان يكون آلة لملاحظة ما هو حالة من احواله او بان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة لنسب جزئية يتوقف تعقلها بمقتضى المقدمة الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها من الضمائم وسمي الالفاظ الدالة عليها لم يكن مدلولاتها بمقتضى مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا وكانت سمي كافية في احضارها تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكنها لما كانت لا تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات فاندفع ما يتوهم من خلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وما بعده مخرج للاسم والفعل وقوله ولا مقترن باحدها قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز به عن شيء ولا يجب في القيد ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية لابن معط والذي اراه انه لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة ويعرف ای يتميز الحرف بعدم قبوله شيء من خواص اخويه الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميزه بذلك مع ان الحد معرف عنده تسهيلا على المبتدي وتفهيما له لان حد الحرف مما اطال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه آراء الائمة الاعلام نحن بحمد الله قد اتينا بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق تنبيه قال ابن الخباز في شرح الدرة ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه رد لانه يتوقف معرفة الحرف على معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن حيث انها حروف فاختلفت الجهة فلا دور هذا تقسيم للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم اليه قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل قيد اليه قسم منه الاسم ان وضع لذات اي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابلته فاسم عين وقد يقال اسم شخص وهما بمعنى والاول اشهر كزيد ورجل او وضع لحدث اي معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر فاسم معنى كضرب وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين البقر وعين الربا فكيف يجعل قسيما للمعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة تنبيه المراد بالقيام

فاسم معنى كضرب والمنسوب اليه حدث فمشتق كضارب ايضا ان وضع لشيء بعينه فمعرفة

بالشيء كونه ناعتا له اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا في الغير ومختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا كالضرب في الضارب او تقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو امكن الاشارة اليه حسا لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا للشيء وعين الاشارة الى محله ان كان حالا في محله واما تفسيره بالتبعية في التحيز فينتقض بصفات الباري تعالى وصفات المجردات بل بالصفات الاعتبارية للتحيز كذا قرره بعض المحققين فتامله او وضع لمنسوب اليه حدث نسبة تقييدية فمشتق وهو اعني المنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا ما اي مبهمة لا تعين لها اصلا وتسمى موصوفة وهو اما ان ينسب اليه الحدث على الوجه الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب وعلى وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او موصوفة على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبار ما اما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة باعتبار دون الصفات لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لا شيء آخر وذات فيه القيام بخلاف القائم فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره غير واحد من المحققين فتدبر والمراد بالذات هنا ما يستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمر مما يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر اخذ اذا رجع وهي كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فيخرج بالتشريك نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال في شيء من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله سماعا كما نقل او حال حذف عاملها وصاحبها اي وارجع الى تقسيم الاسم رجوعا او اقول راجعا الاسم ان وضع لشيء بعينه فمعرفة والمراد ليستعمل في شيء بعينه وليس المراد التعيين الشخصي بل التعيين بوجه ما وقيد الحيثية مراد اي ليستعمل في شيء بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى متعين عند السامع من حيث هو متعين بوجه ما وبهذا يخرج النكرات عن التعريف لان مدلولها وان وجب تعينها عند السامع لكن ليس في اللفظ اشارة اليه بخلاف الضماير الراجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعين وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون

الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وعدمها ثم الشيء
المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كسائر المعارف
وهذا مبني على ما اشتهر ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان
معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان
لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة
لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة وضعا بعدد
افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة اصطلاحا كل واحد من الخصوصيات التي
يطلق عليها لفظة انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها
له استعمالها له في افراده المعينة دونه وقس عليه سائر المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني
ان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور من اهل العربية ونسب الى
الجمهور ولكن انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ الشائعة الاستعمال مجازات لا حقايق
لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا
كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد
من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع له ملاحظة
عند الوضع فلا تستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف
المعرفة محمول على ظاهره فتفهم والمعارف على المشهور كلها تسعة بادخال المعرف بالنداء كما ذهب اليه ابن
مالك واختار المص وجه الانحصار فيها ان التعيين المشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يفيده جوهر اللفظ
وهو العلم وهو اما جنسي ان كان الحاضر المعهود جنسا وماهية كاسامة او شخصي ان كان فردا منها
كزيد او يفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج الى القصد وهو معرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء
او يفيده القرينة في الكلام وهو المضمر او يفيده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او العقلية الى
نسبة معلومة للسامع من خبرية وهو الموصول او لا وهو المضاف الى غير معين لا يفيده تعيينا فهو
المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما
بعده بقية المعارف وهو نوعان كما عرفت شخصي وجنسي فالشخصي مسماه نوعان اولو العلم كزيد وخرنق

من العام

وما يؤلف كالقبائل كقرن والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشذقم والبقر كعرار والغنم كهيلة
والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد ونقش وموهب والى منقول وهو
الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزيد او من
مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم وحسن او لمفعول كمنصور ومحمد وغير ذلك وما وقع لابن معط
في الفيته من ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل مثاله محمد فسهو ظاهر و
اما من فعل اما ماض كشمر وكعب او مضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم
لبرية معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة وكسر تميم والمسموع في الامر الضم لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين واما من جملة اما فعلية كتابط شرا
او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو راي الاكثرين
وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها وقيل هو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة و
هو راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد وضعه لنقل من محل اخر الى هذا وموافقتها للنكرات
بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول و
لا مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره و
شاب قرناه وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي
وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن اخره يا
ومبني على السكون كبعلبك ومعدي كرب واما الثاني فتعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر
واضافي وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجري
الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة والعلم الجنسي مسماه ثلثة انواع اعيان لا تؤلف كالسباع و
الحشرات نحو اسامة وام عريط للاسد والعقرب واعيان تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين والذات وابي المضا
للفرس وامور معنوية كسبحان للتسبيح ويسار للميسرة وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا
كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما
كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفة وبطة وعايد الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر باب
او ام كابي الحسن وام كلثوم وابي مضا للفرس وام عريط للعقرب وزاد الرضي وبنت كابن اوى وبنت وردان
قالوا الفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا

والرجل

وفا قيل ان تصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائي جاهدا يريد الحريث بن
وعلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام قاله ابن جنى فالواو وقد ينكر العلم وصور واذلك بوجهين احدهما
ان يؤوّل به مسمى بكذا وجعل منه قولهم لا زيد كزيد بن ثابت الثاني ان يراد به الصفة كقولهم لكل
فرعون موسى اى لكل جبار قهار ولكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان مدار التعريف هو
الوضع فباستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره
مبنى على المسامحة وهو حسن وقدم المصنف التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الصيمرى
وينسب الى سيبويه والكوفيين وفي ترتيبها اختلاف سيأتي ذكره في اخر البحث انشاء الله تعم والثاني من المعارف
المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال كهل مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية قطعية حذفت في الوصل
لكثرة الاستعمال وصحح ابن مالك نقل عن سيبويه ما يوافقه في كونها ال ايضا لكن يخالفه في اصالة الهمزة
فهي عنده زائدة معتد بها في الوضع المشهور عنها انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها
لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا
القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين وتظهر فائدة الخلاف في نحو قام
القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت بل لم يؤت بها
لعدم الحاجة لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة التعريف هي الهمزة وجلبت اللام للفرق بينها و
بين همزة الاستفهام فائدة قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزة اصلية عبر
عنه بال ولا يحسن ان يقول الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال
ابن جنى كان يقول ال ولا يقول الالف واللام ومن جعله اللام وحدها عبر عنه باللام كما فعل
المتاخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام
فله التعبير بالامرين والاول اقيس انتهى وهي على كل قول اما جنسية او عهدية او زائدة فالجنسية
ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها بتجوز نحو انت
الرجل ادبا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة وان لم يخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي
الحقيقة والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة او معهودا حضوريا نحو اليوم
اكملت لكم دينكم او معهودا ذهنيا نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة والزائدة نوعان لازمة وغير لازمة

فالاول

يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف بان تخاطب باسمها وورد ه بعضهم
بقول الشاعر وقصدا بالمحاسن كي اراه بشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رايت ورد ولم ار من يعنيه
ابنا الدهر قال فلا حظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به واجيب بانه لعل مراد
الرضى ره ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها الاطلاقا وافادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث
انها كنية بل لخصوص المادة فلا اعتراض فليتامل وقال شعبان في الفية بكنية عظم وخير في اللقب و
قيل في تبت يدا ابي لهب تهكم ولا حمرار وجهه وجه ولا اسم عبد العزى وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين
له كابي الحسن لامير المؤمنين علي ع وقد يكنى في الصغر تفالا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك كابي
القاسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من
معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله انا ابن مزيقيا عمرو وجدي
ابوه منذر ماء السماء ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف
الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطة وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت
هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين وجمهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه
الاتباع والقطع بالرفع والنصب وهو اولى لقولهم هذا يحيى عينان واما اذا لم يكونا مفردين فلا
بد من الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عائذ الكلب
وهذا عبد الله بطة وصرح بعض المحققين المتاخرين بجواز الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا تنبيه
محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان لم يكون الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب في
الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف
قاله في التصريح تتمة ومن العلم ما كنى به عن كفلان وفلانة فيجري مجرى المكنى عنه واسماء
الايام عند الجمهور اعلام توهمت فيه الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلبت
فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة بمعنى الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني و
الثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام وان لامها للتعريف فاذا زال التعريف نكرت
والاول اصح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض
فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول
هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قاله الرضى ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان تصغير ترخيم او غيره

وطايفل

وذا

فالاولى كالتي في الاسما الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام
بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى ولا ارتجالها كالسموأل ولغلبتها
على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد
الذهني تنبيه ال في البتة غير لازمة كما يشعر به ما في الصحاح حيث قال لا افعله بتة ولا افعله
البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني والقاموس لمحمد بن يعقوب
نقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي والثانية اعني غير اللازمة نوعان
واقعة في الفصيح بكثرة اولا فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كالحرث وعباس نقول
فيهما الحرث والعباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال في محمد واحمد المحمد والاحمد والثانية ضربان واقعة في
شعر او شذوذ من النثر فالاولى الداخلة على علم لا للمح الاصل كعمرو ويزيد في قوله باعد ام العمرو عن اسيرها
حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا اما الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية
كالداخلة على ما هو واجب التنكير كالحال في نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير و
ارسلها العراك وليخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح اليا ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا
على حذف مضاف اي خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسئلة اجاز الكوفيون وبعض
البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوي ومررت
برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون له في الاولى
ومنه في الامثلة وقيد ابن مالك جوازه بغير الصلة قال الزمخشري في وعلم ادم الاسما كلها ان الاصل
اسما المسميات وقال ابو شامة في قوله بدات بسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوا نيابتها عن
الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف عن كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب قاله في المغني والثالث من المعارف
اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمفرد المذكر ويقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء
مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بها مضمومة بعد همزة مضمومة قال الشاعر هذاؤه الدفتر خير
دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها في كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما
للضرورة والاصل فيهما ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت
لامه وعلى الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قاله في التصريح وفي الدر المصون اختلف
البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح

فاولها

والذي هو مضاف الى احدها معنى والمعرف بالنداء

ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرن والا فهذا مبني والمبني لا يدخله التصريف وقال ابو حيان لو قيل بان ذا
ثنائي الوضع نحو ما وان والالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء واصل الاسما المبنية ان يوضع على حرف او
حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رايت هذا المذهب للسيرافي وللمحتشي ونقله عن قوم
انتهى والرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره والتي للمفرد المؤنث كذلك
والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسيأتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في المبنيات ان شاء الله تعالى
فلينتظر تنبيه في الضمير العايد الى النكرة اربعة مذاهب احدها انه نكرة مطلقا الثاني ان رجع الى
واجب التنكير كما في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تمييز و
التمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة فحكمه نحو مررت برجل كريم واخيه وجائني رجل فضربته
فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العايد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعبير اي الاشارة
الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير
العايد الى النكرة ولهذا تجري عليه احكام المعارف اتفاقا والسادس من المعارف المضاف الى احدها اي احد
الخمسة ولو بواسطة نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اي اضافة مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى
احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسما المتوغلة في الابهام
كغير ومثل على ما سياتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجل لا
نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك واذا بالنداء
وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب
المتقدمين قال ابو حيان انه الذي صححه اصحابنا او لكونه فرع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك ان اذا
كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى والحق قال
وهو اظهر وابعد من التكلف فجعله قسما ثامنا تبعا لابن كيسان اولى تنبيهات الاول كتب المصنف في الهامش انما
اخر ذكره يعني المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها لئلا يرد عليه ما ورد على ابن الحاجب انتهى يريد ان
ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاورد عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى
المنادى ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المصنف ذكره فسلم من ذلك ورام صاحب الفوائد الضيائية التفصي
عن ذلك فقال لا يلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد نقضا او رده انتهى

قال

قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل واحد من الخمسة التى فى هذا
الترتيب لذى تستعمله المصنف فى المعارف لما ومن ذكره والذى عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او النداء والمضاف فى رتبة المضاف الا المضاف الى المضمر
فهو فى مرتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان
الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة
ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ثم
العلم السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد
يعرض للمعرفة ما يجعله مباينا او فائقا كقولك لمن لا شركة فى اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا
يوسف فالبيان لم تستفد بانا بل بالعلم كالموصول فى قولك لمن قال لك من انت انا الذى فعل كذا ومن
هذا القبيل سلام الله على من انزل عليه القرآن وعلى من سجدت له الملئكة ومن حفر بئر زمزم وقد اختلف
فى اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل فى كل واحد من المعارف انه اعرفها
وقال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف الثالث قال غيره ولا بد ان يستثنى مما تقرر اسم الله
تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان
الكلام فى التفاصيل بين الانواع والا لم يكن الاسم وضع لشئ بعينه بل لشئ لا بعينه فنكرة كرجل وفرس وليست
الا هنا للاستثناء كما قد يتوهم وانما هى ان قرنت بلاء النافية نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله
تنبيه قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتهما
فى المعرف باللام الجنسية كاللئيم فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى ومن ثمة جوزوا فى الجملة بعده ان
تكون حالا وصفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال
على الاجتماع بالمعرف باللام الجنسية انما يتم لو كان يعد فى اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عنده
معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح فى خلافه انتهى وايضا تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير
والتانيث ان وجد فيه اى فى الاسم علامة التانيث وهى التاء المبدلة هاء فى الوقف خلافا لمن زعم ان
التانيث بالهاء وانها تبدل تاء فى الوصل والالف المقصورة والهمزة التى قبلها مدة وهى عند
البصريين بدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاج ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما
هى علامة التانيث ومذهب ان الالف والهمزة معا علامة التانيث وزاد الكوفيون فى علامة التانيث

تاء بنت واخت والالف والتاء فى نحو مسلمات ونحوه من الالف وانما هى علامة التانيث قاله فى
الارتشاف وذهب الزمخشرى الى ان الياء فى نحو ذى ايضا علامة التانيث والاخفش والمازنى فى نحو
قومى وتقومين فاعل مستتر قال الرضى والاولى ان يقال فى ذى هذه الصيغة بكمالها موضوع للمؤنث
كالتاء والذى فى اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء فى تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث
انتهى ولو كان وجودها تقديرا اى مقدرا فما وجد فيه علامة التانيث لفظا كنافة وتقديرا كنار
فمؤنث والا يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما
من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر والثانى انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل
الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف المؤنث
والسلب مسبوق بالايجاب بالتعقل فجعل فى الذكر كذلك تنبيهات الاول لا يتحقق التذكير والتانيث
فى الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار
الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف
الهجاء لا يجوز الا فى الشعر قاله المرادى فى شرح التسهيل الثانى لا يقدر من علامات التانيث الا التاء
لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وهى تطرد قياسا
فى الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع ان اريد الثبوت بتاويل شخص
حائض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اى ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لاختصاصها
بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص والمرضعة مع الاختصاص وسماعا فى
نحو العين والاذن قال الرضى ودليل كون التاء مقدرا دون الالف رجوعها فى التصغير فى نحو
هنيدة فى هند وقديرة فى قدر واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى
اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئية انتهى الثالث يعرف تانيث ما لم
يظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا ويقع فى غيره شذوذا كما ذكر وبوصفه وتعنى به المعنوى
لا الصناعى ليشمل النعت نحو وعيتها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من معين بيضاء والخبر
نحو دارك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس وضحيها وباشارة اليه
نحو تلك الدار وبتجرد عدده عن التاء من الثلاثة الى العشرة نحو ثلث اذرع وعشر اجل وبجمعه على مثال
خاص بالمؤنث كفعول عل الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن فعال

الذراع … والعنق

وذراع وكراع ويمين فجمعها في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كمكان وامكن ويعلم
ايضا بالحاق علامة التانيث بفعله المسند اليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق والمؤنث
ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه فهو ان كان ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى ونفساء
او مقدرها كزينب وسعاد فحقيقي التانيث ولا يكون الا حيوانا والا يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة
كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم فلفظي التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة و
حمامة ذكر فائدة تارة الاولى قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله ترى رجلا منهم
اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكره على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جائته كتابي فاحتقر
فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو قال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جائته كتابي فاحتقرها فقلت له
اتقول جائته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى
تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا انث المصدر المنسبك من ان و
الفعل هو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم الثانية اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك
استدل على انه الاصل وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله
في الاشباه والنظائر هذا تقسيم اخر للفعل الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض كتب المصنف انهم
كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون الحدث اعني فعل اللغوي وهو المراد هنا وقوله فماض خبر مبتدا
محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير حينئذ راجع الى الحدث وليس هو المراد هنا وقد يدفع
بنوع من الاستخدام انتهى كلامه والاستخدام هو ان يراد بلفظه له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه
ههنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فاراد به اولا اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الاخر
وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث اعم مما هو مدلول مادة الكلمة وصيغتها لئلا يختل المقسم بخروج
الامر فانه جعله مقترنا بالحال كما ستراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته
كما سنبينه بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق والمستقبل والحال انما هو مدلول
مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل الذي هو المقسم
الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه تضمنا على التعميم المذكور فيكون الامر داخلة فيه وقوله
وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولما يضرب وبنحو ذلك من المضارع الذي نصرف الى المعنى
المضي باداة كما سياتي ولا جمعه بان نصرت ضربت واشتريت عبدا للانشاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف

الى الحال او الاستقبال نحو غفر الله لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع بل هي
لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه في التقسيم لانه جاء على الاصل اذ
هو متفق على بنائه ويختص اي الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع وهي راجعة الى نوعين تاء التانيث
الساكنة وهي تلحقه منصرفا كان او جامدا الا في فعل التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا
في الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب لزمت تذكير فاعلها
واختصت الساكنة به لانها انما سكنت للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء وكان اولى بالسكون لخفته
لتجبر ثقل الفعل بتركب معناه ابدا من الحدث والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه
غالبا والمراد بالساكنة بالذات فلا يضر تحركها العارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت
اخرج بكسر الاولى وضم الثانية في قراءة ابي عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها تلحق الاسماء
كقائمة والحروف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم
حركة بناء كلا حول ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل
اولى من تقييدها بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل يعمهما وذكره مانع من دخول تاء الخطاب
اللاحقة في انت فانها حرف وقد اتصل باسم فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب لدخلت تاء
انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فلا بد لها من
فعل وهو ما اتصلت به وهي تنقسم الى ثلاثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت
بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا تفنن من المصنف في العبارة وقد
انفردت تاء التانيث بلحاقها نعم كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك كذا قيل وقال الشيخ البخاري
ان تبارك تقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله وهو حسن ان ساعده السماع والا
فلا عبرة بها اذ اللغة لا تثبت بالقياس او يقترن الفعل بزمان مستقبل وهو بكسر الباء وفتحها والاول
ارجح والثاني اشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمان التكلم الى اخر زمان الامكان او بزمان حال و
هو زمان التكلم وليس هو فيما تامن الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر
الماضي واوائل المستقبل وضعا فمضارع وهو حقيقة في المستقبل والحال مع هذا قوله وفيه اربعة اقوال
اخر احدها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل
في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه المصنف هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على

ماذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا ٤٤
كالطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو
كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى
الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه
بالماضي المنصرف الى الحال والاستقبال لعارض كقامت ولا بجمعة ما انصرف منه الى المضي باداة نحو لم ولما
الجازمة ولو الشرطية غالبا واذ وربما وقد التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك
الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا ينتقض ويسمى هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته
الاسم في ان كلا منهما تطرئ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر بالتمييز بينها الى
الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا برفع زيد اذا قصدت النفي وبنصبه اذا قصدت التعجب وبخفضه مع
رفع احسن اذا قصدت الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا برفع تشرب اذا
اردت النفي عن الاول واباحة الثاني وبنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب
لبن وبجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما وقضيته ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة
على الاسم لا يميزها الا الاعراب لان الرافع والناصب والخافض انما هو واحد والمعاني المتعاقبة على المضارع يميزها
غيره ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد
احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من جمع
بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومحاذاة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما
جيء بالاعراب لاجله بخلاف التي اعتبرتها قال ابن هشام وهذا مركب من البصريين والكوفيين فان البصريين لا مذهب
يسلمون بقوله ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلمه ويدعي ان الاعراب بالشبه والكوفيون يسلمون و
يرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلمه وادعى ان الاعراب ما لشبه ويختص المضارع بالسين اي سين الاستقبال
فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه ولذا لم يعمل فيه مع اختصاصه بها وكذا كل حرف اختص بشيء وتنزل منزلة
الجزء فانه لا يعمل بخلاف ما لم ينزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها
اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل
المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري
وغيره حرف استقبال كالة في المغني وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال وهو معنى يختص

قال

٤٥ قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من
فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد والوعيد مقتض
لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك
تأخره كائن لا محالة وان كان الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود
الرحمة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى ويختص بلم وكذا كل الجوازم
وانما اختص بلم لانها لمعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه
الى لفظ المضارع ومعنى المضي باق فيه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال
المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لو ولا والقول الثاني لا نظير له قال
ابن مالك في شرح الكافية وتمييز المضارع بلم مغن عن علامة الاخر وان شاركته في الاختصاص به ويختص
بافتتاحه باحد زوايد انيت اي الزوائد التي جمعها كلمة انيت اي ادركت وانما سميت زوائد لانها ليست
اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة وانما يتميز المضارعة بها اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مخلطا المعظم
نفسه او ادعاء وفي الياء ان يكون للغائب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغائبات وفي التاء ان
تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغائبة او للغائبتين وبهذا يظهر ان
تعبير المصنف بانيت انسب بالنكتة التضعيفية من تعبير غيره بنايت وابتن وانتي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا
أي الفعل المضارع الشرط لان هذه الحروف بعد ما توجد في الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت العلم ويممت عمرا وانمت الكتاب
فلا يصح حينئذ ان تميز به المضارع ولا يكون مختصا بها او تقترن بالحال وقد عرفت معناه فقط بفتح القاف
وسكون الطاء اي حسب وضعا فامر تخرج بقيد الوضع المضارع فانه وان دل في بعض الاحيان على الحال فقط
الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قاله المصنف في الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه
جميع النحويين من ان الامر مقترن بالاستقبال لفظا والآن يحصل الحاصل قال شيخ شيوخنا العلامة
محمد الحر دوشي في شرحه على تهذيب المنطق والكلام يقال في عسر الامر يطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما
هو عند ارباب الاصول فهو للحال كما ذكروا وان فسر بانه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو للمستقبل انتهى
ولشيخنا الامام العلامة محمد بن علي الشامي كلام في تحقيق المقام به يتبين معنى كلام المصنف الامر بدل عليه
موضوع هو غاية ما يقال فيه وبعبارة النحو عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل براسه مندرج تحت المضارع وانه

موضوع في اصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب دخال حقيقة الفعل او فرد منها
منتشر في الجنس في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب
مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها له او من لام الأمر المقدرة والطلب لكونه نسبة تقتضي بطبعه التعلق
بمطلوب فيتحلل معنى هذه الصيغة الى حدثين احدهما مستند المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والاخر مسند
في اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق بايقاعه في المستقبل والاول مدلول لهيئة الكلمة والثاني مدلول لمادتها
والمقصد باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثاني انما وقع قيدا له وان كان الغرض من افهامها الاول هو
التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جانب المعنى حكم
بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني اليق بعادة العلوم
المتكفلة بالمباحث المعنوية فالجري على خلاف ذلك تخليط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال
على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا وعلى الحال بالالتزام لان دلالته
عليه انما هي لضرورة وقوع انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث في الفهم عن لفظ
الفعل عارضنا بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا و
المعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي وضع له او وقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال
بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب ان رعاية جانب اللفظ اوجبت
ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدثين فتدبر هذا الكلام كلامه وتسمية هذا الفعل امرا اما
عند المص فظاهر لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء واستعماله عنده في ذلك مجاز كما
صرح به في الزبدة واما عند النحويين فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف اي يميز
عن قسيميه بفهم الامر منه اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتقم فانه وان فهم الأمر منه لكن ليس
من الصيغة نفسها بل نشأ من اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يقال اخذ الامر فيما يعرف به
الأمر فيلزم الدور ولا بد مع فهم الامر منه من قبوله احكم نون التاكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن وقومن
فلو فهم الامر من كلمة ولم يقبل احكم نون التاكيد فهي اسم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او
مصدر كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته ومثلها ولم يفهم منها الأمر فهي مضارع نحو ليسجنن و
ليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته تنبيه كل من نوني التاكيد
اصل برأسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناها التاكيد قال

الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ قال في التصريح ويدل له قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين
فان امرأة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا وهما من خصايص الفعل واما قوله اقائلن
احضروا الشهود فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف فتوكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا
كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما
لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الاوضح
احدها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك [illegible] مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل
نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ
التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرء
او كان مفصولا عن اللام نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك
اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله
يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالثة ان
يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة الطلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابع ان يكون قليلا وذلك
بعد لا النافية وما الزايدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامس ان يكون اقلا و
ذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وكقوله
من يثقفن منهم فليس بآيب هذه تبصرة تتعلق باحكام اقسام الفعل واذ قد تحققت مدلول كل من
الافعال فاعلم ان لكل افعال تخصه فالفعل الماضي مبني وهو على وفق الاصل اذ الاصل في الافعال البناء
لاستغنائها عن الاعراب بالخلاف صيغها لاختلاف المعاني المعتورة عليها وبناؤه على الفتح ثلثيا كان
ام رباعيا او خماسيا او سداسيا ولم يزد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة كوقوعه صفة
نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي قام وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك وحالا نحو جاءني
رجل قد ضرب وخص بالفتحة طلبا للخفة الا اذا كان آخره الفا سواء كانت منقلبة عن واو نحو غزى او ياء
نحو رمى فان اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون
للاعلال المذكور هذا مفهوم كلامه وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الاخر مبني على الفتح
تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا قدر سكون الاخر جعل الواو والياء الفا فقيل غزوت رميت نعم وقع

أو اتصل به ضمير رفع متحرك او واو والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث كيضربن بنى على السكون او نون تاكيد مباشرة

فى شرح الزنجانى للعلامة التفتازانى ما يوافق كلام المصنف ولعل المصنف منه اخذ فانه قال يبنى الماضى على
الفتح الا اذا اعتل اخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق اللقانى فى حاشيته عليه فقال فى كون الفعل المعتل
الاخر بالالف مستثنى من قوله على الفتح نظر لان وجود الالف فرع عن فتح ما انقلب عنه فان قلت هو مستثنى
باعتبار الالف فانها الان اخر قلت قد استوفى البناء مقتضاه فى الحرف الاصلى فلا يكون السكون فى الالف
بناء انتهى وهو فى محله او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بتثليث
التاء كراهة توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل وخرج بقيد
الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل فى شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن غير
الواو فهو فى هاتين الحالتين مبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه او اتصل
به واو الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا واشتروا فالاصل دعووا
بواوين اولاهما مضمومة واشتريوا بياء مضمومة فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين هى والواو كذا قال غير واحد وظاهر انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال
استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين هى وواو الجماعة و
ذهب بعضهم الى ان الماضى مبنى على الفتح مطلقا واما نحو ضربت ضربوا فالسكون والضم عارضان
اوجبهما ما مر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافى ذلك توهم الاصل فى المبنى ان يسكن لان ذلك فى المبنى
من حيث هو وهذا فى الماضى فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان نحو ضربوا مبنى على الضم
تصريحهم عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل بناء الفعل وكذا الكسر فليتامل والفعل المضارع
اذا اتصل به نون اناث سواء كان ضميرا ام حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك كيضربن
من نحو الهندات يضربن ويضربن التسا بنى على السكون ردا الى الاصل من بناء الفعل لقوات شبهه
بالاسم المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لا تتصل الا بالفعل وبنى على السكون لانه الاصل فى البناء
ولك تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضى المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون ضميرا
بان الضمير يرد الاشياء الى اصلها اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم
هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لانه مهم بحاله السكون ولم تعوض النون عن الاعراب
خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان فى شرح التسهيل الى السهيلى وابن طلحة وطائفة من النحويين
ورد بما على ابن مالك فى دعوى الاتفاق على بنائه او اتصلت به نون تاكيد حقيقة كانت وثقيلة مباشرة

أى متصلة

فعلى الفتح كيضربن والآمر مرفوع ان تجرد عن ناصب جازم

اى متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فيبنى على الفتح كيضربن من نحو زيد ليضربن او لنسفعا هذا
مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم
دخوله فى وسط الكلمة ولا اعراب فى الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولاحظ للحرف فى الاعراب
وقيل هو معرب مطلقا وان ما اتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب
لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل النون صار الاعراب مقدرا كما
فى غلامى على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احتراز عن المفصول بينها وبين الفعل بالف الاثنين
او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعالى ولا تتبعان فان الالف
حاجز لفظا ونحو لتبلون ولا يصدنك فان الواو فى الاول حاجز لفظا وفى الثانى تقديرا ونحو فاما
ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل اما قوله
قائلن احضروا الشهود فضرورة كما تقدم واما ما حكى عن الامام ابى الفتح بن جنى من قوله دل هذا
على ان نون التاكيد لا يختص بالفعل فغريب ورد ابن مالك هذا المذهب دليله بانه كان يلزم بناء
المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هى اليق من جهة
انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم هو التاكيد قاله
المرادى فى شرح التسهيل والا يتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة فمرفوع ان تجرد عن ناصب
جازم اى عن كل ناصب وجازم والنكرة فى الاثبات قد تكون للعموم واما قول على بن ابى طالب يخاطب
النبى صلى الله عليهما وآلهما محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فعلى تقدير الجازم
وهو لام الطلب لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما قالوا فى وراث وجاه تراث وتجاه واما قول
امرئ القيس اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس قوله اشرب مجزوما وانما هو
مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة او على تنزيل رب غ من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون
المنفصل مجرى المتصل فكما يقال فى عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل فى ربغ بالضم ربغ بالاسكان
قاله ابن هشام فى شرح الشذور وفيه امران احدهما حذف لام الطلب فى الاول والثانى حذف حركة الاعراب
فى الثانى وكلاهما مما اختلف فى جوازه اما حذف لام الطلب فالذى حققه فى المغنى وصححه غيره انه يختص
بالشعر وقيل باطراده فى نحو قل له ليفعل وعليه الكسائى وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك
وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال فى البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر

مثل

مثل يغفر لك الله ويرحمك وحذف الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة ولقيام حركة الاعراب
فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه ايات من القران
منها قوله وبعولتهن فيمن قرأ بسكون التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب
غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى وقيل
بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو كان حجة على الذين
قاله في الهمع وسيأتي بيان الخلاف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة ان شاء الله تعالى فلينظر والا يتجرد عن
ناصب وجازم فمنصوب بحرف واحد من اربعة سيأتي ذكرها في حديقة الافعال او بجزم بحروف سيأتي
عدتها ثمة وفعل الامر يبنى على وفق الاصل كما مر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدو بتاء الخطاب
فيبنى على السكون اذا كان صحيحا لم يتصل باخره الف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو
اضرب وانطلق واستخرج فان مضارعه يجزم بالسكون الا اذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات
الثلث وبهن روى قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وعلى حذف
النون اذا اتصلت به احد المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وارميا و
اغزوا واخشوا وارموا واضربي واغزي واخشي وارمي فان مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف علة ان
كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث ولا نون التاكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم
بحذفه فان اتصلت به نون الاناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين يا هندات او نون التاكيد
بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين يا زيد كالصحيح في الموضعين هذا هو الاصح عند جمهور البصريين
وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا
انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها
حرف المضارعة واختاره ابن هشام في المغني قال وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى
بالحرف ولانه اخ النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل
وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير
قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان الافعال الانشائية مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك

افعالا بان تجردها لعارض طرا عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة
وهو فيه يشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى بنصه وقال الدماميني
في شرحه لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له
على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار
دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته
بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا بان
الانشاء لا بد له من زمان خلافا كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه
من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو
فعل وهو في الانشاء نوعان انشاء حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليس الحال من دلالة البدل
من ضرورة وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث
هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه
بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الذي سلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فليرجع اليه هذا فصل في حد
الاعراب والبناء وانواعهما الاعراب لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني في نقله من اللغة الى اصطلاح
النحويين خمسة وجه احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب تعرب عنها لسانها
اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم
عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته
والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه والثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب
والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير زيادة
وان كان صلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التحبب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا
ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة
ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى ويجوز كونه من الثالث
بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي اثر من حركة او حرف او سكون او حذف يجلبه بفتح اللام و
كسرها اي يحدثه العامل وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي فخرج ما لا يجلبه عامل كحركة
النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا في اخر الكلمة من اسم متمكن وفعل مضارع تجرد عن نوني

معاني الاعراب اللغوي

لفظا او تقديرا

الاثبات والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز به عن
شئ اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر خلافا للكوفيين والمراد به ما كان حقيقة كدال زيد او منزلا منزلته
كدال يد وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليست اخر الكلمة ولا متصلة
بالاخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة لان الاعراب
فيهما في جزء اول الكلمة واما الجزء الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر لي في الجواب انه حال محل النون او
بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك ولا يخفى
ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان يقال في الاخر وما نزل منزلته
في الاخر حقيقة او مجازا وانما كان الاعراب في الاخر لانه صفة المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف لفظا
اي ملفوظا به ويعبر عنه بالظاهر كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم ومررت بزيد ولم يقم او تقديرا اي مقدرا وجود
لمانع كالفتى ويخشى وان الفتى ولن يخشى ومررت بالفتى ولم يقم الفتى وهما الان من الاثر وبقيتهما اليهما
هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو
الملهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شئ نحو حبلى وارطى وبعير الا انه كغلامي قاله في الهمع ثم القول بان
الاعراب لفظي هو اختيار ابن خروف والشلوبين والاستاد ابي علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك وقال انه
مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري مجراها
اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشئ لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول لعشاد عمن لا تامل له
لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم بالاجماع واكثر ذلك فيما يقدر
اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله
خلاف ما ذكرنا هذا والقول به مذهب كثير من المتاخرين بل جعله ابن ابان قول اكثر اهل العربية وتقسيمه
الى اللفظي والتقديري هو المعروف ايضا كما مر في اللفظي وقسمه بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي
بموضع الاسم المبني بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه الاعراب تنبيهان الاول ما فسرنا به العامل
هو معناه الاعم وهو الذي ينبغي ارادته هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل وله معنى اخص وهو ما
يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب وهذا انما ينطبق على عامل الاسم تكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل
ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد فلا يجتمع عاملان فلا تصح ارادته في هذا الباب اذ المقصود تعريف الاعراب مطلقا

وانواعه رفع ونصب وخفض وجزم

سواء كان في الاسم او في الفعل ثم بهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب الثاني
الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل مخالفته مع معموله في النوع فان كانا
من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يؤثر العامل اثرين في محل
واحد فلا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء في نحو قام و
قعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قاله في الارتشاف فائدة الصحيح ان الاعراب انه زائد على
ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان خلافا لابن مالك في انه جزء منها او بعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو
الكلام سابق على الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربته
او نطقت به معربا في اول تبلبل السنتها به لا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود ان لم يوجد الا
خلافا للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب
لا بد ان يعرض فيه اللبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام قاله في الهمع وهو عند البصريين اصل
في الاسماء وفرع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض المتاخرين الفعل المتاخرين احق بالاعراب
من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كثير منفعة والاعراب جنس تحته انواع وانواعه
عند النحاة اربعة بالاستقراء رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او بحذف وخفض بحركة او حرف وبيانا
جر وجزم بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلثة وعن المازني ان الجزم
ليس باعراب انما هو عدم الاعراب قاله في الهمع وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر تنبيهان الاول التعبير بالانواع
كما فعل اولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان نحو الالقاب مساواة كل منها الملقب والملقب ان يطلق كل منهما
على الاخر كان يقال الرفع النصب على الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منهما ممتنع لاستلزام الاول
حمل الشئ على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب هو
جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها قاله الفاضل في شرح الشذور وغيره وانما قال اولى لامكان ان
يقال ان من عبر بالالقاب فمراده القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا الثاني ظاهر قوله انواعه مجموع قوله
رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والبواقي معطوفة عليه والا لزم ان يكون كل من الاربعة انواعه وتحقيق
ذلك ان العطف في التابع يتاخر من ربط الشئ بالمعطوف عليه بشئ وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او ارتباط
بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف لانه شكل المعطوف تابع مقصود
بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع مستحق

فالاول لانه يوجد في الاسم والفعل والثالث يختص بالاسم والرابع بالفعل والبناء كيفية لا يجلبها عامل

اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب جرى اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جائني القوم ثلثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من ان العطف مقدم على الربط مسامحة كذا قال عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله كثيرون اذ هو اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف سيبويه قدم النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان ولو قدم الجر لانه يختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لا تجه ايضا فالاول لان من انواع الاعراب وهما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من الاسم والفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل والتفريع على الاسم وذلك لقوة عامليهما بالاستقلال والثالث من الانواع وهو الخفض يختص بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه والرابع وهو الجزم يختص بالفعل لكونه كالعوض من الجر فيه لما فاته من المشاركة فجعل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك لان المنون من الاسماء اذا جزم التقى ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه قال ابو حيان والصواب في ذلك ما ذكره بعض اصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق تاء التأنيث الساكنة للماضي واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤالات اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسئل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا ينصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي كيفية وهي في الاصل الهيئة التي يكون عليها الشيء حال وجوده والمراد بها هنا هيئة من شبه الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف

وانواعه ضم وكسر وفتح وسكون

العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان للهيئة اي من الحالة المشابهة للاعراب في كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وعلى الثاني لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وحد المقرب هذا قابل للحمل على القولين لكن الاولى حمله على الاول كما جعلنا ليطابق حده للاعراب اذ هو لفظي كما عرفت ولا يخفى انه يحتمل على انهما حملناه لاحتياجه الى زيادة فيه ليتم بها والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول فلاحتياجه الى ما زدناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او في حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيد في جواب من قال رايت زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش لم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله كما ذكرنا والا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلاحتياجه الى تقييد الكيفية بكونها في الاخر والا انتقض بما علمت والى تقييدها بكونها لغير اعلال والا انتقض بمثل لزوم رمى الفتح للاعلال بقلب ياءه الفا فان قلت كيف خفي على المصنف اختلال هذا الحد قلت لعله قصد تعريفه تعريفا للفظ وهو قد يجوز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قرر في محله تنبيهان الاول قال في الهمع محل البناء اخر الكلمة ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا بان نحو يا جا ويا منص مرخما على لغة من لا ينتظر مبني على هذه الضمة التي على العين دون اللام التي هي الاخر وكذا نحو يا رجلين ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد عشر وبعلبك وبين بين ويوم يوم وبيت بيت وقوما وقوموا وقومي وامثالها فالبناء في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الاخر فتدبر انتهى الثاني ليس المراد بقولهم الاعراب والبناء محلهما الاخر ان يكونا على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله صفة والحركات والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الصفات بل المراد انه لما كان ياتي عقيب الاخير بلا فصل بعض حروف المد سمي الحرف متحركا كما ان حركات الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف بالحركة اذ تعقب الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما فاعلمه انتهى ملخصا من اللآلي الدرية لشيخ شيوخنا الحرفوشي رحمه الله وفيه كلام طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز والبناء ايضا جنس تحته انواع وانواعه اربعة بالاستقراء ضم وكسر وفتح وسكون ويقال فيه وقف وهو الاصل لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا

باظ

فالاولان يوجدان في الاسم والحرف بنحو حيث

يبنى عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها
عرضة للابتداء بها الكلام الابتداء وكونها لها اصلا في التمكين كاول وكتشبهها بالمعرب كضرب
قاله في التصريح تنبيهات الاول لم نفرق المص في التعبير في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بالانواع
وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ووجهه بعض شراح
كلامه بانه انما لم يقل بحركات البناء والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا شاملا لها بالنظر الى الاصل اذ
الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البنا السكون
فلما كان من حق البناء ان لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع عاية للجانب
الاصل الثاني انما سمي الاول ضما لانه يتشأ من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا والثاني كسرا لانه ينشأ
من انجرار اللحي الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح الثالث
اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب والاول
هو الاقوى قاله في التبيين وهو خلاف لا ثمرة له الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق
كل منها على الاخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز
اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد الفرق وذلك يبعده ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد
له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس قاله
الشيخ بهاء الدين النحاس في تعليقته على المقرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والكسر و
الفتح في عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث ولا كضمة
قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيون يطلقون على القاب احد النوعين
على الاخر مطلقا انتهى فالاولان من انواع البناء وهو الضم والكسر يوجدان في كل واحد من
الاسم والحرف بخلافهما بدلا لثقلهما على شيء واحد وانما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى
احدى العضلتين او كليهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو
بنحو حيث وبنيت عند غير فقعس لافتقارها الى جملة افتقارا لازميا وكان البناء على حركة فرقا
بين ما اصله البناء وبين ما طرئ عليه للافتقار بان لها اصلا في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها
بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت
قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل

ومن تتمة

وفيه نظر وقد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء ايضا
فيها ففيها عشر لغات وقرائة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة
البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان ووافقه ابن هشام في المغني والغالب كونها
في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ابن قشعم و
جوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا تكون ظرفا لانه تعالى
لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا
في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب
المفعول به الا ان اولته بعالم في راي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين
اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال
ابن هشام ولم تقع اسما الا ان خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة
وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير
قولك ان في مكة دارا زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح
انها لا تتصرف لكنها جرت بمن كثيرا وبفي شاذا وبعلى وبالباء والى ولدى ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا
به ولا مبتدا انتهى وسياتي الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى واما وجود
الكسر في الاسم فنحو امس عند اهل الحجاز مطلقا اذا اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يصغر
وبني لتضمنه معنى لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها
الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربه اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف
في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى
الحرف وقد نظم ذلك الا تشرف الدنيسي الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي شكر الله سعيه وطاب ثراه
عن الامس اذا اشبت بنا ولا تصفه ولا تقل اميسا مصغرا واوزن وعين ظرفا بجامع لهذين
بالاتفاق عند كل العرب وان فقدت واحدا فاعرب بلا خلاف في الاخير ومع خلاف بينهم شهير
في فقدك الاخير منها وحده كامس خير من غد فقده فساكنوا الحجاز قالوا بالبنا ايضا كما لو كان
ظرفا بتنا اما التميميون قالوا يعرب بمنع صرف والبعض مذهب وبعضهم اعرب مصروفا فاشكر لناظم

ومنذ ولام الجر والأخيران يوجدان في الكلم الثلث نحو اين وقام وسوف

بالشروط فذو نحو وقد علمت ان اكثر التميميين يوافقون الحجازيين الا في حالة الرفع وغير الاكثر منهم
الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم فالاولى ان يقال بدل البيت الاخير وجلهم بحذف ذا الاعرابا
بحال رفع فافهم الصوابا واما وجود الرفع الضم في الحرف فنحو منذ وتصلح للتمثيل لوجود الضم
في الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن اضافة مرادة
في المعنى لان معنى قولك في منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كتضمن قبل و
بعد عند الحذف وكان البناء على حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان
في الغرة لم يبن من الحروف على الضم الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو رب بالضم في لغة و
الكاف في ذلكم وذا الكما وذا الكن والتاء في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه واياهما واياهم واياهن و
اما وجود الكسر فيه فنحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع
جميع المظهرات والاخيران وهما الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف واما
السكون فلخفته واما الفتح فلانه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر
فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة
الواحدة الجاذبة الى اسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة لانه يجوز تذكير
ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على
اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على الماهية من حيث هي وهل هو افرادي او جمعي خلاف
ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو
ما لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة فوجود الفتح في الاسم
نحو اين استفهامية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البناء على
حركة لما مر وكانت فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام وضرب و
كان بناؤه على الفتح لما مر ووجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلنا في اين
وهي مرادفة للسين كما مر وقال البصريون هي اوسع زمانا منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
ويقال فيه سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف
حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما
امتنع دخول اللام على السين كراهة توالي الحركات في لسيدحرج ثم طرد الباقي قال ابن بابشاذ والغالب على

اسم الجمع

علامات الرفع

وكم وقم وهل فصل علامات الرفع اربع الضمة و الالف و

سوف استعمالها في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها في الوعد وقد تستعمل سوف في الوعد والسين
في الوعيد انتهى ووجود السكون في الاسم نحو كم سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى
عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا او لتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية
حرف تكثير اما محققا وضعه نحو رب ومن الجنسية واما مقدرا وسنستوفي الكلام عليها في حديقة
المفردات ان شاء الله تعالى ووجوده في الفعل نحو قم على الاصح عند جمهور البصريين كما مر ووجوده في الحرف نحو
هل وقد تكون حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في باء سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فائدة
اذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون
فلا يسأل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك على ذلك وان بني على حركة يسأل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم
بني او على حركة سئل عنه ثلثة اسولة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا ذكر ذلك
كله فيما مر من الامثلة هذا فصل علامات الرفع وهو ما يحدثه عامله سواء كان لفظيا او معنويا و
هذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي اربع بالاستقراء لا زائد عليها فان قلت ما وجه جمع المصنف
العلامات جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة احد عشر قلت قد يعتذر
عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء وانما اراد التنبيه على مسئلة غريبة
ذكرها السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهي ان جمعي الكثرة والقلة متفقان باعتبار
المبدء مفترقان باعتبار المنتهى فمبدء كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة
قال وهذا اوفق بالاستعمال وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا تعبير المصنف من غير
تجوز وبه ينحل استشكال اتفاق الفقهاء على من اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلثة ولا حاجة
الى دعوى المجاز واستشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق بحقائق الالفاظ في الاقارير بالمجاز
والعلامات الاربع احدها الضمة وهي الاصل لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثم
لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الضمة
عند تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة عنها عند اشباعها اذ هما من حروف المد واللين وكان الاولى
ان يقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ترتيبها على تقدمها تقديم المثنى على
المجموع في المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سيأتي فقدمها فما خلا ذلك عن فائدة والثالثة

علامات الرفع

في علامات الرفع

الواو وتسمى ايضا فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا فى
ابنيها والرابعة النون وتسمى ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو فى المخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه
العلامات مواضع تخصها فاما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة فى اربعة مواضع احدها الاسم المفرد
والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال
ابرهيم لمؤنث نحو جاءت هند او مذكر كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو وقال موسى تنبيه
قال بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن
الجواب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية وبان الالف واللام فى المفرد للجنس ولان المراد بالمثنى ما
لا يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع ثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة
ليست عوضا كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقصان كاسد واسد
او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا
كفلك مما الجمع والواحد فيها متحدان فى الصورة نحو فى الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر
فالضمة فيه اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا كضمة اسد واما جنب فان كان يطلق على الواحد و
الجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان
امكن التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب وذلك لانه لم يسمع له تثنية تقوم دليلا
على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله لانه بل استعمل بلفظ واحد فى الحالات الثلث بخلاف
فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول
فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان الفرق ظاهرا واضحا واما من ثنى جنبا فقد جمعه ايضا قاله
ابن مالك فى باب امثلة الجمع من التسهيل الاصح كونه يعنى باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير
التغيير انتهى تنبيهان الاول ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا يجرى فيه
لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التى فى الجمع
غير الحركات التى فى المفرد قاله المرادى ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير
التغيير كما يؤخذ من كلامه قاله فى التصريح وفى الجواب الثانى نظر الثانى يرد على اطلاق ان من جمع
التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة
وامثالها غالبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه فائدتان الاولى يفارق جمع التكسير جمع السلامة

فى اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثانى انه يسلم فيه بناء
المفرد ولا يسلم فى التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان المسند الى
جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع المكسر قاله ابو البقاء ذكره فى التصريح الثانية مطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة وهو مطلق الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد
بالقليل من الثلثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال الا ان افعالا امثالا او
افعلا وفعلة للجمع القليل وافعله كحمل واحمال وفلس وافلس وفتية صدق والقذال واقذلة و
من جمعه جمع المصحح كله كزيدون والهندات نحو لمعقبلة وثالثها الجمع المؤنث السالم وهو ما
سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل
ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات والحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات
لا يقال يرد على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جرى على الغالب وان فى الكلام حذف مضاف اى بصيغة جمع
المؤنث السالم او حذف معطوف اى الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من
جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم فى عرف النحاة وان كان
فى الحقيقة جمع مذكر او مكسرا وانه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر والمكسر لقلته
ودابهم المألوف ذكر ما هو الاغلب الاكثر لا ما هو الاقل والاندر وان المراد بجمع المؤنث السالم
ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم فى
عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفى فى صحة المجاز فان قلت فيلزم
ان يكون الجمع المؤنث السالم مستعملا اما فى حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او فى مجازه فقط
ان استعمل فى معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف فى جواز الاول قلت هو مجاز
مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وحبليات جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجازا
تنبيهان الاول قوله السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث
فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثانى اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين
ان الذى جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد فى مقام الجمع المذكور واجيب بان الذى جمع بهما معناه الذى
وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره صباحا
الذى يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا الا نحو شاة وشفة وامراة و امرأة

والمضارع والألف في المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين

امراة وفلانة وفلة ونقل في امرامات وامّوات ويحتاج الى نقل من العرب الثاني علم المؤنث مطلقا
الا نحو قطام على لغة من بنى واشترط ابن ابى الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة
المؤنث والعاقل الرابع مصغره بخلاف مصغر المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالألف الا فعلاء
فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية وجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومدّه بالاجماع
فيقال فيه على القصر بياءات بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المد باءاث بالاقرار بالهمزة ورابعها الفعل
المضارع الذى لم يتصل به ما يوجب بناءه كامر او ينقل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير
المؤنث المخاطبة فيكون علامة رفعه فاستعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الاخر
او معتلة فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة فى نحو يدعو ويخشى كما سياتى واما الألف فتكون علامة
نيابة عن الضمة فى موضع لحد وهو المثنى وحدّه المصنف تبعا لابن هشام فى الاوضح بقوله وهو ما
دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين قال شارحه وقوله ما وضع جنس وقوله لاثنين فصل اول يخرج لما
وضع لا قل كرجل ولا كثر كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين
وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر انتهى واعترض بعضهم على
هذا التعريف بانه صادق على الضمير فى انتما وعلى اثنين واثنتين اذ هى مغنية عن انت وانت ورجل ورجل
وامرء وامرء وفيه قصد على الأخيرين بحث اذ ما صدق على كل من الاثنين والاثنتين ذات متصفة بالاثنينية
مطلقا دون تعرض لكونه رجلا او امراة فتدبر وزاد بعضهم فى الحد قوله من لفظه احترازا عن القمرين و
العمرين من الفاظ التغليب فليس مثنى بل ملحق به وسكوت المص عن ذلك لعدم عده فى الملحقات الا على
ادخاله فى حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله فى ملحقاته ابن مالك فى تسهيله
حيث قال وما اعرب اعراب المثنى مخالفا للمعنى او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به وقال ابن
هشام والذى اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى واوضح لذلك
بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير ابن مالك ولا يجد احدا يذكره فيما
حمل على المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه
فان قلت هذا انما يصح عند من يشترط اتفاق المعنى فى التثنية كابن مالك تبعا لابن الانبارى واما عند
من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب ولنحو الجريرى فى
قوله جاذبا لعين حين لعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين قلت قال العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص بناء

المضارع

متلازم

المثنى

على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له و
قال فى شرح المفتاح واما بيان التغليب والعلاقة فيه وانه من اى نوع منه فلم ار احدا حام حوله
انتهى وقال الدماميني فى المنهل اقول يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول
ابى بكر مثلا بلفظ وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه فى صحبته تخفيفا وظاهر كلامهم فى
المشاكلة ان جهة التجوز هى وقوع مدلول هذا اللفظ فى صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل
ما العلاقة فيه المجاورة انتهى وكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم فى جهة التجوز ليس على اطلاقه قال
المحقق الشريف فى شرح المفتاح المشاكلة هى ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته فان كان بين
ذلك الشئ والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة
لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز
فى الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفى فصول البدايع والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار
انها دليل المجاورة فى الخيال فهى العلاقة فى الحقيقة والا فالمصاحبة فى الذكر بعد الاستعمال والعلاقة
تصحح الاستعمال فتكون قبله انتهى تنبيهات الاول قال بعض المحققين ههنا اشكال وهو ان التغليب
مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازى
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا الجواب بان هذه العلة فى كل جمع الجواب
ما اشار اليه المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا
باللفظ وههنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى واحد منهما
بل فى المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك فى جميع المعانى الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك
ارتباط بجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة فى استعمالات الالفاظ انتهى الثانى هذا
النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه تارة يغلب الاشرف كالابوين وتارة الاخف
كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين قال فى الهمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين
الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل ودعوى اختصاصه مبنية على المنع والا فقد صرح جماعة من
اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب الثالث يشترط
فى كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر ثم يثنى
واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وقد علم ما فيهما وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغنا

وملحقاته وهي كلا وكلتا مضافين الى مضمر

بنيان وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في الهمع وغيره الرابع الاسم اذا ثني وكان صحيحا غير مهموز او صحيحا منزلة منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وامرأتان ودلوان وظبيان وشذ اليان في وحضيان او مهموزا فان كان ما قبل الهمزة الف زايدة والهمزة اصل اقرت كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة وهو الناسك والمتعبد او من اصل فاقرارها اولى ككساان في كساء اصله كساو شذ كساوان او ملحقة باصل فقلبها واوا اولى كعلباوان في علباء اصلها علباي بياء الملحقة بقرطاس ثم ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان في حمراء او كان معتلا منقوصا لحقته العلامة من غير تغيير ايضا شواردها نه كقاضيان في قاض او مقصورا فالفه ان كانت زايدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او مجهولة الاصل ابدلت قلبت ياء كحبليان في حبلى وفتيان في فتى ومتيان في متى مسمى به والا فواو كعصوان في عصى وكذا الوان في كذا مسمى به وملحقاته اي ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ تشابهه في الدلالة على معناه وليست منه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط وهي خمسة الفاظ كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر ويكونان ملحقين بالمثنى حال كونهما مضافين لا لذكر مبني على التغليب والتاويل الى مضمر وهو ثلاثة الفاظ كما وهما ونا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا فلا تكون الالف فيهما علامة للرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى الظاهر فالفهما لازمة واعرابهما بحركات مقدرة عليها لانها لا تقبل الحركات وذلك لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما الذي هو الاصل واعربا بالحركات التي هي الاصل نحو جائني كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناهما الذي هو الفرع واعربا بالحروف التي هي الفرع نحو جائني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما او وراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء وغيره قال الرضي ولا ادري ما صحته انتهى وزعم بعضهم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جرا ونصبا للتشبيه بالف على ولدى قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف هذا القول انتهى ولكون كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى جاز في الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى وقد اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت ثم قال وفجرنا

ملحقات المثنى

واثنان وفرعاه والواو في الجمع المذكر السالم

خلافا لها قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما قام لانهم جعلوهما مثنى حقيقة والثالث الملحقات الاخر اثنان للمذكرين وفرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين ولم يقيدهما بما مر في الملحقين السابقين لانها ملحقة بالمثنى مطلقا سواء اضيف الى مضمر ام لا لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال اثن ولا اثنت ولا ثنت تنبيهات الاول قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلثة الى كل ضمير وليس كذلك فانها لا تضاف الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان والمرأتان اثنتاهما او ثنتاهما قياسا على جائني ثلاثتهم لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجبت عن ذلك في شرح الارشاد واوردت ما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع اليه الثاني الحق بالمثنى ما سمي به كزيدان علما فيرفع بالالف كهو وينصب ويجر بالياء مثله ايضا كما سيأتي ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب باعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الالف واللام جر بالكسرة الثالث نون المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقا عند البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم وضمها مع الالف لغة واما مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب الاعراب فعلى هذا تفتح مع الياء نصبا وتكسر جرا وحذفها للاضافة كثير ولشبه الاضافة في اثني عشر واثنتي عشرة والتقدير لا اضافة نحو رايت يدى زيد ولتقصير الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد اذ قصر ذلك على قوله اللذا واللتا قاله في الارتشاف واما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين احدهما الجمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما ويسمى بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة وقد يقال له الجمع بالواو والنون تسمية له باشرف حاليه والجمع على هجائين لكونها ياتي على وجهين تارة بالواو وتارة بالياء قال السخاوي في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذا الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير انتهى وعندي من المباحث ما لا يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس ثم يشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع

الجمع المذكر السالم

نحو بر فنحره ومعكرب واما صفة فتقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والافضل فلا
يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران واحمر قاله ابن هشام في الاوضح تنبيهات الاول ينبغي تقييد
تاء التانيث بكونها غير عوض فلو كانت عوضا عن فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو شفة وجعل ما هي فيه
علما جاز جمعه بالواو والنون كعدون وشفون ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره كشفاه او
يعتل لامه كدية فيلزم جمعه بالالف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال لا يجوز
في عدة الاعداة ولا يجوز عدون الثاني قال ابن مالك المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسما
ليس بشرط في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث فلو سميت رجلا بزينب وسعاد جاز ان يقال
في جمعه زينبون كما لو سمي بزيد مؤنث جمع بالف وتاء كزيدات الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك
لو صغر رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى
قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون الرابع ما وقع في الاوضح من التعبير بلفظ العاقل هو
المشهور وقال غير واحد الاولى التعبير بالعالم ليشمل فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل
لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا قيل وفيه انه ليس قياسا بل
مقصورا على السماع صرح به في التسهيل وانه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة متعدد فتامل الخامس
اشترط المازني في العلم ان لا يكون معدولا ولا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا
يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت الاسم العلم اذا جمع زالت العلمية منه ضرورة ان تثنية العلم و
جمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ تصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده
لموضوعه لكونه لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع يدلان على التعدد
والوحدة والتعدد متضادان قلنا اجيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشروطه صح ايراد
الجمع عليه ذلك بعد ان نكره وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على تلك الحال فيؤول الامر الى ما يشترط
وجوده شرط للاقدام على الحكم وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني في ذلك لغزا
فقال ايا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعده الم بكم شخص غريب ليحسنوا
بارشاده عند السؤال لقصده وها هو يبكي ما تعسر فهمه عليه لتهدوه الى سبل رشده فيسال ما
امر شرطتم وجوده لحكم فلم يقض النحاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا
بفقده وهذا لعمري في الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون بسرده السادس قال بعضهم ان اريد بجمع المذكر

وملحقاته وهي اولو واولو عشرون وبابه

ما هو جمع في الاصل او في الحال وورد عليه جمع جعلت نونه لتعاقب الاعراب نحو قنسرين فانه يعرب بالحركات
والياء ملتزمة كالالف في المثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء
انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يضر خروج جمع العلم لانه شاذ التابع حكم الاسم اذا جمع
هذا الجمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف نحو جاء القاضون
ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف نحو وانتم الاعلون
المصطفين وملحقاته وقد مر معناها وهي اربعة انواع اسماء جموع وهي اولو بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد
له من لفظه بل من معناه وهي ذو كقوله ولا ياتل اولوا الفضل منكم وتكتب بواو بعد الالف حملا على اولى
وكتبت ولو بالواو فرقا لئلا تشتبه بالى وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين بادخال الغاية فكلها
اسما جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا ثلثون جمعا لثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين وثلثين
على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الكلمات
تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل قال بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما
الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلثين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولا عرفا
من معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على
سبيل الحقيقة وعلى سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان التالي ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلثين
على سبيل المجاز وقس على ذلك اخواتها واما الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فممنوع لجواز
وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع فمسلم لكن لا يلزم منه عدم كون
عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من
تكرار مراتب الاعداد فهذه الاعداد كالذي في انها لا واحد لها من لفظها ومن اسما الجموع المذكورة عالمون
بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس فزيد ليس بعالم بل من العالم وانما لم يكن جمعا
لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه
ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول ابن
مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث ان عالما
اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكر السالم الثاني جموع تصحيح لم يستوف

والاسماء الستة نحو ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال

الشروط منها اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا غير عاقل
الثالث جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو
كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم تكسر كعزة وعزين وعضة وعضين
بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض
شذ ابون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على
شياه وشفاه الرابع ما سمي به منه او مما الحق به كزيدون علما وعليون اسما لاعلى الجنة وهو في
الاصل جمع على بكسر العين واللام والياء ووزنه فعيل من العلو تنبيهان الاول يجوز في هذا النوع
المسمى به ان يجرى مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن
اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ودون هذا ان يجرى مجرى هرون في
لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون او مجرى عربون في لزوم
الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره
السيرافي وبعضهم يجري بنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على لغة عامر وبدونه على
لغة تميم قال وكان لنا ابو حسن علي ابا براو نحن له بنين وقال دعاني من نجد فان سنينه لعبن
بنا شيبا وشيبننا مردا وبعضهم يطرد هذه اللغة اعني لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع
المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكور وملحقاته مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل
من العرب من يكسرها على الاصل وتسقط للاضافة وفي صلة كقرائة الحسن والمقيمي الصلوة بنصب التاء
وفي الذي كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي وان الذين وقيل لام ساكن كقرائة من قرء غير معجزي
الله بفتح الهاء وفي شذوذ كقرائة الاعمش وما هم بضاري به وفي ضرورة كقوله لو كنتم منجحي
اسنعشكم قاله في الارتشاف والثاني الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها اتى الضمير لان الحم
قريب المرأة من زوجها كابيه وقد يطلق قريب الرجل من زوجته كابيها وصرح في القاموس باطلاقه
عليهما بلا تفصيل وفوه وهنوه وذو مال اي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيف اليه والموصوف
بها بخلاف صاحب فيهما والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظ العبادلة في عرف
الفقهاء والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الهن منكرا اجوازا تمامه والحق الجواز في لغة قليلة
ولقلتها وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على المص التنبيه على قلته لئلا يتوهم مساواته لهن قال

مفردة مكبرة مضافة الى غير الياء

ابن مالك ومن لم يتنبه على قلته فليس بمصيب ولو حظي من الفضل باوفر نصيب قال غير واحد
الافصح فيه النقص اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا فيعرب بالحركات الثلث ظاهرة عليه قال
ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان
يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذف لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا
ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قيل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك
وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة واحترز باضافة ذو الى مال عن ذو الموصولة فانها
الواو ومبنية على السكون لا على الواو خلافا لمن وهم وتسمى ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي و
قد تعرب كهذه نحو قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية ذي بالياء فكان الاحسن تقييدها
بالمعربة كما في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى الذي فاما على لغة اعرابها
فانها مجراة مجرى ذي بمعنى صاحب فينبغي ادخالها وانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في
هذه الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سيأتي حالة كونها مفردة فلو كانت
مثناة او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك المجموع مكبرة فلو كانت مصغرة اعربت بحركات ظاهرة
وذلك في غير ذو واذ هي لا يصغر مضافة الى غير الياء وعدل عن قول كثير لياء المتكلم لان التقييد بذلك
كما قاله ابن هشام حشو اذ ليس لنا ما يضاف الى ياء سواها سواء كان الاضافة لفظا كما مر او تقديرا كقوله
خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على الاصح
بحركات مقدرة كما سيأتي وكلها تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء بل الا لضمائر
الى الضمير اصلا واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ او لحن وزاد بعضهم قيدا رابعا
وهو ان يكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه بقيد الاضافة
قيل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك واعتذر عمن لم يذكرها بذلك
وهو غير سديد اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب
خاصة فلذلك لم يكتف المص في بيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به في غيره نعم لا اكتفاء بنطق
فوه كذلك عن تقييده بالخلو من الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه
منقوصا او بحركات مقدرة مقصورا كعصى ولك تثليث فائه تضعيفا وقصرا ونقصا اتباعا الميم فهذه
عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع تنبيهات الاول ما ذكر

مع اعراب

والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى او جمع او مخاطبة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين فصل علامات النصب خمس الفتحة والالف والياء والكسرة

من اعراب هذه الاسماء بحركات مقدرة حال اضافتها للياء قال بعض المحققين لا يظهر فرق اذا
الفرق بكونه وبين مسلمي تحكم الا ان يقال لو قيل في حال النصب فاي لوجب الحكم لان الياء في اعرابه
بدل عنه فلما قيل في مطلقا علم ان الياء المدغمة في في الاحوال الثلث على نحو واحد وان اعرابه
على ما كان عليه في حال افراده دون حال اضافته انتهى وقد يقال في الفرق ان الياء في اعيدت
حال الاضافة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد بخلافها في مسلمي فتدبر الثاني لا يختص النقص
بالهن بل يجوز في الاب والاخ والحم بقلة ومنه قول رؤبة بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه
فما ظلم وحكى ابو زيد جاءني اخك والفراء هذا حمك وقصرهن اولى من نقصهن كقوله ان اباها
وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وقولهم للمرأة حماة حكاه
الاصمعي واما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع
لمثنى وهو الالف سواء كان ذو الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة غالبا وقرء اتعدانني
بفتحها وبرز تائه بضمها او جمع وهو الواو وكذلك او لمؤنثة مخاطبة وهو الياء والنون بعدهما
مفتوحة نحو يفعلان بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين وتفعلان بالتاء المثناة الفوقية
للاثنين المخاطبين وللثنتين المخاطبتين والغائبتين ويفعلون بالياء التحتية المثناة للجماعة
الذكور الغائبين وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين وتفعلين للواحدة
المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة
اسماء باعيانها وانما هي امثلة تكني بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان و
يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وانما حسوها نظرا الى لفظها كما هو الانسب بنظر الفن ولو عبر
المص هنا بذلك ولم يصرح بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان
يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء
المخاطبة فلا تكون الا ضميرا فصل في علامات النصب علامات النصب وهو ما يجلبه عامله سواء
كان العامل اسما او فعلا او حرفا خمس لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احدها الفتحة و
هي الاصل التام ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها والثانية الالف و
هي فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لكونها ناشئة عنها عند اشباعها فهي بنتها والثالثة الياء
وهي ايضا فرع نائب عند تعذرها لكونها اخت الالف فنابت كاختها والرابعة الكسرة وهي ايضا

علامات نصب

وحذف النون فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر والمضارع والالف في الاسماء الستة والياء في المثنى والجمع
وملحقاتهما والكسرة في جمع المؤنث السالم وحذف النون في الافعال الخمسة

كذلك لكونها اصل الياء التي هي علامة النصب في بعض المواضع فنابت حملا على فرعها والخامسة حذف
النون وهو ايضا فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان
يكون حذفها علامة للنصب ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الفتحة التي هي الاصل
فتكون علامة للنصب لكل من هذه العلا في ثلثة مواضع احدها الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان
منصرفا كرأيت زيدا او غير منصرف كرأيت احمد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كرأيت موسى والثاني
الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرأيت رجالا او غير منصرف كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة
كما مر او مقدرة كقوله تعو وانكحوا الايامى منكم والثالث الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب من
نواصبه الاتي ذكرها ولم يتصل مع ذلك باخره شيء يوجب بناءه او ينقل اعرابه كما مر صحيحا كان اخره
نحو لن يضرب او معتلا نحو لن يخشى فالفتحة في هذا مقدرة كما سياتي بيانه واما الالف فتكون علامة
للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الاسماء الستة المقدم ذكرها نحو رأيت اباك واخاك
واما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى والجمع المذكر السالم
المقدم ذكرهما وملحقاتهما وقد مر ذكرها نحو رأيت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول
وكسرها في الثاني ورأيت الرجلين كليهما والمرئيين كليهما وعددت عشرين من الدراهم وقس على
هذا واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الجمع المؤنث السالم
المقدم بيانه نحو رأيت الهندات وحمل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات
بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل وكتبتا الواو بعد الف حملا على مذكره اولوا وما سمي به منه كعرفات
وانما نصب هذا الجمع بالكسرة حملا للنصب على الجر كما في نصبه هو الجمع المذكر السالم وقضيته اطلاقه
ان الكسرة علامة للنصب فيه وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب
بعضهم الى ان المحذوف لامه اذا لم ترد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وابن مالك في التسهيل
على ان ذلك لغة والكسرة فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء واما حذف النون فيكون
علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند تعذرها في موضع واحد وهو الافعال الخمسة المقدم ذكرها
نحو الزيدان لن يفعلا وقس على هذا واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون
ضمير النسوة عائد الى المطلقات ووزنه يفعلن فلهذا لم يحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك
الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب

فصل علامة الجر ثلث الكسرة والياء والفتحة فالكسرة في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرف والجمع المؤنث السالم

فتقول لن يعفو قال الله وان تعفوا اقرب للتقوى واصله تعفوون بواوين اولهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما واوان فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذفت النون ووزنه يعفوا وانما خصت الاولى حذفا دون الثانية لانها جزء الكلمة والثانية كلمة وحذف جزء اسهل من حذف كل ولانها آخر الفعل والحذف بالاخر اولى ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه الثلاثة حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر ويزيد وجها رابعا وهو انه صحيح والياء معتلة قاله ابن هشام في شرح الشذور تنبيه قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمنا ومن عدها خمسة نظر الى اللفظ هو الانسب بنظر الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا توجه القدح في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رايه بناء على ما بيّنا ان تعد سبعة تامل فصل في علامات الجر وعلائم الجر وهو ما يحدثه عامله شيئا كان العامل حرفا ام اسما ثلث لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احدها الكسرة وهي الاصل بابها الماهر ولذا قدمها والثانية الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لانها تنشأ عنها عند اشباعها فهي بنتها فقامت مقامها والثالثة الفتحة وهي ايضا فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لان الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فكافئتها هاهنا فاما الكسرة فتكون علامة للجر اصالة في ثلثة مواضع احدها الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المقدم ذكرهما المنصرفين بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرف فيجرهما بالفتحة كما سيأتي والمراد بالمنصرف ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة وقد تلخص [illegible] هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وبناء على ذلك فرع كما اتضح ويتضح والثالث الجمع المؤنث السالم فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت

والياء في الاسماء الستة

الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة المقدم ذكرها فانك تخص انها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وشرحه على التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ورد بان الاعراب زايد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجاب الرضي ره بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجمع الذي هو من سنخ المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لانهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد منافرة تامة ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات الا انها اقوى منها لان كل علة بحرفين كحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها لهما في ان معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ والاب للابن مع وجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب عادة الحروف خصوا ما ذكر بحالة اضافتها لتقوى المشابهة بظهور التعدد وقال ابو حيان والصحيح انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانما اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك بوزن فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت اباك فاصله ابوك بوزن فرسك قيل فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء لتتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا قلت مررت بابيك فاصله مررت بابوك على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت في ميزان قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرء وابنم على احدى اللغتين فيهما فتقول هذا ابنم وامرء ورأيت

امرء وابنما ومررت بامرء وابنم وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان امرء وابنما معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست اتباعا لحركة الهمزة والميم واللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة ولم يسمع بنا بنت ابنم ولا بجمعه بالواو والنون ولا بتكسيره قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه تنبيه لا يرد على ما قررنا وجدنا بيد اليهود بخط امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلم كتبه علي بن ابو طالب قيل لان خطه ذلك بالكوفي والياء فيه قريبة من الواو في الشكل فتشتبه على من قرء خطه الياء بالواو فظنها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف الان انما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه الصورة على ابن مقلة الوزير انتهى وقيل بل هي واو وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل حجر من محمد رسول الله صـ الى شيخ المهاجرين ابي امية قال ابن الوردي في شرح التحفة الوردية وعندي ان الواو في ابو هنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة و الزكوة فاعرفه فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب بود في خط الصحابة فلان ابن ابو فلان بالواو كانه قال فلان ابن المقول فيه ابو فلان والمختار عند المحققين ان يقرء بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرء الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح وعندي ان تقرء بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك لا يغير انتهى والثاني والثالث المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما فتلخص ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلث وكذا ملحقاتهما وانما اعربا بذلك اعني بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما حروف تصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرع الاعرابة كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة و

الواو ثقيلة بالنسبة اليه فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز في شرح الفصول وفيه نظر اذ لقائل ان يقول لم لم يجعلوا الالف علامة للنصب او الجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذه التعليل فيحتاج الى تعليل اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والصواب ان يقال انما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اي بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد جلب بقلب الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع وهما تصلحان للاعراب كما مر واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وكسرت النون المزيدة لرفع توهم اضافة او افراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن ان يكون بالكسرة وفتحت النون المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة او افراد في الجمع للفرق في نحو المصطفين وطرد الباب في الباقي واما الفتحة فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة عند تعددها في موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان مؤثرتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسيلي بيانها ان شاء الله تعالى في اخر الحديقة الثانية سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعـ واوحينا الى ابرهيم واسمعيل ويعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سياتي نحو وانتم عاكفون في المساجد ولقد خلقنا الانسان في احسن تقويم تنبيهات الاول قيل يرد عليه نحو عرفات من قوله تعـ فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قاله الدماميني في شرح التسهيل قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية بل هو من حيث انه كان في الاصل يجر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى الثاني قال بعضهم

وعلامة الجزم السكون والحذف فالسكون في المضارع صحيحا والحذف فيه معتلا

الذى لا ينصرف مثل جوار من نحو مررت فان الفتحة ليست علامة للجر نائبة عن الكسرة لا لفظا
ولا تقديرا والا كان مفتوحا لفظا لخفة انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت فى نفسها
خفيفة لكنها لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التى حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء
ثقيلة بلا شك اعطى نائبها وهو الفتحة حكمها فى الاستثقال فقدرت على ان المفهوم من كلام
المص فيما سيأتى ان المقدر هنا فى حالة الجر هى الكسرة لا الفتحة كما ستراه وعلامة الجزم هو
حذف الحركة المفهوم من كلام المص فيما سيأتى ان المقدر هنا والحرف الجازم اصالة ونيابة
احديهما السكون وهو حذف الحركة وهو الاصل لذا قدمه الثانية الحذف وهو اسقاط حرف
العلة والنون للجازم وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات او بالسكون
ومتى كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف ذلك فاما السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا
او تقديرا فى موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو فى اصطلاح النحويين ما ليس لامه
حرف علة اى واوا والفا وياء ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر بل لا يصح ذكره نعم يتجه ذلك على اصطلاح
الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كان فاء او عينا او لاما وسميت
هذه الاحرف احرف علة لان من شأنها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله
وقيده بذلك لاخراج المعتل فان حكمه سيأتى وينبغى تقييده ايضا بكونه غير متصل به شئ مما مر
نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن الذين واما الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون فى موضعين
احدهما فيه اى فى الفعل المضارع حال كونه معتلا وهو فى اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة
ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر كما مر بخلافه فى اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة
وانما جزم بحذف الاخر نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات
فى الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف
اخرهن والحركات دالة عليهن واما قوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى باثبات الالف التى
هى لام الفعل وهذه الالف الف اخرى جئ بها للفواصل كما فى الظنونا والسبيلا فالالف الرابع فى
وقال ابن هشام ان لا الثانية نافية فالواو للاستيناف اى وانت لا تخشى واما قوله هجوت
زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضيها ولا تملق فضرورة

وفى الافعال الخمسة

قدر لاجلها الجزم فى الجميع على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا
قاله ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم تنبيهان
الاول ما ذكره من ان علامة الجزم فى الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما يتمشى على قول
ابن السراج ومتابعيه ممن ادى ان هذه الافعال لا تقدر فيه الاعراب بالضمة فى حالة الرفع و
الفتحة فى حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما قدرناه فى الاسم لانه فيه اصل فيجب
المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة فى تقديره فيه وجعل الجازم كالدواء
المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب
فيها فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم
والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به
وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول
ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف
الحركة وحذف الاخر للفرق نبه عليه ابن هشام وغيره فقول المص هنا ان الحذف علامة
الجزم اى الجزم به لا يناسب ما ذهب اليه فيما سيأتى عن قريب ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع
مقدر فيه الاعراب فتدبر الثانى اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرء مضارع قرء ويقرء
مضارع اقرء ويوضوء مضارع وضوء بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجمل جاز فيه وجهان
حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل
هو بدل قياسى او غير قياسى فان قلنا انه بدل قياسى ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة
كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسى صار حرف العلة متمحضا وليس همزة فيحذف كما
يحذف حرف العلة المحض فى يغزو ويخشى ويرمى قاله ابن النحاس وقال ابن هشام فى الاوضح ان
كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسى ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان
قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو
الاكثر والاعتداد به انتهى وما ذكره من جواز الامرين فهو قول ابن عصفور والصحيح القوى وجوب
الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فلا ينافى ذلك ما اقتضاه كلام المص هنا الاحتمال بنائه على
هذا القول وفى الافعال الخمسة يعنى الامثلة الخمسة المقدم ذكرها فليخص انها ترفع بثبوت النون

فصل تقدير الاعراب في سبعة اشياء كما هو المشهور فمطلقا في الاسم المقصور كموسى وفي المضاف الى الياء كغلامي

وتنصب وتجزم بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن تفعلوا احملوا النصب على الجزم كما حملوا على
الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان ويفعلون
كالزيدون وقد استعمل المص في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله صاحب الاجرومية
فيلوح منه رذل العبارات لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدي بكثرة التكرار وكان الاولى
ان يبين ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل اذ امره بين كما فعله اكثر المولفين في
مختصراتهم ومطولاتهم هذا فصل في الاعراب التقديري تعرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه
فيبقى ما عداه ظاهر الاعراب تقدير الاعراب بحركة كان او حرفا في سبعة اشياء من اسم او فعل كما هو
المشهور اي على ما هو المشهور عند النحويين واما غير المشهور ففوق السبعة كما سنبينه فمطلقا
اي فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا او زمانا مطلقا اي في الحالات الثلثة الرفع و
النصب والجر اما الرفع والنصب والجزم فالثلث الاول في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب
بالحركات اخره الف لازمة قبلها فتحة كموسى لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا وسمي
مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والاولى اولى
لما يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف الى الياء انتهى وظاهر ان المراد من قوله يلزم اللزوم
بحسب الظاهر دون التحقيق لان ما ذكر وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية
كما هو مشهور قال صاحب المفتاح ولاعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام ربما شاهدتهما
من الزال اما تعجبت فاياك التسوية بين تسميتك انسانا له حمرة باحمر وبين وصفه باحمر لئلا
فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف
لصحة اطلاقه عليه فاين احدهما عن الاخر انتهى وقال بعضهم الاولى ان يجعل المقصور من القصر
كالعنب خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور وتنبيه في تمثيله بموسى
اشارة الى اختياره قول ابن فلاح اليمني من ان المقصور الغير المنصرف يعرب بالحركات الثلث
تقديرا قال لان الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحسن للثقل ولا ثقل مع التقدير والذي
عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلث مقدرة مخصوص بالمنصرف منه كموسى اما غير المنصرف
منه فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه وفي الاسم المعرب بالحركات
المضاف الى الياء كغلامي لالتزامهم الاتيان بحركة قبل الياء تجانسها هي الكسرة فاذا استحق

وفي المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة كيضربان

الاسم الاعراب بالتركيب لم يكن المجيء بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في الان الواحد حركتين
متماثلين او مختلفين وهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي
اعراب لانها تستحقه قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدم
كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر عليها نظر قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك اذ
زعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلماتي ان ما جمع بالف وتاء مزيدتين انه
في حال النصب كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن النحاة
ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما ذهب اليه المص وفاقا
للمحققين بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي والاضافة الى المبني مطلقا ليست من
اسباب البناء وقال ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير
معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد
لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطاء لان الخصي ذكر حقيقي
واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا انتهى وتقدر الثلث
الاخر وهي الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة كيضربان من نحو
قولك هل تضربان وان لا تضربان ولا تضربان يا زيدان مقدرا في كل ذلك الاعراب هذا
مفهوم كلامه وهو سهو منه رحمه الله فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي
قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن بثلاث نونات الاولى
نون الرفع والثانية نون التاكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات فحيث
حذف قدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك امرتكما يا زيدان
لا تضربان عمرا فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فلما
الناصب فحذف نون الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيدها لمكان
لا النافية فانه يجوز تاكيده بها بعدها بقلة كما مر وكذا نحو لا تضربان وحركت نون
التاكيد في الصور الثلث لالتقاء الساكنين الالف والنون المدغمة ولم يحذف الالف لئلا
يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسر تشبيها بنون التثنية
الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا الرفع

رفعا وجرا في المنقوص كقاضٍ

فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيتان واحترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة فان الفعل مبني معها كما مر واظن ان المص رحمه الله تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورة الجزم والمص قاس النصب عليه على ان تاكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير ان يكون لا نافية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها ناهية فتكون ان مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم ح ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية وان مفسرة تتمة ويقدر الاعراب بالحركات قط ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يسكن اخره للادغام كجاء قاضيّ ورايت قاضيّ ومررت بقاضيّ بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والاصل قاضيي بيائين محركة وساكنة ادغمت احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استحالة ظهورها لوجوب ادغام حرف الاعراب فسكونه واجب اذ المدغم لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان للمدغم في حالة الرفع بنحو وقتل داود جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة وفي حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة ويقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من زيد لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد ويقدر مطلقا في الحروف نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم بانه لما اسقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلث زيادة على السبعة التي ذكرها المص وظاهر كلام المص انها غير مشهورة وليس كذلك وفي تقدير الاعراب رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا غير كائن في الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب بالحركات اخره ياء لازمة بعد كسرة كقاضٍ تقول جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ مقدر الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فليدع ناديه وينبغي على راي ابن فلاح ومختار المص كما افهمه ما مر من تمثيله بموسى ان لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة شيء مقدرة كما تقدم في المقصور فتامل واما على مذهب الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى الجموع الا الضمة والفتحة واما الكسرة فلا لعدم

ورفعا ونصبا في المضارع المعتل بالالف كيخشى ورفعا في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمي

دخولها فيه قالوا وانما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء ظهورها عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض الحركات منه وقيل لحذف لامه بسبب التنوين تنبيه قال ابن هشام في بعض كتبه يستثنى من هذه القاعدة منقوص هو اول جزئين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من جعلهما اسمين متضايفين نص عليه من النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب قال ابو حيان انما اعرب من ركب اعراب متضايفين واخر اولهما ياء نحو رايت معدي كرب ونزلت قالي قلا فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف استصحابا بالحكمة في حالتي البناء ومنع الصرف انتهى فان قلت في هذه الصورة واردة على كلام المصنف قلت لا ورود لا منقوص في ذلك على التحقيق كما يظهر بتامل تعريفه السابق واما استثناء ابن هشام فبناء على الظاهر دون نفس الامر قاله بعض المحققين ورفعا ونصبا اي في حالتي الرفع والنصب لا غير كائن في الفعل المضارع المعتل بالالف لتعذر تحريكها كيحيى ويخشى واما الجزم فتقدم بيانه تنبيه كل الف رابعة فصاعدا سبقت بياء تكتب بالالف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو كيحيى واحيا والدنيا كراهة اجتماع اليائين الا في يحيى علما فانها تكتب بالياء للعلمية ولا يقاس عليه مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين قيل ويبنى على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التنكير فان عللناه كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه انتهى وفيه بحث فقد علم عن بعض المحققين ان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه ورفعا اي في حالة الرفع فقط كائن في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما كيدعو ويرمي واما في حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد وقوله فعوضني عنها غناي ولم تكن تساوي عنزي غير خمس دراهم وقد يقدر ايضا الفتحة كقوله وما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب تنبيه قد علم ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يقول ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان جزمه بحذف اخره والمص

جمع بين تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع في ذلك
ابن هشام في اكثر مؤلفاته وفي الجمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي لان علامة الرفع فيه
الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء سبقت
احديهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف فلما
لم تبق الواو لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو علامة الرفع
كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق وعلامة الرفع
من حيث خصوصية الواو وهو زايل بالابدال واما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي نحو رايت
مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا غاية ما هناك انها
مدغمة فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال فان قيل خصوصية الواو
وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في
حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم
في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني فالجواب
عن ذلك اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما
والرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي يعتبر قطعا واما لان الزائل
بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديري لانا لا نعني بالاعراب
التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان لكلمة واحدة
اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في الجمع المؤنث
السالم فانهما ليس في حكم الموجود قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول بان الاعراب في
هذه الحالة مقدر كما ذكره المص هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق
فيه لان المقدر ما لم يوجد والواو فيها موجودة الا انها انقلبت ياء كما في ميزان فكذلك هنا وبما
مر يعلم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه تنبيه من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى
والمجموع على حده بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم التقدير كما لا يخفى الحديقة
الثانية فيما يتعلق بالاسماء وذكر غيرها من الافعال والحروف استطرادا وضرورة تعلق
الاسماء بها كما ستراه ان شاء الله تعالى الاسم ضربان معرب ومبني لانه ان اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في وضعه

فيه

اومعناه

او معناه او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه فمبني والا اي وان لم يشبه الحرف بان سلم من شبهه
فمعرب هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك و
اجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن الفواس عن ابي
علي الفارسي وغيره وصرح به ابن جني في الخصايص وابو البقاء في التعليقين وابن السراج في
الاصول والزجاجي في الجمل وذكر بعض تراجيه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري
والجزولي وابن معط وجماعة اخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل الوقوع
موقع المبني والمناسبة للمبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هل
الشبه مجوز للبناء او موجبه قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول متمسكا باي الموصولة
والجمهور الى الثاني واعتذروا عن اعراب اي ويحتاجون الى الاعتذار عن اعراب قد الاسمية
فانهم قالوا ببنائها مع جواز الاعراب ونعني بالشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في
الاصل على حرف او حرفين كتاء قمت ونا من قمنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من
معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي
ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتاثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم
لازم الافتقار الى جملة يتم بها معناه كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم مشبها للحرف في كونه
لا عاملا ولا معمولا كاوائل السور والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت
الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون الاسم مشبها للحرف في صورة لفظه كحاشا الاسمية
بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه لفظا غير كاف بدليل
الى الاسمية التي بمعنى النعمة اذ هي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التي هي حرف جر تنبيهات
الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب
والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب
الضمائر على حرف او حرفين ويحمل الباقي عليه طردا للباب الثاني ما ذكرناه عن ان اوائل السور
مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابهة التي لا
يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب باقرء او جر بالقسم والله
اعلم الثالث الاصح انحصار الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما الا وهو وصف بالاعراب

الذي

ولا البناء

والمعربات انواع النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير

ولا بالبناء وذلك في اشياء منها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا
معربة ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء والسكون باجزها وصلا بعد ساكن نحو
قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين
واختار ابن مالك انها مبنية كما مر والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد
ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في المفصل والصحيح انه مبني ومنها
المضاف الى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه الرابع اذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي
الاعراب اعتبر فيعلج في تاثير الشبه وذلك كاضافة اي الشرطية والموصولة والاستفهامية
وتثنية ذين وتين واللذين واللتين وسيأتي الكلام على كل منها في محلها ان شاء الله الخامس
المعرب يسمى متمكنا وامكن ان لم يمنع من الصرف والا فغير امكن والمعربات من الاسماء بقرينة
السياق انواع منها ما يرد مرفوعا ومنها ما يرد منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير و
منها ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير بضم الراء بناء لقطعها
عما اضيف اليه لفظا ونية معنى كقبل وبعد اي لا غيره ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها
بعد لا قال لا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقطع في عبارة العلماء
من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط
المسئلة فقال في المغني وقولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمل في مواضع من كتابه المذكور فيكون
قوله هنا شاهدا عليه بانه كتاب اللحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة
العربية منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابو
حيان وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شارحوا كلامهما ومنهم
محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لاء التبرئة وليس نحو افعل هذا لا
غير وجائني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الاندلسي وهو علم الدين
القاسم بن احمد اللورقي في شرح المفصل اما لا غير فابو العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل
قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا
يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب في القاموس وقولهم لا غير لحن غير
جيد لان لا غير كذا مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فورينا لعن عمل اسلفت لا غير

انواع المعربات

في تحقيق لا غير

فهو اربعة الاول الفاعل وهو ما اسند اليه

لنا وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن ماخوذ من
قول السيرافي في الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غير هذا
من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى
ولا هذه للتبرئة كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة
هو اي ما يرد مرفوعا لا غير اربعة الاول الفاعل وبدء به لكونه الاصل في استحقاق الرفع
عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدا قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدا
هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدا يكون
معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه
حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب للكلام
من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني لولا لم يؤت به فالرفع انما
هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا
ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل
من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار
الفاعل الى الفعل الذي قبله ولذلك رفع المبتدا والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل هو
مرتضى الرضي قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل
عديم النيل قال الدماميني في شرح التسهيل بل تظهر جدوى الخلاف في اولوية المقدر
عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دائرا لامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي
فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه
يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدا والتقدير زيد قام فان
قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا اصل ترجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل
استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهر جدوى الخلاف كما رايت وهو اي الفاعل لغة
من اوجد الفعل واصطلاحا ما اي اسم او ما اول به اسند اليه اي نسب اليه والمراد بالاسناد
هذا النسبة سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب او الانشاء
فالحاصل في ما قام زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد

حد الفاعل

فلا حاجة

العامل فيه قائما به

فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا او محققا او مفروضا كذا قال بعضهم العامل فيه المجرور متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او المأول به سواء كان العامل فعلا او ما يشبهه في العمل من المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل يخرج المبتدا نحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا فيهما مسند اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول بعض ان المبتدا يرتفع بالخبر هو عامل فيه فيبقى داخلا وهو قول ضعيف قائما به حال من العامل اي حال كونه قائما بالاسم او المؤول به لا يقال يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد ومات عمرو فان القرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو ومما اسند اليه العامل على طريق القيام فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره ليدخل نحو ذلك لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وصحة جعل القرب والموت نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا قال بعضهم بقي ان اسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل متحدا الا ان يقال المراد قيام المبدأ كما في الفعل انتهى وخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقعا عليه واورد عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني عمرا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى ولبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا باس لايراده بما له من العلاقة قال الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناش من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول مباشر من الفاعل او غيره من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول و معنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمصدر المبني للمفعول جزء من الفعل

وهو ظاهر ومضمر فالظاهر ظاهر والمضمر بارز ومستتر والاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع فعل الامر للواحد المذكر والمضارع المبدو بتاء خطاب الواحد

المجهول اعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له تامل صادق وانصاف باهل العلم لائق فلا يتجه ان المصدر المبني للمفعول اذا كان جزءا من المجهول كان على طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار قيام الكونين في مفهومي المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني فلا يتحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل مجازا في الفاعل انتهى تنبيهات الاول اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة ان خلا من من والباء الزائدتين وحكما ان جر باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باضمار المسند نحو ولولا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المصنف وقيل رافعه الاسناد وهو مذهب خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين الى انه احداث الفعل واجابوا عن تحركت الشجرة واهلكهم الدهر ومرض زيد بانه لما صدر من الشجر ما هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعاطى زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني قد ينصب الفاعل شذوذا اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واما قراءة بعضهم فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وهو اي الفاعل قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر وسيأتي حده انه ما وضع لمتكلم او مخاطب وغائب والظاهر ما عداه فالظاهر ظاهر اي لا يحتاج الى بيانه لظهوره كجاء زيد وقائم الزيدان والمضمر قسمان بارز وهو ما له صورة في اللفظ كقمت ومستتر وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى والاستتار اي استتار الضمير يجب في الفعل في ستة مواضع احدها فعل الامر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الامر للمثنى والمجموع او الواحدة فانه يبرز في الجميع نحو قوما وقوموا وقمن وقومي وذهب الاخفش والمازني الى ان الياء في قومي حرف تانيث والفاعل مستتر كقم قيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التانيث في نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة وليس بشيء لان التاء للخطاب مثلها في انت تقوم والياء وحدها للتانيث والثاني والثالث الرابع الفعل المضارع المبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدو بتاء الغائبة نحو هند تقوم

او بالهمزة او بالنون والفعل الاستثنا وفعل التعجب والحق بذلك نحو زيد قام او يقوم

فان الاستتار جايز فيه لا واجب بخلاف المبدو بتاء خطاب الواحد والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المبدو بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا كاقوم واضرب او المبدو بالنون للمتكلم ومن معه مذكرا كان او مونثا كنقوم ونضرب والخامس الفعل الاستثنائي كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا خالدا ففي خلا وعدا ولا يكون وليس ضمير مستتر وجوبا عايد على البعض المفهوم من كلية السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على المصدر المفهوم من الفعل ايضا على الخلاف الاتي بيانه في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى والسادس فعل التعجب كما احسن الزيدين ففي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين اخرين في غير الفعل يجب فيهما الاستتار احدهما اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال والثاني المصدر النايب عن فعله نحو فضرب الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظاهر فهو لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدأ ولقد احسن المصنف في عدم ذكره له والحق بذلك اي بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار نحو زيد قام او زيد يقوم ففي كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما المستتر الى المستتر وجوبا والمستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة اولا والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو هند قامت وتقوم او الصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب وحسن او اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات قالا فالضمير في هذه الامثلة وما شابهها مستتر جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو وتعقبهما ابن هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جايز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا لقام وكون الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات جواز الاستتار له وذلك لان التركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيه اما زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت

وما يظهر من الضماير في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد كقمت انا بتصرة وتلازم الفعل علامة التانيث ان كان فاعله ظاهرا حقيقي التانيث كقامت هند

زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما نفاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعل فيه بحث قال في التصريح والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو في من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في تادية معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر وجوبا وجايزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى ولما كان هيهنا مظنة سؤال وهو ان يقال ان نحو قم انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه من المواضع التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضماير في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وهو كقمت انا في كون انا تاكيدا للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا نقض به وسياتي تتمة ذكر المضمر في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينتظر هذه تبصرة في لحوق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا او جوازا او رجحان الاول او الثاني وتلازم الفعل المسند الى الفاعل اي تلحقه وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا تاما او ناقصا علامة التانيث وهي التاء في اخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا ان كان فاعله اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل ظاهرا حقيقي التانيث وهو ما له فرج كامرأة اذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سياتي بيانه ايذانا من اول الامر بتانيث الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او

او ضميرا متصلا مطلقا كهند قامت والشمس طلعت

مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات
واختاره ابو علي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله عشية قامت النائحات
وشققت جيوب بايديهم وخدود والجواب عن الاية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول
وعن البيت بانه على تقدير موصوف اى النسوة النائحات فرجع الى المحذوف وحكى
سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ
لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلة واجازه الاخفش والرماني وانكره المبرد قال الرضي و
لا وجه لانكار ما حكاه سيبويه مع امانته وثقته قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام واما قول الاخر تمنى ابنتاى ان يعيش ابوهما فهل انا الا من ربيعة
او مضر فضرورة ان قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذف احدى التائين
كما قال نعم فانه نارا تكم نارا تلظى فلا ضرورة قال ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف
ثلثة اقوال اصحها انه التانية تنبيه قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندان والهندات
من امثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بال ناصلا وعدم الفصل بها كلا فصل
لتنزلها من مصحوبها منزلة الجزء وهذا مما يلغز به فيقال اى صورة يجب فيها تانيث الفعل
مع كون فاعله المؤنث مفصولا عنه وان شئت نظم ذلك فقل اين عد التانيث للفعل
لديهم حتما مع الفصل انتهى او كان فاعل الفعل ضميرا متصلا الغائبة مطلقا اى سواء كان
حقيقي التانيث او لفظيه كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا
مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس
طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان التانيث مجازيا كقوله فلا مزنة ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما
يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك
بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم انه
مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة
بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال
انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن

ولك الخيار مع الظاهر اللفظي كطلعت الشمس او طلع الشمس ويرجح ذكرها مع الفصل بغير الا
نحو دخلت الدار هند او دخل الدار هند

كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف
الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هو دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى
رواية تخفيف الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة وفي هذا التاويل
نظر لان الهاء في ابقالها تاء نا باه قاله في التصريح واحترز بالمتصل عن المنفصل نحو هند
ما قام الا هي او يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او يطلع الا هي فالتذكير واجب لعدم
التوهم الذي يحصل هناك لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغائبة احتراز عن
الحاضرة نحو قمت وقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث واما نحو طلحة
علما لرجل فلا يجوز في ضميره المتصل الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجازه بعض الكوفيين
نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة
وهو محذور ولك الخيار في الحاق علامة التانيث الفعل وتركها مع ظاهر اللفظي في التعريف المؤنث
كطلعت الشمس وتطلع الشمس او طلع الشمس ويطلع الشمس ما لم يكن علما للمذكر الحقيقي نحو طلحة
فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه مؤنث
لفظا غير مؤنث معنى فجاز الامران باعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير لمذكر نحو قالت
الزيود وقال الزيود او لمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك
وقام قومك او لمؤنث كقامت النسا وقام النساء واسم الجنس كما ورقت الشجر واورق الشجر كاورقت
فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح المذكر فكمفرده لان سلامة نظم
مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كما مر كذا قيل وقضيته هذا التعليل جواز
الوجهين في نحو جاء البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل
بل نقل الرضي والشاطبي الاجماع على ذلك ولك الخيار ايضا مع المؤنث الحقيقي المنفصل فان
شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية
الايجابية نحو دخلت الدار هند لان المسند اليه في الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم فصل او
لم يكن وانما اغتفر والتركها مع الفصل لطول الكلام ولان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت
العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث فاجازوا الترك واليه اشار ممثلا بقوله او
دخل الدار هند قال الشاعر ان امرء غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

وتركها مع الفصل بها نحو ما قام الا امرأة وكذا في باب نعم وبئس نحو نعم المرأة هند

وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا غير التانيث وما ذكره المص هو الصحيح المشهور و
التقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله فلو كان المؤنث غير حقيقي وفصل ترجح تركها
لاظهار الفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها كذا قالوا وقال الدماميني والذي يظهر
لي عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة في الصورة المذكورة ارجح بدليل كثرته في الكتاب
العزيز وفشوه فيه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على مائتي موضع والوارد فيه بترك العلامة
خمسون موضعا او نحوها واكثرية احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الى القول
بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح ويترجح تركها مع الفصل بها اي
بالا نحو ما قام الا امرأة مع جواز ما قامت الا امرأة على المرجوحية والبصريون الا الاخفش
اوجبوا الترك قالوا لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امرأة و
اما المذكور بعد الا فهو بدل منه وخصص بعضهم جواز التانيث بالشعر كقوله ما برئت
من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ
ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم
التاء من ترى ورفع مساكنهم ويترجح الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم او بئس المرأة
هند مع جواز نعمت وبئست المرأة هند فالتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة
واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه مبالغة
بذكره مرتين والتانيث على مقتضى الظاهر تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فلا بد من
العلامة ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا نحو زيد قائمة امه ويجوز الوجهان في اللفظي نحو
اليوم طالع او طالعة الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان
مثنى او مجموعا علامة تدل على تثنيته او جمعه كما دلت التاء على تانيثه لانهما يعلمان من لفظه
دائما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث مع ان في الالحاق
هنا زيادة ثقل بخلافه ثمة ومن العرب من الحق ظاهرا او ضميرا منفصلا الف التثنية وواو
الجمع ونون الاناث فيقول قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا
هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن ومنه قوله عم او مخرجي هم قال ابو حيان في الارتشاف و
ذكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة وابهم سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني

كذا

مسئلة والاصل تقدمه على المفعول ويجب ان خيف اللبس

قومك وضرباني اخواك ويسميها بعضهم لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة
يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار انها علامات تدل على التثنية والجمع وذهب
بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم مبتدء
والجملة السابقة خبر وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك يدل
على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفة خلافا
للخضراوي مسئلة تتعلق بالفاعل والاصل اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه
ان لم يمنع مانع تقدمه على المفعول بان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذا يسكن له آخر الفعل
اذا كان ضميرا لكراهتهم توالي اربع حركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك
على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول والاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة فقد
يجوز خلاف الاصل فيتقدم المفعول ويتاخر الفاعل كما في قوله تعالى ولقد جاء آل فرعون
النذر وقول الشاعر جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ويجب
ذلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل من
المفعول سواء كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى الياء نحو ضرب موسى
عيسى او هذا ذاك او من في الدار من على الباب او غلامي فيتعين في مثل هذه ان يكون الاول
فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب يجيز
تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان
يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الآخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق
وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو
فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم الخبر وبالعكس هذا كلامه قال المرادي ولا
يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس
الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يؤمن معه اللبس من
قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او
اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو
ضرب فتاه موسى ومعنوية نحو ارضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم

خاء

او كان الفاعل ضميرا متصلا او المفعول متاخر عن الفعل اذا اتصل به ضمير المفعول او اتصل المفعول وهو غير متصل

المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي قال بعضهم ويمكن ان يقال لم تنتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى او كان الفاعل ضميرا متصلا او كان المفعول متاخرا عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب عمرا وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كما مر او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك وقيده بكونه متاخرا لئلا ينتقض بنحو زيدا ضربت وانما وجب الاصل هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل متصل وتاخيره مع كونه كذلك لا يمكن ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تاخير الفاعل وتقديم المفعول عليه اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة ومواضع مخصوصة سياتي ذكرها في بحث الضماير ان شاء الله تعالى واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة بقلة وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه والشواهد على وروده كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله تعنى حلاها هند عن حلي قال الدماميني ورام بعضهم تاويل هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تاملت قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه او اتصل المفعول اي ويجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا او هو اي والحال ان الفاعل غير ضمير متصل وغيره اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او ظاهر نحو ضربك زيد فلو قدم الفاعل والحال كذلك لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وقد تقدم انه

وما وقع منهما بعد الا او بعد معناها وجب تاخره

لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب التقديم نحو اكرمتك كما مر وما وقع منهما اي من الفاعل والمفعول بعد الا او بعد معناها وهو انما فانها بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المش عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط ففي العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني وانما لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب عمرا زيد وانما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول وهما انما وقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل الجزء من الكلام فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما وجب تاخره فيجب تاخر الفاعل في نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد اذ المقصد حصر مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيد الا عمرا او انما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز كونه مضروبا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تاخر المفعول في نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تاخر الفاعل فيما تقدم لئلا ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف الكسائي في المحصور بالا واجاز تقديمه مط واستدل عليه فاعلا بقوله ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا ومفعولا بقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها ووافقه ابن الانباري والفراء وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا تاخر وكان المفعول المقصور عليه متقدما كان تاخيره في اللفظ فقط لانه من المعلوم انه متقدم في النية فحصل للمقصور عليه تاخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان المقصور عليه الفاعل متقدما فانه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول في مرتبته فلم يحصل ح ما يقتضيه الحال من تقديم غير المحصور المقصور عليه لفظا ورتبة وانما اجاز ذلك في الا دون انما لان المقصور عليه بالا معلوم تقدم او تاخر فان اقتران الاسم بالا دليل على القصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل معها على القصر الا تاخير المقصور عليه وذهب الزجاجي الى عدم وجوب تاخيره مع انما ايضا قال بل قد يكون المتاخر غير مقصور ايضا ويفهم بالقرينة حكاه شيخ بهاء الدين السبكي

وغيره فنقل بعضهم الاجماع على وجوب التاخير معهما غير مرضي تكميل قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية ليبك بالبنا للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة في باب الاضمار على شريطة التفسير انتهى ويحذف وجوبا اذا حذف ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور فلو ذكر معه كان ضايعا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة نحو نعم لمن قال اقام زيد

الثاني مما يرد مرفوعا الاغير نائب الفاعل ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال ابن هشام وهي اولى من عبارة الجمهور لما في عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من قولك اعطي زيد دينارا فهو مفعول لاعطي واعطي ما لم يسم فاعله ولان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم و لانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له اصلا وهو المكفوف من الفعل بما الزائدة نحو قلما وطالما واجيب بان عبارتهم صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بان المراد بالصدق الصدق عليه في بادي النظر وذلك كاف في الاولوية وانما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب اكثر البصريين والجرجاني والزمخشري والتفتازاني الى انه فاعل وهو اي نائب الفاعل المفعول صريحا او ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال ابو حيان وذكر المتاخرون البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في ارجوزتي في قولي وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم والجهل والاختصار والسجع و

الوقار والايثار القائم مقامه بضم الميم اسم مكان من اقام اي مقام الفاعل في اسناد العامل اليه ووجوب تاخيره عنه واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه وتانيث عامله لتانيثه كذا قيل وفيه انه ان اريد قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى ثابت له قبل صيرورته نائب فاعل وان اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به و وقوعه عليه فقط انه لا مجال لهذا المعنى اصلا مع خفاء المراد اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل الفاعل النحوي فلا اشكال بنحو انبت الربيع البقل وصيغة فعله المسند اليه فُعِل بضم اوله وكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا او يُفعَل بضم اوله وفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اي فعل ويفعل ونحوهما ليعم نحو افتعل واستفعل و ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها واقتصر على الثلاثي لكونه اصلا وما قيل من ان المراد بهما الماضي المجهول او المضارع المجهول فهو تاويل العلم الوزن بصفته المشتهرة كما في لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل ففيه ان الصفة المشتهرة بها فعل او يفعل هو الماضي المجهول والمضارع المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا كذا قيل تنبيهات الاول اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه لغات ثلث الاولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة الضم مخلصا نحو قول وبوع وهي اضعفها وتجري اللغات الثلاث في نحو اختار وانقاد مما اعل عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهي لغة بني ضبة وبعض تميم وقرء علقمة ردت الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهاباذي من اشم في قيل وبيع اشم هنا انتهى قال في التصريح وعلى الكسر يلغز ويقال لما وجد رفع الماء في قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيد الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل و انيب عنه المفعول وكسرت الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء انتهى الثاني لا يخلو العامل في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم مفعول او مصدرا فالفعل نحو ضرب او نصر عمرو واسم مفعول نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع

الطعام بمعنى من اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع
كما يجوز ان تقدره في موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء كما في او اطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما قاله ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو بن رفع عمرو
هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش للالباس
واختاره الشلوبين واجازه ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن اكل الطعام
وفي الايضاح اجاز جماعة ان يذكر مرفوع بعد المصدر وتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله
ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل و
الصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا يصلح فيها ذلك انتهى
الثالث ظاهر كلامه حيث قال وصيغة فعله فعل ويفعل ولم يعبر بالتغيير او التحويل كما فعله
كثيرون ان صيغته اصل براسه هو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله في شرح الكافية
عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن الفعل الفاعل ونقل عن سيبويه قال ابو حيان فعلا
وهذا الخلاف لا يجدي كثير فائدة الرابع فعله لا يبنى الا من متصرف واما الجامد فلا يبنى منه
اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما خلاف والجمهور على جواز البناء منها وعليه فالاصح ان لا يقام
خبرها بل ان قلنا ان تعمل في الظرف فيتم والا تعين ضمير المصدر ولا يقع نائب الفاعل ثاني مفعولي
باب علمت فلا يقال علم قائم زيدا ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت فلا يقال اعلم قائم زيدا عمرا او
عللوا ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني
في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا
اليه فامتنع قال الرضي وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة
لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق
فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسندا
اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في
المنع يؤيده عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع عدم الاسناد
التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لا متنع لارتفاع المانع وانما المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا
ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر وذلك فيما يكون بالنسبة الى شيء واحد هذا والمنع

مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فاجازوه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر فيهما معرفة نحو علم زيدا قائم وعلم
زيدا عمرا قائم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل واما اذا حصل الالتباس فلا قال الرضي
والذي ارى انه لا منع من النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا معرفة كان النائب او نكرة و
اللبس مرتفع مع لزوم كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما
كان مبتدأ فتقول في علمت زيدا اباك علم زيدا ابوك ولا في اعلمك زيدا اباك اعلمك زيدا
ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع
الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل الا ان مع
لزوم المركز كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك ان التماع لم يات
الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بجفنته وكذا
لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس
المنعم ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال
ضرب تاديب وللضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام
معللا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل لصار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية
بخلاف ما اذا كان باللام فان المفيد بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه
جواز قيامه لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل بان النصب
في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود
القرينة محمول على فقدانها طردا للباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية
والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تعلم عليته
بالنصب لقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل ينبغي ان يكون
مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل
يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان نحو المجرور وليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن انتهى ولا مفعولا معه لان الواو
فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت فاتت ويخرج عن كونه مفعولا معه ووجودها مانع من النيابة

ويتعين المفعول به فان لم يكن فالجميع سوا

للزوم الانفصال اذ اصلها العطف فهي دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الرابع
ولانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التميز والمستثنى ايضا واجاز الكسائي
نيابة التميز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طلب نفس واما الحال فانها وان كانت
من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد
لكل فعل منه ويتعين المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة
مع غيره من ساير المفاعيل التي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف
الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فتعين زيد تعين وجوب عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا
فاوجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل
من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا
دينارا الا ترى انه اخذ واوضح من هذا ضارب زيد عمرو لان الفعل صادر عن زيد وعمرو وحتى
ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وصفه نحو ضارب زيد عمرو الجاهل برفع الجاهل
لانه نعت لمرفوع في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انما هو
تعيين اولوية لكن الكوفيون اجازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون والاخفش يشترط تقدم النائب على المفعول متمسكا بقرائة شاذة لولا
نزل عليه القران بالنصب وبقوله ما دام معنيا بذكر قلبه وبابيات اخر والكل مناول عند
المانعين قال بعض المحققين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فيما ياتي
فالجميع سوا فان لم يكن اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما
سواه من المفاعيل سواء اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فان حذف
زيدا من قولك ضربت زيدا يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت
نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان
بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر
لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به
لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال كل ما

والثالث والرابع المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم

كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة
وذلك اذا مفوض الى اختياره انتهى تنبيهات الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص
والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان
قيل ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص
بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اي سبح سبحان
الله ولا جلس عندك او معك لعدم التصرف والبصريون اقاموا وصف المصدر والظرف
مقام موصوفيهما فلا يقال في ضرب ضرب شديد ضرب شديد ولا صيم في زمن طويل صيم طويل و
اجازه الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ و
رب والكاف وما اختص بقسم او استثناء الثاني المجرور ان جر بحرف زايد فلا خلاف في
كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع من النيابة كاحد في ما ضرب من احد وان جر بغيره
ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زايدا
الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولقد تعب في ذلك لان الحروف
لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال
ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه غير ظاهر اه لان نائب الفاعل مسند اليه
ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور والرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل
ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدها الخامس ان
النائب ضمير عائد الى المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه الثالث اذا بني فعل لازم
للمفعول ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس وعليه الزجاج وابن السيد
وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اي الجلوس المعهود ثانيها ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام
لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم ايها
المقصود فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء قاله في الهمع الثالث
والرابع مما يرد مرفوعا الا غير المبتدا والخبر وسمي الاول مبتدا تنبيها على ان حقه التقديم و
الثاني خبرا تنبيها على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب
او انه نفس الاخبار والاعلام فالمبتدا هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمجرد

[margin note:] بل كان عنده من خبر

المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام لظاهر او ما في حكمه

وغيره من الاسماء المجرد عن العوامل جمع عامل وقد عرفت له معنيين والمقام صالح لكل
منهما اللفظية المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الى كليه او المفعول الى المصدر والمراد بها
غير الزائدة اذ وجود الزائدة كالعدم وخرج به بقية المرفوعات فان قيل التجريد عن العوامل
يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك
للحفار ضيق فم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو هنا من هذا
القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى فاللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى
المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب
فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول
العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب
ماهية العوامل يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا
من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن
جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول
العدم والافتراق الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدأ هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي مسندا اليه حال من الضمير المستكن
في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء الحروف التهجي والاصوات
او الصفة عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك ولا للتنويع
التعريف المراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال لكونها الواقعة بعد نفي بحرف او اسم كما سيأتي
او استفهام كذلك رافعة حال ثانية من الصفة اي حال كونها رافعة لظاهر نحو اقائم الزيدان او
ما في حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو اراغب انت عن
الهتي هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم
انت كون الاسمين مبتدأ وخبرا على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب
الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شراح الكافية من

ان المراد بالظاهر في قوله فيها رافعة لظاهر اللغوي ليتناول الضمير المنفصل فعمدوا الى
اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده وكيف وهو يصرح بالاجماع على ان
الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا احتج الكوفيون ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا
عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا
يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كهمت ولان طلب
الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الوصف ولان المرفوع بالوصف
سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع
به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف
بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان القول بان الضمير في الاية مبتدأ كما زعم ابن
مؤد الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن
الاثنين بالواحد واجاب الامام الحديثي عن الاية بمنع تعلق الجار براغب المذكور ليلزم الحذف
بل يجعل متعلقا بمقدر بعد انت مدلول عليه بالمقدم اراغب انت ترغب عن الهتي وعن البيت
باحتمال ان يكون انتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه
بقوله ما واف بعهدي والتقدير يا انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف
بعهدي اي ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدي لان من سواكما
ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من
اقاطعه لم يف احد بعهدي لانه اذا تركتماني وادعيتما انه احق بعدم الوفاء تنبيهات الاول قيل
هذا الحد منقوض بالمجرور بلعل ولولا ورب في نحو لعل زيد قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل
صالح لقيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله ابن هشام في المغني
وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها
بها في كونها لا يتعلق بشيء الثاني قيل هذا الحد منقوض ايضا بقولهم لا نولك ان تفعل كذا
فان النول هنا مبتدأ وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان
تفعل فاعلا به وانما هو خبر للنول كما قال ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي او استفهام
شرط لازم عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير شرط مع قبح واخاره

فان طابقه مفردا فوجهان فيه نحو زيد قائم وما قائم الزيدان او اقائم الزيدان وزيد فقد يكر المبتدأ بالخبر

104 ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون تبع فان طابقت الصفة الواقعة
بعد نفي او استفهام اسما آخر مرفوعا بها مفردا واقعا بعدها ففيه وجهان كون الصفة مبتدأ
وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ وقدم الخبر لان الاستفهام
الذي حقه الصدر بخلاف ما اذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للمفرد اما بان لا تطابق
المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فالاول مثل اقائم الزيدان واقائمان زيد
ففي الصورة الاولى تتعين ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت
خبرا لما بعدها لوجبت المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع بين
المبتدأ والخبر وفي الصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد الثاني كقولك اقائمان الزيدون و
اقائمون الزيدون فتعين الصفة ان تكون خبرا مقدما اذ لو كانت رافعة للظاهر هنا لما
ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ من حد المبتدأ
اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسند اليه ومثله وان تصوموا خير لكم فان المؤول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك
درهم ولعل ابي المغوار منك قريب وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي
ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران واقائم الزيدان مثال للصفة بعد حرف
استفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم
العمران وكم ماكث البكران وايان قادم الخالدان اذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما
بالحرف فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد واقائم زيد مثال للصفة المطابقة للمفرد
فقائم يجوز ان يكون مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا
وما قبله خبرا مقدما كما تقدم فان رجح الاول بان الاصل المقدم الابتداء عورض بان الاصل
في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا ومما تقرر علم ان المبتدأ نوعان مبتدأ له
الخبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى
الفعل والفعل لا يخبر عنه لكن لها مرفوع يغني عن الخبر وقد يجيء النوع الاول من المبتدأ محذوف
الخبر وجوبا وذلك في اربعة مسائل احدها بعد واو صريحة في المعية نحو كل رجل وضيعته
بفتح الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بها لانها تضيع بالترك ولان صاحبها يضيع بتركها فكل

وضربي زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا

105 مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما
حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع
لو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون و
الاخفش الى انه مبتدأ لا يحتاج الى خبر لتمامه وصحة معناه اي مع ضيعته واختاره ابن
خروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو فلك
ان تأتي بالخبر وتقول مقرونان وان تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى
المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله وكل امرئ والموت يلتقيان تنبيه ذكر بعضهم
في نحو المثال المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل ولا الى رجل
اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعة كل وهذا ليس المرجع لانه مطلق وذاك
مقيد بالنسبة الاضافية واما الثاني فلان كل رجل وضيعة رجل وهذا لا يصح ايضا لان الكل
ذكر شامل لجميع الافراد بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير مرجع
الى كل رجل وكما انه نائب عن افراد متكثرة فضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار
الى رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير عين مرجعه فاذا كان
مرجعه عاما كان هو عاما كذلك ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة او فرد
كانت نكرة والثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدأ المذكور وقبلها بان يكون المبتدأ
مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا
قائما او مضافا الى المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او الى مأول به نحو اخطب ما يكون
الامير قائما فقائما في الصورة الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا تصح اخبارا
عن المبتدآت المذكورة لانها لا توصف بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل
ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز كونها من المفعول لان
التقييدات بالاحوال والصفات وعود الضمائر لا تكون الا لاقرب مذكور والثانية متعينة
لان تكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون المأول بالكون
مصدر عامل في مفسر ذي الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف وجوبا و
اختلف فيه فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انه ظرف زمان مضاف الى فاعله والتقدير

المغني ج ١ - ١٠

ضربي زيدا اذا كان قائما في المعنى واذا كان في الاستقبال والخبر في الحقيقة متعلق
هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير
المستتر فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسويق
والامير في الامثلة وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزامهم
تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى دلالة على
انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل ونحوه لاخبار
عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييده الا بعد حصوله ممكنا واللفظ
السادّ مسدّ الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد
الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما و
شربي السويق شربه واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال
هو الهاء وكذا شربه وكونه خبران لاكثر واخطب واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام
انه اولى لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير في اللفظ اولى انتهى قيل ولان حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع والمعدول عن ظاهره معنى كان التامة
الى الناقصة الا انه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان
يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقديره مالك وزيدا
مالك وملابستك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين
لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدره ثابت مثلا يجوز ان تقدره منفي
ولانه ح يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه مصدر
فتعمل في الحال فلا يسد مسد خبره لانها من صلته وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف و
قيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه من ان الخبر محذوف
وهو والسادّ الحال مسدّه قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في
المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل
منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى تنبيه ان الاول تقييد المبتدا بكونه

مصدرا

ولولا علي لهلك عمر ولعمرك لأقومن

مصدرا او مضافا اليه ومؤولا به يؤخذ منه ان المبتدا نفسه لا يكون مؤولا بالمصدر ولا يجوز ان ضربت ١٠٧
زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في اسم مفسر لضمير ذي الحال احتراز
من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر ح نحو ضربي زيد
قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا تغني عن الخبر لانها
ح من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديد فالرفع واجب
لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمهم حكمك مسمطا بتشديد الميم
وطاء مهملة اي حكمك لك مثبتا الثاني يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصورة
الثالث وهي افعل المضاف الى ما المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائما ومنعه سيبويه قال الرضي
والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا بخلاف المصدر
الصريح كما في ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز انتهى الثالثة
بعد لولا الامتناعية ان كان كونا مطلقا نحو لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود ونحو ذلك
حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده وبيان
الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديقة المفردات انشاء الله والرابعة بعد مبتدا صريح في
القسم نحو لعمرك وايمن الله لافعلن اي لعمرك او ايمن الله قسمي فحذف الخبر للعلم به اذ تعين
ذلك للقسم دالا على تعيين المحذوف ووجب الحذف لسد جوابه مسده ووجه تعينها للقسم ان اللام
لا تستعمل معهما الا معه ولا يجوز كونهما خبرين والمحذوف المبتدا كما قال في الارتشاف وهي لا
تكون الا في الخبر قال ابو حيان وليست جواب قسم محذوف قيل لان القسم لا يدخل على القسم وفيه
نظر فقد ورد ليحلفن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف
في ذلك هو المبتدا والتقدير لقسمي عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالاوائل
الاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله لافعلن اي علي
فيجوز حذف علي واثباته لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن
الله وامانة الله مما هو صريح في القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزمه الفتح مع اللام لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد اصله تعميرك ومعناه البقاء
والحيوة فمعنى لعمرك لافومن وحياتك لافومن ويلزم الاضافة الى الظاهر والمضمر مع اللام ودون

والنحاة

وللنحاة فيه كلام منتشر لا نطول بذكره ويجوز ادخال الباء عليه كقوله ربي بعمركم الا تهجرنا
ومنينا المنى ثم اصطلينا واعلم ان المص لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان اولى كما فعله
المصنفون واذ قد تعرض لذلك هنا فلنتمم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا او وجوبا اما حذف
الخبر جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك اى عندك
زيد والعطف عليه نحو زيد قائم وعمرو وقال الله تعالى اكلها دائم وظلها اى دائم وفي غير
ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات اى حل لكم قال ابن مالك وبعد
اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اى حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام في الاوضح وهو بناء
على ان اذا حرف اما القائل بانها للمكان فلا يقدر محذوفا بل يجعلها هي الخبر كما سيأتي
تحقيقه في حديقة المفردات انتهى واما حذف المبتدأ جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك
زيد لمن قال من هذا اى هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادريك ما
الحطمة نار الله اى هي نار الله وما ادريك ما هيه نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود وهل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء
فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اى فهم وان لم يصبها وابل
فطل وان مسه الشر فيؤس وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او مجنون
سيقولون ثلثة رابعهم كلبهم الايات وفي غير ذلك نحو قوله تعالى لم يلبثوا الا ساعة من نهار
بلاغ اى هذا بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اى هذه سورة وقد اجتمع حذف
كل من المبتدأ والخبر جوازا في قوله تعالى سلام قوم منكرون اى سلام عليكم انتم قوم منكرون
فحذف خبر الاول ومبتداء الثاني وقد يحتمل المحذوف الامرين ويكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة
فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة اى فالواجب كذا او فعليه او فعليكم
كذا واولى في غيره نحو فصبر جميل اى امرى او امثل ومثله طاعة وقول معروف اى امرنا او امثل
واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا كما ذكر وقال الواسطي الاولى كونه مبتدأ
لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق
منه بالصدور والاوائل حكاه ابن اياز واما حذف المبتدأ وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بنعت
مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس

ولا يكون نكرة الا مع الفائدة والخبر هو المجرد المسند

على المؤمنين او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين وان كانت النعت لغير ذلك كالتخصيص
نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف واخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله
نحو سمع وطاعة قال وقالت حنان ما اتى بك ههنا اى امرى سمع وطاعة وامرى حنان او
بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم او بئس الرجل زيدا اذا قدر خبرا فان تقدم نحو زيد
نعم الرجل فهو مبتداء لا غير او بصريح القسم نحو في ذمتي ميثاق ولا فعلن اى في ذمتي ميثاق
او عهد عكس قولهم لا فعلن واعلم ان الاصل في المبتدأ المسند اليه ان يكون معرفة لان الغرض
من الاخبار انما افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن
النكرة لا فايدة فيه ومن ثم ولا يكون المبتدأ نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفايدة
فاخبر عن اى نكرة شئت وجد شيء من الشرائط او لم يوجد فيجوز ان يقول كوكب انقض الساعة
ولا يقال رجل قائم هذا ما عول عليه المتقدمون في ضابطة الابتداء بالنكرة وراى المتاخرون
انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها وانهاها بعضهم الى نيف واربعين موضعا
اورده السيوطي في الاشباه والنظائر وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من
المعرفة لا غير وقربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها
في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة وعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن
بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط اجزناه والا منعناه والخبر هو الاسم حقيقة او
حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة ليشمل نحو ما زيد بقائم عند التميميين
وان عمرو بذاهب عندهم وعند الحجازيين دخل فيه قسما المبتدأ والاسماء المعدودة المسند
فخرج القسم الاول من المبتداء والاسماء المعدودة به الى المبتدأ ويجوز الباء بمعنى الى والضمير
العايد الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتداء فلا حاجة الى اخراجه بزيادة
المغاير للصفة كما فعل ابن الحاجب في كافيته اذ هي بهذا المعنى هنالك تاكيد تنبيه ان الاول
شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفعل الماضي ضرب واما الخبر الجملة
فان قلنا انها ماولة بالمفرد كما قاله ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المص فيما مر ولا
يتاتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على صرافتها خبر من غير تاويل لم تدخل
هو مذهب المحققين من النحاة الثاني اختلفوا في عامل المبتدأ والخبر فذهب البصريون الى ان

وهو مشتق وجامد فالمشتق غير الرافع لظاهر يتحمل ضميرا فيطابقه دائما بخلاف غيره نحو الكلمة لفظ وهند قائم ابوها

العامل في المبتدأ هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه او لاسناده وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وهو قضية كلام المص حيث حد المبتدأ والخبر كليهما بالمجرد ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى عن ابي علي وتلميذه ابي الفتح وهو مذهب جمهور المتأخرين وقال الكسائي والفراء يترافعان وقيل غير ذلك وهو اي الخبر قسمان قسم مشتق وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال على ذات مبهمة وهو المسمى صفة كضارب ومضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان والالة حكمها حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور فالمشتق اما رافع لظاهر اولا غير الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو الكافر مغضوب عليه يتحمل ضميره اي ضمير المبتدأ وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد له من فاعل ظاهر او مضمر فيطابقه اي يطابق المبتدأ دائما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول زيد والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير مستترا وجوبا عائدا على المبتدأ وهو مطابق للمبتدأ كما ترى والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام اولم يبرز الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب الثاني نحو غلام هند ضاربته هي وذهب الكوفيون الى عدم وجوب الابراز الا مع اللبس تمسكا بقوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان واختاره ابن مالك فقال في منظومته الكبرى في المذهب الكوفي شرط ذاك ان لا يؤمن اللبس ورايهم حسن وصحح في غيرها من كتبه موافقتهم ورد تمسكهم بالبيت باحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى المجد بانوها بخلاف غيره اي المشتق غير الرافع لظاهر وهو الجامد نحو الكلمة لفظ وهذا اسد مشيرا الى السبع المفترس والمشتق الرافع لظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يتحملان ضمير المبتدأ ولا يطابقانه

اما

اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل او ما في معناه ولا كذلك الجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما للمبتدأ فلعدم تحملهما للضمير تنبيهان الاول قضية اطلاقه وتمثيله بالكلمة لفظ ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرح به من ان المؤول بالمشتق بمنزلته في تحمل الضمير ورفعه الظاهر بل في كلام ابي حيان ما يشير الى انه لا خلاف في ذلك وانما لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله لان المصدر لم يتحمل الضمير كما اقتضى كلامه وتوهمه بعض فضلاء العجم كيف وهو مؤول هنا بالملفوظ من غير خلف نعم المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يؤول بالصفة وذلك اذا اخبر به عن عين وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا لا يتصور في نحو الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة دائما فزيد عدل مؤول بعادل فهو متحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل لانه المؤول بالمشتق لا المصدر وهو يطابق المبتدأ دائما فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق غير المصدر وان لم يأت فيه الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل وقلت هذا اسد كان لك فيه ثلاثة اوجه احدها تنزيله منزلة الاسد مبالغة دون التفات الى تشبيه كقول الشاعر لسان الفتى سبع عليه شذاته اذا لم يزع من غربه فهو اكله والثاني ان يقصد التشبيه فيقدر مثلا مضافا اليه ففي هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث ان تاول لفظ اسد بصفة وافية بمعنى الاسدية وتجريه مجرى ما اولته فتحمله ضميرا او ترفع به ظاهرا او جرى على غير ما هو له كقولك هذا اسد ابناه وهذا ايضا شايع في النعت والحال فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله وكله تاكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفجا ضمن معنى خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عرب معنى فصحاء ورفع به ضميرا واجمعون توكيد انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم يأول وعزى هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وحده والى الرماني من البصريين لكن نقله بدر الدين

ابن مالك

قاعدة المجهول ثبوته للشئ عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا ويؤخر وذلك الشئ المعلوم يجعل مبتدأ ويقدم ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه زيد اخوك ولمن عرف ان له اخا ولم يعرف اسمه اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين

مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط هذه قاعدة في تقديم المبتدأ وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين وشئ اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فالمجهول ثبوته منهما للشئ الاخر عند السامع وهو كالطالب في اعتقاد المتكلم ان يحكم به عليه يجعل خبرا له ويؤخر عنه لانه محكوم به وذلك الشئ الاخر المعلوم عند السامع الذي جهل ثبوت الاخر له يجعل مبتدأ ويقدم لانه محكوم عليه والحاصل انهما يحقق المتكلم او توهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل مبتدأ والاخر خبرا ولا يعدل عن ذلك في الاستعمال الغالب فيقال على القاعدة لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد ان يعرف انه اخوه زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا ويقال لمن عرف ان له اخا في الجملة ولم يعرف اسمه على التعيين واريد ان يعرف اسمه زيد اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين وهو زيد في الصورة الاولى واخوك في الصورة الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب بالحكم عليه خبرا والاخر مبتدأ كقول ابي تمام في صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل وكان على مقتضى القاعدة ان يقال لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء وهذا مما اجاب عنه البيانيون بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم الا اذا اقتضى المقام المبالغة والى ذلك اشار المص بان العدول اليه من غير الغالب لمخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب تقديم الخبر على المبتدأ لجواز الحصول القرينة المميزة بين المبتدأ والخبر ونحو ذلك عندهم جائز كثير الاستعمال ومثله قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتداء مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم مثل بنيهم لا عكسه وكان الاولى بالمص ان يقتضي اثر النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان تنبيه ما ذكره من القاعدة طريقة اهل البيان وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع قدم الخبر او اخر وقيل ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم والاسم

يقيقي ظ

للابتدائية وان تاخر لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فتصير الصفة دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دال على الصفة ومسندا وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم لابتدائية المقدم نحو الله ربنا تكميل ويجب الحكم بابتدائية المقدم في صور اخرى احدها كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل مني افضل منك اذ لو جوز تقديم الخبر هنا لالتبس بالمبتدأ فيفسد المعنى اذ كثيرها هو افضل منك لا من يخاطبك وبالعكس الثانية كونهما مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله نعم قاله ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل يجب تقديم المبتدأ اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام اذ لو قيل قام زيد لا لتبس المبتدأ بالفاعل لان اعتباره اقرب فامتنع وجوزه الاخفش والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير اذ لو اخر لا لتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدأ له صدر الكلام اما بنفسه كاسماء الاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير شان نحو هو زيد منطلق وقيل لانه لو اخر لا لتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدأ ويقدم الخبر جوازا توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية او سجع الى تقديم بعض اجزاء الكلام على بعض ووجوبا بان يكون للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي يوم السفر او يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو عندك درهم ولي وطر اذ لو اخر لا لتبس بكونه صفة للمبتدأ لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه فعا للالتباس او يكون المبتدأ محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لا وهم الانحصار في الخبر كما مر في عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق

الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا وعلى مضاف اليه الخبر كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة
علي ولكن ملاء عين حبيبها تتمة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة
فان حصلت جاز كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ويوم طيب وقد يتعدد
الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار
نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا او لفظا فقط المتعدد لقيام فيه مقام خبر
واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة الواحد اذ المعنى مز وجاز مفرع
ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه ونحوي ومنجم او
حكما بان يكون المبتدأ مفردا ذا اجزاء ينقسم الاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا
لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيها ان الاولى التمثيل لكون
المبتداء عاما والزمان خاصا كنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح
كلامه وتعقب ذلك العلامة ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حاشية المالكي
الاوضح ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا منفصلا للمتكلم معظم نفسه والمشارك غيره
فهو عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون اخر انتهى ووجهه اخر بشموله للمتكلم
وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه عينه انتهى وهو اولى من التوجيه الاول الثاني
قال الاخفش قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني
صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد بشيء والجمهور على انهما خبران في معنى خبر واحد
ونقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد يتحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني
منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت
هذا مز لانه لا يجوز خلو الجزئين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون
فيهما واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله
حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما يتحمل ضميرا واختاره ابو حيان وشيخي
العلامة محمد بن علي الشامي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقه الجمع بين الضدين
على الوجه المحال لانا لا نحكم على المبتدأ بكل منهما وهو على صرافته اذ لا يجوز الحكم الا بعد
تمام الكلام وبعد سماع الخبرين فالعقل يحكم حكما ضروريا بامتناع اتصافه بهما لانهما ضدان على

الموضوع

فصل تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى
النواسخ وهي خمسة انواع الاول الافعال الناقصة

الموضوع الواحد الشخصي فلا يعتبر نسبة واحد منهما الى المبتدأ الا حيث يعتبر تاثير كل منهما في
الاخر وتاثره عنه وانحطاطه عن صرافة النوعين ثم يحكم على المبتدأ بكيفية متوسطة بين
الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة
ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين البياض الضعيف والسواد الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر
لوجوب الحدود المشتركة بين الانواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا و
تظهر ثمرة الخلاف في تحملهما او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا
يتحمل الاول ضميرا تعين رفع الرمان بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع
في السببي المرفوع وذكر ابو الفتح ابن جني انه راجع شيخه ابا علي نيفا وعشرين سنة في عود الضمير
في هذا الفصل حتى تبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدأ ولا
تقديمهما عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هذا فصل في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر
تدخل على المبتداء والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها انعقد الكلام
مبتدأ وخبرا فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها فتسمى الاول اسمها والثاني خبرها وقد يسمى
مرفوع كان فاعلا لشبهها له بالفاعل ومنصوبها مفعولا لشبهها له بالمفعول وهو مجاز قال
ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف وتسمى هذه الافعال والحروف النواسخ لازالتها حكم
المبتدأ والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ ولغة هو الازالة وهي من حيث هي نواسخ
لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض خمسة انواع و
لم يذكر فيها افعال القلوب مع اعترافه بان اصل مفعوليها المبتدأ والخبر كما عليه الجمهور وذكرها
في حقيقة الافعال وسياتي الكلام هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون
الانواع ستة النوع الاول الافعال الناقصة وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما او
قيل لانها لا تدل على الحدث وليس بصحيح لما سياتي وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم
على الاخص وعرفها ابن الحاجب وتبعه المص في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي لجعله
وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي صفة غير مصدره
والا انتقض بجميع الافعال التامة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد يقرر الفاعل على صفة
لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص يقرر الفاعل على

في ذكر النواسخ

الاول الافعال الناقصة

صفة

والمشـ منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس

صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما لا يقرر زيدا على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر من التقييد لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرر الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتامل ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى صار ومادام وزال ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه جزم المصنف في التهذيب قال ابن مالك كل فعل لا يستغنى مرفوعه عن مخبر عنه صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه فهو من باب كان ويميزها عن غيرها وقوع اللام الفارقة بعدها نحو وان كانت وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضى وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة المصنف انها غير محصورة حيث قال والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها وفيها مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام ومنه الواردة في صفاته تعالى وصار لانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن الخباز ورايت كثيرا يتوهمون دلالة بات على النوم ويبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار كقوله تعالى فكانت هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وقوله ابيت كانى اطوى بحبل وليس لنفى خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج مطلقا قال الاندلسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان ان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضى قال بعض المحققين وفيه نظر لان المراد بكونها للحال او كونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق للحال فهى للحال البتة

انتهى

وما زال وما برح وما انفك وما فتى وما دام وعملها رفع الاسم ونصب الخبر

انتهى فتامل وتعمل هذه الافعال الثمانية عمل الآتى مطلقا سواء كانت موجبة او منفية صلة لما الظرفية او غير صلة والحق بها المصنف في التهذيب ض وعاد وغدا وراح وعدتها من المشهور وما زال وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله ويشترط فيه ان يكون ماضيا لزال الماضى يزال لا ماضى يزيل فانه فعل متعد الى واحد ومعناه ماز يقال زال الضان من معزه اى ميزه ومصدره الزيل ولا ماضى يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال وما برح وما انفك وما فتى مثلث التاء ويقال افتا ذكره الصغانى وهى تميمية وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفى او نهى او دعاء مثال النفى كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ اى تفتأ ومثال النهى قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ومثال الدعاء قوله الا يا اسلمى يا دارمى على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيد في الارتشاف بلا خاصة قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان معانى هذه الاربعة متفقة وما دام وهى لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو لم تتقدمها ما لم يكن من هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما كنت محسنا لان المعنى من دوام احسانك تنبيه قال بعضهم اتفقوا النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسى ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وعملها كلها رفع الاسم هو المبتدأ الذى تدخل عليه اى تجدد عليه رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتدأ الذى يدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام لمصحوب لفظى ام معنوى ونصب الخبر اى خبر المبتدأ خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة لا يجوز رفع الخبر بعدها

على انهما

على اضمار مبتداء محذوف فلا يقال كنت قائم اى انا وقد ورد فى الشعر ما ظاهره الجواز فان كان
تفصيل اجاز الوجهين نحو كان الزيدان قائما وقاعدا ورفع اسمين بعدهما انكره الفراء وقال الجمهور
فيها ضمير شان والكسائى وابن الطراوة ملغاة ذكره فى الارتشاف تنبيهان الاول اذا انتقض خبر ليس
بالا لم يخرج عن هذا العمل فى لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما فى الاهمال عند
انتقاض النفى كما حمل اهل الحجاز ما على ليس فى الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم
ابو عمرو بن العلى فبلغ ذلك عيسى بن عمرو الثقفى فجاء فقال يا ابا عمرو ما شئ بلغنى عنك انك تجيزه
قال وما هو قال بلغنى انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس
ليس فى الارض تميمى الا وهو يرفع ولا حجازى الا وهو ينصب ثم قال لليزيدى تعال انت يا يحيى
وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا الى ابى مهدية فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى
المنتجع من نبهان التميمى فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد اليزيدى فمضينا الى ابى مهدية
فوجدناه قائما يصلى فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت جئناك لنسئلك عن
شئ من كلام العرب فقال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتامرنى بالكذب على
كبر السن فاين الزعفران واين الجادى واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب
الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك قلت كيف تقول
ليس ملاك الامر الا طاعة الله تعالى فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله
تعالى والعمل بها ونصب فلقناه الرفع فابى وكتبنا ما سمعته منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له سمعناه
كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك فرفع وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب
فرجعنا الى ابى عمرو وعنده ابن عمرو ولم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده
فدفعه الى ابى عمرو فقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو الثانى للخبر مع الاسم حالات فان كانا
معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمها وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم علمها
هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل بها ها التنبيه فيتعين للاسمية فان لم فيتعين
يكن احدهما اعرف فالتخيير هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار فى جعل اى المعرفتين شاء
الاسم والاخر الخبر وهى طريقة المتقدمين وذهب الى ذلك من المتاخرين ابن مضا ابن طاهر و
الاستاد ابو على وابن خروف وابن عصفور وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين ولكل منهما

ويجوز فى الكل توسط الخبر وفى ما سوى الخمسة الاول الخبر تقدمه عليها

مسوغ فالتخيير ايضا وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو الاسم وان كانا مختلفين فالمعرفة هو
الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا فى الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة و
كون النكرة غير متمحضة للوصفية ومن وروده قوله قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك
موقف منك الوداعا وقوله كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وما ويجوز فى الكل
اى كل افعال الناقصة المشهور منها وغيره وادخال ال على كل وكذا بعض منعه بعضهم و
سياتى الكلام عليه انشاء الله توسط الخبر بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه فى ليس ولابن معط
فى دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب التقديم عليهما
لصدريته نحو اين كان زيدا او واجب التاخير كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا فى الدار
او خيف لبس نحو كان صاحبى عدوى والثانى كما اذا دخلت الاسم اداة حصر كان مع الفعل ما
يقتضى التصدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة
الاستفهام او كان الخبر ضمير متصل نحو كانه زيد فجواز التوسط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من
التوسط وعدمه محله ما عدا ذلك كما فى نحو كان زيد قائما قال تعالى وكان حقا علينا نصر
المؤمنين وقرائة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر ما دام
حافظ سرى من وثقت فهو الذى لست عنه راغبا ابدا هذا ان حمل الجواز فى كلامه على
معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم مما توسط
واجب وجائز تنبيهات الاول ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط فى نحو كان غلام هند مبغضها
لعود الضمير من الخبر الى ملابس الاسم ويجب فى نحو كان فى الدار ساكنها لاتصال الاسم بضمير
الخبر وفى نحو كان فى الدار رجل لكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء ونوزع فى الاول بان عود
الضمير هنا على الاسم ورتبته التقديم فلا يمتنع وفى الاخيرين بانهما لا يقتضيان وجوب يمنعان
التوسط بل عدم التاخر ولا يمتنعان تقديم الخبر نحو فى الدار كان صاحبها ساكنها فى الدار كان
رجل الثانى قضية اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقول زيد على جعل زيد
اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدا المخبر عنه بفعل
فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول هو الاصح كما فى المغنى قال اذ لا يلتبس الجملة الاسمية
بالفعلية انتهى ويجوز فى ما سوى الخمسة الاول وهى التى فى اولها ما تقدمه اى الخبر عليها فلو كان

ولوكان جملة على الاصح وذلك حيث لاموجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو
اين كان زيد ولامانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف
اللبس نحو كان نضاجي عدوي فجواز التقدم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك
نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم مما تقدمه ولجب
او جايز كما قلناه في جواز التوسط وجاز تقدمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا
يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها
وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى
ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم
العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب عمروا لم اضرب مع امتناع تقدم اضرب على لم ولن قال
بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما
كنت او غائبا وانما امتنع في الخمسة الاواخر لان في اوائلها ما وهي ما نعه لانها اما نافية وهي من
ادوات الصدر او مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ومنع ذلك في دام متفق عليه واما
الاربعة الاخر وغيرها مما نفي بما من هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا فعمله مختلف فيه
فالمنع مذهب البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها واخص
ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرط في عمله لان نفيه ايجاب فان كان النفي بغير ما جاز التقديم
خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف ويرده قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على
السن خيرا لا يزال يزيد واما توسطه بين النافي والمنفي فجايز مطلقا نحو ما قائما كان زيد
وما قائما زال زيد قاله غير واحد وحكى الرضي الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في العمل
وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والبدر بن مالك والرضي
بل ظاهر كلام الالفية انه مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل اما بعدم تصرفها
وهو لا يمنع ما نعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها او اما بكون ما موصولا
حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثير اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم
خبر ليس فاجازه قدماء البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتأخرين
قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبه ليس بما في النفي وعدم التصرف ولان عسى لا

فيما عدا فتئ وليس وزال ان تكون تامة

يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فليس اولى بذلك لمساواتها لها في عدم
التصرف مع الاختلاف في فعليتها وفرق بينه وبين عسى وليس بان عسى متضمنة معنى ما له
صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعض الائمة ويمنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة
معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان ليس
عنده لنفي الحال كما صرح به وما لما هو اعم فلم يتضمن معناها والنفي وان لزم صدر الكلام
ما لم يلزمه فيما عداها تنبيه قال المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها فيمتنع
التقديم فيها قولا واحدا وسبقه في ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف
من اجاز من النحويين تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها تجري مجرى الا فكما
لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس ويجوز في ما عدا فتئ وليس وزال ان
تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي
عليه المحققون وصححه نجم الائمة وفاضل الامة وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان زعما منهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مر قال نجم الائمة و
ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك
الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم
تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى هيهنا وهي دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في
كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون ضعيفة ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية
واما ساير الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح والانتقال
ومثله اخواته وما دام الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على
حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى
واستدل ابن مالك على بطلان قولهم ايضا بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى
ليس فوافق الاكثرين على عدم دلالتها على الحدث واذا استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى فعل

وما تصرف منها يعمل عملها

لازم وكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اى وان حصل وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك
اى انتقل وبمعنى رجع نحو الى الله تصير الامور اى ترجع واصبح واسى بمعنى دخل فى الصباح والمسا
نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اى حين تدخلون فى المسا وحين تدخلون فى الصباح
واضحى بمعنى دخل فى الضحى كقوله ومن فعلاتى اننى احسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها
اى دخل فى الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اى دام ظله وبات بمعنى عرس كقوله وبات
وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الارمد اى وعرس وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه
لا ابرح اى لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اى انفصل ودام بمعنى بقى نحو
خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى بقيت وقد تكون لمعان اخر وعملها حينئذ عمل ما رادفها ان
لازما فلازما او متعديا بالحرف فبه او بنفسه فكذلك نهى واما فتئ وليس وزال وما تصرف من متصرفها
فلا تستعمل الا نواقص وفى التسهيل فتئ تستعمل تامة بمعنى سكن وطفئ وحكى فى شرحه عن الفراء
فتات عن الامر كسرته وفتات النار اطفاتها قال فى القاموس وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره فى تغليطه
انتهى وحكى ابو على فى الحلبيات وقوع زال تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اى لم ينتقل وذهب
الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزى الفتى ليس الجمل واعلم ان هذه
الافعال تتصرف الا ليس باتفاق ودام عند الفراء واكثر المتاخرين وما عداهما على قسمين متصرف
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو
البواقى فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا
يعمل عملها فيثبت لغير الماضى ما يثبت للماضى من العمل فالمضارع نحو ولم اك بغيا والامر نحو كونوا
حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله
قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض والمصدر كقوله ببذل وحلم
ساد فى قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول واما قول سيبويه
وهو مكون لله فيقال به ان ابن جنى سئل شيخه ابا على الفارسى فقال ما كل داء يعالجه الطبيب
تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون فى الافعال وفى الاسما والتصرف فى الافعال اختلاف ابنية
الفعل باختلاف المعانى كضرب يضرب اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام فى
هذا الباب وعسى فى افعال المقاربة وهب وتعلم فى باب ظن وخلا وعدا وحاشا فى باب الاستثنا

مسئلتان تختص كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون نحو ولم اك بغيا بشرط عدم اتصاله
بضمير نصب ولا ساكن ومن ثم لم يجز فى نحو لم يكنه ولم يكن الله ليغفر لهم

وصيغ التعجب لثلث ومنها نعم وبئس وحبذا وستأتى فى ابوابها ومنها قل النافية وتبارك و
سقط فى يده وهدك من رجل وينبغى فى الاشهر وهلم على القول بانه امر وعم صباحا واريجى
التصرف فى الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدا وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا
اليه ونحوه وعدمه ان تقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم فى ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان
الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب بالظرفية او الجر بمن كما ياتى فى باب
الاشارة انتهى ههنا مسئلتان الاولى تختص كان دون اخواتها بجواز حذف نون مضا
مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة نحو قوله تعم
قالت انى يكون لى ولد ولم يمسسنى بشر ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو
لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذفان الاولان واجبان والثالث جائز بخلاف نحو من
تكون له عاقبة الدار ونحو وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما
صالحين لان جزمه بحذف النون فلم تحذف لانها محركة فى الاولين بحركة الاعراب وفى الثالث
بحركة المناسبة فتعاصيت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها اشبهت حروف المد و
اللين فى سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها يكون اعرابا مثلهن ويحذف
للجازم كما يحذفن واختصاص كان بذلك بشرط عدم اتصاله اى اتصال نون مضارعها
المجزوم بضمير نصب ولا بحرف ساكن ومن ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم اشارة الى المكان
الاعتبارى اى ومن اجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون
فى نحو قوله صلعم لعمر لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه و
ان لا يكنه فلا خير لك فى قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشيا الى اصولها
فلا يحذف معها بعض الاصول ولا فى نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن
وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهى متعاصية لقوتها بالحركة وخالف يونس فى هذا
فاجاز الحذف تمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد الرتائم
وقوله فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة جبهة ضيغم ووافقه ابن مالك وحمله
الجماعة على الضرورة كقوله ولست بآتيه فلا استطيعه ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل
تنبيهان الاول زاد ابن هشام فى الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا فى

ولكن في الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ابعه اوجه نصب الاول ورفع الثاني ورفعهما ونصبهما وعكس الاول فالاول اقوى

الوصل دون الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجلاب حرف لم يكن فيه لا يقال يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء يؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المصنف لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك يجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه هذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن يق بترك الهاء انتهى وقد رايته موافقته لابن مالك في شرح القطر فهو مشترك الالزام الثاني لا يختص هذا الحكم بمضارع كان الناقصة بل يكون في مضارع التامة ايضا كقوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل والمسئلة الثانية لك في كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوفة اسم مفرد يذكر بعده فاء الجزاء متلوة باسم مفرد مع صحة تقدير فيه او معه ونحوهما مما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء نحو قولهم وفي بعض الكتب مرفوع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها نصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف بعد فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف وان كان ما قتل به خنجرا فما يقتل به خنجر الثاني رفعهما معا فالاول على انه اسم لكان المحذوفة والثاني على تقدير مبتدا محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه في يده او عنده سيف فما يقتل به سيف الثالث نصبهما معا الاول على الخبرية لكان محذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا الرابع عكس وجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب الثاني بفعل لا يقال تقديره فيجزون اي خبرا لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون الجزاء او جزاؤهم خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول اقوى الوجوه الاربعة لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما

كثير

والاخير اضعف والمتوسطان متوسطان

كثير مطرد والوجه الاخير اضعف الوجوه لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب او كان مع اسمها بعد الفاء وكله قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه وذكر الثلثة والوجهان المتوسطان بين الاقوى الاضعف على الاول والاخير متوسطان بين القوي والضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافئان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور ورفعهما اولى تنبيهان الاول تعبيره باقوى واضعف يقتضي قوة الثلثة وضعفها لاقتضاء افعل التفضيل المشاركة والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي تفسيرك افعل في ذلك بما لا مشاركة فيه فيكون الاقوى والاضعف بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحو وقال بعضهم ان افعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في افعل وصفاته تعالى وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف الصديق رب السجن احب الي وقوله عليه السلم لان اصوم يوما من شعبان احب الي ان افطر من رمضان انتهى الثاني اذا لم يصح تقدير فيه او معه ونحوهما في المسئلة تعين نصب الاول خبرا لكان نحو اسر كما تسيران راكبا فراكب وان راجلا فراجلا اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل وربما جر مقرونا بالا او بان وحدها ان عاد اسم كان الى مقصد متعد بجر ورد بحرف نحو المرء مقتول بما قتل ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى نحو يونس مررت برجل صالح الا صالح فطالح اي الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره الثالث علم مما ذكرنا ان كان يجوز حذفها مع اسمها بعد ان الشرطية بكثرة ويجوز ايضا بعد لو الشرطية بكثرة ~~ويجوز ايضا بعد لو الشرطية~~ وذلك فيها بكثرة ايضا كقوله عم التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنه السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا وقد يحذف مع اسمها بعد غيرهما كقوله من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا تكميل والتزم حذف كان معوضا عنها ما بعد ان كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم

حذف

حذف متعلق الجار لدلالة ما بعده عليه ثم حذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير فصار أن أنت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوف فصار أن ما أنت ثم أدغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار أما أنت ذا نفر وقد تحذف مع معمولها بعد إن الشرطية كقولهم افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان واسمها و أدغمت نون إن فيها للتقارب بمخرجهما ولا نافية للخبر المحذوف وهي عوض منه وقد تزاد بلفظ الماضي متوسطة بين الشيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا واطرد كثيرا وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا وشذ قوله أنت تكون سيد نبيل إذا تهب شمال بليل وقوله سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب النوع الثاني من أنواع النواسخ الأحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به أما لفظا فمن حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا وليست على حرفين كهل وبل ولا حرف واحد كالواو وإلى هذا أشار ابن الخشاب بقوله ليست مهلهلة النسج ولا سخيفة التأليف وبناؤها على الفتح مثله وأما معنى فلأن معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت واستدركت و تمنيت وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ إطلاقا للاسم الأعم على الأخص وهي ستة وعدها سيبويه خمسة بإسقاط أن المفتوحة لأنها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل وأورد في قضيته هذا أن لا تعد كأن فإن أصل كأن زيدا الأسد فقدمت الكاف فصار أن زيدا الأسد فقدمت الكاف ففتحت كأن وأجاب بأن أصل كأن منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق أن بكسر الهمزة وفتح النون مشددة وبنو تميم تقول عن وتسمى عنعنة تميم وهما لتأكيد الحكم ونفي الشك عنه والإنكار له ومن ثم لا يؤتى بهما إلا عند تردد السامع في الحكم وإنكاره لا إذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه وهما يفترقان من حيث إن المكسورة لا تغير مدخولها إذا كان جملة وأن المفتوحة تصيرها في تأويل المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها في موقع الفاعل والمفعول والمجرور وغيرها بمفرد ولكن بتشديد النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا ولكنه متحرك أو ضد نحو ما هذا أبيض ولكنه أسود أو خلاف له على الأصح نحو ما زيد قائما لكنه شارب ويمتنع أن يكون موافقا له باتفاق قاله أبو حيان في النكت الحسان وقيل يكون للتوكيد تارة وللاستدراك أخرى قاله ابن العلج وجماعة وفسر الاستدراك برفع ما توهم

جاده

الثاني الأحرف المشبهة بالفعل

ثبوته

ثبوته أو نفيه من الكلام السابق تقول زيد شجاع فيتوهم إثبات الشجاعة لزيد إثبات الكرم له لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فإذا أردت نفي هذه التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه بخيل و قس على ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء أكدت ما أفادته لو من الامتناع وقيل هي للتوكيد دائما وقد تعطي مع ذلك الاستدراك وكأن بتشديد النون وهي حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الإجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم إلى أنها بسيطة وادعى صاحب رصف المباني أنه قول أكثرهم وأطلق الجمهور أنها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه وذهب جماعة منهم ابن السيد أنها لا تكون لذلك إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد بخلاف كأن زيدا قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فإنها في ذلك كله للظن لأن الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والأولى أن يقال هي في ذلك للتشبيه أيضا والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه إلا أنه لما قام الوصف مقام وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر فلذلك تقول كأني أمشي وكأنك تمشي والأصل كأني رجل أمشي وكأنك رجل تمشي انتهى ثم القائل بأنها مركبة يقول بأنها للتشبيه المؤكد لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد فكأن زيدا أسد أصله أن زيدا كالأسد قدمت الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة أن للجار فصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتأكيد و القائل بأنها بسيطة يلزمه أن يكون لمطلق التشبيه لأنها موضوعة له كالكاف فإن قلت على القول بتركيبها أين متعلق الجار قلت قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لإفادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن أن كاف التشبيه لا تتعلق دائما قال ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه أن يقدر له موضعا فقدره مبتدأ فاضطر إلى أن قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر إليه فقال المعنى كأن زيدا أخوك مثل أخوة زيد إياك كائن وقال الأكثرون لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ انتهى ورده الدماميني بأن هذا تركيب وضعي لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من

الأمور

الامور التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل انتهى ولا تجيء للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل خلافا لهم ولا في الحين للانصاف ولا للنفي نحو كانك ذا آل عليها اي ما انت ذا آل عليها خلافا للفارسي وليت وقد يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء ولوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة كذا قيل والاولى ان يقال اظهار محبة شيء مستحيل او ممكن غير متوقع لان التمني ليس بطلب لاستحالة مع العلم بالاستحالة ثم تعلقه بالاول اكثر كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وما الطف قول الدماميني مضمنا لبعض صدر هذا البيت مع التورية المرشحة ومالي زماني بما ساءني فجاءت نحوس غابت سعود واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود وبالثاني قليل نحو ليت زيدا يحسن الى من اساء اليه ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء فائدة قال ابن جني في الخاطريات لانه يليته حقره اي انتقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمني لشيء معترف لنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل وما في ذلك من الانكار وقد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلوليت لي اي قلت لي لولا ولا ليت لي اي قلت لي لا لا فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لا له يليته معنى التمني كما ان في انعمت معنى الاجابة وفي لولت معنى التعذر وفي لا ليت معنى الترديد قيل قد يكون في المشتق مقتصرا على بعض ما في المشتق منه كما سموا الحرم النالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نال له وهو يقتضي لا يناله وجاز الاشتقاق من الحروف لانه ضارعت اصول كلامهم الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك انتهى ملخصا ولعل وليس اصلها عل واللام لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب المفتاح بل عل لغة فيها كما سيأتي وهي لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الحبيب واصل ولعل الرقيب حاصل وقال ابن هشام وغيره وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا انتهى قال الجماعة منهم الاخفش والكسائي وتكون للتعليل كاللام و

حملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبته يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما وحكى الاخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى اي لنتغدى قالوا ولهذا جر بها عقيل كقوله ورواه السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله لبعض الانصار وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق تنبيهات الاول اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب ابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي لتحقيق الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية واما قوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل الاية فتوبة يائس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق متعلقان بالمخاطبين والاصل في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل للمخاطبين على ان يرجوا او يشفقوا كما ان الشك في او كذلك ولا يجب ان يكون الرجاء او الاشفاق من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال الثاني مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله في البيت قريب هو خبر ذلك المبتدأ ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان لولا جارة وقولك رب رجل يقول ذلك ونحوه الثالث في لعل ست عشرة لغة ذكرها في الهمع وهي فتح اللام الثانية وكسرها وعل بالوجهين ولعن بابدال اللام نونا وعن بحذف اللام من هذه ولان بابدال العين همزة واللام نونا وان بحذف اللام من هذه ورعن بابدال اللام راء ورغن ولغن بالغين المعجمة فيهما ورعل بالمهملة ورغل بالمعجمة ولعا ولون ولعلت انتهى وعملها اي عمل الاحرف المذكورة عكس عمل كان وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر نحو ان الساعة آتية ويشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة العمل في الخبر الى هذه الاحرف كنعاكسها هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والسهيلي الى انه باق على رفعه الاصلي وعملها فيه الرفع وهو المشهور

وفي لعل لغات

والجار

واجاز جماعة نصبه على انه لغة وممن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي وذكره
المصـ في حديقة المفردات كالحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح الليل
الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذ تشوفا قادمة او قلما
محرفا وقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا وحكى يونس لعل اباك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية
كلام المصـ لانه قليل والجمهور على انكار ذلك وتأويل الشواهد فالقعر في الحديث مصدر قعرت
الشئ اى بلغت قعره وسبعين ظرف اى ان مدة بلوغ قعرها في سبعين عاما وباقي المنصوبات حال
ومفعول اى تلقاهم اسدا ويحكيان قادمة واقبلن رواجعا ويوجد منطلقا قال ابن هشام ولا يتقدم
في هذين تكون ويكون كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان ولو شرطيتين وفيه نظر تذنيبه عد
بعضهم من اخوات ان عسى لغتها عمل ان في لغة فهي بمعنى لعل وشرط اسمها ح ان يكون ضميرا كقوله
فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فآتى نحوها فأزورها وهي ح حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن
سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في اطلاق القول بحرفيتها قاله
في الاوضح ولا يرد ذلك على قضية كلام المصـ لشذوذه او لذهابه الى ما ذهب اليه المبرد والفارسي
من انها باقية على اعمالها عمل كاد ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس فان قلت يرده
قولهما يا ابتا علك او عساكا الا قصا على فعل ومنصوبه دون مرفوعه لا نظير
لذلك قلت قال ابن هشام لهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب
والمعنى بحاله انتهى ولا يتقدم احد معموليها من الاسم والخبر عليها مطلقا اى ظرفا او جارا ومجرورا
كان الخبر او غيره فلا يقال الزيدان قائم ولا قائم او عندك او في الدار ان زيدا وذلك لان لها صدر
الكلام لكنها كالموصول اذ هي مع معموليها في تأويل المفرد فلا يتقدم عليها شئ منهما قال الرضي
كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه و
الاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها لينبئ السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما
قصد المتكلم وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة
فانها لا يدل على قسم من اقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير
المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها واما المفتوحة فلكونها
مع جزئيها في تأويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف

اليه فلا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي حقه الصدر انتهى ولا يتقدم خبرها على
اسمها لضعفها في العمل لانها انما عملت بالحمل على الفعل المشابهتها له فيما ثم الا اذا كان الخبر
ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز تقدمه على اسمها ح من الجواز بمعنى مقابلة الامتناع فيتم
ما تقدمه واجب وجائز نحو قوله تعالى ان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالا فتقدم الخبر على
الاسم في الاية الاولى واجب لانه لو اخر لزم ايلاء لام الابتداء لان وهو ممتنع وفي الثانية جائز
على ما نص عليه الجرجاني واعتمده غيره من جواز كون اسم ان نكرة محضة وانما جاز ذلك مع الظرف
والمجرور لانهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما وما الطف قول ابن عتبين لتكونا خره كان في
من اخوات ان ولم يجر له احد في النحو تقدما على حرف جر من بداك يجري اليك فاضحى
في ذراك مقدما فائدة انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والمجرور لان كل شئ من
المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان الا نادرا فصار مع كل شئ كقريبه ولم يكن اجنبيا
منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور
مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل ومعناه تنبيهات الاول الظاهر كلامه ان
الخبر هو الظرف والمجرور نفسهما وفي ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة
هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن
مالك وابن هشام الثاني هو قول ابي علي وتلميذه ابي الفتح انه الظرف والمجرور نفسهما وان العامل
صار نسيا منسيا الثالث وهو مرتضى الرضي ره والسيد عبد الله انه هما ومتعلقهما والاول
هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الاوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز تقديم خبرها على
اسمها مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الثالث لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الاحرف عليهن
مطلقا ولا على اسمهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين
الاسم والخبر مطلقا نحو ان زيدا طعامك اكل تكميل قد يحذف كل من اسمهن وخبرهن فيحذف
الاسم عند الجمهور في فصيح الكلام ويكثر اذا كان ضمير شان كقوله ان من لام في بني بنت حسان
المه واعصه في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وخرج عليه
قوله عم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اى انه الشان وانما لم يجعل من في البيتين
اسما لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلم يعمل فيه ما قبله ومن حذف

وتلحقها ما فتكفها عن العمل نحو انما زيد قائم

غير شان ما حكاه الاخفش ان بك مأخوذ اخواك اى انك وقوله فليت دفعت الهم عنى ساعة
وقوله ولو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر ويروى زنجيا وقيل لا يجوز
حذفه فى الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا فى الضرورة وقيل هو خاص
بالشعر مطلقا وصححه ابن عصفور والسخاوى فى شرح المفصل ويحذف الخبر اذا علم مطلقا خلافا
لمن اشترط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيا من قريش
تفضل على الناس او ان الا كارم نهشلا اى تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان
مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لنا وقد عقد سيبويه
لهذا بابا فقال ان باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف فى ليت شعرى مردفا باستفهام
كقوله الا ليت شعرى هل ابيتن ليلة بواد وحولى اذخر وجليل قيل لان الاستفهام فى
موضع نصب بشعرى واستشكل الرضى القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان محل شعرى الذى
هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام
فى مقام الخبر وهو مقام بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسدّ لكثرة الاستعمال انتهى والشعر
بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر قال سيبويه اصله ليت شعرتى حذفوا التاء
فى الاضافة كما فى قولهم هو ابو عذرها فلعله لم تثبت عنده مصدر الا بالتاء كالنشدة والا
فلا موجب لجعله المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قاله الرضى وتلحقها اى الحروف
المذكورة ما الزائدة فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذى هو سبب عملها
وصيرورتها حروف الابتداء تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون
الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والى هذا لمح بعضهم حيث قال وتلطف عن لواء لما
قلت ما اعطى ولو امر بذل او ما علمت بان ما حرف يكف عن العمل واذا تلاها الفعل
سميت مهيئة لانها هيأت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن له صالحة وقد
تعمل ليت مع لحوقها قيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال ليتما قام زيد
خلافا لابن ابى الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروى قول النابغة قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدأ والحمام

بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زائدة وذا اسم ليت والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام
ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اى ليت الذى هو هذا الحمام
لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء فى صلة غير اى مع عدم الطول الصلة
قليل انتهى وعدم طول الصلة ممنوع فى ذلك بل هى طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثل ذلك فى
المغنى وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشرى وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على
ليتما ومنعه سيبويه فى غيرها للسماع المشهور فيها دون ما عداها وخرج بقولنا الزائدة ما
المصدرية والموصولة فلا تكفان عن العمل نحو اعجبنى ان ما قمت اى قيامك ونحو انحسبون انما
نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه اى ان الذى بدليل عود الضمير منه
وخمسه اليها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء وكان عليه التقييد بها كما فعلنا وكانه اعتمد على التنافى
فانه لا يصح ان يكون نافية الا زائدة فتدبر تنبيه ههنا بحث لا باس بالتعرض له وهو ان جماعة
من الاصوليين منهم الفخر الرازى فى المحصول ذكروا ان ما الكافة التى مع ان نافية وان ذلك سبب
افادتها للحصر فى نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات وما للنفى فلا يجوز ان يتوجها معا
الى شئ واحد لانه تناقض وان لا يوجه النفى للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه
لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالتفتازانى
واتباعه ومن النحويين كابى حيان وابن هشام قال فى المغنى ان ما ذكروه مبنى على مقدمتين
باطلتين باجماع النحويين اذ ليستا ان للاثبات وانما هى لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا
قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفى بل هى
بمنزلتها فى اخواتها اى ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسى
فى كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسى فى الشيرازيات ولا غيرها ولا قاله نحوى غيره وانما
قال الفارسى فى الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفى والا فى فصل الضمير كقوله
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى انتهى ويدفع هذا التهويل ما اجاب به العلامة التفتازانى
فى شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان كلمتى ان وما فى الاصل كذلك فناسب ان يعبر فيهما
هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين اعنى ان وما باق
على التركيب على معناه الاصلى لتتجه عليهم ما ذكروه بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى

والمصدر ان حل محل ان فتحت همزتها والا كسرت وان جاز الامران جاز الامران نحو اولم يكفهم انا
انزلنا وقال انى عبد الله

النفي والاثبات فان المفرد اين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي
ناسب ذلك ان يضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة
اقوى من التي ذكرها علي بن عيسى الربعي وعول عليه السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمصدر ان حل
محل ان ومعموليها بان وجب ذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة والا يحل
المصدر محل ان ومعموليها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وهما الحلول
وعدمه جاز الامران اي فتح الهمزة وكسرها وسلم بتعبيره بالمصدر عما انتقد به على سيبويه حيث عبر
بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد
محلها وفي محل معموليها كذا ذكر ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها ان
يحل المصدر محل ان ومعموليها احدها ان يقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا
الثاني ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر الثالث ان يقع مفعولا
لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم الرابع ان يقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن
آياته انك ترى الارض خاشعة اي رؤيتك الخامس ان يقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا
صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه
فاضل حق السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة
الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما
ذكر نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي او مبدلة منه نحو واذ
يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان
يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها احدها ان تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد
الله الثاني ان تقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان تقع في اول
الصلة نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع ان تقع في اول الصفة كمررت برجل
انه فاضل الخامس ان تقع في اول الجملة الحالية كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا
من المؤمنين لكارهون السادس ان تقع في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا
وحيث نحو جلست اذ واذا وحيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تكون جوابا للقسم نحو حم والكتاب

مواضع ان المكسورة والمفتوحة

واول قولي اني احمد الله

المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل تنبيهات الاول قال الدماميني
في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها لانها في اول
المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب
اذا للفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت والموجب للكسر في الواقعة
بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد عدوا قسما برأسه
فلتعد تلك ايضا قسما برأسه لا فرق فتأمله الثاني قال ابن هشام قد ولع الفقهاء وغيرهم بفتح
ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تأويل
المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا الى
الافراد في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني
الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة والى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض
المواضي حيث لي العمائم بجر لي فيجوز اذن في ان الواقعة بعد الوجهان فان قلت اضافة
حيث الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان
ومعموليها بتأويل مصدر وقع في موضع مبتدأ محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل
طالع برفع سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا
بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتأمل ويجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع
يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعموليها وعدمه احدها ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول
وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية
اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب
الفتح او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما
تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء
نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فان الغفران
والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم
الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي

والمعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب ويختص ان وان ولكن بجواز رفعه

بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب والبصريون يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا القائم وحلفت ان زيدا قائم السادس ان تقع بعد فاء او مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرء نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستيناف او بالعطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح بالعطف على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت اموره حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انه لا يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل بالفتح على انها بمعنى احقا وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح بمنزلة الا الاستفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناها لا بد و من بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم انك ذاهب ولا جرم لقد احسنت والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب سواء كان قبل مضى الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضى الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع ضيف على الربيع بالنصب بعد مضى الخبر ويختص ان المكسورة وان المفتوحة لفظا المكسورة حكما ولكن دون الثلث الاخر برفعه اي رفع المعطوف على اسمائهن وذلك لانهن لما لم يغيرن معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محلها ويكون من عطف الجمل لا المفردات لان القائم مثلا في ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين فان قلت دعوى ان ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوع بل هي خلاف الاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة دون غيرها او هو انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين

قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا القائم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر ان الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا القائم بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر ان فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها توفيرا لما تقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع نحو قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره قال في شرح الكافية وتلحق ان بان اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو ولكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الحق ان ان وما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان مؤولان به قال وانما دعاه الى هذه التكلفات انه رأى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله واذان من الله ورسوله الاية وكذا مستشهدا بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم

بشرط مضي الخبر

يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها
كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على هذه الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط
مضي الخبر كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من
المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب
وقول الاخر وما قصرت بي في التسامي خؤوله ولكن عمي الطيب الاصل والخال وانما لم يصح
قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان مما الابتداء
وان على معمول واحد هو الخبر فيعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عنده
كالمؤثر الحقيقي والاثر الواحد لا يصح عن مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله وخالف الكسائي
والفراء فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
وخرج على انه مبتدا حذف خبره والكلام على التقديم والتاخير او دل بخبره على خبر ان ولا
يلزمهما حديث التوارد لان ان واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن اشترط
الفراء خفاء الاعراب نحو انك وان الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بالثلثة بل
عممه في السبعة تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس وخرج على ان الاصل
وانت معي والجملة حالية تنبيهات الاول في محل الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو
حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار
فجائز باتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم الثاني
جواز رفع تالي العاطف فيما مر ونحوه متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل
اسم ان كما ذكره المص وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الارتشاف
عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن حاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو
معطوف على ضمير الخبر مبتدا محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذا الوجهان لا خلاف
في تخريجه عليهما واما الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ونوزع في ذلك قال ابو
حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا على ماذا يرفع وذهب سيبويه والجرمي
واجازه اصحابنا انه على المبتدا والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو
الحسن والمبرد والفارسي الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها

ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الاول ومن
قال لشيء من هذه الاقوال لم يمنع القول بالابتداء قال فدعوى ابن مالك الاجماع على جواز رفع
المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرنا من مذهب سيبويه واصحابنا انتهى والحق الذي عليه
المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء كان مضي الخبر ام لم يمض خفي
الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلثة شروط احدها امكان ظهور
ذلك المحل في الفصيح ولذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء
فتنصب ومن فترفع جاز ان يعطف على الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت
بزيد وعمرو ولما لم يجز مررت زيدا باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد
المجرور خلافا لابن جني وجاز في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم نصب المعطوف
على محل المجرور لجواز مسحت الراس في الفصيح الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز
هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب للمحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع
على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محرز له لان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي
هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه بالرفع بعد مضي الخبر وقبله نحو
ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين الاولى لانهم
لم يشترطوا المحرز ومنعوا الثانية لمانع اخر هو توارد العاملين واجازهما الكوفيون لانهم
لم يشترطوا وان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق
عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع في مذهبهما في الثلثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا
قائم العاقل او بطنه او نفسه ومطلقا عند الكسائي والفراء لكن يشترط خفاء الاعراب عند الفراء
وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجيزون في غير
المنون من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وقدر سيبويه علام
الغيوب مبتدا او بدلا من الفاعل فاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه
قائل انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه رحمه

بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم هم اجمعون ذاهبون على ان يكون هم مبتدأ موكدا باجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى صفته انتهى النوع الثالث من انواع النواسخ ما ولا النافيتان المشبهتان بليس في معنى النفي والجمود والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها عند الحجازيين فيرفعان المبتدأ وينصبان الخبر وعلى لغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فائدة وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سئل الشيخ اثير الدين ابا حيان ادام الله فوائدكم ورد في القرآن العظيم اعمال ما اعمال ليس فقال في ثلثة مواطن احدها قالوا اما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة مستغنى عنه والخبر محط الفائدة انتهى وفيه نظر وبنو تميم يهملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل له عمل في احدهما وما يدخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا اختلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا باتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث ظاهر قال ابن هشام وقرئ على لغة تميم ما هذا بشر وما هن امهاتهم بالرفع وقرئ ايضا ما هن بامهاتهم بالجر بباء زائدة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان الباء تختص بلغة النصب انتهى لطيفة مما يسئل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه تميمي لاهماله ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح بنسبه فيقول انا تميمي تنبيهان الاول قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدأ ونصب الخبر بلا النافية لغة اهل الحجاز على ما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن اتفاق العرب على اعمالها ويخص الخلاف بما وليس كذلك واذا اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجمعون على الضعيفه وانما ضعف شبه لا بليس لان ليس لنفي الحال وقد حقق انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت تمامه ولما ما فقال في المغني اذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك

بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما لا فالمنقول عن سيبويه ان المضارع يتخلص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الاكثرين قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب الاخفش والمبرد وابن مالك عدم لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى الثاني قضية اطلاق المصنف ان لا تعمل في الشعر وغيره وعليه كثير من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر بل ظاهر عبارة الرضي انه راي جمع النحاة وليس كذلك ولكون عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل قال الجمهور لم يعملها الحجازيون مطلقا بل بشرط اجتماع ثلثة امور فيها معا سوى ما ينفرد به كل منهما كما سيأتي احدها ابقاء النفي اي نفي خبرهما لان عملهما انما كان لاجل النفي الذي شابها ليس به فكيف يعملان مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول ولا رجل الا قاعد ولا زيد لما فعله حسن واما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا والتقدير الا يدور دوران منجنون ويعذب معذبا اي تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين بما الحاقا لها بليس قال واقوى من هذا قول الاخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا ولاجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل او لكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب تنبيهان الاول تعبيره ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك باق بالا لشموله الانتقاض بلا الاستثنائية ايضا كما رايت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب باجماع فتدبر الثاني اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون يوجبون الرفع الثالث ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا

وليشترط في ما عدم زيادة ان معها

وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشتبها به وهو قول بقية الكوفيين
قاله في التصريح والثاني تأخر الخبر عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسئ من اعتب
ولا قاعد رجل ويروى مسيئا على الاعمال وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله
نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ففي انتصابه اربعة اقوال قيل ان الفرزدق تميمي و
سمع ان الحجازيين ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك يختص بالتأخير دون التقديم فغلط على لغة
غيره لا على لغته فان لك فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته وقيل ان اعمالها في الخبر لغة
للعرب اذا تقدم وهذه دعوى وقيل ان مثلهم ينتصب على الحال وان الخبر العامل في الحال محذوف
كانه قال واذ ما في الدنيا بشر مماثلا لهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في الاحوال وتحذف
وقيل ان مثلهم ينتصب على الظرف كما تقول ما احد مثل زيد وانت تريد ما احد فوقه في المنزلة
ولا مكانه في الشرف قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدأ بني لابهامه مع اضافته للمبني
الثالث تأخر معمول الخبر عن الاسم فلو تقدم بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها المنازل من
منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كلا لضعفها في العمل فلا تتصرف في خبرها
ولا معموله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك
زيد مقيما وما بي انت معنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما كما وقضية كلامه كغيره
ان تقدم الخبر يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وصرح به ابن مالك وقيل لا يمتنع قاله
بعضهم وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى خبر ان واخواتها وقال غيره ما صحح ابن مالك
من منع تقدم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس
فصحح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمتنع تقدمه حيث
يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر و
يشترط فيما خاصة عدم زيادة ان الزائدة معها فلو زيدت بطل العمل كقوله بني غدانة
ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف لعدم زيادتها مع ليس المحمولة عليها فاذا
زيدت مع ما تباينا في الاستعمال والقول بان ان هذه زائدة وانها تبطل العمل هو قول البصريين
وذهب الكوفيون الى جواز النصب معها وانها نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت
في البيت ذهبا وصريفا بالنصب قال بعضهم وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا

وفي لا تنكير معموليها فان لحقتها التاء

على هذا الخلاف قال الرضي ورد على الكوفيين بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى
الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في
كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد لشوبهما معنيان اخران
وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا انتهى وانما اختصت
ما بهذا الشرط لانه لا يأتي مع لا فلا تزاد معها قيل وفي كتاب الازهية للهروي انها تزاد
معها ايضا وانشد عليه يا طائر البين لا ان زلت ذا زجل قال اراد لا زلت وهو غريب و
يشترط في لا تنكير معموليها اي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة لا يقال لا زيد قائما قالوا وذلك
لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم تشذ
عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجاز
اعمالها في المعارف وانشد للنابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا
عن حبها متراخيا وتأوله المانعون وقال ابن مالك ويمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل
مضمر ناصب باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدأ والفعل
المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل
لدلالته عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل بالندور
فكلامه مختلف ومثله قول الآخر انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران
جيرانا وعليه بنى ابو الطيب قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا
ولا المال باقيا وقيل هو لحن منه تنبيه يشترط في لا ايضا ان يكون لنفي الوحدة فقط نحو
لا رجل في الدار قائما بل رجلان او رجال او لنفي الوحدة احتمالا مرجوحا ولنفي الجنس احتمالا
ظاهرا نحو لا رجل قائما ويقال في توكيده على الاول كما مر وعلى الثاني بل امرأة قال ابن هشام
وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة ويرد عليهم
نحو قوله تعز فلا شئ على الارض باقيا انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا كان عمله عمل ان
كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى فان لحقتها اي لحقت لا التاء لتأنيث الكلمة او للمبالغة للنفي
كما في علامة او لهما معا فصارت لات وحركت التاء لا لتقاء الساكنين بالفتح على المشهور
لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بحذف

اختصت بالاحيان

احد معموليها لزوما كما سياتى فلات كلمتان لا النافية وتاء التانيث هذا هو المشهور الذى
عليه الجمهور وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هى كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة
فى اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال الرضى وهو
ضعيف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا
ولا تاوان ولا تهنا وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا فهل هى ماضى ليت بمعنى نقص واستعملت
للنفى او هى ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما فى ست قولان حكاهما فى المغنى ثم اختلف
فى عملها كما اختلف فى حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتداء حذف
خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا محكى عن الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب
الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل اصلها الا انها اقوى منها ومن ما ايضا فى استحقاق العمل
لاختصاصها بالاسم واختلف فى معمولها ايضا فذهب الفراء الى انها لا تعمل الا فى الحين خاصة قيل وهو ظ
قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسى وجماعة الى انها تعمل فى الحين وما رادفه كالساعة والاوان
والوقت هو مختار ابن مالك والمص كما اشعر به قوله اختصت بالاحيان قال تع ولات حين مناص
بالفتح اى لات الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الاخر وذلك لات
حين اوان ولكن قبلها اجتنبوا اذائى وخصه بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين
وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت فى هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا
الذى كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك
الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التى
لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات فى معرفة ظاهرة وانما تعمل فى نكرة والاصح انها لم تعمل شيئا بل هى
مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا فى موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى مكان وحنت مع ان مقدرة
قبلها فى موضع رفع بالابتداء والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولا هنا لك حين كذا قال الفارسى وشذ
مجيئ غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله لهفى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك حين لات مجير
وارتفاع مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير ولات مهملة وزعم الفراء ان
لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس لا اوان او ان صلح فحذف اسمها واما اضيف اليه خبرها

اوان

وكثر حذف اسمها نحو ولات حين مناص الرابع لا النافية للجنس

الثبوت مقدر فبنى كما فعل بقبل وبعد الا ان الاوان اشبه بنزال وزنا فبنى على الكسر ونون
اضطرارا ووجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر لكونه محط
الفائدة نحو قوله تع ولات حين مناص فى القرائة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها
محذوف اى ليس الحين حين مناص وقرء فى الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اى ليس
حين فرار حينا لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان حذف المرفوع
اى لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرف فوائده ما
لم يتصرف فى اصله تتمة لم يتعرض المص لذكر ان النافية لا قاعها لها نادر كما ذهب ابن مالك
بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائى واكثر الكوفيين وابو بكر وابو على وابو
الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة والاعمال لغة اهل العالية وهى ما فوق نجد الى ارض
تهامة والى ما وراء مكة ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر فى ما الا عدم زيادة ان فانها لا تعلى اضعف
ان دمعها كلا نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وانشد
الكسائى ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جنى وغيره على ذلك قراءة
سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين
ونصب عبادا على الخبر وامثالكم على انه نعت لعبادا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله
عبادا امثالكم فى الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين
فكيف حالكم فى العبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك النوع الرابع من انواع النواسخ
لا النافية للجنس اى جنس اسمها ان مفردا فمفردا او مثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفى الجنس فى
المثنى والجمع نفى كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة
فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ
عنه فرد من افراده فخرجت النافية له احتمالا فانهما يعملان عمل ليس كما مر تنبيه قال صاحب
الفوائد الضيائية وغيره هذه العبارة محمولة على تقدير مضاف اى نافية لصفة الجنس اذ لا رجل
قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين فى حاشيته فقال فيه
ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفى نفس الرجل لا لنفى صفته والوجود وان كان صفته لكن اذا

الرابع لا النافية للجنس

ويحتمل عمل ان بشرط عدم دخول الجار عليها

نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة
صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الشيء يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا
لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم
فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على
ظاهرها فلا حاجة الى صرفها عنه انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها للنفي عن الجنس
بالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والاولى ما جرى عليه في
شرح الفريد من حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الاضافة لادنى ملابسة
موجها للترجيح اعتبار قسم نفي الوجود يكون كلمة الشهادة من افراده فائدة وتسمى لا هذه لا التبرئة
لانها لنفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه قاله الاندلسي وقضيته ذلك اطلاقها على النافية مطلقا
لاشتمالها على التبري بل على كل ادوات النفي ولكنهم خصوها بهذه لانه فيها امكن من غيرها
لما فيها من تاكيد النفي قال الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة
صفة للا بالتاويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل
ان تكون مضافة للتبرئة على حد قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم انتهى وفيه نظر ويعمل لا
المذكورة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي
كما ان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير
واحد وانتقد بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا
انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا يكون الا ثبوتا وان كان نفس
خبرها نفيا بشرط عدم دخول الجار عليها فان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر عليها لقوة
الجار ولان لا لا تحول بين العامل وعمله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء قال ابن هشام وعن
الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير فان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة
وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة
وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح
اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة غضبت من لا شيء وكذا اذا كان يفوت باسقاطه معنى كما في
مسئلة كان انتهى وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد

المغني

بحاله

التركيب

فان كان اسمها مضافا او شبيها به نصب والا بني على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار ولا رجلين
في الدار

التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بلا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى
الاسم الواحد قاله ابن جني وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة
نقله عن ابي علي واقره فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيها به اي بالمضاف وهو ما
اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا
نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وسمي مشبها به لعمله فيما بعده
كالمضاف ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديد اذا مددته نصب اي ظهر نصبه وكان معربا
باتفاق كما مر وان لا يكن مضافا او شبيها به كان مفردا او مجموعا او مثنى بني واختلف في علة بنائه
فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهوره في قوله الا لا من سبيل الى هند قال الرضي وهو الحق
لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من
رجل نص بالاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما
جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا صح ما جاءني من رجل بل
رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه
بحث اورده ابن الضايع بان المتضمن بمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركبها
مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا وقالوا لا فيها
رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب حرف المؤخر كقوله اثورا ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب في
البناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم
ثورا ام ثورين قاله في التصريح قيل وفي الدليل بحث لجواز ان يكون مما حذف فيه التنوين للضرورة
فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان
مفردا لفظا او معنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود
في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا
كان مثنى او مجموعا على حده نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قائمين عندك وعن المبرد ان هذا معرب
لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل
به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان مما يجمع بالف وتاء نحو لا مسلمات
هذا قضية كلامه وهو قول الاكثرين وفيه ثلثة اقوال اخر احدها كهذا الا ان تنوين لان تنوينه

الممطول

للمقابلة

للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن
قوم وتابعه ابن خروف الثاني انه نفتح لان الحركة ليست له بل المجموع المركب هو لا والاسم قاله
المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر
بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب قد روي بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا
لذات للشيب فلا وجه بعد هذا للاختلاف ولذلك قيل لو وافقوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي
وانما بني هذا النوع على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا شبهه منه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف فيها الا نادرا نحو خمسة عشرك تنبيه نحو ولا ارى في
ليلة قبل الالف فيه نيابة عن الخبر على لغة بالحارث فيبنى على الالف قال بعض المحققين وفيه
نظر فان المنقول ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فقضية ذلك
ان يكون بناؤه فيها على الفتح بتقدير الا على الالف ويشترط لعملها تنكيره اي تنكير اسمها لانه يتأيد
بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا
بتاويله بالنكرة كقوله اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده
وقول عمر قضية ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا
البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم و
قال ابن مالك لا يليق بتاويل واحد بل يأول كل بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء
المعرفة مجرى النكرة بلا حد التاويل في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اباه ههنا ولا هذا
قال وهو بعيد غير مسموع ويشترط ايضا مباشرته اي مباشرة اسمها لها بان لا يفصل بينها وبينه
فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينهما بينها وبينه بعد عنها فلا تقدر على العمل فيه لانها عامل
ضعيف اذ هي فرع وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما مر الى هنا ان شروط لا في العمل ان
الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون
اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا ينفصل بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت
وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل
لها فيه معه لضعفها بعد عن العمل فيما تباعد عنها بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتدا والخبر خبر

المبتداء فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل
الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا و
هو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك قال لان كلما استحقت به العمل من المناسبات باق فليبق
ما ثبت بسببه ولا يضر التركيب كما يضر ان صيرورتها بفتح الهمزة مع معموليها كشيء واحد ولو
كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في
الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر اولى من عملها في الاسم كان تاثيرها في معناه اشد من تاثيرها في معنى
الاسم انتهى وينسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصرح ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان سيبويه
يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب
في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فتلخص
في المسئلة ثلثة اقوال احدها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه
فيهما جميعا وتظهر جدوى الخلاف في نحو قوله لا لغو ولا تاثيم فيها فعلى القول الاول والثالث
تكون فيها خبرا عن المبتدئين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد
فيكون فيها خبرا عن احد المبتدائين وخبر الآخر محذوفا دل عليه المذكور فان عرف اسمها او فصل
بينه وبينها بفاصل اهملت وجوبا المامر فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرفع على انه مبتدأ وخبر و
خالف الكوفيون في التعريف فاجازوا ابناء العلم وابو عثمان في الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا
يبنيه وقد جاء في السعة لا منها بد بالبناء مع الفصل ليس مما يأول عليه قاله ابن هشام في حواشي
التسهيل وكررت وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون التكرار جبرا
لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما
مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في التركيب بخلاف ما اذا كانت عاملة على ان عملها
كاف في هذه التنبيه وتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي
لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امرأة وقوله تعالى
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك
ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا هذا في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم
تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك ومأخوذك هذا

نبصرة لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما على الاصل ورفعهما بالابتداء او على
على الاعمال كليس وفتح الاول ورفع الثاني بالعطف على المحل

الفعل اي لا ينبغي ان تلخذه وتتناوله قاله الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا
واسترجعت ثم اذنت ركابها ان لا الينا رجوعها هذه تبصرة لك في كل موضع كررت فيه
لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول اي عن المعصية ولا
قوة اي على الطاعة الا بالله خمسة اوجه من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اي فتح
ما بعد لاء الاولى وما بعد لاء الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فتبنى
اسميها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وتقدر لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة
موجودة لنا فالكلام ح جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل ويبقى الاشكال في الاستثناء
الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية
قال واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما
لتنزلهما منزلة شيء واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا
اما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع
رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدء لا لها فيكون الكلام ح جملة
واحدة نحو زيد وعمرو صاحبان واما عند الجمهور فانهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لما تماثلتا
جاز ان تعملا فيه عملا واحدا كما ان في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما الممتنع ان تعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين والثاني
رفعهما على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة
او ملغاة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط
فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة او على
الاعمال اي اعمال لا كليس فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين ان جعلتهما معا عاملتين
عملها فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك وان جعلت
الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر
واحد لئلا يلزم محذور ان كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول
واحد والثالث فتح الاول على جعل لاء الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية زائدة
لتاكيد النفي او ملغاة ورفعه بالعطف على المحل ومحل لاء الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز

او على اعمال لا الثانية كليس وعكس الثالث على اعمال لا الاولى كليس او الغائها وفتح الاول
الاول ونصب الثاني بالعطف على لفظه لمشابهة الفتح النصب

ان نقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد
لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زائدة او ملغاة على حد
سوا او رفعه على اعمال لا الثانية كليس فيكون مرفوعا بها ويلزم تقدير خبرها على حيالها ولا
يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوران كما سبق في وجه الثاني ويكون الكلام على هذا جملتين و
الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على اعمال الاول كليس فيكون مرفوعا
بها او على الغائها فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني على اعمال لا عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه
كالذي قبله سوا على المذهبين والخامس فتح الاول على ان لا الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني
على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعلى لفظه
عند غيره لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية
فعطف عليه لفظا لمشابهة الفتح فيه النصب واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان نقدر لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما
بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان نقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده
جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا
وحدها فيكون الكلام ح جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم
جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم
المفرد مع وجود لا ضعيف في القياس فيجب بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله
الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة تنبيهان الاول هذه الخمسة الاوجه ماخوذة
من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع
على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائز الا اثنين وهما رفع الاول
على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد
وثلثين وجها قاله في التصريح الثاني اذا لم تتكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول وجاز في الثاني
الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وروي وابن

بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وربما فتح منونا
معه لا حكى الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح وهو شاذ تتمة يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين
ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود او
نحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى
تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس او لا جناح او يحذفان
معا لئلا يكون اجحافا وقيل يحذفان لان كل واحد ثبت له جواز الحذف فلا ضير في اجتماع جايز الى
جايز وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا اي يا قوم
لا فرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة مصدر قارب صيغة فاعل بفتح التاء وقد
تاتي بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب قد تسمى النواسخ والنواقص ايضا على نحو ما
مر وتسميتها بما قاله مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة والربيئة القوم
عينا لانها باعتبار معانيها ثلاثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على ترجيه وما يدل على الشروع
فيه كما يعلم من كلامه الاتي وانما خصوا المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع
والوسط له حظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة منهما كذا قيل قال بعض المحققين والصواب
ان تسميتها بذلك من باب التغليب في ذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما
تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يسمى تغليبا
كالقمرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال المقاربة بافعال المقاربة من التغليب لا
من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى وهي على ما عده ستة والا فهي اكثر من ذلك كما سنذكره انته
كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك والثلاثة لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها
لاسمها وعسى واخلولق وحرى بفتح الراء والحاء المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي وقد يستعمل
حري زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما
صار حريا وحقيقا اي جديرا او صار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر
كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى اي ان يفعل بفتح الراء والنون على انه مصدر بمعنى
الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حري على فعيل او حر بكسر
الراء كعم ان يكون ثنيت وجمعت وانثت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور لا اعرف من ذكر حرى

الخامس افعال المقاربة

من النحويين

من النحويين غير ابن مالك ووهم ابو حيان انه وهم فيها وانها حرى بالتنوين اسم لا فعل وابو حيان هو
الواهم بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا
انتهى وممن نص عليها ايضا القاضي عياض في مشارق الانوار وكان ابو حيان رجع عن انكارها
فذكرها في لمحته لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها وبهذا يدفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلامه
والثالثة لوجائه اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله
وحذف فاعله والرجا الطمع في المحبوب ووقع ابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة
ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما في ساير كتبه تنبيهان الاول قد تاتي عسى للاشفاق
كالترجي قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما تهواه واشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن بري ويحتمل ان يقال انها
تلازم المعنيين لان المترجي للشيء طامع فيه مشفق ان لا يناله والاجود ان يقال انها للتوقع كما في
لعل فان كان المحبوب فهو الترجي او المكروه فهو الاشفاق الثاني القول بفعلية عسى مطلقا هو ما
عليه الجمهور وذهب ثعلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين
تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا والصحيح الاول لاتصاله ضماير الرفع البارز
وتاء التانيث الساكنة بها وذلك من ايات الفعل وانشا وطفق بفتح الطاء طفوقا وبكسرها طفقا
ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب والستة للشروع فيه اي شروع اسمها في
خبرها وافعاله كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا وافعال هذا الباب جميعا تعمل عمل
كان فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب
القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب واوشك كقوله يوشك من فر من منيته في
بعض غراته يوافقها وعسى كما مر في الاية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر وانشا كقوله
انشات نطق في الامور كناطق الرخم الدوائر وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق
الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل واخذ كقوله واخذت
اسئل والرسوم تجيبني وفي الاعتبار اجابة وسؤال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا
وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم
مغريا وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرج

واخبارها جمل مبدوة بمضارع

يا بني بر الله انه له كل يوم من خليقته امر تنبيه حكى ثعلب مجيء الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى
زيد قائم قال ابن هشام وتخرج على انها ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر وهذه
الافعال وان كانت تعمل عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا
وقد يكون جملة اسمية او فعلية وهذه الافعال اخبارها جمل فعلية مبدوة بمضارع دائما كما مر في
الامثلة المذكورة كلها وشذ مجيء خبري كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت
آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقول الآخر اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت
صائما وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي
يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا
نفس الصائم انتهى ومما قاله من التقدير يأتي في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ
واما فطفق مسحا فالخبر محذوف اي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهمه بعضهم وربما جاء خبر
جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وفعلية غير
مبدوة بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في
شرح الشواهد وهذا لم ار من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر
في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال
في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها
ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل
احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا
شذوذه من جهة دفع السببي خاصة انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكلما كما في حديث البخاري فجعل
كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال في التوضيح وهذا منبه على الاصل متروك وذلك ان سائر افعال المقاربة
مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر والاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة
اسمية وفعلية وغير فاترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل في مواضع انتهى و
على هذا فلا يحسن ان يقال في البيتين والمثل على انه مما حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام والاشموني
الغرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر تنبيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان
يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الاحكام التي اختصت بها اخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جاءت

ويغلب في الاولين تجرده عن ان نحو وما كادوا يفعلون وفي الاوسطين اقترانه بها

لئلا يدل على قرب الخبر من الاسم او ترجي حصوله او شروع اسمها في خبرها كما مر فلا بد من ضمير يعود
عليه واما قوله وابكيه حتى كاد مما ابثه يكلمني احجاره وملاعبه فشاذ او مؤول بان احجاره
بدل من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول
الفرزدق وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين
وهما كاد وكرب تجرده عن ان المصدرية نحو قوله تع وما كادوا يفعلون وقول الشاعر سقاها ذوو
الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته
وذلك يقربه من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن غالبا بان الموضوعة
للاستقبال ويقل اقترانه بها نظرا الى الاصل كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا
السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا
وخص المغاربة اقتران خبر كاد بالضرورة قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه
في خبرهما الا التجريد انتهى قلت وليس كذلك بل هو قائل باقتران خبر كاد وذلك انه قال في قوله و
نهنهت نفسي بعد ما كدت افعله ان الاصل ان افعله فاضمرت ان فاذا كان يقول باقترانه تقديرا
فلان يقول باقترانه صريحا اولى والذي ذكره ابن هشام وغيره ان الذي لم يذكر سيبويه في خبره الا
التجرد وهو كرب قال وهو مردود بالسماع وقال المبرد في افعله في المصراع المذكور الاصل افعلها
فحذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في
موضع حقها ان لا يدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعملها مع ذلك مع ابقاء عملها انتهى ويغلب في خبر
فعلين الاوسطين وهما عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تع عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر
ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لان عسى من افعال الترجي
وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة له وكان القياس وجوب ذلك حتى
ذهب البصريون والجمهور الى ان التجرد يخص بالضرورة واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث
جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابذي
وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للترجي قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول
زيد عسى ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه و
لا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المصنف تبعا

ومتى في الاخيرين ممتنعة نحو طفق زيد يكتب

جماعة منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران الغالب في عسى قاله في التصريح ومن تجردها عنه قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والمروى في امسيت فتح التاء على الخطاب قاله ابن هشام تبعا لليمني وهو المشهور قال الدماميني في التحفة الذي سمعناه غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وقد يقوم البين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح وهي اي ان واجبة في خبر اخلولق وحرى لما مر في عسى ولذلك قيل كان القياس جواز هنا لك ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر وحرى زيد ان يقوم في خبر الفعلين الاخيرين وهما انشا وطفق ونحوهما من افعال الشروع ممتنعة لانها في الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو انشا عمرو يقرع وطفق زيد يكتب وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه ان المقرون بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتي مفردا لم يظهر مصدرا بل اسما كقوله اني عسيت صائما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها بتاويل المصدر فيلزم في نحو عسى زيد الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او بجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فايدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد راينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال من قبل الجمهور بامور احدها انه من باب زيد صوم وعدل الثاني انه على تقدير مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر الثالث ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا الرابع ان المصدر الحاصل بتاويل الوصف اي عسى زيد قائما ويرجحه ما جاء في كلامهم عسيت صائما وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر الخامس الفرق بين المصدر وما ياول به ذكره صاحب اللباب وارتضاه الشريف الجرجاني قال ابن هشام

شرح

وعسى وانشا وكرب ملازمة للمضي وجاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل

في شرح اللمحة والطف ما يقال في الجواب ما رايته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو ان قصد الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الاخبار به جيء بان لتفيد الترجي لا لتفيد السبك انتهى وافعال هذا الباب عسى وانشا وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف ملازمة للمضي اي لصيغة الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر واستثنى منها اربعة وهي كاد واوشك وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدر لها قالوا كاد كودا ومكادا ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد اي بالمجيء الذي انا كدت اتيه قال ابن هشام في الاوضح والصواب انه كابد بالباء الموحدة والعمل من المكابدة وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير عنه انتهى وقال قريبه حكي لك انه رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه لم يغير ما وقع في الاوضح لانه كان قد شاع وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده الناظم وقد كنا قمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى واما اوشك فالمضارع فيها اظهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وليس كذلك بل قد ورد وجر الشاهد عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها وقال فموشكة ارضنا ان تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا قال ابن هشام في حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدرا وشك وحكى ابو حيان منها الامر وفعل التفضيل واما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية غير مبدوءة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن افلح منه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر تنبيه اشتهر القول بين المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت

مقام

وتختص عسى واوشك باستغنائهما عن الخبر نحو عسى ان يقوم زيد

مقام محمود والصحيح ان حكمها حكم ساير الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يريها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اول بعداء من ذبحها بدليل ما تلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه من الله الرضى هذه تتمة لما ذكر من مسائل هذا الباب وتختص عسى واوشك دون ساير اخواتهما باستغنائهما عن الخبر ومثلهما اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره مع الخلف فيه فقد ذهب الخضراوي الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر في ما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى ان يقوم زيد واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتها في موضع رفع بهما على الفاعلية ولا يحتاجان الى خبر وظاهر كلام الجماعة ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها مسد جزئيه كما في احسب الناس ان يتركوا قال اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها وهو ظاهر عبارة المص تنبيهات الاول انما تعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة المذكورة اذا لم يل الفعل الذي بعد ان ظاهر يصح رفعه به نحو عسى ان يقوم واوشك ان تقعد فان وليه ظ بالصفة المذكورة كمثال المص لم يتعين ذلك بل جاز فيه ثلثة اوجه احدها والثاني الوجهان الاتيان فيما اذا قدمت الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم وسياتي بيانهما وعلى هذا يكون الاسم مبتدأ موخرا لا غير والثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا بعسى اسما لها وان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فيكون ناقصة والفعل الذي

واذا قلت زيد عسى ان يقوم فلك وجهان اعمالها في ضمير زيد فما بعدها خبرها وتفريغها عنه فهما اسم مغن عن الخبر ويظهر اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع فعلى الاول تقول هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وعلى الثاني عسى في الجميع بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تاخر لفظه لتقدمه رتبة ومنع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الخلاف في التانيث والتثنية والجمع فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان تقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده التالي يجوز ان تقدر العاملين تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فتكون ناقصة قاله ابن هشام في المغني وفيه نظر لان احد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين الجامدين ولا جامد وغيره الثالث اذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا امتنع كون زيد اسم عسى اجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد ونظيره قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني واذا قدمت على احد الفعلين اسما وقلت في عسى مثلا زيد عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما اعمالها اي عسى في ضمير زيد فتكون مسندا اليه وهو اسمها فما بعدها وهو ان والفعل في موضع نصب على انه خبرها فتكون ناقصة وهذه لغة تميم والثاني تفريغها عنه اي تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور فما بعدها وهو ان والفعل اسم ماول مغن عن الخبر فتكون مسندة اليه وهي حينئذ تامة ويظهر اثر ذلك اي المذكور من الوجهين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث فعلى الوجه الاول وهو وجه الاضمار تقول هند عست ان تقوم فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود الى هند وان تقوم في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وعلى الوجه الثاني وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى مفرغة عن الضمير في امثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي مع مرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها وهو الافصح وبه جاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكون

النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وهو الفضلة الواقع عليه الفعل

خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فايدة يجوز في عسى اذا اسندت الى ضمير كسر
سينها نحو فهل عسيتم ان توليتم قرء نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام
المص في النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم شرع في النوع الثاني
منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال النوع الثاني من انواع المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا
لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها استعمالا
واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل قدمها باداء
به فقال الاول المفعول به ويقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه
اذا قيل واطلق لم يرد الا المفعول به ولما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه انما كان حق ذلك ان لا
يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا بقيد الاطلاق انتهى والضمير
في به يرجع الى ال الموصولة اى الذى فعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه وهو لا اسم الفضلة وهي
عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض وقال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة
عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتميز فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام
الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله الواقع عليه الفعل اخرج سائر
سائر المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يقال في شئ منها ان الفعل واقع عليه بل يقال في المفعول المطلق
انه واقع وفي غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به
بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما قيل انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا
ولا تضرب عمرا او وجدت ضربا وخلق الله العالم وقيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز له لا
سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشئ في عرف النحاة
عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وثبات
الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم
هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب بجعله الفضلة هي الجنس فان
فايدة اضافته اليه على ما ذكره ره اخراج مثل زيد في ضرب زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان يسيل فيكون فايدته صرف الفعل عن المعنى
الاصطلاحي فيصفو شاء الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن التكلف وتطا

فوله

النوع الثاني ما يرد منصوبا

تعريف المفعول به

والاصل تاخره عنه وقد يتقدم

قول بعضهم انه لا فايدة تحته والاصل اى الراجح في المفعول الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تاخره
عنه اى عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما مر في كلامه ان الاصل في الفاعل تقدمه على المفعول نحو
وورث سليمن داود لان طالب الفعل للمسند اليه الذى لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل
منشا الفعل والمفعول مورده ومتعلقه فالفعل ينشا عن الفاعل ثم يتصل الى المفعول وقد يجب هذا
الاصل في مسائل احدها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال زيدا اضربن قاله
الرضي ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم والا لم يؤخر
عن منصوبه اى المتصل وتوكيد الفعل مؤذنا بكونه مهتما فيتنافيا قرائن في الظاهر انتهى فان قلت فقد قال ابن
مالك في الفية والرفع والنصب اجعلن اعرابا فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب
باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا في الاختيار وانه يجوز التقديم في الضرورة الثاني ان يحصل
بتقديمه التباس بالمبتدا نحو موسى ضرب عيسى الثالثة ان يكون الفعل تعجبا نحو ما احسن فلا يجوز
زيدا ما احسن اذ لا يتصرف في معموله الرابعة ان يكون الفعل الحرف مصدري عامل نحو كرهت ان تضرب
زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته
الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا
ان لم توجد ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا عمر ليضرب او بلام القسم نحو والله لا قولن
الحق فلا يجوز والله الحق لا قولن السادسة ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل اختلف
في علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس بان
المكسورة ولا تدفع الفتحة الخفية هذا اللبس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها
مجرورة باللام المقدرة بل الجار واشار قولك انك فاضل اكرمت قلت اجيب بان ذلك لا يوقع في محذور
اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها
مكسورة وذلك لان التعليل مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة
بان المكسورة تقع مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا
انه جاهل كانه قيل لم اكرمه ولم لا اكرمه فقيل انه فاضل وانه جاهل فاغتفروا هذا اللبس من الفتح
والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف
الغرض وقد يتقدم اى المفعول به على الفعل لقوته في العمل ولا نرى ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل

كلها

جواز الافادة الحصر نحو زيدا ضربت وجوبا للزومه الصدر نحو من ضربت

كلها الا المفعول معه سواء فى ذلك ولذلك عبر عنه فى التسهيل بمنصوب الفعل فيتقدم جوازا
حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه لافادة الحصر اى حصر فعل الفاعل فى المفعول نحو زيدا ضربت
اى لا غيره او وحده لا بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكاد اهل البيان يطبقون عليه وخالف فى
ذلك ابن الحاجب فى شرح المفصل الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى
فاعبد الله مخلصا له الدين الا لله الدين الخالص ... لا فادة الحصر فى الاية الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور
فى محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى واعبدوا ربكم وقال امر الا تعبدوا الا اياه بل قوله تعالى
بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص
وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذى هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعى الاختصاص
بنحو افغير الله تامرونى اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم
بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا
هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد
يخرج الشئ عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكى وقد اجتمع الاختصاص وعدمه فى اية واحدة وهى
اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم فى الاولى قطعا ليس للاختصاص انتهى
وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستحقا تنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص
مترادفان واختار تقى الدين السبكى التفرقة بينهما فقال اشتهر كلام الناس فى تقديم ان المعمول يفيد
الاختصاص وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شئ و
الحصر شئ اخر والفضلاء لم يذكروا فى ذلك لفظة الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما
ان الحصر نفى غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض
لنفى غيره انتهى وقوله ان الفضلاء لم يذكروا فى ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد
هذه مسئلة بيانية تطفلنا بها تبعا للمصنف والا فالتقديم والتاخير اللذان يلزم النحوى النظر
فيهما انما ما اقتضته صناعته من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما ووجوبا فى مسئلتين
اشار الى الاولى للزومه الصدر اى صدر الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام نحو من ضربت او
الشرط نحو اياما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من
تضرب اضرب الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء فى جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم عليها

نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدم اما نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا تنبيهان
الاول منع الكوفيون تقديم المفعول فى نحو زيدا غلامه ضربت لانه متاخر فى التقدير من وجوه
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه عامله والثالث بالنظر
الى مفعول ضرب لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى
واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط بخلاف زيدا ضرب غلامه لانه
متاخر من جهة المعمولية والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيد وما اراد اخذ
زيد على ان فى اراد ضمير زيد لان المفسر فيها هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على
الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف نفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا بخلاف
ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيد لانه
حذف الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنى بالمفعول الذى هو الفضلة وذلك بان قدمه
على الفعل واجاز ذلك البصريون فى المسائل الخمس قال الرضى وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظى فى الاولى
ولان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وجد اى الفاعل الخ نا ما اتصل به ضمير
المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب غلامه فغلامه واقع فى التقدير بعد زيد الواقع بعد
عامله ولان المستثنى قد يسد فى الاخيرة مسد الفاعل ولورود السماع بما منعوه فنظير الاولى قوله
كعبا اخوه نهى فانقاد منتهيا ولو ابى باء بالتخليد فى سقر ونظير الثانية قوله رايه بالفاء الذى له
الحمد ويشقى به حتى يغيب المغيب ونظير الثالثة قوله شر يوميها واغواه لها ركبت عنز بحدج جملا
ونظير الرابعة قوله ما شاء انشاء ربى والذى هو لم يشأ فلست تراه ناشئا ابدا ونظير الخامسة
قوله ما المرء ينفع الا ربه فعلا ما لم يشأ لم ينل غير الله اما العنز بالعين المهملة وسكون النون ثم
زاء معجمة فى البيت الثالث اسم امرأة من طسم سبيت فحملوها فى هودج والطفوها بالقول والفعل
فقالت هذا شر يومى اى حين صرت اكرم للسبا وشر منصوب على الظرفية بركبت اى ركبت فى شر
يوميها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للنساء كالمحفة فان قلت المقدم
فى المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فهما مفترقان قلت المسئلة مفروضة فى اعم من المفعول به
لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم الثانى الناصب للمفعول به اما فعل متعد نحو وورث سليمن داود
او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم

الثاني ما يرد منصوبا لا غير المفعول المطلق وهو مصدر يؤكد عامله او المبين لنوعه او عدده

او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم تفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل قالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تاهب لسفر مكة باضمار اتريد او وجوبا وذلك فيما نصب على الاشتغال نحو زيدا ضربته او على النداء نحو يا عبد الله وسياتي الكلام عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف باضمار اخص او على التحذير باياك نحو اياك والاسد اي اتق باعد واحذر الاسد او بغيرها بشرط عطف وتكرار نحو راسك والسيف اي باعد واحذر الاسد او على الاغراء بشرط احدهما نحو المروة والنجاة وقوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح باضمار الزم الثاني مما يرد منصوبا لا غير المفعول

الثاني المفعول المطلق

المطلق سمي بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقال فيها المفعول به او له او فيه او معه اما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي بالمفعول الا المفعول به خاصة ويقولون في غيره مشبه بالمفعول وهو مصدر يؤكد عامله الناصب له وان لم يكن مشتقا منه وتوكيده له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا وتضمنا ان كان غيره ويسمى هذا النوع مبهما او المبين لنوعه او عدده اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم منه على حد ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل في قوله عدده الواحد لانه عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الى اه المصدر في نحو تبت جلالك وكرهت ضربك لانتفاء التوكيد وبيان العدد ونحو الفجور الثاني في كرهت الفجور الفجور فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه او عدده كونه كذلك بحسب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب في مكشله وكراهتي على تقدير كونه مفعولا به ليس بهذه المثابة نعم يرد عليه الخبر في نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه مبين للعدد

نحو ضربت ضربا او ضرب الامير

في الاول وللنوع في الثاني او صفته بالثاني فهو المنقوض به وكذا الحال المؤكدة لعاملها اذا كانت مصدرا فلو قال وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابن هشام في الاوضح لسلم من ذلك تنبيه قيل يرد على هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب ليس بمصدر انتهى وقد يمنع الورود باحتمال ذهابه الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مطلق مفعول والقائل بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله الزمخشري وابو عمرو بن الحاجب وجمال الدين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيدا كان موجودا قبل الضرب واوقعت به الضرب والمطلق المفعول ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن هشام والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انها لا تختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا قال وكذا البحث في انشات كتابا وعملت خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اثبات صفة غير الوجود تستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل واما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها نحو ضربت ضربا مثال للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا وهل العامل فيهما الفعل المذكور او مقدر بمعناه قولان لفظه الاول قضية كلام سيبويه على ما قيل كما في التسهيل وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي ومرتضى الرضي عليه من الله الرضا ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه ولان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجاة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن عقيل لان الكثير كون المصدر من لفظ للفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير او ضربت ضرب الامير مثال للمفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير او ضربت

ضرب الامير ليكون عطف مثال على مثال الاعلى ضربا فافهم والاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف
الموصوف ثم المضاف ومثله ضربته ضربا شديدا او ضربته الضرب اي الضرب المعهود فلو اردت
بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين او ضربت ضربتين مثال للمفعول
المطلق المبين لعدده ومثله فدكتا دكة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره
من صفته نحو اشتمل الصماء او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا نصب عبد الله واشارة اليه
كضربته ذلك الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب
ظننت ذلك يشيرون به الى الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا واحببته مقتا او مشارك له في
مادته وهو ثلثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر
لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل اغتسالا وانباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصا
ورجع القهقرى والاصل قعد القعد القرفصا ورجع الرجع القهقرى او دال على عدده كضربته
عشر ضربات فاجلدوهم مأة جلدة ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا او سوطين واسواطا
والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض
نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل او ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا
او ما الشرطية ما شئت فقم اي اي قوم شئت فقم والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد
دائما باتفاق قال الرضي اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا
الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها
والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا انتهى واما العددي فيثنى ويجمع باتفاق
لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز
تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المتميز اذا انضم اليه نوع اخر
ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز
ان تقول قمت قيامي زيد وعمرو وقتلت قتولا كثيرة ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر
مذهب سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو الاشهر تنبيه عامل المفعول المطلق اما
مصدر نحو سيرك سير الحثيث متعب وما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما
او وصف نحو والصافات صفا او اسم مفعول نحو الخبز ماكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام

وعدم الالغاء ولا يقال ما احسن زيدا حسنا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما
فكانا كالجامد لا مصدر له ولا يقال كان زيد قائما كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا
جزم به في التصريح وشرط الوصف ان يكون دالا على الحدوث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا
ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الأمهم لوما وابيضهم سربال طباخ
فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع ولا ينتصب بغير الثلثة لا تقول نزال نزولا و
لا صه سكوتا وزعم ثعلب في نحو انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله
بالعالم قال ابو حيان وغيره هو تمييز محول عن الفاعل بتاويل الرجل بالكامل اي انت الكامل علمه
وليس مفعولا مطلقا ثم هو اعني المطلق يجوز حذف عامله لدليل مقالي او حالي كقولك للقادم
او لمن قال سأقدم عليك خير مقدم اي قدمت ومنع ابن مالك في عامل المؤكدة قال لانه انما
جيئ لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو اما انت الا سيرا
ووجوبا في نحو سيرا سيرا وفي سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد في شيء لان
المصدر فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ولا شيء
من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام في بعض حواشيه على الخلاصة و
الحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد ويجب حذف عامله اي المفعول المطلق
سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك في مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها
بحذف افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها نصبها يدل على عاملها و
جعل المصدر عوضا منها من حيث انه بمعناها فهي في المعنى معللة بالكثرة الا انه لما لم يقدر على
ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وجدعا اي جدعه
الله جدعا قال الرضي رح ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت
به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز
نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة
في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه
قضاء ولشكره اداء واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو سحقا له

وقياسا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء

وبدلا او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل
النوع نحو مكرم وامكرمهم وسقيا لهما ستعينها فيجب حذف العامل في جميع هذه قياسا اذ قد عرفت
له ضابطا كليا كما ذكرنا وقال انما وجب حذفه مع الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا
بالفعل واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو
موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله و
سبحان الله واما للقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن
الفراغ منه بسرعة كلبيك فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود
المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل
بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعد وعد الله واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك انتهى ملخصا
وصحح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء
واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين يريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر
تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس بشيء اذ ما وقع في الخطبة
المذكورة من كلام امير المؤمنين عليه السلام ليس مرادا به الخبر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى تذنيب
من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعالها اصلا فيقدر لها عامل من معناها على حد قعدت
جلوسا وهي ثلثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو افة وتفة لك اي قذرا والافة وسخ الاذن
والتفة وسخ الاظفار وذفرا اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكى
ابن الاعرابي في الدعاء على القوم بهرهم الله غلبهم الثاني ما يستعمل مضافا فقط نحو بله زيد بالاضافة
الى المفعول اي تركه ويستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا بالنصب اي دع زيدا واسما مرادفا لكيف
فتقول بله زيد بالرفع اي كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد
وويحه وويلا له وويله اي حزنا له وحزنه وكيفية التقدير ظاهر من التقسيم وقيل يقدر لويح رحم
لانها كلمة ترحم والويل عذب لانها كلمة عذاب ويجب حذفه قياسا فيما علم له من استقراء كلامهم
ضابط كلي يدل على حذف الفعل مع لزوم لما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوع
ما يسد مسده ويجري عليه ما لم يسمع ذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة تقدمته
طلبية كانت نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق

وله على الف اعترافا وزيد قائم حقا

متضمنة لشد الوثاق وعاقبته اما قتل واما استرقاق او من او فداء وتفصيل هذا المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء او خبرية كقولك زيد يكتب فقراءته بعدا وبيعا وعمرو يشتري فاما بيعا واما
اكلا ومنه قوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما وقوع السؤل والامل فدرء ووقوع تفصيل
لعاقبة الجهد اي اما ادرء واما ابلغ وانما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي نصب
المفعول المطلق لاشعاره بالعامل المحذوف وسد الجملة المتقدمة مسده لمناسبتها له من جهة
انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل كنت منا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون
جملة كزيد لنا في سفره قربا او بعيدا ومنها ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة
هي نص في معناه لا يحتمل من المصادر غيره نحو له علي الف اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف
لا يتطرق عليه احتمال غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة
كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل
من دون الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب واما في مثلهما فالاعتراف
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الالف عليه
ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون
الجملة وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذي قبله نفسه وقد جوز فيه الرفع خبرا
لمبتدأ محذوف اي هذا الكلام اعتراف والثاني هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فيصير
به نصا نحو زيد قائم حقا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا
بحسب الواقع فيكون حقا وان لا يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاءت المصدر
المذكور صارت به نصا في الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا
فهو مؤثر والمؤكد متاثر والمؤثر غير المتاثر وانما وجب الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة
وهو نصب المصدر فيهما لاشعاره بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسده والمناسبة ظاهرة تنبيه
الاصح كما في التسهيل منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا له علي الف ولا حقا زيد قائم
لان العامل فيهما فعل مقدر يفسره مضمون الجملة اي اعترفت بذلك اعترافا واحقه حقا والثاني
ذلك لا بعد تمام الجملة قال الرضي وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين
في المصدرين لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل ولا يكونان اذا من هذا الباب

وما انت الا سيرا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ومررت به فاذا له صوت صوت حمار

ومنها ما وقع محصورا فيه بالا او بانما مكررا بعد اسم لا يصلح خبرا عنه فالاول نحو ما انت الا سيرا
وانما انت سيرا والثاني نحو زيد سير سيرا والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سيرا
وان زيد يسير سيرا وقد يجئ ذلك معرفا نحو ما انت الا سير البريد وزيد السير السير فالاسم الذي جاء
بعده المصدر في هذه الامثلة اسم عين والمصدر لا يصلح ان يكون خبرا عنه فوجب الحذف في ذلك
كله للقرينة التي هي نصب المصدر لاشعاره بالمحذوف كما مر مع عدم صلاحيته للخبرية لو رفع و
قيام الا وانما في الاول وطرفي التكرير في الثاني مقام المحذوف لتهادة ان الاول لو اقيم لم يكن ثم
داع الى التكرير في الا تامة وانما قامت الا وانما مقامه لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير فان
لم يكن المصدر محصورا ولا مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفت قلت انت
سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما
سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضي وجوب الحذف في هذه
الصورة بان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه
ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا
نحو قولك الله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على
الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو
موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف وقد
وقع له في باب المبتدأ ما ينافي هذا وذلك انه قال الاصل في سلام عليك سلمت الله سلاما ثم
حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على
الحدوث هذا هو الحق والاول غير مرضي ومنها ما وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع علاجيا للتشبيه
بعد جملة هي قوله فاذا له صوت وهي مشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر وهي صوت ومشتملة
على صاحب ذلك الاسم هو الضمير المجرور في له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر
بين الجملة السابقة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا
وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار واقيم مقام المصدر كما في انبت نباتا
وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر ويجوز الرفع في نحو قوله

ولبيك وسعديك

له علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاجي ما كان من افعال الجوارح وفي نحو صوت صوت
حمار لعدم تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم
صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير المستتر في الظرف بشرط ان كان نكرة جاز فيه الرفع
على البدلية والصفة او ان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة الا في الضرورة وجاز
واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا خلاف ذهب ابن خروف الى
ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما
متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه ومنها ما وقع مثنى دالا على التكرير والتكثير
نحو لبيك وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز ان يكون مصدر لب بمعنى لب فيكون
محذوف الزوائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف فالاصل اذا الب لك لبين اي اقيم على
طاعتك لبا كثيرا متتاليا متكررا وليس المراد خصوص الاثنين وجعلت التثنية دالة على التكثير
لانها اول تضعيف للعدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب كجعفر قلبت الباء
الاخيرة ياء لثقل التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت ياء بالاضافة الى
الضمير كلديك وعليك وسعديك وهي تابعة لبيك اي اسعدك اسعادين ولا تستعمل بدونها ومثل
ذلك دواليك اي تداول الامر وحنانيك اي تحنن تحننين وهذاذيك اي اسرع اسراعين
وهجاجيك اي كف كفين وعامل هذين وعامل لبيك من معناها وعامل البواقي من لفظها وانما
وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف
كذا قيل ودفع بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد
نحو فارجع البصر كرتين لان المصدر مثنى وفيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الرضي
ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية
التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي
مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا
قبل انتهى وجميع هذه المصادر لا تتصرف اذ لا تستعمل لها افعال واما التي يلبي فهو مشتق من
لبيك نحو سبحل من سبحان الله وبسمل من بسم الله تمت ومما يجب حذف العامل فيه قياسا
ما كان توبيخا سواء كان مع استفهام او لا كقوله ارضى ودونا بالخطوب بنو شبني واما او انت في

الثالث المفعول له وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله او لحصوله نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا

الحديد وقوله حمولا وانما الاو عيرك مولع بتتبع اسباب السيادة والمجد قال الدماميني ولامانع من ان يقال همزة التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي انتهى قلت نعم لامانع ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط وانما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهي النصب وسد الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف الثالث مما يرد منصوبا لا غير المفعول له و يقال له المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحي او شبهه من مصدر او وصف كما سياتي فعل ذلك الفعل مرادا به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام اي لتحصيل المفعول له او حصوله اي وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود فالاول وهو ما فعل الفاعل لتحصيله نحو ضربته تاديبا فتاديبا مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت وفعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله فان قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل به ما تضمنه التاديب هو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التادب قال بعض المحققين ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب الاحداث ووسيلته انتهى والثاني وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعدت فعل الفعل وهو القعود لحصوله فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرة عنه في الوجود كالتاديب للضرب او علة مؤثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا له بحسب الوجود الخارجي اما بحسب الوجود الذهني فلا تاثير له فبين التاديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية فقط تنبيه قيل في الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد الماخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود لان النصب لا ينحصر فيه فلا يتصور ولا يتوقف فهمه على تصور المحدود والا ان الماخوذ في التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب لو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل ثم لا يخفى ما في هذا الحد ايضا من ارتكاب الاستخدام المنافي للحد في الايضاح والتبيين فقد قيل لا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور منها فيها ويشترط في نصبه عند الجمهور كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذات وزعم يونس ان قوما من العرب

متحد العامله وقتا وفاعلا ومن ثم جيء باللام في نحو والارض وضعها للانام

يقولون اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فزيد ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وقبح ذلك سيبويه وتاوله على الحال كما في الجماء الغفير واما الجازه على ضعفه اذ لم يرد به عبيدا باعيانهم قال فلو قلت اما البصرة فلا بصرة لك اما الحرث فلا حرث لك لم يجز لاختصاصهما واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجله تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر وجعله بعضهم مفعولا به اي مهما يذكر العبيد متحد العامله وقتا بان يكون وقوع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاح حالك وهذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة من المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين و فاعلا بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا الشرط راي المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قاله في الهمع وهو مرتضى الرضي قال وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب المشاركة وعليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم او الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ويشترط الاتحاد بتاول هذا ايضا كما تاول الاية وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط ثلثة كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا قلبيا كالرغبة في نحو جئتك رغبة في اكرامك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اي لضرب زيد وفاقد احد الشروط المذكورة مجرور بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم معناها من من والباء وفي والكاف وكي وحتى وعلى ومن ثم اشارة الى المكان الاعتباري كما تقدم اي ومن اجل غياب الشروط المذكورة جيء باللام في قوله تعالى في نحو والارض وضعها للانام لفقد المصدرية فان الانام علم للناس ولجنس

مصدرا

ونهيأت للسفر غدا وجئتك لمجيئك اياي الرابع المفعول معه

مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها اي لاجل هرة
وفي نحو تهيأت اليوم للسفر غدا لفقدان اتحاد الوقت فان وقت التهيئة غير وقت السفر ومثله
قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم وقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر الا لبسة المتفضل وفي نحو جئتك لمجيئك اياي لفقدان اتحاد الفاعل فان فاعل المجيء
المتكلم وفاعل المجيء المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
احلت لهم واذكروه كما هديكم ولتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايته اياكم وقوله واني لتعروني
لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تنبيهات الاول الشروط المذكورة معتبرة لجواز
النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال والاضافة
ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني ونقل عن ابي
موسى الجزولي منعه في الاول قال الشلوبين ولا اعرف له في ذلك سلفا الثاني ناصب المفعول له
مفهم الحدث الذي نصب المفعول به المصاحب الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب بحسب السؤال
فاذا قلت قمت فكان المخاطب قال لم قمت فقلت اجلالا لك لاجلالك الا انه اسقط اللام ونصب للتصله
ولهذا تعاد اليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضماير ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب
سيبويه والفارسي وجمهور البصريين واكثر المتاخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه
مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه
لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اذا عرفت هذا فكان على المصنف
لا يعد المفعول له قسيما براسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان عليه ادخاله في
المنصوب بنزع الخافض كما سيأتي وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان عليه درجه تحت المفعول
المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث صريح حده للمفعول له نحو ان قمت لاجلالك ليس
مفعولا له لانه ليس بمنصوب وقد اخذ في الحد المنصوب ولو لم ياخذه لما اقتضاه كلامه ايضا لانه عد
المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راي القوم بل هو عندهم
مفعول به بواسطة الحرف حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة في الاصطلاح
الرابع مما يرد منصوبا لا غير المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في

الرابع المفعول معه

وهو المذكور بعد واو المعية لمصاحبة معمول فعل

صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه نائب الفاعل اسند اليه المفعول
كما اسند اليه المجرور في المفعول به والمفعول له والمفعول فيه والضمير المجرور عايد على ال وعدل
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى النصب تركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب بعضهم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزومه الظرفية لا ينوب عن الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل الفعل بمصاحبته على
ان يكون نائب الفاعل راجعا ضميرا الى مصدره والضمير المجرور عايد على الموصول كذا في الفوائد
الضيائية وغيرها قال بعض المحققين ان ذلك نظام كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في
الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق علما للانسان وسماه سيبويه بهذا وبالمفعول به
على ان الباء بمعنى مع وهو المذكور بعد واو المعية اي التي بمعنى مع لمصاحبته معمول فعل الظرف
لغو متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو
استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل ملفوظا به كالمثالين او
معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية يخرج
ما ذكر بعد واو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل يخرج نحو كل رجل وضيعته فلا
يجوز نصب ضيعته خلافا للصيمري فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبته
معمول فعل قال الرضي وعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيدا
في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيد
بالعطف مشارك في السير لكن لا يلزم السيرين في وقت واحد انتهى واورد عليه في نحو سر والطريق
فانه من صور المفعول معه قطعا وليست الطريق مشاركة للمخاطب في السير المامور به وقد صرح به
نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم
تشريك في الحكم نحو سر والطريق او كان ثم تشريك في الحكم نحو سر والطريق او كان ثم تشريك
لكن لا يكون مقصودا بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة
هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبر مطلق المصاحبة وهو الصحيح تنبيهات
الاول قال بعض المحققين في نحو الحد المذكور لعله لم ينقل الاسم المذكور اختيارا لمذهب البصريين

الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجيء جملة كما في قولك جاء زيد والشمس طالعة نفادنا
عما ان تكون من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية فان ابن جني قال الجملة وزيد طالع الشمس عند
بحيث تجعلها كالحال المفردة المبينة كمررت بالدار فاما تماسكا بنيانها وقال ابن عمرون شي ما اولته بقولك
مبكرا او نحوه انتهى وسياتي في ذلك مزيد كلام ان شاء الله الثاني اختلفوا في عامل المفعول معه على خمسة
اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدمه من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو
المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا ساير والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة
وفصيلها ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا تضر الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه بفعل
محذوف بعد الواو فاذا قلت جا البرد والطيالسة فكانك قلت جا البرد ولابس الطيالسة ورد بان
الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اي مخالفة الاول في اعرابه فيكون ناصبه
معنويا ورد بان الاحالة على العامل المعنوي انما يضطر عند عدم اللفظي الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر في جملة من انه نفس الواو ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة
مع انه لا يقال سرت وك الخامس ما ذهب اليه الاخفش من ان انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو لما
اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعدها عارية اعرابه
كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير كما قيل في جاء عندك عشرة الا واحدا ان الاصل غير واحد
ثم ابدل الا من غير ونقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا
وليس كذلك الثالث انه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم
عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجزء من
الجار فمنعوا الفصل بينهما قاله في الهمع ولا يتقدم المفعول معه على عامله كما يتقدم ساير المفاعيل
فلا يقال بزيد وعمرا امررت لان الواو في الاصل للعطف والمعطوف تابع فحقه التاخير واجازه الرضي
قال ان انا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف
الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا اضربت انتهى ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال امررت وعمرا
بزيد واجازه ابن جني محتجا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خصال لست عنها بمرعوي وقوله
اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب اي ولا
القبه اللقب والسوءة اي مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير السوءة قال ابن مالك في شرح الكافية و

لاجزه

لاجزائه في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في الاول ظاهر واما
في الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه اللقب واسوءه السوءة كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن
الحواجب والعيونا ثم قدم العطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على العامل والمصاحب
معا فلا يقال وعمرا لمررت بزيد اجماعا ومثل المصنف للمفعول معه مما فيه العامل لفظيا بقوله نحو
سرت وزيدا ومما فيه العامل معنويا بقوله ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا ومثله كيف انت وزيدا و
قدره سيبويه بلفظ الكون في المثالين وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع مع كيف فقال الاصل ما كنت و
زيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز
الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة
ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي وغيره الى انها
تامة فعلى هذا يكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن
اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي
حال كنت وتكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قال في التصريح تنبيه نحو هذا لك واياك ممنوع من
جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان فيه
فلا يتكلم به خلافا لابي علي قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك لم تذكر
فعلا ولا ما في معناه فقالوا ان مراده بالقبيح الممتنع انتهى قال ابن مالك وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح
عن الامتناع قال الدماميني في شرح التسهيل وانظر لم يقدر الناصب في ذلك فعلا محذوفا كما في ما لك و
زيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظيرها وجواز تلك على اعمال المقدر انتهى واجيب بان التقدير
في ما لك وزيدا له داعيان تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لاقتضائه
ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس فيه الا داع واحد انتهى وجئتنا وزيدا هذا
المثال من تتمة المثال الاول لما فيه الفعل لفظيا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو قوله و
العطف في المثالين الاولين وهما سرت وزيدا وما لك وزيدا ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعدها
واو بمعنى مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل او بفاصل ما قبيح اما
في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما
واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب

أي حذف ناصب العيون [illegible]

البصريين

وفى الاخير سائغ وفى نحو ضربت زيدا وعمرا واجب

البصريين وظاهر كلام المص فى باب العطف واما الكوفيون فيجوزون فى السعة وجوزه البصريون
فى السعة ايضا لكن باضمار الجار لتقدم ذكره مع انه لا يعمل مضمرا الا ضعيفا ومنع العطف فى المثالين
جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام فى القطر والعطف فى المثال الاخير وهو جئت انا وزيد ونحوه من كل
جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بضمير منفصل سائغ فيجوز
نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفصل الرضى بين ان يقصد النص على المصاحبة فيجب
النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وهو الصحيح والعطف فى نحو ضربت زيدا وعمرا واجب
اتفاقا لان اصل الواو الذى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل لما بعده عن العطف الى النصب
نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى نحو جائنى زيد وعمرو يحتمل مصاحب الرجلين فى المجئ و
يحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على
المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر قاله الرضى عليه من الله الرضى وتبعه المص
فى الحاشية ونقل الاتفاق غير مرضى فقد صرح فى الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا فى المثال على العطف و
جوز بعضهم فيه الامرين وقال ابن هشام فى المغنى نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به
وكونه مفعولا معه انتهى تنبيهات الاول بقى هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المص احدها
ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضى الاشتراك فى المعنى
وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما يقتضى يقبح فيه العطف من جهة المعنى كقوله وكونوا
انتم وبنى ابيكم مكان الكليتين من الطحال لان المراد كونوا لبنى ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك
واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود قاله ابن مالك ومقتضى هذا
التعليل امتناع العطف لا قبحه الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحية نحو جاء
زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد التنصيص
على المصاحبة واجب النصب لان العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع هو التنصيص
على المصاحبة والا فلا الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا
وقوله وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن
فى العلف والعيون لا تشارك الحواجب فى التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع
المفعول معه فلانتفاء المعية فى البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى اذ الماء لا يصاحب

الخامس المفعول فيه وهو اسم زمان او مكان مبهم او بمنزلة احدهما منصوب بفعل فعل

التبن فى العلف ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة فى الاعلام بذلك ويجب فى
ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على انه مفعول به اى وسقيتها ماء وكحلن العيون الثانى اختلف
فى المفعول معه فذهب قوم الى انه قياسى مطلقا وهو المختار وذهب اخرون الى انه سماعى لا
يتجاوز به حد السماع ونقل ابن هشام الخضراوى عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف
مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيد فيكون
سماعيا وقيل فى المسئلة غير ذلك اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو
كنت وزيدا قائما وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد المعطوف
نحو كنت وزيدا قائمين وجاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى والى اصل الواو ومنع ذلك ابن
كيسان ووافقه ابو حيان وابن هشام قال والسماع والقياس يقتضيانه فائدة لم تات واو المعية فى
التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركائكم فى قرائة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة
وشركائكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اى وامر
شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل اى واجمعوا شركائكم بوصل الهمزة وموجب التقدير فى الوجهين
ان اجمع لا تتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده
ثم اتى الذى جمع مالا وعدده قاله ابن هشام فى المغنى قال الرضى والاولى انه مفعول معه وهو الحق
للسلامة من الاضمار لانه خلاف الاصل الخامس مما يرد منصوبا الا غير المفعول فيه وسمى بذلك
لانه بتقدير معنى فى وهو اصطلاح كوفى ويسميه البصريون ظرفا لانه محل للافعال ووعاء لها و
لذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائى واصحابه صفة وهو اسم زمان او اسم مكان مبهم وهو
ما افتقر الى غيره فى بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات الستة وهو امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت ونحوها فى الابهام والافتقار كناحية وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد واطلق
اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء ويعنى بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين
كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء
الايام واما المعدود فمن قبيل المختص لا قسما ثالثا خلافا لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اى
اسم الزمان والمكان المبهم مما عرضت دلالته على احدهما وهو اربعة كما سياتى منصوب بفعل اسم
بفعل اصطلاحى او شبهه نعلل ذلك الفعل مرادا به اللغوى اى الحدث على طريقة الاستخدام كما مر فى

فى المفعول معه

السادس المنصوب بنزع الخافض وهو الاسم الصريح او المؤول المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف جر وهو
قياسي مع أن وأنّ نحو او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم وعجبت ان زيدا قائم

بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى قال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ان المفعول
ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لانه تتعلق بها بواسطة انها مبينة لهيئة
فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معموله على سبيل الاتفاق
الاتفاق ومن هيهنا يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى السادس مما
يرد منصوبا الا غير المنصوب بنزع الخافض ونصبه على المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض
لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما
زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه اذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او
شبهه لم يجز النصب واكثرهم لم يفرد له بابا لانه داخل تحت المفعول به بل اكثرهم لم يسميه مفعولا به
على الاتساع ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الاسم الصريح او المأول وهذا كالجنس يشتمل جميع
الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله المنصوب خرج ما عدا المنصوبات وشملها جميعا قوله بفعل لازم
او شبهه اذ كثيرا ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود
وبعض افراد المفعول له مما عامله فعل لازم على قول الجمهور كما مر وفي هذا الحد ما مر في المفعول له
وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور
كما رايت مع عدة له فتما بوابه قد مر التنبيه على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل
متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بواسطة حرف جر مقدر وهو جاء في القياس والسماع معا
او الى احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر الى الاخر بواسطة حرف جر مقدر وذا في
القياس فقط لفظا وقد يكون تقديرا كما سيأتي بيانه فتامل وهو اي المنصوب بنزع الخافض قياسي
مع أن وأنّ المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسيا
لاستطالتهما بصلتهما نحو قوله تعالى او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة
النون اي من ان جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا اي بان والذي اطمع ان يغفر لي
خطيئتي اي في ان بل الله يمن عليكم ان هداكم ونطمع ان يدخلنا ربنا ونحو عجبت ان زيدا قائم مثال
لما هو مع ان المشددة النون اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اي لان وهذه
الامثلة للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر مقدر
فالاول نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثاني نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياسي واما السماعي فيأتي

وامّا

واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والثاني بحرف
جر مقدر فلفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمني واكرمته انه صالح وبعدت زيدا ان يضرب وساعدت عمرا انه
مظلوم وقس على ذلك وتقديرا نحو اياك ان تحذف اي بعد نفسك ان تحذف تنبيهات الاول اشترط
ابن مالك في حذف الجار مع ان وان تعيين الجار ليؤمن اللبس فلا يقال رغبت ان تفعل اذ لا يدرى هل
التقدير في ان تفعل او عن ان تفعل واستشكله ابن هشام في الاوضح بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن
بحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا في المراد واجاب في المغني بانه انما حذف الجار للقرينة المعينة
وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالاختلاف في الحقيقة
في القرينة انتهى واجاب المرادي بذلك وبانه اراد الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن
يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستجيد بعضهم قال لا نعمن شرط امن اللبس بقول ان خيف اللبس
لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومما يحتملها قول الشاعر
وير غب عن بني المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع اللائم انشده ابن السيد فان قدر في كان مدحا
فنلح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدرونهما معا لانه ادعى التناقض الثاني ما ذهب اليه المصنف
من كون محل ان وان وصلتهما بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على
الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى
قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو لاه ابوك ومن صنع سيبويه
هذا انشأ قول ثالث وهو انه محتمل للامرين واما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيطان
الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو كما قاله ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه
نصبا بضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن ونحو قوله رؤبة خير عافاك الله
وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما يشهد لمدعي الجر قوله وان المساجد لله
وفاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها
لا تقول ان انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه روي
بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام
وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد
لا تثبت بالمحتملات انتهى الثالث قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في نحو جئت

كى تكرمنى ان تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكى تكرمنى واجازوا كونها تعليلية
وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى وقد اثبتها
هو فى الاوضح والجامع وسماعى فى غير ذلك اى فى غير ان وان وان لا يتجاوز به حد السماع وسوما
شذوذ كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على اذن حرام اى بالديار او على
الديار والاول اولى لكثرته وقوله تحن فتبدى ما بها من صبابة واخفى الذى لولا الاسى
لقضانى اى لقضى على وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم اى على ولا تعزموا عقدة النكاح وان
تسترضعوا اولادكم قال الرضى والاولى فى مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدى اى يجوزون
الديار واخفى الذى لولا الاسى لاهلكنى ولا الزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا
اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تعالى
يخالفون عن امره اى يعدلون عن امره انتهى وقال المصنف فى شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب
بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا فى اللغة وادق مسلكا انتهى او لكثرة الاستعمال نحو ذهبت
الشام اى الى الشام لانهم كانوا ينتجعونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا
الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من اسماء
المكان ودعوى الرضى الاتفاق على ذلك باطلة تنبيهات الاول من السماعى المنصوب الثانى من باب اختار
بتقدير حرف الجر والحد غير شامل له كما قدمنا ونعنى بباب اختار كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه
والآخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اى من قومه وامر نحو قوله
امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى عن نهيت زيدا القبيح اى عن القبيح و
استغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وقال ابن الطراوة و
السهيلى انما لوجه فى استغفر ان يتعدى الى الثانى بنفسه وتعديته بمن انما هو لتضمنه معنى استتبت وافقهما
ابن هشام فى المغنى وكنى نحو كنيته ابا عبد الله اى بابى عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن
لامر قضاه الله فى الناس من يدا اى بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتنى اخاها ام عمرو ولم يكن اخاها
ولم ارضع لها بلبان اى باخيها وصدق بالتخفيف كقوله تعالى صدقكم الله وعده وزوج كقوله
تعالى وزوجناكها اى بها وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال اشع
حذف حرف الجر وانصب محله لذى اختار الاستغفار صدق اذ دعا وسم وكن مره زوجه زينبا

حكاه ابو حيان للخير قد دعا وزاد بعضهم كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه و
وزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وهذا غير ذلك وفى كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال
كلها تتعدى الى الثانى تارة بانفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون ح من المنصوب بنزع الخافض والاول
هو المشهور الذى عليه الجمهور بل ينبغى حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين الثانى
اختلف فى المنصوب بنصحت وشكرت فى قولنا نصحته وشكرته هل هو منصوب بنزع الخافض
او على المفعولية على الاصل وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما
التعدى بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما فى باب اختار ام هما من المتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف و
ليس احد الاستعمالين مستندا الى فيه فهو قسم برأسه يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى الاول من
ان الاصل فيهما التقدير بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثانى يكون مفعولا به على
الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضى والسعد التفتازانى الى ان الاصل فى هذا القسم ان يكون
متعديا بنفسه وحرف الجر زايد والا لان الحرف مع الكلمة كهو مع عدمه فى التعدى واللزوم بحسب المعنى
لكن لقايل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوى الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدى واللزوم
فليس كونه متعديا والحرف زايدا باولى من كونه لازما والحرف غير زايد فتوسعا بل قد يترجح هذا بان دعوى
الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور فى التنبيه الاول الثالث ذهب
الاخفش الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسى ايضا اذا تعين الجار تقول بريت القلم
السكين اى بالسكين فحذف الجار لتعينه كذا نقل عنه ابن مالك فى التسهيل والرضى فى شرح الحاجبية
وغيرهما وقال ابو حيان والذى اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو فى المتعدى الى اثنين احدهما بحرف
الجر فاجاز بريت القلم السكين اى بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اى بالخير انتهى فان لم
يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اخترت اخوتك الزيدين اذ لا
يدرى هل المختار من الزيدين او من الاخوة وفى شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسن بن الطراوة
ذهب الى مثل ذلك التابع مما يرد منصوبا الا غير الحال تذكر وتؤنث وهو الافصح يقال الحال حسن والحال
حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال الحالة قال على حالة لو ان فى القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم
وقال ابن هشام فى شرح بانت سعاد ولم يجعل الجوهرى الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلها من باب تمر
وتمرة وهو غريب انتهى وهى لغة التغير وسمى به هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا الصفة المبينة

للهيئة حال كون الصفة غير نعت والهيئة وتكسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس والمراد بها ١٨٦
ههنا الحالة لعم من ان يكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
وهي ايضا اعم من ان يكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء
زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة لصاحبها اي مقارنا لطلوع الشمس
وايضا هي اعم من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف
تلك ومن الاول المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بنحو دخلوها خالدين
فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة قال بعض المحققين
وفي حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر
وح يخرج مثل تكلم زيد صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لكن
يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس انتهى وقد ظهر من النقل
المتقدم ان المراد هذا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة او حكما
فيشكل الحال التي هي جملة لتاولها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها واما غير المؤولة ففي
ثبوتها خلاف ولعله لم يلتفت اليها لشذوذها وبتقييد الحد بها لم يدخل نحو القهقرى
في رجع القهقرى وقوله المبنية للهيئة مخرج للتمييز في نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات
وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا فان ضاحكا صفة مبينة للهيئة
غير نعت وليس حالا لكنه نعت ويتجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحكا
صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا تنبيهان الاول الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل
لفظا نحو جئت راكبا ومعنى كما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته اي تشبهه لا اشبه لان
المشابهة مقيدة بحال الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا ومعنى كقوله تعالى
هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتدا وهو في المعنى مفعول به لدلالة هذا اي انبه او اشير ولهما
معا نحو لقيته راكبين وقد قيد في الكافية المفعول بقوله به ولم يقيده بعضهم قيل ليدخل فيه
ضربت زيدا الضرب شديدا حال من الضرب هو مفعول مطلق لا مفعول به قال الدماميني في
المنهل وقد يقال انما جاءت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى
اوقعت بزيد الضرب قال هذا وانا لا ادري وجها لتخصيص المفعول به من بين ساير المفاعيل لجواز

١٨٧ وقوع الحال منها اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة طويلة ولا اسرنا النيل الخ في زيادة
الفيض ولا جئت يوم الجمعة حارا شديد الحر والوقوف على ما في الكافية جمود لا طائل تحته
انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا
به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب شديدا في تاويل احدثت الضرب شديدا وجئت زيدا راكبا
في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله وصاحب اللباب
الى كل ذهبت طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يقال في شمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكل
من المفاعيل ما اسلفناه في بحث المفعول به وذهب سيبويه الى ان الهيئة قد تكون للمبتدا ايضا
وصححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح للثاني قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم في نحو
جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل او
مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال
والنعت السببيين نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة
بقولك مبكرا او نحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوع المفعول معه جملة
انتهى ويشترط تنكيرها اي الحال لئلا تلتبس بالصفة في النصب او عند عدم ظهور اعرابها او
طردا للباب في غير ذلك ولان النكرة اصل المقصود يحصل بها والتعريف زائد على المقصود
وما ورد منها بلفظ المعرفة اول بنكرة نحو جهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي
مرتبين وارسلها العراك اي معتركة وجاءوا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس
والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر على ما سمع منها معرفة الكوفيون ان كان فيها معنى الشرط
نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل
منه اذا اساء فان لم تتقدر بالشرط لم يصح فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد
الله ان احسن والاغلب كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء
زيد راكبا فالركوب غير لازم لزيد مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها لانها
لا بد ان تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك
ان يكون مشتقا كما مر مقارنة في الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول
مضمونه من الحدث الذي جيء بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اي مضمونها

ماضيا كان او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى هذا بعلى شيخا فان الاشارة
المقيدة بالوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في حال شيخوخته فالحال المذكورة
بمعنى الحال اى حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة وقد تكون اى تكون بقلة لان
قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا للتقليل قاله ابن هشام في التوضيح لكن
تقع للمصنف في غير موضع من هذا الكتاب استعمالها لمجرد التحقيق فلينتبه له ثابتة اى لازمة غير
منتقلة وذلك في ثلث مسائل احديها ان تكون مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا
لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم
من مقتضيات الجميعة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها
اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة و
من رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاء وضمها ذكره الجوهري وفي القاموس الزرافة كسحابة وقد
تشدد فاؤها الجماعة من الناس او العشرة منهم ودابة فارسيتها اشتر كاو پلنك لان فيها شبها بالبعير والبقر
والنمر من زرفت في الكلام زدت لطول عنقها زيادة على المعتاد ويضم اولها في اللغتين جمعها زرافي انتهى
قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتداء واطول خبره والجملة حالية انتهى قال
في التصريح ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى وفيه انه يشترط لوصف
المعرف بال الجنسية بالجملة ان يكون مبدوة بفعل نص عليه الرضي وغيره الثالثة ان يكون مرجعها
الى السماع نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا وقال ابن هشام في الاوضح ووهم ابن الناظم فمثل بمفصلا
في الاية للحال التي تجدد صاحبها وقال في المغني هذا سهو لان القران قديم وقال الدماميني في شرح
السهو من المصنف فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وجامدة وهي على ضربين مؤولة
بالمشتق وغير مؤولة فالاولى في ثلث مسائل احدها ان يقصد فيها التشبيه كقول ابي الطيب بدت
قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اى مضيئة ومعتدلة ونحو ذلك لانهم يجعلون
ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار ولك ان
تجعله على حذف مضاف اى مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول المغنى وكر زيد اسدا اى
كاسد اى مثل اسد وبه صرح في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله قال في التصريح وسوغ
في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه الثانية ان تدل على

على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد وكلمته فاه الى فى اى
متشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى فى فهو مفعول به ورده السيرافي
بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى
ان اصله كلمته من فيه الى فى فحذف حرف الجر وانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض ورده
المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في
معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك في التسهيل
قال وجعل فاه حالا من كلمته فاه الى فى اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى فى او من فيه
الى فى انتهى قال شيخ شيوخنا الحرفوشي برد الله مضجعه وتحريره ان الاصل في هذه الامثلة ان يكون
المنصوب منها مرفوعا على الابتداء اما على اعتبار مضاف كما في بعته يدا بيد اى ذو يد بذى يد او يد منه
كما في غيره ثم لما كان فوه الى فى وقبضهم بقضيضهم وذو يد بذى يد ونحوها في معنى متشافهين
وكافة ومتقابضين ثم نحى عنها معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات وادت معانيها
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه فافهمه انتهى قال
في التصريح وهذا المثال لا يقاس عليه ففيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب
موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالث ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اى مرتبين
على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اى مفصلا قال الرضي وضابطه في هذا ان ياتي التفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا انتهى واختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه
توكيد والحال هو الاول ورد بانه لو كان كذلك لادى ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة
للاول يريد انه على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخير
هذا لا يشمل قدره بعضهم ببعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول
الابواب كلها قال الدماميني وقد يقدر مفارق اى بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير
مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل
الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب
انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اى رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان

المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا هو المختار عندي لظهورها في بعض التراكيب كحديث
لتتبعن سنن الذين من قبلكم باعا فباعا وجزم بما قاله اولا بعض المحققين و يراد ان المجموع يستحق
اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى عليهما اعراب
الكل دفعا للتوهم للتحكم انتهى قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز
ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء قال الرضي او ثم نحو مضوا كبكبة
ثم كبكبة قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق
لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء
ربك والملك صفا صفا وليس المكرر فيهما توكيدا خلافا لكثير من النحويين ومن المكرر لقصد
الاستغراق قول العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان
في النصب والثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمبين الهيئة نحو انا انزلناه قرانا
عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة بكسر الطاء قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون
موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان الحال وهي الاسم الجامد وطات اي مهدت الطريق لما هو
حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي الباب موطاة بصيغة اسم المفعول قال شارح
صاحب اللباب سميت موطاة لان الجامد هو الحال وقد جعل موطاء لطريق حالية الوصف
الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للزوزني ما نصه وفي بعض الحواشي معنى الموطئة ان تاتي
الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب ذلك الاسم انتصابها وتجري عليه صفة وهي المقصود
قال وقوله ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان يقال الموطاة على لفظ اسم المفعول انتهى
قال بعض المحققين والقول بالحال الموطاة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط
فينبغي ان يقال في نحو جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان انتهى او دالة على سعر نحو
بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مقسطا هذا التقسيط او عدد نحو فتم
ميقات ربه اربعين ليلة فما لكم في المنافقين فئتين او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو
اي حال واقع فيه تفصيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها
نحو هذا مالك ذهبا هذا امرك شهرين اثنين مضمومة او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر
وان شئت اضفت واتبعت مثل ثوب خز او ثوب خزا او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما و تنحتون

الجبال بيوتا وما وقع في غالب نسخ الاوضح لابن هشام من التمثيل بتنحتون من الجبال بيوتا فانه هو
فان بيوتا على هذا مفعول لا حال نبه عليه المالكي في حاشيته او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا
وهذا جبتك خزا واسجد لمن خلقت طينا قال ابن هشام في الاوضح وانما قلنا بالتاويل في الثلث
الاول لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب قال وزعم بدر الدين ابن
مالك ان الجميع يأول بالمشتق وهذا تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب والحق انه الى هذا التكلف
لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف
تاويله بالمشتق انتهى و مقدرة وهي التي تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمان عاملها قبل زمانها
كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرا خلودكم لان زمن الخلود لا يتصف بمقارنته للدخول
فلم يبق الا تقديره وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي
مقدرين للحلق والتقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا
تكون مقارنة له فلا حاجة الى جعل الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان
مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في التحفة
ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض
المتاخرين كون محلقين ومقصرين في الاية من الحال المقدرة ايضا قال لانهما ليسا في معنى
الاستقبال فيكونا مقدرين فانما هما في معنى الحال وذلك ان الحال الله وعدهم دخول
المسجد الحرام في حال التحليق والتقصير ولمن والدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو
واقع في حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان حدوثه كان
في حال حدوثها فهي بمعنى الحال او كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى
الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديره بالفعل ولام العلة اعني لام
كي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول رايت زيدا في منبر
خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين
فهما حالان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان
خطأ لان الله تعالى لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال
تحليق وتقصير وامن وغير خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر

والاصل تاخرها عن صاحبها ويجب ان كان مجرورا

صائدا به غدا اى استقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى
فتامل وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال بان
قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه قرائنه بقدوما
كان هذا عندهم لا يجوز قالوا هذا حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد معه مقدرا الان له
الصيد غدا فقوله مقدرا حال بمعنى الحال اى يقدر له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون واوضح منه ان يقال مريدا به
الصيد غدا كما فسر وافتم فى اذا قمتم الى الصلوة بارادتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمنى
بما يطول ايراده تنبيهات الاول قال ابن هشام الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور
به فى المثال المذكور اى مقدرا حال الممرور به ان يصيد به غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون جملة لا
يسمعون من قوله تع وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون قال لان الشياطين لا يقدرون عدم
السماع ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدمامينى بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها
لو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح
سواء كان المقدر هو او غيره انتهى واجاب الشمنى بان الدليل على ان الذى يقدر وجود معنى الحال
هو صاحبها ان فى الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون فى مقدر كذلك لانه بمعناها فيجب ان
يكون مقدرا للحال صاحبها انتهى الثانى المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين القسمين بى المقارن
لعاملها وتسمى المستصحبة ايضا والمقدرة وابنت جماعة منهم ابن هشام والمرادى قسما ثالثا وهو الحال
المحكية اى الماضية التى يتقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدمامينى و
نعم ما قال اى داع الى ارتكاب كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المضى
المقارن لزمن عامله الماضى انتهى والاصل اى الكثير الغالب فى الحال تاخرها عن صاحبها لانها بمنزلة
الخبر والاصل تاخره كما مر ويجب هذا الاصل ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة نحو اعجبنى
وجه هند مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف
لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من
الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على
المضاف قاله بدر الدين بن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك فى شرح الكفاية الا انه فصل فى شرح

التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق
بالخفض لان الاضافة فيه فى نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونوزع فى ذلك
بما يطول ايراده او كان جره بالحرف ويشترط فيه كونه غير زائد ظاهرا صاحبها او مضمرا اسما كانت
الحال او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بهند تضحك ومررت بك ضاحكة فلا يجوز تقديم
الحال فى شئ من ذلك حملا على حال المجرور بالاضافة هذا قول الجمهور وقضية اطلاق المصنف خالف
الفارسى وابن جنى وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لوروده فى الفصيح قال
 تع وما ارسلناك الا كافة للناس وقول الشا اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وقال
الاخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندى واجيب بان الشعر ضرورة وكافة فى الاية
حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على القول بحاليتها من الناس تقديم الحال المحصور
بالا وتعدى ارسل باللام والاول ممتنع والثانى خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا
ليس ممتنعا عند الجميع كما تقدم والثانى بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى ارسل باللام كثير فصيح
وارد فى التنزيل كقوله تع وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا
كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكة بك وكان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند
ومنعوه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه التاخر اتفاقا بل يجوز نحو ما جائنى
راكبا من احد حكاية قال التقى الشمنى فى حاشية المغنى ههنا حكاية اخبرنا بها اجازة وان لم يكن سماعا
شيخنا العلامة ابو الفضل محمد ابن الشيخ ابى اسحق ابرهيم بن الامام التلمسانى قال اخبرنا شيخنا
القاضى ابو سعيد العقبانى قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودى يشتغل بالعلوم فقال لى ما دليلكم
على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله صلعم بعثت الى الاحمر والاسود فقال لى هذا خبر احاد فلا
يفيد الا الظن والمطلوب فى المسئلة القطع فقلت له قوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس
قال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول
بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودى على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا فى نفسه فهو
متواتر معنى لانه نقل عنه صلعم من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد
التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة على واذا
حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم

[illegible] على الآية هو لا استدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فتبين 194
الاول يجب تأخر الحال ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين
وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرطيته عدم الحصر لما يجوز تقديمه من الابواب مما الاصل تأخيره
غير مختص بالحال قال في التصريح ويمكن ان يجيء هنا خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور
مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول الثاني انتهى كلامه ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب
تأخرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا
كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون في المنصوب
الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كرأيت تركب هندا وفي المرفوع الظاهر
المؤخر رافعه عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون جاء راكبا زيد والاجماع على الجواز
اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تقدمها
ان كان نكرة صاحبها محضة غير مخصصة بشيء من المخصصات لان النكرة تتخصص بالتقديم
لانها في المعنى مبتدأ وهو وجه ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا ثم
حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب وهو اي كون صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام
قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال
قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل قرشي
ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ويكفي وصف واحد خلافا
لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك راكبا او باضافة نحو في
اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او بعطف نحو هؤلاء ناس و
عبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح العمدة او عاما لكونه في سياق النفي نحو وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون او نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام او
استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا تتمة و
يمتنع التاخير ايضا اذا اضيف الى صاحبها ضمير عائد على ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه
وجاء زائر هند اخوها فيمتنع تقدمها على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا
الا زيد وفيه البحث السابق والاصل في الحال تاخرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان

فعلا

فعلا متصرفا كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون او صفة تشبهه سواء كان اسم فاعل نحو زيد
مسرعا مقبل واسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا سمح
ويجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر اي صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال
من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية
يكون معناه في المثال في اي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الاول
يفتقر الى الاستقرار بخلاف اين ومتى ويجب تأخرها اي الحال عن العامل في مسائل احدها ان يكون
العامل نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قاله ابن مالك ووجهه ان التقديم يؤدي
الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس بشيء لان الممتنع هو التقديم على المنعوت لان النعت لا
يتقدمه فلا يتقدمه معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله متعقب الثانية ان يكون
فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه
الثالثة ان يكون اسم فعل نحو نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون
مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو اعجبني ركوب الفرس مسرجا لان معمول المصدر المقدر من
ان والفعل لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لال او لحرف مصدري نحو المقبل ضاحكا زيد
لان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم عليهما السادسة ان يكون مقرونا بلام الابتدا
في غير باب ان ولام القسم نحو لاصبر محتسبا او لاقومن طائعا لان ما في حيز لامي الابتداء والقسم
لا يتقدم عليهما واحترزت بغير باب ان من نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه السابعة ان يكون لفظا
متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحروف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام
التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا مقيما عندكم لعل عمرا مقيما في الدار وهذا
بعلي شيخا ما جارتنا ما انت جارة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك لضعف العامل الثامنة
ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا لجموده وفاقا
للجمهور لانحطاطه عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم قبوله علامة التانيث
والتثنية والجمع ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا بمخبر
عنه به فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه والمخبر به المتاخر من الظرف والمجرور تقول في نحو زيد
في الدار جالسا زيد جالسا في الدار هذا قول الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون

[illegible]

هذه

هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه وقول الشاعر رنا غاذ عوف وهو بادي ذله لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصرا وجمهور البصريين على المنع قال ابن هشام في الاوضح والحق ان خالصة ومطويات معمولان لصلة ما ولقبضته وان السموات عطف على ضمير مستتر في بقبضته لانها بمعنى مقبوضته لا مبتدأ وبيمينه معمول الحال لا عاملها قال والبيت ضرورة انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل فاجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وبضعف ان كانت غير ذلك لان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس كهذا بسر اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال من الضمير المجرور بمن ومفردا حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو وغيره ومفردا حالان مفضلتان والعامل في بسرا ورطبا افعل التفضيل هو اطيب وفي مفردا ومعانا انفع هذا هو المختار واليه ذهب المازني وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد والسيرافي والفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان على اضمار كان تامة صلة لاذا في المستقبل ولاذ في الماضي وجوز بعض المغاربة ان يكون كان ناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين واستدل بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسيء ويحتاج الى سماع تنبيه قد يفعل ذلك في مفهم التشبيه فيعمل في حالين متقدمة عليه ومتاخرة عنه كقوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اي تعيرنا اننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فحذف مثلا واقام المضاف اليه مقامه مضمنا معناه لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهنا الاعراب اجود ما قيل في البيت ولا يجيئ الحال من المضاف اليه في حال من الاحوال الا اذا صح اي جاز قيامه اي قيام المضاف اليه مقام المضاف عند حذفه نحو قوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا فحنيفا حال من المضاف اليه وهو ابرهيم وجاءت منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القرآن اتبع ابرهيم لكان صحيحا او كان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو اعجبني وجه هند راكبة فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند اذ المضاف وهو الوجه بعض هند ومثله قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فكل من ميتا واخوانا حال من المضاف اليه وهو الاخ والضمير والمضاف الى كل منهما بعضه ولا خفاء في ان اشتراط صحة قيام المضاف

اليه مقام المضاف يغني عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبني هند راكبة وفي غير القرآن ياكل اخاه ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا نحو اعجبني ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف المضاف اليها ذهاب مسند عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال لانه بمعنى الحال والاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا المجيئ الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل في الحال يجب ان يكون هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف صالحا للسقوط وقيام المضاف اليه مقامه كان المضاف اليه كانه معمول العامل المضاف الذي هو عامل الحال وعلى هذا فلو لوجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحبا حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه بلا خلاف وانتقد بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة وقال العلامة اثير الدين ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف اليه مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما ميتا من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم ولخوانا من قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر بان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال او بمثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله تنبيه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة فلا يضاف قال الرضي ويقع كافة في كلام المتاخرين ممن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال لغفلة خطاوا في ذلك انتهى ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل قال محيطا بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني تجويز الزمخشري الحالية من الفاعل ومن المفعول في قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختصة بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك

التاسع التمييز وهو النكرة الرافعة للابهام المستقر

الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا للمصدر محذوف اى رسالة كافة لان اضافة الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهم فى خطبة المفصل اذ قال محيطا بكافة الابواب اشد الاخراج اياه عن النصب البتة ووقع للحريرى فى المقامات ايراد قاطبة مضافة غير حال قال بقاء المثل الكتاب قال ابن الخشاب استعمال قاطبة مضافة الى ما بعدها وتعريفها به وادخال حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو وانه كان مقصرا فيه حدا التاسع مما يرد منصوبا لا غير التمييز ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين وهو لغة فصل شيء عن شيء قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اى انفصلوا واصطلاحا هو النكرة اى اسم النكرة ولا ترد الجملة وان اشتهر انها نكرة فقد قال الرضى الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج فى الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول نحو حسن زيد وجهه فان فيه ملفى حسن وجهها الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله له داع بمكة مشمعل واخر فوق دارته ينادى الى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد فمحمول على زيادة ال كما زادها من قال باعدام العمرو من اسيرها هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بما اوله غيرهم الرافعة للابهام المستقر اى الثابت فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعى قال صاحب الفوائد الضيائية وقد رام دفع ما اورده الرضى على ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعى من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق لكن قال بعضهم هذا لا ينفعه فى التفصى عن الايراد اذ الكامل هو الثابت فى الوضع والاستعمال معا انتهى و الاحتراز بهذا القيد عن نحو رايت عينا جارية فان جارية رافعة للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل فى العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل ناشى من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له قال بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت فى قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن فى النفس فالابهام ثابت فى قصد المتكلم فى صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان المقصد

بالعين

عن ذات مبهمة ونفترق عن الحال باغلبية جموده وعدم مجيئه جملة وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح

بالعين المعين الا انه اوهم الابهام من غير قصده فازاله لكان حسنا انتهى عن ذات مذكورة لا وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات بل عن وصف وكنسبة واقعة فى جملة او ما ضاهاها كما سيأتى بيانه تنبيهان الاول قال الشيخ شهاب الدين الخفاجى فى شرح التهذيب للمص وعبارته كعبارته هنا صنعه او لحن صنع الكافية حيث قال من ذات مذكورة او مقدرة انتهى وفى الاولوية نظر بل الاولى ما فى الكافية وجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن فى طاب ابهام ولا فى ذات زيد ولا فى اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم ذات مقدرة والمعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم فى الحقيقة هو الشىء المنسوب اليه لا النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمص فقد تجوز نظرا الى ان الابهام ناشى عن جهة النسبة وكذا الكلام فى زيد طيب نفسا ويعجبنى طيبه نفسا الثانى هذا الحد منقوض بنحو رايت شيئا اى حسن رجل والبدل فى الضمير المبهم وصفات اسماء الاشارة من نحو مارة ى ووصف العدد فى نحو قبضت عشرة دراهم ولا تخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها بما يخرج التوابع عن الحدود ذكره عصام الدين فى شرح الكافية ونفرق التمييز عن الحال باوجه سبعة كما فى المغنى احدها اغلبية جموده اى جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا ويصحف على بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال انما معناه شارحا التمييز اكثر وجودا بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحش فاحذره والثانى عدم جواز مجيئه جملة بخلاف الحال فانها تجيء جملة بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته والتمييز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله فى التعريف تعريف النكرة فان النكرة ضرب من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من اوصاف المفردات بالاصالة والثالث عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما مر سواء كان اسما نحو عندى رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا وتمييزه غير منقول نحو كفى بزيد رجلا بالاجماع فى هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندى زيتا رطل نحو او متصرفا وتمييزه منقول نحو طاب زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وفاقا لسيبويه والفراء واكثر البصريين وبعض الكوفيين وذلك لان التمييز فى هذه الصورة فاعل فى الاصل

قد

فلذا نقل الاستناد الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه
من الاخلال بالاصل وقيل لان التميز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك
ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من
الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا
بالفراق تطيب وقال الآخر ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقال
الآخر ولست اذا ذرعا اضيق بضائع ولا يائس عند التعسر من يسر وقال الآخر انفسا تطيب بنيل المنى
وداعي المنون ينادي جهارا وللمجيز من الشواهد غير ذلك والجواب تاويل كل ذلك بتكلف كيف وهم
يبنون الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسب كان انصافا تنبيهان
الاول اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل
الثاني اتفقوا على تقديم جواز التميز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن ن
الصائغ وهذا يرد قول الفارسي ان التميز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور
الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى و
لا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله
قليل الرجا الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا واما قوله تبارك رحمانا رحيما موئلا فالصواب ان رحمانا منصوب
باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت والقول بانهما تميزان خطاء السادس كونه مبينا للذات
والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها
نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد
لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله فهو اثنا عشر مبين واما ما اجازه المبرد ومن وافقه
نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التميز واما قوله تزود
مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق
ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له
تقدم فصار حالا واما قوله فنعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ففتاة
حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر

احدها

فهما يختلفان اي التميز

فان كان مشتقا احتمل الحال فالاول خبر مقدار غالبا

احدها ان التميز قد لا يكون عامله فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك عشرون درهما الثاني ان
التميز بمعنى من والحال بمعنى في حال كذا الثالث ان التميز قد يجر في بعض المواضع اي عندي بخلاف الحال فانها
واجبة النصب فان كان التميز مشتقا احتمل المشتق الحال نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن
الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو من ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة
فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل
انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة
ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او
كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا
بطلتا ثبت التميز انتهى قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا معنى لان التميز عنده ما احسن فروسيته فلا
تمدحه في غير حال فروسيته لا بهام وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
ويتضح مجيئهم بمن في لله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم عز من قائل انتهى تنبيه مما يحتمل
الحالية والتميز ايضا قولك كرم زيد ضيفا ان قدرت زيدا هو الضيف اما الحالية فدلالته على الهيئة
واما التميز فلدخول من عليه والاجود عند قصد التميز ادخالها عليه عند قصده دفعا لتوهم
الحالية وان قدرت زيدا غير الضيف تعين التميز وامتنع من لانه تميز منقول عن الفاعل الاصل
كرم ضيف زيد فالاول اي التميز الرافع للابهام المستقر عن ذات يصدر عن مقدار صدورا غالبا لا
دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سيأتي ويجوز ان يكون غير بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن
طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاردب
والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل
وغير ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او
مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملؤ الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما غيرك رجلا وسواك انسانا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه رضا

وبخلافه

والخفض قليل وعن غيره قليلا او الخفض كثير

حبنا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التميز اريدت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندك عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون الا ما يوزن به وكذا في غيرها قاله الرضي والخفض اي خفض اضافة تميز المقدار باضافة التميز اليه كثير ارض قفيز بر ومنوى عسل تمر قليل لما سيأتي وهذا اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرين درهما او مضافا نحو مثله مددا او ملاء الارض ذهبا تعين النصب ويصد عن غيره اي غير المقدار صدورا قليلا وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب قليل فضة قال بعض المحققين فيشكل تعريف التميز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تميز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال والخفض اي خفض تميز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز كثير لان ابهامه اخف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى تميز ونصب المميز نص على كونه تميزا وهو الاصل في التميز بخلاف الخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان الخفة معه اكثر لسقوط التنوين والتنوين بالاضافة ويجوز جر النوعين بمن ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملاء الارض من ذهب او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلاث مسائل احدها تميز العدد نحو عشرين درهما ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه من التميز بتعريفه الثانية التميز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكثرهم مالا واختلف في من هذه فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح تنبيه تميز الذات اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى الوجهين يجب افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرين ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرين ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد وان كان عن عدد وليس بجنس نحو عشرين درهما وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا ثني ان اريد تثنيته وجمع اذا اريد جمعه والا افرد تقول عندك مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق بما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين

والثاني عن نسبة في جملة او نحوها او اضافة نحو رطل زيتا واشتعل الراس شيبا ولله دره فارسا

او رجالا وتحصل التقسيم ان التميز عن الذات اما ان يكون عن عدد او لا والعدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وغير العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا هذا تقسيم الرضي عليه من الله الرضى والثاني اي التميز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر عن نسبة كائنة في جملة او نحوها وهو اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد متفقي شحما او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وسرعان ذا اهالة وويلم اياه الشباب معيشة وبالزيد فارسا او في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندي رطل زيتا مثال للتميز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو فصيح اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف المثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس وجعله الفاضل الهندي مثالا للمكيل وسماه بعضهم وليس بهو فقد قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر ما الذي يوزن به او يكال به انتهى وخاتم فضة مثال للتميز عن غير المقدار واشتعل الراس شيبا مثال للتميز عن النسبة في جملة ولله دره فارسا مثال للتميز عن نسبة في نحو جملة لان فيه معنى الفعل اي عجبا منه فارسا وفي الاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يات بها بمثال لهذا وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما اما اذا كان مجهولا كان من تميز الذات لا من تميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى تميز والدر بفتح الدال وتشديد الراء المهملتين الكثرة في الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم درا ويسمى اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد في مثله الخير لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرونه الضيف ويسقونه الخيل وقال ابن السيد اصله ان رجلا رأى اخر يحلب ناقة ليلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله درك وقيل معناه لله در اللبن الذي رضعته من امك واكثر ما يمثل به النحاة مضافا لضمير الغائب وقد يضاف للمخاطب ولضمير المتكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله تعالى وقصد التعجب منه لان العرب اذا عظموا شيئا غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تع وبان هذا جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة سبحانه وتعالى تنبيهان الاول يفهم اطلاقه ان تميز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره المغاربة خلافا لما في

التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد الثاني التمييز عن النسبة اربعة
اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس نصبت شيبه على التمييز
سبا لغة وتوكيد الان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره من اول الامر مفسرا ومحول
عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب
عيون على التمييز هذا مذهب الجزولي وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وتلميذه الابذي
وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره النحويون وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال
مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وتاولها ابن ابي الربيع على وجهين
احدهما ان تكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه
او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم لم يلزم في مثله التنكير
والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالخافض في وقت وايضا فليس العيون مفجرا بها بل هي نفس المفجر انتهى و
محول عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وهو الضمير فارتفع وانفصل فصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا وغير محول نحو امتلأ الاناء ماء
لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره
فارسا وحسبك بزيد ناصرا وما احسنه رجلا واكرم بزيد ابا الثالث اذا اتحد مميز النسبة بما قبله معنى طابقه
في الافراد وضديه فتقول اكرم بزيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا في المؤنث كما تقول
زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه واما قوله نعم وحسن اولئك رفيقا ففيه وجهان
احدهما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني
ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف المضاف فجا التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحد فيطابق
نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراد معناه او لكونه مصدرا لم
يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب
الزيدون اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا وطاب الاشقيا
رايا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالف الناس اراء وتفاوتوا
اذهانا ومنه بالاخسرين اعمالا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى فطاب الزيدون نفسا
وقروا عينا اولى من انفسا واعينا لافادة المقصود ما خصا قال نعم فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع

في محذور

والناصب لمبين الذات هي ولمبين النسبة هو المسند من فعل وشبهه النوع الثالث ما يرد مجرورا لا غير و
هو اثنان الاول المضاف اليه وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدر مرادا

في محذور تعين جمعه وان كان نعله مفرد فتقول اكرم الزيدين اباء بمعنى ما اكرمهم من اباء ولو افردت
لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا
لاوهمت انه ثوب واحد والناصب لمبين الذات المبهمة هو نفس اي تلك الذات واختلفوا في صحة عملها
مع انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعشرين درهما شبيه بضاربين زيدا
ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون
وقيل لشبهها بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا اصل
لافعل لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي
لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كما في التصريح والناصب لمبين النسبة
عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من فعل كطاب زيد نفسا وشبهه المراد
به ههنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف وتضمن معناه فقط كاسم الفاعل ونحو لله
دره فارسا عزي في العمدة عن هذا بشبه شبهه وذهب قوم الى انه العامل في مبين النسبة هو الجملة التي
انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انقضى
كلام المصنف في النوع الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث
منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات من الاسماء ما يرد مجرورا لا غير وهو
اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه اضافت الشمس للغروب
اي مالت واضفت ظهري الى الحايط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب
لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية ونحو ما بعده زيد قائم وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها
في تاويل الاسم وبالاخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المص من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون
المضاف هو الاول هو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل عكسه وقيل
يجوز في كل كل وهو اي المضاف اليه اصطلاحا ما اي اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو
يوم ينفخ في الصور نسب اليه شيء ولا يكون الا اسما بواسطة حرف جر مقدر حال كون هذا المقدر مرادا
احتراز عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترضه
الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى لتقدير

الحرف

الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيفضي الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف وهو كونه مجرورا بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى تنبيهات الاول المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية على المشهور انها ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف ولكنه لم يبين فيما سيأتي تقدير الحرف كما سينبه في المعنوية وسيأتي تحقيق ذلك الثاني استشكل حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور بنحو واستثنى القرينة واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه في ذلك مجرور تقديرا معترفا بانه تكلف امر بالتامل وقال بعضهم وقد يجاب بانه عام مخصوص بما ذكر ولعل هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاشكال راسا الثالث في عامل الجر في المضاف اليه قولان احدهما انه الاضافة الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه قولنا في تعريف الاضافة انها توجب لثاني الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة له واعلم ان الغالب في الاسما ان تكون صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل والاخفش والمازني ومن وافقهم في نحو اياي واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وحجتهم انها لما ثبتت اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب واذا ثبت اضافته الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب وجب الحكم باضافته الى الضمير الذي لا يظهر فيه الاعراب واما كون الضماير لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تتخلف في بعض الصور بدليل تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن ضم المرفوع بها وتخلف عسى عن اتصال الضمير المرفوع بها بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من المتاخرين من ان الضماير لا تضاف مطلقا ولا يثبت اضافة ايا لما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسيأتي ذكر المضمرات مستوفيا في المبنيات واضافة اسما الاشارة وسيأتي ايضا ذكرها ثمه واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب باجماع النحاة واضافة اسما الاستفهام وهي عشرة كم وكيف ومن وما ومهما واي واين وايان ومتى وانى وسيأتي شرح بعضها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى واضافة اسما الشرط ويأتي ذكرها في حديقة الافعال والموصولات و

باتي ذكرها في المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف سوى اي في الثلثة اي في اسما الاستفهام والشرط والموصولات فانها لا تمتنع اضافتها لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسيأتي شرحها مستوفى في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وبعض الاسما تجب اضافتها اعاد الضمير مؤنثا على بعض مع كونه مذكرا لاكتسابه التانيث من المضاف اليه كما يجيء بيان ذلك في هذا الباب عن قريب ان شاء الله تعالى واضافتها اما الى الجمل وهو نوعان مضاف الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسما الزمان نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ انتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نحو زيد قائم نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه ووجهوه بان اذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ونقض بنحو اذ زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه لحكاية الحال التزم الرضي قبحه ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كما مر او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذي يظهر لي من قواعد العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر ذالها ح لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسر جر اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بنائها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بانه قد سبق بانه حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا للمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل هذا على انه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وسيأتي تمام الكلام على اذ في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وحيث نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها

واذا اولى المفرد ظاهرا او مضمرا وهو كلا او كلتا وعند

على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها الى الجملة كاذ واذا في الزمان انتهى وربما اضيفت
الى المفرد كقوله حيث لي العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط في اضافتها الى الجمل ظرفيتها
وزعم المهكو شارح الدريدية ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث يحيي لما زمان ومتى
انها لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها
صفة لها وتكلف لها تقدير رابطة قال ابن هشام وليس بشيء واذا دخلت عليها الماء الكافة
تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن هشام
هذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجمل الفعلية اذا عند غير
الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو
واذا تتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن
خروا سجدا وبكيا وماضيا امر نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسيأتي تتمة الكلام عليها في حديقة
المفردات او الى مفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة عن الاضافة
فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على
بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد حال كونه ظاهرا مرة
ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلتا المرأتين وكلتاهما ولا يضافان الا باستكمال
ثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين وذلك لانهما
للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما
او بالاشتراك نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين
الاثنين والجماعة وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة في المعنى
مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلا ما ذكر الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة
وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو وقال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند
المام الملمات قال بعضهم ولا ينون كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلبت عليه
التجريد منه لاجل الاضافة وعند وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين نحو فلما
رآه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ومعنويين نحو وقال الذي عنده علم الكتاب
انا اتيك وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان ظرفها معنى كانت

ولدى وسوى او ظاهرا فقط وهو اولو وذو وفرعهما

للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا يقع الا ظرفا او مجرورة
بمن وبها ينبغي ان يحل ما الغز به الحريري حيث قال وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى
حرف واما قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها فسائغ
ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها انتهى ومثله قول الآخر يقولون هذا عندنا غير
جائز ومن انتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب ولدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن عند امكن
منها من وجهين احدهما انها ان يكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندك مال وهذا القول عندي صحيح
ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان
غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال
ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى وتعامل الفها معاملة الف الى
وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد يقال لداكم وسوى نحو سوى زيد وسواك وسيأتي
الكلام عليها في بحث المستثنى ان شاء الله تعالى تنبيه استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الاضافة
وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية فقال تؤلف من جزئين فرعين لا سوى وعند
النحويين لها فيما يلزم الاضافة يقتضي منعه فتدبر او حال كونه ظاهرا فقط اي فحسب وهو اولو
بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو وقال تعالى نحن اولو قوة واولو باس
شديد والدال على صحبة لا ذو الموصولة نحو ذو النون وفرعهما نحو واولات الاحمال وان كن
اولات حمل واستشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتي اكل خمط ولا يضافان
الا الى ظاهر اسم الجنس ونعني به ما يقابل الصفة فلا يقال جاءني رجال اولو عاقل ولا رجل ذو
عاقل وذلك لان ذا واولو وفروع عنها في الحقيقة انما وضعت وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة
وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب واما اذا جاز كونها صفة لم يكن للمجيء بها فائدة وهذه
هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة معينة
ليقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما
قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب

انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن ابن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني
غنم ثم من بني حنظلة لنفسه من تصدى لاخيه الغني فهو اخوه تلغنى المثرى فان املق اقصاه بنوه
لو لمي الناس بعينا سائلا ما وصلوه وهو لو طمعوا في زاد كلب اكلوه لا تراني اخر الدهر بتسآل أفوه
ان من يسأل سوى الرحمن يكثر حارموه والذي قام بارزاق الورى طرا سلوه وعن الناس بحمد الله
فاغنوا واحمدوه تلبسوا ثوب عز فاسمعوا قولي وعوه انما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه
واذا احتجت اليه ساعة مجك فوه اهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما يصنع المعروف في الناس
ذووه وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الاخر فلا اعنى بذلك اسفليكم
ولكني اريد به الذوينا او حال لكونه مضمر فقط وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب
او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده نحو واذا دعى الله وحده وقوله
وكنت اذ كنت الهي وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا وهو ملازم
للتذكير والافراد والنصب وللنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر
الموضوع موضع الحال فوحده في موضع ايحاد والايحاد في موضع موحد وهو الحال قال ابن بابشاذ في
شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحده ناب مناب ايحاد وايحاد ناب مناب موحد
وموحد ناب مناب انفراد وانفراد ناب مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة حال انتهى وهو تطويل بلا فائدة
من غير ضرورة الثاني انه مصدر اوحده وهو محذوف الزوائد وذهب اليه ابن جني الثالث انه مصدر
لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه منصوب على
الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام فيها وجهين احدهما ما قاله
يونس والثاني ان يكون مصدرا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي اقبل اقبالا وحكى
الاصمعي وحد يحد وعليه هو مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده
اي حدته وحكى ابن سيدة جلسا على وحديهما وباضافة نسيج وجحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير
تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ومعنى الاول المدح والثاني الذم
وربما ثنى مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيدة جلسا على وحديهما تنبيه اختلف القائلون بانه نصب
على الحال فيما اذا قيل رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون في حال ايحادي له بالرؤية ويعبرون عن
هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول

ومنع

ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل
قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب اخشاه ان مررت به وحدي البيت هذا الذي قاله ابن
طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من جملة ان ياتي الوجهان المتقدمان في رايت زيدا وحده فان المعنى يصح
معهما ومما يضاف لضمير المخاطب فقط وهو لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك
بفتح الدال المهملة وهجاجيك وهذاذيك بذالين معجمتين قال الضرب هذاذيك طعنا وخضا وقد عرفت
معنى ذلك كله وقول الاعلم ان الكاف فيها لمجرد الخطاب مثلها في ذلك مردود لقولهم حنانيه ولبي
زيد ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وبانها لا تلحق الاسماء التي تشبه الحرف وشذ اضافة
لبي لضمير الغائب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا
فلبى فلبى يدي مسور وقال ان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة قال سيبويه فهذا البيت
رد على يونس في زعمه ان لبى مفرد واصله لبى بالف بعد الموحدة على زنة فعلى بسكون العين فقلبت الالف
ياء لاجل الضمير كما قلبت في على وعليك وقول البدر بن مالك ان خلاف يونس جار في لبيك و
اخواته وهم وانما هو خاص بلبيك تكميل لاحكام الاضافة يجب تجريد المضاف من التنوين نحو جاءني
غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كم رجل وهن جوع
بيت الله قال البدر الدماميني اخذا من كلام ابي حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير
شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات
فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق ههنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف
فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقديره هذا فيما بناؤه من المبني المشابه للحرف وغيره
المنصرف المشابه بالفعل والصواب ما قاله الرضي عليه من الله الرضا انه يفيد انه لو كان فيه تنوين
يحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على ما ورد على تلك العبارة انتهى ونظر بعضهم حيث يقول و
كنا خمس عشرة في التئام على رغم الحسود بغير آفة وقد اصبحت تنوينا واضحى حبيبي لا تفارقه الاضافة
ويجب تجريده ايضا من نوني المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي
الصلوة ونحو اقبض اثنيك وعشريك وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة
تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله هم الفاعلون الخير والآمرونه فضرورة وقيل انها للسكت
ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو لسان زيد وشياطين الانس ومنهم من نص على تجريده مما ذكر

انه

انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس يقال هذه عدة نهار وهو ابو
عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرة بر شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعري
وعند واقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال ثلثة تحذف تاءاتها مضافة عند جميع النحاة فمنها
اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة وقد يفعل ذلك بعده وقول الشاعر واخلفوك
عد الامر الذى وعدوا اى عدة الامر واشترط امن اللبس احترازا من نحو تمرة وخمسة وبقرة فان حذف
التاء فيها موقع في الالباس وقد خرج جماعة على حذف التاء عند الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسرة
بضم السين وكسر الراء وقالوا الاصل الى ميسرته ذا عمين ان مفعل بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا
جمع مكرمة ومعونة فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة الى معمولها اى معمول الصفة قبل الاضافة والا فكل اضافة المضاف اليه فيها معمول للمضاف
حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب فلفظية نسبة الى اللفظ لعود فائدتها
من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعلها معنى قاله
بعض المحققين وتسمى غير محضة ايضا ومجازية ومنفصلة فيكون الاضافة لفظية مبنى على كون الصفة
عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين
المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا جائزة العمل
فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما سياتي في بابها ان شاء الله تعالى
لفظية ابدا وكذا عمل اسمي الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببهما جائز مطلقا نحو زيد ضامر بطنه
مسود وجهه ومؤدب خدامه فاضافتهما الى ذلك السببي نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه مؤدب
الخدام ولفظية ابدا وكذا عملهما في غير سببهما كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن
لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع
في الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبههما بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول
الذى لم يسم فاعله او في المفعول المنصوب في باب اعطى او عملهما في غير المفعول به من المفعولات الاجنبية
فيحتاج الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سياتي فاذا اضيفا والحالة هذه الى ذلك
المعمول كزيد ضارب عمرو الان او غدا وزيد مضروب العبد او معطى الدراهم فاضافتهما لفظية لكن لا
يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما او مثلهما في ذلك ابنية المبالغة هذا

ملخص ما قرره الرضي ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين
او النونين نحو ضارب زيد ومعطى درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما
في المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف فيهن معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب
الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك و
قد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه وافاد المص بحصر مفاد
اللفظية في التخفيف انها لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد في الحسن الوجه رفع القبح لا
التخفيف وذلك ان في رفع الوجه خلو الصفة لفظا من ضمير يعود الى الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع
ضميره او مع اللبس ضميره او المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف وفي نصبه على
التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر
لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان
النكرة ينتصب على التميز هكذا قرره ابن هشام في كتبه وقال في المغني وفي التحفة لابن مالك ردا على ابن
الحاجب في قوله الا تخفيفا فقال بل يفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص من ضارب وهو سهو
فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول
قبل ان ياتي الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضي رح والا يكن الاضافة اضافة صفة الى معمولها
فمعنوية نسبة الى المعنى اللفظ اي المضاف لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص ولافادتها معنى
لم يكن له قبل الاضافة مما ذكر كذا قرره بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول كثير
لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف والتخصيص وتسمى محضة ومتصلة لانها خالصة من
شائبة الانفصال ويصدق كون الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها على صور احدها ما ليس المضاف
صفة ولا المضاف اليها معمولا للمضاف اي قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافته الى معنى الحرف
كما سياتي ومنه اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافين الى المقصد
بالنسبة نحو ذو صباح وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته ويجب فيه التاويل
بالمسمى اي مسمى كرز وكذا الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع صلوة الاولى وجانب الغربي
وبقلة الحمقا ان قلنا ان الحمقا صفة للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل ورايت في بعض الكتب الطبية

او نونا التثنية والجمع على حالهما وهو في اسم الفاعل والمفعول المضافين الى الضمير لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين منه

[illegible]

انها انما اضيفت الى الحمقاء لان سيدتنا فاطمة الزهراء عليها السلام كانت نسجتها فسمتها بنو امية
لعنهم الله ابد الابدين بقلة الحمقاء ثم وقفت على ذلك في بعض كتب الحديث وعكسه هو اضافة
الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب ذا الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا
الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون متمسكين الى ما سمع من
ذلك مما ذكرناه من غير تاويل ومنعها البصريون واولوا ما ورد منهما لان الصفة هي الموصوف ولا يضاف
الشيء الى نفسه ثم قال الاكثرون منهم في تاويل الاول لعلهما هو على حذف موصوف اي مسجد المكان
الجامع وصلوة الساعة الاولى وفي الثاني كجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال
ثم حذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ثم اضيف الى جنسها للتبيين اي شيء جرد من جنس قطيفة وشيء سحق من جنس
عمامة ولا يقاس ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كزيد اليعملات
اي صاحب اليعملات واضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسر الكاف كحينئذ ويومئذ قال الشاعر
تفلت انجو عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه النجا القشر الجلد من قولك نجوت
جلد البعير عنه وانجيته اذا سلخته فكانه قال جلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء النجا
اضاف الى الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد
وحبل الوريد واكثر البصريين ان هذا في غاية الندور فلا يقاس عليه ولا يتعدى به مورد السماع و
اضافة الملغى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنه قولهم هذا حي زيد اي زيد
زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول عاشا الابيات قالهن شاعر تيمي رباح قالهن حي رباح وعكسه
المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزائد للتاكيد كقول الحطيئة ولو بلغت
عوى السماء قبيلة لزادت عليها نهشل وتعلت وقول الاخر اقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق مبرح الصورة الثانية ما المضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا
لها وذلك كاسم التفضيل نحو وفضل القوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال
كما في خالق السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل في المضاف اليه في ذلك ليس معمولا له فاضافته
معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف
صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه ومنصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح تنبيه
المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما

وتفيد تخصيصا مع النكرة
تعريفا مع المعرفة

قرر وابتت ابن مالك في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة وهو اضافة المسمى
الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى القائم مقام وصفه والمؤكد الى المؤكد والملغى
الى المعتبر وعكسه وقد مر انفا ان الاضافة في ذلك كله داخلة في المحضة وذهب قوم الى انها
غير محضة لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن
مالك جعلها واسطة بينهما لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة
الاتصال من حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد قال ابو حيان
ولا اعلم له سلفا في ذلك وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام
زيد وعبد هذا وضارب زيد امس وزيد افضل الناس وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه النكرة
نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان رجل فان غلام رجل اخص من
غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز زيد قاله في المغني وقال البدر الدماميني في شرحه فيه نظر فان مقتضاه
انه لو اطلق التخصيص لم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص عندهم
تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في الاصطلاح
معرفة ولا يقال انه مخصص انتهى وبهذا يدفع كلام ابي حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى
التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم
له والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة اكتسب التخصيص
التام انتهى تنبيهات الاول استفيد من كلام المصنف هنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية
لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبا لان الاهم من الاضافة للمعرفة تعريف المضاف
وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بال حذفت منه او
بالعلمية نكر بان يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا اخذفت ال من الاول و
ندر التباع في الثاني ولذلك امتنعت اضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها الثاني
ان المقصود لذاته هو المضاف فالصفة في قولك جاء غلام زيد الظريف له لا للمضاف اليه
الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التعريف والتخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر
بالعكس نحو كل فتى يتقي فائز فالصفة في ذلك للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد
التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ذكره

في المغني التنبيه الثاني تستثني من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما
يتخصصان ولا يتعرفان لاحدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة
والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك او حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها
واختلف في سبب ذلك اعني عدم قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راي ابن السراج والسيرافي
وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فينوى
فيه التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل
اما اذا اريد المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة ونحوهما فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك
قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر
ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين الضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب والمسلوب غير السالب واجاز
بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك
بلازم لقوله نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت بها النكرة مع وقوعها بين متضادين انتهى واجاب
الرضي عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناه من شبهك ونظيرك و
سواك ونحوك وضربك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقدك وقطك في
الارتشاف ومآخذه السماع الثاني ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم
ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو لا اباله لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا
تكون معرفة ولا لا تعمل في المعرفة فائدة في نحو لا ابا له ثلاثة مذاهب احدها انه مضاف الى ما
بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة
في الظاهر والدليل على زيادتها انها قد جاءت في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك
تخوفيني وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثاني ان اللام غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما
قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوفة منزلة المضاف لطوله بصفته ومشاكلته للمضاف
في اصل معناه اذ معنى ابوك واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك
الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو
مذهب الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي لسلامته مما في قولي الاخرين

من تاويل

والمضاف اليه فيها ان كان جنسا للمضاف فهي بمعنى من او ظرفا له فبمعنى في او غيرهما فبمعنى اللام

من تاويل وزيادة وحذف وكل خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا ابالي ولا يجوز ان
تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف
الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا غلامي له فيحذفون النون ويجاب عنهما بان تشبيه الشيء بالشيء جار
مجراه وعلى القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال ويرد الثالث امران احدهما ان الذي يقول لا اباك
بعض العرب والذي يقول لا ابا لزيد جميع والثاني قولهم لا غلامي له بحذف النون انتهى والثالث هل
اضافة الجمل للتعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او للتخصيص لان الجمل نكرات احتمالان
لصاحب البسيط وميل البحيان للثاني واستظهر المرادي الاول والمضاف اليه فيها اي في الاضافة المعنوية
ان كان جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال مولانا الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية فهي اي الاضافة المعنوية
بمعنى من التبيينية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذا الخاتم قد يكون فضة
وقد لا يكون او كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية
فظرف الزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو قتيل كربلاء وشهيد الدار
ومجازا نحو الد الخصام وهذه الاضافة اعني التي بمعنى في اثبتها المصنف ره تبعا لابن الحاجب وابن مالك
قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غير في في
شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به مأول
انتهى وما قاله اولا مردود فقد قال بها عبد القاهر والزمخشري حكاه عنهما ابن اياز وصرح بها ابن
الحاجب في كافيته ولم يذكر المصنف قلتها وذكرها ابن الحاجب وابن مالك وعلله بعضهم بانه
لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف
الحقيقي اما لو اريد مدخول في فلا فان اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان تحصى فبياض زيد بمعنى
بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى النظر في الكتاب
والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم انتهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافية فان قلة
الاضافة بمعنى في قليل بالنسبة الى تقديرها باللام ومن ثم ما صرح به ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه
غيرهما اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد
ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا

مطلقا

وقد يكتب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس بشرط الاستغناء عنه بالمضاف اليه

كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم

مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم اومساياله كليث اسد فالاضافة ممتنعة تبيهان الاول كون الاضافة في نحو يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما دعاهم اليه والانسب بالمعنى ان الاضافة في ذلك بيانية وإظهار من فيها خال عن التكلف قال بعضهم ويمكن ان يقال الحامل ان لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه من جنس المضاف وجايز الحمل عليه وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر انتهى الثاني لم يبين المص تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع اقتضاء حده للمضاف ليه التقدير فيها ايضا والمشهور ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو فعال لما يريد مصدقا لما معهم ورد بعدم اطرادها اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني وعن الشلوبين وانه لا بد منه وان ظاهر كلام النحاة منافرله وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس اي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء عنه اي عن المضاف عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فالاول كقوله وهو الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم فانث شرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر لاكتسابه التانيث من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنك غير مفحم الجب البئر التي لم تطو واسباب السماء ابوابها والسلم المرقاة وقيل سمي سلما لانه يسلمك الى المرتقى اليه وتهره تكرهه وتبغضه وافحمت فلانا اي لم يطق ان يجيبني يقول لو كنت في جب بعيد القعر مثلا او صعدت الى السماء لم تتخلص مني وليستصعدنك من الجب وليستنزلنك من السماء بالقول الذي ليستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست مفحما عن جوابك ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجاربردي والواو من قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزن قوله فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء ويقال شرق بريقه اي غص به كما يقال

نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى ومن ثمه امتنع نحو قامت غلام هند

عضصت باللقمة واذعت افشيته يخاطب رجلا مذ ياعا لا يكتم ما يسمعه والمعنى انك تشرق بالقول الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه واستعمال الشرق في صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويصير سمته بادية عليه قاله الدماميني في التحفة والى هذا البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يزري وشاهد كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو عن الرجل المزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط قاله في المغني وغيره وظاهر ما ذكره جواز ان يكون المراد بما الموصوفة وكان ايثاره الموصولة بالذكر لكونها اشهر والنقص فيها اظهر قال بعض المتاخرين ويمكن ان يكون مرادهم بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شرف على ما تقرر في علم المنطق قال الصلاح الصفدي ويحتمل ان يكون مراده بعمرو عمرو المذكور في قول الشاعر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار ومثل البيت المستشهد به قول الاخر طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا قال ابن هشام في المغني ويحتمل ان يكون من ذلك فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها لان الشفاء ويحتمل ان الضمير فيها للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف انتهى وعبارة المص شاملة لما كان المؤنث فيه ظاهرا او مضمرا وزعم الفراء انه لا يجوز مع المضمر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة اشرقت صدرها واما العرب فمنعت من استجازته ذكره في الارتشاف واجازه بعضهم مستشهدا بقوله تمنيت شمسا استضيئ بنورها فلما اضاءت احرقتني ضياؤها والثاني نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لانه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعدها لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ومن ثمه امتنع قامت غلام هند وجاء امته زيد اذ لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امته

زاد ابن مالك في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المصنف وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه كمثال المتن او
كبعضه نحو حجة عنا اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا
القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغنا بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون
المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبتني يوم عروبة
وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد
ظهرت فايدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة وباللام يوم الجمعة وزاد الفارسي فيما الخ يجوز فيه
التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كل كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل
حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي في شرح التسهيل و
الافصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار المصنف بقيد التقليلية الى ان ذلك وان جاز
وصح لكن الاصل والافصح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية تكميل وقد يكتسب
المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف لمصدر ولهذا وجب تقديم
المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام ايهم انت افضل ووجب
الرفع في نحو غلام ايهم اكرمت ومن مجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من
زيد والى هذا اشار الشيخ امين الدين العروضي المحلي بقوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب
الصدور تصدرا واياك ان ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض
مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين
وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض
الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون
ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض
الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير و
مثل ودون واستدلوا بقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون في من
فتح مثلا وهو صفة لحق وقرء بعض السلف ويصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما
مثلهم بشر وقول الاخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير في البيت
وجاء مفتوحا وقد يقول الجميع لك وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى و

الثاني المجرور بالحروف هو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف ملفوظ جر والمشهور من حروف الجر اربعة عشر

تجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وتاول الاية واقاويل
الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ولا ياتي مجيئه هذا في غير لان قولهم غيران واغيار ليس بعرف ولو
كان المضاف غير مبهم لم يبن الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ
ومن عذاب يومئذ يقرآن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله لاجتذبن منهن قلبي
تحلما على حين يستصبين كل حليم رويا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن
عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز
البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غير ابي عمرو يوم لا تملك
نفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال الاخر لم تعلمي يا
عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل واني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل
رويا بالفتح قال البدر الدماميني في شرح التسهيل قال ابن هشام سئلني سائل من اين يهب الصبا
فانشدته الم تعلمي البيتين ولم ازد على ذلك فتنبه انتهى وقال في شرح المغني بعد حكاية ذلك وجه
صلاحية هذا للجواب انه اشتمل على بناء حين المضافة الى الجملة ولا يخفى ان هذه الجملة التي المشار
اليه بانشاد تلك البيتين صريح في ذكر محل الصبا اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
فظهر المقصود ولله الحمد الثاني مما يرد مجرورا الا غير المجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسب اليه شيء
دخل لنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول نحو ضرب زيد عمرا او غير ذلك مما ليس من المعرف كما مر وخرج
بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ واعلم انه ليس في كلامه ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف
الجر ملفوظا كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملا له اذ الحق ان المضاف لا يكون الا
اسما كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث ان زيدا مفعوله ليس ماولا
باسم ومن حيث هو مضاف الى زيد ماول به اي مرور مضاف فالمضاف هو المرور لا الفعل الاصطلاحي
والذي دعا شراح كلام ابن الحاجب في كافيته الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلا تعريفه لحروف
الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه وهو صريح في ذلك والمشهور من حروف الجر
اربعة عشر حرفا باسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي فجملتها مطلقا عشرون وذكر كون الثلثة
الاول غير مشهورة غير مسلمة فانها اليق في الاشتهار دون ما ذكره وان نصب لفظا لكن الجر بها ثابت

بالنقل

بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وسيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى واما الثلثة الاخيرة فشاذة اما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بجر لفظ الجلالة ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرجها متى كمه وقال ابو ذؤيب الهذلي يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا يجر بها الا ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه وما وان المصدريتان مع صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ونحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها واما الكوفيون فعندهم هي انها ناصبة دائما واختاره المص كما سيأتي بيانه في تحقيق الافعال وسميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل عمل الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم ففي قولك جلست في الدار دلت في على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في همع الهوامع وهذه الاربعة عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد يقال منا على نقل الى وزعم الكسائي والفراء انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال وقال ابن هشام هي لغة لبعض العرب قال ابو حيان ضرورة وقدمها لانها ام حروف الجر كما قاله الجزري وغيره وقال ابن الدهان في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند انتهى ولها اربعة عشر معنى احدها ابتداء الغاية وليس المراد ههنا نهاية المسافة وكذا في قولهم الى لانتهاء الغاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وانما المراد بالغاية جميع المسافة قاله الرضي ويلزم عليه ان يكون استعمال من في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وقال اكثر كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود والمراد ههنا الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تختص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح ان يقال غلا القدر من اول النهار الى اخره فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية قاله عصام الدين ثم الابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة

اعرابي

وتاويلها

وتاويلها تعسف وفي غيرهما نحو من محمد رسول الله ص انه من سليمان وعلامتها صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه الثاني التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والمفعول الصريح في هذا المثال محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول مقدما جاز في المجرور وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول وان اعتبرته مؤخرا تعين تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها لا يقال لا يصح ذلك في نحو قد كان من مطر اي شيء مع ان من بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد جعل الذي في مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقي الخامس التنصيص على العموم او تاكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول نحو ما جاءني من رجل والثاني نحو ما جاءني من احد ولها ثلثة شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله قاله ابن هشام في الاوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الايتين للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له بصحة قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قال يونس قاله ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني بانه ان اريد كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونها للابتداء واذا اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر فيه فمن

للابتداء

لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتامله انتهى الثانى
عشر موافقة عند نحو لن تغنى اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها فى ذلك
للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان
من الفم قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون
كذا قاله ابن هشام والظ ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف
مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال التقى الشمنى هذا الكر بظاهر فى قول سيبويه على ما يخفى الرابع عشر
الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اى منعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو
لى من فلان صديق حميم قيل والظاهر ان من التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس عشر التبيين نحو قوله
انت منى بمنزلة هرون من موسى قيل والظاهر ان من فى الحديث للابتداء اذ التقدير قربك منى بمنزلة
قرب هرون من موسى وحذف المضاف لظهور المعنى والى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية
المكانية او الزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو عطينه من مائة الى
الالف الثانى المعية كمع وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر فى الحكم به وعليه او التعلق نحو من انصارى الى
الله وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضى والتحقيق انها
للانتهاء اى مضافة الى المرافق والى اموالكم وما ورد من ذلك يؤول على تضمين العامل وابقاء الى على
اصلها والمعنى فى الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله تعالى او من ينصرنى حال كونه ذاهبا الى الله
تعالى الثالث التبيين وهى المعلقة فى تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها نحو ما احب
زيدا الى وقوله تع نحو رب السجن احب الى واثبات هذا المعنى لالى مخصوص لابن مالك الرابع مرادفة اللام
نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اى منته اليك الخامس الظرفية كفى ذكره جماعة فى قوله ولا تتركنى
بالوعيد كانى الى الناس مطلى به القار اجرب اى فى الناس وتاوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف اى مطلى
بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور وهو على تضمين معنى مبغض قال ولو
صح مجئ الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها
ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا اى منى السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الى
من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهى الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من
الناس تهوى اليهم بفتح الواو اى تهويهم وخرجه غيره على تضمين تهوى معنى تميل وعن ولها سبعة معان احدها

المجاوزة وهو الاكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد
مصدر الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد اى بعدت عنها بسبب السير الثانى البدل نحو لا تجزى
نفس عن نفس وفى الحديث صومى عن امك اى بدل نفس وبدل امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل
عن نفسه اى عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك اى لاجله الخامس مرادفة بعد نحو
لتركبن طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى
منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت السهم
عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الجوهرى فى انكاره ان يقال ذلك
اذا كانت القوس هى المرمية وحكى المرمية ايضا رميت على القوس وعلى والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين
والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج ابن معزوف والاستاذ ابو على فى احد قوليه
انها اسم دائما ولا يكون حرفا ونسبوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون او معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ثم انه قد يكون على المجرور وهو كما
مثل به وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشرى ومعنى الاستعلاء على
النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها وههنا بحث نفيس اثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو
منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفقير عبد الرزاق بن اسحق السمرقندى وكان فى
حدود سبع وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين على الجرجانى ورد الى
سمرقند فى سنة تسعين وسبعمائة فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر فى بعض مجالس درسه
كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازانى عليه وابطله ولم يكن
احد يتجرى على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة
واشترط السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة فى اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين
يوسف الاوبهى وتكلم فى اثناء البحث وكان ارشد تلامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له فى ان يصلح
ما يراه من الخلل فى تصانيفه فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه
ثم ان التاريخ المذكور ان لاخيه مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما فى هذا البحث ثم قال لا باس
بايراد الكلام الجميع باللغة العربية فنورد كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء
فى قوله تعالى على النار هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشئ

وركبه قال المحقق التفتازاني يعني هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق
الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور و
اعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به والتمثيل
المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب
التفتازاني بان معنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما
يوجب اعتبار التعدد في المأخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا
الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع بتمامها من كل واحد من تلك الامور
بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلا
مفرد فلا يكون مشبها به وقال السنادي اخي اقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور
هو ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من
تقارب الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان
يستعار العنقود للثريا مثل ان يقول لاح في الصبح عنقود ملاحية في السما وقد استعار النطاق
والحمائل للكواكب التي حول الجوزاء والظاهر ان ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة
انتهى الثاني المصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه اي مع حبه الثالث المجاوزة كقوله اذا رضيت على بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاها وهو لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قاله ابن هشام في شرح اللمحة
وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن
جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف
له محصل لانه ان لم يجعل على بمعنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا على ضده
لان ضده لا يطلب حقيقة عن نعم لو قيل رضيت ماول بلم تسخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة
انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت على الرابع الظرفية نحو على غفلة حين اي في حين غفلة الخامس
التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هديكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح اثقل عاتقي
اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس
السابع مرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرء ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن
الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله فقوله

لا انني قيلا رؤيته بجانب قوسى ما حييت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى
وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا
فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من
تهواه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم ابطل
بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند
من قال به الا انها اوصلت معناها الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدأ محذوف اي
والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ويدل ذلك على ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق
ثم جيء بما هو التحقيق فيها قاله ابن هشام التاسع ان يكون زائدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان
الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول
تعويضا قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل والثاني كقوله
ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان
راق الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له ههنا وانما المعنى تعلو وترتفع انتهى وفي القاموس الروق ومصدره راق
عليه اي زاد عليه وفضل فلا حاجة الى التضمين وفي ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية
او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع
سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى و
المظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الثاني
السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو
حق عليهم القول في امم الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة التبعية الخامس مرادفة الباء كقوله
ويركبن يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلا السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في
السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا اي منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو
وهو في الاخرة اعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزائدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها
والباء وحركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر فيقال بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قاله ابو حيان ولها

اربعة عشر معنا احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال في
شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالاخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل ومجازيا نحو مررت بزيد اي
الصقت مروري بمكان يقرب منه الثاني التعدية وهي تغيير معنى الفعل وجعله متضمنا لمعنى التصيير كما
في الهمزة والتضعيف وهذا المعنى مما انفردت به عن باقي حروف الجر واطلاق التعدية على معنى لحر
وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع موارد حروف
الجر وذهب لذلك على بعض من عاصرنا ففسر التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني وهو وهم منه قال
ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل
القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله بنورهم
وقال المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا ورد بالاية ومن ورودها مع المتعدي دفع الله الناس
بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى الثالث
الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا قيل ومنه باء
البسملة لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل
فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي التي تصلح في موضعها
مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفر اي معه او كافرين قال ابن هشام في المغني وقد
اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي حامدا
له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما
حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال
شيخ شيوخنا الحرفوشي رحمه الله في اللئالي الدرية بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم
لم ينفوا الصفات راسا حتى يلزم التعطيل بل نفوا زيادتها فقالوا انه عالم بعلم عين ذاته قادر بقدرة عين ذاته وكذا
البواقي وهذا لا يستلزم ذلك بل هو ادل على التنزيه لان القول بالزيادة يؤدي الى محذور ان تقتضي
عكس ما ارادوا من التنزيه كما هو المقرر في علم الكلام فليراجع ثمة انتهى السادس الظرفية نحو ولقد نصركم
الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما
اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة
وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو كانت الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة

فقيل تختص بالسؤال قال في الهمع وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسئل به خبيرا
بدليل يسئلون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري
هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التي تشقق بها العاشر
الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض
اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها
عباد الله اي منها قال بعضهم ويمكن ان يكون الباء سببية اي ان العين في اللطافة بحيث تدعو
الناظر بها ان يشرب منها انتهى الثاني عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل
معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو
المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد
احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى عطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع
على ما في المغني احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول
الجمهور والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها هو الاصح كما في الارتشاف وقال
الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف اي فهي للتعدية قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن
بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرء فعل خيرا يثب اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم
كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج
من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر انتهى ويشكل
عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب وهو غير جائز قالوا ومن مجيء كفى هذه مجردا عن الباء قول
الشاعر ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا ولا تزاد الباء في فاعل كفى
التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك
لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال والضرورة كقوله الم
لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه الثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما
يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول
كفى المتعدية لواحد منه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في

المفعول غير مقيسة مع كثرتها لكن جزم الرضي بانها تزاد قياسًا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت و
سمعت وتيقنت واحسست الثالث المبتدأ وذلك في قولك بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد و
كيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها زيدت فيما اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع
الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض
الذي في يديه الرابع الخبر قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلثة اقسام كثير وقليل
واقل والكثير في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل
عما تعملون وبعد اولم نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلثة مواضع
بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل
وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد
لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل
في ثلثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تنا عنها حقبة لا تلاقها فانك مما
احدثت بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجرا لو فعلت بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش
لذيذ بدائم انتهى وقال في المغني زيادتها في الخبر ضربان غير موجب فينقاس وقد مر مثاله وموجب
فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه جعلوا منه جزاء سيئة بمثلها والاولى تعلق
بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله كائن دعيت الى باساء
داهية فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاءني زيد
بنفسه وبعينه واللام وهي مكسورة مع غير المضمر ومفتوحة معه في غير لغة خزاعة نحو لكم ولنا و
تكسر في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر ليا فانها
تفتح معه نحو يا لله وبلعنبر تفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال قال الرضي ونقل فتحها
مع جميع المظهرات ولها عشرون معنى احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد
لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس الثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم
يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلا للاشتراك الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا
الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل نحو لتحكم بين الناس ومنها الّا

الثانية في نحو يا لزيد للعمرو وتعلقها بمحذوف وهل هو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو
او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع
على الاول السابع موافقة على نحو ويخرون للاذقان سجدا التاسع موافقة في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في
الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته
لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن
نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك
وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في
معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل
نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون ومن تبعهم وردوها الى
التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه وسيأتي عليها مزيد الكلام في حديقة الافعال ان
تعالى السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد
السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما
وفي غيره كقوله لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في
التصريح لان ضرب متعد في الاصل لكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا
فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل
باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في
التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون
الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع فمنها
المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم و
معاهد ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل الجر بما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما
الثاني لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها اللام المسماة بلام التقوية
وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتاخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو فعال

المأمور بل نزاع عند المتنوي ونحو خير لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقد اجمع النحاة والمفرغية في
نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها اللام المسغات عند المبرد واختاره ابن خروف وشيلي
الكلام عليها وهي على ثلثة اقسام كما في المغني احدها ما بين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور
وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان
قلت لفلان فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن بابشاذ
في شرح الجمع ولم اعلم ان احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها اختصت اللام
بالفاعل الى بالمفعول والقول عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستخبار والاخبار مختص بالفاعل
في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول مجيبا هو لفلان فاتى باللام وليس كذلك الى لانها
تدخل في باب الاستخبار والاخبار لمعنى ايضا نحو قولك الى من يصل هذا الفعل فتقول هذا الى فلان فان
قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناها في الاصل الملك او
والاستحقاق والملك الاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انها الغاية
والغاية منتهى لفعلك فلذلك اختص بما ذكرناه انتهى الثالث ما بين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما بين
فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منها اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استونف بيانا تقوية
للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعول سقيا لزيد وجدعا له
التقدير اراد في لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانه في معنى خسر وهلك تنبيه ومما
يجر الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي عدا وخلا وحاشا وبعض
منها يجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها
لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل انتهى قالوا
ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى الضم في مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم ولولا
ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه
لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كان مذ اسما
فاصلها منذ او حرفا فهي اصل قاله في المغني وفي النهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذا قالوا اصل
مذ منذ ويلزم على قولهم ان المخففة من ان وان حرفان وان رب باعتبار لغاتها عشرة احرف حكاه
المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مذ كان اصلها منذ كاخيها فحذفت نونها

وتركت اختها على اصلها الا ترى انهم قالوا الاغلب على مذ الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت
مذ فرع منذ هذه لساوتها في الحكم انتهى ويختصان بالزمان غير المستقبل من الماضي والحال وكان
عليه التقييد بذلك لئلا يتوهم انهما لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل
اتفاقا كما قال الرضي ثم ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر
وقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته
مذ ومنذ يومنا اي في يومنا ومعنى من والى معا ان كان معدودا نحو ما رايته مذ ثلثة ايام اي من ابتدائها
الى انتهائها ورب والقول بحرفيتها كما مشى عليه في اطلاقه السابق هو مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة ذهب الى انه اسم هو مرتضى الرضي وفيها ثمانية عشر لغة ضم
الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة مع التاء مفتوحة وساكنة ومع ما او معهما
فهذه ست عشرة وضمها مع اسكان الباء وضمها وفي معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما
الثاني انها للتكثير دائما الثالث انها لهما على السواء الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا
يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهات والافتخار و
للتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد يكون تقليلا او تكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا
الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن
هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله ع يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيمة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب صائمة لن تصومه ويا رب
قائمة لن تقومه وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل ان الاية
والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل ومن الثاني
قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة
لا تنقضي لاوان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد آدم ع وعيسى والقمر
انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام واصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها
لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا للفتحة الياء وبالضم اتباعا للهاء قاله الدماميني
وتختص رب بالظاهر النكرة لفظا او معنى نحو رجل واحد ويغلب وصف هذه النكرة ولا يلزم
خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين لان عاملها

يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص الاخفش
وتعاله الفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لان ما فيها من معنى القلة والكثرة
مغن عن الوصف كما في كم الخبرية ولحتج عليه بقوله ام معاوية يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية
وقوله الا رب مولود ليت يغلب حذف متعلقها ومضيه وقد يحذف هي ويجب ابقاء عملها وذلك
بعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله
وبعد بل قليلا كقوله بل بهم قطعت بعد بهمه ومع التجرد اقل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت
اقضى الحيوة من جلله تنبيهات الاول قد يجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق
للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرءة وربه امرءتين وربه نساء ولقلة ذلك وشذوذه
لم يذكره المص فجعلها تمام بجر الظاهر فقط وقد صرح بضعف ذلك في بحث المضمرات وتبع فيه ابن مالك
ومنعه ابو حيان فقال ما ذكره ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ ليس ذلك
النحويون اوردوا ذلك على سبيل الجواز انه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عنى بالشذوذ شذوذ القياس
وبالقلة قلته بالنسبة الى جرها المظهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على
تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب الثاني تنفرد رب من بين حروف الجر بوجوب التصدير كما
كذا قال غير واحد فقيل لانها للانشاء مثل كم وقيل لانها للقلة التي بمنزلة النفي والنفي له صدر
الكلام قال الدماميني واستشكل ابو حيان وجوب التصدير بوقوعها خبر الان في قوله اماوي اني
رب واحد امه قلت فلا اسر لها ولا قتل وهذا كما ترى غلط ظاهر فان رب في البيت لا ينافي الصدرية
بدليل ان زيد ما قام وزيد انه لقائم وزيد لابوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط
انتهى وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي والتاء وتختص باسم الله تع نحو تالله لاكيدن اصنامكم
واقل حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ واشذ منه حكاية ابن خالويه تالرحمن وتحياتك ويلزمها
التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل
من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قال
التفتازاني في اعرابه بعد نقل هذا الكلام ما قاله من البدل قاله كثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد
رده السهيلي ومقتضى النظر انه ليس شيء منها اصلا للآخر وقوله فيها معنى التعجب بخصوصهم على ان ذلك
لازم في لام القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة

على ان ذلك لازم في التاء ايضا وحتى وهي لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمكة حتى راسها او زمانية
نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون اخرا او متصلا بالآخر
فلا يقال سرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو
سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين
وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف
تنبيه متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والاقوال اصحها الحكم
بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى
قال ابن هشام في المغني وزعم شيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل
الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة والفرق ان العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها مذهبا لتوهم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية في مجيئها بمعنى مع كثيرا والا فهي لا
يكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه بان الى تاتي بمعنى مع قليلا ايضا متوهما من
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره والكاف ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو
زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة
كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجرد عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون
اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في مثال وبما المصدرية نحو فاذكروه كما هديكم اي لاجل
هدايته اياكم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون وقيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير ومثله
كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه في هذا المثال اعاريب ذكرها في المغني الرابع المبادرة وذلك
اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي
وغيرهما وهو غريب قاله ابن هشام الخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم
بزيادة احدها اذ في التشبيه والاصل المعنى ليس شيء مثله فيلزم اثبات المثل لله تع ونفي المثلية
عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا
سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف
هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة الجملة ثانيا هذا قول
الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس لشيء لما مر وقيل لا زائد فيهما ثم اختلف فقيل مثل

بمعنى

بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال في تفسير ولمثل كعصف
ماكول والقياس زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم تنبيه لا يرد
على كلام المصنف مجر حتى والكاف للضمير في قوله انتحى له نقصد كل فج وقوله وام اوعال
كها اواقربا لانها ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين والواو وهو للقسم ولا يتعلق الا بمحذوف نحو و
القرآن الحكيم فان تلتها بواو اخرى نحو والتين والزيتون وطور سينين وهذا فالتالية واو العطف والا
لاحتاج كل من الاسمين الى جواب او اما واو رب فالصحيح انه واو العطف وان الجر فيها بعدها برب مقدرة
خلافا للمبرد والكوفيين ولا تختص هذه الثلثة اي حتى والكاف والواو بظاهر معين كما اختص ما
قبلها بما مر فائدة من الحروف ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى
فتقفان اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت فتقفان
من عليه بعدما تم ظمؤها قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء
الغاية عند غيره قالوا فاذا قلت قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا
جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية انتهى ولا يجر عن في المشهور الا بمن وقد يجر بعلى وهو
نادر والمحفوظ بكيت واحدة وهو على بمعنى قرب لطير سنحا قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا
اعرف من انشده تماما ولا تقييد اسمية عن وعلى بحالة دخول من عليهما كما يغلط فيه كثير فاذا قلت زيد على
السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية الثالث الى حكاه ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح عن ابن
الانباري فقال ان الى تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه وهو غريب الرابع و
الخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يومان
او منذ يوم الجمعة وفيهما ح اقوال احدها انهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما ولجب التاخير اجراء
للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره
ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان
مخبر بهما عن ما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج ج ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ
يومان بيني وبين لقائه يومان وقال في المغني ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث انهما ظرفان وما
بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او منذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب
جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف

والتقدير من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية وهذا
قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله ما زال مذ عقدت
يداه ازاره او اسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع ومنهما ح قولان احدهما وهو المشهور انهما
ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا
لمثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن
كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون
الكاف في موضع رفع وان يكون مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله
تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير فيه راجع الى الكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء
المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل
مررت بكالاسد ونقل في شرح بانت سعاد عن ابن مضاء انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وهو غريب و
تتعين الحرفية حيث كانت زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث وقعت هي ومخفوضها صلة
كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان
يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج
للفصيح على الشاذ تتمة اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في النعت كقولهم
هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجر كلهم بالمجاورة لانه توكيد
لذوي المنصوب لا للزوجات والا لقيل كلهن وفي عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم
فانه معطوف على ايديكم لانه مفعول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال
والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول
بحرف العطف انتهى قال الدماميني في التحفة اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين الختعي المعروف بابن
الدنانير انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره وفيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض بالمجاورة
قال فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور
في الايتطالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال لي بحدة خذ فاسا واكشط
به هذا الكلام وادم بهر في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور
عطف البيان قال لا يمنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في

الثالث انهما مبتدآن والتقدير زمن مضاف الى الجملة

النوع الرابع ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها
للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه ولو حكما فان كان مخرجا من متعدد فمتصل والا فمنقطع

البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو محوز بتقدير انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم احدا جوّز الا فيه ولا تحفظ من كلامهم انتهى قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقا وتأولا قوله خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي في الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر وبلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس انتهى وقصره الفراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذا جحر خربة ضب وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة وهل يختص النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المثنى قال ابو حيان وقياسه الجريان في الجمع والمانع يقول لم يرد الا في الافراد وهو قريب من راي الفراء تنبيه حركة الجر على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وبهذا يندفع استشكال تصور العامل في المجرور به فان العامل في مجاوره لا يصلح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو غير مجرور وهنا انقضى كلام المصنف على النوع الثالث من انواع المعربات وهو ما يرد مجرورا لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب فقال النوع الرابع من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحدى اخواتها وهو غير وسوى بلغاتها وعدا وخلا وحاشا وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور على عدم اتصافه اي المذكور بما نسب الى سابقه ولو كان نسابقه حكما نحو قام القوم الا زيدا وما قام الا زيد غير زيد في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعد القيام الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد وشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع فلذلك بينهما مفصلا بقوله فان كان المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لا لفظا ولا تقديرا فمتصل نحو جاء القوم الا زيدا وما جاء الا زيد والا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء القوم الا حمارا تنبيهات الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا او تصريحا والمختلفان في الماهية لا يستويان في جميع الاجزاء حتى

النوع الرابع من المعربات

يجمعا في حد واحد باعتبار اللفظ والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا امر شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا المخالفة القوم للحمار في المجيء انتهى وعلى هذا جرى المصنف في تعريفه المذكور الثاني يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى وذلك لانك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا فقد نفيت القيام عن زيد فنفي عنه القيام الذي ثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا قولك اضرب القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه غير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم يختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيد قرينة تدل الا على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المصنف ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان الواحد داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد لما بقي فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا اخراج ورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر من لفظين وقيل وليس بشيء لانه يسمي بالجملة وبالطالت نعم يرد عليه انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى وقال الخوارزمي واستحسنه الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض

فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه اعرب بحسب العوامل

غير لازم لانه انما يلزم لو كان في النسبة الى مجرد المستثنى وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى
معا وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على اول
اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او شبه المفعول
كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه
الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه
غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراجه نحن نقول النسبة المسند الى المستثنى منه فاخرج من
النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث
قال انه داخل من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم انتهى والتامل منتف هنا الثالث

الجواب الثاني

انما سمي المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعا لدخوله في دلالة مفهومه
ودلالة المنطوق اقوى فسمي المخرج منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في
المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء سواء كان
من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حرر بعض المتاخرين

الجواب الثالث

ههنا فقال هلا كان الاستثناء متصلا لكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا
فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمارا ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا او ما يتبعه يشمل الابل والبقر
والغنم وغير ذلك فاستثني الحمار منه ودل على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في
الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد لخروجه يدل على تقدير على حال من الاحوال فيما جاءني زيد الا
راكبا وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ
اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاءني احد الا حمارا او عدم اشتغاله في ما جاءني الا زيد واجاب هذا
الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع بحسب الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح
الاسمان بالاعتبارين المختلفين فلا باس بقصره على احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في
طريقته وهو المتصل لفظا انتهى فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا بل نوى ويسمى الكلام
حينئذ ناقصا اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة لان
اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة

لصحة

وسمي مفرغا

لصحة ما قام الا هند وقيل بطريق الاصالة والصحة للفصل بالا وفيه نظر اذ الفصل انما
يكون مسوغا لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا وما قام الا هند يجب
فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند اخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم في
حربنا الا بنات العم وسمي المستثنى مفرغا اي مستثنى مفرغا لانه الشيء لا مفرغ ومحله وانما سمي
بذلك تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة ولم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظا ففرغ
عنه للعمل في المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم بان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف والايصال
كما يراد بالمشترك المشترك فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن
احق به لاعراب المستثنى منه وذلك ان تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ فيه تنبيهان الاول التفريغ
لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي الا ظنا
ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها والفاعل
نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو هل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا
يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما
ينفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل
ذلك ان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا مؤذن
بنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال واما وقوع واو الحال بعدها
نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا في ما بعد الواو انتهى ويكون في
الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز
نحو ما امتلاء الاناء الا ماء واما التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلبت زيدا الا ثوبه
واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف البيان والتاكيد ينافيهما التفريغ ضرورة انه
لا يكون الا في متعدد متماثل والتعدد ينافي عطف البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقدر
عطف بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل
المستثنى وغيره حتى تقدرها ويخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوز الرضي وصاحب اللباب
وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفي المغني لابن هشام ان
التفريغ لا يجوز في الصفات ثم يحمل تجويزه الا على الزمخشري وابي البقاء قال وكلام النحويين بخلاف

ذلك

ذلك وظن التفتازاني ان المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة الثاني كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لا يعرب على حسب العوامل فيكون من تمام الكلام واليه التنبيه ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء الثالث يقدر المستثنى منه والمفرغ بقدر الضرورة وما انبأنا والمستثنى ويناسبه جنسه وصفه ففي نحو ما ضربت الا زيدا اي احدا وما جئتنا الا راكبا اي على حال من الاحوال وما ضربت الا تاديبا اي لغرض من على ذلك الرابع من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف فينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا فزيد في المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيدا لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي على مذهبه في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في شرح التسهيل والكلام معه اي مع المستثنى المفرغ غير موجب بفتح الجيم وهو ما تقدمه نفي او شبهه من نهي او استفهام انكاري غالبا لا دائما لان الاستبعاد اشتراك افراد الجنس في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا او كان من غير الغالب نحو كل حيوان تحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وقرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرء جميع الايام الا اليوم المستثنى وضابطه استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب وفسر بعضهم استقامة المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثاني لظهور ان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معاملته نحو عدمت الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر انتهى تنبيهان الاول لا يقال ما زال زيد الا عالما وان كان ظاهر الكلام غير موجب لان معنى زال النفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال الثاني اذا كان الموجب لانه ما له النفي كلولا ولو فذهب المبرد الى جواز التفريغ معه نحو لولا القوم الا زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لغلبنا قال ابو حيان في الارتشاف والصحيح انه لا يجوز وان ذكر مع المستثنى المستثنى منه ويسمى الكلام ح تاما ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم نصب المستثنى وجوبا سواء كان متصلا نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو جاء القوم الا حمارا او تاخر المستثنى على المستثنى منه كما مر او تقدم

نحو قام الا زيدا القوم واختلف في عامل النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم وليست كالجزء منه فعملت كان الجر وفي التي هي كذلك وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل العامل ما قبل الا بواسطتها وهو راي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين ونقل الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها مستقلا واليه ذهب ابن خروف وعزاه الى سيبويه فعلى هذا كان كل من هذه المذاهب قد نسب الى سيبويه وكل يدعون وصلا بليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا وقيل هو استثنى مضمرا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التاريخ ان عضد الدولة قال للفارسي وهو مسايره في ميدان شيراز لم انتصب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا فقال الفارسي بتقدير استثنى زيدا فقال له لم لا تقدره امتنع زيد فانقطع الفارسي وقال هذا جواب ميداني ثم كتب فيه شيئا و قيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا حكاه الفارسي عن الكسائي فالتقدير في نحو قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له تنبيهان الاول ظاهر كلام المص تعيين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في توضيح البخاري لا يعرف اكثر المتاخرين في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول النبي م احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم والا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدا ولم يحرم خبره ومن محذوف الخبر قوله عليه السلام كل امتي معافى الا المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل اي الا قليل منهم لم يشرب وجزم بذلك في مختصر العمدة وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب او جرا فجر سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا قالوا واختلفوا في اعرابه وقيل هو نعت وانه ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر يعني ان المضمر ينعت في هذا الباب وقيل لا ينعت بما بعدها الا النكرة او المعرف بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب على الاستثناء وزعم انه من الاتباع قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان الثاني اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه تحتم نصبه ايضا سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او في غيره كقول الكميت ومالي الا آل احمد شيعة ومالي الا مشعب الحق مشعب ولا يصح الابدال لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما

والا فان كان متصلا فالاحسن اتباعه على اللفظ نحو ما فعلوه الا قليل

قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما لي الا ابوك ناصر وقال
حسان اذا لم يكن الا النبيون شافع قال ابن هشام ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام
اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره في ان المتبوع اخر وصف تابعا ما مررت بمثلك
احد انتهى وقال ابن الصائغ الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من شيء
لعين واحدة انتهى والا يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل فان كان المستثنى متصلا
فالاحسن والارجح اتباعه اي اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين
وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة
لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قال ابن هشام
في المغني واعترض مذهب البصريين بان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وانه مخالف
للمبدل منه فان المبدل موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الربط بالاستثناء اغنى عن الربط
بالضمير لظهور افادته البعضية وعن الثاني بانه لا مانع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما
جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة الرجل
والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد وقولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قاله
الرضي ره واعترض مذهب الكوفيين باطراد قولهم ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يلي العوامل
قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني
لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والفرض انه قليل انتهى فايدة قال ابن الدهان في الغرة ليس
في الابدال ما يخالف المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد
نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرء السبعة
بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء تنبيهات الاول ان جماعة
منهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع في هذه المسئلة يعني ترجيح الاتباع على النصب قيدين اخرين
احدهما ان يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيد او
ثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء نحو قام القوم الا زيدا ردا على من قال ما قام القوم
الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يترجح النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان مختارا
للطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك واما في الثانية فلانه غير مستقل و

فان تعذر فعلى المحل نحو لا اله الا الله

البدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه
حكى نحو القيد الثاني عن ابن السراج ورده انتهى فلا يرد ح على قضية اطلاق المصنف ره الثاني وقد يقال الا
يستفاد من كلام المصنف ره دقيقة هذه الاتباع فينبغي التصريح باحد القولين وقد يجاب بانه انما فعل
ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذهبين لتكافؤ الادلة الثالث علل كثير ترجيح الاتباع على
النصب بما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل
وقضية ذلك ان لا يكون البدل في قولنا ما ضربت احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة
حاصلة على كلا التقديرين فيستويان انتهى قلت وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش في
شرح التسهيل قال لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا والاحسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم
صاحب الفوائد الضيائية من ان النصب على الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة و
بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ
لمانع فعلى المحل عملا بالمختار على قدر الامكان وذلك في ثلثة مواضع احدها في المجرور بمن الزايدة
الاستغراقية نحو ما جاءني من رجل الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية
لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها
سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل و
امرأة والا ناقضة لما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي لا يتاتى ان يكون شاملا لافراد ما بعدها
ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش وان جوز زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان
او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكن ارتكاب ذلك هنا الثاني المجرور بالباء الزايدة نحو ليس
زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من
من لفظ المجرور بها ايضا لانها وضعت للدلالة على تاكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور مباشرا لها
جرا او تابعا او للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما لا يقبلها من نفي
اذا بطل فلا يؤكد الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من
المحل كما سياتي لتعذر الابدال من لفظ اسم لا ضرورة ان لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في
معرفة ولمناقضتها المناقضتها الا لا في المعنى لانها انما عملت للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو ليس
زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به مع انتقاض النفي فيه ايضا بالا لان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا

مع وجوده وهو مع الا مفقود كما عرفت فبطل تقديرها بعده وليس انما عملت للفعلية لا للنفي
وهي بمنزلة ما وكان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به على البدل لان العمل لكان لا
للنفي ولا لكان والنفي جميعا وكان بمجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس وفيها معناه النفي
توهم انها بمنزلة بمثابة لا في العمل وليس كذلك بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي
لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذرة قال ابن الحاجب واختلف
في المبدل منه اسم الجلالة ما هو فقيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل
هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا
باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين ويشكل عليه امران
احدهما ان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في باب
ان والثاني ان المراعى في البدل صحة حلوله محل اسم لا منه وهو هنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام
بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد يصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود
انتهى وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان
الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا
دافعا للاشكال انتهى قلت وايضا فما اجاب ابن هشام قول مستقل كما عرفت قال ابن جماعة وحكاه
في الهمع فيكون هذا منه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن هذا بان ذلك الكلام على توهم
كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا
زيد صح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهو في معنى ما في الوجود
اله الا الله فيصح فيه الابدال وهذا الجواب رافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل البدل منه هو
الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد على اسم لا فيكون الاتباع على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش
في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه ابدال الامر الاقرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه
على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى
الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى
لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود بغيره وعلى الثاني
لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلنا اجاب الزمخشري في بعض تآليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدأ

وان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب

والا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتداء والنكرة خبر على القاعدة ثم
قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتداء وتركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام
فيقال له ما تقول نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدأ فان قال ان لا عاملة عمل ليس
فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف احد الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة
الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرف
انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت عليه علما شرعا ومنهم من
اجاب بتقدير كل من موجود وممكن وقيل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقديرين
ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود فيحال
ان يبقى واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان اله غيره وان قلنا
لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستحالة بقاء واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا
دقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى قول المص فالاحسن اتباعه ان نصبه على الاستثناء جائز
في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلنا اما في صورتي المجرور بمن والباء الزائدتين فواضح ذلك
فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما
في صورة اسم لا التبرئة فقال في الهمع اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو
لا سيف الا ذو الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنع الجرمي قال لانه لم
يتم الكلام ورد بانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكر وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على
الابتداء انتهى وقيل على الخبر للا نفسها ولم يتعرض له لفساده قال ابن هشام يرده ان لا لا تعمل الا
في النكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة وان كان المستثنى منقطعا فان لم يكن تسليط العامل على
المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية وقد وصلها وموضعها
نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على البدل من الفاعل انه لا يمكن تسليط العامل
عليه لا يصح ان يقال ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء
منقطع يقدر بلكن كما قال البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى قال بعضهم ويرده انه لا ينفك
الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان امكن تسليط
العامل فالحجازيون يوجبون النصب لامتناع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم

والتميميون يجيزون الاتباع نحو ما جاء القوم الا حمار او حمارا ثم المستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها

جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون يجرون مع اختيارهم النصب على الاستثنا
الاتباع اى جعله تابعا للمستثنى منه على ما مر نحو ما جاء القوم الا حمار اما بالنصب على الاستثناء او اما
جاء القوم الا حمار بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ولسيبويه
في مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه قلت يعني على
المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلا في نحو ما في الدار الا حمار انسان الدار اى الذي يقوم مقامه في
الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او
على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملا فاذا قلت ما جاء القوم الا حمار فقد نفيت مجيء القوم
وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل في حكم المتبع والثاني انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو
المستثنى فالقائل ما في الدار الا حمار وصار ذكره احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من احد
ما كان مقصوده من ذكر الحمار وذكر المازني وابن بابشاذ في شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من
تغليب العاقل على غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب قال
الرضي وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس لهم
سلطان الا التكلف ونحوه تنبيه ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما افهمه كلامه ونقله
غير واحد لكن ذكر ابن عقيل والمرادي والدماميني في شروح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان لغة بني تميم
في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤن الا اتباع الظن
بالرفع الا من اتقن النصب قال الدماميني في شرح التسهيل وغير المص يقول انهم يجيزون الاتباع
ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك هذه تتمة
لما ذكره من مسائل هذا الباب والمستثنى بخ وعدا وحاشا ينصب تارة مع فعليتها اى على انها
افعال متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا في مرجعه الخلاف الآتي تبيانه في حديقة المفردات
ان شاء الله تعالى نحو قام الناس خلا او عدا او حاشا زيدا واختلف في جملة الاستثناء فقال السيرافي هي
حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف وقيل بل هي مستأنفة وصححه ابن عصفور
فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها
في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا فكما يقال الا زيدا لا موضع له
من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه الجمل قاله في التصريح قال ابن هشام والقول بالاستيناف

ويجر مع حرفيتها وبليس ولا يكون منصوب بالخبرية واسمهما مستتر وجوبا وبما خلا وما عدا منصوب

النصب

مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء ويجر تارة مع حرفيتها اى على انها حروف جر تنبيهات
الاول ليس النصب والجر في الثلثة سواء كما توهم عبارة المص النصب في الاولين والجر في الآخرين
اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت بصحيح
النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك
وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله ابحنا حيهم اسرا وقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير
الرواية في الموضعين بالجر فوجب القول بحرفيتها في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي
والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء بل ذهبوا الى ان الجر بها اجز وما هو الكثير وان النصب بها
قليل لتضمنها معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع وقال الشاعر
حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم
وكثير من النحويين اخذ صدر البيت الاول من هذين البيتين وركبه مع عجز الثاني وانشدهما بيتا
واحدا والصواب ما انشدناه تبعا لابن مالك في بعض مصنفاته الثاني قال ابن الحاجب حاشا المستعملة
في الاستثناء معناها التنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا فيما
المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى مثل الرضي وربما ارادوا تنزيه
شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يبرؤن من ارادوا تبرئته على معنى ان
الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون اكد وابلغ انتهى الثالث في حاشا الا
الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الالفين وحشا بحذف الالف الاولى كقوله حشا رهط
النبي فان منهم بحورا لا يكدرها الدلاء قاله المرادي في الجنى الداني وسيأتي عليه مزيد كلام في
حديقة المفردات ان شاء الله تعالى والمستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية اى على انه خبرهما نحو قام
الناس ليس ولا يكون زيدا واسمهما ضمير مستتر وجوبا بالاجماع لجريانهما مجرى الا وشيء مما يظهر بعدها
اسم واحد ومن ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما تقول قام القوم ليس اياك ولا يكون اياك
كما تقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار
وفي مرجع الضمير الخلاف الآتي في فاعل حاشا وسيأتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله وجملة
الاستثناء حال او مستأنفة كما مر قال في التصريح فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال و
الفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت

الحان بحتا انتهى ووجه الاستثناء ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء جار
في جمل الافعال الثلثة المذكورة انفا اذا اعربت حالا ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه
على راى جمهور البصريين دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجيء الحال المذكورة بدون
قد اساكما سيأتي فائدة هذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن
سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلعم ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا
الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله
لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد
الحميد بن عبد المجيد اذا اطلق النقل في كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة
اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة
احد عشر نحويا عدتهم في المزهر والمستثنى بما خلا وبما عدا منصوب وجوبا على المفعولية لان ما
المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما متعديان فتعين النصب كقول لبيد الا
كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي
يهوى نديمي مولع ولهذا دخلتها نون الوقاية قال في التصريح والقول بان ما هنا مصدرية مع
جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه في التسهيل وموضعهما مع ما نصب بلا
خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك فوقع الحال معرفة لتاولها بنكرة قال ابن هشام والتاويل
خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا فان قلت خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوز قالوا افعل هذا
خلاك ذم فينبغي التاويل بخالين زيدا قلت قال الرضي ره خلا في الاصل لازم يتعدى الى
المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا
خلاك ذم والزموا هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب انتهى فلذلك قيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف اي وقت خلوهم او وقت
عدائهم زيدا وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما خلا وما عدا زيدا
غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما والمنصوب على معنى لا يليق
ذلك المعنى بغيره انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعدهما هو الجمهور وزعم الكسائي والجرمي
والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معهما الجر على تقدير ما حرف جر وتقدير ما زائدة قال في

المغنى فان قالوا ذلك قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك
سماعا فهو من شذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب تنبيهان الاول اقتصار
على ذكرهما مع عدا وخلا يفهم انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه
سيبويه خلافا لبعضهم واما قوله رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر
قاله ابن مالك لمكان السماع واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابي عمر
قال قال رسول الله صلعم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على توهم
من ان ما حاشا فاطمة من كلامه صلعم وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه صلعم لم يستثن فاطمة و
يدل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال بهذا ان لا زائدة بعد الواو
لتوكيد النفي فتعين ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي و
مقوله عم هو احب الناس الي قال الدماميني وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان يكون لا نافية وغيرها
منصوبا بمحذوف لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه صلعم ولا تعارض
بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة الثاني قال ابو حيان وغيره الافعال التي يستثنى بها لا
تقع في المنقطع والمستثنى بغير وهو اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا ان فهم
معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا خلافا لابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه
فليراجع ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم
ايضا اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين وقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا
اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا وقال
الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم و
التنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكن ولا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان
المضاف اليه مذكورة قاله ابن هشام في المغني والاصل في غير المضافة لفظا ان يوصف بها النكرة
نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم فانه موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى
بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر نحو لو كان فيهما

وسوى مجرور بالاضافة وتعرب غير باعراب المستثنى بالا وسوى كغير عند قوم

الهة الا الله لفسدتا اى غير الله ومعرف بال الجنسية كقوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها اى غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيرى سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر اى لو كان غيرى غير الصارم الذكر غيره موقع الحوادث وتفارق الا هذه غير
بانه لا يجوز حذف موصوفها الا يقال جائنى الا زيد ويقال جائنى غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث
يصح الاستثناء بها فلا يصح عندكم درهم الا جيد وسوى بلغاتها فانه يقال سوى كرضى وسى اشهرها وسوى
كسما وسوى كهدى وسواء كبناء وسى اعزبها وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الخباز وابن
عطية والفارسى قال ابن هشام فى شرح اللمحة والذى يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات
مسموع وزعم ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير انه لم يثبت من هذه اللغات بمعنى الاستثناء الا سوى المكسورة
السين يعنى المقصورة فانه هو واكثرهم لم يذكروا الكسر مع المد قال فان استثنى بما سواها فبالقياس
عليها انتهى قلت فهى دعوى لم يقم عليها دليل وممن نص على الكسر مع المد الزجاج فى الجمل وابن بابشاذ
فى شرحه قال الزجاج واما سوى وسوى وسواء فانها تخفض على كل حال وقال ابن بابشاذ فى الشرح
وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى مجرور وجوبا بالاضافة اى باضافة المستثنى
اليهما وتعرب غير بالاجماع اعراب المستثنى بالا اى مثل اعرابه على التفصيل السابق فتقول قام
القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب فى الموضعين كما تقول قام القوم الا زيدا الا زيدا احد وتقول
ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما فى الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على
لغة الحجازيين وبه او بالرفع على لغة التميميين كما تقول ما فى الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على
لغة اولئك وبه او بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب وجوبا فى لغة
الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف فى ناصبها اذا وقعت منصوبة فى غير
تفريغ فقال ابن خروف هو ما قبلها كما فى الاسم الذى بعد الا وجعل ذلك دليلا على انه الناصب لما
بعد الا لا بالا لان الا قد عدمت مع غير ووجد النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسى على
الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصح ذلك لان غيرا لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن
مالك وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام واختاره ابن الباذش وسوى كغير معنى واعرابا عند
قوم وهم الزجاجى وابن مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك فى اكثر كتبه هذا القول وبالغ فى نصرته فى شرح
التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما او نثرا قال ابو حيان ولا سلف له فى ذلك الا الزجاجى

ولا حجة

ولا حجة له فى الشواهد التى استشهد بها اما الحديث فلما تقرر غير مرة انه لا يصح الاستشهاد به على
القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى او لحنا من الراوى واما الشعر فضرورة قال واقوى
ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب اتانى سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه انتهى قال بعضهم والاستشكال بما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فاما ان نقصد ان الخلاف
لا يختص بحالة الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم يتخلف سواك
فيكون مما نحن فيه انتهى ولابى حيان مع ابن مالك فى الاستشهاد بالاحاديث مناقشة طويلة فانه قال
فى شرح التسهيل لهج المصنف يعنى ابن مالك فى تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع فى الحديث فى اثبات
القواعد الكلية فى لسان العرب وما رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غيره على
ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابى عمرو وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائى
والفراء وعلى بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتاخرون
من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة البغداد والاندلس وجرى الكلام فى ذلك مع بعض
الاذكياء فقال انما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبى ص لامرين احدهما
ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد القصة قال عنها لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث
نجزم بانه ص لم يقل جميعها نحو ما روى من قوله ص زوجتكها بما معك من القرآن املكتها بما معك
خذها بما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فنعلم قطعا انه ص لم يلفظ بالجميع بل لا نجزم بالبعض
بل يجوز انه قال لفظا غيرها مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط
منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما فى الاحاديث الطوال التى لم يسمعها الرواة
الامر الثانى انه وقع اللحن كثيرا فى الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع لا يعلمون
لسانهم بصناعة النحو ورسول الله ص كان افصح الناس واذا تكلم بلغة غير لغة اهله فانما ذلك
مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تع ثم قال والمص اكثر من الاستدلال بما فى الاثر
متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر فى ذلك ولا صحب من له التمييز فى هذا الفن ولذلك يضعف
استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان تطرق الاحتمال الذى يوجب سقوط
الاستدلال بالحديث ثابت فى اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع
قال والاستدلال بالحديث مما يغلط اذا ثبت المنكر ان الحديث المستدل به ليس من لفظه ص وان لفظه كان

كذا

كذا وان ثان وهي غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقيني بان ابن مالك لا يذكر ذلك من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فيذكر الحديث للاعتضاد لا للاثبات قاعدة النحوية بمجرد ذلك واجاب ابن خلدون باجوبة احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى وبقي للبحث مع ابي حيان مجال لا يتسع له المقام وظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف عند قوم آخرين وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك فليست سوى ههنا بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج من النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب وابن مالك في تسهيل المنظوم مصرحا بتضعيف القول بانها كغير وذهب الرماني وابو البقاء العكبري الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وقال ابن هشام في الاوضح والى هذا اذهب وقال المبرد انه اقرب الاقوال التي في المسئلة ثلثة اقوال تذنيب تلخص ان ادوات الاستثناء اربعة انواع حرف دائما وهو الا واسم دائما وهو غير وسوى وفعل دائما وهو ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا ايضا من ادواته بيد بفتح الباء الموحدة وميد بابدال الباء ميما وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضافا الى ان وصلتها ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد انهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير اعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك وغيره انها هنا بمعنى غير ايضا على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني والمشهور انها اسم مطلقا وقال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف استثناء انتهى وقال الدماميني ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية انتهى وعدوا من ادواته ايضا سيما

بعد لا فما بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونه من ادوات الاستثناء وقد مر الكلام على ذلك في شرح الديباجة مستوفى وقد يليها ظرف كقولك يعجبني الاعتكاف لا سيما عند الكعبة ولا سيما انا قرب الصبح ومنه قوله يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من فخيره يتقلب او جملة فعلية كقوله فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضا او جملة شرطية كقوله اوبى النيك بحلولهم والغنم والعيي ولا سيما ان نكت بالمرس الضخم وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذي كان لها في الاصل حين كانت اسم لا للتبرئة فاذا قلنا احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهي بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا والواو للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب قال انه غير عربي بل من كلام المولدين وقد تخفف الياء من لا سيما كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب وهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام خلاف اختار ابن جني الثاني وابو حيان الاول وقد يقال لا سواء ما لا سيما الثاني مما يرد منصوبا وغير منصوب المشتغل عنه العامل وهو اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره او لمتعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه اذا تقرر هذا فنقول اذا اشتغل عامل فعلا كان او ما يعمل عمله قال ابن الصائغ ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله عن نصب اسم متقدم عليه بنصب ضميره اي ضمير ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصبه لضميره او متعلقه اي متعلق الاسم ومتعلق ضميره فلولا ذلك لعمل فيه فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظي او معنوي بل هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لا مح فظهر انه لا حاجة الى ما زاده ابن الحاجب في الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعلق يكون بوجوه كثيرة ككون الاسم مضافا اليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا غلامه لان الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف وموصوفا للعامل ذلك الضمير وموصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه و زيدا ضربت الذي يحبه ومعطوفا عليه موصوفا عامل الضمير وموصوله نحو زيدا لقيت عمرا و رجلا يضربه و زيدا لقيت عمرا والذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المشغول

الثاني مما يرد منصوبا وغير منصوب

باب الاشتغال

كان لذلك الاسم خمس حالات فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل اذا تلا ما لا يتلوه الا الفعل كادوات
التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته

من تتمة المنصوب بالمفسر قاله الرضي كان لذلك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب
وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان نصبه على رفعه وتساوي الامرين ورجحان رفعه على نصبه
فيجب نصبه بعامل مقدر وجوبا يفسره العامل المشتغل عنه بنصبه ضميره او متعلقه ولذا وجب
تقديره لان المفسر المتاخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدما على
الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين وضع الشيء في غير محله الا ان يمنع مانع فيقدر موخرا
نحو ايهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان الاصل
ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اي ضربت زيدا الا اذا حصل مانع صناعي كما
في زيدا مررت به او زيدا جلست عليه او معنوي كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه بالترادف
او باللزوم اذ تقدير المذكور يقتضي في الاولين تعدي القاصر بنفسه وفي الثالث خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجب ان يقدر في الاول جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت وفي الثاني
لابست لان جلس الشيء يستلزم ملابسته للمجلوس عليه وفي الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا كل سببي الا ترى انه
لا مانع في نحو شكرت زيدا له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل
لا يتعدى الى الضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه كذلك لا مانع في زيدا اهنت اخاه
لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب انتهى تنبيه ما ذهب اليه من ان الناصب عامل مقدر
هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء
ثم اختلفا فقال الكسائي هو عامل في الظاهر والضمير ملغى وقال الفراء عامل فيهما لانهما في المعنى
كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وانما يجب نصبه اذا تلا ما لا يتلوه الا الفعل كادوات التحضيض
بحاء مهملة وضادين معجمتين وهي اربعة هلا بتشديد اللام وهي اشهرها ولذلك مثل بها فقال
نحو هلا زيدا اكرمته والا بتشديد اللام ايضا ولولا ولوما وانما قال كادوات التحضيض لعدم
انحصار ما لا يتلوه الا الفعل فيها اذ مثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى
عمرا لقيته وادوات الشرط غير اما نحو ان زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين اعني ادوات
الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في النثر فلا يليهما الا صريح الفعل
فلا يجوز متى عمرا لقيته وحيثما خالدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان و

ووجب رفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يتلوه الا الاسم كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو

والفعل ماض فيقع في نثر الكلام ان زيدا لقيته فاكرمه ويجوز في الشعر قاله في الاوضح تنبيهات
الاول قيل عبارة المص اولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد
حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين الاول لشموله اذا ظرف الزمان المستقبل نحو ايتك يوم الجمعة
زيدا تلقاه والثاني لخروج اما عنها وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها الثاني انما
استثنيا الهمزة من ادوات الاستفهام لانها قد تلي الفعل الماسيائي واما من ادوات الشرط فلانها
فعل لازم واجب الحذف غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء قاله الرضي
الثالث قد يضمر مطاوع الظاهر فيرتفع الاسم كقوله لا تجزعي ان نفس اهلكته فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته يقال اهلكته فهلك
ويروى ان منفسا اهلكته بالنصب على تقدير اهلكت منفسا اهلكته الرابع ذهب الكوفيون الى جواز
دخول اذا في الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذوعن الاخفش والكسائي موافقتهم
فيها وفي ان ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد
اذا الشرطية وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور يطرد
في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا نحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز
الرفع في المسائل المذكورة كلها ويجب رفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يتلوه الا الاسم كاذا الفجائية
على الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وهذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصححه ابن هشام بناء
على ان اذا لا يليها الا الجملة الاسمية وبه صرح المص في حديقة المفردات ويقابل الاصح قولان
احدهما جواز النصب مطلقا قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته قال
ابن هشام ومن العجب انه اجاز ذلك فيها مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجاة فيلزم
المبتدأ بعدها انتهى الثاني التفصيل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم يقترن
بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان
مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول
اذا الحال عليه ووجهه في المعنى بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين
اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا قرنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقرن الشرطية
بها وبنقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان ابن مالك في تخطئته سيبويه في تجويزه الاشتغال في

او فصل بينه وبين المشتغل ماله الصدر نحو زيد هل رايته

نحو خرجت فاذا زيد ضربه عمرو قال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن الفعل بعدها بقد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال بعدها وعلى هذا فيكون المراد في قوله في باب الظروف فيلزم المبتدا بعدها اللازم فيما اذا لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليطه بعض شراح الكافية من العجم له كما يندفع على تقدير حمل اللزوم ثمة على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال كما وقع لبعض اخر ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط هذا العجمي له بقول الشاعر فلو اني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد المدان لهان علي ما القى لكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني وانما قال المص كاذا لعدم انحصار ما لا يليه الا اسم فيها قال ابن هشام في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيدا ضربته لامتناع الفعل قال شارحه وذلك بناء على ان ليتما اذا دخلت عليها ما الحرفية لا يزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها وجعلت جملة اضربه خبرها جاز واجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا ضربته بناء على زوال الاختصاص في المعنى والصواب انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد انتهى او فصل بينه اي الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام لانه يمنع ان يعمل ما بعده فيما قبله لمنافاة ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض وان واخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرف مصدر وكالا للتمني ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيد هل رايته وزيد كم تضربه وزيد ان ضربته ضربك وزيد من يضربه اضربه وزيد لا تضربه وزيد هلا ضربته وزيد اني ضربته وزيد الا رجل يضربه وزيد لعمرو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته او ان ضربته قال ابن مالك واجرى التحضيض والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع تاثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض وحوه قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه تنبيهات الاول يجب رفع الاسم في مسائل اخر الحقها ان يكون العامل صلة او مشبها بها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شئ فعلوه وزيد يوم تراه يفرح فان

ويترجح نصبه بلا مظان الفعل نحو ازيدا ضربته

العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيفت اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثاني ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لا يتعدى فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تقديم المفعول الفاعل وهو ممتنع في جميع الابواب اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل وذلك جائز في باب ظن الثالث ان يكون العامل تاليا لاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو وقال الرضي وذلك لان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة فقصد الاختصار واقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله في ما بعد ذلك على الاصح فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله انتهى الرابع ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صدق حد المشتغل عنه العامل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتتميم القسمة لا يقال فيشكل حد المص المشتغل عنه العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب لانا نقول جواز رفعه في بعض الصور يكفي في ادخاله في هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا مظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشئ ومعدنه مفعلة من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد مواقع الفعل التي لها مزيد اختصاص به وذلك بعد الهمزة الاستفهامية نحو ازيدا ضربته فيترجح نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور ولان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها عليها كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها او بعد ما او لا او ان النافية نحو ما زيدا او لا زيدا او ان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا حروف النفي بحروف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد حيث مجردة عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل تنبيهات

او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد وعمرا اكرمته

الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو ازيد انت تضربه الا في نحو اكل يوم زيد
تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل قال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو
ازيد ضربته ام عمرو وحكم لشذوذ النصب في قوله اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية
والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن
امة الله ضربها قال في الاوضح الثاني ما ذكرناه من ترجح النصب بعد حروف النفي المذكورة هو ما
ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور وقيل وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع لانه
قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه اقوى وقال الرضي جعل سيبويه الرفع
بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية
فعلية اولى ان امكن ولا تصير مع حروف النفي طلبية انتهى الثالث غير حروف النفي الثلثة كلم
لما ولن وليت مثلها اذ لا يقدر معمولها وهو الفعل لضعفها عن العمل فلا يقال لم زيدا
تضربه ولا لن بكرا تقتله الا في الضرورة كقوله ظننت فقير ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه
غير واهب اراد فلم الق ذا رجاء القه او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد و
عمرا اكرمته فيترجح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين به لان تناسب الجملتين المعطوف
احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني وهذا انما يدل صريحا على الحكم
جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكى قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع مطلقا
حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في
سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضية القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب
هنا لكني لم اره منقولا عن احد تنبيهات الاول جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على
الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوف في باب الاشتغال كما ذكروا ولم يذكروا امثال هذا
بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في
المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته ترجح الرفع
بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام الثالث
حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا ولكن عمرا
رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم يكن للعطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال

او كان المشتغل فعل طلب نحو زيدا اضربه ويتساوى الامران اذا لم تفت المناسبة بجز العطف على التقديرين

لا بد ان يكون بعض جملة وبل انما يعطف بها المفرد لا الجمل وهي هنا حروف ابتداء منزلة العاطف
في اعطاء حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اي فعلا يفهم معنى الطلب فاضافة الفعل الى الطلب
بهذا الاعتبار والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا ليضربه بكر وخالدا لا
تهنه وبكرا رحمه الله ومنه الاولاد ترضعهن الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر و
انما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها
قليل في الاستعمال واعترض جواز الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين بان ما بعدهما لا يعمل فيما
قبلهما قياسا فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا
النهي بلا مجرى النفي بها تنبيه يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل اخر احديها ان يكون الاسم
جوابا لاستفهام منصوب بما يليه كما اذا قيل اي رايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او
غلام زيد رايت وذلك ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية الثانية ان يوهم رفع الاسم
وصفا مخلا وذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكنا اشتريته بعشرين وانك لم تملك
واحدا منهم الا بشراء هذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريت بعشرين فنصب كل نص في
المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد اما اذا رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له و
بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته
صفة لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الا على من
اشتريته دون من حصل منهم بغير الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما فرفعه
موهم لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود الثالثة ان يكون الاسم
نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا ذكره بعضهم
وفيه انه ينبغي ان يعد مما يجب فيه النصب لا مما يترجح وايضا فالاشتغال في مثل ذلك لعدم شرطه
قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك
رد في موضع اخر من المغني قول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه
من الاشتغال قال والظاهر انه نصب على المدح وما في البيت زائدة ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال
ومنع بعضهم الشرط المذكور مستدلا بقرائة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال
فتدبر ويتساوى الامران اي الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اي تناسب الجملتين في العطف على التقديرين

نحو زيد قام وعمرًا أكرمته فإن رفعت فالعطف على الاسمية أو نصبت على الفعلية

وضابط ذلك أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها نحو زيد قام و
عمرًا أكرمته أي عنده أو في داره أو لأجله وذلك لأن زيد قام جملة كبرى ذات وجهين لأنها اسمية
الصدر فعلية العجز ومعنى قولنا كبرى أنها جملة تضمنها جملة فإن رفعت كنت قد راعيت صدرها
فالعطف على الجملة الاسمية أو نصبت كنت قد راعيت عجزها فالعطف على الجملة الفعلية فالمناسبة
حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان تنبيهان الأول مثال المصنف المذكور كمثال سيبويه لهذه
المسألة وهو زيد قام وعمرو كلمته واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لأنها خبر المبتدأ
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه فالواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع
ضمير إلى المبتدأ وليس في عمرًا كلمته ضمير راجع إلى زيد واعتذر له السيرافي بأن غرضه لم يكن تصحيح المثال
بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها أو على الخبر منها فيصحح المثال إليك بزيادة ضمير
فيه نحو عمرًا كلمته في داره أو نحو ذلك وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادًا على علم السامع أنه لا بد
للخبر إذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال إذا أراد قاله الرضي وارتضاه وبذلك يوجه مثال المصنف أيضًا
لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي وابن مالك أنه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله
تعالى والقمر قدرناه منازل قرأه أبو عمرو والحرميان بالرفع وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى
من قوله والشمس تجري فعلى هذا لا يحتاج إلى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذر به السيرافي
فالأولى أن يجاب عنه بأنهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها والسيرافي اعتذر له على مذهبه
من اشتراط الرابط في المسألة تبعًا للأخفش فمنعا النصب بناء على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع
عندهما واجب وإن ورد النصب فهو على حذف في زيدًا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية
على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقة
للأخفش والسيرافي فالنقل عنه مختلف والأول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه إما الضمير
كما تقدم أو الفاء السببية نحو زيد قام فعمرًا أكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول الروابط لأن
فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بأنها إنما تكون للجمع
في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعًا لطائفة من المتقدمين
جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشده ثعلب فقد تحل في أجول في البلاد
لعلني أسر صديقًا أو يساء حسود وخرج على أن التقدير أو يساء به حسود الثالث اسم الفاعل الناصب

ويترجح الرفع فيما عدا ذلك لأولوية عدم التقدير نحو زيد ضربته الثالث المنادى وهو المدعو بيا
أو هيا أو أي أو آ مع البعد وبالهمزة مع القريب وبيا مطلقًا

للمفعول به كالفعل فزيد ضارب عمرًا وبكرًا أكرمته مثل زيد قائم وعمرًا أكرمته فيستوي في بكر الوجهان
أما إذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم وبكرًا أكرمته فالرفع أولى لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا
لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مجيء
غلامه ويترجح الرفع أي رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره
العامل المشتغل فيما عدا ذلك أي المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع ومساوي الأمرين
لأولوية عدم التقدير بلا مقتض نحو زيد ضربته ومن ثم أوجب بعض النحويين ومنع النصب وليس
بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع
أجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات عدن بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجوحًا مراتبه مختلفة
فالنصب في نحو زيدًا ضربته أقوى منه في نحو زيدًا ضربت أخاه والنصب في زيدًا ضربت أخاه أحسن منه في
زيدًا مررت به والنصب في زيدًا مررت به أحسن منه في زيدًا مررت بأخيه قاله المرادي الثالث مما يرد
منصوبًا وغير منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد أو حكمًا نحو يا أرض ابلعي ماءك
فإنها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بيا قال الشاعر أيا جبلي نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها أو هيا قال فأصاخ يرجو أن يكون حيًا ويقول من فرح هيا ربا وها
ها أصل وقيل بدل من همزة أيا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني ومحمد بن يعقوب في
القاموس أو أي بالفتح والقصر والسكون قال ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات
لهن هدير قال ابن هشام وقد تمد ألفها وقيل بل الممدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون عن العرب
الذين يثقون بعربيتهم أو آ بالمد نحو آزيد حكاه الأخفش في كتابه الكبير وزعم ابن مالك أنه لم يذكرها
إلا الكوفيون والمراد بالمد فيها الإتيان بعد الهمزة بالألف لا غيرها وما وقع في كلام بعضهم من ضبطها
بهمزة فألف وهمزة أخرى ساكنة سهو فهذه كلها مع البعد أي لنداء البعيد على خلاف في أكثرها
ففي الصحاح أن أيا لنداء البعيد والقريب قال في المغني وليس كذلك وفي أي أقوال قيل هي للبعيد كما ذكره
وعليه ابن مالك وقيل للقريب عليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور آ في المقرب للقريب
وبالهمزة مع القريب أي لنداء القريب قال أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل فإن كنت قد أزمعت صرمي
فأجملي ونقل ابن الخباز عن شيخه أنها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لإجماعهم وسيأتي عليهم يرد
كلام أتى تعرفه وبيا وهي أم الباب وهي تستعمل مع البعد والقريب مطلقًا قال أبو حيان وهو الذي يظهر من استقراء

الثالث المنادى

ويشترط كونه مظهرا يا انت ضعيف وخلوه من اللام الا في لفظ الجلالة

كلام العرب قال ابن مالك وهي للبعد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة
بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم ابن الخباز انها للقريب وهي خرق لاجماعهم تنبيهات الاول قال
بعضهم حد المص للمنادى بقوله المدعو بالى احرف اوليس بقول ابن الحاجب المطلوب اقباله لخروج نداء
الله تعالى في نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمل ندائه على المجاز والمراد بالمطلوب الاقبال
المسئول الاجابة بعيد فتدبر انتهى الثاني لا يدخل في هذا الحد المندوب على راى ابن الحاجب لانه
متفجع عليه لا مدعو ويدخل على راى غيره ولم يذكر المص احكامه في هذا الباب اما اهمالا او ذهابا
الى راى ابن الحاجب قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في
المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي
لا تبعدت ولا اهلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلاه وواثبوراه وواحزناه اي احضر حتى
يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا
كثيرا امرهم بقوله واثبوراه انتهى والثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا
وعلى منع العكس ويشترط كونه اي المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مط لا يقال يا
انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول الاحوص يا
ابجر ابن ابجر يا انت الذي طلقت عام جعت ضعيف فلا يقاس عليه وما سمع من قول بعضهم يا
اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره
المذكور كانه قال قد كفيت اياك قد كفيتك وقيل ان في يا انت البيت ايضا للتنبيه وانت
الاول مبتداء والثاني كذلك او توكيدا او بدلا والموصول خبر واجاز ابن عصفور
نداء المضمر المخاطب في الشعر خاصة مستدلا بالبيت والمثل ولا حجة في ذلك كما عرفت وظ
كلام ابن مالك في الالفية ان نداء المضمر مط مطرد وهو خلاف الاجماع قال المرادي في
شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب وقال شعبان في الفية
ولا تقل عند النداء يا هو وليس في النحاة من رواه ويشترط خلوه من اللام للتعريف فلا
يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخرى
الا في لفظ الجلالة وهو الله علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط

وما الى شاذ

خلوه عنها بل يجب ثباتها اجماعا فيقول يا الله باثبات الالفين ويا لله بحذفهما ويا الله بحذف
الثانية فقط لان اللام لا زمته لا تفارقه اذ اصله الاله فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله
فادخلت عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسمية الهة اصنامهم وادغمت لام التعريف
فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء وقيل ال في اسم الله للتعظيم لا
التعريف ونسب لسيبويه فائدة هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا توجد في غيره من الاسماء
منها ما ذكر ومنها زيادة ميم في اخره عوضا من حرف النداء كما سياتي ومنها انه يفخم اذا كان قبله
فتح او ضم مثل قال الله تعالى ويقول الله تعالى ولا تقول مثل هذا في الليل واللبن فان قبله كسرة
لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا لكنت متسفلا بالكسرة متصعدا بتفخيم الفتحة وهذا
ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه في
القسم بالتاء بالله نحو قولهم تالله ومنها قطعهم همزته في القسم من قولهم افالله لا فعلن كذا
بمنزلة افوالله ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل وقول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالوصل عني شاذ فلا يقاس خلافا عليه للبغداديين والكوفيين في اجازتهم في الشعر
ذلك محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا لانا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف
واللام واجاب المانعون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان ارادوا بذلك في غير النداء
فممنوع لدخول التنوين في نحو زيد وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما او في النداء
المعين فكذلك لعدم دخول التنوين في غير الشعر عليه او لغير معين فكذلك فائدة المراد
بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما
وجوده وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام قاله الجاربردي في شرح الشافية
تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين اخرين لا يشترط
فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمي بذلك نص على ذلك
سيبويه قال لان معناه يا مقولا له ذلك ولا يقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي لام نحو يا
الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه قال الازهري والفرق
بينهما ان الذي قام يحكى بحالته التي ثبت له اقبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود
ذلك المانع باق ونحو الرجل قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة

قولهم قطع اسم الجلالة

معنى الشاذ

ذلك المانع وقد ازيل بالتمييز انتهى ثانيهما اسم الجنس المشبه به كقولك يا لخليفة هيبة وبالاسد
شجاعة نص عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الخليفة ويا
مثل الاسد فحسن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام انتهى الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام
في غير الصورة المذكورة توصل الى ندائه باي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بها
التنبيه او اسم الاشارة ويجب وصفها ولا يوصف اي الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها
الرجل واما نحو الصعق والحارث مما هي فيه للغلبة وللمح الصفة فلا يوصف به ولا بما فيه اللام
من مثنى او مجموع علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول
مصدر بالالف واللام خال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولا يجوز نحو يا ايها الذي قمت
كما لا يجوز ان ينادى اي او باسم اشارة عارية من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يقال يا ايهذاك
الرجل كما لا يجوز نداؤه واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكاي اسم الاشارة في الوصف بذي اللام
والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الشيء لا يوصف بمثله وسيلي معلى اي هذه معرفة زيد
كلام في حقيقة المفردات وقد يحذف حرف النداء وهو بالخاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
ووقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذفه مطلقا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل بعد ان عدد حروف
النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا فيما استثنى انتهى لكن نص غيره واحد من
الائمة على انه لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف
فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فتحذف يا مع القرينة ويبقى المنادى نحو يوسف اعرض عن
هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا مع اسم الجنس والمراد به هنا ما يكون نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او
مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه
او لا وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما
تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة وقصدها وانما لا يحذف مع المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل
التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي
مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب قاله الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والكوفيون مع المعرفة

مجتمعين بقولهم اطرق كرى وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال المرادي والنقاد
القياس عليه لكثرته نظما ونثرا والا مع المندوب وهو المتفجع عليه كقول جرير يندب عمر بن
عبد العزيز وقمت فيها بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب
قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الم كقوله فوا كبدا من حب من لا يحبني و
من عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول الآخر تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه
لان الرزية سبب الالم الذي حصل مثله قول القائل وامصيبتاه والندبة من كلام النساء في الغالب
والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو
في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع
المندوب من حروف النداء الا حرفان احدهما وا وهي الغالبة فيه والمختصة به والثانية يا اذا لم يلتبس
بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيداه وينصب
ان كان مضافا او مشبها به نحو واعبد الله واضاربا زيدا والغالب فيه ان يختم بالالف اطالة للصوت
سواء كان مفردا نحو وازيدا او مضافا الظاهر نحو وا امير المؤمنيناه او المضمر نحو وا رأساه او شبيها
بالمضاف نحو وا طالع جبلاه او مركبا نحو وا معديكرباه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو
واموساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وا من نصر محمداه ونحو وا يا حسناه او ضمة اعرابية او بنائية
نحو وا منذراه فيمن اسمه منذر او كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه واحذاماه فان لزم من حذف الضمة
او الكسرة في لبس ابقيتا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي او واوا بعد الضمة نحو وا
غلامكمو واغلامهمو لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى
ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد حرف المد توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه
واغلامكيه واغلامكموه فان وصلت حذفت هاء الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي
واحر قلباه ممن قلبه شبم وللنحويين ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز
الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين وانما لا يحذف حرف النداء مع المندوب لانه منادى مجازا و
لا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء الى معنى آخر مع بقاء
معنى النداء فيه مجازا لزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها ومثله المتعجب
منه والا مع المستغاث وكل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة ولا يستعمل معه الا يا خاصة

واسم الاشارة ولفظ الجلالة مع عد الميم في الاغلب فان وجدت الميم لزم الحذف

بيان احكامه ستوفي وانما لا يحذف معه حرف النداء للمبالغة وتنبيههم باظهار حرف التنبيه
لكون المستغاث له امرا مهما والا مع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب بين
كون الاسم المشار اليه وبين كونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما احتيج في النداء عن ذلك الاصل
وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء هذا مذهب
البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكونه اسم الاشارة معرفة قبل النداء واستشهادا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء اى يا هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام
ورده البصريون بان هؤلاء في الاية خبر المبتدا والشعر ضرورة ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا
فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق لا منادى اى برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه
لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت انشده
هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل والا مع لفظ الجلالة
وهو الله مع عدم الميم المشددة في اخره عوضا عن حرف النداء وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل
الى ندائه باى او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذف الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها
لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول امية بن الصلت رضيت
بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اى يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير
الاغلب وهو مذهب لبعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ فان وجد
الميم المشددة في اخره لزم الحذف اى حذف حرف النداء لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة
كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا باسمه تعالى وخصت بذلك
دون غيرها لان الميم عهد زيادتها اخرا كميم زرقم هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان الميم ليست عوضا بل ما خوذة من فعل والاصل يا الله امنا بخير فيجيزون الجمع بينها وبين الياء
في السعة قال ابو علي وليس هذا بشئ لقوله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك
لانه لو كانت الميم ماخوذة من فعل لما احتاجت الى جواب ثان ولكان سادة مسد جواب الشرط و
قوله تعالى فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ماخوذة من فعل ولا دالة عليه لانه لا يحسن
في الكلام يا الله امنا منك بعدل ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب
ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير ففي حسنه دليل على ان الميم ليست ما خوذة منه اذ

تفصيل المفرد المعرفة والنكرة المقصودة يبنيا على ما يرفعان به

لو كان كذلك لكان تكريرا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقد تزاد في اخره ما كقوله وما عليك ان
تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل وتبعه
سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فيكون فاصلة بين الموصوف والصفة
وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض لانه على
نداء اخر اى يا فاطر السموات وذهب المبرد والزجاج بمرفوع على اللفظ وبمنصوب على الصفة و
جعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحمن
الرحيم والاية ونحوها محتملة للنداء فايدة قد يخرج لفظة اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين
اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول
انت اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك
اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قال في النهاية قال بعضهم
وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللهم فيما ثبوته ضعيف كانه يستعان في اثباته بالله تعالى
تنبيه استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد فيه
اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى في الاعراب المفرد وهو ما ليس
مضافا ولا شبيها بالمضاف كما مر فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي المعرفة وهي ما كان
تعريفه سابقا على النداء والنكرة المقصودة وهي ما عرض تعريفها بالنداء بان قصد بها معين
يبنيان لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب الحرفية
وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف ككاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى
ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما اياه في التعريف والافراد وتضمن معنى
الخطاب وبناؤهما على ما يرفعان به قبل النداء اى حال الاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل
في البناء تنبيها على ان لهما قدما في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة نحو يا
زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره وما يرفع بالالف نحو يا
زيدان ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون تنبيه المنقوص المعين بالنداء يحذف تنوينه
ويثبت ياؤه عند الخليل نحو يا غازي ويا قاضي وخالفه يونس فاجاز حذف الياء لا التنوين فيقول

قليل

نحو

يا قاض

والمضاف وشبهه غير المقصودة تنصب نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا

يا قاض ويا غاز والمضاف سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة وشبهه اي المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقوله يا محمودا فعاله يا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلثة وثلثين في رجل سميته بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير المقصودة بالنداء جامدة كانت او مشتقة في نثر او نظم تنصب وجوبا واختلف في الناصب فقيل فعل مقدر وهو ادعو فحذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وهو قول سيبويه وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فيكون هي العاملة ومثل المصنف للثلثة نشرا على ترتيب اللف بقوله نحو يا عبد الله حركيا اضافيا او علما وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها بتقدير الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا طالبا من يهديه السبيل يا رجلا خذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة شرفهما الله تع ونجران بلد من اليمن وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها او غير مقبل وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذاهبا ومنه يا راكبا البيت والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه ليس بمسموع وقيل ان كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول الفارسي قال ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها وما جاء منونا كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء عن المازني قاله في الشرح تنبيهات الاول قال بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله علما لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كما لا يخفى ولو قال وذا اضافة لسلم لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد اذا جعلنا المضاف في عبارة المص وصفا للمنادى ولنا ان نجعله وصفا للمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع

والمنادى المستغاث يخفض بلامها

المضاف والمضاف اليه فتدبر الثاني في قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور حتى قيل انه من المذالق النحوية وذلك انه لم يوجد فيه معتمد لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما سياتي ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا فلا يكون هذا شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال انه جائز حسن وجهه في الاختيار بل قد جاء مثله في الشعر نحو قوله لسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها هذا كلامه وقد عرفت منه ان تقدير الموصوف محذور اخر وقال الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين والثالث يمتنع ادخال يا على ثلثين من نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك لانه من العلم خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب حينئذ تجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق ال مردود قاله في الاوضح ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به معين الرابع من شبه المضاف نحو يا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالنداء و عامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولذلك يجوز في المصاعنة البناء والنا على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا الخامس اذا كان المنادى نكرة مقصودة موصوفة بمفرد جاز ظهور نصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء عن العرب وجزم به ابن مالك في التسهيل والمنادى المستغاث يخفض اي يجر بلامها اي لام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها وهي لام الاختصاص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اخترت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ كل منها مخصوص بالدعاء وبالاستخصاص الغرابة واختلف فيها فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث يقال يا زيد وقيل ليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فبماذا تتعلق قال ابن

حتى هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور واجيب بانه
قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا فيعمل في المجرور ولان العامل في الحال اقوى
من العامل في المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن
الضايع وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى
الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوى
تعديته باللام واقتصر الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية
زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى ويرد هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع اخر من مغنيه بان
التحقيق في لام التقوية انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر
ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين عن
الفراء ان هذه اللام بقية اسم وهو آل والاصل في يا لزيد يا آل زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف و
الالف لالتقاء الساكنين وضعف بانه يقال فيما آل له يا للدواهي ويا لله وانما خفضتها ليكون
اعون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو قال بالجر لكان اولى لان الخفض من القاب
البناء ويفتح اي يبنى على الفتح وجوبا لالفها اي الاستغاثة اذا الحقت به ولا لام فيه تحرزا عن الجمع
بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف
تقتضي الفتح وبين اثريهما تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تنافي بينهما في نحو يا احمداه لان جر
غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طردا للباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية و
الاخرى اعرابية لانا نقول لا تقتضي الا فتح ما قبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في
الوقف على زيدا زيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب وما قيل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح موجود
لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس لشيء ويخفض المستغاث مما كان يخفض به قبل النداء اما بكسرة
ظاهرة نحو يا لزيد او بفتحة نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد او مقدرة نحو يا لموسى او بالياء نحو يا
للزيدين بفتح الدال وكسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي ومحلا نحو يا لهذا ويا لرقاش
كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى
موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا ما وقع موقعه ولقصد التفرقة بين المستغاث
والمستغاث من اجله نحو يا الله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يالي

او معطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب فكسر فان اعيدت يا معه فتح كقوله
يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا
زيدا وقول الشاعر يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقد يخلو المستغاث من الالف واللام
معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب العجيب تنبيهات الاول
حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء
ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا عظيما فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا
للعلماء فيجر باللام ويفتح لالحاق الالف كقوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة
ويجوز كسر لامه على تقديره مستغاثا له وحذف المستغاث والمقصود انك تدعو لذلك الشيء الثاني
انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان كانا مفردين معرفتين لان علة
البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف
النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد من مقتضى الجر قاله الرضي و
الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه
المردي لهم دينا والمستغاث من اجله هو المنتصر عليه في الاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند
الاطلاق وان صح اطلاقه على المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه
فافهم الرابع قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل من خالد اما
هلكنا وهل بالموت يا للناس عار اي للناس لمن شمت بنا تتميم المنادى المضاف الى الياء ان
كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان صحيحا مشبها للمضارع في
كونه بمعنى الحال والاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة وساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل
الاصل الفتح او السكون قولان وما عدا ذلك وليس ابا واما فالاكثر فيه حذف الياء اكتفاء
بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا
عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست
براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل
ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بضم ربه فهذه ست
لغات وان كان ابا واما جاز فيه اللغات الست على الترتيب المذكور وابدال الياء تاء مكسورة و

يعم اقسام المنادى المضاف الى الياء

تميم والعلم المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافا الى علم اخر يختار فتحه نحو يا زيد بن عمرو

هو الاكثر او مفتوحة وهو لا يدين وقرئ بهما في السبعة او مضمومة وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ
لجمع بين التاء والالف والياء وهو ممتنع وسبيله الشعر كقوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا ابتا
انجز راكب وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما فهذه عشرة كاملة والمضاف الى المضاف الى الياء يجب ثبوت
الياء فيه لا غير نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف الياء اكتفاء بالكسرة
وجاز فتح اخر كل منهما وقرئ يا ابن ام بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله
يا ابن عمي لا تلوي واهجعي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر
شديد والعلم المفرد الموصوف بابن اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان فالكوفيون ابن او ابنة
متصلا بالعلم مضافا الى علم اخر يختار مع جواز الضم فتحه عند البصريين غير المبرد للخفة واوجبه بعضهم
نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهند اما على الاتباع لفتح ابن اذ الحاجز بينهما ساكن
فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرؤ وابنم او على تركيب الصفة مع الموصوف و
جعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف
فيمن فتحهما واما على اقحام الابن واضافة زيد الى عمرو لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه
في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتح الاول على قول سيبويه فعلى الوجه الاول
فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب و
على الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وذهب ابن كيسان الى
ان الفتح اكثر ومنه قوله يا حكم ابن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم
اذا كان المنادى غير علم او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او
مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم والابن بفاصل نحو يا زيد الفاضل ابن
عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل لم يشترط ذلك الكوفيون وانشدوا عليه فما
كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله البصريون على ان اصله يا عمرا
بالالف فحذف لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب
او ان اصله يا عمر بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا ذاكر الله الا قليلا
تنبيهات الاول الاتي للوصف بينت عند جمهور العرب فتعين الضم في نحو يا هند بنت يد لتعذر
الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك التاء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء الفتح بناء على انه

للتركيب

للتركيب الثاني شمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع مسمى بهما فقول الرضي لا حاجة للتقييد بالافراد لان
المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير ليس بشيء قال في النهاية واذا سميت
بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسرة
يا زيدين عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى مجرى الدال فيفتحها او يضمها انتهى
قال في التصريح وهذا مبني على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى و
المجموع على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم
لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري انتهى قلت وكذا نحو قاض ابنه بكر وقال ابو حيان
يكون فتح الاتباع تقديرا الثالث قال ابن مالك التقدير الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد
ابن سيد ويا فاضل بن فاضل لكنايتهما عن المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره
اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنهم اتفقوا فيه لفظ
المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن الكريم او ابن الكريم ويا شريف بن الشريف او ابن الشريف
ويا كلب بن الكلب او ابن انتهى ونقل غير ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى
على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضمه الرابع حكى الاخفش ان بعض العرب يضم
ابن اتباعا لضم المنادى قيل وكان قائله راعى ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع ولم ير ان اصل الحامل
على الاتباع قصد التخفيف الخامس اذا وقع ابن في غير النداء صفة بين العلمين اسمين او كنيتين او لقبين
متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين
من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابتداء سطر قال ابن بابشاذ وعلة
التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين ولكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف
كالشيء الواحد فاثر في الحذف فيقول هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابي وزين العابدين جمال الدين وكل
مع المؤنث المنصرف نحو يا هند بنت عدة فيمن صرف وزيد بن هند ونص عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل
خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا ينسبون الرجل الى امه وقد يثبت التنوين في الضرورة
كقوله جارية من قيس بن ثعلبه ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدا او لان او لكان او لظننت اثبت
التنوين لفظا والالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان
مثنى او مجموعا او مصغرا نحو هذان زيد وعمرو ابنا خالد وزيد وعمرو وبكر ابناء خالد او هذا زيد

الكلب

الحسن

بني خالد

والمنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو سلام الله يا مطر عليها والمضاف المكرر يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو يا

بني خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان التقاء الساكنين يزول بالتصغير واما اشتراط ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان في اول سطر كان في محل يبدء به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدئ باول السطر الذي بعده فكرهوا على خلاف ما يوجبه النطق غالبا والمنادي المنون ضرورة سواء كان علما او نكرة مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وردت الرواية بالوجهين وقول كثير حييت عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل ليت التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جملا حييت يا رجلا واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضم دعت الى التنوين فاقر الكلمة على حالها حتى قال سيبويه في النصب لم يسمع عربيا يقوله لكن حفظ واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان اصل المنادي ان يكون معربا فلما دخله التنوين عاد الى اعرابه ولما عاد الى اعرابه عاد الى النصب يظهر كما قال في الارتشاف من قول سيبويه لم يسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار بل على التحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين ومن نفي الضم لم يجز الا النصب ووافق الاعلم وابن مالك الخليل في العلم وابا عمرو في النكرة قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ويظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني تشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال ابن هشام وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والمنادي المضاف المكرر وقبل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن لجا وقومه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني بيانا له او بدلا منه او منادى ثان باضمار اعني قال ابن مالك او توكيدا ومنعه اختلاف وجهي التعريف وانفصال الثاني مما لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي يا تيمه فحذف ضميره واقحم للتاكيد وهو توكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا وعلى نية الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثاني عند المبرد والاصل يا تيم عدي تيم عدي و لم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قوله تعم كلا هديناه لان القرينة الدالة على المحذوف

نصرة وتوابعه المضافة تنصب مطلقا اما

موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف وعليه فيكون الثاني توكيدا او بيانا او بدلا او منادى ثان على اضمار يا وضعف قول سيبويه بانه مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يا باه وعلى جوازه ففيه فصل بين المضاف والمضاف اليه بما كالشي الواحد وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم والاكثر عكسه وقال الفراء الاسمان مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال الاعلم ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى عدي كما قيل ما فعلت خمسة عشرك بفتحهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو فهذه خمسة اقوال ولا تختص المسئلة بالعلمين عند البصريين بل اسما الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس وضمه ونصبه منونا من الوصفين نحو يا صاحبا صاحب زيد تنبيه انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم للغلظ في الخطابة لا يلقينكم من الفي اذا وجد والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة قاله العيني نصرة في احكام توابع المنادي تعرض لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصية الزائدة على مطلق التابع الا في ذكره وتوابعه اي المنادي المضافة اضافة معنوية لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل تنصب وجوبا مطلقا سواء كان المنادي مبنيا او معربا نحو يا زيدا ويا عبد الله صاحب عمرو في النعت ويا زيدا ويا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيد ويا عبد الله عائذ الكلب في البيان وكذا البدل ويا زيد ويا عبد الله وغلام بشر في عطف النسق كل ذلك بالنصب على محل المتبوع ان كان مبنيا وعلى لفظه ان كان معربا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد ووجههما ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادي ضمير جيء به على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه ونفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتاول نحو ذلك على انه منصوب بفعل مقدر كانه دعوت كلكم واما التوابع المضافة اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني جائزة الوجهين اما توابع

نصب تابع المنادي

المفردة فتوابع المعرب تعرب باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع به من التاكيد والصفة وعطف البيان

المنادى المفردة ويدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة ما يقابل المضاف ولولا ذكر المضاف
في المنصوب بجعله في حكم المثنى المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه
المضاف في المفردة الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة فتوابع المنادى
المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمنون بالنصب
ضرورة تعرب باعرابه نحو يا عبد الله الظريف والحسن الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التاكيد
ويا عبد الله كرزا في البيان ويا عبد الله والحارث في النسق المقرون بال وقس على هذا ذلك واجاز
الاخفش في النسق المقرون بال والبيان التابعين للمعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله
والحارث وعلل الاول بكونه في حكم المستانف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل و
الثاني بان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره غيره انتهى واما البدل والنسق
المجرد من ال فيأتي حكمهما وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به فخرج المستغاث المبني على الفتح لالحاق
الف الاستغاثة فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع مبني على الفتح فلا يتصور الحمل على اللفظ من
التاكيد صفة للتوابع اي التوابع الكائنة من التاكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء قال الرضي قد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر
نصرا انتهى فيحتمل ان يكون هذا مختار المصنف ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد في البيت
بمتعين بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على المنادى الاول جاريا على لفظه والثاني
على محله واستشكال ابن الطراوة لذلك بان الشيء لا يبين نفسه مردود بجواز قولك يا زيد زيد اذا كان
بحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول لتوهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر
خطابك لاحدهما وابنت لك عليه فظهر المراد واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان على الاول على
اللفظ والثالث عطف بيان على الثاني على المحل ففيه ان قضيته ذلك ان يكون لتابع المنادى المبني
على الضم اذا رفع اعرابان لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس
له الا اعراب واحد اما الرفع فقط والنصب فقط والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة خلافا للاصمعي
في منعه وصف المنادى المبني لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال وارتفاع نحو الظريف في قولك
يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من
مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه وعطف البيان في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف

ترفع على لفظه وتنصب على محله والبدل كالمستقل مطلقا اما المعطوف فان كان مع ال فالخليل

وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم ترفع حملا على لفظه اي المنادى وقيل لان الضم
لاطراده هنا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع في الفاعل
فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد ويرده ان الاطراد ليس سببا لحمل
التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق ويا سيبويه يطرد فيه الكسر فيقال كل فعال لسب المؤنث في
النداء وكل علم ختم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظهما وقيل لعروض
الضمة لانها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها في الفاعل بدخول العامل فاشبهت الرفع فيه
فيكون رافع التابع على هذا حرف النداء بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل
والا فاين الرافع وبه صرح الفاضل الهندي في شرح الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح و
القول بان الرافع التبعية قول ضعيف فلا يحل التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان
يحاول في المنادى المضموم بان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك
انتهى وعندي ان معنى المنادى انشائي وما قدره اخباري جزئي وقال عصام الدين ان المنادى مع كونه
مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى او بل فذلك المفعول فاعل
في الفضل لذلك بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف ما لا يخفى كما الغرض هو به
وبالجملة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل تعليل فيها عليل وتنصب حملا على محله لان
حق التابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فتقول في التاكيد يا تميم اجمعون
واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشرا والبدل كالمنادى المستقل
مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب كما لو كان المنادى
فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا ابا
عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال ابن مالك يجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان
حال يجعل فيها كالمستقل وهو كثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت
وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم
الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اما
المعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن نحو يا زيد والرجل
فالخليل ابن احمد الفراهيدي نسبة الى فراهيد وهي بطن من الازد وهو فريد العصر وربيع الدهر استاذ اهل

مختار ورفعه يونس ونصبه المبرد ان كان كالخليل والا فكيونس والا فكالبدل

الفطنة الذي لم ير نظيره ولا عرف في الدنيا عديله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط
بعد الانبياء احد ادق ذهنا من الخليل ره مختار مع تجويز النصب نظرا لما فيه من مشاكلة
للمنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه
الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازني ويونس حبيب الضبي
استاد سيبويه مختار نصبه لانه لا يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظ ما
وليه ولذلك قرء جميع القراء ما عدا الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق
يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والثقفي والجرمي وعزي في غالب المتون هذا الاختيار الى ابي
عمرو دون غيره فالتبس الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ
وسببه انه لم يكن فيهذا العلم بالراسخ وابو العباس محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة و
فتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتابه الالف واللام سئل المبرد
عن دقيقه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال له قم فانت المبرد بكسر الراء المثبت للحق فغيره الكوفيون
وفتحوا الراء وجعلوه نبزا ان كان المعطوف مع ال علما كالخليل واليسع والصعق فهو كالخليل في
اختيار الرفع او فيختار الرفع كالخليل لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النكرة المجرد
من ال والا يكن المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب لانه
يكون مع الحذف فيه تعريفا وتركيبا ما تشابها للمضاف هذا هو المنقول الصحيح من المبرد وما وقع في
الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان
كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو ونقضنا كما حله المصنف وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في
اختيار الرفع اذا كان المعطوف مع ال من الحسن في عروض ال وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن ال
يوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف
بضم وهو سهو من ابن الحاجب كما نبه عليه الرضي ره قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشامي اعلى الله
مقامه وهذا الحل لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم من شرحه والا فعبارته لا تابى التنزيل على ما
هو الصحيح ويبعد نفي كلامه مع السهو في النقل انه لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام
الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هشام في الجامع الصغير
والا يكن المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها فهو كالبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقا فيضم ان كان

وتوابع ما يقدر ضمه كالمعتل والمبني قبل النداء كتوابع المضموم لفظا فترفع للبنا المقدر حملا
على اللفظ وتنصب للنصب المقدر على المحل

مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد وبشر ويا عبد الله وبشر ويا زيد ويا عبد الله ويا عبد
الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل ولجاز الكوفيون
نحو يا زيد وعمرا ويا بشرا بالنصب على المعطوف مع ال قال ابن مالك وما رواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو
اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشركا في عامل واحد
انتهى وتوابع ما يقدر ضمه من المنادى المبني كالمنادى المعتل اي المقصور نحو يا موسى ويا فتى ومثله
المنقوص نحو يا غازي ويا قاضي والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا تابط شرا
ويا معدي كرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فترفع اي توابع ما يقدر ضمه للبنا
المقدر حملا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا حملا على اللفظ الظاهر لان
المقدر كالظاهر وتنصب للنصب المقدر حملا على المحل كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا
موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرز وكرزا ويا موسى الحارث والحارث
ويا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تابط شرا اخو زيد واخا زيد ويا معدي
كرب والعباس والعباس واعترض على ذلك بان يقال المنادى المبني قبل النداء ليس مضموم المحل بل منصوب
لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان
مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كما في نحو عجبت من ضرب
هذا الرجل فان محل الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث
المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع
المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به تنبيهان الاول تابع اي واسم
الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها
لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد اولا
نداء الرجل وانما اتي باسم الاشارة وصلة لنداء الرجل وان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز
فيه الرفع والنصب الثاني قال ابو حيان التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد
وهو الظاهر انتهى وفصل بدر الدين ابن مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا
ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في
النداء فان كان مشتقا فلا خلاف في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف

قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه قال انه وصف وسماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور
لجاز النحويون في مررت بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستشكل باشتراطهم في البيان
ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف
واجاب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور
بدخول ال عليه والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا فال للعهد والمعنى مررت
بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا
معنى كلام سيبويه قال التسهيلي سيبويه وان سماه صفة فمذهبه التسامح في هذه التوابع كلها وقد
سمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرفت مذهبه في ذلك انتهى الرابع مما يرد منصوبا
وغير منصوب مميز اسماء العدد بفتحتين والعدد قيل كمية تطلق على الواحد وما تألف منه فيدخل
فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج وقد يتكلف لادراجه لشمول الحاشية الكسر والحق انه ليس
بعدد وان تألف منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم وان تألف منه الاجسام قاله
في الخلاصة قال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى نصف مجموع
حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ حاشيته الفوقانية لكل عدد
تزيد عليه بمقدار نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعهما ضعفيه وقد اجمعوا على ان
العدد اما صحيح او كسر فنقول الحاشية التحتانية للواحد هي النصف فالفوقانية واحد ونصف
لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شان حواشي الاعداد فالواحد نصف مجموعهما
فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قال لان
الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصطلاح الحساب
واما النحاة فعلى ان كلا من الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم في ذلك ولهم في تعريفه عبارات
من احسنها قول البلخي في الوافي العدد ما يقع جوابا لكم مميز الثلثة الى العشرة بدخول الغاية في الحكم
ما مثلها مجرور باضافتها اليه لابهام العدد واضافة المبهم الى مميزه ككل وغير كما تقول كل رجل
اما نحو احد عشر رجلا فسيأتي وجهه مجموع وحقه ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلثة افلس و
اربعة اعبد وسبعة ابحر واما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان
الاحاد من العشرة فما دونها للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما ان اهمل تكسيره نحو سبع

سموات

سموات وسبع بقرات وخمس صلوات وجاور وما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور
لسبع بقرات ولذا جاء في غير الاية سبع سنابل وقد يكون من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلثة
جوار واربعة رجال ودراهم او كان له بناء قلة لكنه شاذ قياسا نحو ثلثة قروء فانه جمع قرء بفتح
القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذ او سماعا نحو ثلثة شسوع فان اشساعا قليل في الاستعمال
تنبيهان الاول قال بعضهم ومما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر او اسم جمع
كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلث من التمر وعشرة من القوم وقد
يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلثة ذود صدقة و
كقوله ظرف عجوز فيه ثنتان حنظل ويجوز ان يجاب بان المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء
كان جمعا او اسم جنس وعلى هذا فالمراد بقوله مجرور اعم من المجرور بالاضافة او بالحرف وقد اجمعوا على
جر اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور
والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجنس فان كان
مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم و
نسوة لم يجز وهو مذهب المازني الثاني لم يستثن المص المائة اذا وقعت مميزا فانها تفرد غالبا نحو
ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سيأتي في كلامه قريبا من انهم رفضوا جمعها وسيجيء الكلام على ذلك
ومميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب اما في المركب نحو احد عشر وبابه
فلتعذر الاضافة اذ هي ملزومة لجعل ثلثة كالاسم الواحد وكرهوا ذلك ولا يرد قولهم خمسة عشر
زيد لان المضاف ليس ثم هو المقصود بالاول وانما جيء به لبيان المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد
اما في العقود فلا يتصور اضافته لا مع حذف النون ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف
نون اصلية وضعت مع الكلمة واما مع ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منهما
مستكره مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا اخي له تسعون وتسع نعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل و
هو اخف من الجمع والغرض من التفسير به حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فليس اسباطا فيه بتمييز بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي
اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العددان لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب
ابن مالك في شرح الكافية عن التانيث بانه مما رجح فيه اعتبار المعنى فذكر انما رجح حكم التانيث كما

رجحه

وتميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه مجرور ومفرد

رجمه ذكر كاعبان ومعصر وهذا منه مخالف لما في شرح التسهيل من انه بدل لا تميز ويبقى الاشكال
في اثنتي عشرة اسباطا جمع وتميز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل
قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رأيت
احدى عشرة انعاما اذا اريد احد عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس برايه ولو ساعده
استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة لان السبط في بني اسرائيل
بمنزلة القبيلة من العرب فعلى هذا يكون معنى وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع قبائل
لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تميزا فالتميز محذوف انتهى وقول الحديثي الظاهر ان الزمخشري اعرف
باللغة دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل قال الدماميني وما اخالها الا عصبية عجمية
اوجبت التحامل على ابناء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل
على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفات كمية العدد وحمله
على غير الغالب لا يمكن تخريج القرآن عليه انتهى وفي سلسلة الحسن عن غير الغالب نظر انتهى تنبيه حكى الكسائي
ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى مميزه منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوب
وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد على قضيته كلام المص وتميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه اي
جمع الالف مجرور باضافتها اليه مفرد نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل وثلثة
الاف رجل وانما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف لما اشبها الثلثة في اللفظ من حيث
انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة عشر و
تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما فقيران بهذا القسم اعطي تميزهما احد حكمي الثلثة الى العشرة و
هو الجر واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين فلم يعكس لان
المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء تميز المائة جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي
ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة ومن نون جعلها عطف بيان وجعلها
بدلا ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية
الاعداد ويجاب بان الطرح غالب لا لازم قال الزجاج ولا يكون سنين تميزا لما يلزم عليه ان
يكون قد لبثوا تسعمائة سنة قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من لغة العرب ان تميز المائة واحد من
مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تميزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل سنين

ثلثة

ورفضوا جمع المائة واصول العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فالواحد
والاثنان يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث

ثلثة فكانه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة وهذا بعينه جار في قراءة حمزة والكسائي
بالاضافة فان سنين فيها تميز لا غير وان لم يكن منصوبا قال الطيبي وهذا يطرد في اثنتي عشرة
اسباطا على القول بانه تميز فيلزم ان يكون ستة وثلثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج
غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع
التميز جمعا انتهى ويجيء مميزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة
والفتاء ولا يرد شيء من الامرين على قضية كلام المص لانه شاذ ورفضوا اي تركوا العرب جمع المائة
مضافا اليها ثلاث واخواتها ولم يقولوا ثلث مئات او مئين ومن حق القياس لان مميز الثلثة
الثلثة الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما في الاتيان به من تكرر معنى الثلث
لان الجمع مؤنث معنا والمائة ايضا مؤنث فعومل بالخفة لذلك ولان المائة وان افردت
لفظا فهي جمع معنا لانها عشر عشرات وهو عدد قليل وقد جاء في الشعر ثلثمئين للملوك وفي بها
ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم قالوا قتل في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت دياتهم
ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلث وهو دليل شرفه ووجوه الاهاتم لقبائهم ومنهم بنو
الاهتم سنان بن سمي سمي بذلك لانه كسر ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا
يرد ذلك على قضية كلام المص لانه شاذ قال الرضي وان لم يضف الى المائة ثلث واخواته
جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل انتهى واصول العدد التي يرجع اليها اثنتا
عشرة كلمة واشار بذلك بتعيين الفروع الى ان لا ينضبط عددا وهي واحد الى عشرة والغاية
داخلة فهي عشر كلمات ومائة والف كلمتان اخريان مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتا عشرة كلمة
وما عداها فهو متفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مئات والوف واما
بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واخواته واما
بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة فالواحد اسم فاعل من
وحد يحد اي انفرد فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع للواحدين
من المثنى فاللام محذوفة يذكران مع المذكر العدد فيقال رجل واحد ورجلان اثنان
ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امرأة واحدة وامرأتان اثنتان وثنتان على الاصل
والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وليشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة

اذا

والانجامعهما المعدود بل يقال رجل ورجلان والثلاثة الى العشرة بالعكس نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام

اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشرة ولا تجامعهما
اي الواحد والاثنين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان بل يقال رجل ورجلان
لان رجل يفيد الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي
فانه لا تستفاد العدد والمعدود بكليهما فاذا قلت ثلثة افاد العدة دون الجنس واذا قلت رجال
افاد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال مثلا
قال ابن هشام وغيره واما قوله كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فشاذ لا يرد على
نقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يتاتى في مثل هذا ضرورة ان جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد
من العدد كما في رجلان قال عصام الدين في شرح الكافية وينقدح للتعليل ان العرب تستغنوا بتوحيد ما
يجعل تميزا عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين بخلاف ساير الاعداد فانه لا يمكن بتصرف في تميزها بوجه يغني عن
ذكر العدد انتهى والثلاثة الى العشرة بدخول الغاية بالعكس اي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية ايام حسوما فذكر سبع مع ليال وهي مؤنثة وانث ثمانية مع الايام وهي مذكر قال في البسيط و
ذلك للفرق وعدم الالتباس وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة [illegible] لغز حريري
التذكير قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله في مقاماته الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان
ويبرز ربات الحجال في عمائم الرجال انتهى وقال ابن مالك وغيره انما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت
في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون
بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع المذكر لتقدم رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسب
حذف التاء والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا كذا في البسيط تنبيهات الاول محل ما ذكر اذا لم
يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشرا اي عشرة ايام
وفي الحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا
والافصح اثباتها واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف اي عشر حسنات امثالها
ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث الثاني اذا كان
معنى المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا وبالعكس جاز الوجهان تقول ثلاثة اشهر وثلث اشهر وثلث
اشخص وثلثة اشخص اي نسا وثلاث انفس وثلثة انفس اي رجال والاول هو الغالب كذا في [illegible]

ثمه تقول احد عشر اثنا عشر في المذكر احدى عشرة اثنتا عشرة في المؤنث ثلثة عشر رجلا الى
تسعة عشر رجلا في المذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة امرأة في المؤنث

وثمانية كثاني ولسان نحو ثمنة السنة وخمس السنة وثمنة سوق وخمس سوق الثالث قد يذكر
العدد من غير ارادة معدوده وهو العدد المطلق فهو في قيد بالتاء لا غير نحو ثلثة نصف ستة ولا
ينصرف لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف هو راي الزمخشري وابن جني وابن حيان وابن
مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق
العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف لانضمام الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة
غير منصرف فيبين مائة ضعف خمسين قال المص يعني ابن الحاجب نجار الله كان اثبته ثم اسقطه
لضعفه قال ووجه اثباته انه يستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدأ بالنكرة من غير مخصص قال
ولعمري ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا و
يصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة وذلك جائز في كل نكرة فاما قرينة على ان الحكم غير
مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة هنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتداء
ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت الى هنا كلام الرضي هذه تتمة
الاحكام العدد في التذكير والتانيث تقول انت يا مخاطبا في الاعداد المركبة عند احد عشر
عبدا اثنا عشر رجلا بتذكير الجزئين في العدد المذكر احدى عشرة امة اثنتا عشرة امرأة على لغة الحجاز
وثنتا عشرة امرأة على لغة التميميين بتانيث الجزئين في العدد المؤنث على الاصل والقياس في المذكر
والمؤنث تنبيهات الاول ان الهمزة في احد واحدى منقلبة عن الواو الا ان الاول شاذ لازم غالبا
عند الجمهور الثاني مطرد عند المازني وهو الاصح كاشاح واكاف شاذ عند غيره وقد اختاروها
في الاعداد المنيفة على واحد وواحدة تخفيفا وقيل خوف الالتباس بالصفة وقد يستعملونها فيها
ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وربما قيل وحد عشر قال الرضي
ويستعمل احد واحدى في غير التنيف مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا تستعمل احد الا في التنيف
او مضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام نحو ما جاءني احد يلزم
الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه بحرف نادر ولا يقع في ايجاب يراد به العموم فلا يقال
لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد قال ابو علي وهمزته في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدلية من
الواو انتهى ملخصا وما ذهب اليه ابو علي ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل ونصر
واما احد من قولك ما في الدار احد ونحوها اذا استعملت في غير الواجب فهمزتها اصلية غير مبدلة انتهى

وكان الحامل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما راوا في ذلك معنى الوحدة ارتكبوا كون الهمزة اصلية
والاولى ان يقال بهمزة في كل موضع منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدار احد ما فيها واحد فكيف ما فوقه
وفي يستعمل في الموجب بلا تنبيه ولا اضافة استعمال واحد كما في قل هو الله احد الثاني ما ذكرنا من
ان الالف في احدى للتانيث هو الاصح الذي عليه الجمهور وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل ومحال ان
يكون للالحاق بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة في قولك
احدى وعشرين جارية لان الف الالحاق منونة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه علما فاذا بطل ان تكون
للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدمها في احد وبطل ان تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من
اربعة احرف ثبت انها للتانيث انتهى الثالث انما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ
العلامتين في اثنتي عشرة اما لان التاء بدل عن الياء وليست للتانيث ولانها زائدة للالحاق باصبهان
او لان احدى الكلمتين معربة والاخرى مبنية فكانهما قد تباينا او لانهما متضايفان بدليل حذف
النون او لان تانيث عشرة بمنزلة تثنية وتاء ثنتين للالحاق بمنزلة التانيث لسكون ما قبلها وكانما
الحقا بمثال جذع كما الحقت اخت بمثال قفل فالتاء زائدة قال ابن هشام كل ذلك قد قيل والقول
عندي ان اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث
فاثبتوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة
الكلمتين قبل التركيب انتهى الرابع الحجازيون يسكنون شين عشرة في التركيب اذا كانت مختومة بالتاء
كراهة توالي اربع متحركات في ما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم تكسرها تشبيها بتاء كتف قال ابن
بابشاذ وهذا الموضع من عجب الاشياء وذلك ان مذهب بني تميم في مثل كتف وفخذ التخفيف و
مذهب اهل الحجاز في مثل هذا التثقيل وقد انعكس المذهبان في هذا الباب وليس له علة سوى انه
حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب لمعنى يختص به انتهى وبعض بني تميم يفتحها ابقاء لها
على اصلها وبذلك قرء الاعمش فانفجرت منه اثنتي عشرة عينا وبعضهم يسكن عين عشرة بتحرك
الاخر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثنى عشر ويقول ثلثة عشر رجلا ببناء الجزء الاول وبنية
الجزء الثاني وكذا في ما زاد الى تسعة عشر بدخول الغاية في عدد المذكر ثلث عشرة امرءة بتذكير الجزء
الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا في ما زاد الى تسع عشرة بدخول الغاية ايضا في عدد المؤنث
برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا لخلاف الاصل تنبيه اذا قلت عندي

ويستويان في عشرين واخواتها ثم تعطف فتقول احد وعشرون رجلا احدى وعشرون امرءة اثنان وعشرون رجلا اثنتان
وعشرون امرءة ثلثة وعشرون رجلا ثلث وعشرون امرءة وهكذا الى تسع وتسعين امرءة المبنيات منها المضمر

ثماني عشرة امرءة فلك فتح الياء من ثماني لانها مفتوحة في ثمانية ولك اسكانها كما في معدي كرب
وجاز حذفها قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها او فتحها وهو اولى من الكسر ليوافق اخواتها
لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ايضا وتجعل
الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان
ركعات بفتح النون ويستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود فتقول عندي
عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون رجلا وثلثون امرءة الى التسعين الخ ثم تعطف اي العقود
على النيف فتقول عندي احد وعشرون رجلا في المذكر احدى وعشرون امرءة في المؤنث اثنان
وعشرون رجلا في المذكر اثنتا او ثنتا عشرون امرءة في المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر و
تانيثهما مع المؤنث كما تقدم ثلثة وعشرون رجلا في المذكر ثلاث وعشرون امرءة في المؤنث
بتانيث ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر وهكذا مع ساير العقود تقول ثلثة وتسعون
رجلا الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون امرءة الى تسع وتسعين امرءة ويستوي المذكر و
المؤنث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتهما عطف النيف عليهما على ما عرفته نحو
مائة وثلثة رجال والف وثلث نسوة بعطف الاقل على الاكثر الا في التواريخ فيقدم الاقل
لكون الاكثر معلوما نحو ستة وخمس وسبعين وتسعمائة وهو تاريخ اتمام هذا المتن وسنة تسع و
سبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المصنف على انواع المعربات فاخذ في
الكلام على بعض المبنيات من الاسماء ولم يستوفها احالة على المطولات كما هو شان المختصرات
ولذلك قال المبنيات وهو مبتدا خبرها قوله منها المضمر ويسمى الضمير وتسميته بالاول
اجرى على قاعدة التصريف لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمرته
بمعنى اهزلته لانه في الغالب قليل الحروف واما تسميته ضميرا فهو على حد قولهم عقدت العسل فهو
عقيد وتسميته بهما اصطلاح البصريين وتسمية الكوفيين الكناية والمكنى لانه ليس بالصريح و
الكناية تقابل الصريح قال ابن هشام فصرح بمن اهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها
ستر وبني لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف وحرفين كباء الجر ولامه وواو
العطف فائه وقد وبل وهل وام وما كان وضعه منها على اكثر من ذلك فمحمول عليه طردا للباب
وقيل لشبهه في المعنى لان كل مضمر وضمير مضمن معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف وقيل

في عدد التواريخ

المبنيات منها المضمر

وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو حكما فان استقل فمنفصل والا فمتصل

لا افتقار الى شئ اذ لا بد له من مفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه حتى في التصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم موجب الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغته الدالة على المعاني وهو اي المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه كما مر تحقيقه في حد المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم او غائب بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غائب فاخرجها بقوله تقدم ذكره اي تقدم وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها وقد علم مما مر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذا المفهوم فما على ما هو الحق فيكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب في النكرة قد تكون في الاثبات للعموم كما تقدم والمراد بقوله تقدم ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيد او سابقا لفظا متاخرا رتبة نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه او مذكورا معنى يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه لفظ الفعل متضمنا او سياق الكلام نحو ولابويه فالضمير عائد الى المورث الذي دل عليه ذكر الميراث دلالة التزامية ولو كان تقدم ذكره حكما اي محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا فيحكم بتقدمه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك واقع في خمسة مواضع في ما اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين نعم وبئس وفيما جرى مجراهما او مبتدا لا منه الظاهر او مجرورا برب او كان للشان وسياتي ذكر هذه المواضع في كلام المصنف مفصلا فنسوق الكلام عليها هناك انشاء الله تعالى وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع بتاخير مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس لكن هذا يتخلف في التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار عند غير الكسائي القائل بان الفاعل محذوف كما سياتي بيانه فان استقل المضمر بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل وهو سبعة انا والالف زائدة لبيان الحركة ونحن وانت وهو وهي والهاء وايا فحروف دالة على المراد منها والا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها فهو متصل وهو تسعة التاء والنون والالف والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء ونا واما لو الحق الكاف

والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل غير مجرور فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل

والهاء فحروف دالة على المراد منها نظيرها ما مر فجملة الضمائر على هذا وهو الصحيح ستة عشر ضميرا لا غير تنبيه ظاهر صنيعه ان كلا من المنفصل والمتصل قسم براسه ذهب بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قاله في التصريح والمضمر المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع والنصب والجر فان انت مثلا مرفوع وان لم يتصف بالرفع بل بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع مرفوع او منصوب او مجرور والضمير المنفصل مرفوع ومنصوب غير مجرور لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة انواع وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه خمسة عشر وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ثلثون لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن اكتفى في المتكلم بضميرين لان المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا او برؤيته وصوته فيسقط خمسة عشرة من ضرب ثلثة في خمسة فيبقى ستون ويضم اليها تاء الواحدة المخاطبة كما زادها سيبويه خلافا للاخفش والمازني في قولهما انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضمائر احد وستون ضميرا امثلة الضمائر المرفوعة المتصلة ضربت بضم التاء وضربنا وضربت بفتحها وضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربتن وضرب اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا وضربن والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك وضربك بالفتح والكسر وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا واياك بالفتح واياك بالكسر واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة غرتي وبنا وبك بالفتح وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يسوغ اي لا يجوز المضمر المنفصل الا لتعذر المضمر المتصل لان وضع المضمر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز العدول عنه فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم وقوله اتيك عس تقطع الاراكا اليك حتى بلغت اياكا وقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فضرورة ويتعذر المتصل في مواضع احدها ان يتقدم المضمر على عامله نحو اياك نعبد الثاني ان يتاخر عن عامله ويلي الا نحو

امر الا تعبدوا الا اياه او انما نحو انما قام انا ومنه قول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار
فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما لكونه مفسرا بمذكور نحو ان اياه ضربته فاكرمه اخاه او
بقرينة السؤال نحو اياه جوابا لمن قال من اضرب ولكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز
اظهاره وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك والاسد
اي ق نفسك واحذر الاسد الرابع ان يكون تابعا اما توكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة او بدلا
كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق كجائني زيد وانت الخامس ان يقع بعد اما
انت او زيد السادس ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليتك لا انفك احدو قصيدة تكون واياها بها
مثلا بعدي السابع ان يقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدت
الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت التاسع
ان تكون ثاني مفعولي علمت واعطيت وورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت
عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي
اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول
الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو انا قائم الحادي عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى
المنصوب كقوله بنصركم نحن كنا ظافرين وقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا والثاني عشر
ان ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير
قلنا يجوز بنصرنا اياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله حرف النفي نحو
ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يرفع بصفة على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هو الخامس عشر
ان يجتمع ضميران ويقدم غير الاخص نحو اعجبني اكرامك اياي واكرامه اياك السادس عشر ان يجتمع
ضميران في مرتبة واحدة بان يكون بالمتكلم او مخاطب او غائب نحو ظننتني اياي وحسبتك اياك و
علمته اياه واما قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وانما سهله لضغمهما
اختلاف لفظي الضمير وهو مع ذلك شاذ وانت في هاء سلنيه وشبهه وشبهها من كل ثاني ضميرين
اولهما اخص وغير مرفوع نحو اعطيتكه بالخيار فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه
واعطيتكه وان شئت فصلته بامن توالي اتصالين في فضلتين فقلت سلني اياه واعطيتك اياه

وقط

وقط كلاما ان الاتصال والانفصال على السواء وهو ظ كلام ابن مالك في الالفية بل قال ابن عقيل
انه ظ كلام اكثر النحويين واختار في التسهيل الاتصال لكونه الاصل ولا مرجح لغيره واختار سيبويه عليه
قال ابن مالك فظاهر كلامه لزوم الانفصال واختار غير سيبويه الاتصال ويدل عليه قوله عم ان الله
ملككم اياهم ولو شاء لملككم اياكم انتهى وذهب الشلوبين الى رجحان الانفصال لعله اول كلام
سيبويه قال المرادي وهو بعيد فان كان الاول من الضميرين مجرورا ترجح الفصل اتفاقا لا اخلا في
محلي الضمير نحو عجبت من حبي اياه ومن الوصل قوله لئن كان حبيك لي كاذبا لقد كان
حبيك حقا يقينا وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم او مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته
الا اذا كان خبرا مرفوعا بكان او احدى اخواتها نحو الصديق كنته فيرجح الوصل عند ابن مالك لكونه
الاصل وورود في افصح النثر كقوله صلعم ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا
خير لك في قتله والفصل عند الجمهور لان حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيرجح بعده
كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب
بفعل ناسخ ايضا نحو خلتنيه وتوجيه كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود الوصل قوله بلغت
صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن ورود الفصل قول الاخر اخي حسبتك
اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن تنبيه ما ذكرته من جواز الاتصال في
اخوات كان ككان هو ما ذهب اليه ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام صرح به في
الاوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب المستوفي ان خبر غير كان لا يكون متصلا في
بل ابو حيان في شرح التسهيل قال وقولهم ليسني وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس
ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي على الضرورة مثل الاك ديار
ففي التيسير على هذا ضرورتان احديهما اتصال الضمير والثانية عدم نون الوقاية هذه مسئلة في
بيان الضمير المسمى بالشان وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول
عند الكوفيين لانه لا يدرى عندهم على ماذا يعود وتسمية البصريين اولى لانهم سموه بمعناه
والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه قد للتقليل فان هذا الضمير في وقوعه في الكلام قليل بالنسبة
الى غيره من الضماير يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب مفسرا بها
اي بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفوس من ذكره

مفسرا

يسمى ضمير الشأن والقصة ويحسن تأنيثه إن كان المؤنث فيها عمدة

مفسرا أو لا من أول الأمر فعلى هذا الابتداء يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير قال الرضي وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الأمير مقبل كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل ما الشأن والقصة فقلت هو الأمير مقبل أي الشأن هذا فلما كان العود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر اكتفي بالتفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لأنه معين للمسؤول عنه ومبين له فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر أخبار المبتدأ لكن سميت تفسيرا لما يتبعه انتهى وتكون اسمية إذا كان الضمير مبتدأ وإذا دخله الناسخ اسميته وفعليته كما سيأتي يسمى ذلك الضمير ضمير الشأن إن كان مذكرا نحو قل هو الله أحد وضمير القصة إن كان مؤنثا نحو فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا كذا قال غير واحد وقال بعض المحققين قد يتوهم كثير من الناس أن التذكير باعتبار لفظ الشأن والتأنيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لأنه إنما يكون كذلك أن لو رجع هذا الضمير إلى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع إلى المتعقل ذهنا انتهى قلت المراد باعتبار الشأن والقصة في التذكير والتأنيث أن الضمير إذا كان مذكرا ناسب أن يرجع إلى الشأن المعقول وإذا كان مؤنثا ناسب أن يرجع إلى القصة المعقولة رعاية للمطابقة فهو راجع فيهما إلى المتعقل ذهنا فإن أراد بكثير من الناس من قال بهذا فلا وهم ولا غلط وإن أراد به من يقول بأنه راجع إلى الشأن الملفوظ به أو القصة الملفوظ بها فليس من الناس ويحسن تأنيثه أي تأنيث الضمير المذكور مع المؤنث كما يحسن تذكيره مع المذكر إن كان المؤنث فيها أي في الجملة المفسر له عمدة نحو هي هند مليحة بخلاف ما إذا كان فضلة فلا يحسن إنها بنيت غرفة أو كالفضلة فلا يحسن إنها كان القرآن معجزة وذلك لأن الضمير مقصود مهتم فلا يراعى مطابقته للفضلة لكنه مع ذلك جائز بل القصة قياسا ولم يسمع وإنما قال يحسن تأنيثه لأنه وإن كان في الظاهر راجعا إلى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع إلى المتعقل في الذهن كما مر فيحسن تأنيثه مراعاة للظ هذا مذهب البصريين وأوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث ويدفعه قول العرب إنه أمة الله ذاهبة وقراءة أولم تكن لهم آية أن يعلمه بالفوقية فإن الاسم أن يعلمه وهو مذكر كذا قيل ووقع للدماميني في شرح التسهيل أن ضمير الشأن لا يفسر بأن وصلتها فينبغي تحقيق ذلك تنبيه يجري مجرى المؤنث في الحكم المذكور مذكر شبه به نحو إنها قمر جاريتك وفعل بعلامة تأنيث نحو فإنها لا تعمى الأبصار ولا عبرة بمؤنث شبه به مذكر فلا يحسن إنها شمس وجهك ولا بتأنيث فاعل فعل بلا علامة

وقد يستتر ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو نواسخه ولا يفسر بمفرد ولا يتبع نحو هو الأمير راكب وهي هند كريمة وإنه الأمير راكب

تأنيث فلا يحسن إنها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتدأ واسم ما ومنصوبا في باب إن وظن وقد يستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه إلا الابتداء على خلاف فيه فمنعه الفراء وأبو الحسن وجوزه النحويون قال أبو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام الله أو أحد نواسخه كان وظن وأخواتهما ومنع بعضهم عمل ما المشبهة بليس فيه وبعضهم عمل كاد والأصح عملها كقوله وما هو من يأسي الكلوم ويتقي به نائبات الدهر كالدائم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت فيحتمل أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل ولا يجوز أن يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ وبابه الشعر ولا يثنى ولا يجمع وإن فسر بجملتين أو جمل بل لا يكون إلا مفردا لأن مرجعه الذي هو الشأن والقصة المتعقلان في الذهن لا يكون إلا مفردا وأما من قال لأنه ضمير يفسره مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد فيلزمه أن يثنى ويجمع إذا فسر بجملتين أو جمل لتعدد مضمون الجمل فتدبر ولا يفسر بمفرد لأنه كناية عن الشأن والقصة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر إلا بجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه لأنه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما وأجاز الكوفيون إنه قام وإنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل والمفعول وفيه فسادان التفسير وحذف مرفوع الفعل قاله ابن هشام قلت هذان الفسادان لا يلزم شيء منهما الكوفيين لأن كلا منهما عندهم جائز فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس بصواب كما هو قال أبو عثمان المازني دخلت بغداد فألقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئوني فيها على مذهبهم انتهى نعم الذي يدفع قول الكوفيين أنه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا إليه كما قاله الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لأنه أشد إبهاما من النكرة وهي لا تؤكد ولئلا يزول الإبهام المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق انتهى ووجهه الشمني بأن الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج إلى رابط لكونها تفسيره فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الإخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع انتهى فتأمل ومثل المصنف للأحكام المذكورة بقوله نحو هو الأمير راكب وهي هند كريمة مثال لما عمل فيه الابتداء والضمير في الأول مذكر وفي الثاني مؤنث وإنه الأمير راكب مثال لما عمل فيه النواسخ

وكان الناس صنفان فائدة

٢٩٨ هو ان ومثله قوله علمته الحق لا يخفى على احد وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قول الشاعر
وبنو العجير بن عبد الله السلولي اذا مت وكان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت
اصنع مثال للمستتر الذي عمل فيه الناسخ ففي كان ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدأ وصنفان
خبره وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احد الصنفين شامت وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان
وقوله مثن يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي علي واصنع اي اصنعه لانه عائد الموصول
والمعنى اذا مت وكان الناس فرقتين نوعين نوع منهم يشمت بي ونوع يثني علي بالذي كنت اصنع
في حياتي تنبيهات الاول لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي او شيء منها عليه خلافا للكوفيين
ابن سعيد الشيرافي فانه اجاز في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجو الشام ام متساكر
فيمن رفع سكران وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة والاصح
في انشاده نصب سكران ونصب ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس
واسم كان مستتر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير قال جماعة من المحققين لعدم الدليل عليه اذ
الخبر مستقل لكن فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا عبرة الا مع القرينة وايضا فان المقصود
من الكلام المصدر به التفخيم والتعظيم فلا يلائمه الاختصار والذي سوغ حذفه منصوبا وصيرته
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جاذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة كما مر والتزم حذفه
في باب ان المفتوحة اذا خففت نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وانما
لم تلغ لان المكسورة قد عملت مخففة في الظاهر نحو ان كلا لما مع ان المفتوحة اقوى منها لمشابهته فتح
اولها فتح اول الماضي فلو الغيت لزم اعمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت تلك في الظاهر وهذه
في المضمر لان هذه فرع عن تلك والمضمر فرع الظاهر الذي يفسره فاعمل الاصل في الاصل والفرع في الفرع
وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة الى ان الملتزم حذفه لا يجب ان يكون ضمير شان واختاره ابن مالك
وسيأتي لذلك مزيد كلام في حقيقة المفردات ان شاء الله تعالى الثالث الجمهور على ان هذا الضمير اسم و
زعم الطراوة انه حرف فمثل كان زيد قائم الغاء لكان وليس واخواتهما واما انه امة الله ذاهبة
فحرف كف ان عن العمل وفي ان من يدخل الكنيسة يوما ان ملغاة واما قل هو الله احد فهو هنا
مفسر المعنى اي المعبود الله احد قاله في الارتشاف هذه فائدة في بيان مواضع عود الضمير الى

ذكر بعض المحققين عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان مرفوعا باول المتنازعين واعملنا الثاني
نحو اكرمني واكرمت زيدا او كان الضمير فاعلا في باب نعم مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيد او مبدلا منه ظاهر نحو ضربته زيدا
او كان مجرورا برب على ضعف نحو ربه رجلا

٢٩٩ متأخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين وهو الرضي رضي الله عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل
من حقق الشيء تحقيقا اي رجعه الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتأخر
لفظا ورتبة في خمسة مواضع وانما اسندنا ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه ذكرها ابن بابشاذ
في شرح الجمل وابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة
وابن بابشاذ عدها اربعة وابن هشام عدها سبعة والمرتضى صنع الرضي كما سيأتي بيانه والمواضع
الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين المعمول بعدهما واعملنا العامل الثاني
فيه على مذهب البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد
الى المتنازع فيه وهو زيد المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التأخير فعاد الضمير الى
متأخر لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما مفسرا بتمييز ولا يفسر
الا به وعبارته توهم خلاف ذلك نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير
فاعل يفسره التمييز ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير الى التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة
ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح او الذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم
وظرف رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب
هو الفاعل ويأتي الكلام على ذلك في باب افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى او كان الضمير مبدلا
منه ظاهر مفسر له نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عائد الى المبدل منه او هو زيد
المنصوب على البدلية والبدل رتبته التأخير عن المبدل منه فعاد الضمير الى المتأخر لفظا
ورتبة وهذه المسألة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان
هي جائزة باجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الهمع صحح الجواز ابن مالك
وابو حيان ومنعه قوم ورده ابو حيان بالورود انتهى ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل
عليه الرؤوف الرحيم وقال الكسائي هو نعت ومنع بان نعت الضمير وقوله ولا تلمه ان ينام
البائس وقال سيبويه هو باضمار اذم او كان الضمير مجرورا برب على ضعف تقدم
الكلام فيه في بحث المجرورات فلا يرجع نحو ربه رجلا فالضمير المجرور برب عائد الى التمييز
وهو رجلا ورتبة التمييز التأخير كما مر فقد عاد الضمير الى متأخر لفظا ورتبة تنبيه
ذهب الزمخشري الى ان التمييز يفسر بالتمييز في باب نعم ورب ذلك انه قال في قوله تعالى فقضاهن

اوكان الضمير للشان والقصة

سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين وبحوه اعجاز نخل
خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال
والثاني على التميز ويصح بمثل ذلك في قوله تعالى فسويهن سبع سموات فقال الضمير في سويهن ضمير
مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب ليس
بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد في
سويهن وفيه نظر يعلم مما مر من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني ان هذا التقدير
يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء
وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استوائه الى السماء
والآخر تسويته سبع سموات وفي ظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات وفيه
نظر او كان الضمير للشان والقصة كما مر عن قريب فليراجع اليه تنبيه زاد ابن مالك في التسهيل
موضعين آخرين يعود فيهما الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه فيفسره
خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان
الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا
من جيد كلامه وتنازع في ذلك ابو حيان قال لان الخبر اذا كان مضافا لشيء او موصوفا بشيء و
جعل مفسرا كان المبتداء الذي هو ضمير عايد عليه باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة فيصير
التقدير ان حيوتنا الدنيا الا حيوتنا الدنيا قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه لانه
وضع هي موضع الحيوة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها
ويبينها يعني سياقها وهذا الكلام دل على ان المفسر هو الحيوة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر انتهى
الثاني ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا ومن شواهده
قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا
ضرورة فلا يقاس عليه فظهر وجه ذكر الرضي لهذين الموضعين واتباع المص له في ذلك تتمة يتوسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتداء
يفيد التوكيد والاختصاص وكون ما بعده خبرا لا نعتا ويسميه البصريون فصلا لفصله بين كون
ما بعده خبرا وبين كونه نعتا والكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون ما قبله

ضمير الفصل

ومنها اسما الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه المحسوس فللمفرد المذكر ذا وللمثناه ذان مرفوع المحل وذين منصوبه ومجروره

معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون
كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا تجدوه عند الله هو خيرا ولا موضع
له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم حرف هو وقال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض
الاعلام من اول الامر بكون ما يليه خبرا لا نعتا اشتد شبهه بالحرف في انه لم يؤت به الا لمعنى في غيره
فلم يجعل له موضع من الاعراب قال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب ما
بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتداء والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي
كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدا
مخبرا عنه بما بعده وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكي عن ابي زيد انه سمع منهم يقرؤن تجدوه
عند الله هو خير واعظم بالرفع وقال قيس ابن الذريح اتبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا
انت اقدر ومنها اي ومن المبنيات اسما الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حقيقية فيها دون الذهنية حسية اذ مطلق الاشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا نقض بما عدا
المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة فيها ذهنية وقضية
هذا ان يكون الاصل في اسما الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى غير محسوس نحو ذلكم الله ربي وذلكما مما علمني ربي والى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة
فلتصييره كالمشاهد وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه كذا قال غير
واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما
وضع لساير المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا
فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام للعهد
يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الاشارة
الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة فللمفرد المذكر من اسما الاشارة ذا وليس له غيرها وقد
مر الكلام على بنيته ولغاته وللمثناه ذان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبه اي المحل
ومجروره وليست الالف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة
بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسما الاشارة
ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا

دان هذان لساحران متاول والمؤنث ذي وذه

على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور وهذا
مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة من المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان ومثنيان حقيقة
وهو الظ كما سيأتي في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضي ان ثم قولا ثالثا وهو اعرابهما
مع عدم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه شارحه وقوله تعالى ان هذان لساحران بالالف في اسم الاشارة
وتشديد نون ان في قرائة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص متاول وتاويله باوجه احدها ان اسم ان ضمير
الشان محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف
من قوله ص ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لما مر الثاني ان ان بمعنى
نعم مثلها في قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها وهي
لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف
اي لهما ساحران ويضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين الثالث
انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة وآخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف
دائما تزود منا بين اذناه طعنة وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار
هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثنى هذا اجتمع الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف
احديهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوف الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب
والجر ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها الخامس انه جيء به على الاعراب وهو الرفع
كما في اثنان قبل التركيب لتأديته مبني كما مر قال ابن هشام وعلى هذا فقرائة هذان اقيس اذ
الاصل في المبني ان لا يختلف صيغته مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي
هاتين فهي هنا ارجح لمناسبة ياء ابنتي وحكى السقاء في تاريخه انبأنا الرواة ان القاضي اسمعيل بن اسحق
سئل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان عما وجه قرائة من قرء ان هذان لساحران على ما جرت عادة
من الاعراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال
وما علة بنائها قال لان المفرد منها هذا وهو مبني فيحمل التثنية على الوجهين واعجب القاضي
ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن وللمفرد المؤنث
ذي بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة مبدلة من الف ذا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة
التانيث في نحو تقومين وذه بالخلاف من حركة الهاء اي اختلافها والاشباع وذه باسكان الهاء و

وللمثناة تان رفعا وتين نصب جرا وجمعهما اولى ...

الظ انه بناء وقال بعضهم السكون في الوقف لاجله وفي الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذهي
باشباع كسرة الهاء قال بعض المحققين الياء الحاصلة بالاشباع لا تكتب كالواو الحاصلة
به فكتب مررت به وضربه بلا ياء وواو وكانه خص اسم الاشارة هنا بكتابته تقليلا للاشتراك
بكتابته ذه وته انتهى وذات بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذا والتاء للتانيث كالتاء في
امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة وفي ابدال الذال المعجمة تاء مبالغة في الفرق
بين المذكر والمؤنث وته بالاختلاس وته بالاسكان وتهي بالاشباع نظير ما مر وتا بقلب الذال تاء
للفرق بين المذكر والمؤنث وهذه العشرة كلها للواحدة وللمثناة تان رفعا وتين نصبا وجرا
على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر وانما ذكر الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك
مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان فلكون المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر
ذكره في المغني تنبيه قد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما رأى الشمس
بازغة قال هذا ربي قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابرهيم ولا فرق في لسانه
بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك
ولا الفرس بل المذكر والمؤنث فيه سواء قال وهذا احسن مما يعتذر به عن التذكير في الآية
انتهى ولجمعهما اي المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره اولاء مدا في لغة الحجاز وبها جاء التنزيل
والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة وقصرا في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة
واسد وذكر ذلك الفراء في لغة القرآن تقول اولاء واولى ذهبوا في المذكر واولاء واولى ذهبن
في المؤنث وتقول في غير العاقل اولاء او اولى الايام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة
اللوى والعيش بعد اولئك الايام واذا قصرت كتبت بالياء لان الفه مجهولة الاصل فلتلتبس
الى حرف جر فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليها وقد تبدل همزته هاء ويقال
هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما اشبعت الضمة قبل اللام نحو اولاء على
وزن طوماء واما قولهم اولاء على وزن بورية كما قال تجلد لا تقل هؤلاء هذا بكى لما بكى
اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف وقلب الهمزة همزة اولاء واوا
وتدخلها اي اسماء الاشارة المذكورة والمراد منه ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا تدخله
هاء ولا يلحقه كاف ولا لام كثمة هاء التنبيه اي الهاء والالف الدال مجموعهما على التنبيه

كاف تلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك لك بفتح
اللام للمشار اليه البعيد نحو ذلك لالف المثنى مطلقا والالف الجمع عند من مدّه والالف فيما
دخله حرف التنبيه فلا يلحقهن كاف الخطاب مع اللام لا يقال ذانلك ولا اولالك ولا هذا
لك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون او الجمع البعيد قيل اولالك
باللام مع القصر تنبيهان الاول فهم كلامه ان ما لا يلحقه كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو
للقريب واما اللام فلا تقع بدون الكاف فعلم ان الاسماء الاشارة ثلث مراتب قربى وهي المجردة
عن الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف وحدها وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون
المشددة في المثنى كما ذكرنا فعلى هذا للواحد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك
وللمثنى القريب ذان رفعا وذين نصبا وجرا وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون واما بتشديدها
فللبعيد وللجمع القريب اولى وللمتوسط اولئك وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المؤنث
هذا مذهب الجمهور ومقتضيه ان القصر في اولا يتعين في البعد ليدخل اللام ويبطله ما حكي
من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتامل وذهب جماعة الى ان ليس لها الا مرتبتان قربى
وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه غيره الى سيبويه والمحققين
واستدل له في شرح التسهيل باوجه فوقها ان الفراء روى ان الحجازيين ليس من لغتهم
استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان تميما
يقولون ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا ان اسم الاشارة على
اللغتين ليس له الا مرتبتان احديهما للقريب والاخرى للبعيد لا دنا او اقصا قال الدماميني وهذا
ايضاح لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذان وتان عوض عما حذف من المفرد الثاني قد
يشار الى القريب بما للبعيد لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى او المشار اليه نحو ذلك
الكتاب ولتحقيره نحو ذلك اللعين وقد يشار الى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو بل هؤلاء
هؤلاء من عطاء ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليتا
كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى ذلك نتلوه عليك ثم ان هذا لهو القصص الحق تتمة وضعوا
للاشارة الى الامكنة الفاظا خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه زمانا او مكانا
او غيرهما فوضعوا للمكان القريب هنا وههنا وللمتوسط هناك وههناك وللبعيد هنالك

ما يذكر بعدها من مشار اليه او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان هذان لساحران احدى
ابنتي هاتين هؤلاء بناتي وقد يفصل بينهما بانا واخواته كثيرا قال تعالى ها انتم هؤلاء وبغيرها
قليلا كقوله فقلت ها لعمر الله ذا قسمي ففصل بينها وذا بقوله لعمر الله وقد تعاد بعد الفصل
للتوكيد نحو ها انتم هؤلاء تنبيه ها المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هي علم على الكلمة
المركبة من هاء فالف ثم نكرت واضيف الى التنبيه لتتضح المراد به كقوله علا زيدنا يوم النقا راس
زيدكم ولا يصح ان تضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء يكون اصلا قاله الدماميني في شرح
التسهيل وظاهره ليس للالف نفسها هنا وجود لحذفها لالتقاء الساكنين هي والياء الاولى من التنبيه
وما جزم به من انه ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان اسما لها اذا اريد بها
نفسها قد تزاد في اخرها همزة كما تزاد اذا جعلت اسما قد لا تزاد وتلحقها اي اسماء الاشارة المذكورة
كاف تدل على الخطاب وهي حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
كما في كاف ضربتك كذا قيل فتامل ولانها انما تفيد معنى في غيرها وهو كون اسم الاشارة الذي لحقته
مخاطبا به واحدا او اثنين او مجموعا من قبيل المذكر او المؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب لا رافع
ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسماء الاشارة لا
تضاف لانه لا يضاف الى النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا واذا كانت تتصرف تصرف
الكاف الاسمية غالبا فتبين حال المخاطب من افراد وتذكير وضدهما تمام تبيينها اذا كانت اسما فتفتح مع
المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بميم والف في المثنى وبميم في الجمع المذكر وبنون في الجمع المؤنث نحو
ذاك وذاك ذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانها قد لا يلحقها دليل التثنية ولا الجمع بل يكون مفتوحة
في التذكير مكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة من الزوائد في جميع الاحوال قال تعالى ذلك لمن خشي
العنت منكم ذلك ادنى الا تعولوا فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلك خير لكم فاوقع ذلك موقع ذلكم
وهذا لا يجوز في الاسمية لا يقال يا زيدون عرفك عمرو اي عرفكم تنبيه قضية اطلاقه ان الكاف
تلحق جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المرادي اختصاصها بذي وتا وتي وقال الثعلبي لا يقال ذيك و
في الصحاح انه خطاء بلا لام حال من الكاف اي تلحق اسماء الاشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة
من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك ومعه اي حال كونها مع اللام وهو
حرف موضوع للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف فيه سياتي بيانه واصله السكون

وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسر الهاء وقد تلحق بها التاء ساكنة فيقال هنت
ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء
الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف قال الدماميني وانظر في قول العلماء ومن ثم كان
كذا هل معناها معنى هنالك وهنا التي للقريب والظاهر الثاني انتهى ومن لم يثبت المرتبة
الوسطى في الاشارة سوى بين هناك وهنالك والزم في هذه الالفاظ الظرفية او الجر بمن
او الى او في كافهم الفتح والافراد وقد يستعار غير ثم للزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون
وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفزع وقوله حنت
نوار ولات هنا حنت ويحتمل في الاية والبيت ارادة المكان ومنها اي ومن المبنيات الموصول
وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول
حرفي وموصول اسمي وهو المقصود بالذكر هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي
معه ايثارا للفايدة وقد سبقه الى ذلك غير واحد وانما بني الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في
الاستعمال الافتقاره المتاصل الى جملة فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته اي ما يتصل
به بالمصدر ولم يحتج الى عايد ولفظة كل ههنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس
بالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو مدخول كل من
وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على فرد من افراد الموصول الحرفي انه كل حرف
فاتيانه بلفظ كل يمنع من صحة الحمل وصح الاتيان بها بانها مقحمة زايدة والغرض في ذلك الاشارة
الى ان المحدود صادق على كل افراد الحد فيكون مانعا والنظر الخصائص المحدود فيها لعدم ذكر
غيرها فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه منعه كالمنصوص فيه هو مبني على جواز زيادة الاسم
البصريون يمنعونه وهو التحقيق والمراد بالتاويل السبك وسياتي كيفيته في كلامه في حديقة
المفردات وان جعل التفسير فيخرج بالمعية الفعل المضاف اليه نحو هذا جائي حين قمت فانه
مؤول بالمصدر اي حين قيامك لكن لا مع شيء اخر وكذا نحوه ومن قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى والمثل من الموصول الحرفي خمسة احدها ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل
بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر والثاني ان بفتح الهمزة وسكون النون وتسمى الناصبة
للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا او امرا على الاصح والثالث ما المصدرية

من المبنيات الموصول ... حرفي

حرف

وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح والرابع كي وتوصل بمضارع
مقرونة بلام التعليل وغير مقرونة به والخامس لو المصدرية على راي ذهب اليه الفراء وابو علي وابو
البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية
فمثال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومنه بلغني انك في الدار
اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف واذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي كونه
زيدا لان خبر كل جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت
هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وقال الرضي اي زيديته فان ياء النسب اذا لحقت بالاسم بعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية ومثال ان المخففة وان تصوموا
خير لكم اي صومكم خير لكم لولا ان ثبتناك اي تثبيتنا لك كتبت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو
الصحيح واختلف في امرين من ذلك احدهما كون الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف
في ذلك ابن طاهر محتجا بان الداخلة على المضارع مخلصة للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين
وسوف ونقض بان الشرطية فانها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي
اتفاقا الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت
به لفات معنى الامر قالا وكل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية ونقض بفوات معنى المضي والاستقبال
في الموصولة بالماضي والمضارع عند التاويل المذكور على انه قد يمنع فوات معنى الامر بجواز
التاويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف قال في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان
انذر قومك اي انا ارسلناه بان انذر قومك بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى فعلى هذا
اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير تاويلهم بالمصدر العدمي اذا
كانت الصلة منفية نحو ان لا تصوموا شر لكم اي عدم صومكم شر لكم ومثال ما بما نسوا يوم
الحساب اي بنسيانهم اياه وسياتي تمام الكلام عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ومثال كي لكيلا
يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج وجئت كي تكرمني اي لاكرامك ولا حاجة
الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية دائما عند المصنف تبعا للكوفيين كما سياتي بيانه في نواصب
المضارع واما البصريون فيقولون ان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية وان لم تقدر اللام فهي
تعليلية جارة ويجب اضمار ان بعدها ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ويقول المانعون

لو هودها مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف وان التقدير يود احدهم
التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء بما فيه من التكلف تنبيهان الاول يغلب وقوع لو هذه بعد ود
او يود ونحوهما من مفهم تمن كاحب وتمنى ولهذا ينصب الفعل بعدها كما ينصب في جواب ليت قال
سرينا اليهم في جموع كانها جبال شروري لو نعان فنعصما اي وردنا لو نعان فحذف الفعل
لدلالة لو عليه ومن وقوعها في غير الغالب بدون ما ذكر قول قتيلة بالتصغير بنت النضر بن الحارث
وقد قتل النبي اخاها صبرا فانشدتها محمد لانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق ما كان
ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق فقال لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى
ودهما فات قوما جل آخرهم من الباقي وكان الحزم لو عجلوا الثاني اشار المص بقوله والمشهور
خمسة الى ان الموصول الحرفي في غير المشهور اكثر من خمسة فمنهم من عده ستة بادخال الذي على
ما قاله يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع
مصدرية وتوصل بالماضي والمضارع وجعلوا منه قوله ذلك الذي يبشر الله به عباده وخضتم
كالذي خاضوا اي تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن
اي على احسانه قال ابن هشام ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي دهبل الجمحي يا ليت من يمنع المعروف
يمنعه حتى يذوقه رجال غب ما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع كالذي
وسعوا وقضية كلامه في التوضيح انها حرف وقال الرضي ره لا خلاف على القول بان الذي مصدرية
في انها اسم قال بعضهم ويشكل على القول بانها حرف دخول ال عليها الا انها بجميع اقسامها من خواص دخلت
الاسم انتهى وهذا انما يرد لو كان ال على هذا حرفا مستقلا وليس جزء من الكلمة وليس كذلك بل
هي جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول الاسمي هو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره
من الاسماء وقوله افتقر اي احتاج الى صلة اخرج ما عدا المحدود اذ المراد بالصلة الاصطلاحية
ولا يفتقر اليها غيره ولا يقال يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما اذا
فسرناها بانها جملة خبرية متصلة باسم لا يتم جزءا الا بها مشتملة على ضمير عايد اليه فلا دور وقوله
وعايد والمراد به ضمير يعود على الموصول اربط الصلة به تصريحا بما علم ضمنا لانه ملحوظ من مفهوم
الصلة والنكتة في التصريح بذكره موافقة ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى صلة

وعايد

وعايد واما حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله جماعة ففيه امور احدها
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها الاصطلاحي
لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء والا
لما صح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان مجملا الثالث انتقاض
بمن الشرطية فانها مفتقرة الى صلة وعائد نحو من تكرمه اكرمه وحمل التعريف على اللفظي
كما فعله شارح التهذيب للمص ضيق عطن كما لا يخفى تنبيه الصلة لا يكون الا جملة لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون متعلقه محكوما
عليه او به فالاول نحو الذي ضربني والذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي اخوك هو والذي اخوك
غلامه والحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل وما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله
لكن لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون
تضمنه له اصليا الا بالتبع وهو الجملة وهي اما ظاهرة كما مر او مقدرة نحو الذي عندك والذي
في الدار لان التقدير الذي استقر او ما اوله نحو الضارب والمضروب فان صلة ال الجملة مأولة بمفرد
كما قال الرضي وغيره والاصل الذي ضرب والذي ضرب فكره دخول المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة
الفعل اما لفظا فظ واما معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه
فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك عملا
بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي كالمجردين عن ال ومسائل
الكلام على جملة الصلة الظاهرة في حديقة الجمل انشاء الله تعالى لطيفة يحكى ان ابن عنين الشاعر الى الملك
كتب الملك المعظم وقد اعتل ولم ياته وانقطعت عنه صلاته قوله انظر الي بعين مولى لم يزل يولي
الندى وتلاف قبل تلافي انا كالذي احتاج ما يحتاجه فاغنم دعائي والثناء الوافي فعاده
وصله بالف دينار وقال له انت الذي وهذه الصلة وانا العائد وهو اي الموصول الاسمي
نوعان نص وهو ما مدلوله واحد اما مفرد مذكرا او مؤنثا او مثنى كذلك او مجموع كذلك و
مشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فالنص الذي للمفرد المذكر عاقلا نحو وابرهيم الذي وفى او
غيره نحو افرايتم الماء الذي تشربون وقال الاخفش يكون للجمع ايضا وحمل عليه قوله تعالى والذي
جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبعه ابن مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد خصوص كما في الآية

والتي للمؤنث ولمثناهما اللذان واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل وبالياء ان كانا منصوبين او مجرورين

في الاية فانه لو لم يرد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه ضميره قال فان قصد به مخصوص فلا بد في تثنيته وجمعه باللذين والذين الا في ضرورة كقول اشهب بن رميلة وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل انشدوا البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسياتي في الاية والبيت غير ذلك تنبيه حمل ابن مالك البيت على الضرورة بناء في تفسيره للضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة والحال انه كان للشاعر عن ذلك مندوحة فان الاولى حانت بفلج دماؤهم فلا يكون على هذا في البيت ضرورة واصل الذي عند البصريين لذي على وزن عم وشج فلما ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن ادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفها كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى الغيب قاله الرضي والتي بقلب الذال تاء للمفرد المؤنث من ذوي العلم وغيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك فما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ولك في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات ولمثناهما اي مثنى المفرد المذكر والمؤنث اللذان واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها ان كانا منصوبين او مجروريه وليست الالف فيهن علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهن ليس مثنيات حقيقة بل مبنيات جيء بهن على صورة المثنى كما في ذان وتان وذين وتين قال بعضهم والصحيح انهن جميعا معربات مثنيات حقيقة ودعوى ان كل واحدة منها صيغة مستانفة خلافا للزجاج وليس شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه

بعضا انتهى وكان القياس في تثنية الذي والتي وتثنية ذا وتا ان يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان كما يقال في القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا فرقا بين المتمكن وغيره وتميم وقيس تشدد النون فيهن تعويضا من المحذوف او تاكيدا للفرق ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرئ به في السبع في غير الرفع في قوله تعالى ربنا ارنا اللذين واحدى ابنتي هاتين كما قرئ به فيهما في الرفع في قوله تعالى فذانك برهانان واللذان ياتيانها وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول بطوله للصلة لكونهما كالشيء الواحد قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ولا يجوز ذلك في ذان وتان للالتباس فالحاصل ان في نون الموصول ثلث لغات وفي نون الاشارة لغتان والاولى على وزن العلى بالقصر وهو اشهر من المد ويكتب بلا واو كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة وقد تجرد من ال قال بعضهم فتقيد بالتي بمعنى الذين للاحتراز عن الاشارية اذا نطقت بهما واحدقلت والمط انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت وذلك كاف في الفرق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلث اي سواء كان مرفوع المحل او منصوبه او مجروره ويرسم بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى في حال النصب والجر لئلا يشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى سابق فيبقى على اصله من اجتماع اللامين لجمع المذكر العاقل كثيرا فيهما ولغيره قليلا فمن الكثير في الاول قوله رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وقوله نحن الالى ضربنا راس حجر باسياف مهندة صقال ومن القليل فيها قول الاخر يهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان ذريق ومن الكثير في الذين قوله تعالى قال الذين امنوا ومن القليل قوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كما في الهمع يعرفونه كالزيدين كقوله نحن الذين صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قال بعضهم واذا اعرب كان رسمه بلامين وقد تحذف نونه حال كونه مرفوعا كقوله قومي اللذو بعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا بالمصاقيل ومنصوبا كقول الاخر وان الذي حانت بفلج دماؤهم ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع

واللاتي واللائي واللواتي لجمع المؤنث ومن وما

المعنى اي وان الجمع الذي والجنس الذي كقوله تعـ كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد
فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففة من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه و
كذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اما حذف النون من الذين نحو جائني
الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى قاله الرضي وقد يقال في جمع المذكر اللاين ايضا
مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم نحن اللاؤن فكوا الغل عني واللائي بهمزة بعدها
يا ساكنة كالقاضي واللاي بياء فوقانية مكان الهمزة واللواتي على وزن الهوادي وقد يحذف ياتهما
اجتزاء بالكسرة لجمع المؤنث وقد يتعارض اللائي واللاتي فيقع كل منهما مكان الاخر قال مهجج جهاجب
الاولى كن قبلها وحلت محلا لم يكن حل من قبل وقال فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
اي الذين والمشترك من الموصول هو من بفتح الميم للعالم نحو جائني من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت
ومن قامتا ومن قمن وتاتي لغير العالم في ثلث مسائل احدها ان ينزل منزلته نحو ومن اضل ممن يدعو من
دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير وقوله الا
عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فدعاء الاصنام ونداء القطا والطلل
سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل فيمن وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشي على بطنه رجلين لشموله
الانسان والطائر الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصول نحو فمنهم من يمشي على
بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في كل دابة في قوله تعـ والله خلق كل دابة من ماء لان الدابة
لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره قاله ابن هشام في الاوضح وما لما لا يعقل وروي ذلك عن النبي
كما في كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعري لما سمع قوله تعـ انكم وما تعبدون من دون الله حصب
جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبي صـ فقال اليس قد عبدت الملئكة اليس قد عبد المسيح فيكونوا هؤلاء
حصب جهنم فقال له صـ ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وقد لمن يعقل مع غيره نحو سبح لله ما
في السموات وما في الارض وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد لا تدري ابشر هو ام مدر انظر الى
ما ظهر وزاد بعضهم لانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وذكر ابن الحاجب ما للنوع لا يعقل
فهذا مستغنى عنه بقوله ما لما لا يعقل وحكي عن الزمخشري انه قال كنت ... بعض الوزراء والمجلس
غاص بالعلماء فسألهم الوزير عن قوله تعـ او ما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يقنع الوزير فسالني فقلت
الاصل في ما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء وامكن مراعاة الاصل فينبغي ان يحمل على ذلك والاناث

فمما صح ان النبي مع ابن الزبعري

قال

اقرب الى غير العقلاء من الذكور فيحمل على الاناث انتهى وقد اشار اليه الكشاف على ما سنريد وذهب
بعضهم الى انه تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما
سبح الرعد بحمده والسماء وما بناها الايات والذي عليه جماعة من المحققين ان التفرقة بين من وما
في خصائص من بذوي العلم واختصاص ما او غلبتها في غيرهم انما هي اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهام
ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القاعد او القائم او نحو ذلك
فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره قوم ومن ثم
قال محا الكشاف في تفسير قوله تعـ فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما ذهابا بالى الصفة ولان الاناث
من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعـ او ما ملكت ايمانكم فاشار بقوله ذهابا بالى الصفة
ان المراد فانكحوا الموصوفة باي وصف شئتم من البكر والثيب والشابة والجميلة والدنيئة واضداد
ذلك الى غير ذلك من وال الداخلة على الصفة المحضة من اسم فاعل او مفعول بخلاف غير المحضة كالتي
كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد لكصفة غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب
او دلت على التفضيل كالاعلم والافضل قال في جميع ذلك التعريف اتفاقا واختلف في الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم الى انها فيه موصولة والاصح ان الصفة المشبهة لا تكون صلة
لال كما سيأتي وتكون ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يبينه الضمير الراجع اليها وللعاقل
وغيره نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات اي الذي ضرب والتي
ضربت الى اخره ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور اي الذي رفع والذي سجر وقد توصل بظرف و
بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات
سعة والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله
ما كالبروج ويغدو ولا هيام رحا متمم مستليم الجزم ذو رشد والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش
وابن مالك في الاخير تنبيهات الاول قال السيوطي في نكته لم ار من حكى خلافا هل ال بجملتها الموصول
واللام فقط كما قيل بذلك في ال المعرفة ويجري هنا اتجاه لكن المفهوم من عبارتهم الجزم بانها
بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب في مسئلة الالف واللام وغيره في المعرفة بال فقط انتهى وتلخص
بال فقط بعض المحققين عدم الفرق بينهما قال وتخصيص الخلاف بحرف التعريف تحكم انتهى فتامل
الثاني ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو الاصح وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني ولعو

ال الموصول

الضمير

الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه ولانها لا تأوّل مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا
للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا اي فاللاتي
اغرن فاثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها الا يقال جاء الزيد الضارب ومحل الخلاف اذا
كان الوصف الداخلة عليه للحدوث ولم تكن هي للعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والصائغ
فال فيه حرف تعريف اتفاقا قاله التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما في قولك جائني
ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها ايضا قاله الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان
هذا انما يتم لو لم يات الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الموصول
الثالث على القول بان ال اسم فالمشهور انها اسم موضوع برأسه غير مقتطع من شيء وزعم الزمخشري
انها بعض الذي وانهم لكثرة استعمالهم متوصلا به الى وصف المعارف نهكوه بالوصف الحذف فحذفوا
الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على ال وصرّح كلامه في المفصل اذ قال
في الذي حرف تعريف وان ال التي تعدّ من الموصولات هي تلك التي في الذي لكونه تخفيفا وهي دعوى
لا دليل عليها ومنها ما رايت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي
اذا عدّت في المبنيات ان تقيد بما اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف ولو مع حذف صدر صلتها او اضيفت وذكر
صدر صلتها كانت معربة البتة نحو جائني اي قام ايّ اي هو قائم وايهم هو قائم هذا مذهب سيبويه
والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها الى صدر صلتها المحذوف وهذا يستلزم
بنائها اذا حذف صدر صلتها ولم تضف وقيل لان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص صلتها
التي هي موضحة ومبينة رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف
من كل ما يبينه والكوفيون وطائفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الزجاج ما
ظهر لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها
اذا اضيفت واوّلوا الاية على الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك اعني اعرابها مطلقا لغة لبعض
العرب قال الرضي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم
اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل اي كل ينصب لا يضم وقرأها هارون ومعاذ ويعقوب ايهم اشد
بالنصب على هذه اللغة وانما لم تبن عند عدم الاضافة مطلقا حذرا من اجتماع تغيير البناء

وحذف المضاف اليه ويلزم الاضافة الى معرفة لفظا نحو قوله فسلم على ايهم افضل او تقديرا
نحو اكرم منهم ايا تلقاه واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي رجل واي رجلين
واي رجال واية امرأة واي امرأتين واي نساء عندك والجمهور على منعه لانها حينئذ نكرة والموصولات
معارف وقد يلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال ايّة وايّان وايّتان وايّون
وايّات ويلزم استقبال عاملها وتقديمه عند الكوفيين واختاره ابن هشام في الاوضح وخالفهم
البصريون وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين الا كون ما ورد على وفق ما قالوه انتهى ووجه
وجوب تقديم العامل بقصد الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية وسئل الكسائي في حلقة
لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له مستند الا ان قال اي كذا خلقت فقال له السائل احسنت
لك يا شيخ يعني ان مراده بذلك كذلك وجدتها وليس في وجودها كذلك ما يوجب ان يكون مع المستقبل
اذ لا امر هنا يتخيل به الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك فلا فرق بينهما قال الرضي
وعلل ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
لا يدري منقطعه ولا مبدأه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل
اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق
لاحدهما بالاخر انتهى وانكر ثعلب موصولية اي وزعم انه لا يستعمل الا استفهاما او شرطا وقال
ولم اسمع ايهم هو فاضل جائني بتقدير الذي هو فاضل جائني ورد بالسماع قال فسلم على ايهم افضل
في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربت ولفسد المعنى عليهما وليست صفة ولا
حالا للزوم اضافتها فيهما الى النكرة ولا صلة للنداء اذ ليس في البيت نداء فاذا انتفى غير الموصولة
تعينت الموصولة وذو عند طيء خاصة وهي للعالم وغيره سمع من كلامهم لا وذو في السماء عرشه
وقال سنان بن فحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت
والتي طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب
ذو بمعنى صاحب كما مر وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم العارض وفيها اربع لغات اشهرها ما
مرّ اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ولمثناه ومجموعه وذات مضمومة بعد
للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه الثالثة كالثانية الا انه يقال للجمع المؤنث ذوات مضمومة الرابعة

وذا بعد ما ومن الاستفهاميتين للمذكر والمؤنث وفروعهما مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت فذا موصولة

تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب معربة اعرابها فيقال ذو وذا وذى وذوا وذوى وذوو وذوى وذات وذاتا ذواتا ذوات وذا خالكونها بعدما اجماعا ومن على الاصح الاستفهاميتين ويشترط فيهما مع ذلك ان لا تكون للاشارة نحو ماذا التولى ومن ذا الذاهب وان لا تكون ملغاة ولا مركبة كما سياتى نحو قوله تعـ ماذا انزل ربكم اى ما الذى انزل وقول الشـ وقصيدة تاتى الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها وقوله الا ان قلبى لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزى الحزينا اى من ذا الذى قالها ومن ذا الذى يعزى الحزين تنبيهات الاول لم يشترط الكوفيون كون ذا بعدما او من المذكورتين احتجاجا بقول عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اى والذى تحملين طليق واجيب بان هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال اى وهذا طليق محمولا لك وذو الحال اما ضمير طليق وطليق هو الناصب والمجاز واما طليق نفسه على ان الجملة كالمستقر له فقد مت فناصبها معنى التنبيه والاشارة وقال الشيخ سراج الدين البلقينى يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير وهذا الذى تحملين على حد قوله فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب قال ولم ار احدا احرجه على هذا انتهى وهو حسن الثانى مقابل الاصح فى ذا بعد من ما نقل عن بعضهم من منع كونه موصولا بعدها قال لان الاصل فى ذا ان يكون للاشارة لمعين لكن لما دخل عليها ما الاستفهامية وهى فى غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذى فى ما واستدل المجوزون بالسماع وهو ما مر وهذه الموصولات الست المذكر والمؤنث وفروعهما فيكون بلفظ واحد للجميع ولا يرد ما مر فى اى وذو من اللغات لانها شاذة هذه مسئلة تتعلق بذا الموصولة اذا قلت انت لمخاطبك ماذا صنعت ومن ذا رايت فحيث بعد ذا بفعل متعد مفرغ عن ضمير فذا موصولة فى المثالين لاستجماعها الشروط المتقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدان فى محل رفع وذا مع صلتها خبرهما والعائد محذوف اى ما الذى صنعته ومن ذا الذى رايته فالجواب عن كل منهما رفع اى مرفوع او ذو رفع على المختار ليطابق السؤال الجواب فى كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان والذى رايته زيد وهو اوجه الوجهين فى قوله تعـ ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اى الذى ينفقونه العفو والبدل كالجواب فتقول ماذا صنعت اخير ام شر ومن ذا رايت ازيدا ام عمرو وقال الاثنان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال والاول اولى ولذا لم يعتبر المصنف غيره تنبيه قوله وما ومن مبتدان مبنى على مذهب

مسئلة

ولك الغائها فهما مفعولان وتركيبهما معها بمعنى اى شئ واى شخص فالكل مفعول والجواب على التقديرين نصب وقس عليه ماذا عرض ومن ذا قام الا ان الجواب رفع مطلقا

سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره ان ذا فى المثالين مبتداء وما ومن خبران مقدمان للزومهما الصدر ولا يكونان مبتدئين لكونهما نكرتين ويجوز لك الغاؤها اى جعل ذا زائدة بين ما ومن ومدخولهما فكانك قلت ما صنعت ومن رايت فهما اى ما ومن حينئذ مفعولان مقدمان فى محل النصب بصنعت ورايت وهذا انما يصح على مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة الاسماء والبصريون على خلافه وهو الحق ولك تركيبهما اى ما ومن معها اى مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فماذا صنعت بمعنى اى شئ صنعت ومن ذا رايت بمعنى اى شخص رايت وعلى ذلك قول بعضهم عماذا تسئل فاثبت الالف لتوسطها فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سياتى فالكل اى مجموع ماذا ومن ذا فى المثالين مفعول مقدم فى محل نصب بصنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقديرين اى على تقديرها زائدة وتقديرها مركبة مع اسمى الاستفهام نصب لانه منصوب لعدو ونصب على المختار ليطابق السؤال فى كون كل منهما جملة فعلية فتقول الاحسان او زيدا بالنصب اى صنعت الاحسان ورايت زيدا وهو اوجه الوجهين فى الاية فى قراءة غير ابى عمرو وقل العفو بالنصب والبدل كالجواب فتقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا ويجوز الرفع بتقدير مبتدأ محذوف والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصنف غيره وقس عليه اى على ما ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ماذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز ان يكون موصولة اى ما الذى عرض ومن الذى قام ولك الغاؤها فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيب ما ومن معها بمعنى اى شئ عرض واى شخص قام واسما الاستفهام على الوجوه الثلثة مبتدان وخبرهما على الاول ذا مع صلته وهو مبنى على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثانى والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب عن كل من السؤالين رفع مطلقا اى سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال اسمية على كل تقدير فيطابقها كذلك ولا يجوز النصب يعنى انه يجوز ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطابقة وذلك فيما اذا قدرنا ذا موصولا فى احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال فلا يحصل المطابقة فينبغى ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتداء محذوف فيحصل المطابقة وحكم البدل حكم الجواب تنبيهات الاول ما اجازه المصنف من تركيب من وذا هو ظاهر كلام جماعة ومنع ذلك ابو البقاء فى مواضع من اعرابه وثعلب فى اماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع غيرها كشئ واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل واقام الدليل عليه

الدليل مع ما وهو قولهم اذا جئت باثبات الالف الثاني اذا قلت في ماذا صنعت ومن ذا رايته واذا ذكر لفظا فقيل ماذا صنعته ومن ذا رايته جاز في ذلك الاوجه الثلثة ايضا الا انه على تقديرها ملغاة او مركبة لا يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدئين وخبر كل منهما الجملة الاسمية والعايد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطة التفسير والاول اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق السؤال الثالث وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ماذا ومن ذا اذا ركبا مفعولين مقدمين انهما قدما للزومهما الصدر وتضمينهما معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى ماذا ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ماذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم صدريتها وانها كذلك عند العرب ونقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد مجيئها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه في قولها ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوبها التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة اقول ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال لك عندي عشرون عشرون ماذا انتهى ويبتنى على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعته بعد ماذا بل قبلها اي صنعت ماذا صنعته بخلاف من ذا رايته الرابع قال ابن هشام من اوجه ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات انتهى فتلخص ان ماذا ياتي على خمسة اوجه وتكون ذا اشارية او موصولة او زايدة وما في الثلثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعها اسم جنس او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا السادس ما تقرر من حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله وما تلك بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون موصولا كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل اي لانت الذي اكرم اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة

لرجل وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دار مية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة لدار وكل هذا محمول عند البصريين على غير ذلك تكميل لا باس بذكر بعض المهم من احكام الموصولات مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل احدها لا يتقدم الصلة على الموصول فلا يقال الذي زيدا اكرمته ولا عما استثني منه فلا يقال جاء الذين الا زيدا اكرمتهم ولا يتعلق بما قبله بان يكون معمولا لما قبله ولكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع وغيره فلا يقال جاء الذين كلهم ضربوا زيدا واغتفرت جملة الاعتراض والنداء اذا وليه مخاطب نحو قوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل وقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقول الاخر وانت الذي يا سعد بؤت بمشهد كريم وابواب المكارم والحمد وشذ قوله تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان الثانية قد يحذف ما علم من موصول اسمي غير الالف واللام اختيارا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم قوله تعالى امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم لان الذي انزل الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابرهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول اخر ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي ومن يمدحه والذي اطاع هواه ومنع ذلك البصريون وخصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزم منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالناشئة عنها الثالثة يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك ودلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم جهزهم الينا اي نحن الالى عرفوا والتزم حذفها بعد اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلنا الى حد من العظم بقصر العبارة عن الاحاطة به فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبنية ويجوز ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل وهي تصغير التي على خلاف القياس لان

ومنها المركب وهو ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر

قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على الفتحة الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في اخره كما فعلوا في نظايره من اللذيا وذيا ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وفي سيا الكلام على حذف العايد عند الكلام على جملة الصلة في حديقة الجملة انتهى ومنها اي من المبنيات المركب وهو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء ركب من لفظين مستعملين اسمين او فعلين او حرفين او مهملين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كفصل اخرج ما ليس بمركب وشمل نحو عبد الله وتابط شرا مما ليس من افراد المحدود فاخرج بقوله ليس بينهما نسبة اي قبل التركيب واورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا مع انه من افراد المحدود لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشر ولذلك حكم بتضمنه حرف العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دونها خرط القتاد قال بعضهم وقد يجاب بان القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا بيت بيت تضمن معنى حرف الجر حكمي لتوجيه البنا كالعدل في عمر لتوجيه منع الصرف كما سيلي فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى ملاصقا لا تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي كخاز باز ليس بشيء بل التضمن في كليهما حكمي انتهى فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله خمسة وعشر حذفت الواو والعطف وقصد لتركيب الاسمين ومزجهما للتخفيف وبني الاول لافتقاره الى الثاني فاشبه الحرف والثاني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لهما اصلا في الاعراب وكانت فتحة لتجبر خفتها ثقل التركيب وحادي عشر بفتح الياء بنا وهو الافصح وجاز سكونها تخفيفا كما في ثاني عشر واشار بايراد هذا المثال الى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة المبنى بتقدير حادي وعشر لان معناه واحد من احد عشر لا حادي وعشر كما ان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر اي من الثلثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشرة واجيب بان معنى العطف موجود في حادي عشر وبيانه انهم لما ارادوا اشتقاق اسم فاعل من العدد المركب كما اشتقوا ذلك من الفاظ الاحاد التي تحت عشرة ولم يكن بناؤه من مجموع المركب مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي مزيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر لخلل الالتباس ولا من كل واحد منهما نحو حادي عشر من احد عشر لكونهما حينئذ اسمي فاعلين دالين

علامة دين

واخواتهما الا اثني عشر وفرعيه فالاول منهما معرب على المختار

على مفردين وهو ضد المقصود فاضطروا الى ان يبنوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان تبنى من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع للعددين فاختاروا الاول ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد فالمعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا لا لفظه فحادي عشر وكذا اخواته متضمن لمعنى حرف العطف ويستوي فيما ذكرنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الحادي والعشرين وبحرف مقدر كما في حادي عشر وقيل انما بني حملا على احد عشر واخواتهما اي اخوات خمسة عشر وهي احدى عشر الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر الا اثني عشر وفرعيه وهما اثنا عشرة وثنتا عشرة مستثنيان من اخوات خمسة عشر اذ الجزء الاول من الجزئين منهما معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء باقية لانه يشبه المضاف فحذف النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو وصار اثنان عشر كرهوا وجود النون الذي يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون لتشبهه بالمضاف فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب هو حرف التثنية ومع وجودها لم يمكن البناء ومع حذفها يبطل دليل التثنية وليس بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى والمجموع جرد علامة التثنية والجمع عن كونهما اعرابا وبقيا بل المختار ما ذهب اليه ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كسائر اخواته واختلافه في الاحوال الثلثة كاختلاف ذان وذين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لزم الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا يدين لها لك تنبيهان الاول استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف نحو يا بتيا يوم يوم وصباح مسا وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمسا وحينا فحينا واحوال نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة واخبرته صحرة بحرة اي متلاصقا بيتي لبيته ولقيته متواجهين وكفة منه وكفة مني كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التوالي واخبرته كاشفا للخبر فصحرة اي انكشاف بحرة اي اتساع اي غير مضيق والصحرة من الصحراء والبحرة من البحر وقد نصبا مصدرين وهذه الظروف والاحوال الى العجائب فيكون المعنى فيها هو يا بتيا يوما بعد يوم وصباحا بعد مسا وحينا بعد حين وهو جاري بيتا مع بيت

اوعند

او عند بيت ولقيته ذا لقة مع لقة او بعد كفة وا خبرته صحرة مع بحرة فان خرجت من الظرفية و
الحالية وجبت الاضافة وامتنع التركيب قال ولولا يوم يوما اردنا جزاك والقروض لك الجزاء وانكم
استعمل كخمسة عشر احوال لازمة للحالية كتفرقوا شغر بغر وشذ نمذ بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع
مذع بكسر الفائين كلها بمعنى متفرقين وسقط بين بين اى بين الحي والميت وبين الثانية زايدة لان
بين يقتضى شيئين وعلة البناء في ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضي ولم يسمع في هذه
المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى
انتهى ويمكن ان يجعل الوجه لذلك انها لما لم تكن لازمة للظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم
حملت على حالة خروجها عنهما فاضيفت مع كونها احوالا وظروفا واما هذه فلازمة للحالية ليس لها
حالة غيرها فتحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشغر من اشتغرت عليه صنعته اى انتشرت و
لم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر وتفرق وشذ من الشذر اى التفرق وبذ من التبذير و
هو الاسراف والميم بدل من الباء ويوبذ بذر بالباء او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع من خذع
وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشي الاخبار وينشرها وبذ مثل
هذا التركيب في غير الظروف والاحوال كقولهم وقع في حيص بيص بفتح الفائين وكسرهما اى شدة
يعسر التخلص منها والحيص الحرب والبوص السبق والتقديم اى ويقولون في حرب يسبق بعضهم
بعضا لعظيم الشدة فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم يعكسوا لكون الياء اخف الثاني قد يضاف خمسة
عشر واخواته الا اثني عشر وعشر الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين
بقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في اخر الثاني وابقاء الاول على بنائه قال وهي لغة ردية
وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثاني نحو ما فعلت خمسة عشرك واجاز والبصريون
هذا الوجه دون اضافته الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة
عشر بالاضافة في الاحوال الثلثة واعراب خمسة عشر بحسب العوامل واستدلوا على ذلك بقوله
كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا دليل فيه لان
الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا بمشهور الثالث اذا سمي بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثاني فيه
حرفا ففيه ثلاث لغات احدها وهي الفصحى ابقاء الجزئين على البناء مراعاة للاصل الثانية اعراب
الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني ومنعه فيما جاز اجراء

ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كسيبويه

الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمنه الحرف في الاصل الا ان لان ذلك الاصل انمحى بالعلمية
في بابه قال الرضي والا يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف في الاصح كما سيجيء لانتفاء سبب
البناء فيه وهو تضمن الحرف كبعلبك علم لبلد بالشام والبعل الزوج وبك اسم صنم وقيل بك دق العنق
وسميت مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا فان كان قبل التركيب
مبنيا كسيبويه امتنع اعرابه وكان مبنيا على اصله فويه من سيبويه مبني على الكسر قبل التركيب لانه
صوت لا حظ له في الاعراب وبني على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في
التخلص منه واما الجزء الاول فيكون مبنيا مطلقا لقيام سبب البناء فيه وهو ما مر من افتقاره
الى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بياء كما مر فان ختم بها كمعدي كرب فقيل يبني
على السكون وقيل على الفتح تقديرا والاول اوجه فائدة غلب اسم سيبويه على امام النحو ابي بشر
عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف الشيرازي قال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي في
كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ ائمة اللغة عن احمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب القاب ان اسم سيبويه
كانت بشر بن سعيد هو عمرو بن بشر والمشهور الاول وقد يكنى بابي الحسن ولقب بسيبويه جماعة الا انه لا ينصرف
عند الاطلاق الا اليه وهو فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح فسمي بذلك وقيل ان امه
ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل
لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض مشربا بحمرة كان خده
لون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة كما قالوا سيبويه
والسيب التفاح وويه رائحته والتقدير رائحة التفاح وفيه يقول جار الله الزمخشري الا
صلى الاله صلوة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر فان كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا ابناء منبر
تنبيهات الاول اجاز الجرمي في نحو سيبويه اجراءه مجرى بعلبك في بناء الاول ومنع صرف الثاني قال
ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا وقضية كلام التسهيل وغيره سماعه بل صرح بعضهم بذلك ولا يرد على
قضية كلام المصنف لانه خلاف المشهور الثاني في نحو بعلبك لغتان اخريان احديهما بناء الجزئين اما الاول
فلما مر واما الثاني فتشبيها له بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب
الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك الثانية اضافة الاول الى الثاني فيتاثر الاول بالعوامل

مالم يعل فان عنل كان ساكنا للنقل بالتركيب والاعلال والثاني ح ماله مفردا من الصرف وضعه
تنوين من حضرموت مصروف وهرمز من رام هرمز ممنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف المضاف
اليه وان كان منصرفا قبل التركيب اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد بذ في اسكان ياء معدي كرب
هو ضعيف مبني على وجه ضعيف على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع
الصرف واما الاضافة فلانها ليست حقيقية بل بشبهه بالاضافة من حيث اللفظ ولو كانت الاضافة
حقيقية لانتصب ياء معدي كرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى فتحها في النصب واسكانها
في الرفع والجر كقاضي القوم ولا يرد شيء من ذلك على قضية كلام المص لما علمت والثالث عدد امن المركب
المبني قولهم افعل هذا بادي بدا وبادي بدي وذهبوا ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي بدا بادي
بديئي بوزن بديع خفف بان طرحت همزة بديئي وقلبت همزة بادئ ياء مفتوحة واسكنت الياء
فوزن بدي بعد الحذف فعي واصل بادي بدي بادي بداء كصباح فصنع بهمزة بادئ ما تقدم وحذفت
همزة بداء ومعناهما اول مبتدء من بدئ يبدئ بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو اذا ظهر فهما في الاصل
مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على الحال وليس فيهما الا تخفيف الهمزة من اخرهما و
الاسكان في اخر الاسم وتخفيف الهمزة واسكان الاخر لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت
وقلت في مبتدأ مبتد وفي بداء بدا لم يختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته ان كان معربا لفظا صار
معربا تقديرا وكذلك ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سبا ابن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد
حين ارسل الله عليهم العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في القوة والبطش بمنزلة
الايدي فحذف المضاف واعرب المضاف اليه وهو ايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت الياء
في ايدي للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب في شرح المفصل لو قيل انه معرب على اصله
منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء من ايدي وبادي تخفيفا لما جرى في كلامهم كثيرا وصار
كالامثال كما كان ذلك في قولهم اعط القوس باريها لكان قريبا الى الصواب الا انهم لما رأوا السكون
الاول وهو في موضع نصب والصورة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن ان يقوي من حجتهم في تمشيته
انه كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير وبادي بدا في الاول حتى صار معنى المضاف والمضاف اليه
نسيا منسيا فلا يفهم من ايدي سبا الا متشتتين ولا من بادي بدي الا اولا فكان بمنزلة بعلبك في
الدلالة على مدلوله من غير نظر الى تفصيل اللفظين فتشبه ببعلبك في ان الاول كالجزء فوجب بناؤه

انتهى

انتهى وما حكم به من كونه بمنزلة بعلبك هو ما قاله الزمخشري وجعل سيبويه بمنزلة خمسة عشر
قاله الرضي وهو اولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر على
ما قال الزمخشري لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمع ولو منون
ولوجب تنوين سبا لانه اسم رجل وليس اسم قبيلة انتهى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان من
عد بادي بدا وايدي سبا من المركب المبني وجعل الجزء الثاني منه معربا والاول مبنيا كمعدي كرب و
بعلبك ولم يتعرض لاسقاط التنوين قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله ولما جرى
في كلامهم كثيرا وقد ثبت حذفه في غير هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جاءني زيد بن عمرو ولانه مبني
باب التوابع التوابع جمع تابع باعتبار غلبة الاسمية عليه والا ففاعل صفة لا يجمع على فواعل كل
فرع متلبس باعراب سابقه الذي هو فرع عليه في الاعراب اي بجنس اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه المذكور فقوله كل فرع ليشمل المحدود وغيره مما هو فرع عن غيره في الاعراب وفي العمل
او غيرهما وما بعده يخرج ما عدا المحدود وقد مر بيان ما يترتب على ادخال كل في الحد من الفساد وحسن
حد التوابع قول ابن الحاجب في شرح منظومته التوابع ما ثبت له الاعراب فرعا عن غيرها وهو احسن
من حده في الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وقال ابو حيان التوابع محصورة بالعد
فلا تحتاج الى رسم ولا حد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين تنبيهات الاول المراد بالتوابع توابع
الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا ينقض بنحو قوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا الثاني المراد بالاعراب
في اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقيا او حكما فلا يرد نحو جاءني
هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا الثالث فهم قوله سابقه وجوب تقديم المتبوع على
التابع وجوز الكوفيون تقديم عطف النسق بشروط احدها ان يكون بالواو وزاد هشام او
الفاء او ثم او او ولا الثاني ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز ان وزيدا عمرو وزيد
قائمان الثالث ان لا يؤدي الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان زيدا عمر ذاهبان
ولا ما احسن عمرا وزيدا الرابع ان لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت وعمرو بزيد الخامس ان
لا يكون العامل مما لا يكتفي بفاعل واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالف ثعلب في هذا الاخير
فلم يشترطه والبصريون يقصرون ذلك مع ستيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله الا يا نخلة من

وسمى جمعه الاول النعت وهو ما دل على معنى في متبوعه مطلقا

ذات عرفت عليك ورحمه الله التلم الرابع وقيل قدنها لم من ذلك ايضا وجوز تقديمه على معمول
التابع فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل التابع
لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون نحو هذا طعامك رجل اكل ووافقهم الزمخشري في احد
الوجوه التي ذكرها في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا قال يجوز ان يتعلق في انفسهم ببليغا
والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم اي عدهم بالقتل والاستيصال ونحو ذلك انتهى وهذا انما
بناء على راي الكوفيين وسمى التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يقال لان التابع ان كان مقصودا
بالذات فبدل ان لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل وان لم يكن مقصودا فنعت ان دل على
معنى في متبوعه وتاكيد ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف بيان تنبيه اختلف
في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع و
نسب الى سيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة وقال قوم العامل
فيها مقدر من جنس عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل مبدل
منه اذ المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقال اكثر المتاخرين عامله
مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف قال
بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبوع لكان له شواهد الاول من التوابع النعت وقدمه على
سايرها لان استعماله اكثر ولكونها اشد متابعة واوفر فايدة وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد
ثم البدل ثم عطف النسق لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين
وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو ما اي تابع وهو كالجنس يشمل جميع
التوابع دل على معنى في متبوعه فصل احترز به عما عدا النعت واورد نحو اعجبني زيد علمه وجاء القوم
كلهم قال بعضهم بل كل التوابع يدل على معنى في متبوعها فان المعطوف يدل على كون المرفوع عنه
يشاركه الغير في كونه غير مقصود بالنسبة والتاكيد يدل على كون المتبوع ليس متجوزا فيه ولا مما
ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر
المعين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة ولا شيء من هذه الدلالات بمقصودة مطلقا
قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصول المنعوت في الكلام فبل

اختلف في عامل التابع

وجه تقديم النعت

المتبوع

قصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصوله لذي الحال
ويرده على ان الحال خارجة من مبحث التوابع وايضا فتقدم ذكر التابع والمتبوع يمنع خروجها
به قال بعضهم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا
تعريف للصفة بتعيين مدلولها فقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه
يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا خفاء في انه يخرج به ساير التوابع عن
التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوع لها وفي
بعض شروح الكافية ان مطلقا قيد للدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به جاء القوم
كلهم واعجبني زيد علمه واعجبني زيد علمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة
بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد غلامه وجاء زيد نفسه انتفت الدلالة وفيه
ما عرفته من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه لا يساعده اللفظ مطلقا اذ مقتضى
هذا التوجيه تانيث مطلقا وانه يخالف ما حمله المص عليه وان ذلك في اعجبني القوم كلهم
باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في
متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع تنبيهات الاول يرد على التعريف هذا الجسم
بيانه الطويل العريض العميق كذا فان المقصود فيه انه معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسياتيه
١ كلام وكذا نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا
يشملها التعريف مع انهما من افراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف ايضا الوصف بحال
المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي ان
يزاد فيه او متعلقه واعتذر مع الاعتراف باولوية هذه الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع اعم من
معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي و
قد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء بتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مضروب غلامه
لحصول الفايدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او
مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال المتعلق وانما يمتاز عن الوصف بحال الموصوف
مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما الثالث فائدة النعت التخصيص
هو تقليل الاشتراك في النكرات كجائني رجل تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كجائني

فعامل النعت

والاغلب اشتقاقه

الرجل التاجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او التاكيد نحو نفخة واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال بعض المحققين والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول مفسر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام ماهية المنعوت وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف ليس نعتا ان قلت كل من الامور تلك الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجدي في نحو الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قولك الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران والاغلب في النعت اشتقاقه اي كونه مشتقا وليس شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتاويلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت الدلالة كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على ان المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في مثل مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوع هذا وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين دلالة اسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ماهية المشار اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق يأولون ذلك كله فيقولون تميمي مأول بمنسوب وذي مال بصاحب واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه تنبيه الوصف الجامد على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي ما ذكر ومنه الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة وقال ص

وهو اما بحال موصوفه ويتبعه اعرابا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا او بحال متعلقه

كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير والسماعي على ضربين اما غير شايع نحو مررت برجل اسد او حمار قال المبرد وهو بتقدير مثل اي مثل اسد او مثل حمار وقال غيره هو مأول بجري او بليد واما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني رجل عدل ورضي وهو عند الكوفيين على التاويل بعادل ومرضي وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو عدل وذو رضي قال ابن هشام في رسائله والمشهور ان الخلاف مطلق وقال ابن عصفور وهو الظاهر انما الخلاف حيث لم يقصد المبالغة فان قصدت فالاتفاق على انه لا تاويل ولا تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر ما اذا لم يكن في اوله ميم فان كان كذلك كمسير لم ينعت به لا باطراد ولا بغيره نبه عليه بعضهم وهو اي النعت اما بحال موصوفه اي بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمة بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال موصوفه موصوفه اعرابا رفعا ونصبا وجرا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لاتحادهما بما سد عليه وقيام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة كيف وهي انواع متضادة الافراد وانما المراد انه لا بد من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب والجر احدها ومن التعريف والتنكير احدهما ومن الافراد والتثنية والجمع احدها ومن التذكير والتانيث احدهما فلا بد في النعت الذي هو بحال موصوفه من اربعة من هذه العشرة تنبيهان الاول قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه لظهور العلم به من كونه تابعا الا ان يقال ارادة جمع الامور التي يعتبر التبعية فيها لينضبط معا الثاني محل ما تقرر حيث لم يمنع مانع من التبعية كان التزم افراده وتذكيره كافعل او تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامرأة ربعة وهمزة ولا يشكل شيء من ذلك على قضية اطلاق المصنف لانه من شاذ واما قولهم برمة اعشار وكساء اكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها جرا على ان لكون افعال جمع قلة في حكم حكم الواحد قال نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع او بحال متعلقه اي بحال قائمة بمتعلق موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف تنبيه المراد بحال الموصوف وحال المتعلق ما جعل حالا للموصوف ولو تجوزا في الاول وما جعل حالا لغير الموصوف

ويتبعه في الثلثة الاول واما في البواقي فان رفع ضمير الموصوف ايضا فتوافق نحو جائتني امرءة كريمة الاب رجلا وكريما الاب
رجال كرام الاب وفي الآن كالفعل نحو جاءني رجل حسن جاريته او غالية او عالم داره ولقيت امرءتين حسن عبدهما وقائما او قائمة في الدار جاريتهما

دلالة التركيب وان كان قائما به في الثاني فنحو مررت برجل الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف
وان كان ليس المراد بالحسن الا وجهه ونحو رايت زيدا حسن نفسه او ذاته من قبيل الوصف
بحال المتعلق وان كان الحسن قائما بزيد ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه
موصوفه في الثلثة الاول الجمع اولى وهي الاعراب باوجه الثلثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما
يتبعه في اثنين من خمسة واحدة من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي وهي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو بحال متعلق
موصوفه ضمير الموصوف بان حول الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف وجر المتعلق بالاضافة ان كان
معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة ويسمى مجازيا نعتا لانه جار على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة
بمتعلقه فهو موافق فيه ايضا كما انه موافق في الثلثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه رافع ضمير
الموصوف كهو الا ان ذلك اصالة وهذا تحويلا نحو جائتني امرءة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا
بالتمييز وجائني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجائني رجال كرام الاب بالاضافة او
كرام ابا بالتمييز والا يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو كالفعل الحال محله فيعطى له ما يعطى له في التطابق
في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت نحو جائني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجائتني
امرءة قائم ابوها كما تقول قام ابوها او جائني رجل غالية او غال داره كما تقول غلت داره وغلا داره
لان الدار مؤنث لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مؤنثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث
والتانيث ارجح ولقيت امرءتين حسنا عبدهما كما تقول حسن عبدهما ولقيت امرءتين قائما او قائمة في
الدار جاريتهما كما تقول قام في الدار جاريتهما او قامت في الدار جاريتهما لما مر من ان الفاعل اذا كان
مؤنثا حقيقيا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير الا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ونحو
مررت برجلين ابواهما قائم كما تقول قام ابواهما وبرجال قائم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول
قائمين ابواهما ولا قائمين اباؤهم الا على لغة اكلوني البراغيث لكن يترجح قيام اباؤهم على قائم اباؤهم
واذا رفع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جائني غلام امرءة ضاربته هي امه
رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجائني غلام رجلين ضاربهما وغلام رجال ضاربهم
هم كما تقول ضربهما وضربهم ولا تقول ضارباه هما ولا ضاربوه هم الا على تلك اللغة ويترجح هنا
ايضا ضاربهم على ضاربوهم هذا مذهب سيبويه والمبرد وابي موسى ذهب الاخفش والشلوبين وطائفة

الى ان الارجح هو الافراد وفصل الجزولي فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم
وجائني غلمان رجال ضوارب هم فالتكسير ارجح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه
وبرجلين قاعد غلمانهما وجائني غلام رجال ضاربهم او غلام رجال ضاربهما هم فالافراد ارجح و
اتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة تتمة تشتمل على فوائد الاولى قال في البسيط
الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف باللام والمضاف
الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو نوالي الكنى واللهم
عند سيبويه وما اوغل من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر
اضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت يوما له فقال لي
المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجملة
وقال ابن هشام في تذكرة المعارف اقسام قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد
هو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ويضاف الى ما فيه
ال وقسم ينعت بثلثة اشياء وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه ال او مضافا وبالاشارة والثاني
المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة انتهى ويبقى ان اسم الاشارة وما فيه ال ينعتان
بالموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه ولعله ادخله تحت ما فيه ال الثانية
اذا تعددت النعوت لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو ونحو
مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغنى بالتثنية والجمع عن
التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الاجمال كمررت
بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرءتين صالحين والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر تقول مررت
برجال وافراس سابقين وامتنع سابقات واختيار اعند التفصيل فتقول على التغليب مررت بعبيد
افراس سابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات الثالثة اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعنا
ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعنا ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو
العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الفاضلين ومررت بزيد و
مررت بعمرو الكريمين وفيما اتحد معنا وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد و
ذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا وابصرت خالدا التاجرين في سفت الى خالد وسعو به لزيد الكاتبين وخصص

بعضهم ذلك بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتداين وليس بشي وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل و
اللفظ كجاء زيد ورايت او في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا او في المعنى واللفظ كجا
زيد ومضى عمرو او في العمل واللفظ كهذا مولم زيد وموجع عمرو وجب القطع اما بالرفع على اضمار
مبتدا او بالنصب على اضمار فعل لائق ويمتنع الاتباع لانه يودي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى
على معمول واحد من جهة واحدة بنا على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا
اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شي واحد فتنزلا منزلة العامل
الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول ولزم كان العامل واحدا
الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع سوا اختلفت النسبة
الى المتبوعين من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب
البصريين وقال الفرا يتبع الاخير عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان انهما سوا الرابعة يجوز
الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا موكدا قال ابو حيان ولا مترحما نحو الحمد لله الحميد اي هو
وامراته حمالة الحطب اي اذم والمقيمين الصلوة اي امدح واللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم على راي
الجمهور بخلاف نعت المبهم كمررت بهذا العالم والنعت الملتزم ومثلوا له بالشعرى العبور والاولى ان يمثل
بالجماء الغفير والموكد نحو الهين اثنين فلا يجوز فيها القطع فان كان لنكرة اشترط في جواز القطع تاخره عن
نعت اخر اختيارا كقول ابي الدردا نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة وان لم يتاخر عن نعت اخر لم يجز
القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع بعض
وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلين بكل
معترك والطيبون معاقد الازر يروى برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس تنبيه
اذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا قاله ابن هشام واطلاق النعت عليه مجاز من باب اطلاق الشي على ما
كان عليه الخامسة يجوز تعاطف النعوت متبعة كانت او متبوعة مقطوعة قال ابو حيان ويختص بالواو
نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الى اخره ولا يجوز بالفاء الا اذا دلت على احداث
واقع بعضها اثر بعض كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب اي الذي صبح فغنم فاب قال ابن
حزوو اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والا جاز بجميع حروف
العطف الا حتى وام الثانية قد يلي النعت اما ولا لافادة تفصيل او تنويع او نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين

الثاني المعطوف بالحروف وهو تابع بواسطة الواو والفاء او ثم او حتى او ام او او او بل او لا او لكن نحو جاء زيد وعمرو وجمعناكم والاولين

بالواو نحو لا بد من حساب اما يسير واما عسير كقوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل
لا يجب التكرار السادسة يجوز حذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل
نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات او بعض ما قبله من مجرور بمن نحو ومنا ظعن ومنا
اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او في نحو ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل
كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد
جاءك من نبا المرسلين بنا على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله من
مجرور بمن او في امتنع الحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان
ويجوز حذف النعت بقلة ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك و
ان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة الان جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم ذلك فلا نقيم لهم يوم
القيامة وزنا اي نافعا الثاني من التوابع المعطوف بالحروف ويسمى عطف النسق بفتح السين اي العطف الواقع
في الكلام الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه المناسبة ان توسط
الحرف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان السين فهو مصدر
نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كذا في الصحاح قال بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح
كوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون عنه بالشركة انتهى وهو تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله
بواسطة الواو او الفاء او ثم او حتى او ام او اما او او او بل او لا او لكن لتخرج ما عدا المحدود ولا يرد التوكيد والنعت
المقرونان بحرف العطف لان التبعية ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا
قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين اطلاق مجازي تنبيه عد المصنف حروف العطف تسعة
اما على المختار بنا على انها غير عاطفة كما سياتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله وليس منها ليس خلافا للكوفيين
ولا الا خلافا للاخفش والفرا ولا اي خلافا لصاحب المستوفى فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة
على ترتيب او عدمه خلافا للفرا وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد
الترتيب فالفعل في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل
من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها
وانما دلت على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها اللاحق على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب
السفينة وعلى سابقه نحو ارسلنا نوحا وابرهيم وعلى لاحقه جمعناكم والاولين فهذه ثلاث مراتب وهي

مختلفة في الكثرة والقلة فيجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاهمال
او التجرد من القراين للمعية بارجحية وللتاخر برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو
تحقيق للواقع لا قول ثالث قاله في التصريح وفيه رد لقول ابي حيان من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية
راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو ثالث خارج عن القولين
فيحبط راجحه تنبيه تنفرد الواو عن ساير حروف العطف بسبعة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني
الثلثة السابقة الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت نفي ولم تقصد
المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا ما الخصم زيد ولا عمرو وامتنع جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي
واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات
فلا الثانية والرابعة والخامسة زايدة لامن اللبس الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف
المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه وزيد قام عمرو وغلامه
زيدا ضربت عمرا وغلامه السادس عطف العقد على النيف السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق
ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما
له يوم الترحل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت يسئل اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا و
الجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له فح فيكون يوم الترحل هو ثامن
له بالنسبة الى اول يوم انتهى ونقل الدماميني عن بعضهم لذلك قصة على ان الاقامة كانت خمسة التاسع عطف
ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو وقال الاصمعي في قول امرء القيس
بسقط اللوى بين الدخول فحومل ولبيب بانه على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل وبان
الدخول مشتمل على اماكن والتقدير بين اماكن الدخول واماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون والعمرون
قال ابن هشام وينبادر لنا الواو في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما
لا يستغني عنه انتهى واجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء وثم واو وقاله في قوله مطر الفراء رايت رجلا
يقول الخصم عبد الله فرجل العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر
لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم و
منك ومن نوح ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها

عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين
وقوله تع والذين تبوؤا الدار والايمان اي واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والالفة و
لولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث عشر
عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك يلي في او وان
وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد
بالخطيئة ما وقع خطأ وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى السادس عشر جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن
خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت كذا قيل وفي انفراد
الواو بذلك نظر ففي المغني حكى ابو الحسن عطته درهما درهمين ثلثة وخرج على اضمار او ويحتمل بدل
الاضراب والفاء للجمع والتعقيب والترتيب وسيأتي الكلام عليها في المفردات وثم ويقال فم
بابدال الثاء فاء كقولهم في جدث جدف وثمة بالحاقها تاء ساكنة ومفتوحة فتختص حينئذ بعطف
الجمل للجمع والترتيب والمهلة وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف بان تقع
زايدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تع حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت
وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت
اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الاية على حذف الجواب اي لجأوا الى الله و
استغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها
بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة فخالف قوم في اقتضائها اياهما تمسكا بقوله تع خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها وبدء خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم
سواه ونفخ فيه من روحه واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك
وبقوله تع ذلكم وصيكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب عن الكل بان ثم فيها لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال ابن هشام وغيره

الفاء

هذا الجواب انفع منه لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ الامر الحق بين الاخبار بين والجواب الصحيح
ما قيل في الاية الاولى ان العطف على مقدر اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان
سواه معطوف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم دام على الهداية لان الغفران موقوف
على العاقبة وفي الرابعة ان اتينا على عطف على ما تقدم قبل شطر التوراة من قوله ووهبنا له اسحق و
يعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السود من قبل الاب الابن من قبل الابن كما قال ابن الرومي
قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت
برسول الله عدنان تنبيه قد تقع ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كهز الرديني
تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه
قاله غير واحد قال بعضهم وانه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان في زمان واحد واجيب بان
الترتيب يحصل في خطاب لطيف وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقصان حتى
ينقطع الحكم عنده والتدريج هنا بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون
ما بعدها جزءا من المعطوف عليه او تقديرا كما سيأتي بيانه في حد نقض المفردات انشاء تنبيهان الاول لا تعطف حتى
الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح و
زعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة
بحتى على سريت بهم قاله ابن هشام في المغني الثاني اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور ترجح اعادة الجار
فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن الخباز يجوز في ذلك وفصل ابن مالك فقال ان
لم يتعين للعطف وجبت الاعادة نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره وان تعينت له فلا لحصول الفرق نحو
عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا قال ابن هشام و
هو حسن وجزم به في الجامع ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة وفي البيت محتملة الثالث العطف
بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت
بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وما بعدها على اضمار عامل وام نوعان متصلة ومنفصلة و آهـ
سيأتي بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي متصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل فلا
تعطف المفردات واما قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء وخرق ابن مالك اجماع النحويين
فقال انها تعطف المفردات وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام

شاء

شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب اي ام ارى شاء وذهب ابن جني
آو الى ان المنقطعة للعطف ايضا وهو ظاهر كلام المص في حديقة المفردات كما سنبينه ان شاء تع واو ترد لمعان
احدها الشك من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثاني للابهام على السامع نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين وقول الشا نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعدا للظالمين وسحقا
الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هذه او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع
نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما
اتى ربه موسى على قدر السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الرضي وانما
جاز الاضراب في كلامه تع لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يجوز الناس مع كونه تع عالما بانهم
يزيدون ثم انه تع اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره اي ارسلناه الى جماعة يجوزهم الناس مائة الف
وهم كانوا يزيدون زائدين على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في بعض
كتبه وعدل عنه في بعضها فقال التفريق الخالي من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة
فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى
قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف و
قوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئه باو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح
اشرعت او سلاسل انتهى وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثل بقوله تع وقالوا كونوا هودا
او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا او نصارى وقالت النصارى كونوا
وقال بعضهم مجنون او فيهما التفصيل الاجمال في قالوا تنبيهان الاول لم يذكر المتقدمون لاو هذه المعاني
بل قالوا هي لاحد الشيئين او الاشياء وقال ابن هشام وهو التحقيق وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو
واما بقية المعاني فمستفادة من القرائن الثاني قال ابو البقاء او في النهي نقيضتها في الاباحة فيجب اجتناب
الامرين كقوله تع ولا تطع منهم اثما او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهي عنه
مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره او في مثل هذا بمعنى الواو تفيد الجمع وقال ابن الحاجب انها هي
بمعناها وهو احد الشيئين وانما جاء التعميم من النهي الذي فيه معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم
مل لان المعنى قبل وجود النهي تطع اثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى
للاضراب فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فالتعميم فيها من جهة النهي الداخل وهي على بابها قال وهو معنى قوله بل

للاضراب وسيأتي الكلام فيها في حديقة المفردات ولا لنفي حكم متلوها عن تاليها وللعطف بها ثلاثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاءني زيد لا عمرو او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم قال ابو حيان وهذا شهادة على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه وظن به انه لم يذكره الا وهو مسموع انتهى وهذا الشرط يعلم من معنى لا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة نص على هذا الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابذي في شرح الجزولية وتبعهما الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق فلا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرد منعه قولهم يفعل ذلك جدك لا كذا وقول امرئ القيس

كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل دثار اسم راعي وتنوفي ثنية والقواعل جبال صغار ولكن لتعليق حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن زيدا لكن عمروا فيستفاد من ذلك نفي مجيء زيد والنهي عن الاهانة واثبات المجيء والامر بالاهانة لعمرو وللعطف بها ثلاثة شروط ايضا احدها ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين فان اقترنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة وغير لازمة الثالث ان يليها مفرد فان وليها جملة فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول زهير ان ابن ورقاء لا يخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه تنبيه ذهب يونس الى ان لكن لا تستعمل قبل المفرد الا بالواو وانها هي العاطفة كما مر قال وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام

لا

لكن

سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بولكن وهذا من شواهد عدالته وكمال امانته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب انتهى وتبعه ابن مالك على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانه وعلته وفي قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاولى اثرن وهو فعل ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانه في المعنى يصففن وقيل والذي حسن ذلك تاويل اثرن بمررن ويقبضن بقابضات او بالعكس اي يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبي او دارج فعطف دارج على حبي وهو ماض لتاول دارج بدرج او حبي بحاب والعواهج بعين مهملة جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق وقول الآخر بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو مضارع لتاول جائر بيجور او يقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق وقال في التصريح ولكل منهما مرجحان فيرجح قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين تنبيه قال بعضهم في نظير هذا الموضع اقتضى اقتصاره في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس انتهى وفي اقتضاء ذلك نظر هذا وعطف الاسمية على الفعلية وعكسه فيه ثلاثة اقوال وتقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر على الانشاء وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه وفي كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال البدر الدماميني في التحفة وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين النحاة والبيانيين فقال ما حاصله ان البيانيين متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى ومما اختلف في جوازه من تخالف المتعاطفين عطف

سلامته

ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا او مستترا الا مع الفصل بالمنفصل او فاصل ما او بتوسط لا بين العاطف والمعطوف نحو جئنا انا وزيد ويدخلونها ومن صلح وما اشركنا ولا اباؤنا

الماضي على المضارع وبالعكس فيمنعه الجمهور الا اذا اتفقا زمانا كقوله تع يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا واجازه الرضي مطلقا قال يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد غدا وبالعكس وهو ظاهر عبارة ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان قلت الامثلة المذكورة ليست من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت اجيب بانه لما كان الغرض انما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها من عطف الفعل ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لانه لما كان كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كره العطف عليه فلم يستحسنوه الا مع الفصل بينه وبين فاعله تابعه بتوكيده بالضمير المنفصل ليكون كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل او مع فاصل ما اي فاصل كان او مع توسط لا النافية بين العاطف وهو الواو والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ولم يلتزموا التاكيد مع ذلك للطول الذي يكسر من صورة العطف ومثل للثلثة نشرا على ترتيب اللف فقال نحو جئنا انا وزيد فزيد معطوف على التاء هو ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك الجنة ومثله الفصل بتوكيد معنوي كقوله ذعرتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا و نحو قوله تع يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما وهو الهاء وقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا وهو حسن لتوسط لا بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا ومما لا يحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صـ كنت وابو بكر وعمر لذلك قيل هو مروي بالمعنى وقول بعضهم سواء والعدم فسواء صفة لرجل هو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين وفهم تقييد المسئلة بالضمير ان العطف على الظاهر بظاهر او ضمير جائز بدون فاصل وبالمتصل ان المنفصل مرفوعا كان او منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد وبالمرفوع ان المتصل المنصوب يحسن العطف عليه وان لم يفصل لانه لا ينزل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين والمضمر نحو رايته واياك كما يعطف على الظاهر كذلك نحو رايت زيدا وعمروا ورايت زيدا واياك و منع الابدي في الاخيرة لامكان الاتصال نحو رايتك وزيدا لعمرو وبقوله تع ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من

ويعاد الخافض على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد

قبلكم واياكم هذه تتمة ما ذكره من احكام العطف ويعاد الخافض وجوبا حرفا كان او اسما على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد وقوله تع نعبد الهك واله ابائك وانما وجب ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون العطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم تعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض لانتهى الا اذا لم يلتبس انه لم يجب الا لهذا الغرض وانه لا لمعنى لم كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جائني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود قاله الرضي رحمه الله ووجوب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي والزيادي الى عدم وجوبه ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك انت وزيد والفراء ان اكد بالظاهر نحو بك نفسك و زيد بل هو مع مخالفة القياس وليس بمسموع وذهب الكوفيون ويونس والاخفش الى عدم وجوب ذلك مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وصححه ابن مالك وابو حيان وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لثبوت ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الفصيح مثبتا وقال في شرح الكافية من مؤيدات الجواز قوله تع وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل لاستلزامه الفصل بالاجنبي بين جزئي الصلة وتوقي هذا المحذور حمل ابي علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسئلة وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وهي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وابي رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره وفرسه واراه قطرب بجر فرسه ومثله ما انشده سيبويه من قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب انتهى وقال ابنه في شرح الخلاصة لا يبعد ان يقال في هذه المسئلة ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض غير جائز في القياس وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ

اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امرر ببني فلان
الاصالح فطالح وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما يراه سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار
من لا بالاضافة انتهى تنبيهات الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان
ضميرا نحو مررت بك وبه وجب اعادة الخافض اتفاقا الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة
لا يجب فيها اعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل لنا ما يمكن ان يجعل لغزا فيقال اي صورة
يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا حال السعة باجماع ومثالها قولك
شجاعة زيد عجبت فيها وانه ينحل اذ حذف الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر الثالث قيل ينبغي
ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه
فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها نحو لولاك وزيد فلو وقفت على توهم انك نطقت بضمير الرفع
ففي جوازه نظر قاله المرادي في شرح التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الاضمار
في بعض المعمولات من الوهم فيه قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى محتمل الجر وهذا خطأ لانه لا
يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد
وهذه مسئلة يحاجج بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مرفوع لان لولا محكوم لها
بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد

لا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على القول الاصح من سبعة اقوال في جميع الصور الا في نحو في الدار

زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا اي في صورة تقديم المجرور في المعطوف عليه وتاخير المرفوع
او المنصوب والاتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز في
هذه الصورة فقط وهو رأي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل الاعلم الجواز باستواء اخر
الكلام واوله في تقديم الخبرين عن المخبر عنهما حتى لو تساوى اخر الكلام واوله نحو زيد في الدار والحجرة عمرو
لم يجز قال الرضي ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكر اخوه لاستواء
اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وعلله ابن الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف
على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف
على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
انتهى ولم يلزمه ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه بقي الاشكال عليه في علة تخصيصهم

للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين خلاف الاصل
فهلا تأولوها المانعون مطلقا حتى لا يكون تحكما القول الثاني الجواز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة
وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث
من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق
فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان و
الثانية والثالثة قرأهما حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقرائتين في آيات
الثالثة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وبقوله
أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اقام الواو مقام كل وتحسبين وبقولهم ما كل
بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها مناب كل وما وهذا كما تراه لا يدل على المطلوب بتمامه فانهم لم
يفرقوا بين تقدم المجرور وتاخره والآية والبيت والمثل المجرور فيها متقدم الثالث المنع مطلقا
وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين وصححه ابن مالك وعللوه
بان العاطف نائب عن العامل وهو ضعيف من جهة حرفيته ومن جهة نيابته فلم يقو ان يقوم مقام
عاملين وتأولوا ما اوهم الجواز فتأولوا الآية بتقدير في فالعمل لها وانما نابت مناب عامل واحد
هو الابتداء او ان وبانتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدأ اي هي آيات وعليهما
فلك في مقدرة فتأولوا البيت والمثل باضمار جار اي وكل نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء
تمرة وكذا يضمرون الجار في كل صورة توهم الجواز قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن
قال بقوله قوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر
عنك مأمورها لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف
على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير فليس منهيها بقاصر
عنك مأمورها وقد اجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مأمورها عائدا الى المنهيات لدخولها
في الامور الرابع الجواز ان كان احد العاملين جارا حرفا او اسما سواء تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ام تاخر نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور المعطوف عليه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام لا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تأخر نحو في الدار زيد
وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس في غير العوامل اللفظية والمنع

الثالث التاكيد وهو تابع يفيد تقرير متبوعه او شمول الحكم لافراده

فيهما وعند اللفظية نعى لا بتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر بكر لان الابتداء رافع لزيد و
لبكر فكان العطف على معمول واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة وهو قول ابن طلحة التابع الجوار
في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد بعالم ولا خارج اخوه وما
شرب من عسل زيد ولا لبن بكر وانما يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة وجزم
بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمولي اكثر من عاملين قال ابن هشام
وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل
نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابا بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي اكثر من عاملين
نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر الثالث من التوابع التاكيد بالهمزة ويبدل لها الفاعل
القياس في نحو راس ويقال التوكيد ايضا وهو الافصح وهو تابع وهذا كالجنس ليشمل جميع التوابع يفيد
تقرير متبوعه اى تقرير مفهومه ومدلوله او تقرير شمول الحكم لافراده اى افراد المتبوع ومعنى التقرير
ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان
معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جائنى زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذى
في كلهم مفهوما من القوم في جائنى القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون
حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد تقرير ما ثبت في المتبوع ودل عليه اى يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن
به غيره وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت غير التوكيد والجر العطف بالحروف فظ واما النعت
التوكيد نحو نفخة واحدة فان واحدة تقرير مفهوم المتبوع وهو الوحدة لكن هذه الافادة ليست بالوضع
فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما عطف البيان فليس جميعه مدلولا عليه بلفظ المتبوع
فزيد من نحو جائنى العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل يدل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن يسمى بابى حفص الا اثنان او ثلثة كذا قيل وفي
دلالة المتبوع عليه في هذا ايضا نظر فان دلالته عليه انما استفيدت من خارج وهو علم المخاطب او السامع بوضع
هذه الكنية لمسمى هذا الاسم والا فابو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوعه
غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما قصد المبدل
عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع تنبيه قوله او شمول الحكم لافراده ليس للاحتراز عن شئ
بل للبيان فايدة التوكيد فتقرير المتبوع جعله مقررا في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او

التالث التاكيد

وهو اما لفظي وهو اللفظ المكرر

بازالة توهمه كون ذكر المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازى سواء كان منسوبا او منسوبا اليه وتقرير
شمول الحكم لافراده جعله مقررا في ذهن السامع بازالة توهمه ان الحكم انما هو على بعض افراد
المتبوع وحكم على الكل بتجوز لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكثر التوهم المجاز وثبت الحقيقة
وسياتى تبيان ما يرتفع به كل من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع
يغنى عن ذكر الشمول لظهور ان جاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بازالة توهم كون المراد بالقوم بعضهم
فذكره انما هو زيادة توضيح وهو اى التوكيد اما لفظي وهو اى التوكيد اللفظي اللفظ المكرر بعينه
نحو جائنى زيد زيد او بموافقه في المعنى نحو حقيق جدير واسكن انت وزوجك الجنة او في الزنة وان لم يكن
له في حال الافراد معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان
ويجب التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه به الغلط ولا يجرى ههنا التاكيد
المعنوى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان الكلام
عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد ويجب ايضا عند ارادته دفع ظن السامع بتجوز في
المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادته دفع
ظنه به التجوز في المنسوب اليه فيجوز اللفظي نحو ضربنى زيد زيد اى ضربنى هو لا من يقوم مقامه والمعنوى
كما سياتى تنبيهان الاول التاكيد اللفظي يجرى في الاسم ظاهرا كان او مضمرا كما قام الا انا وفي الفعل
باعادة لفظه نحو قام قام زيد او بمرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل
جير ان كانت بحيث دعائره وفي الجملة كقوله انا من لست قلاه ولا في البعد انساه لك الله على ذلك
لك الله على لك الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جواب لم يعد اختيارا الا مع ما دخل
عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك مررت به مررت به ان زيدا ان زيدا قائم او ان زيدا انه قائم او مفصولا
بفاصل ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعرى هل ثم هل اتينهم وقوله لا ينسك الاسى
تاسيا فما ما من حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا ضرورة كقوله فلا والله لا
يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشرى وابن هشام والرضى نحو ان ان زيدا قائم قال ابن مالك
هو مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من
اجاره قد ظلما فانه من الضرورة واما احرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا لا نعم نعم والاجود اعادة
الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد وقوله تعالى ففى الجنة خالدين فيها ففى رحمة الله هم فيها خالدون

التاكيد

او معنوي و الفاظه النفس والعين و

٣٤٦

والاكثر اقتران الجملة المؤكدة بعاطف وهو ثم خاصة كما في الارتشاف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وياتي بدونه نحو قوله صلى الله عليه وسلم والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا ويجب ترك العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب وجد مرتين وتراخت احدهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا قرن المؤكد بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف نسق قلت النحويون على انه عطف نسق وان افاد التوكيد ومنهم ابن مالك انه توكيد لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن عادل في تفسيره اقول والصواب ما ذهب اليه ابن مالك لان العطف في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعددة وقد عرف ان اطلاق العطف عليها مجاز فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد هنا اسما ظاهرا او ضميرا منصوبا منفصلا فيتكرر بمجيء الاداة بلا شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل وقوله واياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وان كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوع وجاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع تطابقهما في التكلم والافراد والتذكير واضدادها كقمت انا واكرمتني انا وضربتك انت وضربته هو ومررت بك انت وبه هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المنفصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء التاكيد لا يزيد تكرار اللفظ في التوكيد على ثلث مرات قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام اتفق الادباء على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبلها ثم اذا انتقل ثم يذكر الله معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين اي بهذا فلا يجتمعان وكذلك فباي آلاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن او معنوي هذا قسيم قوله اما لفظي وانما اخره وان كان هو المعتد به في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام فيه والفاظه محصورة ومنها النفس والعين ويكونان لدفع المتكلم ظن السامع تجوزا في المنسوب اليه فانه اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون لم يقطعه ونسب اليه لكونه سببا امرا وهو المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه ارتفع ظن التجوز وثبت الحقيقة تنبيه محل كون النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو اهرقت زيد انفسه وطرفت زيد عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل وهو ظاهر

ويطابقان المؤكد في غير التثنية وهما فيها كالجمع نحو جاء زيد نفسه والزيدان انفسهما

يطابقان المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وهما اي النفس والعين فيها اي في التثنية كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء زيد نفسه او عينه وجاءت هند نفسها او عينها والزيدان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن تنبيهات الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو ما صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح به بعضهم بجواز الاوجه الثلثة وجزم به ابن هشام في شرح الشذور وقال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلث لغات افصحها الجمع ودونها الافراد ودون الافراد التثنية ومن الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انتهى وانما اخرت التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى وفي الجمع وشرحه جوز ابن مالك وولده تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب لتاني مثل النفس والعين في جواز الاضافة فيما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين اي راساهما او معنى كقوله كفلغري الافواه عند عرين اي كاشدقي فاغرين افواههما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما ومن الافراد بدت لهما سوآتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوآتهما وترد ابن مالك قياس الجمع والافراد ايضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرطوا ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر النفس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين الاذان بالجمع ولا الافراد للالباس الثالث لا تجمع النفس والعين في التاكيد الا جمع قلة فلا يؤكد بنفوس ولا عيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة بافعل فان عينا جمع على اعيان ولا يؤكد به واعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح المفصل لابن الخباز جواز اعيان في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على الاصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها عن الجارحة المخصوصة قال بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل الخامس يجوز ان تزاد

الباء بينهما فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد فاما جاؤا
بجمعهم فليس من التوكيد لان الباء لا تزمه ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكان الباء زائدة وكان
يصح اسقاطها وكان وروده بدونها غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو بضم الجيم لا بفتحها وهو
جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم وخرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى و
المطلقات يتربصن بانفسهن وفيه نظر سيأتي بيانه وكلا وكلتا للمثنى مذكرا ومؤنثا ويكون لتقرير
شمول الحكم عند ارادة المتكلم ودفع ظن السامع تجوزا في الحكم على مدلول المتبوع المتعدد وانما المراد بعض
نحو جاء الرجلان كلاهما والمرءتان كلتاهما قال التفتازاني وفي كون نحو ذلك لدفع توهم عدم الشمول
نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يوهم عدم الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل
الصادر عن احد المصطحبين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان
من الملح الاجاج دون العذب الفرات فالتاكيد بكلاهما يدفع مثل هذا انتهى ومنعه اطلاق المثنى على الواحد
ممنوع فان العرب كثيرا ما تطلق عليه مجازا الا ترى الى قول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين امامها وجعلن
معرض رامتين شمالا فاطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامة مجازا كما كذا قيل قلت وفيه نظر فانه
لم يطلق عاقلين على عاقل ورامتين على رامة من غير اعتبار شيء اخر مع كل منهما بل الظاهر انه سمى ما
حول عاقل ورامة ثم اطلق عليهما عاقلين ورامتين من باب التغليب كالعمرين والقمرين كما قالوه في
قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما قالوا انما هو مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين
مجازا فلا حجة في البيت على اطلاق المثنى على الواحد فتدبر تنبيهات الاول كما يؤكد بكلا وكلتا المثنى
يؤكد بهما ما في معناه نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وزينب وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاثنين
بدل قوله للمثنى لكان اولى الثاني ذهب الفراء والفارسي وهشام الى ان كلا وكلتا لا يؤكد بهما الا
ما يصلح في محله واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم
احد الزيدين فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل ونقل الخلاف
عن الاخفش واحتج المجيز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
فالتاكيد باجمع واكتع بعد كل لا يرفع بها احتمال الرفع بكل قال ابو حيان والجواب ان المعنى اذا كان
يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ اخر يؤكده الا اذا قرئ بر وانه من العرب ولم يسمع من العرب التوكيد
بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز اختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو

ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما جزم بجواز ذلك ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج
الى صريح سماع من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه الذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع
عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه الرابع قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد يبعد ارادة المجاز
ولا يرفعها البتة ولهذا يأتي الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد كما لا يؤكد اختصم
الزيدان كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وانما هو مربد واحد وجعله و
ما حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجازا انتهى قلت وفيه نظر اما نحو اختصم
الزيدان كلاهما فقد علمت ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه رفع ارادة
المجاز في نحو المؤكد بل رفع ارادته في نسبة الفعل الى مدلول المؤكد المتعدد فان التاكيد بكلاهما فيه افادة
شمول الحكم بالسيلان للمربد وما حوله البتة فاندفع توهم ان السائل انما هو المربد وحده لكنه حكم بالسيلان
عليه وعلى ما حوله مجازا وهذا نظير قولك جاء العمران كلاهما وكسف القمران كلاهما واما ارادة المجاز في
المؤكد نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف يرفعها وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى من ذي اجزاء مفردا
كان او جمعا قال بعضهم اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما
لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجميع انتهى يصح افتراقها اي الاجزاء نحو جاء
القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها وهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة
افتراقها حسا كهذا المثال بل صحته ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله او جميعه او عامته فالعبد ذو
اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم يصح افتراقها باعتبار ذاته بخلاف جاء زيد كله فانه لا
يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما يؤكد بهذه الالفاظ ذو اجزاء كذلك لانها انما تكون لتقرير
الشمول الحكم فما لم يكن المؤكد كذلك لم يمكن توهم ان المراد الحكم على البعض وانما حكم على الكل تجوزا
وتتصل اي الفاظ التوكيد المعنوي بضمير عائد الى المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع
مطابق للمؤكد في تذكيره وتانيثه وافراده وضده نحو زيد جاء نفسه وهند نفسها والزيدان كلاهما و
الهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التوكيد بجميع قوله تعالى
خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن وهم ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء
والزمخشري لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان وابدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج

وقد يتبع كل بأجمع وإخوانه مطابقة

الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بضمير بل بظاهر نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بلا
بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف
وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي
جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله ابن هشام في المغني تنبيه التوكيد بجميع غامة غريب و
اهملها اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم
وهمدان والتاء في غامة لازمة بمنزلتها في النافلة فتصح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت الامة
غامتها والعبد غامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة وفي الافصاح ان المبرد يفسر غامة باكثر الجميع فعلى
هذا يكون بدل بعض من كل لا توكيدا كقوله نهيتك عن هذا وانت جميع وقد يتبع عند ارادة تقوية
التوكيد كل باجمع واخواته وهي اكتع وابصع وابتع حال كونها مطابقة للمؤكد في التذكير والتأنيث والافراد و
الجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع واما التثنية فقضية اطلاق
انها تطابقه فيها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف و
ادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب جميع البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لانه لم يسمع وفي الهمع جمهور
مما لا يثنى لتعرفه اجمع وجمعاء في التوكيد واخوته خلافا للكوفيين تنبيهات الاول الجمهور على انه
لا يؤكد باجمع دون كل اختيارا كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح
كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملأن جهنم من الجنة والناس اجمعين وفي
الحديث فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل
عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد
قاله في الهمع الثاني لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين
بقول الشاعر وسائره باد الى الشمس اكتع وقول الراجز تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الآخر بعد
تولوا بالدعاثر واتقونا بنعمان ابن زرعة اكتعينا وحمله المانعون على الضرورة الثالث اختلف
في هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الثاني
قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون كلهم تأكيد للقوم واجمعون
تأكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات

المتتالية انتهى قلت ويفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث هو ان اجمعين توكيد لما قبله وما بعد
جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين جميع الفاظ التوكيد في تركيب
واحد وذلك للمبالغة في التأكيد وما اظن العرب فاهت بجميع الجميع وانما هذا قياس من النحويين
انتهى وقال في تذكرته نقلا عن ابن عصفور اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالعين
فاجمع فاكتع فابصع فابتع وانت مخير بين ابصع وابتع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس
اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك واجمع لو اتيت باكتع وما بعده لان ذلك توكيد لاجمع فلا
يؤتى به دونها انتهى وقال الرضي المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم
يجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن اخواته
وقال ابن كيسان تبدأ بايهن شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع تابعة لها على
معناها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والاكثرون على ان
اكتع مأخوذ من حول كتيع اي تام وابصع من تبصع العرق اي سال قال الرضي والمشهور ابصع بالصاد
المهملة وقيل ابضع بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس تبضع العرق وتبصع وبالمعجمة اصح وابتع
من البتع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة
مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التوكيدي
بالتأمل الصادق السادس الجمهور على انه لا تعرض في اجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه ومعنى
كل سواء وذهب الفراء والزجاج والمازني والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت
الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون فاذن قياما
في وقت واحد ورد بان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في الآية ورد بقوله تعالى لاغوينهم
اجمعين فان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال بافادته الاجتماع
لاحظ انه بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع التوكيد قصد
المبالغة تكثيرا للفائدة انتهى وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغني من جوع من توهمه جوابا عن الرد
عليهم بجواز الاغواء فقد اعرب لتابع الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير
فظ واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه والثاني
انه بالعلمية علما على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفها كتعريف اسامة انتهى

مسئلتان لا تؤكد النكرة الا مع الفائدة ومن ثمة امتنع رايت رجلا نفسه وجاز شربت زيدا كله واذا اكد
المرفوع المتصل بارزا او مستترا بالنفس او بالعين فبعد توكيده بالمنفصل نحو

ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قال المرادى في شرح الالفية
مسئلتان الاولى لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوى الا مع الفائدة هذا ما ذهب اليه الكوفيون و
الاخفش واختاره ابن مالك في كتبه جميعا لصحة السماع به ولانه فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد
جميع الشهر وقد يريد اكثره ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا المذهب
هو الصحيح ومن ثمة اى من اجل اشتراط الفائدة في توكيد النكرة امتنع رايت رجلا نفسه لعدم الفائدة و
جاز شربت زيدا كله وصمت حولا كله لحصول الفائدة فان الشراء قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد
يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضى فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد
تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ
التوكيد معارف فلا تجرى على النكرات واحتج المجيزون بالسماع كقول الراجز يا ليتنى كنت صبيا مرضعا
تحملنى الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر نبئت حولا كاملا
كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب قال ابن مالك لو لم ينقل استعماله
عن العرب لكان جديرا بان يستعمل قياسا فكيف به واستعماله ثابت انتهى قال في الهمع والمانعون مطلقا
يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل او النعت او الضرورة انتهى وينبغى ان يتقوى الشذوذ لينتظم
ما جاء ذلك في الاخبار كقول عائشة ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان تنبيهان
الاول قال غير واحد تحصل الفائدة في توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ
الاحاطة كالشواهد المذكورة وفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع و
شهر وحول وقيل المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة
قد تحصل مع غير ذلك ايضا كمثال المص فلا ينبغى الجمود على ما قالوه فتامل الثانى نقل غير واحد ايضا
الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد واعترض بما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض
الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن هشام في حاشية التسهيل هذا
النقل عن ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته وفهمت انه استنتجه من اعراب بعض الكوفيين كلها كل
توكيد العجايا في قوله عجايا كلها الا قليل ولا نسلم ان توكيد عجايا لا يفيد ثم كيف يجزم عاقل التكلم
بشئ مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى والمسئلة الثانية
اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او العين فبعد توكيده بالضمير المنفصل نحو

قوموا انتم انفسكم الرابع البدل وهو المقصود اصالة بما نسب الى متبوعه

قوموا انتم انفسكم وقاموا انتم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن وقم انت نفسك وقوما
انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل
خرجت عينها توهمت الجارحة ونفسها توهمت نفس الحيوة واجروا ما لا لبس فيه على ما البس فيه وبهذا
يبطل قول من قال ان العطف كالتاكيد وانما ذلك في العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الابهام المذكور
الا ترى انه لو قيل خرجت اليوم نفسها لكان الابهام باقيا وخرج بتقييد الضمير بالمرفوع الضمير المنصوب
والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل
المنفصل فيؤكد بهما بدونه ايضا نحو انت نفسك قائم وبتقييد النفس والعين غيرهما فيؤكد بها المرفوع
المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس في ذلك كله الرابع من التوابع البدل والمعبر به
اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة والتبيين في نقل الاخفش وقال ابن كيسان يعبرون
عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما
قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين وهو في اللغة العوض
وفي الاصطلاح التابع هو التابع كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب
الى متبوعه اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت والتوكيد فقط واما البيان والمعطوف بالحرف
فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يفى
باخراج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا جاء زيد بل عمرو لانه
مقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلط او سهو لسان كما تفيده كلمة بل و
الجواب عنه بان المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له وعرض عنه خرج عن تلك الحالة وصار
المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن تم فانما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا
فليس المتبوع مقصودا اصلا فضلا عن ان يكون اصالة فيبقى هذا القسم داخلا في التعريف وايضا فهذا
الجواب يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط ايضا كان المعطوف
بل في كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما ابدل منهما اخرجا عن تلك الحالة وصار المقصود هو
التابع فافهم تنبيهان الاول اورد على هذا الحد انه لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد
فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد واجيب بان ما نسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه منفيا

وهو بدل الكل من الكل

نسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيدا انه تابع مقصودة لنسبة بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان
يقصد بنسبته الى شيء اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني الثاني قال بعض المتاخرين عد البدل
تابعا ظاهر على القول بان عامله عامل المبدل منه اما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل
منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يحمل جعله تابعا على المسامحة
لكان التبعية الصورية انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث قال ان البدل لكونه مقصودا في
الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول
بدل الكل من الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايران نحو قوله
تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والبعض
بدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته بالبدل المطابق وقال في شرح الكبرى هو
اولى لانها عبارة تصلح لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق
الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط
العزيز الحميد الله وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة يقول بدل الشيء من
الشيء تنبيه قال الرضي رحمه انا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا
ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوه من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة مبالغة له في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون
انتهى وقال شارح التهذيب للمص ان الرضي لما فهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا
اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي ولله در المص حيث سلم مما وقع فيه ابن الحاجب

والبعض من الكل والاشتمال وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوق السامع الى ذكره نحو

ايقع غيرها وجز عبارة انتهى يعني ان المص اشار الى الفرق الذي ذكره المحقق المذكور في تعريفه للبدل بقوله
المقصود اصالة فسلم من مداخل القسمة الذي اعترض به الرضي لكنه قال في الرسالة الذهبية ان هذا الفرق لا
يجدي نفعا في بعض الامثلة كما اذا كان الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان في الاول فائدة مقصودة
ليست في الثاني وهي الابهام نحو مررت برجل زيد فان زيدا ذكر مفسرا لرجل اذ هو دال على ما دل عليه
رجل مع زيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثاني بل كل منهما مقصود لذاته والتفسير كذلك
فعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي انتهى فتامل والثاني
بدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض
لا يقع الا على ما دون النصف ولا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد
في هذا البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كبعت العبد نصفه او مقدر كقوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض
الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل الكل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا
يكلف الحج من لا يستطيع تنبيه التعبير بلفظ البعض والكل بادخال ال عليهما وقع في كلام كثير وقد
استعملهما الزجاجي في جمله كذلك واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز
ادخال ال عليهما عند الجمهور وقال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على
كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن وعن الاصمعي انه
قال قرانا دابن المقفع فلم ار فيه لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض
وذلك خطاء لانهما معرفتان لا يدخلهما ال ومثل ذلك قبل وبعد انتهى والجواز مذهب الاخفش
والفارسي ومن الغريب ما وقع في الكتاب الهادي للشادي نقلا عن الازهري ان النحويين اجازوا ادخال
الالف واللام في بعض وكل وانما اباه الاصمعي وانما اباه الاصمعي لان مذهب العرب عدم جواز دخول
دخول الالف واللام عليهما لانهما مضافان البتة اما ظاهرا واما مضمرا انتهى والثالث بدل
الاشتمال ولاختلافهم فيه بينه المص بقوله وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يتشوق السامع عند ذكر
المبدل منه الى ذكره اي ذكر البدل ويكون منتظرا له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا نحو قوله

يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه

تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل الاشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى
المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تعليله
فقال ابن جعفر لانه مشتمل على الثاني بالمعنى المذكور ورده بعض المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه
ليس زيد فيه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يتقاضاه كما ذكر في تعريفه انتهى قلت ليس المراد
بكونه يدل عليه ويتقاضاه دلالة التصريح بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد يدل على انه سلب شئ فهو يتقاضا
بيان ذلك المسلوب فيتشوق السامع الى ذكره الى ان يجئ مبينا له وملخصا فافهم وقال الجزولي لان
الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول
اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجوز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا
ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال طائفة ووقع لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل
سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لاشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل الاسناد على
الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق
به ويكون المعنى مخصصا بغير الاول ولهذا لا يجوز ضربت زيدا عبده على الاشتمال لا اكتفاء المسند
بالاول وهو مذهب المبرد وقال ابن جني واورد عليه نحو زيد ماله كثير اذ العرب ماله بدلا من زيد
الا انه في الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وقيل لا يتعين اشتمال احدهما على الاخر بل
تارة يكون المشتمل هو الاول نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وتارة يكون المشتمل هو الثاني
نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثير اذ العرب ماله بدلا كما قلنا فانه لا اشتمال فيه
لاحدهما على الاخر وامر هذا البدل في الضمير كما مر في بدل البعض فمثال الضمير المذكور ما مر و
مثال المقدر قوله تع قتل اصحاب الاخدود النار اي فيها والاصل نارة ثم نابت ال عن الضمير تنبيهان
الاول يشكل على قول المص وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل والاشتمال لزوم عطف جزء
الاسم على جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو بدل البعض وبدل الاشتمال ودفع بان تقدير
الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فحذف جزء الاسم لا تسباق الذهن اليه بقي انه هل يجوز
حذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في كلام العرب والاظهر هو الثاني
قاله بعض المحققين من شراح الكافية الثاني رد السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل وقال
العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنوينه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت

والبدل المباين وهو ان ذكر للمبالغة سمى بدل بداء كقولك حبيبي قمر شمس ويقع من الفصحا او لتدارك
الغلط فبدل الغلط نحو جاء زيد الفرس ولا يقع من فصيح

بعض الرغيف ثم تبين ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد
فتبين بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لان ذكر المبدل
منها قسمين فقال ان ذكر للمبالغة سمى بدل بداء بالدال المهملة والمد وبدل الاضراب ايضا وذلك بان تذكر المبدل
منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالطت غالط لكون الثاني مباينا للاول اجنبيا عنه وهذا معتمد
الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك حبيبي قمر شمس كانك
وان كنت متعمدا لذكر القمر توهم من نفسك الغلط وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالشمس كذا قال
الرضي وقال غيره انما سمى بدل بداء لان المتكلم اراده ثم بدا له ان يخبر بالاخر من غير ابطال للاول ويقع بدل
البداء من الفصحاء بل هو من التفنن في الفصاحة كما علمت ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره سيبويه ويشهد لصحته
قوله ع ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار بل
ليس بشئ فان بل لم يثبت حذفها او ذكر لتدارك الغلط فاسمه بدل الغلط او فيسمى بدل الغلط نحو جاء
زيد الفرس اردت ان تقول جاء الفرس فسبقك لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس فمعنى قولنا
بدل غلط انه بدل عن اللفظ الذي هو غلط الا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ
ولا يقع بدل الغلط من فصيح ولا فيما يصدر عن روية فلا يكون في شعر اصلا وقد اهمل المصنف القسم الثالث
من اقسام البدل المباين وهو بدل النسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو الغلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره
لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود فمعنى قولنا بدل النسيان انه بدل من شئ ذكر نسيانا
وقد يتبين بدل الثاني الغلط من جهة اللسان والنسيان من جهة الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح
ولا فيما يصدر عن روية وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين
بدل غلط وانما حكمنا باهمال المصنف لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون
لان المصنف ره لعنه في حاشيته هذا المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع من الفصحا فقرر كلامه
وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحا لانه غير فصيح قال البدر الدماميني ولا ادري لاي معنى جزموا بان
بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء
فلم يجدوا بدل الغلط ناشيا فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد ان الانسان
اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم ان لفظ المذكور على سبيل السهو غير فصيح
انتهى وقال بعضهم الظ ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافي البلاغة ظاهرا دون الفصاحة

هداية لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من ضمير الغايب نحو ضربته زيدا

بالعبارة وانتفاء المطابقة لمقتضى الحال انتهى وحكم بتعيين ذلك بعض المحققين وهو حسن تنبيهان
الاول لقضية اطلاق المصنف ان بدل الغلط يصح في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيره
انه وجد في الشعر دون النثر وجوزه بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن تروٍ وفكر
وهذا نوع غريب ان يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن بابشاذ في
شرح الجمل لا يقاس على بدل الغلط لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن وقال الخطابي ان بدل الغلط
لم يقع في نثر ولا نظم وانه يطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه واستدل المثبتون له بقول
ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد
مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس ورده
بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير كثيرا وبطله انه يلزم عليه تقدم ما في حيز
الواو العاطفة وهو باطل الثاني الاحسن في التعبير عطفا بتمام بدل المباين ببل فيكون من عطف
النسق لئلا يتوهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رايت رجلا حمارا اذ يحتمل ان يكونه
بقولك حمارا جاهلا او بليدا كذا قاله غير واحد وفي كلام بعض المحققين ان ادعاء الغلط واظهاره
في بدل البداء ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو ظاهر الثالث قال بعض الائمة المختار خلافا
للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لوروده نحو يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن
فجنات اعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من البعض وفائدته تقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة
قوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله
كان غداتهم البين يوم ترحلوا فيوم بدل من الغداة وهي بعضه انتهى والجمهور يأولون ذلك كله هذا
هداية الى مسئلة مهمة من مسائل البدل لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من ضمير الغايب
نحو ضربته زيدا وقوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وانما لم يبدل
من ضميري المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل منهما لزم ان يكون المقصود بالنسبة
وهو البدل اقل دلالة من غير المقصود فلم يقولوا بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول واما ضمير
الغايب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود الاشتباه فجوزوا ضربته زيدا لذلك وافهم
تقييد المسئلة بالمضمر ان ابدال الظاهر من الظاهر جائز كما مر وبيدل الكل ان ابداله بدل بعض واشتمال
جائز من المضمر مطلقا كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاول بدل

وقال بعض المحققين لا يبدل المضمر من مثله ولا من الظاهر وما مثل به لذلك مصنوع على العرب وقمت انت واجتنبت يدا اياه تاكيد لفظي

من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا
فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا وانما جاز ذلك لان مدلول الثاني فيه ليس
مدلول الاول فلم يبل بكون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع ويرد على
المصنف انهم جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تعالى تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام
مع البدل ولم ار من حكى خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا
متمسكا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا وقال بعض المحققين و
هو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل تبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في الاوضح والجامع
لا يبدل المضمر مطلقا من مثله اي من مضمر وقوفا مع السماع ولا من الظاهر قال في شرح التسهيل انه
لم يسمع وما مثل به لذلك في كلام النحاة مصنوع على العرب وما اوهم ذلك جعل توكيدا فنحو
قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت ورايتك اياك واحببت يدا اياه تاكيد لفظي اما نحو قمت
انت فكونه تاكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون على انه بدل والكوفيون
على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي اصح من قول البصريين لان نسبة اياك المنصوب
المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل
في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد بالاجماع فليكن المنصوب تاكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحدا قال
المرادي وكانه يعني بقوله تاكيد بالاجماع انه يجوز لا انه يتعين فانهم قد اعربوا قمت انت بدلا
انتهى فتامل وقال الرضي والشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت
التوكيد اتت بالضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل فقال جئت انت ومررت بك
انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقال انت جئت ورايتك اياك ومررت به
فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب تلقاه منه
قوله غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا
يعارض هذا بقياس انتهى واما نحو احببت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل
في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا وقال ابن هشام وفي ما قاله نظر لانه
لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل جوز النحويون في هو ان يكون بدلا

توكيد القوي

وان يكون

الخامس عطف البيان وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد اخوك

وان يكون فضلا انتهى ونظائره قوله وقد تالت العرب الى اجزه في سباق الرد على ابن مالك ان فيه
ردا عليه وفيه بحث تكميل يوافق البدل متبوعه في واحد من التذكير والافراد وضدهما ان كان بدل
كل مالم يمنع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويخالفه في التعريف والتنكير فبدل المعرفة من المعرفة
والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان لا يكون مع الثاني
زيادة بيان كقراءة يعقوب ترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد
اتصل بها ذكر سبب الجثو ولا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة
موصوفة خلافا للكوفيين بشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خير منك انى ليؤذيني التحمحم
والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخوك ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب
ان تبع متعددا ولم تستوف العدة نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر الخامس من التوابع عطف البيان
سمي بذلك لانه تكرار الاول لمراد فيه لزيادة البيان فكانك رددته على نفسه ولم تحتج الى حرف لانه عين
الاول وقيل والكوفيون يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه قال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجمه
البصريون ولا يترجمه الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة بمعنى النعت السابق بيانه في توضيح متبوعه
لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله تابع
كالجنس يشمل جميع التوابع كلها وقوله يشبه الصفة مخرج للنعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء وكانه
قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه يخرج بقية التوابع لانها غير موضحة نحو جاء زيد اخوك
فاخوك عطف بيان لزيد ذكر لايضاحه تنبيهات الاول اجمعوا على مجيء عطف البيان لايضاح المعرفة وذهب
الكوفيون وجماعة الى انه يجيء لتخصيص النكرة ايضا ونفاه جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل
فلذلك لم يثبت المص وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان
بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص الثاني قال السعد التفتازاني في شرح
التلخيص فايدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك
انتهى ورد ابو حيان قول الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه اشعار بمدح
انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن

ويتبعه في اربعة من عشرة كالنعت ويفترق عن البدل في نحو هند قام ابوها زيد لان المبدل منه مستغني عنه وهنا لا بد له

ذلك انتهى وقضيته كلام بعضهم ان مجيء عطف البيان للمدح راي اهل المعاني دون النحويين فلا يرد على
من انحصر فايدته على ذكر الايضاح من النحويين ولو سلم انه راي الجميع امكن ان يقال ان ذلك مسكوت
عنه فلا يرد اوانه باعتبار الاعم الاغلب الثالث اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه
وهو مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اخص من المضاف الى ذي
الاداة كما قاله ابن هشام وقال البدر بن مالك وهو مخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة
النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان انتهى
وقصرهما نقل الاشتراط المذكور على الرجلين تبعا فيه ابن مالك في شرح الكافية والصواب ان قول اكثر
النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لانه لا يلزم من كونه موضحا ان يكون اعرف لانا نقول جاز ان يوضح
متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قال السيد الشريف في شرح المفتاح ويتبع اي
يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلثة والافراد والتذكير والتنكير و
فروعهن كالنعت تقول جاءني محمد ابو الفضل كما تقول جاءني محمد الفاضل فابو الفضل الفاضل
مرفوعان والرفع واحد من ثلثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والافراد واحد من ثلثة ايضا
وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومعرفان و
التعريف واحد من اثنين ايضا وهو التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل لما فيه
من البيان ويفترق عطف البيان عن البدل في نحو هند قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها
ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في الكلام
وهنا لا بد له لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سياتي
والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو متبوع زيد ولو اسقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها
عطف بيان لا بدلا تنبيه قضية قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى وهو مذهب
المازني حكى المبرد عنه انه كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي ولهذا جعل الزمخشري ان
اعبدوا الله عطف بيان قال في المغني وانما لم يجعله بدلا لتوهمه ان انه يخل بعايد الموصول لانه
المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عايد والعايد موجود حسا فلا مانع انتهى والحق ان المبدل
منه ليس في حكم الطرح لا لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما ستبينه من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع
من جعل زيد في مثال المص بدلا من اخوها وقد ذهب الزمخشري في المفصل الى الحق في المسالة فقال و

ونحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار العامل ويا الحارث والضارب زيد ممتنعان

قولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ومنهم ايذان بان استقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لما يتبعانه الا انهم يعنون اهدار الاول واطراحه الا ترى تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
فلو ذهبت تهدر الاول لم تسد كلامك انتهى كلامه ومثاله هذا نظير مثال المص وفي الارتشاف عن القائل
ان معنى قولهم ان البدل في نية الطرح انه يقدر له عامل من جنس الاول ولا يعمل به لا ان الاول مطرح البتة لان
في كلام العرب ما يبطل ذلك نحو زيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يسوغ ما يربط الجملة بالابتداء وقال الرضي
عليه من الله الرضا الكلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض و
الاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك ومثلنا
ضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة
كانه ما حاجبيه معين بسواد وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب
ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط وقولهم
ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال
الثلثة منسوب اليه في الظ ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم تذكر صونا لكلام الفصحاء
عن اللغو ولا سيما كلامه تع وكلام نبيه صلعم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه
في الظ واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظ وفي نحو يا زيد الحارث
وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني
عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان
التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد والحال ان يا الحارث بالجمع بين ال وحرف النداء والضارب
زيد باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها ممتنعان لان ال وحرف النداء لا يجتمعان هنا و
الصفة المحلاة بال لا تضاف الا الى المعرف بها ولجاز الفراء اضافة الصفة المذكورة الى جميع
المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل فائدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان
البدل في نية تكرار العامل ثلثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تع اتبعوا المرسلين
اتبعوا الاية وقال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الش اذا ما
مات ميت من تميم وسرك ان يعيش فجئ بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشئ الملفف في البجاد
والقياسي نحو يا اخانا زيد اذ لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيدا تنبيهات الاول هذه العلة وهي

كون

كون البدل في نية تكرار العامل تجري في مسائل اخر فتمتنع البدلية ويتعين عطف البيان ولذلك
قال المص في نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرور اي بمفصل نحو اي الرجلين زيد وعمرو مررت
فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المعرفة
المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او
عطف على اي مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا نحو كلا اخويك زيد و
عمرو يفعل كذا فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى
مثنى غير مفرد وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات ومنها ان يتبع
منادى منصوب منونا نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل كرز او كرزا بدلا
لزم ضمه بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان ويجب اعرابه بدلا الثاني امتناع
البدلية في جميع هذه المسائل مبني على ان البدل لا بد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت تكون انت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز
ان انت قاله ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن القواس في شرح الدرة قال ابن النحاس في التعليقة
انما اغتفر في الثواني ما لم يغتفر في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد رفع الموضع ما
يقتضيه مجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف لو ما ابتدانا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي
الموضع شيئا مما يستحقه انتهى وهذه قاعدة يبتني عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث انما قال
المص ويفترق عن البدل في نحو هند قام اخوها اه اشارة الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في
غير ما ذكره من الصور فمنها ان عطف البيان لا تكون مضمرا ولا تابعا المضمر لانه في الجوامد نظير النعت
في المشتقات قال في المغني ووهم الزمخشري واجاز في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى
ما امرتني به ذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس
معهما واما البدل فيكون عند الجمهور تابعا للمضمر كرايته اياه وللظاهر كرايت زيدا وخالفهم ابن مالك
وتقدم الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام
ابرهيم عطف على ايات بينات فقال ابن هشام انه سهو ثم اعتذر بقوله عنه قد يكون عبر عن البدل
بعطف البيان لتاخيهما ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل كما مر قال الرضي والذي يقوى عندي
انه يجوز التخالف في عطف البيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما

قد قيل

قد نبل المرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو ومنها انه لا تكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ومنها انه لا يكون فعلا تابعا للفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنها انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما مر وهذا الفرق ذهب اليه ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وولده وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه وقد مضى ابطالها على ان حجتهم هذه تقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المسكين وبك المسكين ومما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض قاله ابن هشام في المغني هذه الاسماء العاملة عمل الفعل للشبه بالافعال اعلم ان العمل اصل في الافعال فرع في غيرها وذلك ان الفعل وضع ليسند اليه شيء ما فلذلك وجب ذكر مرفوعه لانه مقتضاه والمقتضي من تتمة المقتضي وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل في غير المسند اليه من المفاعيل التي لم يقم مقام الفاعل بالتبعية الفاعل لاقتضائها افضاء الفعل في عمل المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من الصفات والمصدر فرع عليه في العمل لانها لم توضع لما وضع له الفعل لكنها شابهت الفعل من حيث دلالتها على معناه فاعملت عمله وهي ايضا خمسة المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل واعتذر المص عن اهماله في الحاشية بعدم اشتداد الحاجة اليه وبعضهم سبعة بزيادة المثال ولم يتعرض له لانه محول من اسم الفاعل كما سنبينه واوصلها ابن هشام في الشذور الى عشرة السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدان واما اسم المصدر فانما لم يتعرض له لندور اعماله بل البصريون يمنعون اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكره هنا بذكره في حديقة الجمل وسياتي الكلام عليها هنالك ان شاء تعالى تنبيه انما اتى المص بايضا هنا لموافقة هذه الاسماء ما ذكر قبلها من التوابع في العدد الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر هذا التعبير متفق عليه قال في شرح الضوء وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل قال الرضي سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا قال ابن مالك وهو من تسمية بلفظ مدلوله

الاسماء العاملة

الى ط

وبدء

وبدء به لانه اصل المشتق على الصحيح كما سيأتي ولانه يعمل في الازمنة كلها وهو اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره من اسماء المصادر ونحوها وقوله الذي اشتق منه الفعل خرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حده في التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الابهام الذي ينبغي صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروف افعالها فالاولى ان يفسر الجريان بما قاله غير واحد من انه ان اريد اسم الحدث بعد ما اشتق منه نصب به على انه مفعول مطلق وح تخرج المذكورات قطعا ثم حده هنا مبني على مذهب البصريين من ان المصدر اصل الفعل وهو فرع عنه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق واحتج البصريون من ثلثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثاني ان المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العمدة ان كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واحتج الكوفيون من ثلثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك نظرت نظرا والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها تعمل في الاسماء والافعال وليست اصولا لها الثاني ان المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة ونقض بنحو قام القوم اجمعون مع ان احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصام صياما او يصح بصحته كقولك عاود عوادا والمتبوع اولى بالاصالة ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا من الاخر تنبيهان الاول بنى بعض المتاخرين تعيين الفعل الذي يشتق منه المصدر على قول الكوفيين على الخلاف في الافعال ايما زمانه سبق فقيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه الثاني اختلف في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح التسهيل بعض ما اسند الى

على

على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف
الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على
الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة
على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب الرضي هذا القول الى السيرافي وقال الحسن
ابن المطهر الحلي ره في نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر
واستدل ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال وطريقتها والافعال اصولها القريبة والمصادر التي هي
افعال اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال لاصالتها القريبة ومن المصادر
لاصالتها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية
والترتيب نحو نصر ونصير وصغير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب نحو جذب
وجبذ واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب وحيث اطلق الاشتقاق فالمراد
الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم فان كان لازما لزم المصدر ومتعديا تعدى
على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا
قائما ومن اعلامك عمرا قائما مطلقا اي سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبني ضرب
زيد عمرا امس كما تقول الان او غدا تنبيهان الاول اختلف في سبب اعمال المصدر عمل فعله فقيل
لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه يقدر بان والفعل وهو قضية كلام المصنف حيث قال في ترجمة
الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال تامل قال الرضي وتقديرهم له بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى
الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه
يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا لكونها اشهر واكثر
استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان
انتهى وقال غير واحد منهم ابن هشام في الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال
قدر بان واذا كان بمعنى الحال قدر بما قال الدماميني ولك تقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل
مع ما لانها تدخل على الافعال الثلاثة نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع الان وما تصنع غدا انتهى
وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع و
لذلك يعمل مرادا به المضي والحال والاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع

فاشترط

فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلولا المضارع وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل ولذلك
عمل في الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص الثاني يشترط لعمل المصدر امور الاول
ان لا يصغر فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لان التصغير من خصائص الاسماء فيبعده عن الفعل وهذا
الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يحد بالتاء او التثنية او الجمع فلا يقال اعجبني ضربتك او ضرباك
او ضرباتك زيدا لان الفعل يصدق على القليل والكثير والمصدر انما عمل لمشابهته له او لاضافته
او نيابته عنه فروعي فيه ان لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكرناه وورد في كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا
يقاس عليه قاله ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت وغيره قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد
زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا
من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس فمن متعلق بمحذوف لا بيأسا كما توهمه بعضهم فان
اتبع بعد العمل جاز كقوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فيك من عهدت عذولا الرابع
ان لا يكون مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل وجاز
ذلك الكوفيون واستدلوا بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
قالوا فعنها متعلق بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق وتاوله البصريون على تعليقه عن
بمحذوف اي اعني عنها وفيه نظر ظاهر واجاز ابو علي في رواية الرماني وابن جني اعماله مضمرا في المجرور
وجماعة في الظرف واجاز الرضي اعماله فيهما قال ابن عقيل واطلق النحويون النقل عن الكوفيين
في اعمالهم ضمير المصدر مع خلافنا النقل في اعمال صريحه الخامس ان لا يكون محذوفا لانه يكون كحذف
الموصول مع صلته قال ابن هشام في شرح القطر ولهذا ردوا على من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي
بسم الله ثابت فحذف المبتدا والخبر وابقى معمول المبتدا وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون
الى الذين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمن قربانا انتهى والاولى ان يقال انه بتقدير قائلين يا رحمن
قربانا فاذا توفرت هذه الشروط للمصدر عمل عمل فعله مطلقا كما مر الا اذا كان مفعولا مطلقا لان
تقديره بان والفعل او بما والفعل متعذر اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربته او ضربا شديدا
ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في
الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فالعمل في نحو قولك ضربته
ضربا زيدا وقولك ضربته في جواب من قال لك كم ضربت ليس للمصدر بل للفعل الظاهر في المثال الاول و

للمقدر

الا اذا كان مفعولا مطلقا الا اذا كان بدلا عن الفعل ففيه وجهان والاكثر ان يضاف الى فاعله ولا يتقدم معموله عليه

للمقدر في الثاني الا اذا كان المطلق بدلا من الفعل اي سادا مسده بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان
احدهما ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له ولا ينعزل عنه بالحذف وهذا
راي المبرد والسيرافي وجماعة الثاني ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل
بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب
بسقيا من حيث انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر
هو مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم
الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون بدلا
عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل مجازا اذا لم يجز
اظهار الفعل فكانه بدل منه قاله الرضي والاكثر في المصدر ان يضاف الى فاعله لانه محل الذي يقوم به فجعله
معه كلفظ واحد باضافته اولى من فصله ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعالى ولولا دفع
الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا
على المحل نحو عجبني ضرب زيد الكريم بنصب الكريم وبمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله افني تلادي وما جمعت
من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع الافواه والقواقيز جمع قاقوزة بالزاء وهو القدح
ويروى القوارير بالراء المهملة او بقرينة معنوية نحو عجبني اكل الخبز تنبيه تابع ما اضيف اليه المصدر من فاعل
او مفعول يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان
المضاف اليه مفعولا كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليان عطف على محل
الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين فذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما
جاء من ذلك فمؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر انتهى
وعلى الجواز فقد اختلف في المختار من ذلك فقال طائفة المختار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو
كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرو او بكر ويتعين الاتباع
على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني زيد اكرامه وعمرا ولا يجوز الاتباع
على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله اي المصدر لانه عند العمل مأول بحرف عليه
مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة

الحرف

الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فمأول
على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا
وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضي فقال وانا لا ارى منعا من تقديم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم
بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في
مثله تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع
انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف ونحوه يكفيهما رائحة
الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون
انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبيه لها وهي ان المصدر انما يقدر بالحرف المصدري والفعل
حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في اعجبني قيام الزيدان وضرب اللصان
لامكان التأويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم التأويل واما
حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب اصلا فان التأويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل
بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول الصلة فان تقدم ما
يتخيل انه معمول المصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتأخر كما اذا قلت اعجبني عن الشر بعدك
فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور واجاز في القسم الثاني
تقديم معموله الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع نحو ولا تأخذكم بهما رأفة اكان للناس
عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ضخم مقلدها فعم مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل
قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل يتعلق بتفضيل ان كان مصدرا لانه ليس
منحلا بان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله عليها مطلقا فهو واهم انتهى ثم المصدر يعمل
منونا ومضافا ومقرونا باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وحذفه اكثر من اعماله
منونا او مضافا للمفعول او مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعماله
مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس
خاصا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله تعالى حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي وان يحج البيت المستطيع

بنات خط

قال

واعماله مع اللام ضعيف كقوله ضعيف لنكاية اعدائه

قال ابن هشام وغيره ولا يصح الاستدلال باية الحج لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط او شرطية وحذف الجزاء والجواب اي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الحمل على الفاعلية فيفسد المعنى اذ التقدير ولله على الناس ان يحج المستطيع فياثم الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفي دعوى فساد المعنى نظر لان حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبين بفرض الكفاية اذا لم يقم به احد منهم فكلهم اثمون انتهى فتامل واعماله منونا اقيس من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل في التنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون وقالوا العمل بعد للفعل وقدروا يطعم يتيما واعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر كقوله اي الشاعر يصف رجلا بضعف الراي ضعيف النكاية اعدائه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعدائه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعدائه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل فلا يحارب اعداءه حبا للسلامة وحذرا من العطب وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن قول العميد فخر الكتاب مؤيد الدين الطغرائي حب السلامة يثني هم صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسل وان جنحت اليه فاتخذ نفقا في الارض او سلما في الجو فاعتزل ودع غمار العلى للمقدمين على ركوبها واقنع منهن بالبلل وحكى المرادي في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين ان تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا المسيء اليه اي وضربك خالدا او لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب عمرا وهو مذهب ابن طلحة وابن طراوة قال الشيخ اثير الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدلا بان كل الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير ومن منع اعماله مطلقا قدر لما يقع بعده من منصوب ناصبا دل عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية اعدائه ينكي اعدائه ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في بيت هو قول الشاعر عجبت من الرزق المسيء الهه وللترك بعض المحسنين فقيرا بنصب المسيء ورفع الاله وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذكر ذكرا وانكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الاله بفعل مقدر

قاله المرادي في شرح التسهيل تكميل لا باس بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول انه يطلق على ثلثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم لما يعطى كالملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا و البصريون يمنعونه ويقدرون للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي ان يقاس عليه الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امرأة منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاية شهيرة بين اهل الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل الذمة ابا عثمان المازني ليقرأ كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه فامتنع ابو عثمان من قبول بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه النفقة مع فاقتك وشدة اضاقتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا اية من كتاب الله ولست ارى ان امكن منها ذميا غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب رجل فمنهم من نصبه وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمان المازني لقنها اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمان فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من بني مازن قال اي الموازن امازن تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني بكلام قومي فقال لي باسمك لانهم يقلبون الميم باء والباء ميما قال فكرهت ان اجيبه على لغة قومي لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين ففطن لما قصدته واعجبته ثم قال ما تقول في قول الشاعر

وكذا

اخلوم ان مصابكم رجلا اترفع رجلا ام تنصبه فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذلك فقلت ان مصابكم مصدر بمعنى اصابتكم فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به والدليل عليه ان الكلام معلق الى ان تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لي بالف دينار قال ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لي كيف رايت يا ابا العباس رددنا لله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا تنبيهات الاول قال العيني قائل البيت المذكور الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي وما قاله الجوهري انه للعرجي ليس بصحيح وقال الصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم ام عمران المذكورة في اول القصيدة الثاني ما حكاه ان المعارض للمازني هو اليزيدي ذكره غيره ايضا وفيه نظر لان اليزيدي الامام ابا محمد كان يؤدب المامون للرشيد وتوفي في سنة اثنتين ومائتين على ما ارخه ابن خلكان والسيوطي في المزهر والواثق تولى بعد موت ابيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي ولعل اليزيدي المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا خمسة كلهم علماء ادباء شعراء رواة الاخبار انتهى وفي السراج والذي رايته في كتاب البصائر لابي حيان التوحيدي ان المعارض للمازني في ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى قلت والذي يؤيد ان المعارض يعقوب ابن السكيت ما ذكره ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين انه شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي داود في هذا البيت فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجل فسائلا عنه يعقوب بن السكيت فحكم لاحمد بن ابي داود عصبية لا جهلا الثالث قال الدماميني في التحفة يمكن ان يراد على تقدير رفع الرجل في البيت معنى صحيحا ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدأ محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم كالدرهم ضرب الامير فيحصل للبيت مما ذكرناه معنى يترتب بلا اسناد ولا تقدير وجهة من امور الصحة ولا يلم باحد طارق فساد الثاني والثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ولو كانا مثنيين او مجموعين فاسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه سمي لكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن

الاسماء

كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانه لم يرد باسم الفاعل ما يعني اسم هو على وزن الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير له هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه جاعل شخص فاعلا كالمفعل المفرح فانه جاعل شخص فرحا ولا المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغة غالبة فيه يتجه ان اختيار هذا الاسم وجها اظهر مما ذكروه وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من معاني المفعل والمستفعل ونحوهما فبناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل كما هو الاظهر والانسب بالتسمية باسم المفعول اما لو قيل بانه صيغة نسبة في ماله نسبة الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة ما اي اسم فلا يشمل الفعل الما مر دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث فالدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال غير واحد والتحقيق انهما لمطلق الحدث من غير تقييد بثبوت او حدوث ولهذا يبنى اسم التفضيل من الحادث نحو اضرب ومن الثابت نحو احسن ويعمل حاجبان بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما ليسا على معنى الحدوث فقط بل اعم تنبيهات الاول المراد عندهم بالحدوث عدم استمرار الحدث للذات بعدما حدث لها وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم قاله بعض المحققين الثاني لا يرد على اعتبار الحدوث انه يخرج ما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تع لان الثبوت فيهما ليس مدلولا للفظ بل مستفاد من العلم بان كل ما هو صفة لله تع فهو مستمر الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث و اجاب عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية بانها تدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ناظر على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مط اي سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما سيأتي ام لا لوقوعه حينئذ موقع الفعل وهو فعل ان اريد به المضي ويفعل ان اريد به الحال والاستقبال كجاء الضارب زيدا امس او الان او غدا تنبيهات الاول جعله اسم الفاعل صلة لال

كغيره وفيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي هو منها لا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة ال
ولم يقل فان كان بال مثلا فان لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
عند قول الناظم وان ترد به المضي فاضف وان تعرفه بلام والف فالنصب لازم بكل حال في الحال
والماضي والاستقبال في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل وقال ابن هشام في
شرح اللمحة انها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ان لا يعمل شيئا نص على ذلك اصحاب الاخفش وعليه
وهو الحق لمن تامله وقال في المغني لو صح ان ال في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنعت من اعمالها
كما منع منه التصغير والوصف انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم في نحو
الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان التشبيه انما يكون بسببا هذا ينصب الاجنبي كما في المثال وقيل
انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل قط فالتقدير في المثال الضارب ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل
وبهذا ينتقد ما حكاه بدر بن مالك من ان عمل المقرون بال قط مرضي عند جميع النحاة الثالث قوله عمل
قط هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني وابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا
قال ابو علي في الكتاب المذكور في قول جرير فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا
ان غدا متعلق بخوف او رحلة او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل
بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة
الاسم ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب وبعمله
تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجرد يعمل
بمعناهما والا يكن صلة لال فيشترط لعمله كونه للحال والاستقبال لتتم مشابهته للفعل لفظا من
جهة مطابقته موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين اما
اذا كان للماضي فلم تتم مشابهته لفظا لا معنى لانه لا يوازن مستمرا واعتماده على نفي بحرف او اسم او فعل
نحو ما او غير او ليس ضارب زيد عمرا الان او غدا او على استفهام بحرف او اسم نحو اضارب او كيف ضارب
زيد عمرا الان او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف نائب الفاعل والمراد مخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد
ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او علمت
زيدا ثم عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم موصوف به نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال
نحو جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا ام مكرم له اي

ونحو

ونحو ضارب عمرا الان او غدا لمن قال اضارب زيد عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما
ليوهنها اي كوعل ناطح وقيل ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا وقد عرفت ما فيه في بحث المنادى
وقال ابن مالك انه اعتمد على حرف النداء ورد عليه ابنه بان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل و
حرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيه ان يعتمد على صاحبه من
مخبر عنه او موصوف او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياسه ان لا يقع الا مع صاحبه
وذكره بدونه مخرجه عن اصله ضعفه فيلتحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقدان الاعتماد
على صاحبه اعتماده على النفي والاستفهام لانه قصد وابه قصد الفعل نفسه فجرى مجراه وقد علم
بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي والاستفهام تنبيهات الاول
اشتراط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه
امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال قال
ابن هشام في المغني الثالث اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضي فيكون
اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان كان اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار
جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فيكون اضافته حقيقية بل هو
على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر
عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وناقضه في محل اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى
الماضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية
كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى فالتناقض بين كلاميه ظاهر قال
السعد التفتازاني في حواشيه وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال
فبالنظر الى حال الماضي يجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما
في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني واجيب بانه ايضا لا منافاة بين ان يكون المستمر
عاملا او مضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابليه وعى الجهتين معا
فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس
بشيء لان مدار كون اضافته حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين

ونعم

ولا يعمل بمعنى الماضي خلافا للكسائي وكلبهم باسط ذراعيه حكاية حال

ونعم ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال او الاستقبال والعادة نظرا الى الماضي
فتحمل اضافته فتسمى لا اضافة الثالث زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل على شرطين اخرين احدهما ان لا يصغر
والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاءني رجل ضويرب زيدا ولا رايت ضاربا مسيئا زيدا لمباينته للفعل
قال ابن مالك في سبك المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر ورد بان الكوفيين خلا الفراء اجازوه مط
قياسا على المثنى والمجموع واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مط وعليه ابن مالك وابو
البقاء والجواز مط وعليه الكسائي وغير الفراء من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون و
الفراء الرابع وجود الشرط لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ
امره هل هن كاشفات ضره وظ كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح
كامر وقال الكسائي هما سواء وهو ظ كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب
لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالاخر الاضافة والعمل انما هو على التشبيه بالفعل فالحمل على الاصل
اولى الخامس لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم
والتاخير فبنو لهب مبتدا وخبير خبر ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع واجيب بانه فعيل قد
يستعمل للجماعة كقوله تع والملائكة بعد ذلك ظهير فائدة لك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل
كمبتغي جاه ومالا من نصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والزمخشري
وابن مالك من المتاخرين وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي
خلافا للكسائي وهو علي بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل
الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرء فقيل له صاحب الكساء فبقي عليه ووافقه
هشام وابن مضا فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال وغير مقصود به الحكاية وحجتهم من القياس
انه في معنى الفعل مشتق منه ورد بان عمله لمشابهته له لا لكونه في معنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل لذلك
اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل ومن السماع قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط
بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب ولا حجة فيه لانه حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان
الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال تع ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر
نفسك كانك موجود في ذلك الزمان محكي الان على ما يلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصد حكاية

الحال حكاية المعاني الكائنة ح لا الالفاظ قال الزمخشري معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي
واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله
تنبيهان الاول انما جعلت الواو من وكلبهم باسط من كلام المص لا من جملة الاية ليرتبط الكلام ويكون
للاستيناف والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهي كما ترى فان قلت يلزم من صنيعه
حذف الواو التي هي جزء من الاية قلت لا محذور في ذلك فقد وقع مثله في كلام المص نبه على ذلك النووي
وغيره الثاني محل الخلاف انما هو في رفعه الظ والمفعول به ونحوه من المعمولات الفعلية لكونها اجنبية
اما رفعه الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا
يرفعه ولا يتحمله قال والذي تلقيناه عن الشيوخ انه يتحمله لاشتقاقه واما النصب للظرف فيجوز
لانه تكفيه رائحة الفعل والظ ان الحال والمفعول المطلق مثله لان الحال كالظرف والمفعول المطلق
ليس باجنبي واما رفعه الظ فقال ابو حيان ان ظ كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض
النحويين و قال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مط سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومستو
وجهه لان ادنى مشابهته للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان
مسببا ويعملانه في غير السببي ايض بمعنى الاطلاق كانا او باحد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل قائم
في داره عمرو ومضروب على بابه بكر انتهى تكميل يحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير الى فعال بفتح الفاء
وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء
او فعل بفتح الفاء وكسر العين بلا ياء فتعمل عمله بشروطه المتعلقة عند سيبويه واصحابه للسماع
والحمل على اصلها واكثرها استعمالا فعال وفعول كقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس
بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع دعاء من دعاه
ثم فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد قال سيبويه وفعل اقل من فعيل
بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه ومتى وجد بعدها شيء
منها منصوبا قدروا له فعلا ومنعوا تقديمه عليه ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ومنع كثر

واسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله وهو في العمل وشرطه كاخيه الرابع الصفة المشبهة وهي ما دل على حدث وفاعله

البصريين اعمال فعيل وفعل كقلة لقلة استعمالها واجاز المازني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن
الفعل كعلم وفهم وانكره الجرمي دون فعيل لانه اقل ورودا حتى انه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو حيان لا
يتعدى فيهما السماع بخلاف الثلثة الاخر فيقاس عليها واسم المفعول قال بعضهم ولفظ مفعول
هنا في تقدير المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول
به واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جراه على ما قال ما اي اسم دل على حدث ومفعوله فخرج
بقوله ومفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد
اسم الفاعل وان كان كذلك لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا
خارجان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره وهو في العمل وشرطه كاخيه اسم الفاعل يعني كما
يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط لصحة عمله جميع ما اشترط في ذلك
حتى عدم التصغير والوصف عند من اشترطه نحو جا المعطى غلامه دينارا او نحو مررت برجل معطى غلامه
دينار الان او غدا تنبيه بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة
اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير
هاتين الصيغتين وان دل على معناهما كما صرح به في التسهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين
كذبح وطرح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين نحو عدد وخبط بمعنى
معدود ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ وملقوم
وفعيل كجريح وقتيل وصريع وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال
مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المغرب لابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه
حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعليه يجوز مررت برجل جريح ابوه ويحتاج
الى سماع كما قاله المرادي الرابع من الاسما العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة سميت بذلك لانها
مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان
وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذا عملت
النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها
ماخوذة من فعل قاصر واقتصر في عملها على واحد لانه ادنى درجات المتعدي وهي ما اي اسم دل على حدث وفاعله

على معنى الثبوت وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من اللازم دون المتعدي كحسن وصعب وبعد جواز كونها صلة لال

على معنى الثبوت فخرج اسما الفاعل والمفعول فانهما يدلان على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل
فان قيل انه على معنى الثبوت وهو المشهور فهو داخل في هذا الحد قطعا ولعل المصنف يرى انه لمطلق
الحدث من غير تقييد كما قاله التحقيق فيخرج بهذا القيد ايضا تنبيهان الاول يرد على الطرد هنا ما
ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ولازم ودائم وبجواب الجواب الثاني قال الرضي
عليه من الله الرضا الذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها
عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على
احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم
يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه
في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى
تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتانيث والتثنية
والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا
او نقلا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم
وضعا كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم
نقلا كرحيم ورحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء الى رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له
وكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له على احد القولين والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب و
مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى صفة المشبهة كما قاله
في التسهيل فاسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب وبعدم جواز كونها صلة
لال على الاصح فال فيها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن العلج ورجحه ابن هشام
في الجامع والمغني قال لان صفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا
كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست بموصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي انما لم توصل اللام
بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل لانه لا يقدر بالفعل
الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة انتهى ويقابل الاصح ما ذهب

ومخالفة فعلها في العمل وبعدم جريانها على المضارع

اليه ابن عصفور في احد قوليه وابن مالك وتبعه ابن ام قاسم وابن الصائغ من جواز كونها صلة لال وان ال
فيها موصولة وبهذا الخلاف يتبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح فيه كونه
صلة لال كما تقدم وبعملها من غير شرط زمان ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا وجه
لاشتراط الزمان فيها الا انها لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط
لعمله زمان الحال او الاستقبال واما شرط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لان ذكره ثمة كان
لان الصفة فرع اسم الفاعل فهي احوج الى الاعتماد منه وبمخالفة فعلها في العمل فانها تنصب مع قصور
فعلها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله وبعدم جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم
الفاعل فانه لا يكون الا جاريا للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل
حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخباز هو وزن عروضي لا تصريفي و
القول بعدم جريانها عليه كما قال المص هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج
وهو ظ كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون جارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر
العرض وغير جارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل قالوا والقول بانها لا تكون الا غير
جارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء و
الطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي جارية ليشحط قال المرادي وللقائل ان يقول ان طاهرا و
منطلقا ومطمئنا ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة
المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حكمه حكم الصفة المشبهة لانه
قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى تذنيب تفترق الصفة عن اسم الفاعل بامور اخر منها
ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز
زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو
زيد حسن وجهه ومعنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه بخلاف اسم الفاعل
فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه وقول ابن الناظم ان جواز
زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها
فيه بحق التشبيه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها
انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف وعديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق

ومنها

بتبصرة لمعمولها ثلث حالات النصب على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة والتمييز ان كان نكرة

ومنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في باب الاشتغال نحو زيدا انا
ضاربه كما في نحو هذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرا على اضمار فعل او وصف منون ولا
يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب
وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها
لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به
الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بالصفة قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه
يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قال ابن هشام ويشكل على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال
الاعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدأ محذوف لا صفة عينه كانه
قيل اي عينيه قيل اليمنى انتهى وخرجه بعض على انه منصوب بفعل محذوف اي اعني ومنها انها تؤنث بالالف
كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به
ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا لهما فروقا غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية
هذه تبصرة في بيان احوال معمول الصفة المشبهة في الاعراب لمعمولها ثلث حالات احدها الرفع
بالفاعلية بالاتفاق وح تكون الصفة خالية عن الضمير ضرورة اذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن
وجهه قال الفارسي وعلى الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم
يذكره المص لضعفه قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قوية
الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب الانف بالرفع ولا يصح في هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا اشتمال
وايضاح الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تانيثه لان المسند اذا رفع ضمير
مؤنث وجب تانيثه وقس عليه الثاني والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة
اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لان هذه المعمول المعرفة
لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون
الا نكرة على الاصح فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو
الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوها
حكمها في جر المضاف اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تقارض
وعلى التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها هذا التفصيل هو مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو

الحق

الحو وفي المسئلة ثلث اقوال اخر احدها ان النصب على التميز فقط وهو راي الكوفيين بناء على رايهم
من جواز وقوع التميز معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان التميز
هنا لا يفيد شيئا فهو بمنزلة تعريف الاجناس كالعسل الماء الثاني انه على التشبيه بالمفعول به فقط وليس تميز
لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة للضرورة ولقامع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه مع امكان
وجه جار على القياس وهو النصب على التميز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعليه او
على التميز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح اللمحة والحالة
الثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلثة
وهي الرفع والنصب والجر اما مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب
وجوه الاعراب الثلثة في حالتي كون الصفة باللام او لا اما مضافا او مقرون باللام او مجرد عنهما
صار بالاقسام ثمانية عشر قسما حاصله من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا مضروبة في حالتي الصفة من كونها باللام او مجردا عنها في ثلثة هي احوال المعمول من كونه
مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر
الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه الحسن وجها بالنصب الحسن بالرفع
وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالنصب حسن وجهه بالجر حسن الوجه بالرفع حسن الوجه
بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر
قسما منها ممتنع ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ولو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والثاني ان
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه
والحسن وجه اب وانما امتنعا لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا
كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز
في العمل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب وانما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة
المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك انتهى وتعليله امتناع الاول بالتخفيف
دون الثاني يفهم ان في اضافة الثاني تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما
امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير

بالرفع

مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف
المضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هو عليه وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت وانما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير من وجهه
ان لو كان الاصل الحسن وجهه واما اذا قلنا الاصل الحسن وجها فلا تخفيف البتة وتعين الاول
دون الثاني عن ط واختلف في حسن وجهه بتجريد الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون
بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه بحذف التنوين فلا وجه لترك
الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد على منعه مطلقا في الشعر وغيره
ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه
مستدلا به على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان تجعلان
تحت القدر وتشد القدر الى الجبل وهو المعنى هنا بالصفا فيقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر
والكميت الشديد الحمرة والجون هو الاسود والمصطلى مصدر ميمي على ان ثم مضافا محذوفا اي
موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان تينك الصخرتين
محمرة الاعالي بما لم تقع اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في
البيت ط وما ذهب فيها المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما عائد الى الاعالي اذ هي جمع في معنى المثنى
من حيث انه للجارتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله ومن انفا الليتين و
لسطار والالف في راجع الى الروانف لانه بمعنى ردفتين وهما اسفلا الاليتين وطرفاها اللذان
يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير
واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام وقبيح فعله اي فعل الغلام ولا يخفى
ما فيه من التكلف والنظر مع سيبويه والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف
بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله قد
ورد في الحديث كقوله عم في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى
ونحو صفة سيدنا النبي شثن اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى قال ابنه لانه يشبه اضافة
الشيء الى نفسه وانما قال يشبه لان الاضافة ليست من رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع

اما البواقي فالاحسن ذو الضمير الواحد وهو تسعة والحسن ذو الضميرين وهو اثنان والقبيح الخالي وهو اربعة

لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي هو في المعنى لكنهم لما استنكروا هذا حولوا الاسناد فانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف فالاضافة ناشئة عن النصب والصفة ليست نفس منصوبها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثلثة الممنوعين باتفاق والممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجها فجائزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ذو الضمير الواحد لانه جاء على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل ودل وهو اي ذو الضمير الواحد تسعة اقسام سبعة منها تشتمل فيها الصفة على الضمير وهي حسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه بتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجهه بجره واثنان يشتمل فيهما المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الآخر لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا نعم حطته عن مرتبة الاحسنية وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير لخلوه عن الضمير المحتاج اليه في الصفة وبقائها كالاجنبي عن موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه برفعه فيهما ضابط ما يعرف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكر انه متى كان المعمول مضافا مرفوعا او منصوبا فالضمير واحد وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا فضميران وان كان مرفوعا غير مضاف فلا ضمير تنبيهات الاول حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه غلام والده وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه نحو مررت برجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن غلام وحسن وجه ابي غلام الثاني قال في التصريح اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذان حالان ومعمولها اما بال او مضافا او مجردا والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك

مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله فعج بها قبل الاخيار منزله والطيبي الخ والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايته رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلاث انواع الموصوف نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليها المآزر والموصوف نحو جما نوال اعده من قوله تزور امرءا جما نوال اعده لمن امه مستكفيا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة ان يتصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة قال وتستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى الثالث تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند اليها فتؤنث ان كان موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر الاوصاف المشتقة تقول هذه امرأة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه ولا تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت تؤنث عند اسنادها وانما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة العائد الى زيد الرابع قد يضمن الجامد معنى المشتق فيعطى حكم المشبهة وهو قليل كقول الشاعر فراشة الحلم فرعون العذاب وان يطلب نداه فكلب وبه كلب وقول الاخر فلولا الله والمهر المفدى لانت قانسئت غربال الاهاب فضمن فراشة

الخامس اسم التفضيل وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره ولا يبنى الا من ثلاثي تام متصرف
قابل للتفاضل غير مصوغ

الحلم بمعنى طائش وفرعون بمعنى اليم وغيرها بمعنى مشتق فلحوب بجريها الى ما هو فاعل في المعنى ولو
رفع بها او نصب بها لم يمتنع والى هذه المسئلة اشار ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد
معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف كانت غربال الاهاب وكذا فراشة الحلم فراغ الماخذ
الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل وما عبر به
المصنف اولى ليشمل خيرا وشرا ورد بانهما من افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل
ظهورها في قرائة ابي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال
خير الناس وابن الاخير واجيب بان المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الايراد واختلف في
سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش لانهما لم يشتقا من فعل خولف لمام
لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما الا افعل التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل
ومن قال افعل التفضيل احترز به عن نحو افكل واحمر قال ولو سموه بافعل الزيادة لكان عندي اولى لان
التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشيء
على غيره في صفات المدح وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضلكم وفضل بعضكم
على بعض في الرزق ولكنه في العرف متى لم يقيد برزق ونحوه لا يراد به الا ما قدمناه ح فلا يقال نحو زيد
اجهل من عمرو واحمق منه ولحمق منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا نسبة الى الفضل انت اذا قلت
زيد اعلم انما نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زائدا فقد استعملت فضل نسبته الى الفضل
هو مستعمل لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله
زائدا كفرح زيد وفرحته فيكون فضله بمعنى عدله انتهى وسيبويه يسميه الصفة وهو ما اي اسم دل على
موصوف شمل جميع الصفات بزيادة على غيره اخرج ما عدا المحدود اي وضع للموصوف بالزيادة فلا يرد
زائد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله كون القائم به الزيادة زائدا ولا طائل
بمعنى الزائد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان علم وصفا العرف بالمتصف بالطول
الا من له زيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية و
المراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة
على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد ما كان
حروفه ثلثة كما هو اصطلاح الصرفيين وبهذا استغنى عن التقييد بالتجريد تام متصرف قابل للتفاضل

غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل ولا يبنى من غير فعل ولا من نحو دحرج وصار

في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين
كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول هو اعلم من زيد يوم الاربعاء واجهل منه يوم الخميس
وزيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل ويعبر هذا بان لا يدل على
لون ولا عيب وما عبر به المصنف اولى لانه لا يبنى مما يدل على حلية ايض فعبارته تحتاج الى زيادة قيد
والحلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو اقمن به والص من شظاظ
صاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين والمعنى اكلا اي اشدهما اكلا والثاني من القمن وهو الحقيق
والثالث من اللص بمعنى السارق وشظاظ بكسر الشين وظائين معجمات اسم لص من بني ضبة قاله في
التصريح ثم انتقد الحكم لشذوذ الاخير المجزوم به في التصريح كغيره بان ابن القطاع نقل لص فعلا
فقال لص اذا اخذ المال بخفية قال فعلى هذا لا شذوذ فيه وقال بعضهم وفي الحكم بشذوذ
الاول ايض نظر لانه يجوز ان يكون من احنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل احصى
من اخصر بحذف الزوائد انتهى قلت وهو كغسل الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا
لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي ولا من فعل رباعي اي ما كان حروفه اربعة سواء كان
كلها اصولا ام بعضها زائدا كما هو مصطلح النحاة نحو دحرج وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه
لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد بناء افعل وشذ هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر
بالبناء للمفعول وهو اعطاهم للدراهم من اعطى واولاهم للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من
اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من
افعل مطلقا وعزي الى سيبويه وجزم ابن مالك في التسهيل فاقاله وصححه ابن هشام الخضراوي
وفصل ابن عصفور بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا يكون للنقل فيجوز
هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاجب والرضي [illegible]
وهذا التفضيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل ناقص نحو صار وكان عند الجمهور فلا يقال اصير ولا
اكون واجازه ابن الانباري والرضي قال ولعل علة المنع كون مدلول الناقص الزمان دون الحدث
كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا منع
ان لم يسمع انت هو اكون قط وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى ولا من
فعل غير متصرف قال في التصريح وعدم التصرف على وجهين احدهما ان يكون بخروج الفعل عن

ونعم وفات ولا من نحو عور وخضر وحمق لمجئ اعور واخضر واحمق لغيره فان فقد شرط

طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لجريه للاستثناء عن تصرفه
عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني
عنهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس ويذر ويدع لا يقوم زيدا نعم من
عمرو ولا ابئس منه وبما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا اوذر من بكر واودع منه ولا من
غير قابل للتفاضل نحو فات وفني لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يفضل لا يقوم زيدا اموت من
عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان
حمق من العيوب الباطنة ولمى وشهل من الحلى لمجئ اعور من عور واخضر من خضر واحمق من حمق والمى واشهل
من لمى وشهل لغيره اي لغير التفضيل فلو بني منه افعل التفضيل ايضا لالتبس بالبعضهم وهذا التعليل
انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع انتهى وقيل انما لم
يبن من ذلك لان حق افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض كما تقدم واكثر افعال الالوان والحلى انما
يجئ على افعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن افعل التفضيل في الغالب مما كان منها
ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا
تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل فيها واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصلا
الالوان وقيل وقد يبنى من فعل افعل مفهم عسر او جهل نحو هو الذ منه واحمق منه واكثر المغاربة عدوا هذا
من الشواذ وعليه جرى المص فاطلق المنع من بنائه من نحو ذلك وسيصرح بشذوذ احمق منه تصريحا
تنبيه بقي على المص شرطان اخران احدهما انه لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي
نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج او غير ملازم نحو ما عاج ما مال ومضارعه يعوج فلا يقوم
زيدا عوج من عمرو لئلا يلتبس المنفي بالمثبت فاحكمت به من ان عاج الاولى ملازمة للنفي هو ما جزم به ابن
مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح ولعرضه ابنه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا
ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا ارووي به فاعيج الثاني انه لا يبنى من مبني للمفعول
سواء كان ملازما للبناء ام لا كضرب ومن الاول زهي علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشذ هو ازهى
من ديك واعنى بحاجتي قاله في الاوضح وانتقد شارحه الاول بان ابن دريد حكى زهي يزهو اي تكبر و
الثاني بانه سمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة لبناء افعل التفضيل

توصل باشد او نحوه واحمق من هبنقة شاذ وابيض من اللبن نادر

توصل الى التفضيل باشد او نحوه مما يدل على الشدة والضعف او النقص او الكثرة او القلة او الحسن
او القبح على حسب تفاوت المقاصد فيجاء بعد اشد او نحوه بمصدر الفعل الممتنع تمييزا عن نسبته الى المفضل
فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه قال الدماميني كذا قال الجماعة و
يظهر ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في
ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة الدحرجة وحسن البياض
فتامله انتهى قال بعض تاملت ما قاله فوجدت عدم المساواة فوجدته انما يتم على تقدير ان يكون نحو
اشد في مثل زيد اشد دحرجة مسوقا للغرض افادة الاشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار
مجرد الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل
الفعل مجردا الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في
اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة وح يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل قطعا فتدبر تنبيهان
الاول قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل بل يصح التوصل
بغيره ايض نحو زيد ازيد استخراجا بل هو اوفق بالمقصود اذ المقصود جعله زائدا في نفس الاستخراج لا زائدا
في زيادة الاستخراج انتهى الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يتاتى فيما
استوفى الشروط فتقول زيد اشد ضربا من عمرو وهو واضح وقولهم احمق من هبنقة شاذ فلا يقاس
عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان
وانما قيل له ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل فقال
لئلا اضل فسرقها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة ورآها في عنقه فقال اخي انت انا فمن انا
فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء مخوفة فجعل كل منهم يعتق
رقيقا وبعضهم يتصدق بضيعته فقال هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن
زوجتي طالق لوجهك الكريم فاخذ الضحك بالجماعة واشتغلوا عما هم من الخوف وقوله ع في وصف
ما الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل نادر ولا يقاس عليه ايض خلافا للكوفيين كما اقتضاه اطلاق
منعه فيهما اخر ومثله قول الراجز جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض هذا ان
حمل على الندرة والشذوذ دون التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية وجائز ان يكون ابيض مبنيا
من قولهم باض الشيء بيوضا اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا ان غلبته ذلك الماء غيره من الاشياء المبيضة

تتمة ويستعمل اما بمن او بال او مضافا فالاول مفرد مذكر دائما نحو هند او الزيدان افضل من عمرو

اكثر من غلبته بعضها بعضا وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من
المذكورة بعد ان متعلقة بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير ماؤه ابيض صفا واخلص من
اللبن انتهى وسمع ايضا هو اسود من حنك الغراب واما قول المتنبي يخاطب ابعد بعدت بياضا لا
بياض له لانت اسود في عيني من الظلم فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا متعلق
به اي اسود كائن من الظلم جملة وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى
الاكبد من دم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم
صار دما انتهى قال الدماميني في شرحه الظاهر ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي و
الكوفيون يجوزون بناءه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه و
تخريج المص مفوت لغرضه من كون الشيب عنده اشد سوادا من الظلم انتهى هذه تتمة لباب اسم
التفضيل تشتمل على بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه واعماله ويستعمل اسم التفضيل وجوبا
التفضيل وجوبا على ثلثة اوجه اما مقرونا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع
في نحو زيد افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة كانه
قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الى ان قال ابن هشام وقد يقال لو
كانت للمجاوزة لصح في موقعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من
ذلك مانع وههنا منع منه مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من جارة
او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد عند من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد
يشار بها الى معين مثلبس بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عندي شخص
افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو وتنبيه محل
وجوب استعماله باحد الثلثة اذا لم يكن معدولا كما في اخر واسما كالدنيا والجلى للخطة العظيمة وخارجا
عن معناه كاخر بمعنى غير فالاول وهو المستعمل بمن مفرد مذكر دائما سواء كان لمفرد ام لغيره ولمذكر
ام لغيره نحو زيدا وهندا والزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو وذلك
لكراهتهم الحاق اداة التثنية والجمع المختصة بالاسم بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن
التفضيلية لانها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانت كتمام الكلمة وقيل لمشابهته لفظا ومعنى لافعل

وقد يحذف من نحو الله اكبر

التعجب الذي هو فعل غير متصرف اما لفظا فظ واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل
ولهذا اشترطوا فيما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط في بناء افعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا و
معنى افردوه كما افردوا الفعل وقد يحذف من مع مجرورها اذا علم المفضول كقوله نحو تع الله
اكبر اي من كل شيء وقوله وللاخرة اكبر درجات واكبر تفضيلا اي من الدنيا وقول الش ان
الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقد جاء الحذف والاثبات في قوله تع انا
اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا في الحال كما مر او في الاصل نحو
كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اي دنوت اجمل
من البدر او صفة كقوله تروحي اجدر ان تقيلي اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي
فيه وزعم الرماني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر واجازه البصريون اذا كان فاعلا نحو جاءني افضل
او اسما ان نحو ان اكبر الله ومنعه الكوفيون تنبيهات الاول لا يتعين في نحو الله اكبر ودعائمه
اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف اليه
اي اكبر كل شيء واعز دعامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير متصرف فاستتبع ذلك الثاني
يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من
عمرو او تقديرا كقول علي ع لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار
يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم
فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه
وقال ع ابدلني بهم خيرا منهم في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم
خير ولا فيه ع شر ومثله قوله تع اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجبا
النار اختاروا النار ويحقق في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت
مثله مع زيادة وليس المقصد بيان الزيادة بل الغرض الاشتراك بينهما في شيء معلوم انتفائه عن الحمار
واما نحو انا اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تقول كذا فليس المراد تفضيل المتكلم على الشعر و
المخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من
المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد تعلقت
بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان

والثانى يطابق موصوفه ولا يجامع من نحو هند الفضلى والزيدان الافضلان والثالث ان قصد تفضيله
على من اضيف اليه وجب كونه منهم

اضربك من فرط غرتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب
من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز فى الفضل عن مرتبة
عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية قاله الرضى كالذى قبله الثالث يجب ان تلى من التفضيلية افعل
لانها من تمام معناه او تلى معمول كقوله فانا راينا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط يمان
منهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هى احسن لو انصفت من الشمس واكرم لو لم تمن من البحر
وقد تتقدم عليه ضرورة كقوله اذا سايرت اسماء يوم ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب
ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اعلم ومن اى رجل انت اكرم وذلك لان
اسم الاستفهام له الصدر فله الصدر كما مر والثانى وهو المستعمل بال يطابق موصوفه وجوبا فى الافراد
والتذكير وفروعهما للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا يجامع من لان من وال تغنى احديهما
عن الاخرى فى افادة ذكر المفضول فلو اجتمعتا كان ذكر احديهما لغوا نحو زيد الافضل وهند الفضلى
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات والفضل ومن الوهم فى ذلك قول
الجاحظ فى قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجتمع من
وال فى اسم التفضيل لجعل كلا من ال ومن متعديا به جاريا على ظاهره والصواب ان تقدر ال زايدة او معرفة و
من متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها فى قولك انت منهم الفارس
البطل اى انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث وبان فيه فصلا
بين افعل وتمييزه بالاجنبى وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفى ليس المحة قولك انتفى وبان الفصل بالتمييز
قد جاء فى الضرورة فى قوله على اننى بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وافعل اقوى من ثلثون فى العمل
قاله ابن هشام فى المغنى تنبيه لا بد فى المطابقة من ملاحظة السماع قال ابو سعيد على ابن سعد فى كفاية
المستوفى ما ملخصه لا ينبغى فى الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف
والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك فى الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما
الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى قاله فى التصريح والثالث وهو المستعمل مضافا
ففيه تفصيل فانه ان قصد به تفضيله اى تفضيل موصوفه على من اضيف اسم التفضيل اليه والتعبير
بمن على سبيل التغليب فلا ينقض بنحو اعدل الخيل واحسن الطير وهذا هو الاكثر استعمالا لان وضعه لتفضيل
الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه وجب كونه اى موصوفه منهم اى ممن اضيف اليهم قبل والاولى ان

بو

وجازت المطابقة وعدمها نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم وعلى هذا يمتنع يوسف احسن اخوته وان قصد
تفضيله مط فالمطابقة نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما اى احسن الناس من بينهم فمفرد مذكر مطلقا

يقول منك لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين وانما
وجب كونه منهم ليحصل المشاركة بين الجميع فى المعنى لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم واورد ان وجوب
كونه منهم يستلزم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بانه داخل فيهم افرادا خارج منهم تركيبا او داخل فيهم
لفظا خارج عنهم ارادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضى على ابن الحاجب من ان قوله
على من اضيف اليه ليس بمرضى لانه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على
كل ما اضيف اليه وكيف لا وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وجازت المطابقة وعدمها
وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم والزيدون افضلوا الناس وافضلهم وهند
فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة فلمشابهته للمعرف بال فى التعريف واما عدمها فلمشابهته افعل
فى كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما توهمه كلامه بل عدم المطابقة اولى قال
ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصى بالياء وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد
بقوله تعالى الا الذين هم اراذلنا بادى الراى وكذلك وجعلنا فى كل قرية اكابر مجرميها قال فى الاوضح
فاكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا لزمت المطابقة فى المجرد من ال والاضافة وعلى هذا
القصد يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غيره
وان قصد تفضيله اى تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اى غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على
كل من سواه فالمطابقة لا غير لمشابهته باسم الفاعل فى عدم المشاركة مجرى مجرى فى وجوب المطابقة
واضافة اسم التفضيل للتوضيح كما تضيف ساير الصفات نحو مصارع مصر حسن القوم مما لا
تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو
قولك نبينا افضل قريش بمعنى افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما والزيدون احسن اخوتهم اى يوسف احسن الناس
من بينهم وكذا الباقى وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص
ببغداد لانه منشأه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو من المضاف الى الجماعة يجوز
ان يدخل فيهم تنبيهات الاول وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه وان قصد تفضيله مط
فمفرد مذكر مط نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخوتهما وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة اجماعا
كما فى ساير المتون نحو التهذيب للمصنف ولم ينتبه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العلم المعاصرين

فنزحد

نتصره ويرفع الضمير المستتر اجماعا ولا ينصب المفعول به اجماعا

فترجم على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره وحاشا المص ان يقع له مثل هذا الغلط الذى لا يخفى على اذنى طلبة فضلا عن مثله فلذلك غيرت العبارة واصلحتها اذ لا يمكن حملها الا على تغيير النساخ كما قيل فكم افسد الراوى كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصححوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشئ لم يرده المصنف الثانى قد يقصد باقعل اصل الفعل فلا يفضل فيه ويجرى حينئذ ما قصد به التفضيل قط من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى عادلاهم لانهما لا ايثار كهما احد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص رزق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته الثالث التفضيل الذى ذكره المص من فى المستعمل مضافا انما يجرى فى المضاف لمعرفة واما المضاف للنكرة فيلزمه الافراد والتذكير لموافقته المستعمل بمن فى التنكير نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء اى زيد افضل من كل رجلين قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقى تبصرة فى بيان اعمال اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر اجماعا نحو زيد افضل ففى افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد وانما عمل فيه لضعفه لان وجوده مخفى ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة والعمل فيه كلا عمل فلم يقو العامل على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا يقع زيد اشرب الناس عسلا لانه التحق بالافعال الغريزية وما اوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دال هو عليه نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فمن ليست مفعولا باعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض من يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين فهو محال بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه علم اى يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة هذا هو الظ ويحتمل ان يكون استفهامية فى محل رفع على انه مبتدء ويضل خبره والجملة فى محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شان الضال المتبع للظن الكاذب وجوز الكراشى كون من موصولة او موصوفة فى محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه وليس بشئ لامتناع الثانى كما علم وضعف الاول لشذوذ حذف حرف الجر مع بقاء عمله تنبيهات الاول ما ادعاه المص من الاجماع على انه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية وابن هشام فى شرح القطر والرضى فى شرح الجاربردى وفيه نظر فقد نقل ابن هشام فى حواشى التسهيل عن محمد بن مسعود الزكى جواز نصبه به مط وانه قال فى

كتاب

ويرفع الظاهر قليل نحو رايت رجلا احسن منه ابوه

كتاب البديع غلط من قال ان التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله وليس تميزا لانه ليس فاعلا كما فى زيد احسن وجها وقول عباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل فى المغنى عن بعضهم جوازه ان قصد به اصل الفعل قال الدمامينى وهذا الرأى حسن فتنصب حين يقصد به ذلك كما انه يضاف الى ما ليس بعضه فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة انتهى وقد يجاب عن مدعى الاجماع بانهم نزلوا الخلاف فى ذلك منزلة العدم الثانى انما قال المص ولا ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلام التقوية كزيد ادعى للعلم وابذل للمعروف وبالباء كخالد اعرف بالفقه واجهل بالنحو فان كان فعله متعديا الى اثنين نصبت الثانى بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اى يكسوهم الثالث لا ينصب المفعول المطلق ايض اجماعا فلا يقع انا الحسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا يقع انا اضرب الناس تاديبا ولا المفعول معه فلا يقع انا اسير والنيل ونقل ابن هشام فى المغنى عن سيبويه نصبه للمشبه بالمفعول به ورده بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا يلحقه علامات الفروع الا بشروط لكن قال فى موضع اخر منه الهاء فى قولهم لا عهد لى بالام فقاولا اوضعه فى محل نصب كالهاء فى الضاربه الا ان يا دمفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها الا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضى لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايض شبهه واما لان نصب ذلك فى الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة فى الى ما كان مرفوعا به وهو لا يرفع الفاعل الظ الا بشروط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف فى نصبه الظرف نحو زيد افضل الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس متبسما لانها بمثابة الظرف وفى معناها التمييز نحو انا اكثر منك مالا ولغو نصر الا انه فى غاية الضعف اذ ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايض وما الا بشم رائحته نحو راقود خلا ويرفع الظ اى الموجود الذى يمكن التلفظ به فيشمل الضمير المنفصل ايضا قليل مختص بلغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رايت رجلا احسن منه ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة لرجل ويرفع ابوه او انت على الفاعلية باحسن على معنى فانه فى الحسن ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع احسن فى ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدء مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه عايد على المبتدأ والخبر فى موضع نصب صفة لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ولا يرفعون به الظ لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه فى

الزيادة

ويكثر ذلك في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى الفعل خاتمة

في الزيادة حيث يعمل عمله ولا هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل في الظاهر كما حملت عليه الصفة
المشبهة في العمل فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل فيه
وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى وتجمع كما ذكر وكثر ذلك اى رفعه للظاهر في مسئلة الكحل
وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه اجنبيا مفضلا على
نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن صفة لرجل
وهو اسم جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع به على انه فاعله وهو اجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره
وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن بزيد وفي عين زيد مستقر حال
من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رايت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اى من الكحل كائنا في عين زيد و
قد ظهر ان الكحل الذى هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار كونه
في عين الرجل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار كونه في عين زيد قال في الهمع ولاشتهار هذا المثال بين
النحاة بهذه المسئلة عرفت بمسئلة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لانه بمعنى الفعل
اذ يصح ان يحل محله فعله مع استقامة المعنى فيقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولا
لو لم يعرب المرفوع في ذلك فاعلا لكان مبتدء ولحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله باجنبى وهو
الكحل تنبيهات الاول ان الاصل في هذه المسئلة ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر
كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الاسم الظاهر او على محله او على ذى المحل فتقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد فيحذف مضافا او مضافين وقد لا يؤتى
بعد المرفوع بشىء فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل قالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد
احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى ثم حذفوا المضاف و
اقاموا المضاف اليه مقامه قاله في الاوضح الثانى قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر الا
بعد النفى ولا باس باستعماله بعد النهى والاستفهام الذى فيه معنى النفى نحو لا يكن احد احب اليه الخير منه اليك
وهل رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان فقال يجب اتباع السماع
والاقتصار على ما قالته العرب على ان الحاقهما ظاهر في القياس لكن الاولى اتباع السماع هذه خاتمة لمباحث
الاسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف ما هو فقال
قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر و

لا تنوين وهو قول بظاهر الحال وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا
يمنع الذى لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا
ينصرف لمشابهته الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع
الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى
هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر او اسمر كم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه
قائم وعلامة الصرف الذى هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف
واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذى
لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان عن نوع حدتهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى
وهى افتقاره الى الاسم الذى به يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل او كان فرعا له بالاعتبار المذكور كان
مثله في امتناع ما يمنع من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف
ويسمى عللا واسبابا بالاستقراء تسعة وهى العجمة وهى في لسان العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان اخر والجمع وهو فرع الواحد والتانيث وهو فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول
قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لان الاصل في الاسم بقاء الاسم على حاله والتعريف وهو فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل ولا يخفى ان المعروض لا هو رجل المطلق لا رجل المجرد عن ال وهو النكرة
وكذا المعروض للتاء قائم المطلق لا قائم المجرد عن التاء وهو المذكر فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية
والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهى
فرع المزيد عليه والتركيب هو فرع الافراد ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه والمراد بقولهم المختص
بنوع اخر المختص به حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدو باحد الزوايد الاربع في حكم المختص فلا يتجه
ان الشأن قاصر والوصف هو فرع الموصوف قال الرضى كغيره وتسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة
مانعا وسببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامها انتهى قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق
العلة على الناقصة حقيقة بل التحقيق انها العلة واطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى
بل ووجه ان التاء في العلة للوحدة ولا وحدة في الاثنين فقد جمع المصنف هذه الموانع التسع بقوله

موانع صرف الاسم تسع فعجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة وزايدتا فعلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل والتاسع الصفة

موانع صرف الاسم تسع فعجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة وزايدتا فعلان ثم تركيب كذلك وزن الفعل والتاسع الصفة وجمعها بعضهم ايضا فقال اذا اثنان من تسع الما بلفظة فدع صرفها وهي الزيادة والصفة وجمع وتانيث وعدل وعجمة واشبا فعل ثم تركيب معرفة وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتانيث وتمنعه نون تلت الفا زيدت ومعرفة وعجمة ثم تركيب وجمعه اي وجمعه وقال اذا رمت احصا الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب وتانيث صيغة وزايدتي فعلان والعجمة الصرف وقال ايضا موانع صرف الاسم تسع فهاكها منظمة ان كنت في العلم ترغب من العدل والتانيث والوصف عجمة وزائدتي فعلان جمع مركب وتانيها التعريف والوزن تاسع وتادسوها باحث تطلب وقال اخر موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وانشد الشيخ بهاء الدين النحاس في ذلك لنفسه وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا وقال الاخر جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وقال اخر ايضا زيادة ووزن وصف تانيث عجمة وعدل وتعريف وجمع تركيب وقال اخر موانع الصرف تانيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون قبلها الف مزيدتين وعدل ثم توصيف

تنبيه ما صرح به من انحصار الموانع في التسعة هو المشهور الذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث وهو التركيب ~~الثاني مع العلمية او تركيب حرف التانيث~~ مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس بالصفة الى عمر وفي نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة اجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهي ما تكررها في العربي والعجمي وتركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزايد شبه الف التانيث كارطى اذا سمي به وقال بعضهم انها احد عشر والزايد فيها

فالعجمة بمنع صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلثة كابرهيم

الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد القول بان ما ذكره بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتناول نحو احمر وافكل لانهما ليسا بمنقولين من الفعل وما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن نبطله جعله مجرد التركيب سببا لمنع الصرف وهو يقتضي منع صرفه قال في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد باقي الاقوال بان شبه الشيء منجذب اليه وداخل في عداده ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث ضعفه له وصفة الشيء ملحقة باصلها وكذا لزوم الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المصدرة فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها تمنع صرف العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية وذلك بان يكون قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سمي بلجام لحدوث علميته فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كصبحة علم المونث وما ذكره من اشتراط العلمية في العجمية هو مذهب ابي الحسن ابن دباج ونقل عن ظاهر سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه انتهى ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فينصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به تنبيه قال ائمة العربية يعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون في اخره زاء بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قاله في المزهر وانما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلثة كابرهيم واسمعيل واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلثيا ضعف فيه فرعية اللفظ العجمية على اصل ما يبتني عليه الاحاد العربية تنبيه قال صاحب جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون ثبا التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا وحده زوى

ولا اثر لتحرك الاوسط عند الاكثر والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل

ياء التصغير لم يمنع الصرف الحاقاله بما قبل التصغير ولا اثر لتحرك الاوسط من الثلاثي كشتر
بفتح الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق اسم حصن بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضي و
هو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الرابع الذي هو علامة التانيث
واما العجمة فلا علاقة لها حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او متحرك
يشابه كلام العرب بصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان
الحقيقة بخلاف كلام العرب انتهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط من الثلاثي وفي
تحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال المرادي ونقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني
جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت وبه قال الزمخشري نصا فيتحصل في الثلاثي اقوال احدها
تحتم الصرف فقط الثاني تحتم المنع في متحرك الوسط كلمك اسم ابي نوح وتحتم الصرف في ساكنه الثالث
صرف المتحرك الوسط والوجهان في ساكنه تنبيهان الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء لا ينصرف الا محمد
وصالح وشعيب وهود لعربيتها ويؤيده تقدمه على اسمعيل انه لا عربي قبل هذا وعلى ان شيثا وعزير ايضا فان
ايضا قاله بعض المحققين وفي البحر للزركشي قد روي عن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل و
اراد به عربية قريش التي نزل بها القرآن واما عربية قحطان وحمير فكانت قبل اسمعيل انتهى وفي الكشاف
انه من لم ينون عزير جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزير منصرف
لخفته وذكر بعضهم ان اسماء الملائكة ممتنعة من الصرف الا اربعة منكر ونكير ومالك ورضوان الثاني
لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى من اسماء الانبياء غير
منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يحلق به مصروفة و
من قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان
الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس
فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق اللفظ واما الثاني فان جالوت و
طالوت وهارون غير منصرفة وجاموس طاوس وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن
قال في البسيط والجمع يمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف و
بعد الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كما سيأتي او تقديرا كدواب او ثلثة اوسطها ساكن والساكن
بالساكن دون النظر بقي المعتبر فيه مقابلة الاصلي بالاصلي والزائد بالزائد ليشمل فعالل وفعاليل وفواعل

كدراهم ودنانير بالنيابة عن علتين والحق به حضاجر للضبع للاصل وسراويل للشبه

وفواعيل الى غير ذلك ولو اريد الظاهر بقي لخرج جميع موزونات هذه الموازين وقول بعضهم ان
المعتبر عندهم الوزن الصرفي دون العروضي ليس بشيء لان قرينة المقام ظاهرة في ما ذكرناه ولقد احسن
المصنف في الوزن في هذا الميزان بقوله كدراهم ودنانير فتعين كون المراد بالوزن العروضي لا غير ومنع هذا
الصرف بالنيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد العربية كما سيأتي وقيل لكونه نهاية
جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع فيه لكونه على صيغة منتهى الجموع من انه جمع
ثان وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي ففيه الجميع وشبه
العجمة ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اي لا مفرد
عربيا على وزنه اما نحو ثماني ورباعي للذي القى رباعيته وهو السن الذي بين الناب والثنية فثانوهما
نحو التراقي والتغازي فالاصل فيه الضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من
قيس وسراحيل علم الشخص فمنقولان عن الجمع واما نحو يماني وشامي في المنسوب الى اليمن والشام فالالف
فيهما عوض من احدى يائي النسبة والالف التي هي بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا اعتداد بها في
الوزن قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل والحق به اي بهذا الجمع في منع
الصرف حضاجر للضبع وهي الانثى كعلمية اسامة للاسد وشمي الذكر حضاجر للاصل اي لكونه في الاصل
جمعا لحضجر كقمطر ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون موضوعا في الاصل
كما ان المعتبر في الوصف كونه كذلك في الاصل فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا يضر غلبة
الاسمية في الوصف الاصلي لعروضها اذ الاصل لا يعتد العارض وما الطف ما انشده الشيخ ابو حيان النفسه
راض حبيبي عارض قد بدا يا حسنه من عارض رائض فظن قوم ان قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض
تنبيه قال في الهمع ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت العرب سراحيل من
الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي وهو العمدة فيما ينقل
وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله
لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم والحق به سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه والي
علي قال لانه اسم عجمي معرب لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كقناديل فحمل عليه ما ناسبه في منع
الصرف قال الش فتي فارسي في سراويل رابع فعلى هذا ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية
والتانيث المعنوي مشروط بها ايضا واما صيغة الجمع فليست سببا بل هي شرط للجمعية فيلزم المنع بمجرد

والتأنيث ان كان بالف كحبلى وحمراء ناب عن علتين

مؤنثة غير المنصرف فقط وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد لجنس
مال في التصريح واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليه من اللؤم سروالة
فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس وقد ذكر
الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال
كشمائل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك
ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد ابن انكار مالك بان من ينقل حجة على
من لم ينقل والتأنيث ان كان بالف كحبلى وحمراء اي المقصورة والممدودة وانما اضافهما الى حبلى وحمراء
للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد استشكل القول بان التأنيث في مثل
حمراء بالف ممدودة بان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التأنيث وليست ممدودة والالف
الممدودة قبلها زائدة وليست للتأنيث واجيب بان المراد بالالف الممدودة هو الهمزة سميت بذلك
لانها الممدود بها ففيه حذف وايصال او لا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم
للاعم او للمتحرك فقط واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل
الف انتهى قال بعض المتأخرين ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة ناب
عن علتين للزوم الفية الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف ما بالتاء فنزل لزومهما منزلة تأنيث ثان
تنبيهان الاول توهم بعضهم من قولهم الف كحبلى وحمراء ان المانع الصفة والف التأنيث وهو غلط
صريح بل المانع التأنيث بهما فقط كما صرح به المصنف سواء كان مصحوبهما نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة
كرضوى وزكريا ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحى واصدقاء ام اسما كما مر ام صفة كحبلى وحمراء الاخلاف
في شيء من ذلك الثاني تحمل الف الالحاق المقصورة على الف التأنيث المقصورة فيمنع بشرط العلمية
لشبهها بها من جهة انها زائدة ليست بدلا من حرف ولا يكون الا في مثال يصلح لالف التأنيث كارطى فانه
على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التأنيث لان الهمزة مبدلة من حرف بخلاف
الف التأنيث فانها غير مبدلة من شيء والمثال الذي يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التأنيث الممدودة
قال السيوطي في شرح الفية وفي الهمع معنى الالحاق ان تبنى مثلا من الثلاثي كلمة على بناء يكون رباعي الاصل
الاصول فيجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى اصول الثلاثي فتاتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من
البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق انتهى قال ابو حيان وفائدة الف التكثير بعينا اذا

والا منع صرف العلم حتما ان كان بالتاء كطلحة او زائدا على الثلاثة كزينب او متحرك الوسط كسقر او اعجميا
كجور فلا يتحتم منع صرف هند خلافا للزجاج

سمي به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التأنيث المقصورة من جهة انها زائدة في الاخر لا تنقلب ولا تدخل
عليها تاء تأنيث كما ان الف التأنيث كذلك ولم تجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسم
اصلا حتى يلحق به ووهم الجوهري في جعل الفها للالحاق والا يكن التأنيث بالف كحبلى وحمراء بل كان بغيرها
منع اي التأنيث صرف العلم حتما اي وجوبا ان كان اي العلم مؤنثا بالتاء سواء كان علما لمذكر كطلحة
او مؤنثا كفاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة
له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها
او كان العلم زائدا على الثلاثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث
او كان ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم لجهنم اعاذنا الله تعالى منها تنزيلا للحركة منزلة الرابع خلافا
لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند واما متحرك الوسط تقديرا كدار علم امرأة فيلتحق بباب هند
وانما قلنا متحرك وسطه تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
او كان ثلاثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية
تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي كما مر لانها لم تؤثر هنا منع الصرف وانما اثرت تحتمه
وقيل هو ذو وجهين كهند فلا يتحتم اي لا يجب منع صرف نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط
لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط
بالسكون وانها قد قاومت احد السببين خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما
اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود مع تجويز الغاء العلتين قال ابن جني
وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال شيخه الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي لا اعلم احدا قال
هذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قال به احد بعده وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع بفضل
مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب تنبيهان الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر
الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه
وقال عيسى والجرمي والمبرد انه كهند ولعله اختيار المصنف حيث لم يذكره الثاني صرف اسماء القبائل و
الارضين والكلم ومنعها مبنيان على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف او
اسم مكان كبدر وثبير او اسم لفظ نحو كتب زيدا فالمراد صرف الا اذا كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب
مرادا به الحي او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة وسلول او اسم قبيلة

كمجوس ويهودا وبقعنكفا رس وعمان بتخفيف ميمها او اسم كلمة نحو كتبت يدا فاجادها منع الصرف
والاسماء والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتونث باعتبار الكلمة فان انضم اليه
سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتونث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في
الشعر قاله في الارتشاف واما اسماء السور فاقسام احدها ماينه الوحكمه الصرف كالانعام و
الاعراف والانفال الثاني العاري منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرات هود وان
اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرائة سورة هود ما لم يكن فيه مانع يمنع كقرات سورة
يونس الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فيحكى وان كان اولها همزة وصل قطعت لانها لا تكون
الا في الاسماء في الالفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او في اخره تاء التانيث قلبت هاء في الوقف
اذ هو شان التاء التي في الاسماء وتعرب لتصير اسما ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتانيث
نحو قرات اقتربت بفتح التاء وفي الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها
الحكاية لانها حروف فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف
والمنع بناء على تذكير الحرف وتانيثه وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا كقرات صاد او سورة صاد بالسكون
والفتح منونا وغيره الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية
لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرء
ياسين بنصب النون وسوى في جواز الامرين اضيفت اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم
تضف اليه سورة ففيه راي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله وراي ثالث هو البناء للتركيب على الفتح
كخمسة عشر وان اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الرايان ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء
الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء
على تذكير الحرف وتانيثه واما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء اضيف اليهما سورة
ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب من اسماء
كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كله مفتوحة والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما اعجميا
واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة والذي في الجمع والعدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية
الى اخرى مع اتحاد المعنى لا للالحاق ولا للاعلال ولا لترخيم ولا قلب فخرج نحو رجل لعدم اتحاد المعنى ونحو
كوثر للالحاق بجعفر ونحو مقام للاعلال ونحو يا حار في يا حارث للترخيم ونحو ارام جمع ريم لانه مقلوب

يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها كرباع ومربع وكاخر في مررت بنسوة اخر اذ القياس مررت بنسوة
اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام مفرد مذكر دائما
والاضافة

ارام بتاء ساكنة تلي همزة فقلبت العين الى موضع الفاء يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها اي عن
صيغتها الاصلية يقتضي الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى كرباع ومربع فانهما معدلان عن اربعة
اربعة والدليل على انهما ذلك ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيما اذا كان المعنى مكررا ان
يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثلث والجميع متفق عليه وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح مجيئه
لسماع ذلك عن العرب فتقول موحد الى المعشر وعشار وحكى النحاس ابو عمرو والشيباني انتهى قال ابن
هشام ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا
ونقل السخاوي انه يعدل ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا
ووجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في اصولها كونها متاصلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها
بخلاف فيها في تلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الا صفة نحو اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع او حالا
نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلوة الليل مثنى مثنى والحال والخبر صفة
في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير تنبيه ما ذكره من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة
هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه عدلان لفظي ومعنوي
لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الكوفيون
وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل قال الرضي
ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يجري على المعارف وكيف يكون معرفة
وقد يقع حالا انتهى وكاخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر اذ هي جمع لاخرى ولخرى انثى
اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من باب التفضيل فكان القياس ان يقال مررت بنسوة اخر وبرجال
اخر وبامرءة اخر وبامراتين اخر وبرجلين اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد
مذكر دائما كما مر في بابه لكنهم قالوا اخرى واخريين واخرين قال ابن هشام في الاوضح وانما خص النحويون
اخر بالذكر لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل واما اخرون واخران فمعربان بالحروف
فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر فالعدل فيه وانما العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف للوصف
والوزن انتهى تنبيهان الاول قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على
المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافضل من ثلاث

جهات احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا كان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة نعلى هذا اذا قلت مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالمد والفتح ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا لا عن اخر لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى الثاني اذا كان بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى لجمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول لان مذكرها اخر بالكسر فليست من باب اسم التفضيل ويقدر العدل فيما اي في اسم سمع غير منصرف وليس فيه من اسباب منع الصرف علة ظاهرة سوى العلمية كزحل وعمر تقديرا زحل وعامر فهما معدولان لا لقياس دل على ذلك بل لما رأوهما ممنوعين من الصرف وليس فيهما بحسب الظاهر الا سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل بالمنع اجماعا احتيج الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير العدل فقدروه كيلا ينخرم القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم فما سمع منصرفا فليس بمعدول نحو لبد لو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية مانع اخر فكذلك نحو طوى ممن منعه فان فيه مع العلمية التانيث المعنوي باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف العدل تنبيه قال بعض المتأخرين ما اشتهر من عدم امكان غير العدل في نحو عمر ممنوع بل ثم شيء يمكن تقديره مع وجود اصل مقيس عليه في الباب وهو لزوم العلمية فان نحو عمر وزفر من الاعلام التي على فعل لازم للعلمية لا يجوز تجريده عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع بل يقال جاءني كلاهما عمر في التثنية وجاءني عمر كلهم في الجمع فاحدى الفرعيتين العلمية والاخرى لزومها ونظير ذلك الف التانيث كما مر واذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير العدل انتهى وليس بشيء اذ لا يؤثر منع تثنية المعدول وجمعه الا عن المازني فقط ويرده قولهم سيرة العمرين ابن الخطاب وابن عبد العزيز كما صرح به بعضهم قال في القاموس والعمران ابو بكر وعمر او عمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يجعل مثل هذا اصلا مقيسا عليه هكذا كتبت رددت هذا الكلام ثم وقفت في همع الهوامع على ما نصه منع المازني من تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير قال اقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع ويرده ما سمع من قول العرب العمران فاذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى اولى انتهى والتعريف المعبر عنه في البيتين المتقدمين بلفظ المعرفة

شرط تاثيره في منع الصرف العلمية اي ان يكون اسم المعرفة علما شخصيا كما في احمد او جنسيا كما في اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف فاما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي واية واما ان يستلزم المنافات لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يدور مع قصد المتكلم فمن قال لتعريف المضمر والموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فتعينت العلمية فقد غفل اية غفلة مع نداء الفطنة على نشاءة قال بعض شارحي الحاجبية والالف والنون المعبر عنهما في البيتين بزائدتا فعلان ويسميان بالزائدتين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد ويسميان المضارعتين ايضا المضارعتهما اي لمشابهتهما الفي التانيث في كونهما مزيدين معا كذا قالوا قال بعضهم وهذا بناء في قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما في منع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث في انهما في بناء مختص بالمؤنث وانهما لا تلحقهما التاء بدليل سقوط التانيث بفوات هذه الجهة هذا مذهب البصريين فهو الحق وذهب الكوفيون الى ان تاثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام ويلزمهم ان يمنعوا صرف عفرنيت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهته الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون تنبيهان الاول قال بعضهم المراد بالالف والنون في الاصل او في الحال لان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل من النون وهو في الاصل مصغر اصلان كعثمان جمع اصيل هو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم لم ينظروا الى الاصل في التصغير فحكموا بان عميرن في تصغير عمران منصرف وان كان فيه الالف والنون انتهى في الارتشاف قال الفارسي اصلان مفرد ليس بجمع ولذلك ساغ تحقيره الثاني علامة زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا ففيه اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فزائدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحيوة او من الحين وقال السخاوي في سفر السعادة سال سيبويه الخليل عن الرمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال السخاوي

يمنع صرف العلم كعمران والوصف غير القابل للتاء كسكران فعريان منصرف ورحمن ممتنع

اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن
يعيش القياس يقتضي زيادة الالف والنون في حسان وانه لا ينصرف حملا على الاكثر لطيفة
لقي بعض الملوك حيان النحوي فقال الملك احيان منصرف ام لا فقال ان حياه الملك فغير منصرف
والا فمنصرف ذكره الطيبي في التبيان يمنع اي الالف والنون وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد صرف العلم كعمران وعثمان وغطفان قال بعض شارحي الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق
في سعدانة وبهراني ولحياني ورومانى اعلاما مع انه لا اثر فيهن للزيادة وهي منصرفة وينبغي اشتراط
ان لا يكون مع الهاء ولا ياء النسبة ويمنع الوصف لغير القابل لفظه للتاء اي الحاقها به اما لانه لا
مؤنث له اصلا كلحيان الكبير اللحية اولان مؤنثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة كسكران فان
مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بني اسد يقولون سكرانة ونقل الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك
ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يوخذ بها فعريان منصرف لان مؤنثه عريانة وقد جاء في الشعر
ممنوعا لشبهه له بباب سكران قال كانه لا مع عريان مسلوب ورحمن ممتنع من الصرف لامتناع رحمانة
هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف الوصف الذي مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن
منصرف لانتفاء رحمى قال الرضي والاول اولى لان وجود فعلى ليس بمقصود بل المطلوب منه انتفاء التاء لان
كلما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فانهم
فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير
الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود
في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه
بالتاء ولا من غيره اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه
الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه
علم لا صفة قالوا ولا نسلم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعلي
وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب
انه اختلف في رحمن اي في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا في
الضرورة انتهى وقد تقدم انهم يعربونه في البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة تنبيه جميع ابنية فعلان
مؤنثاتها على فعلى الا اربعة عشر جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتي عشرة

في قوله

والتركيب المزجي يمنع صرف العلم كبعلبك ووزن الفعل شرطه الاختصاص بالفعل

في قوله اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وذيل عليه المرادي الباقيين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا
الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان بدال مهملة وخاء معجمة اليوم المظلم
والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان بسين مهملة وبعده الياء المثناة من تحت وفاء
الرجل الطويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة تحتية الرجل الذي ياكل في
الضحى كذا في القاموس وقال بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه وضبطه اخر بالصاد المهملة والصوحان بصاد
وحاء مهملتين للبعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير و
القشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب
والندمان المنادم في الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان بفتح الخاء المعجمة وبعد الميم صاد مهملة
الضامر البطن وهي لغة في خمصان بضم الخاء ولهذا قال على لغة والاليان الكبير الالية فهذه كلها مصروفة
لما مر والتركيب المعبر عنه في البيتين لضرورة الوزن بالتركيب المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا
ثانيهما منزلة هاء التانيث وخرج به الاضافي كامرئ القيس والاسنادي كتابط شرا لان الاضافة تجعل غير
المنصرف منصرفا فلا يلائم منع الصرف والاسنادي يلزم بناء المركب على المشهور او كونه واسطة لا معرب
ولا مبني على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب واما اذا قيل بانه معرب يحكي كما عن جماعة فقيل لا يبعد ان يجعل
غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه ورد بانه لا فائدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره مع
الاصل في الاسم الصرف يمنع صرف العلم كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب ويستثنى نحو سيبويه فانه لا اثر
للتركيب المزجي فيه في منع الصرف وانما لم يجز عند اكتفاء بالعلم بحاله بما ذكره في باب المركب من المبنيات و
قد تقدم الكلام عليه وان الجرمي اجاز فيه اجراؤه مجرى بعلبك فليطلب ثمة ووزن الفعل وهو الذي يكون
للفعل سواء رجحت نسبته الى الفعل او تساوت نسبته اليه ونسبته الى الاسم بدليل اطلاقهم له على الوزن المشترك
وما قيل من ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على التسوية
لما صح ان يضاف الى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس بشيء اذ قد يكون الوزن اغلب في الفعل اتفاقا
وهو لا يؤثر كفاعل فانه في الافعال اغلب ولو سمي به ثبت بخاتم لا يصرف اتفاقا هكذا يستفاد من
كلام بعضهم فتامل شرطه لمنع الصرف الاختصاص بالفعل اي يكون مختصا به بمعنى انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا من الفعل ولا ينافي اختصاصه بالفعل اذ وجوده فيه خرج بطريق النقل والغاية اما وجوده

الاسم

او تصديره بواحدة من زوائده وتمنع صرف العلم كشمر وبذر والوصف غير القابل للتا كاحمر فيعمل منصرف لوجود يعملة

الاسم العجمي فلا حكم له لان كلامنا في كلام العرب وتصديره اى وزن الفعل بواحدة من زوايده اى زوايد الفعل وهى حروف نايت لتحقق الفرعية فان هذه الزوايد في الفعل يدل على معنى بخلافها في الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا يدل على معنى وهى في موازنه من الفعل نحو اذهب منضارع ذهب تدل على المتكلم والدال الاصل لغير الدال الذى يمنع وزن الفعل صرف العلم كشمر فان فعل بتضعيف العين يختص بالفعل وهو علم لفرس جرجميل بن عبد الله بن معمر الشاعر كذا في القاموس قال انه علم لفرس حجاج فقد اخطأ والشاعر المذكور هو القائل ابو لجاب ساق الضيف برده وروح بايحا فارس شمر او هو منقول عن معنى مرجادا او محنا او نحو ضرب علما بالبناء اذ هو بالبنا للفاعل غير مختص فلا يؤثر في منع الصرف خلافا العيسى بن عمر الفراء واما بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم لبيت المقدس فهما من الاسما العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدحان في الاختصاص ويمنع الوصف الغير القابل للتاء اما لانه لا مونث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة محركة وهى راس الذكر او لان مونثه فعلاء بالالف الممدودة او فعلى بضم الفاء والالف المقصورة كاحمر وافضل فان مونثهما حمراء وفضلى وانما اشترط عدم قبوله للتاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها فيتهض للسببية فيعمل وهو الجمل القوى على العمل والسير منصرف لوجود يعملة للناقة كذلك قال بعضهم وانما يصح التمثيل به على التحقيق لو كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل يعمل في كلام العرب بمعنى القوى على العمل والسير قط وانما هو بمعنى الجمل القوى عليهما وفي القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعمل انتهى وفي نصه اليعملة الناقة النجيبة المعتملة والمطبوعة والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان انتهى وعلى هذا فالتمثيل بارمل لوجود ارملة اولى تنبيهان الاول انه يشترط في وزن الفعل ايضا ان لا يكون لازما باقيا على حالته غير مخالف لطريقة الفعل فبالاول خرج نحو امرؤ وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة فيهما وان لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل مخالفان له في الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر فيهما الموازنة فلم يجر فيهما الا التصرف وبقولنا باقيا على حاله خرج نحو رد وقيل وبيع فان اصلها فعل بضم الفا وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل في بيع وصار رد بمنزلة قفل بضم القاف وسكون الفا وقيل وبيع بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف والكاف فوجب صرفها وبقولنا غير مخالف لطريقة الفعل نحو البنب بضم البا الموحدة جمع لب علما فان بابه الفعل بالفك

والصفة يمنع صرف الموازن للفعل بشرط كونها الاصلية وعدم قبول التا فان وقع في مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين

فينصرف قاله ابو الحسن الاخفش وخولف لانه بعد الفك موازن لاقتل وانصر فالموازنة موجودة وهو الصحيح الثاني مدار وزن الفعل المصدر بواحدة من زوايده على وجودها فلو تغيرت صورته مع وجودها او وجود بدلها الذي لا يلزم ابدالها به فلم يقدح في وزن الفعل فالاول كاحيم والثاني والثالث كهراق وهرق علمين فان الهاء وان كانت ليست من زوايد الفعل الا انها مبدلة من الهمزة ابدالا غير لازم فلم يضر لان الاكثر في الاستعمال اراق واريق والصفة وهو الوصف ايضا وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مع بعض صفاتها يمنع صرف الاسم الموازن للفعل كما مر انفا بشرط كونها الاصل فيراى يجب الوضع احترازا عن نحو ارنب بمعنى ذليل لان وضعه للحيوان المعروف فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية كما لا اثر من الاسمية في ادهم للقيد من الحديد واسود للحية السوداء وارقم للحية التى فيها نقط سود وبصرف ربما العند بعضهم باشتبهها فصرفها ولما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان وافعى للحية فانها اسماء في الاصل والحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها للمح معنى الصفة وهى القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في الافعى لكن المنع في افعى ابعد منه في الاولين لان الاخيل من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما الافعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة قاله البدر بن مالك وعدم قبول التاء لما مر ولعلم ان للمصنف في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله يمنع صرف الموازن للفعل تكرار لا طائل تحته لما قبله علم من ان وزن الفعل يمنع الوصف بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف وبطلانه ظاهر فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل الشرطان ايضا في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد مر اشتراطه في كلامه صريحا واما اشتراط اصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى فاس لان وضعه للحجر الاملس فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون في الاصل كما قال ابن الحاجب لسلم من ذلك واما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم منا نقله في كل من الموضعين فاربع في نحو مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين احدهما عدم اصلية الوصف لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرء عليه من الوصفية والثاني قبوله للتاء في نحو مررت برجال اربعة تنبيه ما كان لاحد سببيه العلمية اذا نكر صرف فزوال العلمية وبقى السبب الثاني غير موثر وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الحاق المقصور نحو رب فاطمة

عمر ونحو عمر واحمد وابرهيم ويعلى ويكرب وطى لقبهم ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية منصرفا كاحمر
وسكران اذا كانا علمين ونكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الاخفش اولا فقال بصرفه بناء على ان
الصفة انما زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة
ثم رجع الاخفش عن مخالفة سيبويه فوافقه في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية واكثر المصنفين
لا يذكرون الا المخالفة وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين مخل بمنع
الصرف كحميد وعمير فينصرفان لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن
هشام في حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكموا بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذ لم يكن
معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى قال الازهري وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم
انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب اي باب ما لا ينصرف
يكسر اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع اللام معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى والاصم
وزائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا ومثلها ام في لغة طي كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره و
الاضافة اي اضافته الى غيره نحو مررت باحمدكم ومساجد الله والضرورة اي ما يضطر اليه الشاعر اذا ما غزوا في
الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة وانما قال يكسر ولم يقل ينصرف لان المسئلة
خلافية فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على ثلاثة اقوال احدها انه
قولان في اول الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زالت احدى علتيه باللام او الاضافة كما في العلم فمنصرف
وان بقيت العلتان كما في احمر بقي على منع صرفه هذا بالنسبة الى ما اضيف او دخلته اللام واما بالنسبة الى
الضرورة فقيل ينصرف وهو المشهور لان الضرورة رد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل بل هو باق على
منع صرفه لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه او التنوين كما سيأتي
تنبيهات الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة والتناسب والضرورة قد تكون غير موجبة له اولا كقوله ويوم
دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا محيص فيه عن التنوين لانه لا يستقيم الوزن الا به والثاني كقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن الا انه
يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه ليتحصل لهم مستحسن قاله الدماميني
في المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى
واما التناسب فالمراد به تناسب كلمة معربة مصروفة اما بوزن كسبا بنبا او قربه منه كسلاسل اغلالا او لا

لكن تعددت الالفاظ المصروفة واقترنت قرانا منبجا كودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا وكقواريرا
والاسجاع كقواريرا الثاني قال جماعة منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور والرضي في شرح الحاجبية
وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف و
لا داعي ان يحذف ساكن ويؤتى بدله بمثله ورد بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين وليس كذلك
فان الالف لا يقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة متاخرة الى ساكن متقدم
لا ياتي الوزن الا به فيحذف الالف ويؤتى بالتنوين ليأتي النقل كما قال الشاعر علقتها عضبى استرضها نفرت
وبدلتني بالاعمال اغراضا الثالث قال السيوطي في شرح الالفية اذا اضطر الى تنوين مجرور ما لا ينصرف فهل
ينون بالنصب والجر صحح الرضي الثاني ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت والظاهر انه لم ير تنوينه
سماع والقياس لا يجدي الرابع قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك لانهم
كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه
في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة
قوم الا افعل منك وانكره غيرها اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار جاءني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما
للضرورة فلا خلاف في جوازه صرف افعل منك في الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لان من مع مجرورها
كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قاله الرضي الخامس ذهب
الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع الصرف صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس لها واجازه ابن
مالك وابو حيان كقوله طلب الارزاق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور وابى ذلك سائر
البصريين واختاره ثعلب في الكلام مطلقا وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه معها لوجود
احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم فائدة قال ابن جني في الخصائص سالت ابا
علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب ولا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم
فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته
علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن
من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى وهنا انقضى كلام المصنف على ما يتعلق بالاسماء فشرع في الكلام
على ما يتعلق بالافعال فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له ذكر اذ تقدم في الحديقة
الاولى بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبناء والكلام الان فيما عدا ذلك المختص

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال

الفعل

المضارع بالاعراب فهو ترفع بالتجرد عن الناصب والجازم وينصب بأربعة احرف لن وهي لتاكيد نفي المستقبل

الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته الاسم فهو ترفع بالتجرد عن الناصب و
الجازم هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع
وجودي والعدمي لا يكون عاملا في الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله
وهذا ليس بعدمي ولو سلم فمن اين انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر كما في المبتدأ وذهب
الكسائي الى ان رافعه حروف المضارعة وثعلب الى انه مضارعته الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم
قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال
ابن هشام والصحيح الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من
حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع
مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض
وانما يرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو لفظي وعامل الرفع
معنوي انتهى وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا ينشئ عنه حكم لفظي وينصب بحروف من اربعة احرف على الاصح
احدها لن وبدء بها لانها الملازمة للنصب نحو لن نبرح عليه عاكفين وهي حرف بالاجماع بسيطة على الصحيح و
الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء على انها لا النافية فابدلت الالف نونا وجعلها حرفان
نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وان المعروف انما
هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا ان
فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه واصله ويل امه والالف لالتقاء
الساكنين هي والنون وحجتهما قرب لفظها منهما وان معناها من النفي والتخلص للاستقبال الحاصل فيهما و
قد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي ما لن يلاقي
ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب
قال الرضي وللخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع ثان
انتهى والنفي بها ابلغ من النفي بلا فهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله
ووافقه ابن الخباز في شرح الايضاح فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب البيان
ايضا بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي سأفعل ولا لنفي افعل كما في لم ولما وادعى الزمخشري في انموذجه ايضا

الفعل المضارع

انها لتابيد النفي كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك والحامل له على ذلك
اعتقاده في لن تراني ان الله تعالى لا يرى ورد غيره بانه لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم
اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف اذ لا قائل بان التابيد
ان يجيب عن الاول بان قولنا بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيد له وعن الثاني بان ذكر
الابد ليس تكرارا للفظ وهو ظ ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر
في هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما
يفهم بالتضمن ولو سلم فله فائدة وهي دفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني
الموت منهم على جهة التابيد قاله الشمني في شرح المغني ومذهب سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل
اعم من ان يكون محددا كما في لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مؤبدا كما في لن يغنوا عنك
من الله شيئا قال بعضهم وانكارهم اقتضاءها التابيد مناقض لقولهم هذا كما لا يخفى بتنبيهنا ان لا ولا
ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يخرج بعد لن الى الدعاء كحاله بعد لا وانكره الجمهور
قالوا بل حاله بعدها كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا واختار الاول ابن هشام في المغني قال والحجة في قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا
للمجرمين فقيل منه وقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الى الغائب
نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا الذي فيه اسلفنا
من ملازمة لن النصب هو المشهور وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر و
قوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة قال ابن هشام والاول محتمل
للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لان الرواية فيه بكسر الباء كما صرح به في
مواضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها وهي ما رواه الحسن
عن اسمعيل بن موسى عن جعفر بن محمد قال بلغني ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يجول في ازقتها
اذ مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب فلما عرف الدار انشا يقول لن يخب الان من رجائك من حرك
من دون بابك الحلقة انت جواد وانت معتبر ابوك من كان قاتل الفسقة لولا الذي كان في
اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقة فسمعه الحسين وهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو باعرابي
في اسمال فقال رويدا يا اعرابي ثم نادى يا قنبر ما معك من النفقة فقال الف درهم فقال هاتها فقد جاء

يقيدنا

القائل

رجائك من

من هو

حشي

من هو احق بها منا ثم اخذها من قبر وصيرها في احدى بردتين كانتا عليه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب
وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو شفقة لو كان في سيرنا الغداة عصى كانت
سمانا عليك مندفقة لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقة فاخذها الاعرابي و
قال مطهرون نقيات ثيابهم تجري الصلوة عليهم اينما ذكروا فانتم انتم الاعلون ان لكم ام الكتاب
وفيما جاء به السور من لم يكن علويا حين تنسبه فلن يكون له في الناس مفتخر قال البطليوسي
جزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم وسكن
اللغويون لام الحلقة وفتحها الاعرابي قال ابن الجني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق
بفتح اللام وحكي عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام
الا في جمع حالق والثاني كي وجامعها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة و
معناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد بسببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها
في الخارج سببا لما قبلها بعدها والمعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما
قبلها او المعنى سببية كل من ما بعدها وما قبلها للآخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها
بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والقول بانها هي الناصبة كان دائما كما اختاره المص تبعا لابن حاجب
هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على ان كي على قسمين مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنا وعملا او تعليلية
جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها بان مضمرة غير جائزة الاظهار وقال ابن مالك في شرح
الكافية والذي حوج الى القول بذلك قول العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه فتقولوا بينها وبين
اللام في المعنى فثبت بذلك انها حرف جر مرادف للام وتثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تعالى لكيلا يكون
على المؤمنين حرج انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدرية فيلزم من ذلك جعلها
على قسمين انتهى ويتعين المصدرية ان سبقتها اللام كما في الآية والتعليلية ان تأخرت عنها اللام او ان كقوله
لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر
وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية والا فهي تعليلية والاول
اولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا تأسوا وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا
ببيداء بلقع فكي هنا يحتمل ان يكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل ان يكون تعليلية لتأخر ان
بعدها فان كانت مصدرية كانت ان مؤكدة لها المعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل

وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي
التسهيل واجاب الكوفيون عن كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر والاصل كي يفعل ماذا ويلزمهم كثرة
الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبت قاله في المغني وفي عدم ثبوت اخراج ماذا عن الصدر بحث تقدم الكلام عليه واجابوا
عن نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل عن كي وعن كي ليقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش
الى ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد
للام كقولهم ولا للما بهم ابدا دوا رد بان الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ تنبيه اثبت الكوفيون من
حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا
ان الهوى حيث تنظر وانكر ذلك البصريون وتأولوا اما وود على ان الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة او
الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة قاله في الهمع والثالث ان ويقال لها عن بابدال
الهمزة عينا وهي حرف مصدري تنسبك الى المصدر لانها تؤول مع صلتها به كما تقدم نحو وان تصوموا خير لكم وهي
ام الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل انه لا ناصب
سواها وبعضهم يهملها حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله
ان تقرءان على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا قال ابن الحاجب في ذلك كما اهملت ما المصدرية حملا
عليها فيما روي عنه كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال ابو حيان
لا يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا يبنى عليه قاعدة مع
شذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا لها فاعرف شذوذه ثم
على ان القول بان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة
شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها منها بقد او احدى اخواتها وان التي بعد العلم القاطع
سواء دل عليه بمادته ام لا غير ناصبة لانها ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة فتعمل عملها لان
ان الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها
للتحقيق فناسب العلم وتقييد العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا
ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان
تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم فلا يرون الا يرجع بالنصب وقولنا سواء دل عليه بمادة ام

ونحو الى بعد الظن وجهان   واذن وهى للجواب والجزاء

ام لا تعميم لنحو قوله تع علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون الا يرون ومثل ذلك كل ما يودى
معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكرى والايجاد ونحو ذلك وفى ان التى بعد
الظن وجهان مما لها بناء على تاويله بالعلم والغاها اجراء له على اصله وهو لا رجح عقلا ونقلا لان
التاويل خلاف الاصل والاكثر فى لسان العرب النصب بعده ولذا اجمع القراء عليه فى احسب الناس ان
يتركوا واختلفوا فى قوله وحسبوا ان لا تكون فتنة فقراه غير ابى عمرو وحمزة والكسائى بالنصب والثلثة
بالرفع قال ابو حيان والذى فى الواقعة بعد الشك الا النصب واجازها سيبويه والاخفش بعد الخوف فنحو بها
بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت ان لا يفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله اخاف اذا ما مت الا اذوقها
ومنع ذلك الفراء وترد ان مفسرة وزائدة ايضا سياتى الكلام عليهما فى الحديقة الخامسة ان شاء الله تع تنبيه
جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور وقال الرواسى من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها
الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد على الجزم اخاذ ران تعلم بها فترد بها
ومنه كهانفلا على كماهيا وحكاه من البصريين ابو عبيدة واللحيانى وقال انها لغة بنى الضباح قال فى الهمع
قال ابن هشام وفى كونها فى البيت جازمة نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم
انتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد
نحطب والرابع اذن وقد يحذفون الهمزة فيقولون ذن ولاخرها لطول الكلام عليها قال الجمهور هى
حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل اذا اذا اكرمك اذا جئتنى اكرمك ثم حذفت الجملة و
عوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة
فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للزجاج والفارسى والرضى وهو احد قولى الخليل و
المشهور عنه وحكى سيبويه عنه سماعا الاول وهى للجواب والجزاء قال الدمامينى المراد بكونها للجواب ان تقع
كلام يجلبه كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقع فى صدره او حشوه او اخره ولا يقع فى كلام مقتضب
ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها
للجزاء ان يكون مضمون الكلام التى هى فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال فى المفصل واذن جواب وجزاء
يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه
انتهى وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله قوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها
لهما فى كل موضع وتكلف لتخريج ما خفى فيه ذلك وذهب الفارسى الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد

يتمحض

وانما تنصبه مصدرة مباشرة مقصودا به الاستقبال نحو اذن اكرمك لمن قال ازورك ويجوز الفصل بالقسم

تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول لك احبك فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال
الرضى لان الشرط والجزاء اما فى المستقبل او فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال وانما تنصبه اى
المضارع بثلثة احدها ان تكون مصدرة فى اول الجواب لانها فى الشرف بمحلها فان وقعت حشوا بان   شروط
كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصبه وذلك فى ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها
نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك ومنه قوله لا تجعلنى فيهم شطرا انى اذا اهلك او اطير فقيرا
او الخبر محذوف اى انى لا استطيع ذلك ثم استونف ما بعدها او الخبر مجموع انى اذا اهلك لا اهلك قاله الرضى
قال الدمامينى وفيه نظر اذ مقتضاه جواز نحو قولك زيدا اذن يقم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع
من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يا باه انتهى الثانى ان يكون جوابا للشرط ما قبلها نحو ان تاتنى اكرمك   ادن
الثالث ان يكون جوابا القسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها و
امكننى منها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف الشرط الثانى ان تكون مباشرة
للمضارع غير منفصل عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب عنه لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها
نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال
لم تنصبه نحو قولك اذن تصدق لمن قال انا احبك قياسا على سائر النواصب حيث لم يعمل الا فى
المستقبل لان فعل الحال لم يتحقق فى الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال واذا استوفت
اذن هذه الشروط نصبت المضارع وجوبا فى الاشهر نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال لك   لا يمحض
ازورك والغاؤها لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاه البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب
وخالف سائر الكوفيين فلم يجز احد الرفع بعدها قال ابو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائى والفراء على اتساع حفظهما
واخذهما بالشاذ والقليل قاله فى الهمع وقال فى التصريح الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة وانما
اعملها الاكثرون حملا على الظن لانها مثلها فى جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها
بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز
الفصل بينها وبين المضارع بالقسم ولا يقدح فى نصبها له كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب
الطفل من قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه زائد جئ به للتاكيد فلا يمتنع النصب كما لا
يمتنع الجر فى قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز ابن هشام فى المغنى والتسهيل الفصل

بلا

وبعد الثالثة للواو والفا وجهان

بلا النافية ايضا نحو اذن لا اهينك لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واجاز ابن عصفور والابذي و
غيرهما الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء او الدعاء والرضي بأحد الثلثة والكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المضارع
بعد اذن الثالثة للواو والفاء وجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار كون العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها
بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع اجود واكثر في لسان العرب قال تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا
لا يؤتون الناس نقيرا وقرء شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك و
اذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع
والنصب لتقدم العاطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف او لان المعطوف على الاول اولى وقيل
ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان تنبيهات الاول انه
اقتصر اكثر النحويين كالمص على ذكر الواو والفاء من حروف العطف لانهم لم يعثروا على وقوع اذن بعد غيرهما
صرح به ابن مالك في العمدة وشرحها ومن اطلق العاطف فقد قاس الثاني قال بعضهم هنا صورة اخرى لم يذكرها
ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا بدئ باذن بعد قول حكيته به نحو قيل
للقائل ازورك اذن اكرمك الثالث اختلف في اذن في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين
المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان نقل عن المازني والمبرد وينبني على
هذا الخلاف الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها وهو قول
ابي علي والجمهور وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وجد بخط
الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه وجدت بخط علي بن عثمان بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي بن
سليمان يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان و
لن ولا يدخل التنوين في الحرف انتهى قال في الهمع وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي انتهى وصحح
ابن عصفور ايضا فقال الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال ابو حيان
ولان الوقف عنده بالنون وفصل الفراء فقال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا
يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل مميز لها عنها وقال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكايته لما
نقل عن المبرد ما قطع الكوفيين كتابتها بالالف وان الوقف عليها بالالف وكذا الوقف القراء وقول المبرد مردود

تكميل ينصب بان مضمرة جوازا بعد الحروف العاطفة لفعل على اسم صريح نحو للبس عباءة وتقر عيني
وبعد لام كي نحو اسلمت لادخل الجنة اذا لم تقترن بلا

برسم الصحابة بالالف على حسب الوقف ويخشى عليه عاقبة ما قال ولا يعذب بالنار الا خالقها انتهى هذا
تكميل لنواصب المضارع وينصب المضارع بان مضمرة جوازا اي اضمارا جائزا في موضعين احدهما بعد
الحروف العاطفة على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء واو وثم اذا لم يسمع في
غير هذه فهو بعد الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالحاء المهملة وهي زوج معاوية للبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل في تاويل المصدر مرفوع بالعطف
على اللبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والواقع في نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب
ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وبعد الفا نحو قوله
لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب فارضيه بان مضمرة جوازا بعد الفا لعطفه
على توقع وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بنصب
يرسل في قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور
يضرب لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلي وسليكا بالتصغير اسم رجل
قال ابن هشام كانت العرب اذا اوردت البقر فلم ترد الماء لكدره او لقلة عطشها ضربوا الثور ليقتحم الماء
فتقتحم البقر بعده وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضرب صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه
والتشبيه بالاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره فلو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر البقر
خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك شرع فتامل وخرج بقوله على اسم صريح نحو الطاير فيغضب
زيد الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم المعطوف عليه مأول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير
الثاني بعد لام كي وهي لام السببية وانما اضيفت لكي لانها بمعناها وذلك اذا لم يقترن الفعل بعدها
بلا النافية او الزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا
سواء كانت نافية نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة او زائدة لئلا يعلم اهل الكتاب لم يجز اضمارها
ان لئلا يحصل الثقل لتوالي المثلين تنبيهان الاول قال ابن هشام في شرح الشذور وغيره تضمر ان
جوازا بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه لما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه
فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فصارت عاقبة الامر ان كان لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزائدة والتي

ووجوبا بعد خمسة لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي بما نحو وما كان الله ليعذبهم

بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انتهى ولا يرد شيء منهما على قضية كلام المصنف لان كلا منهما داخل في لام التعليل اما لام العاقبة فقد عرفت ان البصريين ينكرونها قال الزمخشري التحقيق انها لام العلة والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام للاستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فيكون استعارة تبعية وتحقيقها هنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور كما ذكره صاحب التلخيص قاله الدماميني في التحفة واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام في نحو يريد الله ليبين لكم لام كي ولهم في ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله ذلك ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه واصحابه ان الفعل مقدر بالمصدر اي ارادة الله ليبين لينعقد من ذلك مبتدأ وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول قلت هو كالذي قبله ان اللام للتعليل ولكن معمول الفعل على القول الاول حذف اختصارا فهو غير منوي لدليل وعلى هذا القول حذف اقتصارا فهو غير منوي اذ لم يتعلق به قصد المتكلم فيصير الفعل على هذا كاللازم ولذلك انعقد من ذلك مبتدأ وخبر انتهى الثاني ما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فيظهر لنا قولان اذا قلنا ان اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة قاله في التصريح وينصب بان مضمرة

وجوبا بعد خمسة احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة بكون ناقص ماض ولو معنى منفي بما او لم مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو قوله تعالى ما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وقال في التصريح التعبير بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى وما قاله لبيان علاقة التجوز او النقل والثاني اقرب وسماها البصريون مؤكدة

وينصب المضارع بان

واو بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي

لصحة الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان ليفعل رد على من قال سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا واجاز بعض الكوفيين اظهارها تاكيدا كما جاز ذلك في كي نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابو حيان يحتاج الى سماع من العرب تنبيهات الاول لم اذكر ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل وحرف النفي واتحاد المسند اليه هو المشهور قال ابن هشام في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظائم المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وذهب بعضهم الى انها تكون في اخوات كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها تكون في ظننت واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال بعضهم وهذا كله تركيب لم يسمع من العرب فوجب منعه وتوسع بعضهم الدائرة فذهب الى انها تدخل في كل فعل تقدم فعل منفي نحو ما جاء زيد ليفعل والصواب ان هذه لام كي الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفيون الى انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتاكيد والبصريون الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان زيد مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها الثالث قال في المغني قد يحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما والثاني او العاطفة اذا كانت بمعنى الى بان كانت الفعل قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا او بمعنى الا الاستثنائية نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي وتتعين الغاية في نحو لانتظرنه او يجيء والاستثناء في نحو لاقتلن الكافر او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون غاية للكسر واحترز

بقوله بمعنى الى او الا عن التي لا تكون بمعنى حتى فانّ المضارع اذا وجد بعدها منصوبا جاز اظهار
ان كقوله ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما تنبيهات الاول ما اقتضاه كلامه
عن مرادفة او للحرفين المذكورين هو قضية كلام كثيرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا ان او بمعنى
الى او الا حقيقة بل ارادوا انها لاجل الامرين وما بعدها حين التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق
فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها وان ما قبلها
متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف على الثاني وان ما بعدها في
محل جر على الاول وفي محل نصب على الثاني من عدم التامل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا انهم لم يعدّوا
او من حروف الجر ولا مرادفة الا الاستثناء انتهى وهو ردّ لما قاله الرضي من ان او اذا فسرت بالى وما بعدها
بتاويل مصدر مجرور بها لانها بمعنى الى وان فسرت بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل او انتهى وقال ابن مالك تقدير الى والا في موضع
او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها
ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف بها على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن
انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وكذلك العمل في غيرهما انتهى
الثاني عبر ابن مالك في الكافية وفي الخلاصة بدل الى بحتى قال غير واحد وهو اولى من الى لان حتى معتبر
كل منهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فتشمل العبارة نحو لاطيعن الله او
يغفر لي لو هنا لا تصلح لشيء من معنى الى والا بل هي بمعنى كي الثالث ما ذكره من ان النصب بان مضمرة بعد
او هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه
من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الاول لان او حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت
مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها والثالث فاء السببية اي التي قصد بها
السببية والجمهور على انها حرف عاطفة للمصدر المسبوك من ان المضمرة بعدها وصلتها على مصدر
متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني واستشكله الرضي بان
فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب و
اختار هو ان تكون الفاء للسببية دون العطف فان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا التقدير
زرني فاكرامك ثابت والرابع واو المعية اي التي تقع موقعها مع بمعنى ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها

في زمان واحد وتسميها الكوفيون واو الصرف والجمهور على انها عاطفة وخالفهم الرضي فقال
انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها فيكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا
من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع
بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي و
اما بمعنى مع اي قم مع قيامي كما قصدوا في مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو
ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك
وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو
العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى وردّ عليه في الموضعين اعني في الواو والفاء انه يلزم
حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع واجيب بانه اشار الى جواز ذلك في الحروف المشبهة
بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري ا تأتيني ام لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر
محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج بالسببية الفاء
الاستينافية بان يقدر ما بعدها مبنيا على مبتدأ محذوف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق اي
فهو ينطق كذا قيل قال ابن هشام والمحققون ان الفاء في ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا
الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة
نحو ما تأتينا فتحدثنا على معنى ما تأتينا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالمعية الواو والاستينافية والعاطفة
نحو لا تأكل سمكا وتشرب لبنا فان جعلت الواو استينافية وجب الرفع فيكون الكلام نهيا عن اكل
السمك واخبارا باباحة شرب اللبن وكانك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن وان جعلتها عاطفة
وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع كما سياتي وقبل الواو والفاء
بقوله مسبوقين بنفي محض وما ولا او طلب احترازا عن نحو زيد يأتينا فيحدثنا وينهى عن خلق ويأتي
مثله فيمتنع النصب واما قوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فضرورة ويشمل النفي
ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فهو مع الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا
ليس زيد حاضرا فيكلمك وانت غير آت فتحدثنا وقلما تأتينا فتحدثنا لان هذه الكلمة مستعملة
بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترز بالمحض
من النفي التالي للتقرير نحو الم تأتني فاحسن اليك اذ لم يرد الاستفهام الحقيقي لان ذلك يتضمن ثبوت الفعل

نحو زرنی فاکرمك لا تاکل السمك وتشرب اللبن

فیمتنع نصب المضارع فی جوابه لعدم تمحض النفی وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفی وان کان تقریرا ولانه جواب الاستفهام وعن النفی المتلو بنفی اخر نحو ما تزال تاتینا فتحدثنا او النفی المنتقض بالا نحو ما تاتینا الا فتحدثنا فیمتنع النصب فیهما خلافا لمن اجازه فیهما لو کان الانتقاض بعد الفعل نحو ما تاتینا فتحدثنا الا فی الدار ویتفرع علی ذلك ما اذا قلت ما جائنی احد الا زید فاکرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل علی انتقاض النفی وان جعلتها لزید رفعت لتاخره عنه ویشمل الطلب الامر والنهی والدعاء والعرض والتحضیض والتمنی والاستفهام فهو مع الفاء نحو زرنی فاکرمك و قوله تعالی لا تطغوا فیه فیحل علیکم غضبی وقول الشاعر رب وفقنی فلا اعدل عن سنن الساعین فی خیر سنن وقوله یا ابن الکرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء کمن سمعا وقولك هلا اتقیت الله فیغفر لك وقوله تعالی یا لیتنی کنت معهم فافوز وقوله تعالی فهل لنا من شفعاء فیشفعوا لنا ومع الواو نحو قوله فقلت ادعی وادعو ان اندی لصوت ان ینادی داعیان وقولك لا تاکل السمك وتشرب اللبن علی معنی لا یکن منك اکل السمك مع شرب اللبن فیکون الکلام نهیا عن الجمع بینهما وقوله لا تنه عن خلق وتاتی مثله عار علیك اذا فعلت عظیم وشرط علی ذلك فی النهی عدم النقض بالا فلو نقض بها لم یجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فیغضب فیجب فی یغضب الرفع قاله ابن هشام فی شرح الشذور تبعا لسیبویه وفی الاستفهام ان لا تکون باداة تلیها جملة اسمیة خبرها جامد فیمتنع النصب فی نحو هل اخوك قائم فاکرمه تنبیهات الاول یلحق بالنفی التشبیه الواقع موقعه نحو کانك وال علینا فتشتمنا قاله فی التسهیل قال ابو حیان وهذا شیء زعمه الکوفیون ولا یحفظه البصریون ولا یکون کان ابدا الا للتشبیه وذکر ابن سیده وابن مالك انه ربما نفی بقد فینتصب الجواب بعدها وحکی عن بعض الفصحاء قد کنت فی خیر فتعرفه بالنصب یرید ما کنت فی خیر فتعرفه الثانی یعتبر فی الطلب ان یکون بصریح الفعل فان دل علیه باسم فعل او خبر لم یجز النصب نحو صه فاکرمك ونحو حسبك الحدیث فینام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الکسائی قیاسا مطلقا وفصل ابن جنی وابن عصفور فاجازا النصب بعد اسم الفعل اذا کان من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم یکن من لفظه فنکر نحو صه فنکرمك قال ابن هشام وما اجدر هذا القول بان یکون صوابا وقال ابو حیان الصواب ان ذلك لا یجوز لانه غیر مسموع من کلام العرب الثالث اختلف النحاة فی الرجاء هل له جواب فینصب الفعل بعد الفاء جوابا له فمذهب البصریین ان الرجی فی حکم الواجب

وحتی بمعنی الی او کی اذا ارید الاستقبال واسیر حتی تغرب الشمس واسلمت حتی ادخل الجنة فان ارید الحال کلمته حتی ابداه

وانه لا ینصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الکوفیون الی جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحیح قال تعالی وما یدریك لعله یزکی او یذکر فتنفعه الذکری وقال تعالی لعلی ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الی اله موسی فی قراءة من نصب فیهما وقال ابو حیان یمکن تاویل الایتین بان النصب فیهما من العطف علی التوهم لان خبر لعل کثر فی لسان العرب دخول ان علیه قاله فی الهمع ویمکن تاویل الایة الثانیة ایضا اما علی انه جواب وهو ابن لی صرحا او علی العطف علی الاسباب علی حد قولها ولبس عباءة وتقر عینی ذکره فی المغنی الرابع الخلاف فی الفاء والواو کالخلاف فی او من ان ما بعدهما منصوب بالمخالفة او بهما والصحیح ما ذکره المصنف کما تقدم والخامس حتی اذا کانت بمعنی الی الغائیة بان ما بعدها یکون غایة لما قبلها او بمعنی کی التبیینیة بان یکون ما بعدها مسببا لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائیة ولا ینصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا ارید الاستقبال تحقیقا نحو لن نبرح علیه عاکفین حتی یرجع الینا موسی مستقبل الی تکلمهم بذلك وحکایة نحو وزلزلوا حتی یقول الرسول بنصب یقول فان یقول لم یرد به الاستقبال حکایة لا تحقیقا لان قول الرسول ماض بالنسبة الی زمن الاخبار وقصه علینا الا انه حکی استقباله بالنظر الی الزلزال واحترز بذلك عما ارید به الحال فانها حینئذ تکون ابتدائیة ویجب رفع المضارع بعدها علی ما سنبینه وقوله اسیر حتی تغرب الشمس مثال لحتی بمعنی الی ای الی ان تغرب الشمس واسلمت حتی ادخل الجنة مثال لها بمعنی کی ای اسلمت کی ادخل الجنة وهذان المعنیان هما اللذان ذکرهما معظم النحاة لحتی هذه وزاد ابن مالك انها تکون بمعنی الا الاستثنائیة فی الانقطاع وعلی تقدیر ثبوته فهو قلیل وانشد علی ذلك قوله لیس العطاء من الفضول سماحة حتی تجود وما لدیك قلیل وقوله والله لا یذهب شیخی باطلا حتی ابید مالکا وکاهلا لان ما بعدهما لیس غایة لما قبلهما ولا مسببا عنه وانما لم یعرج المصنف الاصل لهذا المعنی لقلته لذهابه الی ما هو لك فان اردت بالمضارع الداخل علیه حتی زمان الحال تحقیقا نحو سرت حتی ادخل البلد اذا قلته بعد حصول السیر والدخول مخبرا عن ذلك کما کیل الحالة الدخول او تاویلا الاستقبال بالحال بان یکون ما بعد حتی لم یقع لکنك متمکن من ایقاعه فی الحال نحو سرت حتی ادخلها ای فانا الان متمکن من دخولها لا امتنع من ذلك کانت حتی عند هذه الارادة حرف ابتداء ای حرفا تبتدا الجمل بعده وتستانف ویرفع المضارع بعدها بثلثة شروط احدها ان یکون حالا او مأولا به کما مر الثانی ان یکون مسببا عما قبلها فلا یجوز سرت حتی تطلع الشمس لانه لا یتسبب عن السیر الثالث ان یکون فضلة فلا یجوز سیری حتی ادخلها لئلا یبقی المبتدا بدون الخبر ولا فی کان سیری حتی ادخلها ان قدرت کان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال ابن هشام فی حاشیة التسهیل ویخص مسئلة حتی ابتهل طریقان یقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع المکمون موقعه

فصل الجوازم نوعان فالاول ما يجزم فعلا واحدا وهو ستة احرف اللام ولاء الطلبيتان نحو ليقم زيد و لا تشرك بالله

جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حالا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى بتنبيه
ما ذكره المص من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو بحتى
نفسها وسيأتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات انشاء الله تعالى فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل
بشيء وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط ماض نحو اصحبك حتى
ان قدر الله تعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اصبر حتى اليك يجتمع الناس قاله في
الهمع قال الرضي ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي ومنصوباتها لانها الناصبة بانفسها لا يفصل بين
العامل الحرفي ومعموله كذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد ـــ
هذا فصل في الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد
بقوله ما يجزم هنا في مقابلة الاتي ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية ما لا ينحصر وهو ستة
احرف لا غير بدليل الاستقراء احدها والثاني اللام ولاء الطلبيتان اي الدالتان على الطلب فتدخل في ذلك لام الامر
نحو ليقم زيد ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولاء الناهية نحو لا تشرك بالله ولاء الدعائية نحو لا تؤاخذنا
وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم مبنيا
للفاعل قليل سواء كان المتكلم مفردا كقوله قوموا فلاصل لكم او معه غيره نحو قوله ولنحمل خطاياكم لان المتكلم
لا يامر نفسه واقل منه جزمها فعل المخاطب كقرائة عثمان وابي وانس وزيد فبذلك فلتفرحوا وقوله لتاخذوا
مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واذا انتفت الفاعلية نحو ليقم زيد
لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد او كلاهما نحو لتعن زيد بحاجتي وجبت اللام وقد تحذف في الشعر فقط على
الصحيح نحو قوله ولا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب ولا تفصل عن معمولها بمعمول له
بغيره وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم
بعدها بلام الامر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للسهيلي لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها
دليل وجزمها فعل المتكلم مطلقا نادر كقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وقوله اذا ما خرجنا من
دمشق فلا نعد وقولك لا اخرج ولا نخرج وما وقع في الاوضح من التفصيل بين كونه مبنيا للفاعل فقليل او
مبنيا للمفعول فكثير فطريقة لبعضهم قاله بعض المحققين وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضي
على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها
للغائب كالمتكلم ومن امثلته فلا تيرين في الدنيا لا يتخذ المؤمنون وهل فصلها عن معمولها قليل او ضرورة

فصل في الجوازم

ولم ولما ويشتركان في النفي والقلب للمضي ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم وبجواز انقطاع نفيها نحو لم يكن ثم كان

خلاف حكاه في الارتشاف ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم اي ولا
تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا ردي لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر ومجروره وجوازه
عصفور والابذي حذف مجزومها وابقاؤها الدليل نحو اكرم زيدا ان جاءك والا فلا وهو حسن والثالث
نحو لم يلد الاية والرابع لما نحو لما يقض والجمهور على انهما مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما في
اما وقيل بسيطة ويشتركان اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم النفي والقلب
للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وكل منهما حرف مختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب
زمانه الى المضي وخالفا للمبرد واكثر المتاخرين وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي الى انه
يدخل على لفظ الماضي فيقلبه الى المضارع ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى
اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع
الواقع بعد لو ولا والقول الثاني لا نظير له ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم
بخلاف لما فلا تصاحبها فلا يجوز ان لما تقم قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او
شبهه ومعموله انتهى ويريد بشبه الحرف اسماء الشرط كمن تقول من لم يكن مني اهن ولا تقول من لما
يكن مني قال الدماميني وهذا تصريح منه بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقرون بحرف
النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك وعلل ذلك غير الرضي بان الشرطية يليه مثبت لم تقول ان قام زيد
قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودن بين النفي والاثبات وانما لم يقع قد بعد الشرط
لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقربه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال
قاله في التصريح ويختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لانها لمطلق الانتفاء فيكون للمتصل
به نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما لانها لما يكن ثم كان
بل لما يكن وقد يكون وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك
المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي الى
الحال قال الدماميني في التحفة ومنع الاندلسي اختصاص لم بذلك وقال لم ولما سيان في جواز الانقطاع
قاله الرضي والظاهر ما قاله النحاة ويختص لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله لولا
فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهل هي ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما
فلا تهمل وبانها قد ينصب في لغة حكاها اللحياني كقرائة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله في اي يومي من

لم ولما

وتختص لمّا بجواز حذف مجزومها نحو قاربت المدينة ولمّا وبكونه متوقعاً غالباً كقولك لمّا يركب الأمير للمتوقع ركوبه الثاني ما يجزم فعلين وهو إن وإذما ومن وما ومهما ومتى وأيّ وأيّان وأين وأنّى وحيثما

الموت أقدر أيوم لم يقدر أم يوم قدر بفتح الراء قال بعضهم وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه نظر لأن لن لا تحل هنا وإنما يصح حمل الشيء على ما يحل محله انتهى بخلاف لمّا فلا تنصب وتختص لمّا بجواز حذف مجزومها لدليل اختياراً نحو قاربت المدينة ولمّا أي ولمّا أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن ما يخرّج عليه قوله تعالى وإن كلاً لمّا ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون إن وميم لمّا أي لمّا ينقص من عمله وقد خرّجه على ذلك ابن الحاجب أيضاً لكنه قدّره لمّا يهملوا أو يتركوا قال ابن هشام الأولى أن يقدّر لمّا يوفّوا أعمالهم لأن ما بعده دليل على أن التوفية لم تقع وإنما ستقع ولأن منفي لمّا متوقع الثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم لم إلا في الضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعارب إن وصلت وإن لم أي وإن لم تصل إنما جاز ذلك في لمّا دون لم لأن لمّا تقوم بنفسها بسبب أنها مركبة من لم وما فكان ما عوضاً عن المحذوف قاله أبو حيان قال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله وكأن قد وتختص لمّا أيضاً بكونه أي مجزومها متوقعاً ثبوته غالباً إلا نادراً كقولك لمّا يركب الأمير للمتوقع ركوبه أي إلى الآن لم يركب سوف يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعاً ولهذا يقال لم يقض ما لا يكون ولمّا وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولمّا لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب نحو ندم إبليس ولمّا ينفعه الندم واختصاص لمّا بذلك غالباً بالنسبة إلى المستقبل وأما بالنسبة إلى الماضي فهي ولم سيّان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع أن تقول مالي قمت فلم تقم أو فلمّا تقم ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداءً لم يقم أو لمّا يقم قاله في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو أحد عشر كلمة وهي إن أم الباب ولذلك قدّمها وإذما وأنكر الجزم القوم بها وخصّوه بالضرورة وهما موضوعان لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو وإن تعودوا نعد وإذما تقم أقم ومن وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو من يعمل سوءاً يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى تضع العمامة تعرفوني وأيّ وهي بحسب ما تضاف إليه فتكون للعاقل في نحو أيهم يقم أقم ولغيره في نحو أيّ الدواب تركب أركب وللزمان في نحو أيّ يوم تصم أصم وللمكان نحو أيّ مكان تجلس أجلس وأيّان وهي كمتى نحو قوله أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا وأين وأنّى وحيثما وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو أينما تكونوا يدرككم الموت وقوله خليلي

ومهما فالأولان حرفان والبواقي أسماء على الأشهر

خليليّ أنّى تأتياني تأتيا أخاً غير ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدّر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان ومهما وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافاً للأخفش ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار خلافاً للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي أن تكتب بالياء كحبلى وعلى القولين الأخيرين ينبغي أن تكتب بالألف وهي موضوعة لغير العاقل كما في نحو قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم فعلم أن هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة أنواع ما وضع لمجرد التعليق وهي إن وإذما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو متى وأيان وما وضع للمكان وهو أين وأنّى وحيثما وما هو بحسب ما يضاف إليه وهو أيّ فالأولان وهما إن وإذما حرفان والبواقي أسماء على الأشهر أي أشهر الأقوال من أن الأولين حرفان والبواقي أسماء أما القول بحرفية إن فمجمع عليه وأما إذما فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذما تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي إنها اسم ظرف زمان وأصلها إذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوباً في الشرط فجزم بها واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسماً والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدلّ على أنه نزع ذلك المعنى منها البتة واعترض عليه بأنه لا يلزم من تغير زمانها تغير ذاتها كالمضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها قال في الهمع واستدل سيبويه بأنها لما ركبت مع ما صار معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب وصارت حرفاً قال ونظير ذلك أنهم لما ركبوا حبّ مع ذا فقالوا حبذا بطل معنى حبّ من الفعلية وصار مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسماً بالتركيب وخرج عن أصل وضعها بالكلية وأما البواقي غيرهما فالقول باسميتها مجمع عليه وأما مهما فقال الجمهور إنها اسم والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور في به عليها ولا يعود الضمير إلا على الاسم وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف تنبيهات الأول فهم من كلامه أن الجزم بإذ وحيث مخصوص باقترانهما بما كلفظ به وهو كذلك على الأصح خلافاً للفراء في جواز الجزم بهما بدونها قياساً على أين وأخواتها وأما غيرهما فقسمان قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنّى وأجازه الكوفيون في من وأنّى وقسم يجوز فيه الأمران وهو أين وأيّ ومتى وأيان ومنع بعضهم في أيان والصحيح الجواز الثاني قال ابن مالك قد تهمل إن حملاً على لو كحديث إن لا تراه فإنه يراك ومتى حملاً على إذا كحديث البخاري وإنه متى يقوم مقامك لا تسمع الناس قال أبو حيان وهذا شيء غريب الثالث أسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو إذا وكيفما ولو لأن المشهور أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله وإذا تصبك

كالفظ به

خصاصة

وكل منها يقتضي شرطا وجزاء ماضيين او مضارعين فان كانا مضارعين او الاول فالجزم

خصلته فتجمل فتكيفنا عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بها مطلقا قياسا على غيرها
وخصه قوم بحالة اقترانها بما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر كقوله لو يشاء طار
بها ذو ميعة وقوله فلمت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وهذه الادوات
كل منها تقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به الفعل الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه
ويسمى الثاني جزاء وجوابا قال ابو حيان والتسمية وجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل اخر
فاشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما
عن القول الاول فصار كالجواب الاتي بعد كلام السائل انتهى تنبيه ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط
والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين ورد بانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب
بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبانه متحد وبان تعدد العمل قد عهد
من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ
مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما احدث
فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل في نفسه اذ ليس احدهما اولى من الاخر وانما يعمل من نوع
هو ان يضمن العامل من غير النوع او شبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل الشرط والجزاء متجازمان كما قال الكوفيون
في المبتدأ والخبر انهما ترافعا نقله ابن جني عن الاخفش وثم اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة
له ولا يترتب عليه حكم نطقي وقوله ماضيين او مضارعين حالان من الشرط والجزاء وكان ينبغي ان يقول او
مختلفين فان كانا ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مضارعين او كان الاول فقط مضارعا
والثاني ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى وان تعودوا نعد ومن يتق الله
يجعل له مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف
في تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في
البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس
وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير ورد كل ذلك بان اضمار الفاء مع
غير القول مختص بالضرورة وان التقديم والتاخير يحوج الى جواب دعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف
الاصل وخلاف غرض المسألة لان الفرض انه الجواب ومثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله

او ان كان الثاني وحده فالوجهان وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له كان يكون جملة اسمية
او فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد نحو ان تقم فانا اقوم او فاكرمني او فعسى ان اقوم او

من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لانا اذا
اعملنا الاداة في لفظ الرجاء ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير
جائز واجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم
من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فان قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل
فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه مجوز بالمعنى روايته فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في
التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني وحده مضارعا والاول ماضيا فالوجهان جائزان
الجزم والرفع فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل الرفع
هو الجواب وانما هو دليله وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم ان
قام زيد اقم وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب
الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع
فتقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخوك بالرفع لا غير وعلى الثاني ويقعد اخوك بالرفع عطفا
على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها تنبيه حكم المضارع المنفي بلم اذا
كان شرطا حكم الماضي لانه مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي فتقول ان لم تقم اقم واقوم بالوجهين
وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك
لما فيها من معنى السببية وقيل ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب من غير فصل كما ان
الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حسن في ضبط ما يدخله الفاء وقد سبق اليه ابن مالك قال
ابو حيان وهو احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وهو ستة ذكر المصنف
منها اربعة فقال كان يكون جملة اسمية اي مبدوءة باسم او يكون جملة انشائية غير محتملة للتصديق
والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا ومثل لذلك
على طريقة اللف والنشر المرتب فقال ان تقم فانا اقوم قيل ومثله قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على
كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومثله قوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف فيمن قرأ بالجزم على ان لا ناهية
او ان يقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او ان

نحو

ان تشتم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرون بقد تقديرا قوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت والذى لم يذكره المصنف يكون مقرونا بحرف
استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او مقرونا بحرف
له الصدر النافية نحو وان توليتم فما سألتكم من اجر وربّ كقوله فان اهلك فذى لهب لظاه
على يكاد يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل
الجواب شرطا فيها وافهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة له قال ابن مالك والمقرون
بها فعلى خلاف الاصل وينبغى ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل
ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع
بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به ومن ذلك قوله
تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى ووقع لابنه
فى شرح الخلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب الاول هو التحقيق تنبيهات الاول تقتضى اطلاق المصنف
ان الجواب الجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد انه يكون ماضى اللفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم الجزولى وابن
مالك وابن هشام فى اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب فى
الجزاء مسبب لان الشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضى فكيف يكون الماضى مسببا عن المستقبل
وهذا مما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون
مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما فى قولك ان جئتنى اكرمك فان مضمون الجزاء هو الاكرام
مسبب عن مضمون الشرط وهو المجىء والثانى ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط
وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمنى فقد اكرمتك امس اى ان اكرامك لى سبب لان اخبر بانى قد
اكرمتك امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع فى اليوم
لكن الاخبار بذلك مسبب على معنى ان اعتددت على باكرامك اياى فانا ايضا اقول لقد اكرمتك اى فانا
ايضا اعتد عليك باكرامى اياك وقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبيانه ان الاية جىء بها للاخبار القوم استقرت
بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيها فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة سببا للاخبار بانها
من الله فكانه قيل اعلموا انها من عند الله فالسبب الاخبار بمضمونه لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول

وهو استقرار النعمة ليس سببا للثانى وقال الرضى لا نسلم ان الشرط سبب والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم
والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لى مال
لحججت به او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابى لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال فى موضع
اخر لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى الشرط
والجزاء ففى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصولها معه فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط
سبب للجزاء انتهى وهو تحقيق حقيق بالقبول الثانى قد تحذف الفاء فى ندور كقوله عليه السلام لابى بن كعب لما سأله عن اللقطة
فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخارى او فى ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم الاخفش
ان حذفها واقع فى النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد جواز حذفها
فى الاختيار لكن قال ابو حيان فى محفوظى قديما ان المبرد منع من حذفها فى الضرورة وانه زعم فى قوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشىء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك فى
الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء فى الربط لانها تشبهها فى كونها لا يبتدأ بها ولا تقع
الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة
بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت الفا
الفاء نحو ان اطاع زيد فسلام عليه ان قام زيد فما قام عمرو وان قام زيد فان عمرا قائم الرابع اذا انقضت جملة
الشرط والجواب ثم جىء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو جاز جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا او محلا و
رفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما فى انفسكم او تخفوه يحاسبكم
به الله فيغفر لمن يشاء قرء عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين
مضارع مقرون بالواو او الفاء قال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا
ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما
الخامس يجوز حذف ما علم من شرط او جواب لكن يشترط فى الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها
فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اى والا تطلقها يعل وفى الجواب ان يكون شرطه بلفظ الماضى او المضارع
المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغى نفقا فى الارض او سلما فى السماء فتأتيهم باية اى فافعل ولا يجوز
ان يكون بصيغة المضارع الا فى الشعر وهذا مذهب البصريين وجزم به فى التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب
معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اى وان كان كما تصفين فقد رضيته

مسئلة ويجزم بعد الطلب بان الشرطية مقدرة نحو زرني فاكرمك ولا تكفر تدخل الجنة ومن ثم امتنع لا تكفر تدخل النار لفساد المعنى بالجزم

وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور وقال ابو حيان لم نسمع في غيرها فما على انه للضرورة بل الظاهر الجواز اذا فهم المعنى هذه مسئلة تتعلق بهذا الباب ويجزم الفعل المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة مع فعل الشرط مع قصد السببية اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني اكرمك فاكرمك واقع بعد الطلب وهو زرني وقصد به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني ان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تاتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك وان يكن لي مال انفقه وان تنزل عندنا تصب خيرا وان تاتنا تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف ولم يسمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر تنبيهات الاول لا فرق في الامر بين ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق واسم فعل كقوله مكانك تحمدي او تستريحي اي اثبتي تحمدي وبجملة اسمية نحو اين بيتك ازرك اي ان تخبرني ازرك قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامري معنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع المسموع اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه الثاني ما ذكره من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف الى انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب السيرافي والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ان صححه ابن عصفور قال ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير وارجح من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم تقصد السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع والاستيناف نحو لا تذهب به تغلب عليه ومن ثم اي ومن اجل اعتبار قصد السببية امتنع قوله لا تكفر تدخل النار بالجزم لفساد المعنى لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير ان لا تكفر تدخل النار ولا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر نفيا

فصل في افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح وذم

واثباتا هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالفهم الكسائي في ذلك وقيل بل الكوفيون قاطبة فاجازوا الجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وبقوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا وبقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تطاول يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا على النصب وبعضهم مدغم ويؤذنا بدل من يقرب ويصبك بدل من تشرف وتطاول ولقائل في النصب نحو ورد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي نحو ما تاتينا تحدثنا انتهى تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي معنوي وقال بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي والكسائي اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط لقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت وفي المغني لابن هشام قال الجمهور لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا اي فان تدن لم يناسب النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى وفي الصناعة وعن الكسائي في اجازته الجزم تقدير الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما الثاني لا في تكفر تدخل الجنة نافية كما جزم به المرادي وابن هشام وغيرهما وقيل وظاهر قول ابن مالك في الالفية وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع ان المراد ان تضع ان قبل لا الناهية وعلى ذلك شرحه الشاطبي الثالث قضية اقتصار المص على ما ذكره من الجوازم لفعل واحد ولفعلين ان الجزم لا يكون بغيره وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون جزم المسبب عن صلة الذي والنكرة الموصوفة لشبهها بجواب الشرط نحو الذي ياتيني احسن اليه وكل رجل ياتيني اكرمه واختاره ابن مالك قال الشاعر لا تحفرن بئرا تريد اخا بها فانك فيها انت من دونه تقع كذلك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع وانشد المرزباني وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فخرج ما يفهم مدحا او ذما نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح والذم نحو مدحت وذممت فان شيئا من ذلك ليس موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح وذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح والذم العامين اي اللذين لا خصوصية

افعال المدح والذم

فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل
وانما قال لانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كان انشاء للمدح او الذم واحداثا
له بهذا اللفظ وليس المدح بموجود في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام له حتى يكون
خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته وذمه على رداءته الموجودتين خارجا فقول الاعرابي لمن
بشره بمولودة فقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه و
انما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار
فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء
التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية ففي رب هذا معنى ما قرره ابن الحاجب واقره غيره قال الرضي وفيه نظر
اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا
يمكن ان يكذب في التفضيل او يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا
قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل يدخلانه من
حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمة اي
الجودة المحكوم بثبوتها لها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى فمنها اي من افعال المدح
المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو وجدناه صابرا نعم العبد ونحو بئس
للظالمين بدلا واصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون
في الامر البر وقد يقال نعم وبئس بسكون العين وفتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكروا له شاهدا
ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به وبيق في بئس بيس بفتح الباء وبياء
ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاه الاخفش والفارسي قال بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء و
سكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم بكسرهما وعليه فنعما هي ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين والقول
بفعليتهما مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب
وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وذهب الكوفيون
سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي
بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتم الدماميني
في تفسير السير هنا بقوله شيء يقد من الجلد يجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مؤول بحذف

الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامهما والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه
بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقة اخرى وهي التي حررها
ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما
الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول هما اسمان محكيان
بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما
وسمي بهما والفراء يقول الاصل نعم الرجل رجل زيد وبئس الرجل رجل عمرو ورجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو
فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل
وبئس الرجل رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وكذا في التصريح وقال ابن هشام في البهجة المرضية
الخلاف في فعلية نعم وبئس قد نقله الاصحاب في مسائل الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان للزومهما
انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة
من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا وساء بالمد ملحقة
ببئس فانها في الاصل سوء بالفتح فحولت الى فعل بالضم فصارت فعلا قاصرا ثم ضمنت معنى بئس فمنعت من
التصرف وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف ولؤم او
بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل
وحكم المخصوص لا في بنائه واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها الى فعل بل تستعمل استعمالها باقية
على حالها وكل منهما اي من نعم وبئس وساء ومثلها ما جرى مجراها يرفع فاعلا ظاهرا معرفا بال نحو نعم المولى و
لبئس المهاد وساء الرجل ابو جهل ونعم الرجل زيد وخبث الرجل عمرو واختلف في ال هذه فقال الجمهور هي جنسية
ثم اختلفوا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم
نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو المشهور ونقله ابن اياز في شرح الفصول عن ابي علي و
عبد القاهر الجرجاني ونسب الى سيبويه ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين وذمه لكنه جعل جميع الجنس مبالغة وقال قوم هي عهدية ثم
اختلفوا وقيل عهدية ذهنية كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واريد بذلك ان يقع
ابهام ثم ياتي التفسير بعده تفخيما للامر وقيل عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا
قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون والجواليقي والشلوبين الصغير واستدلوا عليه بتثنيته

او مضافا الى المعرف بها او ضميرا مستترا فيه مفسرا بتمييز

وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك او مضافا الى المعرف بها اى بال نحو ولنعم دار المتقين ولبئس د
المتكبرين وبئس حطب النار ابو لهب او مضافا الى المضاف الى المعرف بها كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب
او مضافا الى الضمير عائدا الى معرف بها كقوله فنعم ابو الهيجاء ونعم شبابها والاصح انه لا يقاس عليه لقلته و
اجاز الفراء ان يكون مضافا للنكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ونقل الجواز عن الكوفيين وابن السراج وخص
ناب التمييز بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضاف وليس كذلك بل ورد ولكنه اقل من المضاف
كقوله نياف القرط غراء الثنايا وريد للبناء ونعم بيسم تنبيهات الاول قد يرد الفاعل اسم اشارة متبوعا بذى
اللام وعلما ومضافا الى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحى حيا ناصرا وقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست
صفون وقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقول النبى بئس قوم الله قوم طرقوا وكل ذلك من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الجرمى باطراد المضاف الى اسم الجلالة وغيره مما ولا ورد منه من العلم على انه
المخصوص والفاعل مضمر حذف مفسره الثانى القول بان كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبنى على مذهب البصريين
والكسائى القائلين بفعليتهما واما جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج فى البسيط ينبغى ان يكون
المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل
زيد الثالث الجمهور على انه لا يجوز الفصل بين نعم واخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره وفى البسيط يجوز الفصل
لتصرف هذا الفعل فى رفع الظاهر والمضمر وعدم التركيب قال الكسائى يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم
فيك زيد راغب قال ابو حيان وفى الشعر ما يدل له قال وبئس من المليحات البديل قال وورد الفصل باذ و
بالقسم فى قوله بئس اذا داعى المودة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا او ضميرا مستترا فيه وجوبا مفسرا
بتمييز مؤخر عن الفعل مطابقا للمخصوص فى الافراد والتذكير وفروعهما عام فى الوجود قابل لال لا يقال نعم
شمسا هذه الشمس لان الشمس مفرد فى الوجود ولا يفسر بمثل وغير واى وافعل التفضيل فلا يقال نعم افضل
مثلك زيد لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وقد يحذف عند فهم المعنى كقوله من توضأ
يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم
به ونص سيبويه على لزوم ذكره وممن اجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك تنبيهات الاول اختلفوا فى الجمع بين
التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافى وجماعة
الثانى الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسى وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان
التمييز قد يؤتى به للتاكيد ومما ورد منه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق وقوله

ثم يذكر المخصوص مطابقا للفاعل ويجعل مبتدأ مقدما خبره او خبرا محذوف المبتدأ نحو نعمت المرأة
هند وبئس نساء الرجل الهندات وساء رجلا الزيدان

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت الثالث التفصيل وعليه ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز
الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامى فالتمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان
لم يفد امتنع الجمع الثانى ما حكاه المصنف من ان الفاعل فى نحو نعم رجلا زيد ضمير وان المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه
والجمهور وذهب الكسائى والفراء الى انه لا ضمير فى الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا
فى المنصوب فقال الكسائى هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد ويتفرع على هذا
تاخره عن زيد واجازة الكسائى تاخيره عنه والصحيح راى الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا
عليه الناسخ وحق الفاعل ان يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا
للفاعل فى الافراد والتذكير وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لانه قائم
مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تاخره عن المخصوص الا فى ضرورة خلافا للكوفيين وعلى مذهبهم بنى الحريرى قوله
فى الملحة تقول منه نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه بدلا والسر فى ذلك انه لما كان نعم وبئس للمدح العام
والذم العام الشائعين فى كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحقيقهما سلكوا بهما فى الامر العام طريقى الاجمال
والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم
الى المخصوص به لا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه
ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف فى رفع
المخصوص فقيل يجعل مبتدأ مقدم الخبر وهو الجملة قبله او يجعل خبر المحذوف المبتدأ وجوبا فتقدير نعم
الرجل زيد الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن خروف وابن الباذش بتعين الاول و
قيل بتعين الثانى وقيل يجعل مبتدأ محذوف الخبر وجوبا واليه ذهب ابن عصفور والد ابن مالك فى شرح التسهيل
وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولا نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشىء يسد مسده وقيل يجعل
بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه لازم ولا شىء من البدل بلازم ومثل المصنف للاحكام المذكورة
بقوله نحو نعم المرأة هند وبئس نساء الرجل الهندات وساء رجلا زيد وتقول ايضا نعم الرجل زيد ونعم
رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ونعم المرأتان الهندان ونعم مرأتين الهندان و
نعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وقس على ذلك
تنبيهات الاول للمخصوص احكام لم يذكرها المصنف طلبا للاختصار ولا باس بذكرها فمنها انه يجب ان
يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش وان يصلح للاخبار به عن الفاعل

ومنها حب ولا حب وهما كنعم وبئس والفاعل ذا مطلقا

موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل
الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه بل وقع مباينا له اول
كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هو المثل والذين مباين له فلو وصفت المثل بالمذموم وجعلته
مبتدء امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال المثل المذموم الذين لان الذين ليس بمثل فيأول بحذف
مضاف والتقدير مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به عن الفاعل ح ومنها انه قد يدخله ناسخ نحو نعم
الرجل كان زيدا او بئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع خبر كان وفي الثاني في موضع مفعولي
ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فتعين كونه مبتدأ على القول بفعلية نعم وبئس والجملة
بعده خبره وعلى القول باسميتهما يجوز وان يكون مبتدءا والمخصوص خبره وبالعكس ومنها انه قد يحذف لدليل
يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم
اشتراطه ويخلفه اذا حذف صفته وهي ان كانت اسما فوفاق نحو نعم الرجلين حليم كريم اي رجل حليم وان كان
فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل فممنوع عند الاكثر وجائز عند الكسائي وغالب انه كون الفاعل
ما نحو بئسما تشترون به وقليل دونها كالمثال المذكور عند ابن مالك واقل منه ان يخلف المخصوص صفته
ويبقى متعلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقي
معمول القول الثاني اذا كان المخصوص مونثا جاز ان يلحق الفعل علامة التانيث مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى
شيء واحد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود التذكير نحو نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل
وشرحه واما اذا كان الفاعل مونثا فقد مر في باب الفاعل ان الاجود عدم الحاق علامة التانيث ايضا الثالث
يجوز في فاعل المجرى مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله كقوله حب
بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لماما ونحو فهم زيد والزيدون كرموا رجالا انظر المافيه من معنى التعجب
ومنها اي من افعال المدح والذم حب ولا حب وهما كنعم وبئس فحب كنعم ولا حب كبئس نحو زيد حب على نعم بانها
تشعر بان الممدوح محبوب للقلب قريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا محولا من حبب
بفتحهما ثم ادغم فصار حب والزم منع التصرف لما مر تنبيه جعل لا في الذم على حب لا يخلو من اشكال لان لا لا
تدخل على فعل ماض جامد ولا يعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت
عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح والفاعل اي فاعل حب ولا حب ذا مطلقا
اي في حالة الافراد وضده والتذكير وضده فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال

حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال الا
حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لان
ذلك كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في قولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال لكل بكسر التاء وافراده
ونسب هذا القول ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند فلا حبذا حسن
هند وفي حبذا زيد حبذا امره او شانه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد فحذف واقيم المضاف اليه مقامه ورده
ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت قال الفارسي في البغداديات لانه جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم
اذا كان ضميرا ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا فائدة انما لم يتغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة
والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو
وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى المضرب
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك
تقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو
ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه قاله العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص وقال بعض المحققين انما لم يفتح التاء من قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا
لان المذكر المخاطب الذي هو مضرب له المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مونث ادعاء تنبيه
ما ذكره المصنف من ان حب فعل وذا فاعلها وانهما باقيان على اصلهما هو المشهور وهو قول ابن درستويه وابن برهان
وابن خروف وابن كيسان وعزاه ابن مالك ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد
حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدء وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطأ عليه من زعم غيره منهم الاخفش وذهب
الى انهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج
ووافقهما ابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبره
ونسب ابن عصفور هذا القول الى سيبويه قلت وقد مضى فيما نقلناه عن الهمع من نسبته الى سيبويه خلافه قيل
ذما التصريح منه باسميته حبذا والعهدة عليه واستدل القائلون ببقاء حب على اصلها بان الاصل عدم
التغيير وبانتصاب على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي حبذا دينا فحذف ولم يتغير
المعنى ولا يفعل ذلك بنحو اذ ما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي غلبة الفعلية بقولهم

بالصيف ضيعت اللبن

ويعده المخصوص ولك ان تاتى قبله او بعده بتميز او حال على وفقه نحو حبذا الزيدان وحبذا زيدا راكبا وحبذا امرأة هند

فيما حكى لا يجده فجاء الها مضارع وقد يجوز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما
منحت الهوى من ليس بالمقارب اى الا حبذا حالتى معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه
واما يحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا الامضاع حبذا واستدل به مدعى الغلبة الاسمية باكثار العرب من دخول
يا عليها من غير استيحاش كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا
القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج وبعدم الفصل بين حبذا وبين حب ذا وبعدم تصرف ذا ليلاً
بحسب المشار اليه وبعده اى بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقدمه عليه اذ لا يفصل بين حب وفاعلها وان
جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان نعم هى الاصل المعقود عليه الباب ويجوز في الاصول القوية ما لا يجوز
في غيرها قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا تقدمه على حبذا لجملتها وان جاز في نعم ايضا لما ذكر ولانها جارية
مجرى المثل كما مر ولتلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا احب ذا وان كان نوع تعلق
نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقول كثير الا حبذا يا عز ذاك التشاير وتميز وحال كما سياتى واختلف في اعرابه
فقيل هو مبتدا والجملة من الفعل والفاعل قبله خبر والرابط ذا والعموم ان قلنا اريد الجنس وقيل مبتداء
محذوف الخبر وقيل عكسه ورد بانه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف
بيان ورد بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا
وقيل بدل منه ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا يلى حب وبانه يجب بعدم اللزوم بدليل انك انت والطرح
قبله اى المخصوص او بعده بتميز او حال على وفقه اى المخصوص في الافراد والتذكير وفرعيهما لاتحادهما فيما
صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه وذكر امثلة هذه الجملة فقال نحو حبذا الزيدان
مثال الحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تميز او حال ونحو حبذا زيد راكبا مثال لما كان بعد حال
على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين وكذا تاتى بالحال قبل المخصوص فتقول حبذا
راكبا زيد او راكبين الزيدان او راكبين الزيدون وذو الحال هو ذا لا المخصوص لان المخصوص لا يجيء الا
بعد تمام المدح او الذم لفظا او تقديرا فالركوب في نحو الامثلة المذكورة من تمام المدح ونحو حبذا امرأة
هند مثال لما قبله تميز على وفقه في التانيث والافراد ومثله حبذا امرأتين الهندان وحبذا نساء
الهندات وكذا اذا كان بعده تقول حبذا هند امرأة والهندان امرأتين والهندات نساء واجاز هنا تاخير
التميز عن المخصوص في السعة دون نعم وبئس كما مر لان التميز هنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن
ففضل الظاهر على المضمر كما فضله عليه بجواز ترك التميز هنا نحو حبذا زيد ووجوب الاتيان به اختيارا في نعم

والعامل

فصل فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب وهما ما افعله وافعل به ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل

والعامل في الحال والتميز حب اتفاقا وان كانت غير متصرفة لان الحال والتميز تكفيهما رائحة الفعل
هل تعمل في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغى ان يقدم عليه الا بالسماع وقال غيره تعمل في ما عدا المصدر كالظرف
والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا اكراما له وحبذا عمرا يدا بخلاف المصدر اذ هى غير متصرفة فلا مصدر
لها تنبيهان الاول ما ذكره المصنف ره من ان المنصوب بعد المخصوص او قبله يكون تميزا او حالا وهو
الحق وقال الاخفش والفارسى والربعى هو حال فقط وابو عمرو بن العلا تميز فقط وابن عصفور الجامد
تميز والمشتق حال وابو حيان الجامد تميز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا الماء مبرودا
لشاربه في اوجه البر اسرارا او اعلانا فحال والا فتميز والمصنف جوز وقوعهما ولم يفرق بينهما فيحتمل انه
قائل بقول ابن عصفور ويقول ابى حيان الثانى اختلف في الاولى من تقديم الحال والتميز على المخصوص
وتاخيرهما عنه فقال الفارسى الاولى التاخير وقال ابن مالك الاولى التقديم وقال الجرمى وابن الخروف هما
سواء في الحال ثم قال الجرمى تقديم التميز قليل وقال ابن خروف احسن هذا فصل في الكلام على فعلى
التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر جهل سببه وخرج عن نظائره ومن ثم قيل اذا
ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد
منه من كلامه عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اى يجب ان يتعجب العباد منه
وللتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله سبحان
الله ان المؤمن لا ينجس وقولهم يا هيك به ولله دره وواها له ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان
بوّبهما فعلا التعجب وحدهما المصنف ره بقوله فعلان وضعا لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت
لانهما ليسا لانشاء التعجب بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لانهما وان كانا فعلين
للانشاء فليسا لانشاء التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر الا شل
عشره فانهما وان كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا يدلان عليه بالوضع بل بالقرينة وهما اى فعلا التعجب
ما افعله وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يخفى ان فعلى التعجب صارا علمين على هاتين الصيغتين
بجملتهما فالمفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل اسم التفضيل
وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل
فلا يبنيان من غير فعل ككلب وحمار فلا يقال ما اكلبه ولا ما احمره وشذ ما اقمنه وما اجدره بسوا
الاول من قولهم هو قمن بكذا والثانى من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا من غير

ثلاثى

متوصل الى الفاقد باشد واشدد ولا يتصرف فيهما

ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف
وما اتقاه وما املاء القربة لانه من اتقى بتشديد التاء وامتلأت وان كان قد سمع تقى بمعنى خاف وملا بمعنى ملاء
لندورهما ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعساه واعس به اى ما احقه واحقق به ولا من منفي ولا من غير قابل
للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لانه من اختصر
بالبناء للمفعول ولا من ما صوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لمشابهتهما افعل التفضيل من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وبناؤهما في الوزن تنبيه قال الرضي يزيد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط وهو انه لا يبنى الا مما
وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضربه منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق
ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق
التعجب منها ويتوصل الى الفاقد بعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه بما اشد او اشدد ونحوهما مما
ويجعل مصدر الفاقد منصوبا بعدما اشد ونحوه او مجرورا بالباء بعد اشدد ونحوه فتقول في الاول ما اشد او
اضعف دحرجته او انطلاقه او بياضه او عرجه وفي الثاني اشدد بدحرجته او بانطلاقه او ببياضه او بعرجه ويؤتى بمصدر
المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء للمفعول واكثر بان لا يقوم واعظم
بما ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح اتى به صريحا فتقول ما اشد كونه جميلا واشدد بكونه
جميلا وان قلنا لا مصدر له اتى به مصدرا مؤولا نحو ما اكثر ما كان محسنا واشدد بما كان محسنا واما الجامد كنعم وغير
القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب منه البتة تنبيه لا يختص التوصل بنحو اشد واشدد بالفاقد بعض الشروط
بل يجوز فيما استوفاها نحو ما اشد ضرب زيد لعمرو واشدد بضرب زيد لعمرو ولا يتصرف فيهما اى في فعلي التعجب
المذكورين قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه تجويز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا لانه قياس
لم يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع لعدم
تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وان يفصل بينهما وبين معمولهما فلا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وقيل
بزيد مفعول وكذلك لا تقول ما احسن لعبد الله زيدا ولا احسن يا زيد بعمرو ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا
في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع ونسب الى الفراء والجرمي
والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز والصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما
اقبح به ان يكذب وقوله اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول
فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يقال ما احسن في المسجد معتكفا ولا احسن

وما مبتدا اتفاقا وهل هي بمعنى شيء وما بعدها خبرها او موصولة وما بعدها صلتها والخبر محذوف خلاف
وما بعد الباء فاعل عند سيبويه والباء زائدة ومفعول عند الاخفش وهي للتعدية او زائدة

عند ابن بجالس وما في ما افعله مبتدأ اتفاقا اما كونها اسما فلان في افعل ضميرا يعود عليها والضمير لا يعود الا
على الاسماء واما كونها مبتدأ فلانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها فيل وما روي عن الكسائي
من انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ ولا يقدح في الاجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى
التعجب او للابهام وما بعدها خبرها فموضعه رفع او هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدأ وما بعدها صلتها فلا
محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا والتقدير ما احسن زيدا الذي احسن زيدا شيء عظيم وفيه خلاف قال سيبويه
والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول اخر بانها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا و
التقدير شيء احسن زيدا عظيم ورد قوله بان فيه التزام حذف الخبر دون شيء يسده ولا نظير له وقال الفراء وابن
درستويه هي استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان نقل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء
نحو اصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة وما ملازمة للفعل نقل ابن مالك هذا القول في شرح
التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد التعجب
الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها خفي فلتفتتح
الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا ريب ان الافهام حاصل
بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون ما في غاية الابهام وما بعد الباء من افعل
به فاعل لا افعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا وان افعل لفظه الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل
فعل ماض على صيغة افعل بمعنى صار ذا كذا كما قالوا اورق الشجر وازهر النبات واغد البعير بمعنى صار ذا
ورق وذا زهر وذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر لاجل المبالغة يقولون كن ما شئت اذا
ارادوا المبالغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ بصيرته على صورة
المفعول به المجرور بالباء كامر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز
تركها لعدم القبح وضعف هذا القول من وجهين احدهما استعمال افعل للصيرورة فيما ليس بقياس الثاني وقوع
الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما المطرد عكسه الرابع جعل
الامر بمعنى الماضي ولم يعهد وانما المعهود عكسه نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اى ليتق وما بعد الباء مفعول
به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي اي الباء للتعدية او زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكة ومبنى هذين الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت للتعدية فهو
الاولى لقلة همزة الصيرورة فالباء زائدة ولا يجوز ان تكون للتعدية والا اجتمع حرفا تعدية فعلى هذا يكون لحسن من

قولك احسن بزيد امر من احسن زيد اى جعله حسنا والاصل ان يقال احسن زيد اى اجعله حسنا ثم زيدت الباء
فقيل احسن بزيد ان كانت للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيدا اى صيّره ذا حسن ثم
جيء بباء الزائدة التعدية وقيل احسن بزيد اى جعله صائرا ذا حسن فمعنى الامر من ذلك صيّر زيدا صائرا ذا حسن
فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغة افعل التى هى بها بمعنى الصيرورة
وافعل على هذا القول اعنى كون ما بعد الباء مفعولا به امر حقيقة لا بمعنى الماضى كما قال سيبويه وغيره فهو
كما فى كل مثال امر ولخلاف فى مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل
احسن يا حسن بزيد اى دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضى وفيه تكلف وسماجة وايضا يجوز
نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان فى حالة واحدة الا ان تقول معنى خطاب الحسن قد انمحى وقال الفراء
من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشرى من المتاخرين الضمير للمخاطب اى امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا اى يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه كل ما يمكن ان يكون فى
شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل قال الرضى وهذا معنى مناسب
للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما التزم افراد الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال
لا تغير كما تقدم تنبيهات الاول لما ذكره المص من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فعلان هو الصحيح
افعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته وشذ ما ذهب اليه ابن الانبارى فقال انه اسم قال المرادى ولا وجه له واما
افعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائى من الكوفيين للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية
نحو ما افقرنى الى رحمة الله ففتحته فتحة بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية
الكوفيين هو اسم لقول العرب ما احيسنه وما اميلحه والتصغير من خصائص الاسماء واجيب بانه شاذ
فدمر الكلام على ذلك وعلى قولهم ففتحته اعراب كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للابتداء
مقتض عندهم نصبه افعل انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم مشبه بالمفعول به ولان
افعل وصف قاصر فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثانى ربما يتوهم من قولهم وافعل به ان الباء
بالباء الزائدة فقط وليس مرادا قال ابن هشام فى حواشى التسهيل يجوز حذف الباء ان كان المتعجب منه ان
المصدرية وصلتها كقوله واجب الينا ان تكون المقدما اى بان تكون ودون ان المشددة وصلتها لعدم السماع
فهذا حكم اختصت به عن ان ونظيره عسى ان يقوم انتهى وفى الارتشاف ان الباء زائدة لازمة الا مع ان وصلتها
فيجاز حذفها وفى النهاية لا يجوز حذف الباء من ان وان للتعجب وفى شعر شريف الموسوى جواز اسقاطها قال اهون

على اذا امتلأت من الكرى انى ابيت بليلة الملسوع انتهى وفى الهمع وتجاء بعد افعل بباء زائدة لازمة لا
يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين فتحصل من هذه النقول فى المسئلة ثلثة اقوال
جواز حذف الباء فقط ومنعه فقط وعليه صاحبا النهاية والهمع والتفصيل وعليه الشيخان الثالث لا يتعجب
الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان التعجب منه مخبر عنه فى المعنى
فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة فى ذلك قاله فى التصريح ومنه الرابع لا يتعين ذكر المتعجب
منه بل يجوز حذفه فى مثل ما احسنه اذا دل عليه دليل كقول على رضى جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة
خيرا ما اعف واكرما اى ما اعفها واكرمها وفى مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل
ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله اعفف بنا واكف ان دعينا يوما الى نصر من يلينا اى واكف بنا
واما قوله وذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن فاجدر فشاذ وانما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند
سيبويه والفاعل لا يحذف لانه تلازم جره ويكون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار
والمجرور بعده مفعول له اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسى وجماعة الى انه
لم يحذف ولكنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء كما فى قولك كفى بنا زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك
بلزوم ابرازه حينئذ فى التثنية والجمع وان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا فى اكرم بنا الخامس زاد بعضهم
فى التعجب صيغة ثالثة وهى فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهى افعل بغير ما
فاجازوا تحويل الثلاثى الى صيغة افعل فيقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك رجلا وما
اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به فى معنى واحد
قاله فى التصريح هذا فصل فى الكلام على افعال القلوب وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب و
تسمى ايضا افعال الشك واليقين وهو التصديق الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شئ منها بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين ورد بانه من خلط اللغة باصطلاح
المتراسين والا ففى اللغة الشك خلاف اليقين افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأ تلك
الجملة عنه من ظن او يقين كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك لبيان ان منشأ ان الجملة غير جازم
تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو الظن واذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذلك بواقى الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة
معانى هذه الافعال لا الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعانى تلك الافعال

افعال القلوب

وتنصب المبتدأ والخبر ولا يجوز حذف احدهما وحده

بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجملة المدخولة لها وتنصب المبتدأ والخبر مفعولين فما
كان مبتدأ يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب
السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطى فان الفعل استعمل معهما ابتداء قال
والذي حمل النحويين على القول بدخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر انهم راوا انه يجوز ان يكون من مفعوليها
مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد عمرو وقال ابو حيان والصحيح قول
النحويين وليس دليلهم ما نسبه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدأ والخبر اذا الغيت هذه الافعال انتهى فتدبر قال
بعضهم وقد يقال معنى قول النحاة انها تدخل على المبتدأ والخبر انها تدخل عليهما في الجملة لا انها لا تدخل الا عليهما
فلا يرد ظننت زيدا عمرا وامثاله ثم ان ما نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول عليهما اكثر من ان يحصر و
اشهر من ان تذكر وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا
وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف احدهما اي المفعولين وحده اقتصارا
بالاتفاق لان اصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك
بعده واما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وابو اسحق بن ملكون و
هو قضية اطلاق المصنف وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد
جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في
جواز حذفه اختصارا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو
خيرا لهم اي بخلهم فحذف المفعول الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي فلا تظني غيره
واقعا فحذف المفعول الثاني واما حذفهما معا اختصارا فجائز بالاجماع نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون من
دون الله وقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اي تزعمونهم شركاء وتحسب عارا علي و
اما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر
والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة
الثاني الجواز مطلقا وعليه اكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم
وانتم لا تعلمون وعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وما
من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في افعال الظن دون افعال العلم وعليه
الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني فان الانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت انه وقع

منه

وهي وجد والفى وهما لتيقن الخبر نحو انهم الفوا اباءهم ضالين وجعل وزعم

منه ظن ولا بد من علم اذ له اشياء يعلمها بالضرورة كعلمه ان الاثنين اكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا
ورد بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس
يجوز في ظن وخال وحسب لوروده فيها ويمنع في الباقي ونسبه لسيبويه تنبيه جرت عادة النحويين ان
يقولوا يحذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف من غير
دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الامرين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اي يقع منه خيلة
والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجاء
بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل
فيقتصر عليهما ولا يذكر ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا
القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة
يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر
مفعوله قيل محذوف وهي اي افعال القلوب وجد كوعد ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي
والفى اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكرها البصريون وابن
عصفور وقالوا المنصوب الثاني حال وتأولوا البيت بزيادة اللام وليس بشيء اذ التأويل خلاف الاصل فالصحيح
قول الكوفيين وهما لتيقن الخبر اي يفيدان في الخبر يقينا نحو قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقوله انهم الفوا
اباءهم ضالين وعد غيره معهما فعلين آخرين احدهما تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر
عدوها قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها الا الامر قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان
يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب فيها وقوعها على ان وصلتها
كقوله تعلم رسول الله انك مدركي واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم
المسألة وهي متصرفة بلا خلاف الثاني درى في لغة كقوله دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا
بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو دريت بكذا فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر
بنفسها نحو ولا ادراكم قال ابو حيان عد درى من افعال هذا الباب الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون
ولعل البيت من باب التضمين ضمن درى معنى علمت وفي التضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر
ولا يثبت ذلك ببيت نادر يحتمل للتضمين انتهى وجعل وزعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاي وهما
للظن يفيدانه في الخبر ظنا نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقال الشاعر زعمتني شيخا

ولست

لظنه نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا او علم وراى للامرين والغالب اليقين نحو انهم يرونه بعيدا ونريه قريبا او ظن وخال وحسب لهما والغالب فيها الظن

ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا والاكثر وقوعها على ان وان وصلتهما فتسد مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور خلافا للاخفش حيث زعم ان المفعول الثاني محذوف وقول بعضهم ان الخبر محذوف سهو نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وقد يستعمل لليقين نحو الله موف للناس ما زعموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال الشرانى والزعم قول يقترن بالاعتقاد صح او لم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون ايضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب قاله في الهمع وعدّ جماعة بمعناها ثلثة افعال اخر احدها حجا والمضارع يحجو كقوله قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات الثاني عد اثبتها الكوفيون وبعض البصرية ووافقهم ابن الحاجب وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم اي لا تظن وانكرها الاكثرون الثالث هب اثبتها الكوفيون وابن مالك كقوله فقلت اجرني ابا مالك والا فهبني امرءا هالكا وهي جامدة ولم يستعمل فيها سوى الامر والغالب تعديها الى صريح المفعولين كما في البيت ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى ان زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن قال ابن هشام وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا او نحوه وانكر البصريون تعديها الى مفعولين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال يتعدى الى واحد بدليل تنكير الثاني ومرة قال يتعدى الى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة الا انه جعله امرا من وهب التي بمعنى صير وعلم وراى وهما للامرين اي الظن واليقين والغالب فيهما اليقين نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن فالاولى لليقين والثانية للظن وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونريه قريبا الاولى للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب لهما اي للامرين الظن واليقين والغالب فيها الظن وهو في ظن نحو قوله تعالى ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعرد فيمن كان عنها معردا واليقين فيها نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم وما احسن قول بعض الادباء في المعظم عيسى اظن قد فات الندى والظن قد ياتي بمعنى اليقين والظن في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والظن في حسب نحو قولك حسبت زيدا قائما وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين فيها نحو حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا تنبيهان الاول تاتي وجد بمعنى حزن وحقد فلا يتعدى بنفسها نحو وجد على الميت

اي حزن عليه ووجدت على المسيء اي حقدت عليه ويختلفان في المصدر فمصدر الاولى وجد والثانية موجدة وترد علم بمعنى عرف وراى بمعنى ذهب من الراي اي المذهب وظن بمعنى اتهم وحجا بمعنى نوى وقصد فيتعدين الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول راى ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته وفقد لي مال فظننت زيدا اي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم على الغيب واما من قرء بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل وتقول حجوت بيت الله اي نويته وقصدته وانما لم يحترز المص عن هذه الافعال وان كان يشملها قولنا افعال القلوب لان معانيها قائمة بالقلب لعدم دخولها في الحد المقدم ذكره وياتي هذه الافعال وبقية افعال الباب لمعان اخر غير قلبية فلا يتعدى لمفعولين ولا حاجة الى الاحتراز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب فان قلت قولك ترد علم بمعنى عرف فتتعدى الى واحد يفهم ان بين علم المتقدمة وهذه فرقا فما الفرق بينهما قلت فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشيء في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة وخالفه الرضي فقال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئي الاسمية كما تنصبهما علمت لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى الاختيار والعرب انهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر انتهى قال بعضهم وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول لبعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول اخر وهو ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض الاصول يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط قال في شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتامله انتهى الثاني الحقوا راى الحلمية براى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطني كقوله اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فهم مفعول اول ورفقتي بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا نحو هذا تاويل رؤياي من قبل قال ابن هشام في التوضيح ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين انتهى ثم القول بان راى الحلمية ملحقة براى العلمية هو المش في كلامهم وقال بعض المتاخرين الاحسن ان يقال راى الحلمية ملحقة براى الظنية لان ما يرى في النوم اشبه بالظن منه

واذا توسطت بين المبتدا والخبر او تاخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت واذا
دخلت على الاستفهام او النفي او اللام وجب ابطال عملها لفظا فقط ويسمى هذا التعليق

بالعلم انتهى فتدبر واذا توسطت افعال القلوب سوى هب تعلم لعدم تصرفهما بين المبتدا والخبر او
تاخرت عنهما جاز اى لا يمتنع ولا يجب ابطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين كلاما فيمتنعان عن التاثر
عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يوثر فيهما العامل لقوته فاذا يجوز الوجهان ويسمى
هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا الغاء ووجه التسمية ظاهر نحو زيد علمت قائم مثال المتوسط الفعل
بين المبتدا والخبر وزيد قائم علمت مثال المتاخر عنهما والغاء المتاخر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر
عن الجزئين وفي المتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما في التوسط سواء لان ضعف العامل
بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وصحح المرادي تنبيهات الاول قال ابو حيان لجواز الوجهين مع
التوسط والتاخر شرطان احدهما ان لا يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه
ح لا يجوز الا الالغاء الثاني ان لا ينفي نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا الاعمال لانه
تعين بناء الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما اخال الدنيا منك تنويلا لان النفي داخل في المعنى على ما
بعد اخال الثاني هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين واما اذا كان المفعول الثاني فعلا وقدم نحو
قام اظن زيدا فالالغاء باق على الجواز عند البصريين وهو الذي صححه في التسهيل واوجبه الكوفيون وقيل يويد
البصريين قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا دوي برفع ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل مضاف
ومضاف اليه مبتدء وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان
واظن عامل على تقدير نصبه قال ابو حيان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الاعمال مترتب
على كون الجزئين كانا مبتدء وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدا انتهى وبعضهم
وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء يحصل صورتان يجب فيهما الالغاء فتستثنيان من قولهم الالغاء جائز
لا واجب الثالث قال بعض الشارحين في نظر عبارة المص ان كلامه قد يوهم وجوب الاعمال عند التقديم
على المفعولين قط حتى لو تقدم على الفعل شيء كمتى وما لم يجز الالغاء هو راي لبعضهم والجمهور على خلافه لكن
الارجح الاعمال ذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية خلاف انتهى هذا وخرج
بقوله اذا توسطت وتاخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا تلغى خلافا للكوفيين والاخفش و
ابن الطراوة الا ان الاعمال احسن عندهم واذا دخلت افعال القلوب سوى الفعلين المذكورين لما مر على الاستفهام
او النفي بما او ان او لا او على اللام او لام المبتدا او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط دون المحل
للجائزة مراعاته لوجود المانع من العمل لفظا وهو اعتراض ما له صدر الكلام ويسمى هذا الحكم التعليق لانه نوع

امرئة

نحو لنعلم اى الحزبين احصى ونحو علمت لزيد قائم

امرئة معلقة او مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل
هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام
بعيد ما توعدون او بالاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدا نحو لنعلم اى الحزبين احصى فاى اسم استفهام مبتداء
واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل بحذف الزوائد وجملة المبتداء والخبر معلق عنها نعلم او
خبرا نحو علمت متى السفر او مضافا اليه المبتداء نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اى يوم سفرك
او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منصوب على المصدرية بما بعده اى ينقلبون اى
انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله تنبيه قال بعضهم
استشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من ان العلم الذي بنا في ما يقتضيه الاستفهام
من الجهل به واجاب ابن هشام عنه في المغني بانه على تقدير مضاف اى جواب ازيد عندك ام عمرو والتحقيق ما قال
بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا
حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وفرق
ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار و
لا عمرو واما ما وان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا واما لاء النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها
لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل قاله الرضى وذهب بعضهم الى نفي صدارة لا لانه
وان النافيتين فقط وعليه المغاربة ولذلك لم يذكروها في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعت في جواب
القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت لا زيد قائم
في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ادواته والا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني
والجامع والشذور والقطر وشرحيهما ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما
له في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور ذكر جماعة
ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق اللام الا ان ابن الخباز حكى في بعض
ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان
والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي
وذلك مذهب سيبويه اذا لم نقل بان قوله لتاتين جواب

تحقيق محل

بما

واذا توسطت بين المبتدا والخبر او تأخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت واذا دخلت على الاستفهام او النفي او اللام وجب ابطال عملها لفظا فقط ويسمى هذا التعليق

بالعلم انتهى فتدبر واذا توسطت افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتدا والخبر او تأخرت عنهما جاز اى لا يمتنع ولا يجب ابطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين كلاما فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان ويسمى هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا الغاء ووجب التمييز ظاهر نحو زيد علمت قائم مثال للمتوسط الفعل بين المبتدء والخبر وزيد قائم علمت مثال المتأخر عنهما والغاء المتأخر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر عن الجزئين وفي المتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما في التوسط سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وصححه المرادي تنبيهات الاول قال ابو حيان لجواز الوجهين مع التوسط والتأخر شرطان احدهما ان لا يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه لا يجوز الا الالغاء الثاني ان لا ينفي نحو زيد منطلقا لم اظن وزيد الم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا الاعمال لانه تعين بناء الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما اخال الدينا منك تنويلا لان النفي داخل في المعنى على ما بعد اخال الثاني هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين واما اذا كان المفعول الثاني فعلا وقدم نحو قام اظن زيدا فالالغاء باق على الجواز عند البصريين وهو الذي صححه في التسهيل واوجب الكوفيون وقيل يؤيد البصريين قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا روي برفع ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل مضاف ومضاف اليه مبتدء وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول لمقدم وربع الظاعنينا مفعولان واظن عامل على تقدير نصبه قال ابو حيان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الالغاء مرتب على كون الجزئين كانا مبتدء وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدا انتهى وابعضه وبهذه الصورة وصورة لام الابتدا يحصل صورتان يجب فيهما الالغاء فتستثنيان من قولهم الالغاء جائز لا واجب الثالث قال بعض الشارحين في نظر عبارة المص ان كلامه قد يوهم وجوب الاعمال عند التقديم على المفعولين مط حتى لو تقدم على الفعل شيء كمتى وما لم يجز الالغاء هو راى لبعضهم والجمهور على خلافه لكن الارجح الاعمال ذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بلا حكاية خلاف انتهى هذا وخرج بقوله اذا توسطت وتأخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا تلغى خلافا للكوفيين والاخفش وابن الطراوة الا ان الاعمال احسن عندهم واذا دخلت افعال القلوب سوى الفعلين المذكورين لما مر على الاستفهام او النفي بما او ان او لا او على اللام او لام المبتداء او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط دون المحل للجائزة من الغائه لوجود المانع من العمل لفظا وهو اعتراض ماله الصدر الكلام ويسمى هذا الحكم التعليق اخذا من قولهم

تنكيل

نحو لنعلم اى الحزبين احصى نحو علمت لزيد قائم

امرءة معلقة او مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون او الاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدء نحو لنعلم اى الحزبين احصى فاى اسم استفهام مبتداء واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل بحذف الزوايد وجملة المبتداء والخبر معلق عنها نعلم او خبرا نحو علمت متى السفر او مضافا اليه المبتداء نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اى يوم سفرك او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منصوب على المصدرية بما بعده اى ينقلبون اى انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله تنبيه قال بعضهم استشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من ان العلم والتشريك في ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به واجاب ابن هشام عنه في المغني بانه على تقدير مضاف اى جواب ازيد عندك ام عمرو والتحقيق ما قال بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احد شيئين مبهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وفرق ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو واما ما وان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا واما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها لا النبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل قاله الرضي وذهب بعضهم الى نفي صدارة لا لان النافيتين مط وعليه المغاربة ولذلك لم يذكروها في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعت في جواب القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت لا زيد قائم في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم كان لها الصدر لحلولها محل اداته والا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني والجامع والشذور واللقطر وشرحيهما ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تع ولقد علموا لمن اشتريه ما له في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور ذكر جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق اللام الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها اى والله لتاتين وذلك مذهب سيبويه والجمهور اذ لم ينقل بان قوله لتاتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب لافادتها التحقيق مجاب

مما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام في المغني وغيره وفي تصوير التعليق هنا نظر لان الناسخ انما يدل على ما
كان في الاصل مبتدأ وخبرا وهو هنا منتف وذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال من
جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هي قال في الهمع تنبيهات الاول عد ابن مالك من المعلقات لو كقوله
وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر وابو علي الفارسي لعل قال في الجامع نحو
وما يدريك لعله يزكى ووافقه على ذلك ابو حيان لانها مثل الاستفهام في انها غير خبر وان ما بعدها
منقطع عما قبلها ولا تعمل فيه وبعضهم كم الخبرية ونص عليه ابن هشام في شرح الشذور قال وحمل عليه قوله تعالى
الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة
مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانه قيل اهلكناهم بالاستيصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان
لكن لا يتعين خبريتها كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من اهلكنا انتهى الثاني قد
يتوهم من كلام المص اختصاص كل من الالغاء والتعليق بافعال القلوب وهو كذلك في الاول وكذا في
الثاني على ما قاله ابن عصفور قال لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما والارجح عندهم خلافه
قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي وقال في الجامع يشارك الافعال
القلوب في التعليق بالاستفهام فقط نظر وابصر وتفكر وسئل وشبههن وفي الهمع الحق بالافعال
المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وتفكر كقوله
تفكر اياه تعنون ام قردا وسئل نحو يسئلون ايان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور
وابن مالك نحو فلا ينظرون الى الابل كيف خلقت قال ابن زبير ولم يذهب احد الى تعليقها سوى
المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم وزعم ابو حيان بان ما في البيت
يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب المذكورات من الافعال
التي لها تعلق بفعل القلب نحو انظر ما ترى اي برق ههنا على الزوراء بصيرته ويستنبئونك احق هو لان
استنبأ بمعنى استعلم فهو طلب للعلم ليبلوكم ايكم احسن عملا وقد زعم ابو حيان بان ايا في الاول علمية
وايكم في الاخير انشائية موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل بعض واجاز يونس تعليق كل
فعل غيرها ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثالث اذا
تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط
عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب ووجهه بانه لو كان

زيد

زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت من زيد فعومل معاملته مباشرة الاستفهام لفظا او يقال
زيد في الواقع هو المعبر عنه بمن ومن لها الصدر فلا لها على الاستفهام فعومل معاملتها وهذه صورة يجوز
فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان تستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز تتمة يجري بنو سليم اجراء القول
مجرى الظن فينصب به المبتدأ والخبر مفعولين مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية فيقولون قلت
زيدا قائما وعليه روي قول امرئ القيس اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه يقول هزبر الريح مرت باثأب
واختلف هل يعملونه باقيا على معناه او لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين الاول للاعلم وابن
خروف وصححه البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت اسرائينا اذ ليس
المعنى على ظننت والثاني للجمهور قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي اعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد
ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد
فليحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف
الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما
فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشروط تقدم
استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب واتصال الاستفهام به كقوله متى تقول
القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا
الخيل كرت وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلاء اي اتظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية
بان لا يتقدم استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او يفصل بينه وبين
الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمعمول مفعولا او حالا كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة
شملي بهم ام تقول البعد محتوما ونحو افي الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر
ابيك ام متجاهلينا ونحو اسرعا تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين وقيل لا يغتفر
الفصل بهما ولو باجنبي نحو اانت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سيبويه
والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الماضي بشروط المضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر
بشروطه ايضا وزاد ابن مالك في التسهيل وشرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال
لا للاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقالوا لا نعلمه لغيره وزاد ابن هشام
في الظن من اشتراط الاستفهام ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فيجوز الحكاية ايضا مراعاة

للاصل

تنازع العاملين

للاصل نحو اتقول زيدا منطلقا تنبيهان الاول اذا جرى القول مجرى الظن فى ذلك فهل يجوز فيه ما جاز فى الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال فى النهاية نعم واقره ابو حيان فى الارتشاف وقال الشاطبى لا فانه فى التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجرى مجرى الظن فى المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال فى العمل فقط قال بالمنع انتهى الثانى قال بعض المحققين القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد مع عدمه بمعنى اللفظ اللسانى هكذا ينبغى ان يفهم ويظهر اثر المعنيين فى ان الاول لا يقتضى وجود لفظ الثانى يقتضى وجوده فى الخارج واحد الازمنة الثلثة انتهى هذه خاتمة لمبحث الافعال فى الكلام على التنازع ويسميه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة اذا تنازع عاملان مثنى عامل بالمعنى الاعم او الاخص وقد عرفتهما سواء اتفقا فى العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على اقل مراتب التنازع واكثرها فافهم قاله المصنف فى حواشيه يعنى ان التنازع قد يقع فى اكثر من عاملين كما ستراه لكنه اقتصر على ذكر العاملين بناء الاقل ما يقع فى التنازع ولانه اكثره استعمالا ولا يخفى ما فى عبارته من الطباق بين الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه فى العمل ظاهرا مفعول التنازع من باب تجاذبنا الثوب اى اسما ظاهرا فخرج المضمر وتبع فى ذلك ابن الحاجب فهو بان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا فى صحة الاضمار فيهما فلا تنازع فى ضربت واكرمت وتعقبه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتاتى فى المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاعتراض لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع فى الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع فان قلت الوجه الذى ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتاتى فى المضمر انما يتم فى المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت الصحيح ان هذا ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف وذلك لان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا تنازع فى ما قام وقعد الا زيد لا مرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا واياما كان فهو غير متاتى فان كان ظاهرا فانه يقتضى ان نقول فى نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او قاموا وقعدا او وقعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا والا انت لم يتات الاضمار فى احدهما اذا اعمل الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر وضميرا حاضرا فتقول ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انت وتقيس ذلك على اعمال الثانى فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميرى المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظه والضمير فى باب

التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه فى التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم الوجه الثانى ان الاضمار فى احدهما يؤدى الى اخلاء العامل الاخر من الايجاب لان الفعل المنفى انما يصير موجبا بمقارنته الا المعمول لفظا او معنى فاذا لم تقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفى والمقصد بخلاف ذلك واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصل ما قام وقعد الا انا ما قام احد ولا قعد انا فحذف حذف من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفى والاستثنا عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام معلوم اى وما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ كما شرحناه لكن يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل وليس مما نحن فيه كالايتين المذكورتين لان المحذوف فيهما مبتدأ وهو مما يحذف بخلافه فى المثال فان المحذوف فيه الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور فى شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع عن العرب قال ما صاب قلبى واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا وقال ما جادرايا ولا اجدى بحاوله الا امرؤ لم يضع دينا ولا دينا وتخريجه على مذهب الفراء فى قام وقعد زيد ضعيف لضعفه وتخريجه على حذف الاول ابدا او نام من الاول لدلالة الثانى عليه فيه ايضا حذف الفاعل فما انفكت المسئلة عن اشكال وقوله بعدهما صفة ظاهرا او ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد العاملين واحترز بذلك عما اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت فانه يتعين المعمول فى الصورتين لان يكون للاول لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد ما يشغله فاذا جاء الثانى لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له فلا يكون فيه مجال للتنازع وليس هذا بمتفق عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى وقوع التنازع فى الاول وجرى عليه الرضى وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وذهب الفارسى الى وقوعه فى الثانى واستظهر المرادى وقوعه فيهما واستغرب ابو حيان القولين فلك جواب اذا اعمال ايهما اى العاملين شئت فان شئت اعملت الاول وان شئت اعملت الثانى باتفاق النحويين لان كلا مسموع وانما الخلاف فى المختار كما سياتى بيانه تنبيهان الاول فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لا بد ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه فلا تنازع بين مطلق ويحب فى الواعدين من قول الشاعر عدينا فى غد ما شئت انا نحب ولو مطلت الواعدينا لعدم طلب كل منهما لان المطول موعود لا واعد فالواعدين مفعول لنحب لا غير ومفعول مطلت محذوف اى ولو مطلتنا او هو منزل منزلة ما لا مفعول له اى ولو وقع منك مطل قال ابن هشام فى الاول

بنحو ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت

ولا تنازع بين فعلين او اسمين اكد احدهما بالاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يؤت به
للاسناد بل لمجرد التقوية للاول ولهذا قال الش فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس
احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثاني لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اتاك
اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني انتهى وغيره وما ذكره هو مختار ابن مالك ووافقه
الدين ابن النحاس وابن ابي الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد سواهم بل صرح الفارسي في قول
الشاعر فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق تواصله بانه من باب التنازع والاضمار
في احدهما انتهى ومثل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد
المسئلة قوال ثلثة الثاني ظ كلامه انه لا يشترط في العاملين المتنازعين ان يكون من غير نوع الحروف
الجمهور على اشتراطه لانه لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين
مستدلا بقوله فان لم تفعلوا فافعالهم شاغ ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا
ويشترط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل و
عسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف
الثالث ظ كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه
الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب نحو
ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين بل يجب عنده ان يقال
فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به الرابع قال ابن هشام في المغني العاملان في باب التنازع
لا بد من ارتباطهما اما بعاطف نحو قاما وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول
سفيهنا على الله شططا او يكون ثانيهما جوابا للاول اما جواب الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم
رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
ونحو ذلك من جملة اوجه الارتباط ولا يجوز قام وقعد زيد الخامس ظ كلامه ان التنازع يجري في جميع
المعمولات وهو راي لبعضهم قال بعض الائمة والاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي
الجمع وشرحها ان التنازع في كل معمول الا المفعول معه والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط
انتهى وقلت وكان ابن معط رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية تقول في الحال ان تزرني ضاحكا
انك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاحوا اعادة الحال كالاول

الا ان البصريين يختارون الثاني لقربه ولعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها والـ ...
الاول لسبقه وعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر واتهما اعملت اظهرت الفاعل في المهمل موافقا للفظ

قال ابن معط وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان ضرب
بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربك بكرا ضربا شديدا وفي النهاية لابن الخباز ويجوز التنازع
في المفعول معه نحو قمت وسرت زيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت وزيدا اياه ان اعملت الاول انتهى
الا ان نحاة البصريين نسبة الى البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري
افصحهن الفتح وهو المشهور والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا
بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون العامل الثاني لقربه من المعمول فالاولى ان
يستند به دون البعيد ولعدم استلزام اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة
قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذ اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول الذي
هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة والعامل ثم العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها اذ
هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما
قال الرضي ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه وكاد يخرج زيد والنحاة البصريون
الكوفيون يختارون اعمال العامل الاول لسبقه على غيره من العوامل وعدم استلزامه الاضمار قبل
الذكر وهو عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واعمال الثاني يستلزم ذلك وهو ضعيف واجيب بان
بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب كما في باب نعم وربه رجلا وضمير الشان فهو
شايع من غير ضعف وقدم المص نقل مختار البصريين اشارة الى انه المختار عنده ولا شك ان الاستقراء
شاهد بان استعمال الثاني اكثر وقيل هما سيان في العمل لان لكل مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا
تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق
بالاول لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم
ار ذلك نقلا قاله في التصريح تنبيه قال في التسهيل فانقله عن الكوفيين هو الذي تضافر عليه نصوص
النحاة وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكي عنهم واتهما اي العاملين اعملت الاول او الثاني
اظهرت الفاعل في العامل المهمل من العمل في الظاهر اذا اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت العامل في
الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للظاهر في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسر
والموافقة بين المفسر والمفسر ملتزمة فتقول على اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك وعلى اعمال الثاني
ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل

اما المفعول فالمهمل ان كان الاول حذف

الذكر وذهب الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة
عليه متمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها واراد ها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا
ولا ارادوا قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه
يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور انتهى وذهب الفراء الى انه
يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول اخر حكاه في البسيط انه
يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني
ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب اكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد
فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني الزيدان هما جئت بالمنفصل
لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية
نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم
البصريون والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى ربما الصحيح ما ذهب اليه البصريون لشهادة
السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال هوينني وهويت الغانيات
الى ان شبت فانصرفت عنهن امالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تنبيه ما عزوته الى
الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في الاستثناء حذف الفاعل
لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في
قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى اما المفعول
فتارة يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل عن العمل في اللفظ ان كان هو الاول حذف المفعول ولا يضمر فيه
اذ لو اضمر والحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وذلك انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل اجتنابا من حذف
العمدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيجب حذفه قال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وقال هاؤم اقرؤا
كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر و
بعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ
للود تنبيهان الاول المجرور حكمه حكم المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلتبس نحو مررت ومر بي زيد فان
اوقع حذفه لبس وجب اضماره مؤخرا نحو رغبت ورغب في زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت فيه الثاني

او الثاني اضمر الا ان يمنع مانع وليس منه حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين

قضية اطلاقه حذف المفعول ولو كان العامل من باب ظن وهو الصحيح لما سياتي وفيه ثلثة اقوال اخر
قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظنني وظننت اياه
زيدا قائما وقيل يضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه لانه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب وهو على صورة الفضلة
فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما
واصحها الاول الذي اقتضته عبارة المصنف لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو اسد المذاهب لان
الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد
تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان
لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقال اياه اما مقدما او مؤخرا ولا يجوز
حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل الثاني هو اضمر اي
المفعول وفي حكمه المجرور في المهمل مطابقا للظاهر ولا محذور فيه لرجوع الضمير الى مقدم متقدم رتبة و
ان تاخر لفظا لانه معمول للاول فحقه ان يليه نحو قام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك و
بعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
هو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه بغير معارض فيضمر وجوبا الا ان يمنع
الاضمار فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول خبرا عما يخالف المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وغيره
والتذكير وضده لكن المصنف لا يسلم ان تكون المسئلة من باب التنازع ولذلك قال وليس منه حسبني و
حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين خلافا لمن قال انه منه وان حسبني وحسبتهما تنازع
منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع اظهاره لانه ان
اضمر مفردا ليطابق المرجع خالف المفعول الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول لانهما مبتدأ وخبر
في الاصل خالف المرجع لا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكون ثاني مفعولي حسبت وهو محذور كما عرفته و
اجازه الكوفيون لدلالة منطلقا عليه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضماره مقدما
على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب
اليه المصنف تبعا للجماعة من المحققين منهم ابن هشام وصاحب الوافي ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان
الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا
لكل من العاملين من حيث المعنى فينتفي التنازع ضرورة وما قيل من انهما تنازعا فاذا انا متصف بالانطلاق من

من غير نظر الى كونها مفردة او مثناة ليس بشيء لان التنازع لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال
ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كون منطلقا مثلا في نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر
عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني
واذا انطقت به مفردا بطل كون الثاني يطلبه ومن هنا ظهر للمص فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من
جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع
الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن
مع قطع النظر من الاعراب فانك ان اعربته بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا وذلك
نحو اكرمني واكرمت زيدا او زيد وهذا انما الاخلاف في انه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشية الاوضح
وهو جدير بالقبول لعدم شذوذ اليه قول الفاضل الهندي ان التنازع في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع
تنبيهان الاول مقتضى كلام المص عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشترطه بعضهم ليخرج نحو
قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه قصد فيه الى التنازع لاسند
احد اسمي المفعول الى السببي الذي هو غريمها والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتدا لانه
لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتاخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين
وفي كل منهما ضمير وهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اباه وعمرو
الاول بان عود الضمير من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا تحقق الالتباس والارتباط والثاني
بانه ما علل به امتناع التنازع في الاول بات ايضا في الثاني نحو زيد ضربت واكرمت اباه لان احد
العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتفصيل
السببي بالمرفوع ولم يشترط الاكثرون هذا الشرط كالمص ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد
ابن مالك الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا عفو
وعافية في الروح والجسد وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثة
وثلثين فتنازعت ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق و
هو ثلثا واعمل الاخير منها واعمل الاولان في ضميرهما وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس ولا اصل فيه تسبحون
الله فيه اياه وهنا انقضى كلام المص على ما يتعلق بالافعال فشرع في الكلام على ما يتعلق بالجمل
فقال الحديقة الرابعة في الكلام على الجمل وما يتبعها من ذكر اقسامها واحكامها الجملة لغة جماعة الشيء

الحديقة الرابعة في الجمل

كذا في القاموس واصطلاحا قول اي مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ و
اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد فهو اخص من اللفظ لاختصاصه بالموضع
لخلافه كما مر بيانه في صدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على
المركب مجاز وعليه ابن معط وقيل حقيقة في المركب سواء افاد ام لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل
حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل
انه يطلق على المهمل فيرادف اللفظ حكاه العلامة ابو حيان في شرح التسهيل في باب ظن وجزم به ابو البقا
العكبري في اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز اجماعا تضمن كلمتين حقيقة او
حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه اذ التثنية على ما اصطلحوا عليه اخص من العطف فكانه قال كلمة و
كلمة فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فزيد قائم مثلا بصورته
المجموعية متضمن لزيد قائم بصورته الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج بهذا القيد
المفردات باسناد متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا متلبسا او حاصلا او ملصقا به او
صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين باسناد احدهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية
والجملة التي احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قائم لا يصدق التعريف عليهما اذ الاولى متضمنة للجملتين
والثانية لجملة وكلمة اجيب بان تعرضه لكلمتين لبيان اقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فاشتمال الصورتين
على اكثر من كلمتين لا يضر ولتعلم ان المراد بالاسناد هنا هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى سواء حصل
مع ذلك فائدة ام لا وفي قوله باسناد بالتنكير اشارة الى ذلك فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا
لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرطه الفائدة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم هنا
بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على بابه قاله
بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي بل هو بالنظر الى المفهوم على بابه ايضا لان الجملة
اكثر عموما للافراد من الكلام فتدبر انتهى وما ذكر من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند
الاكثر وقد ذهب بعضهم الى انهما مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من
حد الكلام قال ويسمى الجملة وفي قول المص عند الاكثر نظر لان الاكثر على انهما مترادفان قال
البدر الدماميني في التحفة ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انه راي الجميع لانه قال في باب المبتدا
والخبر الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الاشباه والنظائر قال الشيخ محي الدين ناظر

فان بدأت باسم فاسمية نحو زيد قام وان تصوموا خير لكم

٤٠٤

الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر
فليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني و
الكلام اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن
السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو
ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من
الناس والصواب انها اعم اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجزاء جملة الصلة كل
ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف
الكلام والجملة انتهى واجاب ناظر الجيش عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليها اطلاق مجازي من
باب اطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركب يفيد
المراد في الاعم الاغلب هذا كقولهم ان المبتدأ مقدم في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع
المانع في بعض الصور نحو جاء الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير وله نظائر وكذا ذكر الدماميني في شرح
المغني ما حاصله ان الخلاف في المسألة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ونازع الشمني في ذلك الحق ما قال
الدماميني تنبيهات الاول لما فسر به الاسناد في حد الجملة هو قضية كلام جماعة في مثل هذا المقام اذ لو اريد
بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم
تفسير الاسناد بالمشتهر مطلقا يلزم منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واختار بعض
المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا
او اصلا فلا تكون الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فتأمل الثاني قال الشيخ شيوخنا الحرفوشي في شرح التسهيل شيخ
للمصنف ربما اوهم كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى وقال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشامي
ما اوهمه كلام بعضهم نظرا الى ان القرآن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر ان المانع من اطلاق
الجملة على القرآن شرعي لايهامها معنى الاجمال واشعارها به لا لغوي انتهى فتأمل فان بدأت اي صدرت الجملة باسم صريحا
كان او غيره فاسمها جملة اسمية اي فتسمى اسمية نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم مجردا
نحو زيد قام وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قام للجملة الاسمية لا غير هو قول الجمهور
لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها فعلية على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم
والتأخير او مؤولا بنحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالصدر

المسند

وان زيدا قائم اذ لا عبرة بالحروف او بفعل ففعلية كقام زيد وهل قام زيد وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والمقدر كالمذكور

٤٠٥

المسند او المسند اليه فلا يضر في التسمية ما تقدم من الحروف لغرض ما نحو اقائم الزيدان وان زيدا اخوك ولو
غير الاعراب والمعنى ان زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحروف في ذلك فالجملة المذكورة
كلها اسمية لكونها مبدوءة بالاسم بالمعنى المذكور او بدأت بفعل متصرفا كان او جامدا تاما او ناقصا فاسمها جملة
فعلية اي تسمى فعلية نسبة الى الفعل لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد
قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهل قام زيد مما تقدم فيه الحرف اذ لا عبرة به كما تقدم والمعتبر ايضا في
الصدر ما هو صدر في الاصل فلا يضر ايضا تقدم المعمول الموجب او المجوز نحو كيف جاء زيد واياك نعبد و
فريقا هديتم واي آيات الله تنكرون جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التأخير وكذا نحو هلا زيدا ضربته ويا عبد
الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدرها في الاصل افعال والتقدير
هلا ضربت زيدا وادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل والمقدر كالمذكور في الحكم
تنبيهات الاول زاد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وفي
الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا باستقر المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما وسيأتي
تفصيل الاقوال في هذه المسألة في محله ان شاء الله وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من
قبيل الفعلية لما مر الثاني قال ابن هشام في المغني مما يجب على المسؤول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية
لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها ما صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه
هذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا تقدمه من تأخير وما بعد اذا
متمم لها لانها مضافة اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينما نحن نرقبه اتانا
اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف فضلة لا
الجملة الاسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر جملة فعلية قدم ظرفها كما في نحو
متى تقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ او مرفوعا بمبتدأ محذوف
كائن تقديره او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا
باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رأيته مذ يومان فان تفسيره عند الاخفش
والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية
لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها
وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال الخوفي المعنى من الزمان الذي هو يومان ومنذ مركبة

من من

من حروف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها ولا محل
لها لانه صلته الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم
خبرها عند الاخفش ومبتداها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت
ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان يقدر ماذا مبتدأ والفعلية
الفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام
له الصدر الخامس ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز
تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية
وتقدير الفعلية في قوله فقلت اسرى سرى انتم عاد في حلم اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا
لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف
تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ
فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية وان قدر
زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة قدر فان ابتدائي بسم الله فاسمية
وهو قول البصريين او ابدأ بسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير
الاغاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها
فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما
مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه في قولك ما انت وموسى
فانها ايضا يحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش
وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا
معه اذ لا بد من تقدير فعل اي ما يكون او ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على الخلاف المتقدم
كيف انت وموسى الا انها تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب
فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية
للتناسب وذلك لانه عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين فيه ايرجح فيه الفعلية نحو موسى
اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل الى هنا كلام المغني
ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان وقعت خبرا عن مبتدأ فاسمها جملة صغرى وان كان

خبر المبتدأ فيها اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه وابوه قائم
فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدأ وهو زيد والجميع من المبتدأ
والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر المبتدأ فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى
باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه
منطلق صغرى لا غير لانه خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى
باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها
ايضا ثلث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه
كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل
حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا تنبيهان الاول الجملة
الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدأ كما مر تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه و
تفسير المصنف شامل لذلك واما تفسير غيره بانها الاسمية التي خبرها جملة فغير مطرد لخروج
المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع
امثلة احدها نحو انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل
ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد
وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة الثاني نحو زيد قائم
ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير
استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان
يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها انتهى قال الدماميني يشير الى الخلاف الذي جرى فيما يتعلق
به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون
تقدير ما هو الاصل اولى او اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر
ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسئلة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي
اشعار بانه لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو انما انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف
من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد و
زيد قائم وافي الدار زيد ولعندك زيد اذا لم يتصل عليها تعريفها تنبيهان الاول قال ابن هشام في المغني

تمة الجمل التي لها محل سبع وهي الخبرية والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جازم او التابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والتي لا محل لها سبع ايضا المستانفة والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة لما لا محل له

وقد عبر بقوله صغرى وكبرى كما فعل المص انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح انه لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال يهجو اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال في الجامع لا يتطرد تاويل اسم التفضيل بما لا مشاركة فيه نحو ربكم اعلم بما في نفوسكم وهو اهون عليه خلافا للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من فال مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل او صفة مشبهة مطرد عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد وعلى ذلك المتاخرون الثالث تنقسم الجملة الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه هذه تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما هو المشهور والحق انها تسع كما سياتي بيانه وبدا بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي عكس نظر الى الاصل هو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها محل من الاعراب فذلك لحلولها محل المفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل من الاعراب احدها الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة المفعول بها والرابعة الجملة المضاف اليها الخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم والسادسة الجملة التابعة لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب سبع ايضا والجمل التي لا محل لها من الاعراب الجمل سبع ايضا احدها المستانفة ويعبر عنها بالابتدائية وهو اعبر به المص في ما سياتي والثانية الجملة المعترضة والثالثة الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم والسادسة الجملة المجاب بها شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وعندي ان الاولى في هذا الموضع من الشرح عن نظمها فقلت مستعينا بالله الجمل المعربة المحل سبع على المشهور فاستمل خبرية وما قد وقعت حالا او مفعولا بها قد اوقعت وما اليها قد اضيف وكذا جواب شرط جازم بالفاء او اذا وما اتت تابعة لمفرد او جملة لها محل قاعدة اما التي ليس لها محل فسبع بنصها من سالف الابتدائية التي جرت معترضا بها وما قد فسرت

تفصيل الاولى مما له محل الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ ومحلها الرفع او النصب

وصلة الموصول والجواب القسم وما بها يجاب شرط اتى للفعل غير جازم وما اتت تابعة لعادم محل اعراب فخذها كلها منظومة في نسق واشكر لها ونظمها الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم المرادي فقال جمل اتت لها محل معرب سبع لان حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب او ذو محل فاعدد وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد وانك سبع ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدى وجواب اقسام وما قد فسرت في اشهر والخلف غير مبعد وبعيد تخصيص وغير معلق لا جازم وجواب ذلك اورد وكذاك تابعة لشيء ما له من موضع فاحفظه غير مفند هذا تفصيل الجمل التي لها محل من الاعراب وبيان موضعها والجمل التي لا محل لها منه وبيان كل واحد من القسمين الجملة الاولى مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ المتقدم ذكرها ومحلها من الاعراب الرفع في باب المبتداء نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قوم يجيء بخبر او النصب في باب كان نحو كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا يفعلون وباب ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل يصدق تنبيهان الاول قال ابن هشام اختلف في نحو زيدا اضرب وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتداء رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدماميني وعلى هذا القول لا يتعين النصب اذ يجوز ان يقدر مفعول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ولا يجوز ان يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال غير واحد من المحققين وهو وهم نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتداء قال ابن هشام لاتفاقهم على ان هذا الصلة الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد كيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب قال ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه انتهى قيل وفي هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم او غيرهم ممنوع فانهم يمنعون ان يقال زيدا اضربه انتهى الثاني جواز الوقوع بتاويل قول محذوف هو الخبر فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه او مقول فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج

وانما التحقيق الا ذلك كثيرا من الدهر المقدم ذكره والثالث جواز الوقوع من غير تأويل وهو قول جماعة
منهم ابن الانباري والرضي والتفتازاني وابن هشام والبيضاوي وابن مالك في التسهيل لا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن
الانباري وبعض الكوفيين في منعهما خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح ان الناقل
هو المشهور وقد حققه في حواشيه بان قال لا يخفى ان المبتدأ انما يوضع ليبنى عليه حال من احواله فيجب ان
يلاحظ الخبر من هذه الحيثية ولهذا لا يدعى ان الخبر يجب ان لا يكون قائما به او محمولا عليه بالمواطاة ايجابا
او سلبا حتى ينتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا وبصورة الاستفهام الداخل على المبتدأ بل يكفي
ان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدأ فانه كاف في اثبات ما نحن بصدده ويشهد
لذلك ما تجده من الفرق بين زيدا اضربته وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه
على وجه يكون حالا من احواله بل انما قصد تعيين محل الضرب وفي الثاني مبتدأ لانه لوحظ معه الفعل من
حيث انه حال من احواله ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا جرى على ظاهره كما في قولك
اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث
انه حال لزيد وفيه مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك
وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم به
واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين
المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى ازيد حصل في الدار او السوق فلا يتصور تقدير القول
اذ لم يقع الانشائية خبرا للمبتدأ وليس المعنى زيد احصل في الدار او في السوق الا ترى انه لو قدر باسم الفاعل
كان الاستفهام داخلا في المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على
المبتدأ ههنا بخلاف زيد اين هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا
فوجب تقدير القول واما في اين زيد فانما وجب التقديم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي بين زيد وخبره
المقدر بمعنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق كما تقدم فلا وجه لتقدير القول انتهى لكن قال العلامة
الكافيجي لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع في كل ذلك
ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا
قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم تحصل
الفائدة لو قلت زيد قام عمرو ومطابق لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه وهند

قام

قام ابوها والزيدان والهندان قام ابوهما والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن او مذكور كزيد
ضربته او محذوف مقدر ان علم وجر بمن التبعيضية كالسمن منوان بدرهم اي منه او بفي الظرفية كقوله
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اي نساء فيه ونسر فيه او مسبوق بمماثل لفظا ومعنى كقوله
اضحى فالذي نوصي به انت مفلح فلا تك الا في الفلاح منافسا اي انت مفلح به او ناصبا فيه اسم فاعل كقوله
سبل المعالي بنو الاعلين سالكها والارث اجدر من يحظى به الولد اي سالكها ومنع ذلك بعضهم او نصب
بوصف نحو الدرهم انا معطيك اي معطيكه وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف والمبتدأ كل كقراءة
ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة
تعود وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع قالوا لان كلا لو نصب للزم وقوع
مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا مبتدأ او تاكيدا كما قرئ بهما في قوله تعالى ان
الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا في البيتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا
في العموم والافتقار نحو ايهم يسئلني اعطه وهل احد يدعوني اجيبه اجيبه الاول شرط او خبر ان جزمت
الفعلين وموصول ان رفعتهما والثاني مشبه بالشرط يحتاج الى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه كما
يتم بالشرط معنى اسم الشرط وكما يتم بالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم له سلفا في ذلك ويضعف
ان كان المبتدأ غير ذلك كقراءة السلمي افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اي لا يبغونه وقوله وخالد
يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد ساداتنا اي يحمده ساداتنا واما المرفوع فقد
صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان والرضي بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض
الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ واجاز بعضهم حذفه مبتدأ كما في قوله تعالى ان هذان
لساحران عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل في المغني عن ابن عصفور جوازه حذفه في نحو زيد هو
القائم قال مع قوله هو وغيره انه لا يحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف
تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احديها
ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام
قام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد
على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل هو العامل في
المبدل منه ان يصح المسئلة انتهى الا اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتدأ لفظا ومعنى فقط فلا

بجملة

او على شامل له او على اشارة اليه او نفس المبتدأ

محتاج الى الضمير بل هذا الاشتمال كاف فى ربط الجملة بما هى خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة
الاولى مبتداء وما اسم استفهام مبتدء ثان والحاقة الاخيرة خبرها والجملة خبر المبتدأ الاول والرابط
بينهما اشتمالها عليه معنى لفظا والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم
ولا بمقام التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع فى ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب
اليمين والثانى نحو زيد جاءنى ابو عبد الله كنيته اجازه الاخفش وتبعه ابن خروف ومنعه سيبويه والجمهور
واستدل المجيز بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدء وجملة
يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين
خبر المبتدء والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون الذين
مبتدء بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او الضمير المحذوف اى منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل والتقدير ماجورون قاله فى المغنى او اشتمل
على شامل له اى للمبتداء فهذه الاشتمال ايضا مغن عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدء وجملة نعم الرجل
خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس الذى يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق
على ما هو المشهور ويلزم عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل للمبتدأ
ولا قائل به وقيل الرابط اشتمال الجملة على المبتدأ معنى بناء على قول الاخفش فى صحة تلك المسئلة وعلى القول
بان ال فى نعم وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اى المبتدأ فيقوم هذه الاشارة مقام الضمير
فى الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا
قدرت ذلك مبتدءا لا تابعا للباس وخص ابن الحاج فى المسئلة بكون المبتداء موصولا او موصوفا والاشارة
اشارة البعيد فيمتنع عنده زيد قام هذا بعينه وزيد قام ذلك لمانع والمجيز قوله تعالى ان السمع والبصر والفواد
كل اولئك كان عنه مسئولا كذا فى المغنى وعبارة الارتشاف فى النقل عن ابن الحاج اكثر ما ورد فيه ذلك اذا
كان المبتدء موصولا او موصوفا فيحتاج الى اعادة بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كذلك وذلك واولئك
يكون له موضع ليس للضمير لانه لا يدل الضمير دلالة على البعد ظاهر هذا انه لا يمتنع عنده فى غير ذلك وان كان
قليلا بل مفهومه ان ذلك كثير او كانت الجملة نفس المبتدأ فى المعنى فلا تحتاج الى الضمير لارتباطها به بلا
ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين من ان هو ضمير الشان
وهى ضمير قصة وكما فى قولك فهو حسبى الله والتحقيق ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ

كما فى عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادى وغيره تتمة ويغنى عن الضمير
فى الربط اربعة امور اخر احدها العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه هى الخبر او
بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففى يغضب ضمير عايد على زيد قال وانثار غير يحسر الماء
تارة فيبدو وتارة يجم فيغرق كذا قالوا وقال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اى
ينكشف عنه قال الدمامينى لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه والثانى
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ففاء السببية نزلت الجملتين منزلة الجملة
الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعين خبرا نحو
ان قام يغضب عمرو والمحل لذلك المجموع فالرابط فى الموضعين فى الحقيقة هو الضمير فمعنى زيد يطير
الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب فيغضب نص عليه فى المغنى قال وهو بديع وسبقه الى ذلك الرضى
الربيع وفى الارتشاف عن ابن الحاج وجدت فى الاسئلة التى سئل عنها ابن ولاد ابا اسحق الزجاج قال
لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن ابن عصفور ان الربط
بالفاء متفق عليه الثانى العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام
وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل
بدليل جواز هذا قائم وقاعدون هذان يقوم ويقعد قاله فى المغنى الثالث الشرط المشتمل على ضمير هو
الرابط فى الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام الرابع ال النائبة عن الضمير وهو قول
الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى
المأوى اى مأواه ومن منع قدر هى المأوى له تنبيه اختلفوا فى الرابط فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها انه النون والتقدير وازواج الذين على حذف المبتدأ المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون العايد على المبتدأ المحذوف الثانى انه كلمة هم
محذوفة هى وما اضيفت اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اى ازواجهم يتربصن وهو قول
الاخفش وقيل المبرد واما بعده اى يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش الثالث انه الضمير
القائم مقام الظاهر المضاف للضمير والاصل يتربصن ازواجهم فجئ بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن
فامتنع ذكر الضمير الذى اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير
المذكور وقيل التقدير فيما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدء هو المضاف المحذوف اى حكم الذين

يتوفون

الثانية الحالية وشروطها ان تكون خبرية

يتوبون منكم ثم ابتدأ بتربصن تفسير للسلو فلا اختارج بالجملة حتى يحتاج لرابط ونقل الطيبي في
حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعفه بما فيه من حذف خبر مقدم ومبتدأ مؤخر و
تقديم وتأخير وهو تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية وهي الواقعة
حالا ومحلها من الاعراب النصب شروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر نسبة المفرد
الى الكلية لانها خبر لكن هذا باعتبار الاصل دون الحال كما سيأتي فالتنبيه على هذا على بابها ولا يجوز
ان يكون انشائية لانها وان كانت كخبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها تبلد القيود تكون ثابتة باقية
مع ما قيلها والانشاء لا خارج له بل يظهر له مع اللفظ ويزول بزواله فلا يظهر تصلح للقيد لذا لا يقع
الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة الاشاذا هكذا قرره الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها
خبرية لان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية اما
طلبية او ايقاعية بالاستقرا والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وزوجت فغير منظور فيها الى وقت يحصل فيه
مضمونها بل المقصود بها مجرد الايقاع وهو منافق لصدقت لو وقع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ
ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون الا
خبرية قال واما قول الامين المحلي ولا تفجر مطلب فان الطالب ان يفجر ان لا ناهية والواو للحال فخطا
والصواب انها عاطفة اما مصدرا ايبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب
وعدم فجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تفجر اعراب ولا نافية للنصب مثله في قولك ايتني ولا اجفوك
بالنصب وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل لا تفجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية
والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني في المنهل يجوز ان يريد هذا
القائل ان جملة النهي خبر مبتدأ محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبر المبتدأ بالتاويل
غير مستنكر فالمعنى اطلب بها وانت منهي عن الفجر ولا خطأ اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على انه
اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدأ فلم لا يجوز وقوعها انشائية ماولة بالخبر كما
يكون ذلك في خبر المبتدأ او كونها قيدا للعامل ولا ينافي ذلك وقد صرح التفتازاني في شرح التلخيص
في قول ابي النجم ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
او كون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير عين ما كان قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ونص عبارته

في قوله طلب

غير مصدرة بحرف الاستقبال ولا بد من رابط فالاسمية بالواو والضمير

الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور ثم دعوى الاجماع على ان الحالية لا يكون الا خبرية مقدوح
فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز وقوع الامر ونحوه حالا نحو وجدت الناس اخبر
تقله واجيب بانه على تقدير مقولا فيهم الشرط الثاني ان يكون غير مصدرة بحرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن فلا يقال اجررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال في الظاهر
وان لم يكن حقيقة اذ الحال التي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال
اشار اليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني بان الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلثة
على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل
منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى
وقرره بوجه اخر سيأتي انه تعم مع ما فيه تنبيها ان الاول لخرج بهذا الشرط الجملة الخبرية الشرطية
فلا تكون حالية كما قال المطرزي لا يقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط
فان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا عن الحال له فقلت وهو ان يسأل يعط ويكون الحال هي الجملة
الاسمية يعني فرفلمن تصدير الحال بدليل الاستقبال لان الحال اثباتا اتصاف صاحبها بمضمون
الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب الوافي يجب
تصدير الشرطية بضمير ذي الحال الا عند انسلاخ معنى الشرط نحو انا ايتك ان اتيتني وان لم تاتك و
اكرمه ان شتمك واطلبه ولو بالصين انتهى قال شارحه اذ المعنى في المثال الاول اتيك على كل حال
والا فكيف يصح ان يكون الشيء مشروطا بامرين متناقضين وكلمة ان في هذا الموضع لا يكون لقصد
التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي بل المراد معهما
ثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين الاخرين قيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال انه شتمك
واطلب العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فيهما كالمثال الاول وصوبه ابن هشام في شرح بانت
سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد
فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني وفي البسيط من الخبرية الشرطية فيقع حالا
خلافا للمطرزي انتهى الثاني قال الهوادي اذا نظرت الى قياس قولهم في الحال المقدرة انها هي
صفة مستقبلة بتقدير وقوعها انتهى فتدبر والشرط الثالث انه لا بد لها من رابط يربطها
بما هي حال منه لما تم فالجملة الاسمية تربط بالواو والضمير جميعا الغشا بنان الربط من حيث علة

والفعلية ان كانت مبدوة بمضارع مثبت بدون قد بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع
او بالجملة

دلالتها على عدم ثبوتها الذي هو من شان الحال لظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو قوله تعالى
الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او باحدهما اي الواو فقط
نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما جعلت الواو في هذا الباب رابطة لانها
تدل على الجمع والغرض احتمال جملة الحال مع عامل صاحبها قاله في التصريح وزعم ابن جني انه لا بد من تقدير
الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت الواو عليه او الضمير
فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه نادر وصحح ابن الحاجب في الكافية بضعفه
قال ابن مالك اذا على الزمخشري هذه من المسائل التي حرفته عن الصواب واعجزت ناصريه عن الجواب وقد تنبه في
الكشاف فجعل قوله تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا في لا معقب لحكمه قال ابن مالك
وانفراد الضمير عندي اقيس لان الحال تشبه بالخبر والنعت وليس شيء منهما يربط بالواو انتهى وقد حكي عن
الفراء مثل ما ذهب اليه الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري رجع عن قوله ولا شك ان الربط بالواو
فقط اكثر من الربط بالضمير فقط صرح به ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني
قلت يوهم انه في الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى
الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال البعض من حصر هذه الواو في اولها انتهى وقد تخلو الجملة من الواو
والضمير معا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انصفت
النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامرة ورفيقه بالغيب لا يدري وانما قدر الواو
مع امكان تقدير الضمير حملا على الكثير في هذا الباب كما مر تنبيه يمتنع الواو في الجملة الاسمية الواقعة
بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فلا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي
عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة بمضمون جملة نحو الم ذلك الكتاب لا ريب فيه فكما لا يدخل الواو
في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا يدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى ولو دخلت الواو لكان في صورة
عطف الشيء على نفسه قاله في الاوضح وشرحه وهو وارد على قضية كلام المصنف والجملة الفعلية ان كانت
مبدوة بمضارع مثبت بدون قد فترتبط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا
تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا ويمتنع الواو لانه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في الحركات
والسكون فاجري مجراه في امتناع الواو واما ما جاء مع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله نجوت وارهنهم
مالكا فقيل على حذف المبتدا والواو داخلة على جملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر

مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون والا فكالاسمية ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد ولو تقديرا
او معها

الواو فيهما للعطف لا للحال والاصل قمت وصككت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية
للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر بلفظ المضارع او معها
اي مع قد فترتبط بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة
تعلمون حال من الواو في تؤذونني والا تكن الجملة الفعلية مبدوة بمضارع مثبت بل كانت مبدوة بمضارع
منفي او بماض مثبتا ومنفي فكالاسمية في انها ترتبط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي جواز الاوجه
الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما المبدوة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت
في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فان ورد بالواو قدر مبتدا على الاصح كقراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك الواو اكثر والظاهر
عدم التاويل وان كان النافي غيرها جازت الاوجه الثلاثة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يقتضي
الحاق ان واما لن فحرف استقبال لا مدخل له هنا وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع
الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب لما وقع
للحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية لما لم يصح قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا يغني فيه
الواو عن الضمير في كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما تطلع الشمس واما المبدوة بالماضي المثبت فان كان
تاليا لالا نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون او متلوا باو كقوله كن للخليل نصيرا جار او عدلا
ولا تشح عليه جادا او بخلا او تصلة للشرط نحو لاضربنه ان اطاع وان عصى لزم الضمير والخلو عن الواو
وكانت الحال مؤكدة نحو زيد ابوك قد علمت تركت الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه الثلاثة و
هذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد ولو تقديرا اي ولو كان
ثبوتا مقدرا اما المذكورة فكقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير واما
المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو جاؤكم حصرت صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد
والفارسي وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل جميع البصريين الا الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش
الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي حالا بدون قد والاصل عدم التقدير
لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ووجه بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقرب الماضي من
الحال فيصلح اذ ذاك لوقوعه حالا وفيه بحث سياتي في حديقة المفرد ان شاء الله تعالى نعم تنبيه كلامه في لزوم قد ليس

الثالثة الواقعة مفعولا وتقع محكية بالقول نحو قال انى عبد الله

على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان تاليا الا او متلوا باو كان ترك قد اكثر من ثبوتها
نحو ما القيته الا اكرمني واضرب زيدا قام او قعد وقيل بل الترك واجب وان كان معه ضمير كان ثبوتها
اكثر واجتماع الواو وقد احسن من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جائني زيد قد
خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله فجئت وقد
نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يقال جائني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو
وقال الرضي واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضربه ابوه وليس بوجه لعدم
السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سيأتي وتقع مفعولا في ثلث صور
احدها ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكي
بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول قاله البدر بن مالك نحو قوله تع قال اني عبد الله
فجملة اني عبد الله في محل نصب على المفعولية محكية بقال كسرت ان بعد دخول قال وهل هي مفعول
به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان
الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها
بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى قال
ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا
بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعوده لانها نفس المقعود واما
تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى تنبيهات
الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان تحكى على المعنى بالاجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق
فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو فان كانت الجملة
ملحونة حكيت على المعنى بالاجماع فتقول في قول زيد عمرو وقائم بالرفع بالجر قال زيد عمرو وقائم وهل تجوز
الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي ان يلتزموه
في الملحونة الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال
فلان انطلقت وان انطلق وهو منطلق الثالث هل يلتحق بالقول في هذا الباب ما يرادفه كالدعا
والنداء وكلها في معنى القول فاذا وقع بعدها نادى ودعا ووصى ونحوها جملة كقوله ونادى نوح ابنه يا بني

ومفعولا ثانيا لباب ظن

اركب معنا دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي
محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول ام نصبت بقول مقدر ذهب الكوفيون الى الاول
والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي و
نحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني الرابع قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام
هذه الجملة المحكية انه لا يجوز نعت اسمائها ولا تاكيدها ولا العطف عليها لان هذا كله يخرجها
عن نفس الحكاية ويؤدي الى ايقاع النعت او التوكيد على غير معنى فيلبس ان ذلك داخل في الحكاية تقول
لمن قال زيد منطلق قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيدا الظريف منطلق ولا زيد
وعمرو منطلقان لان ذلك كله لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها فجائز سواء كان
المعطوف مفردا او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال اما زيد قائم ولفظا اخر واذا كان جملة
انتصب محلا كما سيأتي الخامس قال ابن هشام من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك بعد القول
فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن
انفسهم كما قال ألم ترني يوم جر سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا والاصل ما لك ومن المحكية
بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ و
تدرسون قولنا هذا الكتاب الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم والاصل ان
لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم السادس قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي
نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله تع فماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا
لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه واخاه
وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك التقدير فقلت له اتذكر
قولك لي اذا لومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور واثبت المحكية
بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في خاتم انظر خاتمك لا
فحذف المقول وهو خاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي دونه وغير دالة عليها نحو ولا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا والثانية ان تقع مفعولا في باب ظن فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو
ظننت زيدا يقرأ فجملة يقرأ من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع نصب على انها المفعول الثاني
لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان

ثالثها باب أعلم وأن تعلق معلقا عنها العامل

وإن جهلت في قول أبي ذؤيب فإن تزعميني كنت أجهل بعدكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل ومفعولا ثالثا
لباب أعلم نحو أعلمت زيدا عمرا أبوه قائم فجملة أبوه قائم في موضع نصب على أنها المفعول الثالث وإنما لم يقع
مفعولا ثانيا في باب أعلم لأن مفعولها الثاني مبتدأ في الأصل والمبتدأ لا يكون جملة والثالث أن تقع معلقا عنها
العامل وقد تقدم معنى التعليق في باب أفعال القلوب وأنه لا يختص بها خلافا لابن عصفور بل هو جار في كل فعل قلبي
فهو على الجملة في موضع المفعولين إن تعدى العامل إلى اثنين نحو قوله تعالى لنعلم أي الحزبين أحصى وفي موضع مفعول
مقيد بالجار إن تعدى به نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسألون أيان يوم الدين
لأنه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول وهي
من حيث المعنى طالبة على معنى ذلك الحرف وفي موضع المفعول المسرح إن تعدى لواحد نحو عرفت من أبوك لأنك
تقول عرفت زيدا ومنه على رأي ابن مالك لعلماء أرى أي برق ههنا لأن الرؤية فيه عنده بصرية كما تقدم وفي البصرية
وسائر أفعال الحواس إنما يتعدى لواحد بلا خلاف الأسماء المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية
لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية لواحد والجملة حال أما المتعلقة بمسموع فتتعدى لواحد اتفاقا نحو سمعت
الصيحة ثانيهما الأول الخلف في نحو عرفت زيدا من هو فذهب الفارسي إلى أن الجملة في موضع المفعول الثاني
على تضمنه معنى علمت واختاره أبو حيان ورد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وذهب المبرد والأعلم
وابن خروف وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال ورد بأن الجمل الإنشائية لا تقع حالا وذهب السيرافي
وابن عصفور وابن مالك وابن الصائغ وابن هشام إلى أن الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هو بدل كل من
كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد وأمر زيد أبو من هو ولا حاجة إلى هذا التقدير لكون الجملة هي
المبدل منه في المعنى وقال ابن الصائغ هي بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني وقال جماعة
من المغاربة إذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو لما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب
على أنها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر
العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكم في
موضع من الكشاف بأنه تعليق وقال في موضع آخر لا يسمى هذا تعليقا وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسد
مسد معموليه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى أنه لا يفرق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر
وغيره ولو كان معلقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت لزيد منطلق قال الدماميني فإن قلت
ما الذي يترجح من القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة

المسرّح

لا

وقد تنوب عن الفاعل ويختص ذلك بباب القول نحو يقال زيد عالم

الآية فإن سل التي يراد بها طلب العلم لا المال إنما يتعدى إلى الثاني بالجار فلو كان وصول سل إلى كم كوصول ظن
في نحو ظننت زيدا أبوه منطلق لزم تعديه إلى اثنين بنفسه وذلك ممتنع وإذا ثبت أنه علق عن الثاني
بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل لأحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الآخر انتهى وفيه
نظر ظاهر الثالث فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع تقول علمت من زيد
وعلمت لزيد قائم وعمرا قاعدا بنصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخباز ومنه قول كثير وما كنت
أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب الموجعات بالكسرة عطفا على محل قوله
ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات بالكسرة عطفا على محل قوله ما البكا قال ابن
هشام رأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس اقتصر مثله أول القياس جواز العطف على الجملة بمحل المعلقة عنها
بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك لكنه لا وجه للتوقف فيه مع قولهم إن المعلق عامل في المحل
انتهى وابن النحاس المذكور هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي النحوي المشهور صاحب ابن مالك
وأخذ منه جماعة من المشاهير منهم أبو حيان وابن نباتة وغيرهما الرابع إنما يعطف على الجملة المعلق عنها
العامل مفرد فيه معنى الجملة كما تقدم من نحو علمت من زيد وغير ذلك من أمور ولا تقول علمت لزيد قائم
وعمرو لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجملة فإذا كان الكلام مفردا يؤدي معنى الجملة
صح أن يتعلق به وإلا فلا فائدة في التصريح وقد تنوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل فيكون محلها من
الإعراب الرفع ويختص ذلك بباب القول لأن الجملة إنما تقع نائبة إذا أريد بها لفظها كما سيأتي وهو
غير متصور إلا في باب القول نحو يقال زيد عالم فجملة زيد عالم في محل رفع على أنها عن الفاعل وفي شرح
الجمل لابن بابشاذ إذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة لقول مقدر كأنه قد
قيل قول هو زيد منطلق ولم يجز زيد منطلق قيل لأنه مفسر للفاعل أي نائبه وهو لا يتقدم على فعله
انتهى وكذا قال أبو البقاء في قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول
أضمر لأن الجملة بعده تفسره والتقدير وإذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن عصفور أن ذلك
قول البصريين والصواب ما ذكره المص من أن النائب هي الجملة بعينها لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة
فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة فإن قلت أليس الصحيح أن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة
فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد لأن المراد بها لفظها دون معناها
ولهذا يقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب والجملة

قال

المركب

الرابعة المضاف اليها وتقع بعد ظروف الزمان

مط يصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدأ
في المثالين المذكورين تنبيه ما ذكره المص من اختصاص النيابة بباب القول لما مر هو المشهور وقيل
تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وقيل في الجملة مط نحو علم قام زيد وهو مبني على
جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها المنع مط وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكرنا
الثاني الجواز مط نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطه
الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وهو
قول الفراء وجماعة من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
ومنعوا يعجبني يقوم زيد وعلى هذين القولين فمراده بالجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا ونائبا عنه
ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في يسير انه على اضمار ان وفي بدا ضمير البداء
المفهوم منه او ضمير السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني فما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم
ينازع في ان من خصايص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان معنى
المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف
مصدري فهو كما يقول الكل في نحو جئت حين قام زيد فان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة
من خصايص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا ماولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع فيه اذ
لانه وجد مطردا في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي
لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام مع من قال بقوله الحق في
مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها
ومحلها الجر فعلية كانت او اسمية قال الدماميني لا ينبغي ان ننظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب
ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون
جملة حقيقة وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى محكوم
عليه لانه منسوب اليه او لان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مالك غلام هذا كلامه فاذا قلت جئت حين
قام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي
لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الحصر ليس
بصحيح وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافة اليها سواء كانت مبنية او معربة منصوبة على

نحو والسلام علي يوم ولدت واذكروا اذ انتم قليل وبعد حيث ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها والاكثر اضافتها الى الفعلية

الظرفية ام لا نحو قوله تع والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها ونحو قوله
تع هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو قوله تع واذكروا اذ انتم قليل
فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور نحو قوله تع اذا جاء نصر الله ولما
عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسياتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات انش
والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا ساويهما في الابهام
او قاربهما في ما مضى او فيما ياتي وذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان وما يختص
بوجه دون كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا بالتثنية كيومين وليلتين
لم تجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم السماع فلو كان غير مثنى ودل على استحضار ما تحته من
العدد استحضارا اوليا كاسبوع وشهر وعام وجمعة فقد نص المغاربة على جواز الاضافة ونص
غيرهم على المنع والجمع غير محدود فيجوز اضافته قال ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة
ان يميل ميلا وقال الاخر ليالي اقتاد الهوى ويقودني وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من
اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست حيث زيد جالس ولا يضاف
الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد تقدم ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه والاستعمال الاكثر
اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه ثمت ويضاف
الى الجملة سوى ما ذكر ستة اخر احدها آية بمعنى العلامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية
المتصرف فعلها مجردا كقوله الكني الى سلمى باية اومات بكف خضيب تحت زند ملدع وقوله
باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونا بما الزايد فعند سيبويه والمصنف
عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما او النافية في قوله
الكني الى قومي السلام رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابن جني انها انما تضاف
الى المفرد نحو اية ملكه ان ياتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كانه راى ان الاضافة
الى الجملة انما ينبغي ان يكون في الظروف وما اشبهها بوجه انه بعيدة من الظروف وانما قدر ما دون ان
المقدرة المعهودة التقدير لان الفعل لم ير منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله
باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان تقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع والذي ارى انها تضاف
الى الجملة وجه ذلك بان الاية بمعنى العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث يعلم به حادث اخر كقولك اتيك

طلوع الشمس البحر نضار طلوعها ابتداء الاتيان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة
الى الجملة واما اشتراط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا او منفيا بما فمحال على السماع الثاني ذو في قوله
اذهب بذي تسلم والباقي ذلك ظرفية وذو وصفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة
اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طي واعربت
على لغة بعضهم فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في وقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه
بحذف الجار فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة قال المرادي في شرح التسهيل والى نحو
هذا كان يذهب ابن الطراوة قال ابن هشام ويضعفه ان استعمال ذي موصولة بطي ولم ينقل اختصاص هذا
الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور وهو الموصوف
بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا
العائد لم يذكر في وقت انتهى وربما قالوا اذهب بذي تسلم ما كان كذا مقسما به ويختلف فاعل اذهب وتسلم بحسب
المخاطب فيقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن والثالث
الرابع لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه
مع اية كقوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح وقوله خليلي رفقا ريث اقضي لبانة
من العرصات المذكرات عهودا وقد تضاف لدن الى الجملة الاسمية ايضا كقوله وتذكر نعماه لدن انت يافع
قال ابن مالك في شرح التسهيل ومما الحق من الظروف بالمضاف لدن فانها تدل على مبتداء الغاية زمانا ومكانا
فاذا دلت على مبتدا الزمان نجريها مجرى الاسماء المبهمة ليس ريث فابدو اما ريث فهو مصدر راث يريث اذا ابطأ وعومل
في الاضافة الى الجملة معاملة اسماء الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت انتهى والاصل
في مثل قولك انظر ريثما تفعل انظر في مدة ريث ان افعل ثم ابنت ريث عن المدة واضيفت الى الجمل كما يجوز
ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها الى ان الفعل بعدها على اضمار ان ويؤيده ظهورها مع لدن
في قوله وليت ولم تقطع لدن ان وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والخامس والسادس قول وقائل كقوله قول
يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي
تنبيهان الاول يشترط في الجملة المضاف اليها خبرها فان كانت الجملة اسمية وصدرت بلا التبرئة بقي اسمها
على ما كان عليه من بناء او نصب فتقول جئتك يوم لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعد لا وان
صدرت بلا وما العاملتين كليس لم يختلف حكمها كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم مقرونة بالفاء او باذا الفجائية ومحلها الجزم نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ونحو ان تقم اقم وان تمت مت فالجزم للفعل وحده

الثاني لا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة الى مقدر الاضافة الى
مصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك
عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان والمعروف انه كان في الجملة ضمير
فصلت عن الاضافة وجعلت صفة كقوله تع واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الثالث ما يجب اضافته الى
الجمل وقد تقدم ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وغير الواجب يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ
واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البناء المناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند
الكوفيين ووجب عند البصريين وقد تقدم ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم وهو ان واخواتها حال كونها اعني الجملة الجوابية مقرونة بالفاء سواء كانت
اسمية او فعلية خبرية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية ولاداة ان خاصة كما مر
ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفاء نحو قوله تع
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في محل جزم جوابا لشرط جازم
وهو من ولهذا قرئ بجزم ويذرهم عطفا على الجملة والفاء المقدرة كالمذكورة نحو قوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها والمقرونة باذا نحو قوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون
في محل جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم وهو ان واما اذا صدرت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان
تقم اقم او محلا نحو قولك ان جئت جئت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا القول
في الشرط تنبيهان الاول قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا
سواء كان اقترنت بالفاء ام لا تقترن وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان
الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعها
مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين في الاصل لانعقاد السببية واللزوم بينهما فيكون
مضمون اوليهما سببا وفي وقوع مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم
الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل هو المحافظة على توفير ما يقتضيه اداة الشرط اما لفظا او محلا
جوابه ان توفير ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظ ولا بحسب المحل
اذ ليست واقعة في موضع المفرد كما قدمناه انتهى وتاول الجزم في يذرهم ونحوه بتقدير شرط محذوف دل عليه ما
قبله اي وان لم يفعلوا يذرهم قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما

بعيضه

السادسة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ونحو ولم يروا الى الطير فوقهم صافات

يكون للجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتاول
بما ورد من ذلك بما لا حاجة اليه الثاني صريح كلام المصنف ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به
لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه
الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الشمني بانه لا وجه له فان المجزوم لا محل في هذا الموضع
وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها قال واما الذي ذكره الجميع فربما يتخيل على ما فيه ذلك
لان الفاء وما بعدها قال واما الذي لو وقع موقعهما ما هو مقصود به مضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه
في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها
انما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما
يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى
ان لو وقع جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم في انها يمكن ان يصلح
مضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل
وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل
التابع غير ملاحظ فيه ما يصحبه لم يرد عليه هذا الذي اورده الجملة السادسة من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اي بحسب متبوعها منصوبا كان او مرفوعا
او مجرورا وهي عند الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع في نحو قوله تعالى من قبل ان يأتي
يوم لا بيع فيه وجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوم وفي محل نصب في نحو قوله
واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم وفي محل جر في نحو
قوله تعالى ليوم لا ريب فيه في محل جر على انها نعت ليوم تنبيه الجملة المنعوت بها تليه شروط شرط في
المنعوت وهو ان يكون نكرة كما مر او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وشرطان في الجملة احدها ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف اما ملفوظ كما مر او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها
شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات الثاني ان يكون خبرية فلا
مررت برجل اضربه والنوع الثاني المعطوفة بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشري

السابعة التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الصغرى وتقع بدلا بشرط كونها اوفى بتادية المراد

جنى وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم افتأتون السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جنى في
قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى
اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان
بدلا بل استيناف للاستبعاد انتهى ولذلك لم يذكرها المصنف الجملة السابعة من الجمل التي لها محل
من الاعراب التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها اي التابعة بحسبها اي بحسب المتبوعة مرفوعة
كانت او منصوبة او مجرورة وتقع اعني التابعة معطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة
الصغرى وهي قام التي هي خبر في محل رفع واحترز بذلك من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها حينئذ لا محل
لها لعطفها على مستانفة ومن تقدير الواو للحال لانها حينئذ لا تكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اوفى من
الجملة الاولى بتادية المراد المعنى نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر و
الجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
وهي اوفى بتادية المعنى المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هي انما تدل على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما
اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم
ولكن صار لا تقيمن عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره والتأكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
بخلاف الاولى قاله التفتازاني في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت للجملة التي لها
محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى والثانية محكية تابعة لها لكن قال
ابن هشام اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو منطلق مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب
والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب لا محل لواحدة منهما لان القول مجموعهما
وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فكذلك
انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل واحد من الجملتين جزء فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المصنف
من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما قرروا كما قال ابن هشام في المغني

بسم الله

السادسة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ونحو ولم يروا الى الطير فوقهم صافات

٤٨٦

يكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتأول
بما ورد من ذلك بما لا حاجة اليه الثاني صريح كلام المص ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به
لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه
الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الش بانه لا وجه له فان المجزوم لا محل في هذا الموضع
وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها قال واما الذي ذكره الجميع فربما يتخيل على ما فيه ذلك
لان الفاء وما بعدها قالوا واما الذي لو وقع موقعهما ما هو مقيد بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه
في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها و
انما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما
يصححه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى
ان لو وقعت جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم في انها يمكن ان تصدر
بمضارع مرفوع فنقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل
وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل
السابق غير ملاحظ فيه ما يصححه لم يرد عليه هذا الذي اورده الجملة السادسة من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اي بحسب متبوعها منصوبا كان او مرفوعا
او مجرورا وهي عند الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع في نحو قوله تع من قبل ان ياتي
يوم لا بيع فيه وجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوم وفي محل نصب في نحو قوله تع
واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم وفي محل جر في نحو
قوله تع ليوم لا ريب فيه فهي في محل جر على انها نعت ليوم تنبيه للجملة المنعوت بها ثلثة شروط شرط في
المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف اما ملفوظ كما مر او مقدر كقوله تع واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها
شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات الثاني ان يكون خبرية فلا يجوز
مررت برجل اضربه والنوع الثاني المعطوفة بالحرف نحو قوله تع او لم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشري وابن

جنى

السابعة التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الصغرى وتقع بدلا بشرط كونها اوفى
بتادية المراد

٤٨٧

جني وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال تع واسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال هل هذا الا بشر
مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى ومحمل التفسير وقال ابن جني في
قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة وهي
اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان
بدلا بل استيناف للاستبعاد انتهى ولذلك لم يذكرها المص الجملة السابعة من الجمل التي لها محل
من الاعراب التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها اي التابعة بحسبها اي بحسب المتبوعة مرفوعة
كانت او منصوبة او مجرورة وتقع اعني التابعة معطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة
الصغرى وهي قام التي هي خبر في محل رفع واحترز بذلك من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها ح لا محل
لها لعطفها على مستانفة ومن تقدير الواو للحال لانها ح لا تكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اوفى من
الجملة الاولى بتادية المراد المعنى نحو قول الش اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر
والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
وهي اوفى بتادية المعنى المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هي انما تدل على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما
اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالتها عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم
ولكن صار لا تقيمن عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره والتاكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
بخلاف الاولى قاله التفتازاني في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت للجملة التي لها
محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى والثانية محكية تابعة لها لكن قاله
ابن هشام اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو منطلق مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب
والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب لا محل لواحدة منهما الا ان القول مجموعهما
كل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتامله
انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل واحد من الجملتين جزء فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المص
من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما قرروا كما قال ابن هشام في المغني

الحق

تفصيل آخر ای مما لا محل له المستأنفة وهي المفتتح بها الكلام والمنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا

الحق انها تسع والذی اهملوه الجملة المستثناة قال الدمامينی لم يتعرض للتنصيص عليها احد بل الزخرف فيما اعلم فانه قال فی قوله تعالى لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدأ ويعذبه الخبر والجملة فی محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدی خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع غالبا قائما مقام السماع كما ان الجملة فی نحو ويوم نسير الجبال ونحو انذرتهم فی تأويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك وزاد الدمامينی عاشرة وهی التی تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون للضرورة فقط كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز فی الشعر قليلا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة فی هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد ورده الشمنی بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب انما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والواقعة بعد ال الموصولة ليس المفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال الفعل فی صورة الاسم ولذا تعمل بمعنى الماضی لو سلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد الذی له محل والمفرد الذی هو صلة ال لا محل له والاعراب الذی فيه بطريق العارية فانها لما كانت فی صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية فانها لما كانت فی صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما فی الا بمعنى غير وقد اعترف بذلك بعض لانه لبس نفقال حاجتكم لتخبر واما انها تاول اعرابه فی الثانی وذلك مبنی بكل حال هنا للناظر كالعيان وفی حاشية الكشاف للتفتازانی والجمهور على ان اللام التی من الموصولات اسم موضوع لكن الزم دخول الاسم لكونه فی صورة حرف التعريف واظهر اعرابه فی ذلك فهو اسم فی صورة الحرف وصلته فعل فی صورة الاسم انتهى هذا تفصيل آخر للجمل التی لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له من الاعراب الجملة المستأنفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل وهی ای الجملة المستأنفة نوعان احدهما المفتتح بها الكلام ای الواقعة ابتداء لفظا ونية كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجملة المفتتح بها السور والثانية لا لفظا نحو اكا جاء زيد والثانی المنقطعة عما قبلها ای التی قطع تعلقها مما قبلها لفظا او معنى فالاول نحو قوله تعالى فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستأنفة منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب وليست محكية بالقول لفساد المعنى لو قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه وانما المحكی بالقول محذوف وتقديره انه مجنون او شاعر او نحو ذلك ومثلها قوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفی جمال القراء للسخاوی ان الوقف على قولهم فی الاثنين

والجمل التی لا محل لها من الاعراب

وكذلك جملة العامل الملغى لتأخره اما الملغى لتوسطه فجملة معترضة الثانية المعترضة وهی المتوسطة بين شيئين من شأنهما عدم توسط اجنبی بينهما وتقع غالبا بين الفعل ومعموله

واجب والصواب انه ليس فی جميع القرآن وقف واجب بمعنى ان وصله وقصد بذلك تحريف المعنى اثم وكذلك ای كالمذكور من الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب لانها جملة معترضة لا منقطعة والثانی اعنی التی قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده منقطعة عما قبلها لان الرابط المعنوی مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها مع ان الرابط اللفظی موجود وهو حرف العطف تنبيه ان الاول يخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان الجملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفی قوله سلام قوم منكرون ومنه قوله زعم العواذل اننی فی غمرة صدقوا ولكن غمرتی لا تنجلی فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح للمفعول الثانی قال ابن هشام قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره ونوعان هو واحدهما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون مع كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثانی لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية فی قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفی صدورهم اكبر قال الزمخشری الاحسن والابلغ ان تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهی عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين ای بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضائهم ومنع الواحدی هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذی يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما فی الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية من الجمل التی لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وتسمى الاعتراضية وهی الجملة المتوسطة بين شيئين متلازمين من شأنهما عدم توسط اجنبی بينهما لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وفی البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث يكون كالتأكيد او التنبيه على حال من احوالها وان لا تكون معمولة لشیء من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين اجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثانی كالتنوين منه على ان قد سمع بينهما نحو لا اخا فاعلم لزيد انتهى وتقع غالبا بين جزئی اسناد اما بين الفعل ومعموله سواء كان فاعله كقوله وقد ادركتنی والحوادث جمة

وبين المبتدأ وخبره وبين الموصول وصلته والقسم وجوابه والموصوف وصفته

اسنة قوم لا ضعاف ولا عزلا او مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا الشمأل وبين المبتدأ وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومن الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله عم نحن معاشر الانبياء لا نورث و قول هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق او بين ما اصله المبتدأ والخبر كقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وقوله يا ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اذا قيل بان الجملة الاستفهام خبر على ان ليت شعري بمعنى شعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط واما اذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود وان ليت لا خبر لها هاهنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وبين جزئي صلة اما بين الموصول و صلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقوله ماذا ولا عتب في المقدور اما نحاطبك بالنجح ام خسر وتضليل وافهم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان القسمية ليست من الاعتراضية وليس كذلك بل هي نوع منها وفي الارتشاف عن نص الفارسي في الاغفال انه لا يجوز الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول ولذا بين المبتدأ والخبر والفصل به لا غرض بينهما القيمة بالوقوف عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم زين مبذول وبين القسم وجوابه كقوله تع فالحق والحق اقول لاملئن جهنم الاصل اقسم بالحق لاملئن والحق اقول اعتراض وبين الموصوف وصفته كقوله تع فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم فيها اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه لقران كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم برمته ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المجرور وجاره اسما كان نحو هذا غلام والله زيد او حرفا نحو اشتريته بو الله الف درهم وبين الحرف ومدخوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله كان وقد اتى حول جديد اثافيها حمامات مثول وقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقوله اخالد قد والله اوطات عشوة وقوله فلا وابي دهما زالت عزيزة فوقعت في الاول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك يشمله قولنا بين الحرف ومدخوله تنبيهان الاول يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تع

الثالثة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لما تليه

قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت باسكان التاء والفعلية وهي ليس الذكر كالانثى معترضتان بين الجملتين المصدرتين بان الثاني كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا الثاني انه يجوز كونها طلبية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الثالث انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف اخال ادري الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها فقوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب الثالث للبيانيين في الاعتراضات اصطلاحا مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد ومن مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين قاله في المغني الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المفسرة وتسمى التفسيرية وهي كما قال ابن هشام في المغني الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه قال احترزت بالفضلة من الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي و هذا التقييد اهملوه ولا بد منه انتهى قال الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك سرت الى زيد النحوي وهي ما خوذ الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة الحقيقة ما تليه من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال وهي فضلة واجاب الشمني بان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وفيه نظر وتكون قوله ح الكاشفة لحقيقة ما تليه فصل اخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل التي لا موضع لها فان قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقته بل تشير اليه بمجاز

من احواله وبهذا ظهر ان ترك المص لفظ الحقيقة من الحد ليس بجيد بل كان الاولى ذكره كما
فعل ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن
فيكون قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب ولم
يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو لغير اب ووجد آدم لغير اب وام
قلت هو مثله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة
في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان
الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون
اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم
فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال
فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيى ثمانية الاف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص
قال فجرجيس اولى لانه ذبح واحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن هشام في المغني
من ان خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من
طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو
التولد بين الابوين ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم قطعا باعتبار ما يعطيه
ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه
كما ترى قال الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج الى ان يقال
وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جسدا من طين ثم
تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن
مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا القدر مشترك بينهما والاصح انه لا محل لها اي للجملة المفسرة
من الاعراب وهو مذهب الجمهور سواء كان ما يفسره له محل ام لا وقيل والقائل ابو علي الشلوبين
بفتح الشين المعجمة وسكون اللام وكسر الواو الموحدة وسكون المثناة التحتانية وبعدها نون
هكذا ضبط ابن خلكان الا انه جعل بيا النسبة فقال ابو علي عمرو بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني
الاشبيلي انتهى وهو خلاف المشهور في الالسنة قال وهذه النسبة الى شلوبين وهي بلغة اهل
الاندلس الابيض الاشقر قال ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك هي

والا فلا فالجملة في نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ المحذوفة المفسرة مستانفة فتكون المفسرة
لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر وبجوز زيدا الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع لان
المحذوف في الآية خبر ان وفي المثال خبر المبتدا وكلاهما في محل رفع وكذلك مفسرها ولهذا يظهر
الرفع اذا قلت زيد الخبز ياكله وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم قال ابن
هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل
جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير انتهى
وفي الهمع وهذا الذي قاله الشلوبين وهو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان او بدلا ثم
المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير كالآية ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت
مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر الباء
بل ان فان قدرتها كانت ان مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة
صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها
صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول
في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين
اضلانا وقرئ لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب
ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته معا كما ان
وفرق الاول بان الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك
وفي هذا القسم يقال الموصول مع صلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا
ولا محلا وكذا قمت وحدها لا محل لها من الاعراب لانها صلة ويشترط كونها اي جملة صلة
الموصول خبرية لان الموصول وضع صلة الى وصف المعارف بالجمل نحو ما الذي قام ابوه ومن
شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر
والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه وجوزه المازني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي
يرحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل اولى لما فيها من صيغة
الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد والذي
عسى ان يخرج زيد قال ولئن دار لم نظره قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتاوله غيرهم على

الرابعة صلة الموصول

اضمار القول اى اقول لعلى او الصلة ادورها وخبر لعلى مضمر والجملة اعتراض واما جملة التعجب
فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية ففولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذى
ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه
بجملة القسم نحو جاء الذى اقسم بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط مع جوابه كما يخبر بها نحو
جاء الذى ان قام عمرو قام ابوه ومنع قوم المسئلتين لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عايد على الموصول
واجيب بانهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا يفيد الا باقترانها بالاخرى
فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة صدرها كان وقيل
لا لانها غيرت الخبر عن مقتضاه وشرطه حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذى ان قام
قام ابوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون تمام نفسه ورد بان الثانى غير
الاول لا نفسه قال فى الهمع تنبيه اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل تسمية الشئ
باعتبار ما كان عليه لخلوها الان عن الافادة وكذا الكلام فى الجمل الخبرية الواقعة خبرا
للمبتداء او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب وذلك
لخروج نسبها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات
انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا
كل جملة غير انشائية خبرا قاله السيد فى شرح المفتاح معلومة للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة
لتعرف الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا فى مقام
التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها فالمعلومة كالذى قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال فى شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة
الموصولة بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته
معهودة كقوله تع واذ تقول للذى انعم الله عليه وانعمت عليه وقد يراد به الجنس فيوافقه صلته
كقوله كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصوف فتبهم صلته كقوله فيل الذى
لاقيت يغلب صاحبه مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما كجاء الذى قام
ابوه والتى قام ابوها واللذان واللتان قام ابوهما والذين قام ابوهم واللاتى قام ابوهن ويسمى هذا الضمير
عايدا كما تر ولا اشكال فى مطابقته للموصول لفظا ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة فان

خالف

خالف لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز فى العايد وجهان مراعاة اللفظ
وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل
من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك لا من سالك او قبح نحو من هى حمراء امك فيجب مراعاة المعنى
او يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله وان من النسوان من هى روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح و
يجوز الغيبة والحضور فى ضمير المخبر به او موصوف غير حاضر متقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل
المتكلم والمخاطب انا الذى فعلت وانا الذى فعل وانت الذى فعلت وانت الذى فعل قال على ع انا الذى سمتنى
امى حيدرة وقال الاخر انا الرجل الضرب الذى تعرفونه وقال وانت التى حببت كل قصيرة الى ولم تشعر
بذاك القصائر وقال وانت الذى اثاره فى عدوه ومن امثلة المخبر بموصوف انت ادم الذى اخرجتنا من الجنة
وانت موسى الذى اصطفاك الله وتقول انت فلان الذى فعل كذا وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به
شئ واحد لكن اعتبار الحضور اكثر واختير هل يختص ذلك بالذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك
الغيبة او لا قال ابو حيان الصواب الاول وزاد بعض اصحابنا ذو وذات الطائيتين والالف واللام واجازه
بعضهم فى جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تاخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور
نحو الذى قام انا والذى قام انت لان الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع واجاز الكسائى ذلك مع
التكلم ايضا وان قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا فى الشجاعة الذى قتل مرحبا وانت
فى الشجاعة الذى قتل مرحبا يعنى امير المؤمنين عليا ع وذلك لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت
الغيبة واوجب قوم الغيبة مط واوجبها قوم فى السعة دون الضرورة وبها قولان واهيان يردهما السماع
وعلى الجواز يشترط ان لا يتعدد ضمير فان تعدد ففى احدهما مراعاة اللفظ وفى الاخر المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا
على الجهاد ما بقينا ابدا وقال انا الذى كنت مرة سمعنا به والارحبى المهذب ومنع الكوفيون
بان الجملتين اذا لم يفصل بينهما نحو انا الذى قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج واطلق البصريون السماع
مع الكوفيين اذا لم يرد الا مع الفصل تنبيهات الاول زاد بعضهم على ما ذكر من الشروط فى جملة الصلة
ان لا تستدعى كلاما قبلها كجملة حتى التى للغاية فلا يجوز جاء الذى حتى ابوه قائم وجملة لكن الاستدراكية
فلا يقال جاء الذى لكنه قائم فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا حالا الثانى قد يخلف الضمير المذكور اسم ظاهر
فيقوم مقامه كقوله سعاد الذى اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا حكى ابو سعيد الذى
رهيت عن الحذبر اى عنه قال الاخر فيا رب ليلى انت فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع اى فى رحمته

انه حمل

او رحمتك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا الثالث اجاز ابن الصائغ خلو جملة الصلة من الضمير اذا
عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء و
صيرورتهما جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف
المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت انه يلي او نحوه وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا
فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فله احوال احدها
ان يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله ما الله
موليك فضل فاحمدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر اي موليكه او بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي انه فاضل او كانه
قمر الثاني ان يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور احدها ان يجر باضافة صفة او ناصبة له تقدير انحو فاقض ما انت
قاض اي قاضيه فان جر باضافة غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي
انا ضاربه امس لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيها ان يجر بحرف جر ويجر الموصول او الموصوف بالموصول
بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع منه مانع نحو مررت بالذي او بالرجل الذي مررت اي به
وقوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه فان جر معا بغير حرف نحو جاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول
نحو جاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللت به او فما ثله
لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز
الحذف في الصور كلها وما سمع منه فيها فشاذ وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك
اذا كان عائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو
مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت
فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه والصحيح جواز هذا لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين و
لو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين كما عرفت الحالة الثالثة ان يكون مرفوعا
فان كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا او لناسخ لم يجز الحذف نحو جاءني اللذان قاما او ضربا وجاء
الذي الفاضل هو او ان الفاضل هو وان كان مبتدا جاز بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي
نحو جاء الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جاء الذي ما في الدار الا هو او الذي انما
في الدار هو الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان الرابع ان لا يكون
معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان ولم يقبل الفراء هذا الشرط فاجاز حذفه ورد بانه لم يسمع

الخامسة المجاب بها القسم نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين

بانه يؤدي الى وقوع حرفي العطف صدرا الخامس ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى
الذين هم يراؤن وقولك جاءني الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر احذف من الكلام شيء ام لا لان ما
بعده من الجملة والظرف صالح لان تكون صلة السادس ان تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشترط
الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لو رده مقاما على الذي احسن بالرفع
اي هو احسن وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه وجعل
البصريون ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير اي اما في اي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى
الصلة والى الاضافة فكانت طول فحسن معها تخفيفا للفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول
قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي هو اله لطيفة قال ابو محمد الحريري في درة الغواص من
اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون الضمير العائد الى اسم الله تعالى الذي تتم
الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب ان يقال الحمد لله اذ كان كذا وكذا بلطفه وبعونه او من
فضله او ما اشبه ذلك مما يتم به الكلام المنثور ويربط الصلة بالموصول وفي نوادر النحويين ان رجلا
قرع الباب على نحوي فقال له من انت فقال الذي اشتريتم الاجر فقال له امنه قال لا قال له قال لا قال
اذهب فما لك في صلة الذي شيء انتهى الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها
القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكر فالاول نحو قولك اقسم بالله لافعلن
والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا
بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون فكل من جملة لافعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون
لا محل لها من الاعراب لانها جملة يجاب بها القسم تنبيهان الاول مما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق
تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال
او يحرز اعاهدته ليوافقن وكان كمن اغريته بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل والمفعول او كليهما
فمحلها النصب والاول ارجح لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة على شيء
آخر الثاني منع ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بني على
المبتدء فقيل زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما وقع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة
هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الآخر وجملتا القسم و
الجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده كون اما جملة القسم لا صفة

الغواص

او يقال الحمد لله الذي كان كذا

الخامسة المجاب بها القسم

ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفي بجواب المقدم منهما الا اذا تقدمهما ما يفتقر الى الخبر فيكتفى بجواب الشرط مط

منها فلا يكون خبرا الا ان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب وعنك ان كلا من التعليلين ملغي اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صار به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب من الخبر القسم الانشاء لا خبر المبتدء قال وزعم ابن مالك ان التمام ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تع والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وعندك لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدء المشبه جواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تع وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين التقدير والله ليمسن الذين وان لم ينتهوا ليمسن انتهى ومتى اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظا او مقدرا اكتفي بجواب المقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم فالشرط المتقدم نحو ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه والقسم المقدم الملفوظ نحو والله ان جاء زيد لاكرمته والمقدر نحو قوله تع لئن لم يفعل ما امره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الاية وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وجوز الفراء وقبل الكوفيون وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تاخر محتجين بقوله لئن كنت ملحدنا اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتي بالمسالم ورده ابو حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولهذا اقترن بالفاء لا انه محذوف دل عليه جواب القسم الا اذا تقدمهما اي القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر كالمبتدء والاسم في بابي كان وان والمفعول الاول في باب ظن والثاني في باب علم فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مط سواء تقدم او تاخر تفضيلا له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التاكيد نحو زيد والله ان يقم اقم وزيد ان يقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف

السادسة المجاب بها شرط غير جازم نحو اذا جئتني اكرمتك وفي حكمها المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا نحو ان تقم اقم وان قمت قمت السابعة التابعة لما لا محل له نحو جائني زيد فاكرمته

وقضيته كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مط بلا حذر واذا تقدم القسم وحده وما يفتقر الى الخبر والصلة جاز البناء على ايهما شئت وان بنيت على المفتقر الى الخبر والصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر والصلة عليه وان بنيت على القسم فهو وجوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجائني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجائني الذي والله ليقومن تنبيهات الاول قضية اطلاق المصنف ان الجواب المتقدم من الشرط والقسم مط وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط الامتناعي وغيره فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تاخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو والله لو قام زيد لقمت والله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه قال فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقالت امرءة من العرب فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا وجوابهما جواب القسم ولم يتعرض شرط على قسم صلا الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء عن جوابه بجواب المتقدم اذا كان هو والقسم فان كان المتقدم هو الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال بعض الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا بل القول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوفا الثالث حيث اغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك كما مر فلا يجوز ان يقال والله ان لا يقم لاقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا ان اوقع الماضي موقع المستقبل كقوله تع ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا اي ليظلن الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاء زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع صنع وفي حكمها اي الجملة المجاب بها شرط غير جازم المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جائني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جائني زيد فجملة اكرمته لا محل لها لانها

ومخبانئ زيد وما أكرمته اذ التقدير الواو والحال بتقدير قد تبصرة في ذكر احكام الجار والمجرور والظرف اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة فحال

معطوفة على جملة جاءني زيد وهي لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جاءني زيد وما أكرمته اذا لم تقدر الواو
الداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على الحال من
زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع
هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد من التبعية
اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى و
اتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة
وكذا في قولهم جاء زيد ذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة انتهى والاولى ان يقال في
الجواب ان اطلاق التابعية هنا مجاز لعلاقة المشابهة قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي
لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضربت زيدا اكرم زيد بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع
عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر تتمة يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل
بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسألة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل
لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه
فجملة نقرؤه صفة الكتاب لا غير او بعد المعرفة المحضة فهي حال عنها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر
حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثالها بعد النكرة قوله
تعالى هذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها لانها
قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في
مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال
كما وقعت الاشارة الى البعل في حال الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة
الانزال انتهى ومثالها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة
فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي
بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل لها لزوما
جملة الخبر والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور وهذه تبصرة
في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وحكمها في التعلق وحكمها بعد المعارف والنكرات
حكم الجمل وذلك انه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير فهو حال نحو رأيت الهلال

لعله بالجار والمجرور والظرف

في الافق

او النكرة المحضة فصفة او غير المحضة فمحتمل لهما ولا بد من تعلقهما بالفعل او بما فيه معنى الفعل او رائحته

في الافق او بين السحاب فحال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة مما يقربها من المعرفة
فهو صفة نحو رأيت طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة له ولو وقع بعد النكرة المحضة او وقع
غير المحضة من المعرفة والنكرة فمحتمل لهما اي للحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر
في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان
يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق اغصانه
لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد
من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما
يشبهه او بما فيه رائحته فمثال المتعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول
متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال المتعلق بما اول بشبه الفعل
قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة
بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال
التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فمتعلق
بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك المشهور او الشجاع او
الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار
والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه هو
الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء و
هو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا
الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا بحرف الجر كان حكمهما واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم
الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرين الجار والمجرور وفي عبارة اخرين المجرور فما هو المحرر من هذه العبارات
قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في حرف الجار واطلاق من قال العامل في الجار
كذا تسامح وقول من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملحوظ فيه ان الجار تنزل منزلة الجزء من المجرور فجعل
التعلق لهما معا ولحو ما قدمناه اولا فاذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل
اذ هو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما يقال ابتداء مررت بزيد جاوزت
زيدا هذا اذا لم يصر الجار والمجرور عوضا عن العامل اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلهما جميعا باعراب

هو

هو اعراب العامل فيقال محله من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع وفي
جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره الامام الهندي في شرح الحاجبية تنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة
المذكورة يتعلقان بما هو موجود اقدر كقوله تعالى والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير ارسلنا ولم يتقدم ذكر
الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع آيات الى فرعون ففي والى متعلقان
باذهب مقدرا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا
حسنا ومنه باء البسملة كما تقدم الثاني هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع
من ذلك والصحيح انها كلها دالة عليه كما تقدم والمشهور منع تعلقهما باحرف المعاني مطلقا وقيل بجوازه
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة لا الاصالة والا فلا وهو
قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا يا عبد الله ان النصب بيا واما الذين
قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض
الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن
ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي انتفى في
هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفي مقيد وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان
قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي
وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل
التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه و
ما اهنت المحسن لكافاته لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي
جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي
على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك قاله في المغني الثالث يستثنى
من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور احدها الزائد فقط لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
لا ايصالا لمعنى الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها
ليست زائدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم ولفظ الجزم بالتعلق في كلامهم على لام
الجحود مما يؤيد ما قلته فتامله الثاني والثالث لعل في لغة عقيل ولولا في لولاي ولولاك ولولاه على قول

سيبويه

ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما صفة او صلة او خبرا

سيبويه انها جارة للضمير لانهما لم يدخلا لايصال معنى عامل بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب
كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل ايضا بل لافادة التكثير والتقليل
قال ابن هشام والجمهور ان قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فخطأ لانه لا يتعدى
لاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه
تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت ما الخامس الجار المكفوف عن عمل الجر لانه لم يبق حرف جر بل يفيد
من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما لا معمول له كما صرح به وممن صرح بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف عند
قوله تعالى فاذكروه كما هداكم السادس حروف الاستثناء الثلثة وهي خلا وعدا وحاشا قال ابن هشام في المغني لانها
لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو
صح ان يقال انها متعلقة لصح ان يقال ذلك في الا وانها خفضت المستثنى ولم تنصب كالمستثنى بالا لئلا يزول
الفرق بينهن افعالا وحروفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس المراد من ايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله
اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفاء معنى الفعل
فيتعلق به على هذا الوجه وقد افصح هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراكية وتعلق هذه بما
قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج اما الاستدلال
بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته في جميع احكامه الا ترى ان
الا التي هذا الحرف بمعناها لا يعمل الجر وهذا الحرف يعمله انتهى وزاد الفارسي والاخفش سابعا وهو كاف التشبيه
فذهبا الى انها لا يتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان
المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو
متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع حروف الجر الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار
قال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على
سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة نحو او كصيب من السماء
او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد في الدار او عندك او نحو مما ظهر في
الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن
يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو

غريب

عن زيد او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او رفع الاسم الظاهر نحو اعندك احد افي الله شك او استعمل مثلا
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست او حذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه او كان الجار نحو وعتم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح بالفعل في
ذلك وجبت الفاء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق تنبيهات الاول انكر الكوفيون وابن طاهر و
خروف تقدير المتعلق في الخبر من نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدا
وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون
الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين الثاني قال ابن هشام في المغني
هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين
وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم واما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي
فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف
فلان الاصل في الخبر والنعت والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقدير
المقدر اولى وليس بشيء لان الحوالة لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف و
كلاهما مفرد قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى
اما القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فيقدر كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل
فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان
اريد الحال والاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما
ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان قائما ان اريد
المضي او اذا ريد الاستقبال ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان
حقيقة في الحال انتهى ملخصا واعترضه الدماميني بانه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو
من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال وان قلت فماذا تصنع عند جهل المعنى قلت لا نقدم
على تقدير شيء معين بل نردد الامر ويقال ان اريد المضي قدر كذا وان اريد الاستقبال الحال قدر كذا او ان
اريد الاستقبال قدر كذا فحرر ح الثالث قال التفتازاني في حاشية الكشاف مما يجب التنبيه له
انه اذا قدر في اللفظ كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة
الا ان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان الاخرى ويتسلسل التقديرات الرابع الظرف المراد به ما يتناول الجار و

المجرور قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف كما مر واللغو
ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال
متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير
الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم
حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء
من متعلقه سمي لغوا وملغى كانه الغي قال البدر الدماميني في التحفة بعد ذكره ذلك وهو الذي سمعته من
بعض اشياخنا ولا يخفى انه اولى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله اما اولا فلان
الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما
يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو يصدق في قولنا صمت
يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر
واجاب الشمني بانه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى استقر
لترد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا تتاتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان
الضمير حذف مع المتعلق وانما تتاتى على ما ذهب ابو علي ومن تبعه ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف
الخامس قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر
كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا يجعل مستقرا لا لغوا
نص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله اقرأ فقال هو يعني
ان التقدير متلبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا يجعل
الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لا يقدر
ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه
القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم
توجد قرينة الخصوص السادس الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليها كسائر العوامل مع
معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان
المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها
يلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا

واذا كان احدهما كذلك واعتمد على نفي واستفهام جاز ان يرفع الفاعل نحو جا الذي في الدار ابوه وما
عندي احد وافي الله شك الحديقة الخامسة في المفردات الهمزة

قال ابن هشام في المغني وقال في موضع اخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد فقدما المعارض ضد اصل
اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول واذا كان احدهما اي الجار والمجرور
والظرف كذلك في صفة او صلة او خبرا او حالا او اعتمد على نفي بحرف او فعل او استفهام جاز ان يرفع الفاعل
ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت برجل في كذا او معه صقر هما الذي في الدار او عندك ابوه وزيد في الدار او
عندك ابوه وجا زيد في كذا او معه صقر وما او ليس في الدار او عندي احد وافي الله شك او اعندك احد
تنبيهات الاول في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ
مخبرا عنه بالظرف والمجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف في الظاهر والثاني ان الارجح
عند التقديم والتاخير كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه
يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين قيل ولعل وجهه ما تقرر من ان الالتباس محذور والفاعل
عندهم بفعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ الثاني قال في المغني
حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه
خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير
لا يستتر في عامله ولا يصلح ان يكون توكيدا للضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا اسم ان
على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير
مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المص على مذهب المختار كما مر
وهو مذهب المحققين كما قاله غير واحد الثالث اذا لم يعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك
زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ورد بجواز
دخول ان ونحو على مثل هذا التركيب فتنصب الاسم اذ يصح ان يقال ان في الدار زيدا فدل ذلك انه مبتدأ في
الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب بانه لما وجد العامل الاقوى اعمله وهو
ان وقال ابن جني للجمهور ان يقولوا لم نجد عاملين اعملا وليهما البتة بل يجوز ان تعملا بهما شئت الحديقة الخامسة
في المفردات وهي منها حروف ومنها اسما وظروف تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد اسما وحرفا والمص لم يستوف
جميعها بل اقتصر منها على ادوات مهمة يكثر دورانها وتشتد الحاجة اليها وجملة ما اورده اربع وعشرون كلمة
احدها الهمزة وهي اسم محدث للالف المتحرك واسم الالف اسم الساكن لا والالف مشترك بينها وبين الالف كذا

الاهم

علم

الحديقة الخامسة في المفردات

قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف مختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق ان الالف
اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف اهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك فما وقع
في كلام بعضهم من اطلاق الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع في كلام اخر من انه مجاز مبني على العرف
وهو حرف يرد على وجوه احدها ان يكون حرف نداء موضوع لنداء القريب كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض
هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرائن
الموجودة قوله في هذه القصيدة تجر بحاله مع هذه المرءة تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل
فقلت لها سيري وارخي زمامه ولا تبعديني عن جناك المعلل الغبيط بالغين المعجمة والطا المهملة كرغيف رحل يشد
عليه هودج المرءة والجنى ما يجنى ويقتطف من الثمرة عبر بها عن اللذة التي ينالها من هذه المرءة على طريق الاستعارة
والمعلل من شيع والتعليل جنى الثمرة مرة بعد اخرى والمتوسط اي ويرد لندائه وهذا لم يقل به احد انما هو عندهم لندا
القريب فقط نعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة الالفية لابن معط عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذي
للقريب يا والمص جمع بين القولين فجعلها للقريب والمتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الخباز خرق لاجماعهم قال
وذلك من وجهين دعواه ان الهمزة للمتوسط وان يا عندهم لنداء القريب والثاني كون القريب لم يوضع لندائه غير
يا وقول المص ايضا خرق للاجماع لكنه من وجه احد قال الدماميني والقدح بخرق اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم
في الامور اللغوية معتبر معين اتباعه ووقع فيه لبعض العلماء تردد ففي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء
الدين السبكي نقل بعض العلما الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا الاطلاق الاشكال
فيه اذ ليس من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فالقياس
ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا لم يخالف
المنصوص والمقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك
في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح
بمخالفة الجماعة التي طال بحثها انتهى ملخصا وفي الاقتراح بعد كلام ابن جني في الخصائص قال غيره اجماع النحاة
على الامور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان النداء
بالهمزة قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكراه مردود فقد وقفت لذلك
على اكثر من ثلثمائة شاهد وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون للمصاقعة بفتح الراء المهملة مصدر صاقعه
شابهه نحو اقوم واقعد فيل وهمزة المصاقعة في الاصل الف قلبت همزة لتعذر الابتدا بالساكن وهمز المضارعة

وللتسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم

اربعة يجمعها قولك انيت وقد مر ذكرها في صدر هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة على جملة
واقعة في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا ماولة
بالمفرد تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون
اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ
على ما صرح به بعضهم في مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير السابك هو الحرف المصدري
وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا التركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري
انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فانك اذا نصبت تشرب بفتحه بان مقدرة فيصير بها معطوفا في اللفظ على فعل وهو ممتنع الا عند
التاويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه و
كذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد اي حين مجيء زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان
يكون هناك حرف مصدري وليس شاذا لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا
بدون اداة فلم يعد شاذا قاله الدماميني في التحفة وافهم كلامه ان الشذوذ ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال
وهو مم تنبيهات الاول ما جرى في سواء في الاية المذكورة كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدء وما بعدها
فاعل على الاول او مبتدا على الثاني وخبر على الثالث في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا
يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتداء المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه
مثل زيد اين هو معناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان ءانذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا العدم تحمله
ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم فان اجاب بانه كذلك
في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ
المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم و
لا غيره الثاني ربما توهم ان المراد بهمزة التسوية هي الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها فتخيل ان التسوية
ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما يقع بعدها يقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو
ما ابالي اقمت ام قعدت وما ادري اقام ام قعد وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها في
محل المصدر وهو الضابط الثالث قضية كلام المصنف ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فيكون قسما برأسها
غير همزة الاستفهام وقال ابن هشام في المغني قد يخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فيرد لمعان وعد منها التسوية

وهذا

وللاستفهام فيطلب بها التصور والتصديق نحو ازيد في الدار ام عمرو وافي الدار زيد ام في السوق

٥-٩ وهذا يقتضي ان استعمالها في التسوية في غير ما وضعت له فتكون من قبيل المجاز وهو الاولى والرابع ان تكون
للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه
قال بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان الاستغفار الذي
هو طلب المغفرة وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغير المتكلم الذي ان
المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده ورده ابن هشام بانه لو صح ذلك لم يطبق العلماء على ان ما ورد
منه في كلامه سبحانه مصروف على معنى اخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه
ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به انتهى واستحالة حمله على الظاهر محل بحث فقد قال
الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان
مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في
قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى في ذلك المشهد
العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى فتامل ويرادف
الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق اولا ولم يفهم حق الفهم فاذا سألت عنه ثانيا كان
استفهاما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل ادواته وما عداها نائب عنها قاله ابن مالك في المصباح
فيطلب بها اي الهمزة التصور اي ادراك غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وهو التصديق
الايجابي او لا وقوعها وهو التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه نحو ازيد في الدار ام عمرو وادبس
في الاناء ام عسل فانك عالم بكون شخص في الدار وشيء في الاناء وانما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند
نحو افي الدار زيد ام في السوق وافي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم بان زيدا محكوم عليه بالكينونة
في الدار او في السوق وان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق وانما المطلوب تعيين ذلك هذا
قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بان الهمزة في مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور
المسند اليه او المسند وغيرها مبني على الظاهر توسعا والتحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد
تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل
التصديق حاصل حال السؤال فكيف يطلب اجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان
التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما و
عدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا وحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور

المسند

بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط ان بالفتح والتخفيف ترد حرفية واسمية فالاسمية ضمير المخاطب كانت وانتما وانتم اذ ما بعدها حرف خطاب اتفاقا

المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى وطلب التصديق نحو اقام زيد وازيد قائم فانك عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب تطلب تعيينها ولعل المص انما لم يمثل للتصديق نظرا الى ذلك التحقيق فتامل ومن العجيب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه ان المثال الاول في كلام المص للتصور والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب وشرح كلام المص بالفارسية على ذلك وهو وهم فاحش فاحذره تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان يعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام وكالفاعل في ءانت ضربت اذا كان الشك في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات قال التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد ويجيء في الكلام ان شاء الله وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جائك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف جئت الثاني ان بالفتح والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب كانت وانتما وانتم وانتن اذ ما بعدها هو التاء حرف خطاب اتفاقا فيفتح في المذكر ويكسر في المؤنث ويوصل بميم في الجمع المذكر وبميم والف في المثنى وبنون في جمع الاناث ويضم التاء في الثلاثة اجراء للميم مجرى الواو ولقربها مخرجا وليس نقل الاتفاق على ذلك بصحيح بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواتها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا للضمير منفصلا فجعلوا اياك عمادا لها قال الرضي وما ارى هذا القول بعيدا في الموضعين وقال بعض المتقدمين ان انا مركب من الف اقوم ونون نقوم واسم مركب من الف اقوم ونون نقوم وتاء تقوم وهاه ابو حيان والعجب من المصنف ينقل الوفاق هنا واكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب اللوافي ايضا العرضي والدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم والغان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب اللباب عبارة اللباب حيث فسر وكذا اللوالحق بابا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم هي التي في نحو قمت لكنها

والحرفية ترد ناصبة للمضارع ومخففة من المثقلة

كثرت بان نقله جماعة من الثقات عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين تتمة قضية اقتصار المص على ان الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اختياره في انا ان الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا في لغة ومذهب البصريين ان الضمير انما هو ان بفتح وصلا وتأتي بالالف وقفا لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم هذا فزدي انه ولبيت الالف من الضمير وقال الكوفيون الهاء في انه بدل من الالف وحكى قطرب ان بعض العرب يقول ان فعلت بسكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت الحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون ناصبة للمضارع وقد مر ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال والثاني ان تكون مخففة من المثقلة اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من الظن ان يكون غالبا اما نحو العلم انذار اهن وانذر الامر لانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي هي بانها التحقيق في نحو فلا يرون الا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن رفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وهي ثلاثية الوضع وفي اعمالها مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور وقال ابن مالك فان قيل ما الذي دعا الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون العرب يستقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل انتهى وقد تقدم لاعمالها تعليل اخر غير هذا في بحث المضمر ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك المضمر المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة واختاره ابن مالك فمتى امكن عوده الى حاضر او غائب معلوم كان اولى ولذا قدر سيبويه في ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها الا جملة اما اسمية مجردة صدرها المبتدا نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين او الخبر كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم ايات الله او برب كقوله تيقنت ان رب امرء خيل خائنا امين وخوان يخال امينا او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء لم يحتج الى فاصل بشيء نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعاء قرن غالبا بنفي نحو فلا يرون الا يرجع اليهم قولا ان لن يجمع عظامه ان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم خلوها من جميع ما ذكر كقوله علموا ان يؤملون

فجادوا قبل ان يسلوا باعظم سؤل ومخرج عليه قراءة من اراد ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان تقرآن على اسماء
ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا وربما عملت في ظاهر كقوله فلولاك في يوم الرخاء سئلتني طلاقك لم
ابخل وانت كريم وهو مختص بالضرورة على الاصح والثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اى لكن تفارقها في انها لا تدخل
على مفرد لا تقول مررت برجل ان صالح قال في الهمع وكانهم ابقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي مع هذا غير مختصة بالفعل
بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما انت وهذا وشرطها التوسط بين
جملتين اولاهما بمعنى القول وعدم دخول جار عليها ولو زائدا نحو قوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا
ان تلكم الجنة وباشتراط التوسط بين الجملتين غلط من جعل منها قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
لان المتقدم عليها غير جملة وانما هي المخففة من الثقيلة وباشتراط كون اوليهما بمعنى القول رد ابو عبد الله
الرازي على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال مفسرة قال الرازي
قبله واوحى والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اى باتخاذ الجبال
بيوتا وتعقبه شيخنا ابن الصائغ بان الهام الله تعالى لعباده بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذي قال الشمني وفيه
نظر اما اولا فلان الالهام مفسر في الكتب الكلامية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه
الخاطر الوارد على الضمير لا بلقاء الملك وانه من قبل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا لم لا يفهم القول ولا
الامر وهو النحل انتهى واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها معمولة لحرف
الجر وجعلها ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حروف الجر وان كان زائدة لا يدخل الا على الاسم تنبيهات
الاول زاد بعضهم اشتراط ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل
الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجازه
بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على
تاويله بالامر اى ما امرتهم الا بما امرتني ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن وعلى هذا فيقال في الضابط
ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مأول بغيره انتهى وقد انتقد ابو حيان وصوبه شيخنا تخريج الآية
على التفسيرية بان ما بعد الا مستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها
الثاني اذا ولى ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها حرف
تفسير والنصب على انها مصدرية ومعه لا نحو اشرت اليه ان لا يفعل كان فيه الوجهان لما ذكر والجزم ايضا على
النهي ويكون ان فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان المفسرة البتة وهي عندهم الناصبة للفعل قال ابو

حيان

حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح ان يكون المصدرية الا بتأويل تعسفه انتهى
قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما ان
الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اى ذهب ولهذا لو جئت باى مكان ان لوجدت الطبع غير قابل
له انتهى واعترضه الدماميني بانه فهم المغاير اراد وان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله
بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء
قال الرضي وانه لا يفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم و
كذلك قولك كتبت اليه ان قم اى كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى والجواب عنه الشمني
بما يطول ذكره والرابع ان تكون زائدة وهي حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم
الى انها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا يفيد عندنا غير التأكيد وزعم الزمخشري
انه ينجر مع افادة التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه
القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتأكيدا
على ان الاساءة كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس
الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ ابو علي وغفلت فيه عن السبب وان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد
تكون للسبب في قولك جئت ان تعطي اى للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء
النحويين وتقع ان الزائدة غالبا بعد لما الوجودية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين لو
وفعل القسم مذكورا كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او متروكا كقوله
اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف يربط
جملة القسم بجملة المقسم عليه الذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع آخر من الكتاب على انها
بمنزلة اللام الموطئة وقال ابو حيان الذي ذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو انها
المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا وتقديره انه اذا قيل اقسم ان
لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر اى اقسم على انه لو كان فصل حتم
ان المشددة تدل على انها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب في موضع بعدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر
كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد ما ذكره ابن مالك في شرح العمدة

دون

ان بالكسر والتخفيف ترد شرطية ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور ومخففة من ان المثقلة نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قرائة التخفيف

دون ساير كتبه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة
الغمر غامر الثالث بعد حتى نحو قد كان ذلك حتى اذ كان كذا جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد
ولم يذكره غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقاسه الكوفيون تنبيه معنى كون
اللفظ زائدا ان اصل المعنى لا يختل بحذفه كذا قيل قال بعضهم وهذا البيان يوجب كون نحو ان ولام
الابتداء زائدا ولذا لم يكتف به الرضي وزاد مع انه لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا
بخلاف ان واللام والفاظ التوكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا
ان المعنى الذي تفهمه الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال الثالثة ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة
وتخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وتقدم الكلام عليها في حد تقسيم
الافعال فلا وجه لاعادته والثانية ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون
الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون
بعضهم بعضا الا غرورا وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا كهذه
الايات او لما المشددة التي بمعناها كقرائة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ ورد بقوله بتشديد
لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما
توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية حكى عنهم ان احد
خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت
على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي و
الاكثرون على اهمالها وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام ومما يخرج على الاهمال ان قائم
واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل
والثالث ان يكون مخففة من ان المثقلة اي المكسورة الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين
فان دخلت على الاسمية الغيت غالبا لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع
لدينا محضرون في قرائة التخفيف اي في قرائة من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها
في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان كلا لما ليوفينهم في قرائة نافع وابن كثير
بتخفيف ان ولما ولا يجوز انك قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب
اهمالها في الاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان

ومتى اجتمعت ان وما فالمتاخرة منهما زائدة ان بالفتح والتشديد حرف تاكيد

يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ولا يقاس على النوعين اجماعا وقول ابن مالك ان
الثاني سماع لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا ويندر كونه ماضيا غير ناسخ
كقولها شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد ويندر كونه مضارعا غير ناسخ
كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس على النوعين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح
في الاول خلافا للاخفش واذا اهملت لم يظهر المعنى لزم الخبر لئلا يتوهم كونها نافية ولذلك تسمى
الفارقة وهل هي لام الابتداء او لام اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف تظهر
عند دخول علمت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت ويجب تركها في موضع
لا يصلح للنفي كقوله انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن لانه للمدح ولو كانت
نافية كان هجوا ومع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف المعاند وكذا
مع نفي خبر الناسخ الداخلة عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قول معمد بن حبا اهلا بكم صحبتكم نحو
اللئيم ان كان لم يتح لي بكم حلم وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان
ان فيه شرطية واستشكل معناه وتحير في تقدير جواب الشرط حتى نبهته على ان هذه هي المخففة من الثقيلة
لا الشرطية الرابع ان تكون زائدة واكثر ما تزاد بعد ما النافية وبعدما اذا دخلت على جملة فعلية كقوله
ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت سوطي الي يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة اخرينا وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية
كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى
للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا
احاذر ان تناى النوى بغضوبا واشار المص الى هذا الوجه من وجوه ان وهو ورودها زائدة بضابط
حسن وهو قوله ومتى اجتمعت ان وما الحرفيتان فالمتاخرة منهما زائدة فان في نحو قوله ما ان اتيت بشيء
هي الزائدة وما نافية وما في نحو قوله تعالى واما تخافن من قوم واما ينزغنك هي الزائدة وان شرطية
وسياتي الكلام على ما الزائدة مستوفى في محله انشاء الله تعالى الرابعة ان بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد
النون وهي حرف تاكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر كما مر واستشكل بعضهم افادتها للتوكيد بانك لو صرحت
بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا فان انه قائم ليس هذا الاستشكال قال ابن هشام والاصح انها
فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى

وتأول معمولها بمصدر من لفظ خبرها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا نحو بلغني انك منطلق وان هذا زيد وان هذا زيد بالكسر والتشديد حرف تاكيد تنصب الاسم ثم ترفع الخبر وتنصبهما لغة وقد تنصب ضمير شان محذوف

فلا انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس انتهى قال الدماميني وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح واما ان التسبب في جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه يحتاج الى تحرير كما مر انتهى وكونها فرع المكسورة هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان وهو الظاهر من صنيع المص هنا وفيما تقدم وتؤول اي تسبك وتفسر معمولها وهو الاسم والخبر اذ الاصح انها موصول حرفي ايضا بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قاله ابن هشام وغيره وقدره الرضي بقولك بلغني زيديته فان ياء النسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا التاويل اذا كان ما اول مثبتا اتيت بلفظ عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا او عدم زيديته وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد هذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون فلا يخرج بذلك عن المصدرية ولك تقديره بالاسدية كما قاله الرضي فيفيد معنى المصدرية الخامس ان بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف تاكيد وافادتها للتاكيد بدليل تلقي القسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاعمال وتنصبهما اي تنصبها للاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند من اثبتها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم خصها الفراء بليت والجمهور على انكارها مطلقا وتاويل شواهدها كما مر مستوفى وقد تنصب اي ان ضمير شان محذوف مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها

وحرف جواب كنعم وجعل المبرد منه ذلك قوله ان هذان لساحران ورد بامتناع اللام في خبر المبتداء

كقوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انه اي الشان والجملة خبره وخرجه الكسائي على زيادة من في اسم ان والبصريون غير الاخفش يابونه لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح وهم يخالفون في التنقيح ويشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي او شبهه وصحح جماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل فلا يجوز في سعة الكلام ان زيدا قائم فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر انتهى وانما قال وليس الموضع موضع حذف لما مر من انه لا دليل عليه ولعدم ملائمته الاختصار اذ المقصود من الكلام المصدرية التعظيم والتفخيم فلو حذف فات المقصود منه وخالف الاكثر فاجاز حذفه في السعة من غير ضعف قال الرضي رح وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وقال ابن مالك يجوز حذف اسم المفهوم معناه نظما ونثرا سواء كان ضمير شان او غيره ووقوع ذلك في الشعر اكثر واقل ما يكون المحذوف الا ضمير شان انتهى وقضية عبارة المص ان المحذوف لا يكون الا ضمير شان وهو مذهب لبعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في ساير اخواتها كما تقدم والثاني ان تكون حرف جواب كنعم فيقع تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فيقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالدا هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح وانكر ابو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال في قولهم ان بمعنى نعم انهم يريدون به الناصبة لا انه في اللغة موضوع لذلك قال ابن هشام والشواهد العربية قاطعة بثبوتها كقوله قالوا اخفت فقلنا ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم لعن الله راكبها وجعل المبرد والاخفش من ذلك قوله تعالى ان هذان لساحران في قراءة من قرء بتشديد النون واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا وتبع المبرد والاخفش على ذلك جماعة ورد بامور احدها ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت الثاني بامتناع اللام اي لام الابتداء في خبر المبتداء وقد دخلت هنا لان قوله هذان مبتدأ وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في خبر المبتداء وقد دخلت هنا لان قوله هذان مبتداء وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في الخبر لانها الصدر ووقوعها في الخبر المفرد مناف لذلك لتحرجها عن الصدر واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها

داخلة على مبتدء محذوف اى لهما ساحران وبابها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا
كما قال رهج لغنى للخير مما ان رايته فزادان بعدما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال
ابن هشام ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة في الشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف
المبتدء كالجمع بين المتنافيين الثالث من الامور ان ما قبل ان المذكورة لا يقتضى ان يكون جوابه نعم
اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من
افترى ولا يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن ابى على الفارسى
قال الدماميني وهو حسن وتعقبه الشمنى بانه لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم
بعضا او لاستخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى كما حكاه الله تع لنا فليتامل فانه من المحاسن
ويؤيده قول صاحب الكشاف والظ انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان
هذان لساحران فكانت نجويهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس
عن اتباعهما انتهى وقد مر لنا تاويل هذه القرائة ووجوه اخر في باب اسماء الاشارة واستوفينا
الكلام عليها هناك فليرجع اليه السادس اذ ترد ظرفا للزمن الماضي ولا تقع للاستقبال
عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انها تخرج عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله تع
يومئذ تحدث اخبارها والجمهور يجعلون الاية ونحوها من باب ونفخ في الصور على من
تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وقد يحتج قال ابن هشام لغيرهم بقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس
عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع من ان يتاوله
ما اول به الجمهور الاية السابقة فيقال هذا من باب ونفخ في الصور وحرف التنفيس ليس بصاد
عن ذلك وتدخل اذ على الجملتين الاسمية والفعلية لا معا بل على سبيل التناوب ودخولها
على احديهما واحدة لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة
المحذوفة كما مر وقد تخرج عن الظرفية فتقع اسما يضاف اليها اسم زمان وهو نوعان
غير صالح للاستغناء عنه نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فالظرف هنا وهو بعد
لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود وصالح
للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمتنى فاتيت عليك ح ويومئذ اليوم

والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاتيت عليك اذ اكرمتنى والمعنى بحاله والاضافة
في مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى التاكيد والظ انها من اضافة الاعم الى الاخص
امر انه وذلك لان اذ مضافة الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد واكرمته ح فالمعنى حين اذ جاء والثاني
مخصوص بالاضافة الى المجئ والاول عار من ذلك فهو اعم منه فلا يكون مؤكدا له نعم يكون مفسرا له مبينا
للمراد به كما يبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية اى واكرمته حينا هو حين مجيئه فتامله تنبيه
الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها كما هو قضية اقتصار المص على ذلك وذهب جماعة الى انها
قد تكون مفعولا به وهى المذكورة بعد فعل الامر في اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وتصير
اذكر حيث لا يذكر نحو واذ قال ربك للملئكة واذ فرقنا بكم البحر قالوا ويقع بدلا من المفعول به نحو واذكر
في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول محذوف
نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا والثاني على انه ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اى واذكر واقصة
مريم يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشرى في
قرائة بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث
ويجوز كون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما اى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه
قال ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدء ولا نعلم بذلك قائلا السابع اذ للمفاجاة نص عليه سيبويه
وهى الواقعة بعد بينما وبينا كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وكقوله
كنت كفى الغصن بينا نطلبى ويجيئنى اذ رعز عند الاغاص وانكر بعضهم وقوع اذ بعد بينا خاصة دون
بينما وجعله الحريرى من الاوهام في درة الغواص وليس كذلك قال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس من
ذكرها وكلاهما عربى وقال الاصمعي وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما عربي قال الرضي وكان الاصمعي لا يستفصح
الا تركهما في جوابهما لكثرة مجئ جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان الكثير غير فصيح بل على ان الاكثر افصح
الا ترى الى قول امير المؤمنين على وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها
لاخر بعد وفاته انتهى تنبيه اصل بينا وبينما بين واصلها ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان يبين بينا
بينا اى فارق فراقا ومعنى جلست بينكما اى مكان فراقكما وفعلت بين خروجك ودخولك فعلته زمان فراق
خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان وهو
من الالزم الاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى

وهل هي ظرف أو حرف خلاف وإذا ترد ظرفا للمستقبل فتضاف إلى شرطها وتنصب بجوابها

ليت إليها بل إلى المصدر الذي تضمنته زيدوا عليها ما الكافة لأنها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء وتشبع الفتحة فتولدت الألف قيل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه كان قد وقف عليه الألف قد يؤتى به للوقف كما في أنا والظنونا ونحو ويتفرع أنه لا يكون إلا للزمان لما تقرر من أنه لا تضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وفي الحقيقة مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه هي غلبة إضافة أو قسم الجمل دون الأمكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها إلى الزمان فإذا قلت بينا زيد قائم أقبل عمرو فهكذا قدره الرضي وهو مذهب الفارسي وابن جني واختاره ابن الباذش والجمهور على أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر ومقتضاه أن ما غير كافة عن الإضافة وكذا الألف وذهب قوم إلى أن ما والألف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب والأول هو التحقيق وليست بينا محذوفة من بينما ولا ألفها للتأنيث خلافا لزاعمي ذلك وهل هي يعني إذ حينئذ أي حين إذ وردت للمفاجأة بعد بينا وبينما ظرف مكان أو زمان أو حرف يدل على المفاجأة في غيره أو مؤكد أي زائد فيه خلاف فإذا قلت بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو وعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا أو بينما كما يكون كذلك لو كانت إذ غير موجودة وهو الأصح وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وهو أقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدأ محذوف والتقدير في المثال بين أوقات قيامي إقبال عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بأقبل عمرو وقيل مبتدأ وإذ خبره والمعنى حين أنا قائم حين أقبل عمرو وتجيء إذ للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون أي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فإنه إذا قيل ضربته إذ أساء وأريد بإذ الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب قولان والجمهور على الثاني التابع إذا ترد ظرفا لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا فتضاف إلى شرطها وهو الجملة التي بعدها لزوما وتنصب بجوابها عند الأكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة من المحققين حملا لها على سائر أدوات الشرط وردا بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف وأجيب بأنها عنده غير

وتختص بالفعلية ونحو إذا السماء انشقت مثل وإن أحد من المشركين استجارك

مضافة كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله وإذا تصبك خصاصة فتجمل قال الدماميني ويلزم عليه أن يكون إذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فإن قلت قد قال ابن الحاجب بتعين الفعل في إذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعدها وإن لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا إذا طلعت فيه الشمس قال ورد الرضي بأنه إنما يحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا لتخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا انتهى وأما قول الأكثرين فأورد عليها أمور منها أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لأن الشرط لما كان معمولا لإذا لكونها مضافة إليه وإذا معمولا للجواب لزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب لأن المعمول داخل في جملة عامله فيلزم ح دخول جملة الشرط في جملة الجواب وأجيب بأن الأصل ذلك ولكنهما قد تضمنا معنى الشرط وجعل الأول سببا للثاني ومنها أنه يلزمهم في نحو إذا جئتني اليوم أكرمتك غدا أن يعمل أكرمتك في ظرفين متنافيين وذلك باطل عقلا إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم قال الرضي والجواب أن إذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها أو نقول المعنى إذا جئتني اليوم كان سببا لإكرامك غدا كما قيل في نحو إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس إن جئتني اليوم يكن جزاء المجيء إليك أمس ومنها أن الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائية نحو ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو إذا جئتني فإني أكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده في ما قبله وأجيب بأنهم إنما يقولون إن العامل فيها جوابها إذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع كإذا الفجائية وإن ونحوها فالعامل فيها ح مقدر يدل عليه الجواب وقال الرضي الأولى أن نفصل ونقول إن تضمن إذا معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه وإن لم تتضمن نحو إذا غربت الشمس جئتك بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وإن لم يكن جزاء في الحقيقة دون الأول الذي في محل الشرط إذ هو مخصص للظرف وتختص إذا بالجملة الفعلية على الأصح شرطا كان ما بعدها مضارعا نحو وإذا تتلى عليهم آياتنا أو ماضيا نحو إذا جاءك المنافقون وزعم الفراء إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي قال ابن هشام إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع وقد جمعا في قوله والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية وأما نحو قوله تعالى إذا السماء انشقت مما استند عليه الأخفش والكوفيون من جواز دخول إذا على الجملة الاسمية فمؤول مثل ما أول قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والأصل وإن

استجار ان احد لا ان السماء مبتدأ والفعل بعده خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه
ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في
الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما
قاله غير واحد فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية قال في التصريح فتامل واما
قول الشاعر اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار كان وباهلي مرفوع بها
والجملة بعدها خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي
فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا فيهلة ان الظرف يدل
على المفسر فكانه لم يحذف تنبيهات الاول الجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية كما هو قضية اقتصار المص
وزعم قوم انها تخرج عنها فقال الاخفش وتبعه ابن مالك انها وقعت مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاءوها
وقال ابن جني في اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ واذا الثانية خبر
والمنصوبين حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض و
تبعه ابن مالك على ذلك قال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في قوله لعائشة اني لاعلم اذا كنت علي راضية
واذا كنت علي غضبي والجمهور على ان حتى في تلك الاية حرف ابتداء داخلة على الجملة باسرها ولا عمل لها واما
اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى اي انقسمتم اقساما
وكنتم ازواجا ثلثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول اعلم اي شانك معي ونحوه الثاني
قد تخرج اذا عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا
يغشى لان الليل مقارن للغشيان والثاني ان تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد نزلت بعد الاتيان ~~واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها نزلت~~
بعد الاتيان واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وندمان يزيد
الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم ويجوز ان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت
النجوم اسقيته الثالث تختص اذا بما تيقن وجوده نحو ائتيك اذا احمر البسر ورجح نحو ائتيك اذا دعوتني
بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ولا يدخل على
متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون وتكون اذا خاصة
للمتيقن والمظنون خالفت ادوات الشرط فلم يجزم الا في الضرورة وقد تخرج عن معنى الشرط نحو واذا

وللمفاجأة فيختص بالاسمية والخلاف فيها كاختها

ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا في الايتين ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت
شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمارها مردود بانها لا يحذف الا في
ضرورة او نادر من الكلام وقول الاخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب تعسف وقول الاخر ان جوابها
محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم
اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا
يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت
والثابت لا يقبل التعليق الرابع قد يستعمل اذا مع جملتيها للاستمرار في الزمان والاحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة
كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم اي ان هذا عادتهم المستمرة وشانهم ابدا ومثله كثير ويرد اذا للمفاجأة فيختص
بالجملة الاسمية على الاصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل لا تحتاج الى الجواب لعدم
تضمنها للشرط ولا يقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما
قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو
خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر في اياتنا والخلاف فيها كاختها يعني في كونها
حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان فذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف واختاره ابن مالك قال
ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها انتهى وتقريره
ان العامل هنا منحصر فيما بعد ان وان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ولا عامل سواه فتكون فلا تكون اذا معمولة
فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم المعمولية وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فيكون
فعلا فتعين ان تكون حرفا وذهب الزجاج والرياشي الى انها ظرف زمان ونسب للمبرد وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره
الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها وذهب الزمخشري الى ان عاملها فعل
مقدر مشتق من لفظ المفاجأة وقال التقدير في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجأتم
الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا
زيد جالس او المقدر ~~نحو خرجت فاذا زيد جالس~~ والمقدر نحو خرجت فاذا زيد اي حاضر قال واذا لم يقع الخبر معها
في التنزيل الا مصرحا به وذهب المبرد والفارسي وابو الفتح الى انها ظرف زمان وعزي الى سيبويه وتظهر فايدة
الخلاف اذا قلت خرجت فاذا الاسد فعلى الاول لا يصح كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وكذا على الثاني

لان الزنبور لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضاف اى فاذا حضور الاسد ويصح على الثالث اى فبالحضرة الاسد
فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش والكوفيين وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا
فالرفع على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها مكان والا فهو محذوف فان قلت
الجالس او القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذى انكره سيبويه على الكسائى
لما سئله فى مجلس الذى جمعهما يحيى بن خالد بن يحيى البرمكى فى مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهى قولهم كنت
اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى او فاذا هو اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على
البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائى فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه واحضر الفراء و
خلف وغيرهما من جماعة الكسائى وكاده القوم كيدا واول من تقدم اليه خلف فسأله مسئلة فاجاب فيها فقال له
اخطات ثم سئله ثانية وهو يقول له كلما اجاب اخطات وبعد ذلك يخرج مخرج الشاب الغريب ويذهب مكر الفطن
الاريب فلم يرد سيبويه الى ان قال لخلف هذا سوء ادب فاقبل اليه الفراء مضمرا ما اظهره صاحبه مظهرا انه ينصف
فيما يقول ويستعمل الادب فيما يبديه ويعيد فقال ان فى هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فى كذا وسئله
مسئلة اخرى فاجابه فقال اعد النظر وهى كلمة تدل فى كلمة صاحبه فلما درك سيبويه ان مقصودهما الجماعة وانه وقعا
درجة شيخهما الكسائى عن مناظرته فان كانت الغلبة لهما قيل غلبه غلاماه والا فان يغلبا خير عندهما من ان يغلب
شيخهما فقال سيبويه لستُ اكلمكما او يحضر صاحبكما يعنى الكسائى فحضر الكسائى فقال اتسألنى او اسئلك فقال
له سيبويه سل انت فسئله عن هذا المثال الزنبورى فقال سيبويه فاذا هو هى ولا يجوز النصب وسئله عن
امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائى
العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائى
هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسئلون فقال يحيى وولده جعفر انصفت فاحضروا
فوافقوا الكسائى واستكان سيبويه واقبل الكسائى على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك من بلده
مؤملا فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس يقال كانت سبب علته التى مات
فيها ويقال ان العرب رشوا على ذلك وانهم علموا بمنزلة الكسائى عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول
قول الكسائى ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به
وهذه حكاية عجيبة وموعظة عبرية وللاديب ابى الحسن حازم بن محمد بن حازم قصيدة طنانة وهى
من افراد ادباء المغرب امتدح بها المنصور صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابى زكريا يحيى بن عبد الواحد

مناظره زنبوريه

وضمنها مسائل من علم النحو ولعله اتى فيها على جميع ابوابه والموجود منها نحو مائتين وعشرين بيتا ولقد
اجاد فيها نظم حكاية هذه الواقعة اللطيفة واول القصيدة هذا الحمد لله معلى قدر من علما وجاعل
العقل فى سبل الهدى علما ثم الصلوة على الهادى بسنته محمد خير مبعوث به اعتصما ثم الدعاء لامير المؤمنين
ابى عبد الاله الذى فاق الحيا كرما خليفة خلقت انوار غرته شمس الضحى وندى يخلف الديما سال الفواضله
للمعتفى نعما صال النوا صله بالمعتدى نقما مردى العداة بسهم من عزائمه كانه كوكب للقذف قد رجما
ادام قوا نعمتى اذا طردت نعماه من غير وعد لم يقل نعما يا ايها الملك المنصور ملكك قد شب الزمان به من
بعد ما هرما فلو راى من مضى كرم فى مكارمكم لم يذكروا بالندى معنى ولا هرما ان الليالى والايام مذ خدمت
بالسعد ملكك اضحت اعبدا واما بذلت تقنيته من بيت ممتدح او وهو مثلا فى رعيك الاما وكلت بالدهر
عينا غير غافلة من جود كفك تاسو كل من كلما ومنها اما على اثر حمد الله ثم على اثر الصلوة على من بلغ
الحكما وما يلى ذاك من وصل الدعاء ومن نشر الثناء على من اسبغ النعما فاسمع لنظم بديع قد هديت
فكرى له مفاده ملك اجزل القسما حديقة تبهج الاحداق بهجتها من نحوها ناسم للنحو قد نسما فاسمع
الى القول فى طرق الكلام وما علم اللسان به قد حد او رسما النحو علم باحكام الكلام وما من التغاير يعرو
اللفظ والكلما والكلام كمال فى حقيقته فان ترد حده فاسمعه منتظما ان الكلام هو القول الذى حصلت
به الافادة لما تم والتئما ومنها فى باب المتعدى لاثنين فباب اعطى كسى منه ومن سعى كما تقول سقاك الله
صوب سما ومنه اولى وانى مثل قولهم اولاك ربى نعيم العيش والنعما ومن المتعدى الى الثلثة وقاس بالهمزة
النقل ابن مسعدة فى باب علم وفيها خالف القدما من باب كان واخواتها تقول فانزل مفضلا وهاب حيث
مثل التجايا نوالى الجود والكرما من باب الاستثناء والقول فى باب الاستثناء متصل منتسع وقد نحا
فيه جلة الزعما وقد تليه وقوم فيه لا سيما من عد ليه فى الاستثنا ولا سيما من نواصب الفعل واعدد لكيلا
وكيلا ثم كى ولكى وليس تمنع من نصب باذ دما من باب اذا الفجائية وهو مقصودنا والعرب قد تحذف
الاخبار بعد اذا اذا عنت فجاة الامر الذى دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها
ربما فان توالى ضميران اكسب بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت
الى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما وفى الجواب عليها
هل اذا هو هى او هل اذا هو اياها قد اختصما وخطأ ابن زياد وابن حمزة فى ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما
وغاظ عمرا على فى حكومته يا ليته لم يكن فى امره حكما كغيظ عمرو عليا فى حكومته يا ليته لم يكن فى امره حكما

وجمع ابن زياد كل منتجب من اهله اذ غدا منه يفيض دما فظل بالكرب مكظوما وقد كربت بالنفس
انفاسه ان تبلغ الكظما فضت عليه بغير الحق طائفة حتى قضى هدرا ما بينهم هدرا من قد آبد
حكما من عدوهم قضى عمرو بن عثمان تماما قد قضى سدهما حساده في الورى عمت فكلهم تلقيه متقلدا
للقول مستقما فما النهي دينهم معانيها ولا المعارف في اهل النهى دينما فاصبحت تعليه الانفاس
كامنة في كل صدر كان قد كظا وكظما واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما
وليس يخلو امرء من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح
الناس شجوا عالم هضما قوله ربما بنصبوا البيت اي ربما نصبوا على الحال بعد اذ وغوا ما بعد اذ على
الخبرية وقوله ربما في اخر البيت توكيد لربما في اوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا من غير ان ربما
والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا اي ويرفعونه كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير
للتوكيد وعما في اخر البيت الثالث من ابيات هذه المسئلة بفتح العين المعجمة كناية عن الاشكال
وعنما في اخر البيت الرابع بضمها جمع عمّ وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه
علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والفظا ضمير الاثنين ان بنيته للفاعل وللاطلاق ان بنيته للمفعول
وعمرو الاول سيبويه والكسائي والاخران عمرو بن العاص وامير المؤمنين علي وحكم الاول اسم والثاني
فعل وبالعكس وفعالا للايطاء وزياد الاول والد الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه بن جابة
لعن المرسل في قتله الحسين واضم كغضب وزنا ومعنى والوصف متاضم كفرح تنبيهان الاول لما اجاب
سيبويه سؤال الكسائي بقوله فاذا هو هي هو الحق وهو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما
فاذا هو اياها فان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه
واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وحكى الرضي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها
وكذلك حكاه الاندلسي في شرح المفصل والصواب ما حكيناه اولا من انه اجاز الوجهين فان الكسائي لو
انكر الرفع فكان لسيبويه سبيل من تخطئته في المال لما ورد في القرآن من الرفع وهو شايع فيه ولم ينقل
ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع والنصب معا وقد ذكر في توجيه النصب وجوه احدها ان اذا
ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قال
ابو بكر بن الخياط وهو خطاء لان المعاني لا ينصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال
ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول اخر الثاني ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر لانه

الكلام عليه ومثل هذا لئن ضربته لتضربنه السيد الشريف لكن موجود اي لتضربنه كائنا السيد الشريف
او موجود السيد باضمار كائن ونحوه فان لحلت النصب في اياها على هذا التخريج قاله محمد بن بري ولا يخفى
عليه بطلانه وبعده عن المقيس عليه الثالث ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك قال ابن
هشام ويشهد له قراءة الحسن البصري اياك يعبد بالياء المثناة من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا يتاتى
فيما اجازوه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على نعت مقطوع او حال على زيادة
ال وليس ذلك مما ينقاس ومن جوز تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على
ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد ينصب الفعلين ولان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو
قابل للتعريف للتاويل الرابع انه على اسقاط الخافض والاصل فاذا هو كها اي فاذا الزنبور كالعقرب والكوفيون
يجوزون ادخال الكاف على الضمير وسيبويه يخص ذلك بالضرورة فحذف كاف التشبيه وحذف انتصب الضمير
على نزع الخافض وليس بشيء لما مر في بابه الخامس انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل
وانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي
نوجد او نرى عصبة السادس انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما
زيد الا شرب الابل اي لا يشرب شرب الابل ثم حذف المضاف من لسعتها واقيم المضاف اليه مقامه وانتصب انتصابه
عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب
السابع ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعته كلسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها وانتصاب اياها
على الحال لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين وضعفه ظ الثامن انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف
والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير فانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة
كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه قاله ابن هشام وهو وجه غريب اعني انتصاب
الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال
هذا قبيح ضعيف ومن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير
فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال الثاني يلزم اذا الفجائية الفاء
داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتاكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت
في جواب الشرط موقع الفاء وقال غيرهم هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين ايدا بو حيان
بوقوع ثم موقعها في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الزجاج هي للسببية المحضة كفاء الجواب التاسع ان ترد

تنبيه للعطف منصلة ومنقطعة فالمتصلة المرتبطة ما بعدها بما قبلها وتقع بعد همزتي التسوية والاستفهام

على وجهين احدهما ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبط ما بعدها بما
قبلها بحيث لا يستغنى باحدهما عن الاخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا او نسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدها
من غير تعيين ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها
متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها
اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فتكون باعتبار
هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها
لكن هذا انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا
معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة
الاستفهام وتقع بعد همزة التسوية وقدم معناها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو ولقيت الدار زيدا ام في السوق والمراد وقوعها بعدهما على سبيل التناوب لا معا كما سوى الطامع
الفرق بين الواقعة بعد همزة الاستفهام من اربعة اوجه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية لا يستحق جوابا
لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان
الاستفهام معها على حقيقته ويطلب بها وبها التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام
عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا تصديق ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه
انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل
المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع
ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما
مر وبين جملتين في معنى المفردين فتكونان فعليتين كقوله وقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام
عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف تفسره سرت والتقدير اسرت هي سرت ام عاد بحلمها اي
هذين هي واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث بالهمزة
في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبتين هو الصحيح ومختلفتين نحو ءانتم
تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح في انتم من كونه فاعلا لانه قبل اتيانا خلقه تنبيهات الاول صحح
ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل
الاخر ليفهم السامع من اول الامر المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ ازيد قائم ام عمرو وان شئت

ام قاعد

ازيد ام عمرو قائم والاول هو الاكثر وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شئت اقائم
زيد ففي كتاب سيبويه ما نصه هذا باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد عندك
ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسأل
عن اللقاء وانما تسأل عن احد الاسمين في هذه الحال فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين اي الاسمين
وجعلت الاسم الاخير عديلا للاول فصار الذي لا تسأل عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا
حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولى لا واجب كما قالوه ونص على ذلك ابن عصفور
في المقرب ايضا فقال والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره وذكر ذلك الرضي
ايضا فقال اذا ولي المتصلة مفردا فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة
نيابة وبل اي والمفردان بعدهما نائبا وبل المضاف اليه فيجوز نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وفي
السوق زيد ام في الدار اي في الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليتها نحو اعندك زيد ام عمرو
ازيد عندك ام في الدار ولقيت زيدا ام عمرا وجوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن الثاني
قال الرضي يجوز ان تأتي بعد سواء ونحوها او مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت ومنع
ذلك الفارسي قال لانه يكون سواء على احدهما ولا يجوز ذلك يعني ان لاجل الشيئين او الاشياء و
التسوية تقتضي شيئين فصاعدا فانما تقتضيه او ومنا لما تقتضيه التسوية وتبعه على ذلك ابن هشام
في المغني فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان
كذا وكذا والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء على قمت او قعدت وهو سهو وفي الكامل
للهذلي ان ابن محيصن قرء من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضي ردا
على الفارسي ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على قمت ام قعدت
سواء على ايهما فعلت اي الذي فعلت الخبر اي عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الوهم
ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف
تقديره الامران سواء على ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة
الاسمية المتقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء على انتهى وفي قوله ان معنى
ام لاحد الشيئين او الاشياء مسامحة اذ هي موضوعة لعطف احد الشيئين او الاشياء مرادا به من حيث
هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة

الاستفهام فلا بد من اسمين كانا او فعلين تقول سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي ا
قمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثاني باو تقول سواء علي
قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران
سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء
وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتيها وليس كذلك انتهى ولا خلاف في
العطف باو بعد همزة الاستفهام فانما يكون الجواب عن الاستفهام بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل
ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجبت بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال
الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند
الكيسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن
وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه
قال احدهما افضل ام ابن الحنفية الثالث قد تحذف ام والمعطوف بها كقوله دعاني اليها القلب اني
لامرها سميع فما ادري ارشد طلابها اي ام غي قال ابن هشام ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في
البيت لصحة قولك هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف عليه بام
كقوله تعالى ام من هو قانت اناء الليل التقدير الكافر خير ام هو قانت اناء الليل واجاز بعضهم حذف
معطوفها بدونها فقال في قوله افلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم تبتدأ
انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير واما قولهم
انفعل هذا ام لا فالحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها
كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكانت الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها والمنقطعة
هي التي لم يرتبط ما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بفائدته لانهما جملتان ليستا في تقدير المفردين
ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهي ثلثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل
الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتريه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو
الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي
والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير
ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب كبل نحو قوله تعالى ام هل تستوي

الظلمات والنور اي بل هل ولا يفارقها هذا المعنى والاكثر اقتضاؤها مع ذلك استفهاما
طلبيا كقولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء ومعناه انك رأيت اشباحا من بعد فقلت
انها لابل على سبيل الجزم ثم حصل شك في ذلك فقلت ام شاء تقصد الاضراب واستيناف سؤال
عن الشاء او استفهاما انكاريا نحو ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت
للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة
فيكون للاضراب وحده كما مر ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان
الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذي يظهر قولهم ان المعنى نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام
ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور اماذا كنتم تعملون ام من هذا
الذي هو جند لكم ووقع للدماميني انه اجاب عن الثاني اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف
بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة ورده بعض الائمة فقال له انه لا سلف له في
ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين انتهى تنبيهات الاول قضية كلام المص ان بل
المنقطعة عاطفة ايضا وهو قول ابن جني ويجزم ابن هشام والجمهور على انها حرف ابتداء وقد مر بيانه الثاني
قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام
تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم
بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج عليه قوله افلا تبصرون
ام انا خير قال التقدير افلا تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جوية يا ليت
شعري ولا منجا من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والثاني ان تكون حرف تعريف كال وهي لغة حمير
بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا
ابن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا لقبه وهو مجمع قبائل اليمن عامة والظاهر ان المراد بالحمير هنا
الجميع على سبيل التغليب ونقلت هذه اللغة عن طي وهو قبيلة اخرى من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد
ابن كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء وهذه اللغة لتميم وهو سهو محض واحذه قال ابن مالك
لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل
اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم انتهى والتشدد لا سيما لان الميم لا تدغم الا في ميم انتهى
وانشدوا على هذه اللغة الى الخليلي ذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمه وفي الحديث ليس من امبر امصيام في

اما بالفتح والتشديد حرف تفصيل غالبا وفيها معنى الشرط للزوم الفاء

اسفر كذا رواه النمر بن تولب وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسما التي لا تدغم لام التعريف في
اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في
بلادهم من يقول خذام رمح واركب ام فرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق و
انها في الحديث دخلت على النوعين انتهى قلت واقمت في اليمن ابعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسما
التي تدغم في اولها لام التعريف وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسما فيقول ام رجل كما يقول
ام غلام تنبيهات الاول قال الاندلسي وابن يعيش الرواية في البيت ما لسهم بتشديد السين وادغام اللام
فيها وام سلمه بالميم الساكنة بعد الواو ونقله عنهما في الفتح القريب اقره الثاني قال الاندري الوجه ان لا تثبت
الالف في الكتابة لانها ميم وجعلت كالالف واللام ونقله عنه في الفتح ايضا وفيه مخالفة لظاهر كلامهم الثالث
ذكر ابن الحاجب في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحا فالحكم
عليها بالضعف لا ينبغي الناسعة اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها
الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى اما
بالعشي فيخصر وهي حرف تفصيل غالبا لا اسم على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل
يدل عليه استقراء مواردها وعطف مثل عليها قال تع فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم
واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر و
قد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم
الاخر فالاول نحو يا ايها الناس قد جائكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا به فلهم كذا و
كذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وقسيمه في المعنى واما غيرهم فيؤمنون
به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل
من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وفيها
اي في مفهوم اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز ان يكون الفاء للعطف لدخولها على
الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان
هذه الفاء جائت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله

وعوض بينهما عن فعلها جزء مما في حيزها اقوال

والتعليل بكون اما في معنى الشرط ليس بجيد لان معنى اما كما قالوا مهما يكن من شيء وجواب مهما
يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء لازمة بعد اما سواء كان ما
دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك في اما ويجب
ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما
القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك
قول محذوف كقوله تع فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف
المفعول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا
قول الجمهور وقال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان
الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان
ما بينهما اعتراض وكذا قال في الاية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الاية قال اصله فيقال
الم يكن اياتي ثم حذف القول وتاخرت الفاء عن الهمزة تنبيه لم يذكر المص معنى التوكيد لاما وقل
من ذكره وقد اثبته جماعة من المتاخرين واحسن من قرره الزمخشري فانه قال اما في الكلام ان يعطيه
فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصد توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه
عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير
مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى اما كونه في معنى الشرط فظ واما وجه التوكيد
فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء لان معنى مهما يكن من شيء ان يقع هذا او ذاك الى ما لا يحصى ما دامت
الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال الرضي
وليس مراد سيبويه من تفسير اما بمهما انها بمعناها كيف واما حرف ومهما اسم بل قصد الى معنى البحث
واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد انتهى و
التزم واحذف فعل اما الذي هو الشرط لجريه على طريق واحدة وهو يكن او نحوه كما التزم واحذف
متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا وللتنبيه على ان المقصود باما حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل و
عوض ما بينهما اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف فلزوما جزء مما في حيزها اي
حيز اما كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد لانتفاء
الاستكراه بواحد وفيه اي في الجزاء المذكور اقوال ثلثة احدها انه جزء من اجزائها الواقع بعد الفا

وهو اما مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها مما يمنع
التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فانى ضارب اولم يكن نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
وذلك لان لاما خاصية فى تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه هذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس
بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان
وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب
عندى بخطه فان قلت هذا القول لا تشمله عبارة المص لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على
هذا القول جزء مما فى حيز الجزاء لا مما فى حيز اما نفسها قلت ما فى حيز الجزاء فى حيز اما ايض الثانى انه
معمول الفعل المحذوف مط اى سواء كان ما بعد الفاء مما يمنع التقديم او لم يكن اذ العمل للمحذوف
المقدر فى محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا ان يكون مما يمنع التقديم او لا فاذا قلنا اما زيد فمنطلق
فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما يذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب فى الاول بتقدير تذكر بالبناء للفاعل
والرفع فى الثانى بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قوله
اما العبيد فذو عبيد اما قريشا فانا افضلها بالنصب فى الموضعين فقال سيبويه هى لغة خبيثة
قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب لضعيفه فى المعرفة الا اذا كانت غير معين ليكون
فى موضع الحال كما فى الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع
كما فى قولك اما البصرة فلا بصرة لك وابوك اما فلا ابا لك ومما وقع لابن هشام فى المغنى من قوله
وفى ذلك دليل على انه لا يلزم ان تقدر مهما يكن من شئ بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير
ههنا مهما ذكرت فليس بشئ لان هذا المسموع الذى استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه
فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على ما ادعاه واستشكل
الرضى مذهب سيبويه فى نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد
اى تملكهم وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا افضلهم اى اغلبهم فى الفضل القول الثالث
انه ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم فهو جزء مما فى حيز جزائها نحو اما يوم الجمعة فانا
مسافر وان كان نحو اما اليوم فانى جالس فهو معمول للفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وهذا قول سيبويه والمازنى والجمهور ورد بان الفاء للجزاء وهى مانعة من عمل ما بعدها

فيما قبلها

فى ما قبلها فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون فى ان ما بعد فاء
الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من الموانع لما قاله سيبويه ان ما جاز
عمله بعد حذف اما والفاء فيما قبل والا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفاء فى قوله تعالى فاما
اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم فلا تقهر لكان جائزا بخلاف نحو اما زيدا فانى ضارب اذ لو حذفت
اما والفاء وقلت زيدا انى ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقديم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما
درهما فعندك عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلثة هو
الاول وهو ان الواقع بعد اما والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية
وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع مما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق
به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان
قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بجملة بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء اذا
من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التى هو عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا
به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين الجملة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك
ضربت فى يوم الجمعة وان كان فى الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر فى الاول ليدل على انه حكم عليه
لما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفى الثانى ليدل على انه الذى وقع الضرب فيه
من اول الامر على حسب ما هو عليه فى جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذى كان له وبطل القول بكونه
معمول الفعل المحذوف مط او بشرط ان لا يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لاما خاصية فى تصحيح
التقديم لما يمتنع تقديمه حاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما
فى الجملة الواقعة بعد الفاء تنبيه قد يقع بعد اما جملة شرطية بعدها جواب مقرون بالفاء كقوله تعالى
واما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف فى هذا الجواب لاى الاداتين هو قال ابو حيان والصحيح انه
جواب اما واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا
ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شئ فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط
الذى تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضى والدليل على انه ليس جواب ان عدم
جواز اما ان جئتنى اكرمك بالجزم اكثر وجواز اما ان اكرمك نحو ان ضربتنى فاكرمك انتهى وزعم الاخفش
ان الجواب المذكور لاما وان معا فان الاصل عنده مهما يكن من شئ فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما

والفعل

وقد تفارق التفصيل كما لو اقعة في اوائل الكتب اما بالكسر والتشديد

والفعل الذي بعدها فصاً اما ان كان من المقربين فروح ثم قدمت ن والفعل الذي بعدها على الفا فصار ۵۳۶
اما ان كان من المقربين فالتقتا الفاءان فاغنيت احدهما عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها
تقادير عجيبة ومع للشيء باطلة وقد ابطل ابو علي ظ كلام الاخفش بانا لم نجد الفا تكون جوابا لشيئين
فاولت كلامهم بانها لما كانت لاحدهما واغنت عن الثاني صارت كانها جواب شرطين فالمضطر عين الى
علي فمرة قال لا يفصل بين اما والفا الا بمفرد الجواب المذكور لان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى
اجتمع ط الباجواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة اذا لم يستقل صارت بمنزلة مفرد
قال وهذا هو الصحيح فاذا في المسئلة ثلثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد
قوليه وقد تفارق اما التفصيل فاني مجردة عنه فتكون للاستيناف وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله انها حرف
تفصيل غالبا كاما الواقعة في اوائل الكتب والخطب بين المفصول بينها وبين فانها بمعنى مقطوعا عن الاضافة
غالبا نحو اما بعد فكذا واختلف في اول من قالها فقيل داود على نبينا وعليه السلم وقيل يعرب بن قحطان وقيل
قيس بن ساعدة وقيل سحبان بن وائل وهو المثل وهو القائل وقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد
اني خطيبها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل في اما وجواز السكوت على قولك اما زيد فقائم
يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظ ان اما زيد فقائم لا يقال الا اذا وقع
تردد في شخصين نسبتا ما لاحدهما الى ذلك فهو على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا
مقتضى اطلاق المص يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى والحق ما ذهب
اليه المص وعليه جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه اذ لا معنى لتقدير تكرارها مع اما
الواقعة في اوائل الكتب تنبيه قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعـ وربك فكبر وثيابك فطهر و
الرجز فاهجر وهذا قليد ذوقه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا ونهيا وما قبلها
منصوبا به او مفسرا به فلا يقال ان زيدا فضربت ولا يرد زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك وزيد فوجد فالفا
زائدة وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لا لزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله
فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب وتدخل فانها على الامر والنهي فان ما
قبل اما ملزوم لما بعدها قاله الرضي العاشرة اما بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها
لغة تميم وقيس واسد وانشد فقطرب ساحمل نفسي على خالة فاما عليها واما لها ما الفتح وقد تبدل ميمها
الاولى ياء مع كسر الهمزة كقوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار ومع فتحها كقوله

فهي

الاخر

حرف عطف على المش وترد للتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا

۵۳۷ الاخر تلحقها ايما شمال عريته وايما صبا جنح الظلام هبوب رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة
عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله وقد كذبت نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر
فاما جزعا واما اجمال صبر وقيل هي بسيطة واختاره ابو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب ولا دليل في
البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان كنت ذا جزع فلا تجزع وان كنت ذا اجمال
صبر فاجمل وهي حرف عطف على القول المش والمراد اما الثانية في نحو قولك جائني اما زيد واما عمرو و
انكر يونس والفارسي وابن كيسان كونها عاطفة ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا ولا يدخل
عاطف على عاطف قال وعلى ان وقوعها بعد الواو ومسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو ومسبوقة بمثلها
في لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فليكن اما كذلك بل اولى وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان
مجموع قولنا واما هو العاطف فجعلها اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في
موضع وبعض حرف في موضع آخر كما مع ابا وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتجوا به فتامل وزعم بعضهم ان
اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد قال ابن
هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود ورد عليه ايضا ان اما الاولى اذا لم يكن للعطف فكيف يصح
عطف الثانية عليها بالواو المفيدة للجمع المستلزم لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف
في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي
العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمروا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعـ حتى اذا راوا ما
يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وادعى ابن عصفور الاجماع على ان
اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه انتهى ولم
يعدها المص في باب العطف من حروفه قال الجرجاني عدها من حروف العطف سهو ظاهر وترد اما للتفصيل
نحو قوله تعـ انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا والظ ان انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه و
المعنى والله اعلم بينا له الطريق واوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر عدم
العمل به والعمل بذلك وعدمه ليس مقارنا للتفصيل للتبيين فاحتيج الى الحكم بكون الحال مقدرة قال
الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعـ وهديناه
النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا واجاز الكوفيون كون اما هذه ان الشرطية وما الزائدة قال
مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل يفسره نحو وان امرأة خافت ورد عليه

النحوي

وللابهام والشك والتخيير والاباحة ولمّا لازمة قبل المعطوف عليها

التجري بان المضمر هنا كان بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وترد للابهام على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك كقوله تعـ وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله تعـ عالم بحقيقة الحال وما يؤول اليهم ولكن ابرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه باحد الامرين معينا ولكنه يشك والشك كقولك جائني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما والتخيير كقوله تعـ اما ان تعذبهم واما ان تتخذ فيهم حسنا فخيّره بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم بارشادهم وتعليمهم الشرايع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحيوة مدة والاول اولى والمش انه لا بد للتي للتخيير ان تكون واقعة بعد الطلب فيكون التقدير في الاية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاول اي افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو تعلّم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين قال ابن هشام ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو وتنبيهان الاول هذه المعاني الخمسة ترد لاو ايض كما تقدم الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير ندور واو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرء الشك وغيره قال في المغني وفيه بحث قال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جائني اما زيدا او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم تتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تأت بحرف دال عليه اولا على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لا ان يكون للمتكلم بها الابدان يكون جازما ثم يشك فتامله الثاني التحقيق ان اما لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما يستفاد من غيرها باعتبار محل الكلام كما قالوا ذلك في او واما لازمة قبل المعطوف عليها اي باما العاطفة اي يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى تقول قام اما زيد واما عمرو وايذانا من اول الامر بما يبنى عليه الكلام من شك وغيره وقد سمع ترك اما الاولى كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم

لا تنفك عن الواو غالبا اي بالفتح والتشديد ترد اسم شرط نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واسم استفهام

واما يقعد ويجريها مجرى او والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع فيها بغير تكرير فنادر لا يقاس عليه ولا تنفك اما الثانية عن الواو غالبا والمش ان هذه الواو زايدة لتاكيد العطف ومنع الالتباس بغير العاطفة على المش من ان اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها هي العاطفة ويقتضيه كلام ابن الحاجب في شرح المفصل انها من سنخ الكلمة لا زايدة ولا عاطفة ومن مجيئها بدون الواو في غير الغالب قوله لا تفسدوا ابالكم ايما لنا ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم يا وقوله ايما الى جنة ايما الى نار وقد تستغني عن اما الثانية بالا نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وبار كقوله وقد شفني ان لا يزال يروعني خيالك اما طارقا او مغاديا تنبيه ليس من اقسام اما التي في قوله تعـ فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزايدة ولذلك اكد الفعل بالنون وجوابها قوله تعـ فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهو ظ الحادية عشر اي بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الياء ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعـ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى بدليل جزم تدعوا وادخال فاء الرابطة على الجملة الاسمية وهي الجواب وقول الشاعر اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا والثاني ان تكون اسم استفهام ويستفهم بها عما يميز احد الشيئين المشاركين او الاشياء المشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه نحو اي الرجلين قام فالاستفهام هنا عما يميز احد المشاركين في الرجلية قال صاحب المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية انتهى وقد تخفف ياء اي هذه كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره تنبيه اي الشرطية والاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اي غلام اتى واي غلامين اتيا واي غلمان اتوا واي رجل تضرب اضربه واي رجلين تضرب اضربهما واي رجال تضرب اضربهم كما اذا صرح بلفظ كل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى واي الرجلين تضرب اضربه واي الرجال تضرب اضربه كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض وتضافان الى نكرة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي رجل تضرب اضربه والى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع او قصد اجزاء او تكررها معطوفة بالواو نحو اي الرجلين عندك وايهما عندك واي الغلامين او ايهما جائك فاكرمه واي الرجال او ايهم عندك واي الرجال جاءك فاكرمه واي زيد احسن اي اي اجزائه واي زيد رايت اعجبني تقديره اي اجزائه واي زيد واي عمرو جائك

دالة على معنى الكمال نحو مررت برجل اى رجل و وصلة لنداء ذى اللام نحو يا ايها الرجل

واى بكر واى خالد جاءك فاكرمه لان المعنى انهما جاءك كل ذلك ليصح فيها معنى البعضية والثالث
ان تكون دالة على معنى الكمال فيقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ويلزم اضافتها لفظا ومعنى نحو مررت
برجل اى رجل قال ابن مالك ومعنى لا لفظا نحو مررت برجل اى انسان قيل وانما قاله بحفظ القياس لا
يعلم فيه سماع قال الفارسى اذا قلت مررت برجل اى رجل فرجل الاول غير الثانى لان الاول واحد و
الثانى جنس لانا يا بعض ما يضاف اليه انتهى ودلالتها على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى
مشتق من صفة يمكن المدح بها كقولك مررت بفارس اى فارس فهى للكمال فى الفروسية والثناء على الموصوف
خاص بهذه الجهة وان اضيفت الى غير مشتق كما فى قولك مررت برجل اى رجل فهى للكمال فى الرجولية و
الثناء على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل وفى شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك مررت برجل
اى رجل وصف الرجل بكمال الرجولية وقيل فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شئ خارج عن حد
اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد استبهم امره فيؤتى بكلمة الابهام ومعناه برجل قد انتهى فى كماله فى الرجولية
الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفائه قال وعبارتهم فى تقرير معناه تدل على ان اى استفهامية لكن الاستفهامية
لا يجامع الوصف فالوجه ان يحمل على ان اصلها انها فى الاصل استفهامية لا انها الآن استفهامية واشترط
ان تضاف الى مثل المنعوت لان المراد بها بيان كماله فى الخصلة التى هو عليها من الرجولية ونحوها
فلا يجوز جاء رجل اى عالم انتهى وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما
تضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج اى منافق
اى منافقا اى منافق وهذا فى غاية الندور لان المقصود بالوصف باى التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر
ابن مالك ان ايا هذه الدالة على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقوله فاومات ايماء خفيا لحبتر فلله عينا
حبتر ايما فتى انشده بنصب اى على الحال قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها حالا وانشد البيت
برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اى فتى هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة
قياسا على من وما نحو مررت باى والجمهور على منعه لعدم ورود السماع به والرابع ان تكون وصلة
لنداء ذى اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم استكرهوا الجمع التى للتعريف وان كان فى احديهما من
الفايدة ما ليس فى الاخرى كما تقدم فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير
المنادى فى لفظ ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا
ذلك الاسم ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان ايا

وموصولة ولا يعرب من الموصولات سواها نحو ايا اكرمك بل حرف عطف ويفيد بعد اثبات صرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

اقعد بهذا الغرض لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما يزال ابهامها باسم
بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه كما يزال بالوصف يزال بالاشارة الحسية ايضا فلهذا اختاروا
هذا ولم يجز يا اى والتزموا بعدها ها التنبيه تنبيها على ان المنادى الحقيقى ما بعدها قيل وللتعويض
عن مضافها المحذوف وحكمها الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها فى لغة بنى اسد وقرئ بالضم يا ايه
الساحر وقيل ان هاء التنبيه فى يا ايها الرجل ليست متصلة باى منقولة من اسم الاشارة والاصل يا
اى هذا الرجل فاى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفاء
بها منها لدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان ايا لا يكون وصلة وان هذه موصولة حذف
صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول
التزم كون صلته جملة اسمية وله ان يجيب عنهما بان نحو ما فى قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان
تكون موصولة وقد تقدم الكلام عليها فى باب الموصولات وان ثعلبا زعم ان ايا لا تكون موصولة اصلا
فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات سواها على الخلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية وانما
اعربت دون اخواتها لان شبهها بالحرف فى الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة فى المعنى والاضافة
من خواص الاسماء فبقيت على مقتضى الاصل فى الاسماء من الاعراب لسلامته من المعارض ولها اربع حالات
احديها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك الثانية ان تضاف وتذكر صلتها نحو يعجبنى
ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبنى اى هو قائم الرابع ان تضاف ولا يذكر
صدر صلتها نحو يعجبنى ايهم قائم وهى فيما عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية
فى الحالة الرابعة عندهم وطائفة من البصريين قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المصنف هنا لكن
يأباه عدها فى المبنيات مع اخواتها فتنبه وقد اسلفنا الكلام على اعرابها وبنائها مستوفى هنالك فتنبه
لا تستعمل اى مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى الا فى النداء والحكاية يقال جاءنى رجل فتقول اى يا
هذا وجاءنى رجلان فتقول ايان وجاءنى رجال فتقول ايون وقطعها عن الاضافة فى غير هذين البابين
انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشر بل وهو حرف عطف ويفيد بعد اثبات اى الايجاب صرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فانصرف الحكم بالقيام والامر
بالضرب عن زيد الى عمرو ويصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشئ كان المتكلم قال احكم على
الثانى ولا اتعرض للاول لا انه منفى عن الحكم عليه قطعا وفى كلام ابن الحاجب انها تقتضى فى نحو جاءنى زيد

وبعد النفي او النهي تقرير حكم الاول واثبات ضده للثاني او نقل حكمه اليه عند بعض

بل عمرو وعدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليها لا كجائني زيد لا بل عمرو فتفيد عدم مجيء زيد قطعا وتفيد بعد النفي او النهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه واثبات ضده للثاني وهو المعطوف نحو ما جائني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفي والنهي لزيد مثبتا ضده لعمرو كما لو قلت ما جائني زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب له واثبات المجيء له والامر بالضرب له واثبات المجيء له والامر بالضرب له وهذا ما ذكره الجمهور وقال الرضي ظ كلام الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او نقل حكمه عطف على تقرير الحكم الاول اي تفيد بعد النفي او النهي نقل حكم الاول اليه اي الى الثاني عند بعض اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم ان تكون نافلة حكم متلوها لتاليها كما اذا وقعت بعد الاثبات فعلى قولهما يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب وما زيد قائما بل قاعد بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب يكون القعود منفيا على معنى بل هو قاعد ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد قال غير واحد من الائمة وما اجازاه مخالف لاستعمال العرب تنبيهان الاول صريح كلامه ان بل يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب وغيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم اوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على انه لم يسمع العطف بها في الايجاب او على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا الثاني قضيته اطلاقه ان بل يعطف الجمل كما يعطف المفردات والصحيح ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة الا اذا تليها مفرد ومعناها الاضراب فقط فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جائهم بالحق واما الانتقال من غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وذكر ابن مالك في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهم في ذلك جماعة بدليل ورودها للابطال في الايتين السابقتين قال الدماميني ومحل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع بيقين في القران الا للتنبيه على انتفاء امر واستيناف غيره فلا يتم توهيمه بتينك الايتين لتشر[illegible] اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتاتى فيه الابطال بوجه فيكون الاضراب

حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا او فعلا جامدا وفاعلها مستتر عائد الى مصدر يصاغ مما قبلها او اسم فاعل مفهوم منه

فيهما لمجرد الانتقال من امر الى استيناف اخر انتهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ في حاشية المغني الثالث علم مما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الرابع تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وافول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها ابن عصفور والنهي قال لانه لم يسمع ورد بقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل وقوله لا تملن طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت سبيلها قاله في الهمع تبعا لابن هشام في المغني وما ذكره من انها زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي اذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعده ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا بل عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كالصريح في انها لا تكون زائدة قبل بل فيما ذكر ليس نزائدة بل انها للتاسيس معنى لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن حاول التقصي عن ذلك بحمل الزيادة على معنى انها ليست للعطف فقد تمحل الثالثة عشر حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا فيجر المستثنى بعدها كما مر في بابه او فعلا متعديا جامدا قاصرا عن لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا امر لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعده كما مر وفاعلها حينئذ ضمير مستتر عائد الى مصدر يصاغ مما قبلها ان كان ما قبلها فعلا نحو قام القوم حاشا زيدا المعنى جانب هو اي قيامهم زيدا او كلاما يتصيد منه مصدر يمكن عود الضمير عليه نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى جانب هو اي انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثناء اذ لو كان اخا للمخاطب لم يتجاوزه غيره بانتساب الاخوة اليه وعبارة المصنف احسن من عبارة غيره حيث قال عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليها لشمولها ولذلك اورد على العبارة انه لا يطرد فيها ذلك لانتقاضها بما اذا تقدم فعل كالصورة الثانية او عائد الى اسم فاعل مفهوم منه اي مما قبلها سواء كان فعلا او كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب اليك بالاخوة زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين والثاني لسيبويه ورد الاول بان فيه تقدير ما لم يلفظ به قط وذهب جمهور البصريين الى انه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في شرح التسهيل

ونحو حاشا لله وهل هي اسم بمعنى براءة او فعل بمعنى برئت او اسم فعل بمعنى ابرأ خلاف

وتكلف في شرحه عنه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم اطلاق
البعض على الكل الا واحدا هذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب
الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له كقلما اشربته من معنى الا قال ابو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك
تنبيه هذا الخلاف في مرجع الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس
ولا يكون وقد تقدم القواعد في باب الاستثناء بذكره هنا وان ولي حاشا مجرورا باللام نحو حاشا لله فليست
للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع وانما هي تنزيهية وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى براءة اي تنزيه
فيكون نظيره فاله تنتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا لله فكانه قال
تنزيها لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله برئت لله اي لخوفه ومراقبته ومثل هذا التاويل
لا ياتي في نحو حاش لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب لا تنزيه او اسم فعل بمعنى ابرأ فمعنى حاش لله ابرأ الله كما
تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز
تنوينها كقراءة ابي سماك حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرء ابن مسعود حاشا
الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام وليست جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها
انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على
الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث شبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى لان معنى
الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان وانما نونت في تلك القراءة لالغاء
الشبه المذكور فهي معربة كما ان بني تميم اعربوا حذام كذلك وزعم النيلي ان حرفية حاشا لا يتوقف على
الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وعلى وعدا وحاشا للاستثناء وزعم
انه يقال حاشا زيدا ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتاخير كما تقول على زيد ان تقوم وهو خلاف المشهور
والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى و
لم يقولوا انها بمعنى برئت كما قال المصنف والمعنيان مختلفان فتدبر واستدلوا على فعليتها بادخالهم اياها
على الحرف وبتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية
اي لان الاسم يشارك الفعل في كل منهما وقال الرضي استدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا
احاشيه كقوله وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا
او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسبحلت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك و

حتى ترد عاطفة لجزء اقوى او اضعف

هذا هو الخط لان المشتق الذي حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله و
التسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلا
على فعليته بالتصريف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو
سو افعل في سوف افعل انتهى والثالث قول لبعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه
اتبرأ او برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم من كون
الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برئ الله واللام زائدة في الفاعل كما في هيهات
هيهات لما توعدون تنبيه في حاشا التنزيهية ثلث لغات حاشا باثبات الالفين وحشا بحذف الاولى وحاش
بحذف الالف الثانية وهو الغالب قال المرادي وزاد في التسهيل حاش باسكان الشين وقد قرء بالاربع في
حاشا لله فقرء ابو عمرو حاشا وقرء باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرء بعضهم حشا لله بحذف الالف الاولى
والحسن حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان اللغات الثلث في حاشا
الاستثنائية وقال غيره ان حاش لم يستثن بها الرابعة عشرة حتى ترد على ثلث احدها ان تكون عاطفة
الجزء من المعطوف عليه او لما هو كجزئه فالاول نحو اكلت السمكة حتى راسها والثاني نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها
كلامها لان كلامها ليس جزءا منها لكن لما كانت محل له نزلت منزلة الجزء فان عطفت ما يوهم انه ليس بجزء اوله
وجوبا كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها في رواية من نصب نعله بالعطف
على الصحيفة والزاد على تاويل القى ما يثقله حتى نعله فنعله بعض ما يثقله قال ابن هشام والذي يضبط ذلك
انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يصح ضربت الرجلين حتى افضلهما انتهى و
قيل يرد على الاستثناء من اسماء العدد قوله اقوى او اضعف صفتان لجزء اي اقوى من سائر اجزاء المعطوف
عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى
الكماة وانتم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغر قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد
ارفعهم او ادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء او الوضعاء فان لم يكن زيد بهذه الصفة
لم يكن لذكره فائدة اذ كان قولك ضربت القوم تشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد
ما ذكرناه وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره على ان الفعل قد
عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لان النساء لسن من الرجال ولا يتوهم دخولهن وانما يذكر
بعد حتى ما يشتمل عليه الاول ويجوز ان لا يقع عليه الفعل لرفعته او دناءته فتبين بحتى ان الامر قد انتهى اليه

بمهلة ذهنية وتختص بالظاهر عند بعض حرف ابتداء

بمهلة ذهنية متعلق بعاطفة اي بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما في ثم اذ المناسب بحسب الذهن في
محرومات الناس حتى الانبياء ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء ساير الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على
رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة وظهر بذلك
انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجي ايضا بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او
بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب والزمخشري انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك وهي دعوى
بلا دليل ففي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس ولا يخفى القضاء ترتيب وانما الترتيب في
ظهور المقضيات وقال الشاعر لقومي حتى الاقدمون تمالؤا عليهم وهم سابقون قال وانما هي
لمطلق الجمع كالواو والحق انها تفيد الترتيب والمهلة لكن ذهنا لا خارجا كما بيناه وعليه جماعة من
المحققين وهو كالمتوسط بين القولين وتختص حتى العاطفة بالظاهر عند بعض اي بعض النحويين
فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا قاموا حتى انت ذكره ابن هشام الانصاري في المغني
ولم اقف عليه لغيره وقال في شرح اللمحة هو حق حتى يشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا
بعض احكام حتى هذه في باب عطف النسق فليرجع اليه فايدة ابن هشام جماعة الاول عبد الملك بن
هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع
الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري الحنبلي صاحب التصانيف المشهورة منها مغني
اللبيب قال في المزهر ولابن هشام الخضراوي كتاب في النحو يسمى بالمغني ايضا وكثيرا ما يقول الرضي في
شرح الكافية قال ابن هشام في المغني فيظن من لا علم انه الانصاري وليس كذلك وانما هو الخضراوي
اذ لا يصح نقل الرضي عن مغني ابن هشام الانصاري لان الرضي اقدم منه زمانا فان الرضي توفي في سنة
ست وثمانين وستمائة وابن هشام الانصاري ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفي سنة احدى وستين وسبعمائة
وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا الوهم فاحببت التنبيه عليه هنا لمناسبة ذكر
الخضراوي والانصاري والثاني ان تكون حرف ابتداء اي حرف يبتدء بعده الجملة اي يستانف ولا يكون
لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية
كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع
نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا حتى اذا فشلتم

وجارة وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وقد ينتصب المضارع بعدها بان مضمرة لا بها خلافا للكوفيين

فشلتم وادعى ابن مالك انها جارة لان مضمرة في الاولى ولاذا في الثانية والاكثرون على خلافه و
قد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن
بارسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رايت امس زيدا و
هو راكب ويحتمل ان يكون للحال الحقيقية بان يكون اخبر عن هذا في حال كلال المطية كما تقول سرت الى المدينة
حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولا بد على النصب من تقدير مضاف اي
الى زمان كلال مطيهم والثالث ان تكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر فتختص بالظاهر كا
كثر حروف الجر الا مذ ومنذ خلافا للمبرد والكوفيين واما قوله انت حتاك تقصد كل فج ترجي منها انها لا تخيب فضرورة
قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عود
ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا
غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك ضربت القوم حتى زيدا حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة قال و
يرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل
الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب
رايتك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن
الى فلا تحتمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرد هذا الوجه كما رد القولين الاخرين كان هذا مرتضى عنده
وقد يقال الحاجة ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء
الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لا تشبه
مع المضمر الفا فيما غيرت الفاتها الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير
متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وههنا
لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف وافرادها مع المضمر ملزوما
لمخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر لكن في تمثيله للاسم غير المتمكن بلدى نظر لانه معرب وكل معرب
متمكن وقد ينتصب الفعل المضارع بعدها اي بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان
ادخلها لا بها اي حتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد علمت في اسماء الجر نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فلو عملت
في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية فان
قيل اذا قلنا اي رجل تضرب اضرب عملنا اي الجزم في الفعل والجر في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح

الفاء ترد رابطة للجواب بالشرط الممتنع جعله شرطا وحصر في ستة مواضع

بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل اي الجر في الاسما ليس من جهة عملها
الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط
ثم ما ذكر من التعليل في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائلين منهم
بانها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها احيانا تشبيها بالى وهو مذهب بعضهم لا جميعهم قال في الهمع وذهب
الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائي
وهو امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز ظهور
الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار
ان بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وان توكيدا كما اجازوا ذلك في لام
الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد يظهر في المعطوف على منصوبها لان التوالي يحتمل ما لا يحتمله الاوائل
كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه دال قولهم ان ان مضمرة بعدها تنبيه
قد يكون الموضوع صالحا للاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة
وان ترفعه على ان حتى ابتدائية وان تجرها على انها جارة وقد روي بالاوجه الثلثة قوله عممتهم بالندى
حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله حتى نعله القاها الا ان بينها فرقا من وجهين احدهما
ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول
البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين
احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير في البيت الاول من وجه واحد قاله في المغني
الخامسة عشر الفاء وهي حرف مهمل خلافا للكسائي في قوله انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا وللمبرد في
قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا المعطوف والصحيح ان النصب بان
والجر برب مضمرتين ترد الفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة للجواب اي جواب الشرط بالشرط متعلق
برابطة الممتنع صفة للجواب جعله شرطا واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابطة بينه وبين
الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته ووقوعه موقعه وحصر ذلك اي امتناع جعل الجواب
شرطا في ستة مواضع تقدم ذكرها في حديقة الافعال فليرجع اليه فان قلت هذا الضابط الذي ذكر المصنف
ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون
بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن

ولربط شبه الجواب نحو الذي ياتيني فله درهم وعاطفة فتفيد التعقيب والترتيب بنوعيه فالحقيقي نحو قام زيد فعمرو والذكري

بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء فيه دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر
المبتدا محذوف وح فالجواب جملة اسمية وهو احد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطا والجواب
عن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي وعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف
الشرط فتجيء الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء كذا قيل وقد تقدم ان ابن مالك
يقدر الجملة خبر المبتدا محذوف في كل ما لم يمتنع جعله شرطا واقترانه بالفاء ولم يفرق بين المضارع
المقرون بلا وغيره قال ومن قوله ذلك تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة
ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى وكما ترد لربط جواب الشرط بالشرط ترد لربط شبه الجواب وهو
ما كان مضمونه لازما لمذكور يشبه الشرط وهو ما كان مضمونه ملزوما لمذكور وذلك في المبتدا اذا كان
موصولا بفعل نحو الذي ياتيني فله درهم او بظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا باحدهما نحو
رجل يسعى في نجاته فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيدا وبالموصول باحدهما نحو الرجل الذي ياتيني او
في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف ح كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذي
تدخله الفاء وظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء ح واجب وصرح ابن مالك في التسهيل بانه جائز ونص عليه
الرضي ايضا فقال كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم انتهى فان قلت ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند
التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف قاله الدماميني في التحفة والثاني ان تكون عاطفة وقد تقدم
عدها من حروف العطف فتفيد التعقيب وهو وقوع المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شيء
بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته ودخلت
البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين واعترض بقوله تعالى اخرج المرعى فجعله غثاء احوى
فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود واجيب بوجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء
معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء في ذلك نائبة عن ثم
كما جاء عكسه كقوله جري في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب قال بعضهم والجواب الاول لا يدفع الاعتراض
فان مضي المدة لا تعقب ما قبله وتفيد الترتيب بنوعيه الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود نحو قام زيد فعمرو وخلقك فسويك والذكري هو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا في معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في

نحو ونادى نوح ربه فقال

عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ونادى ٥٥٠
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سالوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وتقول اجبته
فقلت لبيك وكان المص اشار باختيار الاولى الاية للتمثيل دون غيرها الى عدم الاحتياج الى ما ارتكبه
الزمخشري في الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء نفسه لجاء كما جاء قوله تعالى اذ نادى ربه نداء
خفيا قال رب بغير فاء فاشار المص الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا
من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب الانتصاف ويجوز وجه اخر لطيف المأخذ وهو ان يكون
وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على
نفسه بل هو من عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران انتهى وقد تكون للترتيب الذكري في غير
ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض
نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جرى ذكره وانكر
الفراء افادتها الترتيب مطلقا قال غير واحد وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب لكن قال الرضي
وما نسب الى الفراء من ان الواو يدل على الترتيب غير صحيح انتهى وسبقه الى ذلك السيرافي وقال ولم ار
ذلك في كتاب الفراء واحتج الفراء بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون على الاهلاك
واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او هو على القلب والاصل جاءها باسنا فاهلكناها وجعلها الرضي من
قبيل عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب الذكري قال لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل
وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بسقط اللوى بين الدخول
نحو مل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد وقيل الفاء هنا
بمعنى الى وذهب بعضهم الى ان الفاء تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في ذلك بمعنى ثم لتراخي
معطوفها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه
لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست
بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من
قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها قال والفاء نائبة

وقد تفيد ترتيب لاحقها على سابقها فتسمى فاء السببية نحو فتصبح الارض مخضرة وقد يختص باسم النتيجة والتفريع

٥٥١ عن الى وصحت اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع ولان التقدير بين مواضع الدخول قال
ابن هشام وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستانس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله وانت التي حببت
شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعد
حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان وهذا معنى غريب لا يليق لمراد من ذكره وقد تفيد اي الفاء العاطفة
ترتيب لاحقها وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه اي تسببه عنه فتسمى فاء السببية ويغلب ذلك في العاطفة
جملة او صفة فالاول نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة
مترتب على انزال الماء من السماء والثاني نحو قوله تعالى لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون
على الاكل وقيل الفاء في الاية الاولى بمعنى ثم لتراخي معطوفها والحق انها للسببية قال الحاجب وفاء السببية
لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة والتحقيق
انها مستلزمة للتحقيق وقد مر ان التعقيب في كل شيء بحسبه وهو بهذا المعنى متحقق في الاية نعم قد يلي الفاء
لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك وحيث لا يليها التعقيب وقول بعضهم وعلى هذا يحمل
قول ابن الحاجب ان الفاء السببية لا تستلزم التعقيب منظور فيه فانه انما قال ذلك جوابا عن الاية حيث نقض
بها قولهم ان الفاء العاطفة للتعقيب من غير مهلة فاجاب بان الفاء فيها للسببية وهي لا تستلزم التعقيب وكيف
يصح حمل اطلاقه على ذلك فتدبر وجعل صاحب البحر جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة
قال واذا كان الاخضرار متاخرا فثم جمل محذوفة اي فتهتز وتربو وتنبت وبين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء
اهتزت وربت وفي حاشية التميمي على المغني الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من
ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير ولا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة وتهامة وقال
ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التي نسفتها
الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وقد تختص الفاء المذكورة اي حين اذ افادت ترتب لاحقها على سابقها
باسم النتيجة والتفريع فتسمى فاء النتيجة وفاء التفريع وجعل الشمنية ظ ولا يختص ذلك بالعاطفة بل فاء
السببية مطلقا تسمى بذلك اذ لا تلازم بين السببية والعطف فقد تكون سببية وهي غير عاطفة كما في الجزاء
وقد تاتي العاطفة جملة او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة
من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات
ثلثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب

وقد تنبئ عن محذوف فتسمى فصيحة عند بعض نحو اضرب بعصاك الحجر فانفجرت

اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين وقد تنبئ اي الفاء السببية عن محذوف وهو السبب لما بعدها فتسمى فصيحة عند بعض اي بعض اهل العربية لافصاحها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم تكن ذلك بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت هكذا قدره المص في عين الحيوة واقتصر عليه تبعا للسكاكي في المفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار كانه حصل عقيب هذا الامر وهذا التقدير هو الذي يقتضيه سياق كلامه هنا ايضا وقدره صاحب الكشاف بتقديرين فقال اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت قال صاحب الكشف ويرجح الاول انه اقل تقديرا وان الثاني يحتاج الى اضمار قد وهو ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة على التقدير الاول فحسب وعلى الثاني فقط وعليهما معا ذهب الى الاول جماعة قالوا لانها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفاء التي دلت على محذوف غير شرط هو سبب لما بعد الفاء وهو ظ كلام صاحب المفتاح والمص في عين الحيوة وكلامه هنا كالصريح في ذلك فان الضمير في قوله وقد تنبئ عن محذوف عايد على الفاء السببية العاطفة لا مطلق السببية فتدبر وكلام الزمخشري في الكشاف ظ في الثاني حيث قال الفاء في فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما قلنا في فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة ظاهرة ان الفاء على التقدير الثاني فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال ان المراد من قوله على هذا اي على انها محتملة لهذين المعنيين انتهى والاكثرون على الثالث وهو ان تسميتها فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة لما فيه من تقليل الحذف وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الاول لانه على تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع ولو وقع ذلك موقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المش فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يقع هذا الموضع من الجزاء جعلوا العلم في ذلك قول الش قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو ادعى ان الفصيحة انما هي هذه لم يبعد انتهى ولا يلزم تقديرانه مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا الشرط ايضا بل هو الغالب تقول زيد فاضل فاكرمه اي اذا كان كذا فاكرمه وفي التنزيل انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال

قد تكون اسما بمعنى حسب

فانظرني

رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخرت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين قال فبعزتك لاغوينهم اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في القران المجيد وغيره تنبيه قد تكون فاء السببية بمعنى اللام السببية كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل وهذا تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت على ما هو الجزاء في المعنى في نحو زيد فاضل فاكرمه اذ المعنى كما مر اذا كان كذا فاكرمه وتعكس هنا فتقول اكرم زيدا فانه فاضل تتمة ذهب بعضهم الى ان الفاء ترد زايدة دخولها في الكلام كخروجه كقوله يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله اراني اذا ما بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وهذا لم يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيدا الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم او نهيا نحو زيد فلا تضربه والمانعون يأولون ذلك بتقدير هذه خولان في البيت وتقدير اما في المثال وما لا يحتمل التاويل فضرورة قيل وترد الفاء للاستئناف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او سببية نصب ومنه فانما يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه وتقدم عن ابن هشام ان التحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف السادس عشر قد ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية على وجهين احدهما ان تكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا ولكثير من الحروف وضعا فيقال قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون للمحافظة على بقاء البناء على اصله الذي هو السكون خشية ان تزول عند الحركة قال ابن مالك وقد لا تلحقها النون فيقال قدي ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي لم تنسب البصريون اعرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قيل وجهه ملازمتها للاضافة فرد بانه لو صح دافعا للبناء لم يبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة تنبيه ان الاول الحق في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك اي من رجل اي كافيك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء

ومعنى يكفي نحو قدني درهم وحرف تقليل مع المضارع

الافعال باتفاق والثاني ان يكون بمعنى لا غير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند
قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها
على الضم تقول في الوصفية رايت رجلا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي وحسبك فاضمرت ولم
تنون انتهى وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك فالمعنى في ذلك كله رايت رجلا لا غير ورايت
زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير قاله في التوضيح وشرحه الثاني توافق قد حسب في المعنى وفي الاستعمال
مبتدا والاضافة الى الضمير واللفظ كما رايت وتخالفها في انها مبنية غالبا وفي ان نون الوقاية تلحقها
وفي ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك قال واما انها تقطع
عن الاضافة فتعكسه فيه نظر والثالث ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلزمها نون الوقاية
عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو قدني درهم وقد زيدا درهم اي يكفي زيدا درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين
قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول
وهو واضح والثاني على ان يكون النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم
فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين قال في المغني تنبيه جعل المص قد بمعنى يكفي تبع فيه
ابن هشام في المغني قال الشارح ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاما وابن
الحاجب اباه وقد صرح ابن ام قاسم بانها بمعنى كفى انتهى قلت جعل اسم الفعل بمعنى المضارع وعدمه مبني
على الخلاف في سبب بنائه فمن قال هو مشابهته الامر والماضي في المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب لا يجيز مشابهته
جعله بمعنى المضارع لانه لو كان بمعناه لاعرب ومن قال هو مشابهته الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم
مصاحبة العوامل كما ذهب اليه ابن مالك اجاز كونه بمعنى المضارع كافتراواه واف بمعنى اتضجر واتوجع
دون تضجرت وتوجعت ولعل ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على من انكر مجيء اسم الفعل
بمعنى المضارع فانه قال في شرح الشذور بعد اثباته انكر بعضهم هذا النوع وقال اوه واف بمعنى توجعت و
تضجرت وقال غيره رادا على من انكر ذلك مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع محقق لا شك فيه والحرف فيه تردد
حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو يعني التقليل ضربان تقليل وقوع
الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه
هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين
الاولين لم يستفد من قد بل من قولك الجواد يعثر والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما

وتحقيق مع الماضي غالبا قيل وقد تقربه من الحال ومن ثم التزمت في الحالية المصدرة به وفيه بحث مشهور

 قليل كان فاسدا لو اخر الكلام بناقض اوائله وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكيها قد افلح المؤمنون
ومع المضارع قليلا كما مر ان بعضهم حمل عليه قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع
ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بان قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف
في بعض المواضع الى هذا معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع قيل وقد تقربه اي الماضي من زمن الحال اذ لم يكن حالا واذا
لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لتقريبه تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص
بالقريب ومن ثم اي ومن اجل انها تفيد تقريب الماضي من الحال التزمت في الجملة الحالية المصدرة به اي بالماضي لفظا او
تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال يدل على حصول صفة مقارنة لما
جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قربته منها فحسن وقوعه حالا هكذا
قالوا وفيه بحث مشهور وهو ان قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما
يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها فقد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد
تكون مستقبلا كما لا يخفى كما ذكره وغلطوا فيه من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح المفتاح و
الجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك
المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان
ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني
زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قرب الى زمان المجيء ففهم
مقارنته اياه اذ كان ابتداء الركوب متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام واذا قلت جاءني زيد يركب دل على مقارنتهما
فتح نظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن
اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي
الصرف حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى اخر اعني زمان التكلم فاحتيج الى ادخال
قد المقربة الى الحال لتكسر صورة ذلك التنافي فيزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم الى هنا كلامه قال
الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بهذا القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية واما
ما قرره هو وارتضاه وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلي فيه نظر وذلك ان ما قاله
بعد الثنيا والتي ان قد تقرب الماضي الواقع قيدا من زمان العامل فتفهم مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة
وهي المط لا ما ذكره من التقريب المذكور وهو لا يدل عليه بوجه قال وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك انه يقتضي

تهويه وان مضى هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء ويفهم منه علم تقدم الضحك على المجيء فلا
تقارن الحال عاملها وجوابه ان النافي في هذا المثال ونحوه وان دل على انتفاء متعلقه لكن الاصل استمرار
ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس لكنه ضحك اليوم والغرض عدم هذه القرينة فاذن
الاستمرار الذي هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا و
هذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال من قال
يحتاج الى قد المقربة من الحال ليفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه والظ ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة
والمقارنة مفهومة بدلالة سياق الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء من التعليلات فان قلت لا شك في
جواز اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين
ومن وافقهم لوجود التدافع في مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل الماضي وقد تقتضي
قربه زمانه منه لا قرانه به قلت لا تدافع لانا لا نسلم ان قد للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا
نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قد ثم قارنه بدليل
به لو وقوعه حالا والحاصل انه ان وجدت قرينتان لا تضاد بين مقتضيهما قربت على كل واحد ما يقتضيه فلا
اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد في بعض الصور لازمة اجماعا فلا تخلو اما ان تكون للتحقيق او للتقريب اما
الاول فلا وجه للزومها هنا واما الثاني فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون لازمة والاجماع على لزومها
تنبيه كان المص اشار الى تصنيفه التمريض في قوله قيل وقد تقربه من الحال نظرا الى البحث المذكور وليس في
محله فان قد تقرب الماضي من الحال بالاجماع والبحث انما يرد على تعليل التزامهم اياها في الحالية المصدرة به فكان
الصواب ان يحكي بقيل قوله ومن ثم لينجه التمريض الى البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لقد ستة معان فلا
نطول بالاعادة السابعة عشرة قط ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على السكون واختلف
في معناها فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول وتبعهما المص هو بمعنى انته وقال الجمهور بمعنى يكفي
كما قالوه في قد حتى اختلفوا هل هما كلمتان مستقلتان او الدال في قد بدل من الطاء فذهب الى كل جماعة والاول
اشهر ويقال فيها قطني بنون الوقاية وكثيرا ما يجيء بالفاء تزيينا للفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه
جزاء شرط محذوف وقدره في نحو ضرب زيدا فقط اذا ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره قال وانما قدرنا الشرط
تصحيحا للفاء انتهى والتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانته عن طلب الحكم بقيامه غيره وقضيته
كلامه في شرح التلخيص وكلام المص هنا انما يجيء بدون الفاء لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في

المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد لا غير وهو الظ لقيام حسب مقامها من غير
تكلف قال ابن هشام في حواشي التسهيل ولم يسمع يعني قط في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة
عندي قال وكذا اقول في قولهم فحسب ان الفاء زائدة انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ان يكابر في زيادة ما وجد عنه
مندوحة وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مفتوحة القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجزاء
به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كالتي هي
ظرف والكوفيون يجيزون ما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم
او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت
درهما فقط وهذه هي التي تاتي معها الفاء لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى فالجمل
الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام ولا جزائية كما قال التفتازاني والظ انه خير من قوليهما جميعا انتهى
فتامل والثاني ان تكون ظرفا لاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون
الماضي منفيا نحو ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضية ونقل ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح
الكافية على انه يستعمل دون نفي تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة
قصرنا الصلوة مع رسول الله صـ ونحن اكثر ما كنا قط وامنه والثاني كما في الحديث ايضا ان ابيا قال
لعبد الله كاين تقرء سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلثا وسبعين اية فقال قط اي ما كانت كذا قط
قال في القاموس وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن
ابي داود توضا ثلثا قط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى و
الجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي وفي قط التي ترد ظرفا لاستغراق الماضي خمس لغات
احدها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من
قولك قططت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع عن هذا وفصل فيه وقال في المغني
معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط
بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة
وبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية وبقيت
الاولى الساكنة وهي مبنية بجميع لغاتها قبل التضمنها معنى مذ والى اذ معنى ما فعلته قط مذ ان خلقت الى

قطن ظ

الآن وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي
لانها لزمانه وبنيت على الاشهر على الحركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد ولانه لو
فتحت لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بهذا المتضمنة معناها ولا الجامع فعلا
مستقبلا واما قول العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد
ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وكتبهم ولا يقال لا
يلزم ان يكون خطاء لجواز ان يكون مجازا او عدم نقلهم هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا ينفي لجواز ان
يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني في قول العامة وهو يلحق باصوات
الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يعتبر بهذا حقيقة او مجازا ولهذا لا يستدل باقوالهم والثالث من
وجوه قط ان يكون بمعنى حسب هذه المفتوحة القاف مخففة الطاء والغالب بناؤها على السكون
لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي
وقطك ثلثون وقد تعرب وهو قليل يقال قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم ويجوز ان يلحقها
نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني محافظة البناء على السكون والرابعة
تقابل قط ظرفا لاستغراق الماضي منفيا عوض ظرفا لاستغراق المستقبل منفيا تقول في المستقبل
لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله فلولا رغام
عوض لكثرها الكا وهو مبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما يأتي من الزمان وبناؤه
اما على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف
الى العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه
الدهر وكان المعنى ما بقي في الدهر دائما واعرب لما اضيف اليه كقوله ولا نبل عوض في حضماتي واوصالي العر
في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الاسماء الثامنة عشرة كم على وجهين خبرية
بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وهي بسيطة بوجهيها خلافا للكسائي والفراء في زعمهما
انها بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها كما حذف مع سائر حروف
الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي
كان لكل واحد من مفرديها كما قال النحويون في لولا وهلا ويشتركان اي الخبرية والاستفهامية
في ثمانية امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا

كم رجلا

كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما
لفظا فظ واما معنى فمن جهة ان كلا منهما للعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجهيها لشبهها بالحرف وضعا
وهو لا شرب الثاني لفظا ومعنى اما لفظا فظ الافتقار الى التمييز لكان وضعها على الابهام ولشدة افتقارهما
اليه لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية
وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة
فيجوز ان لا يؤتى بها بتمييز البتة لان فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان جهل جنسها والثالث لزوم
التصدير على غير الجار حرفا كان او اسما لان ما قبلها اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيها واغتفر ذلك لان الجار
مع مجروره ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة
واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ملكت ويكون
اعراب المضاف كاعرابها لو لم يكن مضافا اليه وانما الذي لا يعمل فيها متقدما الفعل وشبهه لاستحقاقها الصدر
لان كلا منهما للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمه ليعلم
من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لفهمه والا فلو اخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضى والى شيء
يأتي فيتشوش فكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظ واما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء
انما يؤدى بالحروف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال على التكثير اما محقق الوضع وهو من الاستغراقية او رب
ان قلنا بدلالتهما على التكثير او مقدر الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت
كم الخبرية فان قيل كيف يتأتى ان تكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب
ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره انه مطابق فيصدق
او لا فيكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل له بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار
التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الواقع في الامر الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان
كذبا فاذا قلت كم رجال عندك فله جهتان احدهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج وبهذا
الاعتبار تكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون
خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال المدح والذم وعن نزاع الرضي له في ذلك فليرجع فارجع
اليه والرابع من الامور التي تشترك فيها كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير
والدليل على اسميتهما دخول حرف الجر عليهما نحو بكم درهم اشتريت وبكم شيء اخذت والاضافة اليهما نحو غلام

كم رجل

كم رجل ملكت ووصل كم حبيب ظفرت به ووقوعهما مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا جاءك وكم ملك احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبدا اعتقت وكم حر اعتقت فان المفعول به مسند اليه بحسب المعنى اذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد ضربته ولا معنى لا لفظا مثل ما مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب والخامس الابهام وهو لانهما وضعا كذلك والسادس جواز حذف تميزهما بدليل كما مر خلافا لمن منع حذف تميز الخبرية والسابع الاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف بقي التعريف ضايعا والثامن امتناع كون تميزهما منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه ويختص كم الخبرية بوجوب جر التميز اي تميزها باضافتها اليه كما في عشرة ومائة لا بمن مضمرة خلافا للفراء وقيل الكوفيين قاطبة بدليل انه متى فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل مفردا كان مميزها او مجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت فالملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادا وكونه مفردا اكثر في الشعر وابلغ في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني قال في التصريح وانما كان مميز الخبرية مجرورا مفردا لانها كانت للتكثير صار تميزها كتميز عدد الكثير وهو المائة والالف وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ عدد ما ينبئ عن كمية الكثرة صريحا وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح مثله وحكى عن تميم نصبه مطلقا ويروى قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب اما حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد انسيته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت وافراد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عايد على مجموع من تقدم كما في قولك النساء فعلت ويروى بالجر على قياس تميز الخبرية وبالرفع على انه مبتدء وان كان نكرة لكونه وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقتا او حلبة واذا نصب التميز بفصل او بغير فصل جاز كونه

مفردا او جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي والشلوبين وابن هشام الخضراوي الى التزام الافراد لان العرب التزمته في كل تميز منصوب عن عدد او كناية ككم الاستفهامية وكاين وكذا ورد بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف او مجرور مذاهب اصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك لم يأت الا في ضرورة كقوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على ان رايه من جواز الفصل بين المتضايفين في السعة بذلك والكوفيون بناء على رايهم ان الجر بمن مقدرة وانما جوزوا عمل الجار المقدر ههنا وان كان غير هذا الموضع نادر الكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز ان كان الظرف او المجرور ناقصا وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو كم بك ماخوذا اتاني وكم اليوم جايع جاءني والمنع ان كان تاما وعزى الاندلسي هذا القول الى يونس ورد بان العرب لم يفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل يجري بهما مجرى واحدا ومن الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط وروى قوله كم نالني منهم فضل على عدم بالجر واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية ويختص كم الاستفهامية بوجوب نصبه اي نصب تميزها وظاهره انه لا يجوز جره مطلقا وهو قول لبعضهم وذهب الفراء والزجاج وابن السراج واخرون الى جواز جره مطلقا حملا لها على الخبرية وفصل قوم فقالوا ان جرت بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم الجر بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار حرف الجر الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالفهم الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده ابو الحسن بانهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر وكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويختص بوجوب لزوم افراده اي افراد مميزها خلافا للكوفيين في جواز جمعه وما اوهمه يحمل على الحال ويجعل التميز محذوفا فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر لك غلمانا فالمحذوف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف وعامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الا على راي الاخفش

في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال
عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان قالوا وانما كان مميز الاستفهامية مفردا
منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل
مميزها كمميزه لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان تحكما وترجيحا من غير مرجح لتساويهما في الطرفية
بخلاف الوسطية اذ لا تساوي شيئا منها التاسعة عشر كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهي اسم لدخول الجار عليها بلا تأويل في قولهم
على كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر ولابدال الاسم الصريح منها كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار بها مع مباشرة
الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار بها انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية وترد على وجهين
احدهما ان تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس
اذهب باتفاق وتجزم فعلين عند النحاة الكوفيين وقطرب من البصريين مطلقا وقيل بشرط اقترانها
بما نحو كيفما تكن اكن قالوا ومن ورودها شرطية قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف
يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام و
هذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى قيل وللقائل ان يقول لا اشكال لانا
نقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الامور يشاء الانفاق اي لا فرق بين الشيئين
الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها الا ان ما قبلها فعل
اختياري والافعال الاختيارية لها دلالة على المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما تطلق ويراد بها منها
كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اردتم القيام لها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها
ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته قال الراغب وانما يسئل بها عما يصح ان يقال جاء زيد ثم دخل
كيف استفهاما عن هيئته بمجيئه اي على حال المجيء زيد قال ابن هشام وعندي انها تأتي في هذا
النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل انتهى اي
لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع تنبيهان الاول عن سيبويه ان كيف ظرف وانكره
الاخفش والسيرافي وقالا هي اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند
سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها في نحو كيف
زيد اصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال

على خير

على خير ونحوه هذا ان اجيب على اللفظ وان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم لو عندهما
على العكس وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك
على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق
عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام
سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب الثاني زعم قوم ان كيف تأتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى
ابن موهب في كتاب العلل وانشد عليه اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد
وخطاء هذا لاقترانها بالفاء وانما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدأ
محذوف اي فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الآخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد
فحذف المبتدأ والجار او هو مجرور بالعطف بالفاء وكيف مقحمة بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم
فلا يكون لها محل العشرون لو وترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية امتناعية فتقتضي شرطا وجوابا
وتفيد في نحو لو جاءني زيد لاكرمته ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني
تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في
المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى
انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجيء قلت لو جئتني امس اكرمتك قال في التصريح وفي
الاسبق من الازمنة خلاف قال الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم من المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا
انقضى صار ماضيا الثالث الامتناع واختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على اقوال احدها
انه لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع
الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم يدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت
قال ابن هشام الانصاري وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل
من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاءني زيد لاكرمته لكنه
لم يجيء الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا هو القول الجاري على السنة المعربين و
عباراتهم لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط وقد يعدم امتناع الجواب في مواضع
كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله
وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد محكوم به شرط وجد الشرط ام لا وعدم العصيان

محكوم

محكوم به سواء وجد الخوف أم لا وأجيب بأن امتناع انتفاء الشرط والجواب هو الأصل فيها فلا ينافي ثبوت
الجواب فيها مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث هو مختار المص وفاقا لابن مالك واختاره
جماعة من محققي المتأخرين أيضا أنها تفيد امتناع شرطها دائما مثبتا كان أو منفيا واستلزامه أي شرطها
لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فإذا قلت لو قام زيد قام عمرو ففيه قيام زيد محكوم
بانتفائه فيما مضى وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام
زيد أو ليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما
يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه أجود العبارات ثم الجواب إن لم يكن له سبب غير ذلك الشرط
بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه أيضا لأنه مسبب له شرعا أو عقلا أو عادة فالأول نحو قوله تعالى في بلعم
ابن باعوراء ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من
نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيا إذ لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لأن انتفاء
السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما
من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب
لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير
طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لأن انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم
العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أي السموات والأرض وفسادهما وهو
خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم
من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد
بلو نظرا إلى الأصل فيها وإن كان القصد من الآية العكس لأنها إنما سيقت لإثبات الوحدانية و
نفي التعدد فوجب أن يقال إن معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي و
إن كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته إذ لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته
ثم تارة يكون ثبوته بالأولى نحو قول عمر لو لم يخف الله لم يعصه فإنه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء
لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لأن انتفاء العصيان ليس بسبب الخوف فقط بل له سبب آخر وهو
الحياء والمهابة والإجلال والأول طريقة العوام والثاني طريقة الخواص والمراد أن صهيبا من قسم
الخواص وأنه لو قدر خلوه من الخوف لم تقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وإنما لم يدل لو على انتفاء

الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دل مفهوم
الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض
هذا المفهومان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله ص في درة بنت أم سلمة لما بلغه
تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة فإن
حلها له ص منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له ص كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاعة
وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالأدون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت
أخوة الرضاع ما حلت لي للنسب فإن حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له أخوة
الرضاع والنسب إلا أن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب تنبيه اشتهر في كتب العربية نسبة هذا
الكلام وهو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه إلى عمر بن الخطاب قال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام إلى النبي ص ولم أره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
موقوفا لا عن النبي ص ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في التحفة كذا نسبه القرافي في الفروق
إلى النبي ص وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبرني أنه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم
وقفت في الحلية لأبي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله ص يقول إن سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتختص
لو بالماضي لأنها إنما تقيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء معها إلا ماضيين فمن حقها أن لا تدخل
إلا على الماضي ولو كان مؤولا كقوله تعالى ولو ترى إذ المجرمون لأنه لصدوره عمن لا يكذب متحقق
الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى
هذا الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا عجيبا تنبيه اختلف في عد لو المذكورة من حروف
الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط وأبى قوم تسميتها حرف شرط لأن حقيقة الشرط إنما
يكون في الاستقبال ولو إنما هي للتحقيق في المضي فليست من أدوات الشرط قاله المرادي في الجنى
الداني والأول هو المشهور ولذا سماها المص شرطية والثاني من وجوه لو أن تكون حرف شرط في
المستقبل بمعنى إن الشرطية وليست جازمة إلا أنها لا تجزم على المشهور كقوله ولو تلتقي أصداؤنا بعد
موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب لظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى
يهش ويطرب وقوله لا يلفك الراجيك إلا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما وإذا وليها حينئذ ماض

اول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقيل وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت على ودوني
جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة اوزقى اليها صدى من جانب القبر صائح زقا يزقو وقاء
صاح والصدى هنا طائر يخرج من راس المقتول اذا بلى بزعم الجاهلية ويتصحف على كثيرين زقاء بزاء
مهملة والصواب ما ذكرناه ومن غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر توبة صاحب هذا
الشعر فوقفت عليه وسلمت وقالت لم اعهدك يا توبة كاذبا السا القائل ولو ان ليلى الاخيلية
البيتين وقد سلمت فاين ما قلت غبنا هي كذلك اذا طائر كان هناك فاحس بالبعير فنفر طائرا بصيح فنفر البعير
وسقطت ليلى من عليه ميتة ودفنت الى جانبه وانكر ابن الحجاج مجيئها للتعليق في المستقبل قال في نقده
على المقرب والقاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد فعمرو منطلق قال
بدر الدين بن مالك عندي انها لا يكون لغير الشرط في الماضي ومما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي وورد بان الحمل على المعنى ممكن في
بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الاية اذ لا يستحيل ان يقال لو تركوا
فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا فالحقت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن فيه ذلك
قوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين فيما مضى ما انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق قال ابن هشام
وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو
كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو
اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء
ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار لو نشاء اصبناهم وقول كعب ارى واسمع ما
لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان تعلم
ان خاصيته لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتهى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقهما
غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال وعلى
هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه
محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية
للاستقبال والاحتمال ولان المقصد تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله ولو تلتقي البيت و
قوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذا الاخبار

في المستقبل

في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصد فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم
وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصد فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى
كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الان او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان يكون للتمني
بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة وقيل و
لهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن
هشام ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقول
ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف يعني ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك
منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكوننا من المؤمنين
وهل لو هذه قسم براسها لا يحتاج الى جواب كجواب الشرطية او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية
اغنت عن معنى فعل التمني لكونها لا تقع الا بعد مفهم التمني ثلاثة اقوال الظاهر كلام المص الاول قال ابو حيان
وهو الظاهر المنقول عن سيبويه ونص عليه شيخنا ابو الحسن الصائغ وابو مروان عبيد بن عمر بن هشام
الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد واختار ابو حيان الثاني قال والذي يظهر انها لا بد لها من جواب لكنه
التزم حذفه لاشرابها معنى التمني لانه متى امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير
القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى والى
القول الاخير صار ابن مالك وذلك انه رد قول الزمخشري وقد يجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني
فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى
التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين
فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت يعني واللازم باطل فانه يجمع بينهما كما تقول اتمنى لو قام زيد قال
الدماميني والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة
للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها
لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا
الى ثبوت ان الزمخشري موافق على مجيء لو مصدرية والرابع ان تكون مصدرية بمعنى ان نحو ودوا لو تدهن فيدهنون
وقد مضت مشروحة في باب الموصول فليرجع اليه وانظر فيضاره في معنى لو على هذه الوجوه لا ريب انها
لا ترد لغير ذلك وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض نحو لو تنزل بنا فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها

تكون

تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وخرج عليه قوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان
يكون في الموضعين وبحو بمعنى ان او يقال التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو تتمة تشتمل على
مسائل تتعلق بلو الشرطية احدها انها خاصة بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع معمول
لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدء وما بعده
خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو
خاتما من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري والخلاف فيه
فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قيل
وهو مذهب الكوفيين وتاوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل فعل محذوف والاصل لو شرق
حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتداء اخرا وفيه تكلف وتاوله ابن خروف على اضمار كان الشانية
واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان وقال المتنبي فلو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت
من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه وهما
صحيحان والتقدير اوجه بتقدير ولو لابس قلما كما يقدر في نحو زيدا جلست عليه والرفع بتقدير فعل
دل عليه المعنى اي لو حصل قلم او ولو لوبس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن الاولى تعليلية
على كل حال متعلقة بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيزها الثانية الثانية يجوز ان يليها ان كثيرا نحو و
لو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين
بالابتداء ولا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت ان من بين سائر ما يؤول
بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما
على المبتداء اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر موخرا على الاصل
اي ولو صبرهم ثابت وذهب المبرد والكوفيون والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل
مقدر بعدها يدل عليه ان لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في لا اكلمه ما
ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد
لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قال ابن هشام في شرح
قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل
المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر

المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو
ملموم ورده ابن مالك قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه
ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني وقد وجدت اية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه
بها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمن ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل
بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا
ذكرا من الاولين انتهى قال الدماميني في شرحه هول المص ولوح بقصور نظر هؤلاء الائمة وتبجح
بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان ما اهتدى اليه دونهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية
التي اورد بها الاية مما الكلام فيه لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية قال الرضي
في شرح الحاجبية اما قوله تعالى تودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية
لمجيئها بعد فعل دال على التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس
من ذا الباب انتهى قال السيوطي في الاتقان واعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليها السيرافي و
هذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال
في باب ان واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته لانك
لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه وقد قال الله تعالى وان يات الاحزاب يودوا لو انهم بادون
في الاعراب فاوقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون
الثالثة جوابها في الغالب اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه وماض مثبت والغالب
اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو نشاء جعلناه
اجاجا وماض منفي بما والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا
ومن غير الغالب قوله ولو نعطي الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقد يقترن باذن نحو لو
جئتني اذن لاكرمتك وندر اقترانه بقد او الفاء كقوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا
يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا قيل وقد تكون جوابها جملة
اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج و
قيل الجملة مستانفة وقيل جواب قسم محذوف مغن عن جوابها وليس بجوابها وهو الصحيح وجواب لو
محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لاثيبوا وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة الى آخره ويحذف

لولا حرف ترد لربط امتناع جوابه لوجود شرطه وتختص بالاسمية ويغلب معها حذف الخبر ان كان كونا مطلقا

جوابها الدليل وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تع ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران قال ابو حيان ويحسن حذفه في الكلام الطول والعشرون لولا حرف بسيط لا مركب كما اختاره الفواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب قيل مركب من لو ولا ترد على ثلثة اوجه احدها ان يكون لربط امتناع جوابه لوجود شرطه وتختص بالدخول على الجملة الاسمية على الصحيح كما ياتي نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت لولا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله صلى لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا انعكس المعنى اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غير واحد قال بعضهم ولك ان تقول لولا على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود الندب وهو لا يطلق على الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان قلت وما تصنع في قوله تع ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هو وانت غير مطلع على حقيقة الحال قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيهم وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا لجماعة من المتقدمين ولا بها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتدا مرفوع بالابتداء وفاقا لسيبويه والجمهور ويغلب معها اي لولا حذف الخبر ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في غير نسخة من هذا المتن والصواب ويجب معها اذ لا خلاف في وجوب حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فيجوز اثبات حموه الذي هو الخبر وحذفه لفهم

معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قيل لولا الغمد لسالا لصح وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يكون الخبر الا كونا محذوفا مطلقا فاذا اريد الكون المقيد وجب جعله مبتدا فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة وكذا في لولا انصار زيد حموه وقالوا لو اما ورد بخلافه وقالوا الحديث مروي بالمعنى ولحنوا المعري قال ابن هشام وليس اللحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن في الخبر اي فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه ورد بنقل الاخفش عن العرب انهم لا ياتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا ياتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدا ويرده انه لا رابط بينهما تنبيهات الاول اذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين على انهم يقولون ذلك فانكار المبرد هذيان ثم قال سيبويه والجمهور جارة للضمير واختصت بجره كما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر ولا يجوز ان يكون مرفوعا لانها لم تستغن برفع ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لاختصاصها به لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختص بالفعل من ادوات الشرط لربط جملة بجملة فارادوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع في الابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ورد بان انابة ضمير عن ضمير انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تجر الظاهر الثاني يجوز ان يليها ان الثقيلة او المخففة منها او الناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني وتصير صلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا او مبتدا لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا على الخلاف الثالث في لو الثالث جوابها كجواب لو اما مضارع منفي بلم كقوله ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن او ماض منفي بما نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا او ماض مثبت ولم يجئ في القران بغير اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم فيما افضتم واختلف كلام ابن عصفور في حذفها منه فمرة قال بانه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال بانه جائز في قليل من الكلام كقوله

وللتوبيخ فتختص بالماضي للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع ولوما وبلا

لولا الحياء وما في الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري هذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا بد من اللام كقول تلك المرءة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وجاء جوابها مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل وقوله كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي الرابع يجوز حذف جوابها للدليل كما حذف جواب لو قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب رحيم اي لعاجلكم وفي الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي عليه السلام فلولا ركا الدنيا بها اعزا اهلها ولولا ليقين استوحش الليث صاحبه امرعلي رسم الغيهب كانما امر على قبر امرء ما انا صابر فوالله لولا انني كل ساعة اذا شئت لاقيت امرء مات صاحبه قال المصنف في الكشكول جواب لولا محذوف تقديره لما خف حزني وقد وقع في شعر الحماسة التصريح بهذا المحذوف في شعر نهشل وهو قود ويحك عن خليلي انني اذا شئت لاقيت امرء مات صاحبه قال وشارح الديوان الفاضل الميبدي جعل لولا في هذا البيت للتحضيض فخبط خبط عشواء والثاني ان تكون للتوبيخ والتنديم على الشيء فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة بالماضي تقول لولا اكرمت زيدا على معنى انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام وتوبخه وتندمه عليه في الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل اخر والاصل لولا قلتم اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا مدلولا عليه بما بعد نحو لولا زيدا اكرمته او بما قبله كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا عددتم قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن والثالث ان تكون للتحضيض بمهملة ومعجمتين والعرض بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتادب فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة بالمضارع ولوما وبلا اي بهما وبلا فالتحضيض نحو قوله تعالى لولا تستغفرون الله اي استغفروه ولا بد ومثله لولا انزل عليه ملك فانزل ما اول بالمضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخرتني ما اول بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها لطلب الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي اذ لا يوبخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته

كان

لما ترد لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى نحو لما قمت قمت وهل هي ظرف او حرف خلاف

مستحيل فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا له واما اذا وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك قد فات حتى انقضى وقته فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب واقتضى تنصيص المصنف في معاني لولا على هذه الوجوه الثلثة انها لا ترد لغيره وقال الهروي انها ترد للاستفهام وحمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل عليه ملك وناقشه بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظاهر انها في الاولى للعرض وفي الثانية للتحضيض كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيء العذاب اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع تنبيه ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني شغلي وقيل بلى لهي لا امتناعية والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه قاله في المغني الثانية والعشرون لما ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين نحو قولك لما قمت قمت فافادت لما ربط قيام المتكلم الذي هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويقال فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب والمعنى قريب والمقصود انها تدل على تحقق شيء لتحقق غيره فهو واجب اي ثابت وواقع اي موجود وهل هي ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة او حرف ترد لربط ما تقدم فيه خلاف والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ورد عليهم ابن خروف بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون في امس واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح ورجحوه بامور منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما نجيهم الى البر اذا هم يشركون وما بعدها النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلهما ومنها الجاعهم على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا

وحرف استثناء نحو ان كل نفس لما عليها حافظ

والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان تنبيهان الاول ظاهر كلام المصان الخلاف انما هو في حقيقتها لا في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية انما تدل على مجرد الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو ولم تقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند وجود الاول وهل ذلك للسببية عنده وبطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول بالسببية الثاني يختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك اتفاقا نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا نحو فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا الثالث قال في المغني من مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقال ابن فلاحها والجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه انتهى قال الدماميني ولا يخفى انه انما يحتاج الى الجواب على راي القائلين بان لما حرف شرط واما بانها ظرف بمعنى حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقة باقول الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد الله حين وهي سقاؤنا انتهى والاولى تفسير وهي هنا بمعنى تخرق وانشق قال في القاموس وهي كوعى ووهى تخرق وانشق واسترخى رباطه وكان حقه ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكن كتب بالالف لاجل الالغاز في المعنى البيت اقول لعبد الله لما سقاؤنا وهي اي ضعف ونحن بهذا الوادي شم اي شم البرق عسى معقبه المطر وقرينة هاشم لعبد شمس بعد فهم المراد والثاني ان تكون حرف استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل وسيبويه والكسائي فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر فان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا عليها حافظ وقرا ابن مسعود وان منا لما له مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت كذا اي ما اسلك الا فعلك وقد تحذف نحو نشدتك ونحوها فيقال بالله لما فعلت كذا اي سئلتك اي نشدتك بالله الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت بالغين المعجمة وبعد النون ثاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس وغيره رد لقول الفراء وابي عبيد والجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في لغة كلام العرب لا ينبغي ان لا يتسع فيها بل يقتصر

وجازمة للمضارع وتفترقان في خمسة امور وما ترد اسمية وحرفية فالاسمية ترد موصولة ونكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك

على التراكيب التي وقعت في كلامهم وزعم الزجاجي انه يقال لم يات من القوم لما اخوك ولم ارد من القوم لما زيدا وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها او سماع نظائرها من لسان العرب والثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع الجازمة له كما تقدم في الجوازم وتفترقان في خمسة امور احدها ان لما لا تقترن باداة لا يقال ان لما تقم ولم تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله فان كنت ماكولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع كما مر ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقتران ما بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت ولم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت ولما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في المنفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا ترى ان معنا بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم الخامس ان منفي لما جاز الحذف لدليل قوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم تجبنه اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي مبتدءا ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما مر وقال ابن هشام علة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل الثالثة والعشرون ما ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون موصولة وقد مر شرحه في باب الموصولات والثاني ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة وتسمى ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة فالموصوفة اما ان توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقول الشاعر لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا او بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فحذف العائد هو الظاهر ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوفا اي شيئا وغير الموصوفة تقع في ثلثة ابواب احدها التعجب في نحو ما احسن زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح كما مر الثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى تلخيص القول فيما بعد نعم وبئس انه ان جاء بعدها اسم نحو نعما زيد وبئسما تزويج ولا مهر ففي ما ثلثة مذاهب اولها ان ما نكرة موصوفة نصبت على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت ليس هو مذهب جميعهم وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء وثالثها ان ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفراء واذا جاء بعدها فعل نحو بئسما اشتروا ونعما صنعت

فعشرة مذاهب اولها ان ما نكرة منصوبة على التميز والفعل صفتها والمخصوص محذوف وثانيها ان ما
نكرة منصوبة على التميز والمخصوص ما اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها وثالثها ان ما اسم
تام وهي معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له ورابعها انها موصولة والفعل
صلتها والمخصوص محذوف وخامسها انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى تميز محذوف والاصل
نعم ما ما صنعت وسادسها ان ما تميز والمخصوص ما اخرى موصولة محذوفة والفعل صلة وسابعها
ان ما مصدرية ولا حذف في الكلام وتاويله نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك
وثامنها ان ما فاعل وهي موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها ان ما كافة لنعم كما كفت
قد وضارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة موصوفة مرفوعة بنعم والمشهور من هذه المذاهب
الثلثة الاول انتهى الثالثة قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار عن فعل كالكتابة
مثلا ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان
وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلة خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه
خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء
او الامر وان وصلتها مبتدء والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل للكلام
معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون صفة لنكرة وتفيد الابهام وتاكيد التنكير وتعرف بها
بالابهامية وتتفرع على الابهام التعظيم نحو قولهم لامر ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم وقصير هذا هو
ابن سعد صاحب جذيمة قيل فيه هذا المثل لما جدع انفه للحيلة في طلب دم جذيمة من الزباء والقصة
مشهورة والتعميم كاعطه شيئا ما اي شيء كان والتحقير نحو اعطاني شيئا ما اي حقيرا والنوعية
كاضربه ضربا ما اي نوعا من الضرب ويختلف معناها بحسب المقامات وما ذهب اليه المص من ان ما
هذه اسم هو راي قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن عصفور واختاره ابن الحاجب والمشهور انها زائدة منبهة
على وصف لائق بالمحل فيكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وابطله ابن عصفور بقلة زيادة ما في
الاوائل والاواخر وبانها لو كانت زائدة في الكلام لم يكن ما يفيد معنى التعظيم ونحوه ورده ابن مالك
القول بالاسمية بان زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت وحيثما
تكن اكن فزادوها في الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة
بها جامدة جمودما الا وهي حرف فهي بمثل الموصوف نحو مررت برجل اي رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على

ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه والرابع ان تكون شرطية
وهي نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا
لهم زمان استقاموا لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومجيئها للزمان اثبته
الفارسي وابو البقاء وابن شابه وابن مالك واستدل عليه ابن مالك بقوله فما لك يا ابن عبد الله
فينا فما ظلما نخاف ولا افتقارا وقال ابن هشام وليس بقاطع لاحتماله للمصدر اي المفعول المطلق
والمعنى اي كون تكون فينا طويلا او قصيرا انتهى ومن لم يثبت الزمانية حمل الاية ايضا على المفعول المطلق
والمعنى اي استقامة استقاموا لكم فاستقيموا لهم والخامس ان تكون استفهامية بمعنى اي شيء ويسال
بها عن اعيان ما لا يعقل واجناسه وصفاته واجناس العقلاء وانواعهم وصفاتهم نحو ما هي لونها ما ولتهم
ما تلك بيمينك وما الرحمن ولا يسئل بها عن اعيان اولي العلم خلافا لمن اجازه واما قول فرعون وما
رب العالمين فانه قاله جهلا ولهذا اجابه موسى بالصفات قاله في الاتقان ويجب حذف الفها المجرورة وابقاء
الفتحة دليلا عليها سواء كان الجار اسما نحو مجيء م جئت وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا وانما كتبت
لاجل انها يجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كما هو مقرر في التصريف
قاله الدماميني في المنهل او كان الجار حرفا نحو فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم
فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم
خلفتني لهموم طارقات وفكر واختلف في علة حذف الالف فقال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة
الاستعمال وقال جماعة علته الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكريها فناظرة
بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وتثبت فيما المستكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما
انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم يعكس لان ما الموصولة اكثر فاجرى التكثير على
الاصل من الاثبات وقال الرضي ان علته انه لما الاستفهامية صدر الكلام ولم يكن تاخر الجار عنها فقدم
عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر
وجعل حذف الالف دليل التركيب لم يحذف اخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا الاخر
اي لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات انتهى وثبوت الالف في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة وعيسى
عما يتساءلون واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان
كالرماد وزنا ومعنى ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم

ان ما في قوله تعالى فبما اغويتني استفهامية لكنه ناقض هذا حيث جوزه وكونها في بما غفر لي ربي
استفهامية وانما لم تحذف الالف في نحو لما ذا فعلت لان الالف هنا صارت حشوا بالتركيب فاشبهت
الموصولة والحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون نافية مشبهة بليس وتعمل عملها في لغة الحجازيين
وقد مضت شروحها في النواسخ والثاني ان تكون مصدرية وتسمى موصولا حرفيا وهي نوعان زمانية
وتسمى ظرفية ووقتية لنيابتها عن ظرف الزمان نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف و
نابت عنه ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر واتيك قدوم الحاج وليس معنى كونها
زمانية انها تدل على الزمان بذاتها الا انها لو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت
وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فقال معناه حين طر شاربه
قال ابن هشام وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته ولا ولى تقديرها
في البيت نافية لان زيادة ان حينئذ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى
استعمال لم يثبت لما وهو كونها للزمان مجردة وكونها مضافة انتهى تنبيهات الاول تعبير المص بالزمانية احسن
من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضائة
والمخفوض لا يسمى ظرفا نبه عليه في المغني الثاني لا يشاركها في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه
قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد مني ان يهان صغيرها اي وقت ان يهان صغيرها وتبعه على ذلك
الزمخشري وخرج عليه ان اتيه الله الملك الا ان يصدقوا اي وقت ان اتيه الله وحين ان يصدقوا ومعنى التعليل
في البيت والايات ممكن وهو متفق عليه فلا يعدل عنه وغير زمانية نحو عزيز عليه ما عنتم اي عنتكم وضاقت
عليكم الارض بما رحبت اي برحبها وتوصل الاولى في الغالب بفعل ماض اللفظ مثبت كما مر ومضارع منفي
بلم كقوله ولم يلبث الجهال ان يتهضموا اخا العلم ما لم يستعن بجهول وندر قوله نطوف ما نطوف ثم
ياوي ذووا الاموال منا والعديم ولا يجوز كونها فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان يكون شيء ونفا بعدها
مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك وتوصل الثانية بفعل متصرف غير امر والاكثر كونه ماضيا وشذ قوله بما
لستما اهل الخيانة والغدر والاصح وصلها ايضا بجملة اسمية وفاقا للسيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك
كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن قريب راحل وقوله كما دماؤكم تشفي من الكلب و
جعل الجمهور ما في هذا كافة قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها اذا كانت مصدرية كان ثمة شيء
صلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بانها كافة وزعم السهيلي ان صلة ما الابد ان تكون

فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست ولا ما تجلس لان الجلوس نوع خاص ليس
مبهما فكانك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون اخر الكلام مفسرا لاوله ورافعا للابهام فلا معنى له
ورد بقوله تعالى امنوا كما امن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي و
كان ذهابهن له ذهابا تنبيه القول بحرفيتها هو ما ذهب اليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه
وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير عائد عليها اسوة امثالها من
الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله بما لستما اهل
الخيانة والغدر لانه لا ياتي فيه تقدير ضمير يعود عليها والثالث ان تكون صلة اي زائدة قال السخاوي
من النحاة من قال في حروف الزيادة انها صلة لانها يتوصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة
ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد والى بعضهم الا هذا ولم يخرجها الا ان يقال صلة ولا لغو
لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة
لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين
ومعناه انه يتصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى كذا في الاشباه والنظائر وقال صاحب
العباب تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة واستقامة وزن شعر وحسن
سجع او تزيين لفظ او غير ذلك من الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين
احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا فانها فيهما عوض عن كان محذوفة و
لزومها كما مر وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقوله لو بابانين جاء يخطبها
رمل ما انف خاطب بدم وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو واما
ينزغنك واياما تدعوا واينما تكونوا وقول الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحي وتلقي من فواضله
ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة
نجلاء او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر نام الخلي وما احس رقادي و
الهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة
جلجل اي ولا مثل يوم وقوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقيل الخافض في قول بعضهم ما خلا زيد و
ما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة نحو حتى اذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وابصارهم
وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده

قرأنا ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وذاتها
الاعشى مرتين في قوله انا آتينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية ابن ابي الصلت
ثلث مرات في قوله سلع ما ومثل عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا
ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا
في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها
النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال الجاعل انت ببقور امسعلة ذريعة لك بين الله
والمطر ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر قال له في المغني والرابع ان
تكون كافة ولم يجعلها مندرجة تحت الزائدة وان لم يكن معنى لانها كما قال الرضي تاثر فوتا وهو منع
العامل من العمل فهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وهي ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا
تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخل الا على الجملة الفعلية
جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله فلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا ومجيبا واما صدت وقوله
واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال
فاعل لا مبتدأ وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب
والرفع وهي المتصلة بان واخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم
نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشان لما فيها من التفخيم والابهام والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة
لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت كذلك استعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان والثانية
الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي
كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده و
المستقبل مجهول وقد يليها المضارع نحو ربما يود وقيل هو ماول بالماضي وقد يليها الجملة الاسمية
خلافا للفارسي كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار والثاني الكاف نحو كن كما
انت وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله الم تر ان الفعل
تتبع الفه كما غامر واللؤم مؤتلفان وقيل لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة
الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان
ماء الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في معنى الكاف التعليل في نحو واذكروه كما هداكم قال

هل حرف استفهام ويفترق عن الهمزة بطلب التصديق وحده وعدم الدخول على العاطف

ابن هشام والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف تاتي
للتعليل مع عدم ما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكانه لا يفلح الكافرون وان
التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب معنى التكثير في البيت لا التقليل الرابع من كقوله وانا لمما
نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في
خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام
المخلس وقيل ما مصدرية قال في المغني وهو الظاهر لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن
مضافة لنونت انتهى وما استظهره مبني على القول بجواز كون صلة جملة اسمية وهو الصحيح كما تقدد الجمهور
على خلافه والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل في ما هذه غير ذلك
كما مر والثالث والرابع حيث واذ ويضمنان حينئذ معنى الشرطية فيجزمان فعلين كما مر في حديقة الافعال
الرابعة والعشرون هل ويقال فيها ال بابدال هائها همزة وهي حرف استفهام موضوع لطلب التصديق و
قيده ابن هشام في المغني بالايجابي قال فلا يكون في التصور ولا للتصديق السلبي وتبعه على ذلك السبكي
في جمع الجوامع وهو كما قال المحلي سهو وسر اليه من ان هل لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم
والصواب انها لطلب التصديق مطلقا اي لطلب الحكم اهو نفي او اثبات كما قال اهل البيان يوتى في جواب هل
قام زيد او لا ويفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق وحده دون التصور
والهمزة يطلب بها التصديق والتصور معا كما مر والثاني عدم الدخول على العاطف وانما يقع بعده
نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث هل ترك لنا عقيل من رباع وقال الآخر وهل انا الا
من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وقال ليت شعري هل ثم هل آتينهم بخلاف الهمزة
فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع آمنتم به الهمزة وهذا حكم اختصت
به الهمزة دون ساير اخواتها تنبيها على اصالتها وباقي الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تتاخر عنه
كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فاى
الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري
فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة
بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تاخير فيقدرون في
افلم يسيروا وفي افلا تعقلون امكثوا افلم يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير ما

والشرط واسم بعده فعل والاختصاص بالايجاب فلا يقع هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة نحو الم نشرح لك صدرك

لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام بضعفه لما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث
عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم
بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في خبرها فعل وجب ايلائها
اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه اياه اختيارا قال الشاعر ام هل
كبير بكى لم تقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدء وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل قال الرضي و
غيره وسبب ذلك ان اصل هل ان يكون بمعنى قد فقيل اهل كقوله اهل عرفت الديار بالعرنين وكثر استعمالها
كذلك فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامتها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله
تع هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد مختصة بالفعل فكذلك هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام
المختلطة تنبيها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها الا انها اذا رات فعلا في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت
عنه ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة فيدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تع ابشرا منا واحدا نتبعه
وتقول ازيد قام على الابتداء والخبر والخامس تخصيص المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة
نحو اتظنه قائما واما قول ابي بن سيدة في شرح الجمل لا يكون المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال تع
فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والسادس عدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله تع ءانك لانت
يوسف والسابع وقوعها بعد ام قال تع هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والثامن
ارادة النفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في
قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل وبه فسر
جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قوله تع هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكره قوم
منهم ابو حيان قال ولم يقم على ذلك دليل واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي لا يقال
هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو اشهدوا خلقهم والنفي نحو قوله تع
الم نشرح لك صدرك الن يكفيكم والهمزة في ذلك للانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان ما بعدها غير
واقع ومن ثم لزم ثبوته هنا لان نفي النفي اثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتع اعلم وهنا
انتهى غرض المصنف من هذا التصنيف والتاليف وبانتهائه انتهى غرضنا ايضا من الشرح وقد جاء بحمد الله سبحانه
شرحا حافلا وبابراز مخدرات المعاني والفوائد كافلا ولم الو الجهد في تحقيق مسائله وتحرير براهينه والله

تاسيا

اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله
منا انك انت السميع العليم وانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين واله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين

ناسبا كل قول الى قائله وعازيا كل نقل الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل احد فبئس المرء من غمط وجحد وقد
قيل من بركة العلم وشكره عزوه الى قائله واثبات ذكره وسلكت فيه النهج الذي يرتضيه الفضلاء وان
سخطه الجهلاء واتيت به على الوجه الذي يقصده الماهرون وان انحرف عنه القاصرون غير مبال بالعرض
الحاسدين ولا عابئ بانكار العاندين والمسئول ممن كرمت شيمته وعلت في سوق الانصاف قيمته ان يغتفر ما
يعثر عليه من زلل ودية وما يراه فيه من خلل وان يمن باصلاح الفساد وترويج الكساد واجره على من لا يضيع
لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا اله غيره ولا ارجو الا خيره وقد ختم المصنف كتابه هذا بدعاء وقع انشاء الله تع
موقع الاجابة وقرنت سهامه المسددة بالاصابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا
بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع
العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين واله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله رب
العالمين قال المصنف وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين
وتسع مائة ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال بسابع شهر
شوال جنينا وردا كما مر بسابع شهر شوال غدا تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير الانام
محمد واله عليهم افضل الصلوة والسلم قال الشارح عفا الله تع عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح
المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد قد كسدت فيها سوق الفضل و
الادب وقامت دولة الجهل واحزابه فلم يعرف من العلم الا اسمه ولم يبق منه اثر ولولا ان حثتني المبالغة
الا رسمه صبيحة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادى الاخرى احد شهور سنة تسع وسبعين والف
من الله تعالى باتمامها واكمله على احسن نسق ونظامها وذلك بالديار الهندية وانا اسأل الله جل جلاله من فضله و
انعامه ان يتم النعمة بقبوله كما من باتمامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه
واخوانه وكتب مؤلفه الفقير الى ربه الغني علي صدر الدين المدني بن احمد نظام الدين الحسيني الحسني عفا
الله عنهما وبلغهما امنيتهما والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين
ما ذر شارق ولمع بارق امين وقد تم على يد اقل العباد محمد هاشم بن الحسين المرحوم وطبع في دار طباعة
الحاج والمعتمرين وعمدة الطباعين حاجي ابرهيم اقاي التبريزي وقد بلغ فنالا كاملا بليغا
بامعان نظر شيخنا الاعظم وقبلتنا الاكرم جناب الفاضل الميرزا تقي
سلمهما الله تعالى في شهر جمادى الاولى سنة ١٣٠٥

والشرط واسم بعده فعل والاختصاص بالايجاب فلا يقع هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة نحو الم نشرح لك صدرك

لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام بضعفه ما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في خبرها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه اياه اختيارا قال الشاعر ام هل كبير بكى لم تقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدء وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل قال الرضي وغيره وسبب ذلك ان اصل هل ان يكون بمعنى قد فقيل اهل كقوله اهل عرفت الديار بالعرنين وكثر استعمالها كذلك فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد مختصة بالفعل فكذلك هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام المختصة تنبها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا رأته في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه وتقول ازيد قام على الابتداء والخبر والخامس تخصيص المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما واما قول ابي بن سيدة في شرح الجمل لا يكون المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والسادس عدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى ائنك لانت يوسف والسابع وقوعها بعد ام قال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والثامن ارادة النفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والتاسع قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكره قوم منهم ابو حيان قال ولم يقم على ذلك دليل واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي لا يقال هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو اشهدوا خلقهم والنفي نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك الم يكفيكم والهمزة في ذلك للانكار والابطال وهي التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذب ثم لزم ثبوته هنا لان نفي النفي اثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتعالى اعلم وهنا انتهى غرض المصنف من هذا التصنيف والتاليف وبانتهائه انتهى غرضنا ايضا من الشرح وقد جاء بحمد الله سبحانه شرحا حافلا وبابرازه مخدرات المعاني والفوائد كافلا ولم الجهد في تحقيق مسائله وتحرير براهينه والله

نابا

اللهم اشرح صدورنا بانوار العارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين واله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين

ناسبا كل قول الى قائله وعازيا كل نقل الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل احد فبئس المرء من غمط وجحد وقد قيل من بركة العلم وشكره عزوه الى قائله واثباته ذكره وسلكت فيه النهج الذي يرتضيه الفضلاء وان سخطه الجهلاء واتيت به على الوجه الذي يقصده الماهرون وان انحرف عنه القاصرون غير مبال بالمعرض الحاسدين ولا عابئ بانكار العاندين والمسئول ممن كرمت شيمته وغلت في سوق الانصاف قيمته ان يغتفر ما عثر عليه من زلل ويستر ما راه فيه من خلل وان يمن باصلاح الفساد وترويج الكساد واجره على من لا يضيع لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا اله غيره ولا مرجو الا خيره وقد ختم المصنف كتابه بهذا الدعاء وقع ان شاء الله تعالى موقع الاجابة وقرنت سهامه المسددة بالاصابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين واله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين قال المصنف وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وتسعين وتسع مائة ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال بسابع شهر شوال جنينا ورد اكمامه بسابع شهر شوال غدا تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير الانام محمد واله عليهم افضل الصلوة والسلام قال الشارح عفا الله تعالى عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد تدكدكت فيها سوق الفضل وطلابه وقامت دولة الجهل واحزابه فلم يعرف من العلم الا اسمه ولم يبق منه الا رسمه ولولا ان خشيت المبالغة تلك الا رسمه صبيحة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادى الاخرى احد شهور سنة تسع وتسعين والف احسن الله ختامها واكمل على احسن الوجوه نظامها وذلك بالديار الهندية وانا اسئل الله جل جلاله من فضله ان يتم النعمة بقبوله كما من باتمامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه بكرمه واحسانه وكتب مؤلفه الفقير الى ربه الغني علي صدر الدين المدني بن احمد نظام الدين الحسيني الحسني عفا الله عنهما وبلغهما امنيتهما والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين ما ذر شارق ولمع بارق امين وقد تم على يد اقل العباد محمد هاشم بن الحسين المرحوم وطبع في دار الطباعة اشرف الحاج والمعتمرين وعمدة الطابعين حاجي ابرهيم اقاي التبريزي وقد بلغ تماما كاملا بليغا باهتمام نظر شيخنا الاعظم وقبلتنا الاكرم جناب الفاضل الميرزا تقي سلمهما الله تعالى في شهر جمادى الاولى سنة ١٣٠٥

این کتاب ... حضرت مستطاب شمس العلماء
و زینة الفقهاء آقای آقا شیخ اسمعیل
ترشیزی که ملکی مشروع حلال ... ۲۰۵
حرره اقل الطلاب محمد حسین ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وجه ... قران ... ۲۰۵
... قران از ...
... از ... قران
۲۳ ... قران ... محمد حسین

[illegible]

... قران ... حسین